

2453
51A

~~_____~~

العلامة الكامل والأستاذ الفاضل

محمد أمين المعروف بأمير بادشاه

الحسيني الحنفى الخراسانى البخارى المكي

على كتاب التحرير

في أصول الفقه الجامع بين اصطلاحى الحنفية والشافعية

لكمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الجيد بن مسعود الشهير

بابن همام الدين الأسكندري الحنفى المتوفى يوم الجمعة سابع رمضان

سنة ١٨٦١ هـ : رجهما الله ونفع بعلمهما آمين

الجزء الأول

الشيخ بطيعة

مُصْطَفَى الْبَابِ الْخَلْفِيِّ وَأَوْلَادُهُ بِمُصَرِّ

وباشر طبعه محمد امين عمران

جادی الآخرۃ سنۃ ۱۳۵۰ ھ رقم ۵۵۴

الخاص والعام ، مفهومه مطوق أسفار جامعة ، وإشارته من سوق العارة لأمعة ، وبين بحاله الرسول الأمين ، صلى الله عليه وآله وحجه أجعين ، نبي أوتي جوامع الكلم ، نقبس منه العلم كل من علم ، أخبرت الأبياء عن أوصاف حقيقته ، وأجعت العقول على استحسان شريعة ، واترى الأعصار حسن خصاله ، فيايقبح من يخفاه صدق مقاله ، عجز القياس عن وصف كماله ، صلى الله عليه وآله .

«أما بعد» فبقول الفقير الى رحمة الله «محمد أمين» الشهير بأمر بادشاه الحسيني نسا،
لحفي مدها، الحراساني مولدا، البخاري منشأ، المكي موطنا: ان العلم حياة النفس وكماها،
صغوته أن تعرف ذاتها وماها. وهي ملكة لا تحصل إلا بأصولها، فوجب معرفة الأصول
بل وصلها.

رقم شبر في الآفاق . بموجب الاسحقاق ، محصر الامام المدقق ، والعلامة المحقق ،
 ي ترى الف . النسخ من الحاجب . وشرحه للعلامة المحقق . والتحرير المدقق ، عضد
 في رتبة . أعني أنه درجتهما في عليين . رحمه الله للمحقق الثاني ، العلامة التفتازاني ، أساذ
 المحققين ، وحلاصة متأخرين . سكرتارته . وقتس سرته . وكتاب السقيح ، مع شرحه
 لشمس . عدم تحقيق . راجع مدقق . صدر لسرته والاسلام ، أعني أنه درجته في دار
 السعادة

[illegible]

يه من الإيجاز ، فكأن أن يجاوز التعمية ويلحق بالألفاظ ، مسالكه من الوعورة تقصر عنها بطلا ، تهامة فيج يحار فيها القطا ، فصار بذلك محبوبا عن الأبصار ، وإن اشتهر عنوانه بحظم الأمصار ، تصدّى لشرحه بعض من حضر دراسته ، ولم يكن فارس ميدان فراسته ، بقيت مخدراته عذارى في خدورها ، ولم تجل عرائسه بمنصة ظهورها ، لكنه لم يقصر فيها يحتاج إليه من القل ، وقد ينقل عن المصنف ما قبله العقل ، ويحكى أنه عرض عليه كتابه ، وسمع من المذ العرض جوانه .

سارت جسر ثقہ و سرت مغربا * شتان بین مشرق و مغرب

تغمده الله بغفرانه ، وأدخله في جنانه ، فلما علمت أنه يجمع الدقائق ، ومعدن الحقائق ، وفيه بغية المرتحلين هذه الأوطان ، لطلب مزيد العلم وكمال العرفان ، عرفت أن شرحه من أهم المطالب . والكشف عنه من أعظم الآرب ، وأشد همتي عن التقاعد عنه بعسيرا ، فهضت وشرمت عن ساق الجدة تشميرا ، مستعنا بجواريت الله الكريم زاده الله من القسريف والتعظيم ، فدخلت بادية لم تأسكها سائلة لقصي آثارهم ، ولم يرد ماهاها وارده لبنع أخارهم . فصرقت خيار عمرى في حل مشكلاته . وبذل كمال جهدى في فتح معلقاته ، وبالغت في التبحر والوضوح ، واكتفت فيما يسادر بالمولوج ، وافصدت بن الإيجاز والاطباء ، احتررت عن الألال والأسباب ، ركزت فيه من الغيبر والعدل . لاصلاح الخى وقصد التسهين . فكان ذلك عند انداكرة والمدارسة ، بمحضرجع من الخدق والنباحة والمعارسة . فتم بحمد الله ما كل ماى مما ربي ، لاجبول رفوفى . فأصبح ترب السول بدأن لم تجد فيه سبيلا ، وصار ك : أباب عمارها ، ردأت نظورها تذيلا . رحمة يسرهم شرح دت ' تن المسير . دتتى هذا المناسبة أن أسميه ، بيسير لحرير . وأسأل الله تعالى أن يرزقه لافول . ربوفى المالحاة المسـ . من أهل الكمال .

١٦- شيخ الإمام العلامة محمد دهره ، ومحقق عصره . شيخ الأئمة . ومفتي الأئمة .
 مفيد الطالبين . فبها أرفق .

(نزل الله الفقير شمس بن عبد الواسع بن عبد الحميد ، الاسكندري مولدا ، السوسي
 - بابن همام - ابن شمس الله ذوويه ، وستر عيوبه) ، والده العلامة : كان قاضي
 سيواس من بلاد الروم ومن ذاب الام والفساد ، وقدم القاهرة وولى خلافة الحكم بها عن الناصي
 بدر الدين شمس بن محمد بن القضاة بالاسكندرية ، وتزوج بها باب الناصي اما لكي يؤمده ، فوئدت
 له المصنف ، ومدحه الشيخ بدر الدين البهائي بتحميده بآية يهدى له فيها بمنق المربة في العلم .

سوقه اليها ، ويناسب هذا قوله (دفع) أى أُلجأ للدفع إلى (نظامه) أى حسن ترتيب العالم على الوجه المشاهد (المستقر) أى الثابت على أتمّ وجوه الانتظام من غير اختلال ولا انحراف (إلى القطع) أى العلم القطعى متعلق بالبلغ (بوحدانيته) لأنه - لو كان فيها آلهة إلا الله لفسدنا - (كما أوجب توالى نعمائه تعالى المستمر) أى تابعها الدائم على عامة الخلق ، والنعماء بالفتح ممدودة بمعنى العمة (العلم برحانيته) لأن الرحمن هو المنعم الحقيقي البالغ فى الرحمة غايتها بأن يسع كل شيء فضلا من غير انقطاع العصية وغيرها ، وفيما ذكر إشارة إلى معظم مقاصد علم أصول الدين المتقدم على علم أصول الفقه من إثبات الواجب وقدرته وإيجاده الى غير ذلك (وصلى الله على رسوله محمد) . قال بعض المحققين : أنجع الأقوال الشارحة للرسالة الالهية أنها سفارة بين الحق والخلق تنبه أولى الألباب على ما قصر عنه عقولهم من صفات معبودهم ومعادهم ، ومصالح دينهم ودينامهم ، ومستحاثات تهديهم . ودواعي شبه تردبهم . قال المصنف رحمه الله فى المسيرة : وأما على ما ذكره المحققون : من أن النبي : انسان بعثه الله لتبليغ ما أوحى اليه ، وكذا الرسول فلا فرق انتهى ، وبما قيل فى الفرق : أن الرسول مأمور بالإنذار ، ويأتى بشرع مستأف ، ولا كذلك النبي ، وإن أمره بالتبليغ ، ويأتى الوحي الرسول من جميع وجوهه ، والنبي من بعضها ، وإنما سمي بمحمد لأنه محمود عند الله وعند أهل السماء والأرض ، وهو أكثر الناس حدا الى غير ذلك .

وشقّ له من اسمه ليحمله * فذو العرش محمود وهذا محمد

(أفضل من عبده من عبادته) فيه إشارة الى تفضيل البشر على الملك . ومن تبعيضية لأن العباد : وهم المماليك يتمّ من عبد ومن لم يعبد ، والعبادة الطاعة (وأقوى من لزّم أوامره) بالمجهزات الباهرة والحجج الظاهرة : وهو كالدليل على أفضليته . قل تعالى - كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف والنهي عن المنكر - وإنما قدم الوصف الأول لكونه موصلا الى الثانى واكتفى بذكر الأوامر ، لأن الزامه أصعب ، فإن الفعل أشق على النفس من تركه مع أنه يفهم بقرينة القابل ، وترك المنهى عنه مأمور به (ونترى) أى فرق أو بسط (ألوية شرائعه) جمع لواء بالمد : وهو العلم ، أو شريعة ، وهو ما تشرع الله لعبده . شبه الترائع بالألوية لكونها علامة الملك وأضافها ، فيكون التشبيه أبغى كما فى لجين الماء (فى بلاده حتى افترت) البلاد : أى سكنت بعد حدة ، ولانت بعد شدّة (ضاحكة) حال من ضمير افترت (عن جدل) بفتح الجيم والذال المجمة أى عن فرح وابتهاج ، شبه باعتراكثرة أفراده بالأسنان البادية حال الضحك فى لظهور عند الانبساط ، وعن متعلقة بضاحكة لضمينه معنى الكشف ، ويجوز أن يراد كون الضحك ناشئا

(لى أى يظهر (من بحث) وهو فى اللغة التفتيش ، وفى الاصطلاح اثبات حال الشيء (وتحرير) تحرير الكتاب وغيره قويمه (فظهر لى بعد) كتابة شىء (قليل) أو بعد قليل من الزمان (أنه) أى الكتاب المشروع فيه (سفر) أى كتاب (كبير وعرفت من أهل العصر انصراف همهم) جمع همة بالكسر : وهى ما يهيم به من أمر ليفعله ، شاع فى الباعث القلبي المنبعث من النفس بمطالوب كمال ومقصود عال (فى غير الفقه الى المختصرات . واعراضهم عن الكتب المطولات) عدم انصراف همهم فى الفقه ههنا ، اما لكونه ضروريا لكل باعتبار حوادث جمة لاتكاد توجد الا فيها ، وإما لما ترتب عليه من حطام الدنيا ، والأغلب هو الثانى ، والاختصار ردّ الكثير الى القليل مع بقاء معناه : وهو أقرب الى الحفظ وأنشط للقارئ وأوقع فى النفس ، قال صلى الله عليه وسلم « أوتيت جوامع الكلم واختصرت لى الحكمة اختصارا » وقال الحسن بن على « رضى الله عنهما « خير الكلام ما قلّ ودلّ ولم يطل فيملّ » (فعدلت الى مختصر متضمن إن شاء الله تعالى الغرضين) بيان الاصلاحين على الوجه المذكور وضم ما يظهر له (واف بفضل الله سبحانه بتحقيق متعلق العزمين) الافصاح والاختصار ، ولا يخفى على من أتم هذا المختصر الجامع لما فى المختصرات والمطولات مع كمال التدقيق والتحقيق ، وأما الافصاح وان نبادر الى الوهم ضده لما فيه من الصعوبة التى تعجز عقول الفحول الامن خصه الله بزيادة التوفيق : فقد وقع على أتم الوجوه الممكنة فى مثله مما لفظه الى معناه كقطرة بالنظر الى بحر عميق (غير أنه) أى المختصر (مفترى الى الجواد الوهاب تعالى أن يقرنه بقول أئمة العباد) الجواد السخيّ ، من أسماء الله تعالى من صفات الأفعال ، وكذا الوهاب إلا أن فيه زيادة مبالغة « وأن يقرنه » : ذى الجار متعلق بمفترى ، والأئمة جمع فؤاد ، وهو القلب : أفاد أن حسن التأليف وكمله لا يوجب الفحول ، لأنه موهبة من الله سبحانه ، ولقد تأدب فى سؤاله المقارنة قبولها مع التحليل صلوات الله عليه حيث قال : - فاجعل أئمة من الناس تهوى اليهم - (وأن يتفضل عليه) أى المختصر : أى على مؤلفه على تأليفه ، وفيه إيهام أنه بمنزلة طالب للأجر ، ويلامه ماسبق من وصفه بالافتقر (بشواى يوم التناد) أى يوم القبامة ، سعى به لأنه ينادى فيه بعضهم بعضا للإسفاغة ، أو يتنادى أصحاب الجنة وأصحاب النار ، وقيل غير ذلك ، وهذا اذا لم تكن الدالّ مشددة ، فان كانت فالعنى يندّ بعضهم من بعض : أى يفرّ (ولله سبحانه أسأله ذلك) أى القول والتواب ، وتقديم المفعول لافادة الحصر كما فى - إياك نستعين - (وهو حسينا) كائنا (ونم الوكيل) قيل يعنى موكول اليه تدير البرية وغيره على الحذف والايصال ، أو الكفيل بلرزق ، أو المعلن ، أو الشاهد ، أو الخفيّة ، أو الكافي ، وقدّم المخصوص بالمدح لافادة التخصيص * (وسميته : بالتحجير) لتقويمه

قواعد الأصول عن مطلق العوج ، ولكمالها في الاتصاف بهذا الوصف ، سمي باسم جنسه مبالغة
 وادعاء لاتحاده به ، وتزايلا سواء منزلة العدم (بعد ترتيبه على مقدمة) لتكون التسمية
 بعد وجود المسمى كما هو الأصل ، والمقدمة مأخوذة من مقبلة الجيش من قدم بمعنى هتلم ،
 يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله كمعرفة حده ، وغايته ، وموضوعه ، ومقدمة الكتاب
 لطائفة من كلامه قدمت أمام المقصود لارتباطه بها ، وانتفاع بها فيه (هي المقدمات) أي الأمور
 التي جرت عادة الأصوليين بجعلها مقدمة لعل الأصول من بيان مفهوم اسمه وموضوعه ، والمقدمات
 للمنطقية ، واستمداده كما سيجيء ، فاللام للعهد (وثلاث مقالات) أولاها (في المبادئ) اللغوية
 (و) ثانيها في (أحوال الموضوع) أي موضوع علم الأصول (و) ثالثها في ماهية (الاجتهاد)
 وما يقابله من التقليد وما يتبعها من الأحكام (وهو) أي الاجتهاد وما يتبعه (متمم) لمسائل
 الأصول ، لانها (مسائله) أي الاجتهاد (فقهية) أي بعضها كوجوب الاجتهاد في حق نفسه وفي
 حق غيره إذا خاف فوت الحادثة على غير الوجه وسرتمته في مقابلة قاطع (مثل ماسنذكر) في
 بيان الموضوع من أن البحث عن حجة خبر الواحد ، والقياس ليس من مسائل الأصول ، لأن
 موضوعها فعل المكلف ، ومجملها الحكم الشرعي ، وهو الوجوب والحرمه ، فتكون فقهية
 (واعتقادية) كسألة لاحكم في المسألة الاجتهادية ، وجواز خلو الزمان عن مجتهد .

المقدمة

(المقدمة أمور) هي المدلول عليها بقوله هي المقدمات ، نكرت ههنا لأنها ذكرت توطئة
 لتفصيلها ، والتكبير بمقام الاجال أليق ، وما قيل من أن المعرفة إذا أعيدت نكرة ، فهي غير
 الأولى ، فليس على اطلاقه ، على أن ذلك عند اعادة اللفظ بعينه (الأول) من الأمور المذكورة
 (مفهوم اسمه) أي العلم المذكور ، والاسم أصول الفقه ، لم يقل تعريفه مع أنه أخصر اشارة الى
 أن التعريف اسمي لاحققي كما سيجيء ، مع أنه جرت عادتهم باعتبار حال الاسم في مقام
 تعريفه (والمعروف) أي المشهور بين الأصوليين (كونه) أي الاسم المذكور (علما) هو ماوضع
 لتسميه بعينه غير متناول غيره بوضع واحد ، وسيجيء بيانه (وقيل) هو (اسم جنس لادخاله
 اللام) أضيف لادخاله في الاسم مجازا لأنه فعل المتكلم تزيلا للقابل منزلة الفاعل مبالغة
 في قوله . فكأنه ادخلها بنفسه عيه . يعني بوكن علما لمادخلته اللام ، وإذا اتبني العلمية تعين
 كونه اسم جنس . ويدعي أنه تدخل في كثير من الأعلام ، إما لزوما كما في الأعلام الغالبة ،
 أو كفي كبير من مدلوله من الصفة أو المصدر ، أو ما فيه معنى المدح أو التمس كالعالم .

والحسن، والنضر والأسد والكلب في المسمى بها ، وإن لم يكن محتاجا الى التعريف ، وذلك للح الوصفية ، ومدح المسمى بها وذمه (وليس يشيء فان العلم) على ما هو المعروف إنما هو (المركب) الاضافي : أى أصول الفقه (لا الأصول) الذى هو جزء منه ، فالعلم مادخلته اللام ، ومادخلته اللام فليس يعلم بل جزؤه ، ولما عين مدخول اللام أراد أن يبين معنى اللام فيه ، فقال (بل الأصول بعد كونه عاما في المباني) جمع مبنى ، وهو ما يبنى عليه الشيء (يقال) أى يطلق (خاصا في المباني المعهودة للفقه) وهى الأدلة السمعية (فاللام للعهد) الخارجى ، لأنها حصاة معينة من المباني المطلقة ، وكلمة بل اضراب عما يفهم من الكلام السابق من علمية لفظ الأصول * وحاصله أنه ليس يعلم ، بل معرف بلام العهد ، وقيل الأصل بعد ما كان عاما في المباني قل إلى الدليل ، وقال صدر الشريعة القل خلاف الأصل ، ولا ضرورة إلى العدول اليه ، لأن الابتناء كما يشمل الحسى كابتناء السقف على الجدران كذلك يشمل العقلى كابتناء الحكم على دليله (والوجه أنه) أى المركب علم (شخصى) حقيقة العلوم إما المسائل ، أو التصديقات المتعلقة بها ، أو الملكة الحاصلة من ممارستها ، ويؤيد الأخيرين تسميتها بالعلم ، والأول قول القائل : علمت النحو والصرف ، وكلام المصنف يشير الى الأول اذ التصديقات أو الملكة القائمة بالعلم غير القائمة بآخر ، فالاسم بهذين الاعتبارين اسم جنس كما حققه السيد السند ، بخلاف متعلق علومهم ، وهى المسائل ، فانه واحد ، واليه أشار بقوله (اذ لا يصدق على مسألة) يعنى مثلا ، فيشمل كل ماسوى مجموع المسائل ، ولم يتعرض لما سوى الأجزاء ، لأن عدم صدقه على ما هو خارج عنها فى غاية الظهور * فان قلت مسائل العلوم تتزايد بتلاحق الأفكار ، فالوجود فى الزمان السابق مغاير بالذات للوجود فى اللاحق تغاير الجزء والكل ، وهذا يستلزم تعدد المسمى ، وهو يناهى كون الاسم علما شخصيا * قلت للوجود فى كل زمان شخص معين ، ويلتزم اشتراك الاسم وتعدد وضعه بحسب تعدد الأزمنة ، ولا محذور * وههنا بحث ، وهو أن مجموع المسائل إنما هو موجود ذهنى لاشتمالها على النسب الاعتبارية ، ومن ضرورة تعدد الأذهان : تعدد وجوداته ، ومن ضرورة تعدد الوجودات : تعدد تشخصاته ، فلزم كون الاسم للجنس بهذا الاعتبار أيضا * والجواب أن حقيقة مجموع المسائل من حيث هى مع قطع النظر عن وجودها وتشخصها فى الذهن جزئى حقيقى لعدم إمكان فرض اشتراكها بين كثيرين ، والتعدد إنما هو باعتبار صورها الحاصلة فى الأذهان ، فمتعلق تلك الصور واحد بالذات ، وإن كان كثيرا باعتبارها العلاقات والله أعلم (والعادة تعريضه مضاطا وعلما) أى عادة الأصوليين تعريف الاسم المذكور تارة من حيث انه مركب اضافى

نظرا الى معناه الأصلي الذي قل عنه الى العلى ، وتارة من حيث انه مفرد علم نظرا الى معناه الشخصي الذي قل اليه ، وانما عرفناه على الوجهين لمزيد الانكشاف (فعلى الأول) يحتاج الى تعريف المضاف والمضاف اليه (الأصول الأدلة) مبتدأ وخبر، والظرف متعلق بمحذوف تقديره فتعريفه المبني على الأول هكذا ، والمراد بالدليل ما يمكن التوصل بالنظر فيه الى مطلوب خبري كالصلاة واجبة والخمر حرام ، وسيجيء بيانه مفصلا (والفقه التصديقي) قد يراد به مايقابل التصور ، وهو ادراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة ، وقد يراد به ما هو أخص منه ، وهو يقابل الظن ، وكلاهما هنا جائز ، تبع علمية الأصوليين في تفسير الفقه بما هو من مقولة العلم ، وإن كان المختار عنده كونه من مقولة المعلوم كما أشار اليه فيما سبق (لأعمال المكلفين) قيل اللام بمعنى على كما في قوله تعالى - وتله للجبين - متعلق بالتصديق تضمنه معنى الحكم ، وفي الكشف في - يخرجون للأذقان - * فان قلت : حرف الاستعلاء ظاهر المعنى اذا قلت خرج على وجهه ، وعلى ذقنه فما معنى اللام ؟ * قلت معناه جعل وجهه وذقنه للخروج واختص به ، وهذا يدل على أن كونها بمعنى على لم يثبت عنده ، فالأولى أن يقال لتضمنه الإثبات عدت بها لتضمنه الحكم عدت بالباء فثبتت له الموضوعات ، وهي الأعمال ، والمحكوم به المحمولات ، وهي الأحكام الشرعية ، والأعمال تتم أفعال القلوب أيضا كالتوبة وغيرها ، وخروج التصديق لغیر الأعمال ، ولأعمال غير المكلف (التي لا تقصد لاعتقاد) فصل ثالث يخرج التصديق لأعماله التي قصد له كالتصديق بأن الخير والشر قضاء الله وقدرته وإرادته ، والاعتقاد حكم لا يحتمل النقيض عند الحاكم ، ولوعرض عليه طرفاه يجوز أن يحكم بينهما بالنقيض لكونه على خلاف الواقع ، أو لعدم استناده الى موجب من حسن أو ضرورة أو عادة أو دليل ، بل اتفق لسبب تقليد أو شبهة ، وقد يراد بالاعتقاد ما يعم اليقين والجزم والظن والجهل المركب ، وهو المشهور عند المتكلمين . والمراد هنا ، ولأنه يخرج ما قصد لاعتقاد لا يصدق عليه المعنى الأول (بالأحكام الشرعية) الحكم إسناد أمر الى آخر إيجابا أو سلبا ، أو خطاب الله المتعلق بفعل المكلف اقتضاء أو تخيير . ولأنه هنا أولى للابتناء بالشرعية ، وقد يقال يجوز أن يراد بالشرعية ما لا يدرك لولا خضبة نوح ، ومن الأحكام ما يدرك بدونه كوجوب الإيمان بالله وتصديق النبي عليه الصلاة والسلام . وفيه شبهة . ونرى الثاني يراد ما يترتب على الخطاب كوجوب والحكمة . لافسه كذا لا يجب ونحوه لأنه محكوم به . على الأعمى ، وقيل هما متحدان بالذات متغايران بالاعتبار ، وفيه بحث ، وربما تميد . حترز عن من قونا أفعال المكلفين أعراض قائمة بذواتهم منقسمة الى الجريح والذئب (قطعية) . في - بدليل قضي لاشبهة فيه : أي الشبهة الناشئة عن الدليل

فاندفع مابقل : من أنه ان أريد بالأحكام جميعها لم يوجد الفقه ولا الفقيه ، لأن الحوادث من كانت متناهية ضرورة اقضاء دار التكليف ، لكنها لكثرتها وعدم انقطاعها مادامت الدنيا غيرة داخلة تحت ضبط المجتهدين ، وان أريد بعضها ، فلما بعضه نسبة معينة الى الكل كالنصف ، فيلزم الجهالة بجهالة الكل ، وإما مطلق فيلزم كون العالم بمسألة فقها ، وليس كذلك اصطلاحا ، وجه الاندفاع أن القطعية تدخل تحت الضبط فيمكن الاطاحة بها (مع ملكة الاستنباط) فخرج التصديق الذي ليس بها ، وهي كيفية راسخة في النفس حاصلة باستجماع المآخذ والأسباب والشروط التي يكتفي المجتهد الرجوع اليها في معرفة الأحكام الشرعية بقدرتها على استخراج كل مسألة ترد عليه بعد التأمل ، فلا يخل قول مالك : لا أدري في ست وثلاثين من أربعين مسألة سئل عنها في اجتهاده ، ولا توقف أبي حنيفة رحمه الله في مسائل معدودة ، لجواز أن يكون لتعارض الأدلة ، أو وجود المانع ، أو معارضة الوهم العقل ، أو مشاكلة الحق الباطل ، فان الخلو عن هذه الموانع خارج عن الطائفة ، فلا يشترط (ودخل نحو العلم بوجود النية) لما مر من عموم الأعمال ، فان النية من الأعمال القلبية ، والمراد دخول الجزء في الكل ان أراد الدخول في المعروف ، أو الجزئي في الكلي إن أراد الدخول في مايم الكلي والجزء المفهوم ضمنا أي التصديق لعمل المكلف بالحكم الشرعي ، والمراد بنحوه ما كان موضوعه فعل القاب ومحموله حكم شرعي (وقد يخص) الفقه (بنظنها) أي الأحكام الشرعية للأعمال المذكورة . قيل المخصص الامام الرازي ، وذلك لأن الفقه مستفاد من الأدلة السمعية ، وهي لا تنفي الا الظن لتوقف إفادتها ليقين على نفي الاشتراك ، والمجاز ونحوه ، ونفيها لا يثبت إلا بان الأصل عدمها ، وهذا دليل ظني ، وجوابه منع الحصر (وعلى ما قلنا) من أنه التصديق للأعمال بالأحكام القطعية (ليس هو) أي الظن (شيئا من الفقه) أي جزء من أجزائه ، فضلا عن أن يكون عينه ، وذلك لأن التصديق المنعني بالأحكام القطعية لا يكون إداقليا (ولا الأحكام المظنونة) أي ولا الأحكام المظنونة شيئا من أحكامه ومجولاته ، عطف على ضمير ليس . ولهذا أكد بالتمفصل ولا ، بإعادة النفي (إلا باصطلاح) استثناء مقتنع : أي لكه منه ان وقع الاصطلاح على وضع اسم الفقه لما يصدق على الظن فقط ، أول بعينه وغيره ، ولا مشاحة في الاصطلاح ، لكن الأليق باعتبار ما ذكرناه لما مر (ثم على هذا القدير) أي على تقدير تخصيصه بالظن (يخرج) منه (ما علم من المسائل بالضرورة الدينية) بطريق البداهة الحاصلة من الخبر المتواتر المشهور الذي عرفت العامة حتى النساء والصبيان في دين الاسلام كونه منه بإخبار الخبر الصادق كوجوب الصلوات الخمس وصوم رمضان ، لأن التصديق بها يقيني ، وكذا يخرج على تفسيره

بالعلم بالأحكام العملية عن أدلتها التفصيلية بالاستدلال ، وأما دعاهم إلى إخراجها كون الفقه لغة إدراك الأشياء الخفية ، وذلك في النظريات : يقال فقهت كلامك ، ولا يقال فقهت السماء والأرض وأنت خير بأنه لا يلزم اعتبار وجه التسمية بالنسبة إلى كل جزء من المسمى ، على أن ما علم بالضرورة كان خفيا بالنسبة إلى الأوائل (وأما قصره) أى الفقه (على اليقين وجعل الظن في طريقه) أى الفقه أو اليقين دفعا لاعتراض القاضى أبى بكر على التعريف بأنه من باب الظنون ، فلا يجوز أن يعتبر العلم جنسا في تعريفه * تلخيص الجواب التزام كون الأحكام الفقهية كلها يقينية ، وإن كان أكثر أدلتها أمارات ظنية ، لانقضاء الاجماع على وجوب العمل بالظن على المجتهد إذا أدى إليه اجتهد ، فكل حكم كذا يجب العمل به قطعا تعلق به انطباع قطعا ولا نفي بالقطعي الا هذا ثبت أنها قطعية ، والظن في طريقها (غير لمفهومه) جواب أما ، بمعنى قصره على اليقين بالتأويل للذكور يستلزم أن يراد به غير مسماه ، لأن مسماه تصديقات ، أو مسائل موضوعاتها أفعال المكلفين ، ومحولاتها الأحكام الشرعية كالوجوب والحرمه ، وهى قد تكون ظنية نحو الوتر واجب ، وماد كولا يخرجها من الظن إلى القطع بل يفيد القطع بوجوب العمل بها قطعا ، وهو لا يستلزم كونها متعلق حكم الله قطعا لظهور عدم القطع بكون الوتر مثلا مطلوبا غير جائز الترك ، ولهذا وقع الاختلاف في وجوبه : نعم هنا تصديقات أخر موضوعاتها الأحكام المذكورة ومحولاتها مفهوم واحد أعني وجوب العمل بها قطعا واليه أشار بقوله (ويقصره على حكم) أى يقصر القصر المذكور الفقه على حكم واحد باعتبار الممول لا الموضوع لما عرفت * فان قلت القطع بوجوب العمل رفعها عن حضيض الظن لحدرة اليقين فالوتر مثلا بعدما كان ظنى الثبوت نظرا إلى أمارته صار قطعى الثبوت باعتبار تعلق الطلب بالعمل به قطعا * قلت لله سبحانه وتعالى حكم خاص في كل عمل ، وحكم عام وهو وجوب العمل بما أدى إليه الاجتهاد والعلم بأدول نارة يكون قطعا ، ونارة يكون ظنيا بخلاف الثانى ، فانه قطعى دائما ، والمجتهد مأمور بمظنونه وإن كان خلاف حكم الله بالمعنى الأول ثم عند المسئبة الكل حكم لله ، والتحقيق خلافه ، والمعتبر في مفهوم الفقه القطع ، والظن باعتبار أدول لا الثانى ، والمصنف رحمه الله يشير إلى ما قلت بقوله (وما قيل في إثبات قطعية مضمون المجتهد مضمونه) بدل من ضمير الموصول (مقطوع بوجوب العمل به) بالاجماع والأخبار متواترة معنى (ذكر ما قطع إلى آخره) أى وجوب العمل به بمقطوع به (فهو) أى مضمونه (مقطوع به ، ممنوع الكبرى) يعنى كى ما قطع إلى آخره لجواز وجوب العمل به من غير أن يكون معقو الخطأ الخاص على ما عرفت (والمراد بالملكة) المذكورة في التعريف (أدنى ما يحتجب به أهمية) . (استنبط ، وفي إضافة للملكة إليه اشعار بالمراد ، لأن معناها ملكة يقتلر

بها على ما يصدق عليه مطلق الاستنباط، وليس المراد اعتبار الأدنى بعينه ونفي الزيادة، بل المراد الأدنى سواء تحقق منفردا، أو في ضمن الأوسط، أو الأعلى، ولا جهالة فيه حتى يلزم فساده التعريف، واليه أشار بقوله (وهو) أي المراد (مضبوط) انضباط المطلق إذا أريد به الإطلاق من غير إرادة خصوصية من خصوصياته، فإن الاهتمام المترتب على الملكة فلا يرد علم التصديق ما هو المتبادر بقرينة السياق، وهو الحاصل بالاستنباط المترتب على الملكة فلا يرد علم النبي صلى الله عليه وسلم وجبريل بالأحكام المذكورة بطريق الضرورة الحاصلين من الأدلة بطريق الحدس، ويتجه حينئذ ما علم بالضرورة الدينية فتأمل (وعلى الثاني) أي باعتبار علمية الاسم المذكور (فقال كثير) ممن عرفه، والفاء للتفصيل كما في الأول (أما تعريفه لقا) حال من الضمير (ليشعروا) أي الكثير متعلق بقال، يعني يذكر الكثير القلب بدل العلم، فإن القلب مما يدل على المدح أو الذم، وهو غير محتمل ههنا (برفقة مساه) أي الاسم لكونه معنى الفقه الذي هو أهم العلوم وأنفها (و) قل (بعضهم علما) موضع لقا (لأن التعريف) أي التعريف الاسمي (إفادة مجرد المسمى) فالمنظور فيه بيان ما وضع له اللفظ (لا) إفادة المسمى (مع اعتبار بمدوحيته وإن كانت) المدحوية (ثابتة) في نفس الأمر (فلا يفترض) على من قال علما بدل لقا (بثبوتها) أي المدحوية بأن يقال المدحوية ثابتة في نفس الأمر، ولفظ العلم لا يدل عليها لكونه أعم من القلب * فإن قلت مسمى العلم الشخصي لا يبعد لأن معرفته لا تحصل إلا بتعيين مشخصاته بالإشارة وبحوها، والتعريف غاية الحد التام، وهو إنما يشتمل على مقومات الماهية دون مشخصاتها * قلت الحق كما ذكره المحقق التفتازاني أنه يحدث بما يفيد امتيازته عن جميع ما عداه بحسب الوجود لا بما يفيد تعيينه وتشخصه، ولما ذكر اختلاف القوم في التعبير عن تعريفه على اعتبار العلمية أراد أن يصدر التعريف بتوطئة مفيدة لمزيد الانكشاف له، فقل (وكل علم) من العلوم المدحوية (كثرتا ادرا كانت) تصويرية وتصديقية (ومتعلقاتها) أي تلك 'الادرا' كانت، وهي المسائل وموضوعاتها ومجولاتها وما يتعلق بها، وفيه مساحة لأن العلم عبارة عن أحدهما لا المجموع المركب منهما، والمراد وجودهما في كل علم، والكثرة بمعنى الكثيرة وإضافة الكثيرين إلى الادرا كانت كإضافة حصول صورة الشيء، أي الادرا كانت الكثيرة والمدرجات الكثيرة (ولها) أي تلك الكثرة المتحققة في ناحيتي الإدراك والمدرك (وحدة غاية) أي وحدة باعتبار الغاية، وهي العلة الغائية الباعثة لأقدام الطالب على تحصيله، وهي معرنة الأحكام الشرعية المفضية إلى السعادة الدينية والدنيوية (تستتم) تلك الوحدة (وحدة موضوعها) أي تلك الكثرة يعني أن وحدة الغاية تستدعي، وحدة الموضوع والثانية تابعة للأولى، وذلك لأن الطالب إذا

كل له مطلب واحد علمي يعمد الى أمور مناسبة لتلك المطلب فيبحث عن أحوالها التي لها مدخل في الاصل اليه فيصدق على كل واحد من تلك الأمور الكثيرة مايسحت عن حاله للاصل الى غاية كذا ، ولا يعنى بوحدة الموضوع الامثل هذا (أول الملاحظة) ظرف للاستبعاد يعنى الاستبعاد المذكور باعتبار ملاحظة الغاية أولا ، فان مدون العلم يلاحظ الغاية أولا ، لأنها الباعثة لاقدمه على التدوين فلاحظته إياها من حيث يستدعي تدوين علم موضوعه كما عرفته متقدمة ، وأما باعتبار تحققهما في الخارج ، فالأمر بالعكس واليه أشار بقوله (وفي التحقيق الاتصافى بالطلب ١) يعنى اذا نظرنا الى تحقق الوجودين من حيث اسمها وصفان ثابتان لموصوفيهما أى الغاية والموضوع وجدنا وحدة الموضوع سابقة على وحدة الغاية ضرورة تأخر وصف المأخو عن وصف المتقدم وتأخر العلة الغائية عن معلولها باستار الوجود الخارجى (وأسماها العلوم المدونة موضوعة لكل) من الكثرين لأن الاستعمال فى كل منهما على السوية ، وهو دليل الوضع عند عدم الاحتياج الى القرينة ولم يذكر الملكة مع أنهم جعلوه من جملة مسمياتها ، لأن أكثر الاستعمالات يأبى عنها ويلزم أن لا يكون اطلاق اسم العلم على الالفاظ والقوش من باب تسمية المال باسم المدلول (وكذا القاعدة والقضية) موضوعة لكل من الادراكات ادراك المحكوم عليه ، وبه والنسبة والحكم ومتعلقاتها ، والقضية أعم من القاعدة ، فالقاعدة قضية كلية منطبقة على جزئياتها كقولنا : الفاعل مرفوع وجرئياتها كزيد مرفوع في جاء زيد ، والقضية قول يحتمل الصدق والكذب (فعلى) اعتبار (الأول) وهو وضعها للادراكات (هو) أى أصول الفقه (ادراك القواعد التى يتوصل بها الى استنباط لقطة) رجة التوصل أن الأدلة التفصيلية تدل على الاحكام الفقهية بواسطة كينبات فيها متنوعة ، وركاءة من الأصول تبين نوعا من تلك الكيفيات وعند الاستنباط كما تتم الحاجة الى معرفة تلك الكيفيات تقع الى معرفة القواعد المينة لها ، لأن معرفة تلك الكيفيات بدون القواعد لا تنحصر عن الشبهة . ولايرد عليه قواعد العربية والمنطقية لأن التوصل بها بيد واستاد منه القريب (وقولهم) أى الاصوليين فى التعريف (عن الأدلة الشخصية) به . قولهم هو العلم بالقواعد التى يتوصل بها الى استنباط الأحكام الشرعية (تصریح بآراءه) فتم . فتم . لأن مراد استنباط الأحكام تفصيلا ، وهو لا يكون الا عن أدلتها تفصيلا فهو لمزيد الكشف لا لا حرج في ذلك . (وخارج) علم (الخلاف) عن التعريف (به) أى القول بالحد كور (منه) لأنه ثم يتوصل به . حفظ لأحكام المستنبطة المختلف فيها أو هدمها ، لا الى الإسهال . وكذلك ثم أخذ منه ثم يتوصل به الى حفظ رأى أو هدمه ، أعم من أن يكون

في الأحكام الشرعية أوجيها ، وعلى تقدير تسليم كونه يتوصل به الى الاستنباط لا يخرج بالقيود المذكور ، لانه لا يستعمل الا عند استنباط الأحكام عن أدلتها التفصيلية (وعليه) أى على الأول (ما تقدم من) تعريف (الفقه) وهو قوله التصديق الخ ، فانه ادراك ف تعريف الفقه مبنى على الأول (وجعل الجنس) في تعريف الأصول (الاعتقاد الجازم المطابق) للواقع احترازا عن الظن والجهل (مشكل بقضية الخطيء في الكلام) يعنى يلزم اعتبار الجزم والمطابقة في جميع ما يندرج تحت الجنس ، ومن جلته علم الأصول الكلام فيلزم أن يخرج منه الخطيء في الاعتقاد سواء بدع كالمعتزلة أو كفر كالجمعة ، وقد صرحوا بإيدراج اعتقاد الخطيء بحته (ولأننا نمتنع اشتراطه) أى المجهول جنبا (في أصول الفقه) قل سند المنع عن المصنف ، ومحصوله أن الظن يكفي في اثبات مجموعات مسائل الأصول لموضوعاتها محو الأمر للوجوب والهوى للحرمة ، وتخصيص العام يجوز والمشارك لا يمت ، وخبر الواحد مقم على القياس ، فانها غير قطعية لعدم قطعية أدلتها . وربما لم يكن مطابقا للواقع ، والمراد من المنع النقض الذى يورد في التعريفات (فالأوجه كونه) أى جنس التعريف (أعم) من أن يكون جازما أم لا ، مطابقا أم لا ، أشار الى أن عدم التعميم أيضا له وجه لما مر من أنه لامشاحة في الاصطلاح ، لكن الأولى والأنسب هو التعميم (وعلى) اعتبار (الثاني) وهو وضعها للعلاقات هو (القواعد التى يتوصل بمعرفة) الى استنباط الفقه (والقواعد فيه) أى في هذا التعريف (معلومات) لاعلوم وتصديقات ، فيه أن القاعدة مشتركة بين العلم والمعلوم ، والاحتراز عن إيراد المشترك في التعريفات واجب ، قلت لا يضر في مثل هذا ، لأن التعريف صحيح على التقديرين على أن قوله بمعرفة يعين المراد و (أعنى) بالمعلومات (المفاهيم التصديقية الكلية) الفهم هو الادراك والمفهوم متعقبة بتقسيم إلى التصورى والتصديقي ضرورة اقسام الادراك الى النصور والعندين ، والكلية ماحكم فيه على كل فرد من أفراد موضوعه (من نحو الأمر للوجوب) من بينية لأنهم (ولذا) أى لأجل أن المراد بها المعلومات (قلنا بمعرفة) لأنها تضاف الى المعلوم لا العلم (ومعناها) أى القاعدة (كالمضابط والقانون والأصل والحرف) فهي أئمة مزدوجة اصطلاح ، وإن كانت في الأصل لمعان مختلفة ، أما الأصل فتقدم . ثم التعدة فهو اسم فاعل من قعد ، وقواعد المودج خشات أربع تحتها ركب فيهن ، والضابط من ضط ، والقانون ، قيل سريانى اسم سطر الكتابة أو الجدول ، وفي نقدوس قياس كل شيء ، وأما الحرف فله معان منها الحرف ، وأحد حروف التهجي . والمناسة بين اللغة والاصطلاح تظهر بأدنى تأمل (قضية كلية كبرى لسهولة الحصول) أى لقضية صغرى سهلة الحصول بترتيبها معها تحصل النتيجة ، وأشار الى وجه سهولتها

بقوله (لاتنظامها) أى الصغرى (عن) أمر (محسوس) وهى (كهذا أمر) هذا (هى) وكل أمر للوجوب فهذا للوجوب ، وكل نهى للتحريم فهذا للتحريم ، فقولنا الأمر للوجوب قضية جعلت كبرى لصغرى وهى كقولنا أقيموا الصلاة أمر وسهولة حصولها طاهرة ، لأن العلم بكونها أمرا للعالم بالغة والاصطلاح بديهي لا يحتاج الى تأمل ، والنتيجة ، وهى أن أقيموا الصلاة للوجوب من جزئيات الأمر للوجوب فيرجع ما كل هذا التعريف الى ما مر من تعريفها ، ومعنى انتظام الصغرى تركب أجزائها من الموضوع والمحمول والحكم ، وانما ينشأ هذا الانتظام عن محسوس ، وهو موضوعها ، وانما حكم بكون موضوعها محسوسا على الاطلاق لاندرجها تحت موضوع الكبرى التى هى من مسائل الأصول ، وموضوع مسائل الأصول على الاطلاق مندرج تحت موضوع الأصول ، وهو الدليلسمى ، وهو محسوس بحاسة السمع ، وكيفية الانتظام أنك إذا نظرت فى المحسوس الذى هو أقيموا الصلاة مثلا وجدت أنه أمر ، فتحكم أنه أمر ثم تضم هذه القضية التى انتظمت الى الكلية التى تكون النتيجة من جزئياتها (وهذا) التعريف (حداسمى) الحد عند الأصوليين ما يميز الشيء عن غيره ، وينقسم الى حقيقى واسمى ولفظى ، فالحقيقى ما أنبأ عن ذاتياته الكلية المركبة ، لأنها فرداى لا تفيد الحقيقة لفقد الصورة ، والاسمى ما أنبأ عن الشيء بلازمه مثل الحرمات يقذف بالزبد ، واللفظى ما أنبأ عن الشيء بلفظ أظهر مرادف ، كذا ذكر الشيخ ابن الحاجب فى مختصره ، وقال المحقق التفتازانى فى حاشيته عليه : الحد اللفظى عند المحققين هو أن يقصد بيان ما تعقله الواضع ، فوضع الاسم بآرائه سواء كان بلفظ مرادف ، أو بالالزام ، أو بالذاتيات حتى أن ما يقال فى أول الهندسة ان المثلث شكل يحيط به ثلاثة أضلاع تعريف اسمى ، ثم بعد ما يتبين وجوده يصير هو بعينه حدا حقيقيا انتهى ، والمراد بالحد الاسمى هنا ما ذكره المحقق يشر الى قوله (ولابنائى الحقيقى) أى لابنائى كونه الحد الاسمى كونه الحد الحقيقى ، وقد عرفت لجواز أن يبين وجوده ، وتكون المذكورات ذاتيات المعرف (واختلف) بين الأصوليين (فيه) أى الحد من حيث كونه (مقدمة الشروع ولا خلاف) بنهم (فى خلافه) وهو الحد بدون القيد المذكور : أى لم يختلفوا فى جواز أن أن يكون للعالم حدا حقيقى من غير أن يجعل مقدمة ، فالضمير للقيد (كما قيل) من أنه لا خلاف فيه بينهم ، ويحتمل أن يكون معنى كما قيل من أن منهم فيه خلافا ، وانما لم يختلفوا (لامكان تصور) لعقل (ما يتصف به) يصير مدعوا للعقل الرموز اليه بذكر التصور ، والمجورور للموصوفين ، حتى نعلم نفع ميتهم ، يكون ما عاين التحديد من أنه لا يجوز تحديد العلم ،

لجواز أن يتصور العقل ما قام به أى وصف كان (ولو) كان ذلك الوصف (تصوراً) من تصوراتها ، لا يقال لا يجوز أن يتصور تصوره ، وإلا يلزم تحصيل الحاصل (إذ الحصول) أى حصول التصور الذى اتصف به العقل فى نفس الأمر (لا يستلزمه) أى لا يستلزم تصور التصور ، بل علمه وتصوره كسائر صفاته الموجودة فيه ، ولا شك أنه لا يلزم من اتصافه بتلك الصفات شعوره بها * فان قلت تصور التصور عينه ، لأنهم صرحوا بأن علم النفس بذاتها وصفاتها حضورى لاصولى : معنى يحضر عندها بذاته لا بصورته ومثاله * قلت لكن لا يتمن توجه النفس إلى ما يتصف به لينكشف عنده بذاته لا بصورته ، والحصول لا يستلزم ذلك ، على أن التوهم المذكور مبنى على كون المحدود إدراك القواعد لا نفسها ، ثم بين الاختلاف بقوله (فقل لا) يجوز أن يكون الحد الحقيقي مقدمة الشرع (لأن الكثرة) المذكورة فى الإدراكات ومتعلقاتها (بتلك الوحدة) الاعتبارية الحاصلة للعلم من جهة الغاية والموضوع (لاتصير نوعاً حقيقياً) ولا بد أن يكون المحدود نوعاً حقيقياً لاتحاده مع الحد الحقيقي الذى هو مركب من الجنس والفصل الذى لا يتركب منهما إلا الماهيات الحقيقية التى وحدتها حقيقة ، لا بمجرد اعتبار العقل (ومقتضى هذا) الدليل (فيه) أى فى الحد الحقيقي للعلم (مطلقاً) سواء جعل مقدمة الشرع أم لا (فيه) أى فى حكم وجود الحد الحقيقي للعلم (الخلاف أيضاً) كما فى كونه مقدمة العلم : معنى الخلاف المذكور خلاف فيما جعلا باعتبار هذا الدليل فصاحب هذا الدليل ينفيه ، وخضمه يثبت (ولأنه) أى الحد الحقيقي انما يتحقق (سرد العقل كل المسائل) أى بتفعلها متتابعة ، لأن الحد عبارة عن تفعل كنه الماهية ، وكنه ماهية العلم عين مسأله (وليس) الحد الحقيقي (حينئذ المقدمة) أى مقدمة الشرع للعلم : بل هو نفس العلم وتعامه مفصلاً (وقيل نعم) أى يجوز أن يكون الحد الحقيقي مقدمة الشرع (لأن الإدراكات أو متعلقاتها كالمادة) وهى مابه المركب موجود بالقوة كأجزاء السرير بالنسبة إليه قبل التركيب وبعده اذا قطعت النظر عن هيئته (ووحدها الداخلة) أى وحدة الإدراكات أو متعلقاتها باعتبار الموضوع و'ماهية الداخلة فى حقيقتها' (كالصورة) وهى مابه المركب موجود بالفعل ، وانما لم يقل مادة وصورة ، لأنهما لا يتحققان إلا فى المركبات الخارجية (ينظم) المركب (المأخوذ منهما) أى شبهى المادة والصورة (جنساً وفصلاً) أى ينظم المركب (المأخوذ من شبهى المادة والصورة) بأن يؤخذ الجنس مما هو كالمادة وتفصل مما هو كالصورة فيركب حد منهما . وهذا هو المتأخر من العارة ، ولا يخفى فسادُه لأن المادة والصورة متباينان

فكيف يكون للأخوذان منهما المحمولان عليهما جنساً وفصلاً مع أن الجنس محمول على الفصل ، ويمكن أن يكون المراد أخذ كل واحد من الجنس والفصل من مجموع المادة والصورة ، ولا يخفى ما فيه (من غير حاجة) للحاجة (إلى سرد السكك) كما زعم الثاني ، ثم لماذا كذا الخلاف أراد بيان ما عنده من تحقيق المقام ، فقال (وإذا كان العلم مطلقاً) أى مفهوم العلم الذى يصدق على كل واحد من العلوم المدونة من غير قيد (ذاتياً لما) يندرج (تحت) كالفقه والأصول والكلام وغيرها داخلاً فى حقيقتها (والعلم المحدود) كالأصول (ليس الاصفاء) منه ، ولعله قال صفاً ، ولم يقل نوعاً لكون العلوم المدونة كلها مندرجة تحت نوع من أنواع العلم المطلق ، وهو العلم المتعلق بالمسائل المتحدة باعتبار الموضوع والغاية ، والصنف كلى مندرج تحت النوع حقيقة النوع القيد بعارض غير شخص (لم يعد) جواب إذا (كونه) أى الخلاف (لفظياً) أى فى اللفظ دون المعنى ، لعدم ورود التثنية والاثبات على محل واحد (مبنياً على) اختلاف (الاصطلاح فى معنى) الحد (الحقيقى أهو) اصطلاحاً (ذاتيات) الماهية (الحقيقية) أى الموجودة فى الخارج الثابتة فى نفس الأمر مع قطع النظر عن اعتبار العقل كما هو اصطلاح المنطقيين (أو) هو ذاتيات الماهية (مطلقاً) حقيقة كانت أو اعتبارية ، فمن ذهب إلى الأول نفي ، ومن ذهب إلى الثانى أثبت ، فورد التثنية الحد بالمعنى الأول ، والاثبات بالمعنى الثانى ، ولا منافاة بين نفي الأخص وإثبات الأعم .

(الثانى) من الأمور التى هى مقدمة الكتاب مبتدأ خبره مخوف : أى فى بيان موضوعه أوقوله (موضوعه الدليل السمعى الكلى) إلى آخر البحث : موضوع العلم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية ، والعارض الخارج المحمول والذاتى الذى منشأ عروضه الذات كالمدرك للإنسان ، أو ما هو مساو للذات كالصاحك العارض له بواسطة التعجب ، أو جزئها الأعم كالمتحرك بواسطة الحيوان ، والبحث عنها حملها على نفس الموضوع بدليل ، نحو الدليل السمعى يفيد الحكم قطعاً أو ظناً ، أو على نوع منه نحو الأمر يفيد الوجوب ، أو على عرضه الذاتى نحو العلم يفيد القطع ، أو على نوعه نحو العلم الذى يخص منه البعض يفيد الظن ، قيد بالكلى لئلا يترحم أن المراد مصادقاته ، وقيل موضوعه الأدلة الأربعة والأحكام لأن الأحوال بعضها راجع إلى الأدلة ، وبعضها إلى الأحكام ، وقيل هو الأدلة وما يتعلق بالأحكام من حيث الثبوت راجع إلى الأدلة من حيث الانبات ، وقيل هو الأحكام من حيث ثبوتها بالأدلة . واختار المصنف رحمه الله مذهباً واحداً ، أفراد الأدلة نظراً إلى كونه أقرب إلى الضبط (من حيث يرصد) به حوله إلى قدرة إنبات الأحكام لأنفعال المكلفين (الحثية المذكورة

قيد للموضوع عند المحققين : يعنى موضوعيته له باعتبار الايصال المذكور فلا يبحث فيه إلا عن احواله التي لها مدخل فى الايصال ، وقيل قد يكون جزءا منه ، وذلك اذا لم يبحث فى العلم عنها كحقيقة الوجود فى موضوع العلم الالهى الباحث عن أحوال الموجودات المجردة ، وهو الموجود من حيث هو موجود ، اذ لا يبحث فيه عن نفس الوجود ، لأنه لا يبحث فى العلم عن نفس الموضوع وعن أجزائه ، وقد تكون خارجة عنه وليست بقيد له ، بل تذكر لبيان الأعراض المبحوث عنها كالصحة والمرض فى موضوع الطب وهو بدن الانسان ، ويرد عليه أنه يلزم حينئذ تشارك العلمين الباحثين عن أحوال شيء واحد فى موضوع واحد بالذات والاعتبار ، لعدم تقييد الموضوع بقيد ، وقد قرر أن تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات ، فالتحقيق أنها قيد له ، وانما اعتبر القدرة لا الاثبات بالفعل لانه انما يتحقق عند معرفة تفاصيل الأدلة ، والمذكور فى الأصول إجمالها ، فلراد إثبات الأحكام تفصيلا وإليه أشار بقوله (أخذنا من شخصياته) حال من الأحكام لكونها مفعول الاثبات معنى : أى إثباتها حال كونها مأخوذة من شخصيات الدليلسمى الكلى : يعنى أفرادها الشخصية ، وذلك لأن الأدلة التفصيلية تدل على الأحكام التفصيلية بواسطة كيغيات متنوعة كل نوع منها يبين مسألة من مسائل الأصول ، فمن عرف الأصول عرف تلك الأنواع فحصل له قدرة إثبات الأحكام لحصول الاستعداد له بمعرفة ، فكل حكم أراد إثباته بدليله وجد عنده ما يبين كيفية إثباته ، وهذا هو المراد بالقدرة (وبالفصل فى المسائل أنواعه وأعراضه وأنواعها) عطف على محذوف هو متعلق المبتدأ ، والتقدير موضوعه بالقدرة الدليلسمى الى آخره ، وبالفعل فى المسائل أنواع الدليلسمى ، وأنواع تلك الأعراض ، أما كون هذه الأشياء موضوعات فظاهر لأنك إذا نظرت فى مسائل الأصول وجدت موضوعاتها هذه الأشياء ، وهى التي يبحث عن عوارضها الذاتية فى هذا العلم ، وأما الدليلسمى المطلق فلا يكاد يوجد البحث عن عوارضه الذاتية من حيث هو موضوع بالفعل فى مسألة غير أنه لما كانت من موضوعات المسائل كلها جزئيات اضافية له أمكن أن يؤخذ من كل طائفة مستوعبة جميع أفراد المطلق من محمولات المسائل مفهوم مراد بين آحاد تلك الطائفة فيثبت للمطلق ، وكما أن كل واحد من تلك الآحاد عرض ذاتى للجزئى الاضافى للمطلق كذلك المراد للمأخوذ منها عرض ذاتى للمطلق ، فثبت كونه موضوعا بالقدرة ، وسيجىء فى كلام المصنف رحمه الله تعالى ما يشير الى هذا (فلراد بالأحوال) التي يتوصل العلم بها الى القدرة المذكورة (ما يرجع الى الاثبات) يعنى أحوالا حاصل البحث عنها وما له يرجع الى كون الدليل مثبتا للحكم ، ولهذا يفيد العلم بها قدرة الاثبات ،

وبهذا ظهر وجه التفرع ، وهذا ما أشير اليه بعض المحققين من أن فائدة قيد الحيثية أن جميع العوارض المبحوث عنها في العلم لابد أن يكون لها مدخل في المعنى الذى صار قيداً للموضوع (وهو) أى الاثبات الذى هو مبرج الأحوال عرض (ذاتي للدليل) السمى الذى هو موضوع العلم ، فمرجع الأحوال عرض ذاتي له مبحوث عنه بالقوة ، وهذا ما وعدناك آفا (وان لم يحتمل الاثبات بعينه) على الدليل : ان وصلية ، والمعنى هو ذاتي له مبحوث عنه بإثباته له في ضمن اثبات ما يرجع اليه بمجزياته ، وان لم يكن هو بعينه محمولا عليه ، ووضع الظاهر موضع الضمير للتخصيص على أن المنفى عنه الجمل انما هو نفس الاثبات لا ما يرجع اليه ، وقد عرفت (ونظيره) أى الاثبات في كونه عرضا ذاتيا للموضوع غير محمول عليه ما يرجع اليه (في المنطق) الايصال ، لأنه (لاسألة) فيه (محمولها الايصال) كما لاسألة في الأصول محمولها الاثبات وموضوع المنطق المعلوم التصورى أو التصديقي من حيث الايصال الى التصور ، أو التصديقي بمعنى أن جميع الأحوال المبحوث عنها فيه يرجع الى الايصال (ومقتضى الدليل خروج عنوان للموضوع) أى خروج البحث عن عنوان الموضوع عن مباحث العلم الذى هو موضوعه : والبحث عنه اثباته لنفس الموضوع ، والمراد بعنوانه ما جعل آلة ملاحظته عند تعيينه في قولهم : موضوع العلم كذا من حيث كذا ، مأخوذ من عنوان الكتاب الدال على مضمونه اجالا ، فالعنوان هنا الدليل السمى من حيث يوصل الخ ، وذلك لأن وظيفة العلم بيان أحوال الموضوع ، وذلك انما يكون بعد العلم بذاته وعنوانه الذى به يعرف ولأن الموضوع انما وضع لأن يحمل عليه ، لا لأن يحمل على شيء ، فانه قلب الموضوع (فالبحث عن حجة الاجماع) بأن يقال الاجماع حجة (وخبر الواحد والقياس) بأن يقال هما حجتان (ليس منه) أى علم الأصول لأن معنى « حجة » دليل . وهو عنوان الموضوع (بل من) مسائل (الفقه لأن موضوعاتها أفعال المكلفين ومحولاتها الحكم الشرعى اذ معنى حجة يجب العمل بمقتضاه وهو) أى ما ذكرنا (في القياس على تقدير كونه فعل المجتهد) بأن يفسر يبدل الجهد في استخراج الحق أو حمل الشيء على غيره باجراء حكمه عليه ونحوه (أما على) تقدير (أنه المساواة الكاتبة عن تسوية الله تعالى بين الأصل والفرع في العلة) المشيرة للحكم (فليست) حججته (مسألة) أصلا (لأنها) أى حجة المساواة المذكورة (ضرورة دينية) أى بديهية في الدين وضروريات الدين لا تكون مسائل ، لأن المسألة ما يبرهن عليه في الفقه ، والبديهية لا يبرهن عليه ، أما البداهة فلا لأن من عرف معنى القياس على الوجه المذكور وعرف معنى الحجية لا يرتف في الحكم بأنه حجة ، ولا يضر في بداهة الحكم نظرية طرفيه (بخلاف) البحث عن

(عموم التكررة) الواقعة (في) سياق (الثنى) فإنه غير خارج عن مباحث الأصول بمقتضى الدليل لعدم اندراجها تحت عنوان الموضوع (فإنه) أى العموم (حال للدليل) أى عرض ذاتي للدليل الذى هو موضوع الأصول، لامن عنوانه، وليس يديهي أيضا، وكأنه تركه لظهوره (فمن هلية الموضوع البسيطة أولى) يعنى اذا كان البحث عن حجية المذكورات خارجا عن الأصول بمقتضى الدليل لاندراجها تحت العنوان بالتأويل المذكور، فالبحث عن وجود الموضوع أولى بالترجوح عنه، لأن العلم بوجود الشيء يقدم على العلم بعنوانه لأن عنوانه وصف ثابت له وثبوت الشيء للشيء فرع ثبوت للثبوت له، وفيه ما فيه، ولأن الأحوال المسحوت عنها لا بد أن يكون لها مدخل فى الاتصال، والوجود لا مدخل له فيه * ثم اعلم أن «هل» طلب التصديق، وهى قسمان بسيطة، وهى التى يطلب بها وجود الشيء أولا وجوده كقولها: هل الحركة موجودة أولا موجودة، ومركبة، وهى التى يطلب بها وجود شيء لشيء كقولنا: هل الحركة دائمة أولا دائمة؟، وقد أخذ فى هذه شيآن غير الوجود، فإن المطلوب فيه وجود النوام لها أولا وجوده، والوجود فى البسيطة محمول، وفى المركبة رابطة، وتسمية وجود الشيء هليته لأنه منسوب الي «هل» لأنه يسأل عنه بها وإنما قيد بالبسيطة لأن البحث عن المركبة من العلم، بل المطلوب فى كل مسألة وجود شيء للموضوع (وقولهم) أى القائلين بأن البحث عن الهلية من الفن فى انبأب متعامم (مالم يثبت وجوده) أى للموضوع (كيف يثبت له الأحكام) فإن ثبوت شيء لشيء فرع ثبوت للثبوت له (يقضى التوقف) أى توقف البحث عن أحوال الموضوع على ثبوت وجوده (لا) يقتضى (كونها) أى هليته (من مسائل العلم) كيف وقد صرحوا بأن التصديق بموضوعيته ليس من مسائل العلم، وهو بعد العلم بوجوده، كذا قيل، ولا يخفى عدم استلزام الأول الثانى غير أن الأول أقرب منه فى كونه من المسائل (وعلى) قول (من أدخل الأحكام) الشرعية فى موضوع الأصول (اذ يبحث) فيه (عنها) أى عن أحوال الأحكام (من حيث تنبأ) أى الأحكام (بالأدلة لا يبعد ادخال المكلف الكلى) أيضا فيه لاشتراكهما فى المقتضى (اذ يبحث عنه) أى المكلف الكلى أيضا فيه (من حيث تتعلق به الأحكام وقد وضعه الحنفية) أى عدوا المكلف الكلى من الموضوع (معنى) أى يستفاد من كتبهم من غير تصريح منهم (وأحواله) أى وضعوا أحوال المكلف أيضا (فى ترجمة العوارض السماوية والمكتسبة) ترجمة الباب عنوانه لأنه يترجم عن مضمونه إجمالا من الترجمان، وهو المفسر للسان، والمراد بالعوارض السماوية ما ليس للعد فيه اختيار، والمكتسبة التى اكتسبها العبد (ليبين كيف تتعلق به الأحكام) أى وضع

الخفية المكلف وأحواله في البحث المذكور لبيان كيفية تعلق الأحكام به ، وقوله لبيان كيف الخ كقولهم في جواب ماهو : أى في جواب السؤال بما هو . أى في جواب هذا اللفظ فلا يرد أنه لا يجوز إضافة البيان الى ما يقتضى صدر الكلام (وإذا كانت الغاية المطلوبة) من العلم (لا ترتب الا على) البحث عن أحوال (أشياء كانت) تلك الأشياء (الموضوع) أى موضوع العلم لغيا بتلك الغاية (كما لو ترتبت غايات على جل من أحوال) شئ (واحد) كان ذلك الواحد من موضوع علوم فهو تشبيه مركب بمركب ، وهما الهيئتان الحاصلتان من الشرطيتين ، ووجه الشبه استتباع الغاية من حيث الترتب الموضوع من حيثية التعدد أو الوحدة ففي المشبه استتبع ترتبها ، وهى واحدة على البحث عن أحوال المتعدد ووحدة الموضوع ، وفي المشبه به استتبع ترتبها ، وهى متعددة على أحوال شئ واحد تعدده ، وكلمة ما زائدة مسوغة دخول الحرف على الشرطية ، فالعبرة فى وحدة الموضوع وكثرتة بحال الغاية ووحدها وتعددتها وترتيبها (حيث يكون) الواحد الذى ترتبت الغايات على جل من أحواله (موضوع علوم يختلف) ذلك الواحد الموضوع (فيها) فى تلك العلوم (بالحيثية) بأن يجعل موضوع هذا العلم من حيث يوصل العلم بجملة من أحواله الى غاية كذا ، وموضوع ذلك العلم من حيث يوصل الى جملة أخرى الى غاية أخرى وهكذا (ومن هنا) أى من أجل ما ذكر من أن العبرة بحال الغاية فى تعيين الموضوع (استتبعته) أى الغاية الموضوع ، اشارة الى ما ذكر من قوله ولها وحدة غاية تستتبع وحدة موضوعها (ولزوم التناسب) بين الأشياء التى ترتبت عليها الغاية وجعلت موضوعا أمر (اتفاق) لا يقتضيه دليل عقلى * فان قلت كيف جمع بين اللزوم والاتفاق * قلت لانفاة ، لأنه لم يرد به اللزوم العقلى بل كونه أمرا مطردا لا يتخلف فى مادة أصلا ، فاللزوم أريد به لازمه (ولوافق ترتبها) أى الغاية على الأشياء (مع عدمه) أى التناسب كما اتفق معه (أهدر) أى التناسب وأسقا عن درجة الاعتبار لعدم الاحتياج اليه ، واختار كلمة لولأنه غير واقع (وبحسب اتفاق الترتب) أى ترتب الغاية على ما يوصل البحث عن أحواله اليها (كانت) طاقة من العلوم (متباينة) غير متشاركة فى الموضوع لترتب غاية بعضها على شئ ما يترتب عليه غاية الآخر (و) طاقة أخرى منها (متداخلة) لترتب غاياتها على شئ واحد (إلا فى لزوم عروض عارض المابين للآخر فى البحث) استثناء من عموم اعتبار الترتب والتداخل بحسب اتفاق الترتب ، يعنى تماينها وتداخلها إنما يعتبر بحسبه فى جميع أمور الا فى صورة لزوم عروض . فله حينئذ يعتبر التداخل باعتد ذلك اللزوم بأن يكون علمان شبه كل منهما يرتب على مـ . بـ . بـ ما يترتب عليه غاية الآخر لكنهما متشاركان فى لزوم عروض

عارض لموضوعيهما (فتداخل) العلوم المتشاركة في لزوم عروض العارض على الوجه المذكور (مع التباين) بحسب الموضوع (للعوم الاعتباري) فإن موضوعاتها، وإن كانت متباينة بحسب الحقيقة لكنها بسبب اشتراكها في لزوم العارض المذكور صارت كأنها مفهوم واحد علم يشمل تلك العلوم، فالعوم الاعتباري باعتبار الاشتراك في المحمول (كالويسقي) يضم الميم وكسر المهملة والقاف يوناني معناه تأليف الألحان، واللحن من الأصوات المصنوعة (موضوعه النغم) محركة ويسكن، الكلام الخفي، الواحدة بهاء، وفي الاصطلاح النغمة صوت يتصاعد أو ينزل بدرجة من الدرجات الشريفة ظاهراً أو مخيلاً كما إذا سمع شخص صوتاً مختلفاً في الحدة والثقل، واستقر في سامعته، ثم بدأ بصوت لاختلاف فيه فيتخيل التصاعد أو النزل فيه باعتبار ما استقر في سامعته، والدرجات الشريفة تعرف بأن يبدأ بصوت معين بعلامة خاصة فيتصاعد درجة درجة بأن يكون التفاضل في كل درجة يسع مقدار حده المبدأ إلى أن يبلغ إلى سبع وعشرين درجة، وهذا نهاية التصاعد بحسب الاستقراء فيتضاعف الأصل أربع مرات، وهذه الدرجات تسمى بالدرجات الشريفة (ويندرج) الموسيقى (تحت علم الحساب، وموضوعه العدد) وهو نصف مجموع الحاشيتين، وقيل ما بين به كبة الشيء (مع تباين موضوعيهما كما قيل إذ كان البحث في النغم عن النسب العديدة) فعمل لاندراجة تحت علم الحساب، يريد أن النسب العديدة عوارض ذاتية للعدد الذي هو موضوع علم الحساب المبين لموضوع علم الموسيقى، وقد بحث عنها في الموسيقى، كما سبق إليه إشارة على سبيل اللزوم بحيث لا يتخلو عنها مبحث منه، فصار عروض هذا العارض للنغم لازماً للبحث عن النغم، وهذا معنى لزوم عروض عارض المبين: أي العدد الذي هو موضوع الحساب في البحث عن النغم الذي هو موضوع الموسيقى * وأعلم أن المعترف في علمة مسائل الموسيقى تأليف الألحان المتناسبة والتناسب بينها إنما يظهر باعتبار عدم الأجزاء وكميقاتها مثل البعد الصغرى إنما يحصل بترتيب ثلاث درجات من الشريفة. والكبرى من الأربع. والكامل من الخمس، وعلى هذا القياس فالتناسب بين الأبعاد لا يظهر إلا بالنسب العديدة (واعلم أن إيرادهم) أي الأصوليين وغيرهم (كلام من الحد والموضوع والغاية لتحصيل البصيرة) للشارع في العلم (لا يتخلو عن استدراك) لأنه في الحد يعرف الموضوع والغاية، لأنه إذا قيل: علم باحث عن أحوال كذا من حيث أنه يفيد فائدة كذا علم الموضوع والغاية، فإن ما يبحث عن أحواله هو الموضوع، وتلك الفائدة هي الغاية (إلا من حيث التسمية باسم خاص) استثناء مما يدل عليه الاستدراك، وهو نفي الفائدة، والمستثنى معرفة اسم خاص للموضوع والغاية، وفي قوله لا يتخلو إشارة إلى أنه ليس

بمستدرك من كل وجه (ولم يوردوه) أى كلامها (لتلك) أى لبيان ذلك الاسم الخاص بل لأجل البصيرة .

(الثالث) من الأمور التي هي مقدمة الكتاب (المقدمات المنطقية) سميت بها لكونها من مسائل المنطق (مباحث النظر) عطف بيان للمقدمات (وتسمية جمع) من الأصوليين كالأمدى ومن تبعه (لها) أى للمقدمات المنطقية ، أو مباحث النظر (مبادئ كلامية بعيد) لأنها ليست من الكلام ولا كونها مبادئ يقتصر عليه (بل الكلام فيها كغيره) من العلوم (لاستواء نسبتها الى كل العلوم وهو) أى وجه الاستواء (أنه) أى الشأن (لما كان البحث ذاتيا للعلوم) أى داخلا في حقيقتها (وهو) أى البحث (الجلل) أى اثبات شيء لشيء (بالدليل) لأن حقيقتها التصديقات المدالة والاثبات جزء منها (وجهته) أى الدليل (بصحة النظر وفساده به) أى بفساد النظر ، والجلل معترضة بين لما وجوابها : أعنى قوله (وجب التمييز) بين صحيحه وفاسده ببيان شرائطه من حيث المادة والصورة بالقوانين الموضوعية لتلك كما سيبنى (ليعلم) بالتمييز بينهما (خطأ المطالب) المقصودة من الأدلة القائمة على الأبحاث المذكورة في العلوم (وصوابها) الخطأ والصواب إنما يستعملان في الأحكام العملية كما أن الحق والباطل يستعملان في العقائد ، ولكن المراد منهما هنا ما هو أعم (وليس في الأصول من) مسائل (الكلام إلا مسألة الحاكم) وهي أن الحاكم بالأحكام الشرعية كلها هو الله سبحانه بلا خلاف ، لكن هل يتعلق له تعالى حكم قبل البعثة وبلوغ الدعوة أم لا ، الأشعرية لا ، فلا يحرم كفر ، ولا يجب إيمان قبلها ، والمعتزلة نعم فيما أدرك العقل فيها حسنا أو قبيحا (وما يتعلق بها) بمسألة الحاكم (من) مسألة (الحسن والقبح) هل هما عقليان أم لا (ونحوه) أى المذكور ، قيل كسألة المجتهد يخطئ ويصيب ، ومسألة خلق الزمان عن مجتهد (وهذه) أى المذكورات (من المقدمات) لهذا العلم لامن مسائله (يتوقف عليها زيادة بصيرة) في معرفة بعض مقاصده وليست بمقدمة الشروع لعدم مدخلتها في أكثر المقاصد ، ولهذا لم يوردها قبل الشروع (وتصح) أن تكون (مبادئ عني) اصطلاح (الأصوليين) قال الأمدى في الاحكام : اعلم أن مبادئ كل علم هي التصورات والنسب التي تنسب في ذلك العلم ، وهي غير برهنة فيه لبناء مسائل ذلك العلم عليها سواء كانت مسممة في علم كبدى ، أو أعلى ، أو غير مسلمة في نفسها ، بل مقبولة على سبيل المصادر أو لوضع على أن تبرهن في علم أعلى من ذلك العلم انتهى ، ولا يخفى عليك أن المسائل المذكورة - برهنة في لأصول فلا تكون من مبادئ على ما ذكره الأمدى ، نعم ذكر غيره أنها قد تحقق عن سائر طرقه - سرور والبحث عن - أنه بوسط أو بغيره ولم يشترط فيها ألا تكون

مبرهنة في العلم الذي يتوقف البحث عن مسأله عليها ، وقد يقال كونها مبرهنة في كتب الأصول لا يستدعى كونها جزءا من العلم لجواز كونها استطرادية (ولما اقسام) النظر (الى مايفيد علما) (و) الى مايفيد (ظنا ميزا) أى العلم والظن بأن عرفت كل منهما (لأن تمييزهما) يستلزم التمييز بين مفيديهما (وتمامه) أى تمام تمييزهما. (بالمقالات) أى تمييز مقابلاتهما من الوهم والشك والجهل والتقليد ، وهذا ما قيل من أن الأشياء تنبئ بأضدادها ، قال حجة الاسلام : ربما يصير تحديد العلم بالجنس والفصل ، لأن ذلك متعسر فى أكثر المدرجات كرائحة المسك ، فكيف فى الادراكات ؟ لكن يقدر على شرح معناه بتقسيم ومثال ، أما التقسيم فهو أن تميز عما يلتبس به من الظن والشك بالجزم ، وعن الجهل بالمطابقة وعن اعتقاد المقلد بأنه يثق مع تغير المعتقد ويصير جهلا ، وأما المثال فهو أن ادراك البصيرة شبيه ادراك الباصرة كإنبطاع الصورة فى المرآة ، كذلك العلم عبارة عن إنبطاع صورة العقولات فى العقل ، والنفس بمنزلة حديدة المرآة وغريزتها التى بها تنهأ قبول الصور : أعنى العقل بمنزلة صقالة المرآة واستنارتها وحصول الصور فى مرآة العقل هو العلم ، فالتقسيم يقطع عن مظان الاشتباه ، وهذا المثال يفهمك حقيقته ، والمصنف رحمه الله أقصر على الأول فقال (فالعلم) عند الأصوليين (حكم) أى ادراك وقوع النسبة أولا وقوعها (لايحتمل طرفاه) أى المحكوم عليه وبه (تقيضه) أى الحكم ، فان كان ادراك الوقوع فتقيضه ادراك الادرؤقوع ، والا فبالعكس (عند من قام) الحكم (به) وهو الحاكم (لوجب) متعلق لايحتمل . وسيجى بيان الموجب ، والمراد باحتالها التقيض عند الحاكم كونهما بحيث لو فرض بينهما تقيض لايمتد الحاكم محالا ، بل يجوزة تجوزا تاما ، فالعلم حكم لا يكون طرفاه موصوفا بهذا الكون * وتقتض التعريف بالعلم بالأمر العادية كالحكم يكون الجبل الغائب عن النظر حجرا لاتصاف طرفيه بالكون المذكور لجواز انقلابه ذهابا لتجانس الجواهر واستوائها فى قبول الصفات مع ثبوت القادر المختار * وأجيب بأنه اذا علم كونه حجرا فى وقت استحاله كونه ذهابا فى ذلك الوقت ، فاذا علم كونه حجرا دائما استحاله كونه ذهابا فى وقت من الأوقات ، ولا يخفى ضعفه * والجواب ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى بقوله (فدخل العادى لأن إمكان كون الجبل ذهابا لا يمنع الجزم بتقيضه عن موجب) وأنت خير بأنه إن أريد بالجزم مالا ينافى تجويز التقيض فهو خارج عن المبحث ، والا فالامكان يمنعه ، ولذا قال (والحق أن إمكان خرق العادة الآن) أى أن الحكم بكونه حجرا (وهو) أى الامكان (ثابت) فى نفس الأمر (يستلزم تجويز التقيض الآن) أى أن الحكم المذكور (اذا لوحظ التقيض) لأن عدم احتماله لخلو ذهنه عنه خارج عن دائرة الاعتبار ، لأن العبرة بالتجويز وعدمه عند

الالتفات الى النقيض ، كيف والافطراف الظن أيضا لا يحتمله من حيث خلق ذهن الظان عنه (فالظن أن العلم كذلك) أي العلم للموصوف يكون طرفيه غير محتمل إياه (هو ما) أي حكم (لا يحتمل موجب التبدل) أي الذي أفاده يكون بحيث يستحيل عند العقل تخلف مفاده لما فيه مما يقتضي ذلك (كالعقل) أي كالأبرهان العقلي الذي مقتضاه يقينية ، واتجاهه كذلك (والخبر الصادق) الذي يستحيل عند العقل كذبه ، وحاصل هذا الكلام إن جعلناه جوابا عن الاشكال ألزمت خروجه عن التعريف . ومنع دخوله في المعرف (والظن حكم يحتمله) أي يحتمل طرفاه قضيضه عند الظان إن عرض عليه (مرجوحا) حال مؤكدة عن المقبول لكون المرجوحية لازمة لنقيضه ، ويجوز أن يكون منصوبا على المصدرية كما لا يخفى (وهو) المحتمل المرجوح (الوهم ولا حكم فيه) أي الوهم (لاستحالته) أي الحكم (بالتقيضين) وذلك لأن النقيض الذي هو متعلق الظن قد حكم به ، فإن كان في قضيضه أعني متعلق الوهم حكم أيضا لزم الحكم بهما جميعا (والشك عدم الحكم بشيء) من وقوع النسبة ولا وقوعها (بعد الشعور) بهما ، لأنه على تقدير عدم الشعور بشيء منهما علم الحكم ثابت في مثل الواحد نصف الاثنين (للتساوي) أي تساوى الوقوع ، واللاوقوع في نظر العقل ، فإن حكم بشيء منهما لزم الترجيح بلا مرجح ، وإن حكم بهما جميعا لزم الحكم بالتقيضين ، وقد عرفت ، ولا يخفى ما في قوله : الشك عدم الحكم من المسامحة ، لأنه في الحقيقة نوع من الإدراك يلزمه عدم الحكم ، فهو تفسير باللازم (فيخرج أحد قسمي الجهل البسيط) الجهل وهو عدم الحكم المطابق عما من شأنه العلم قسما : أحدهما ما لم يقارن الحكم بنقيض متعلقه ، إما مع عدم الشعور بالمتعلق ، وقد خرج عن تعريف الشك ، وإما معه ولم يخرج عنه ، وثنا بينهما ما يقارنه ، فالأول أقل أجزاء ، ولذا سمي بالبسيط ، وبهذا ظهر وجه تسمية المركب ، والجهل المركب الحكم غير المطابق ، فلم يدخل في التعريف المذكور (ولم تشترط جرما) في الجهل المركب بل يعمه بحيث يشمل الظن ، ولذا قال (لأن الظن غير المطابق ليس سواء) أي ليس خارجا عنه بل هو داخل فيه كما أن الجرم الغير المطابق داخل فيه . فإن قلت هذا يخالف ما في المواضع والمقاصد من أنه عبارة عن اعتقاد جرم غير مطابق ، قلت نعم فتر بقل مفصل لم يظفرا به ، أو هو من تفاوت اصطلاحى العالدين ، وفي تنويع ما وافق انصاف روجه . (وأما التقليد) وهو العمل بقول الغير من غير حجة كأخذ العمى بالمتبهد بقول منه . فالرجوع إلى الرسول والاجتماع ، ورجوع العالمى إلى المفتى ، يقتضى أن يتبهد ليس تقليدا لقيام الحجّة فيها كما بين في محله ، وإن سمي بذلك تقليدا في المعروف ذر شاحة في الاصطلاح ، كذا أفاده العلامة المحقق القاضي عضد الدين (نليس

من حقيقة ظن) أى ليس من لوازم حقيقة التقليد أن يحصل للظن بمضمون ما قلده فيه ، وذلك لما عرفت من أنه عبارة عن العمل المذكور بغير حجة ، والذي يعمل بقول مثله من غير دليل يجوز خاوه عن التصديق بمضمون ذلك القول ، وليس فيه ما يقتضى اعتباره ، والاصل عدم الحكم وإن اتفق ذلك ، فهو أمر لا يقتضيه حقيقة (فضلا عن الجزم كاقيل) من أن التقليد لا يقتضى التصديق بمضمون ما قلده فيه * فان قلت الظن رجحان أحد طرفي النسبة مع تجوز الآخر ، فيجوز ألا يكون هذا القيد من حقيقة التقليد ، باعتبار القيد ، وهذا القيد متف في الجزم ، فيجوز أن يكون من حقيقته * قلت أراد بالظن المتني كونه من حقيقة التقليد الرجحان المذكور ، فكأنه قال ليس من حقيقته رجحان ما قلده فيه على قيصه فضلا عن الجزم التني فيه ذلك الرجحان مع زيادة عدم احتمال عدم النقيض * فان قلت المصنف رحمه الله قد صرح في مبحث التقليد أن إيمان المقلد صحيح ، لكنه آتم بترك الظن ، وكيف يصح وتقليده لا يستلزم التصديق ، وهو جزء من الإيمان * قلت معنى الكلام أن التصديق ليس من لوازم التقليد مطلقا ، فيجوز أن يكون لازما إذا قيد بقيد يقتضيه ككون ما قلده من مقولة التصديق ، فان العمل به لا يتصور بدونه ، على أنه يجوز أن يكون معنى هذا الكلام على ما ذهب اليه القاضي على ما مر ، فان إيمان المقلد بعد وجود المجتهدين رجوع اليهم ، فهو من باب رجوع العامى الى المفتى ، وهو ليس بتقليد بالمعنى المذكور ، لأنه عمل بقوله مع حجة ، وهى الاجماع على وجوب اتباعه إياه ، وما ذكره فى آخر الكتاب على تحقيقه من أن التقليد هو العمل بقول من ليس قوله احدى الحجج بلا حجة منها ، فنه رجوع العامى الى المفتى (بل قد يقدر عليه) أى على ظن ما قلده فيه (اذا كان المقلد) فاعل يقدر وكان ، على سبيل التنازع (قريبا) من الاجتهاد بأن يكون عالما بطرف صالح من علوم الاجتهاد بدليله * لا يقال عند حصول الظن عن الدليل يخرج عن التقليد * لأن من لم يبلغ درجة الاجتهاد لاعتباره بظنه ، ولذا لا يجب عليه اتباع ظنه (وقد لا) يقدر عليه إما بعده عنه ، أو لما نفع آخر كتعارض الأمارات من غير قوة الترجيح (وغايته) أى المقلد (اذن) أى اذا لم يقدر على ظن ما قلده فيه (حسن ظنه بمقلده) فيحصل له بذلك ظن بما قلده فيه لكن لاعتدله ، بل بأنه حكم أدى اليه اجتهاد عالم عظيم الشأن ، فالظاهر أن يكون صوابا (وقد يكون) أى يوجد التقليد (ولا ظن) للمقلد بأحد الوجهين (مع علمه) أى المقلد (أنه) أى المقلد بفتح اللام (مفضول) فيما قلده فيه أو مطلقا ، لأن الجمهور على جواز تقليد المفضول مع وجود الفاضل كما سيأتى (وخرج التصور عن العلم والظن على) قول (الأكثر) أى أكثر الأصوليين (اصطلاحا) على وضع لفظ العلم بزاء ما لا يصدق على التصور

(للاعتبار الموجب) أى لا لأجل أنهم اعتبروا فى حد العلم أن يكون عدم احتمال التقيض فيه موجب ولا موجب لعدم احتماله فى التصور، كيف وهو غير مندرج فى جنس التعريف ؟ .

(وقد يقال) فى تعريف العلم (صفة) أى أمر قائم بغيره (توجب تميزاً) أى توجب كون محلها ، وهو النفس مميزة لما تعلقت به الصفة ، فإن العلم صفة ذات تعلق ، والمميز هو العالم لا العلم ، فخرج ماعدا الادراكات من الصفات النفسية كالشجاعة وغيرها كالسواد ، فانها وإن أوجبت لمحالها تميزاً ضرورة تمييز الشجاع بشجاعته عن الجبان ، والأسود بسواده عن الأبيض لكنها لا توجب لها تميزاً ، بأن تميز بسبب اتصافها بها شيئاً عن شيء ، كما اذا حصلت فى النفس صورة زيد واتصفت بها ميزت بذلك الاتصاف زيدا عن غيره (لايحتمل) تقيض متعلقه ، أى مع حصول ذلك التمييز لا يجوز العقل تحقق التقيض فى نفس الأمر ، فإن كان التمييز الذى كور ادراك وقوع النسبة على سبيل الجزم لم يجوز عدم وقوعها فيه ، وإن كان ادراك الادرار وقوعه بالعكس ، وإن كان تصوراً ساذجاً لا يجوز كون متعلقه خلاف ما تميز وانكشف به ولذا قال (فيدخل) أى التصور فى هذا التعريف لصدقه عليه بخلاف التعريف الأول ، وخرج بقوله لايحتمل الظن لاحتمال التقيض ، وكذا الجهل المركب لاحتمال أن يطلع صاحبه على ما فى الواقع فيزول عنه ما حكم به من الايجاب والسلب الى تقيضه ، وكذا التقليد لاحتمال زواله بالنشك (وعدم المطابقة فى تصور الانسان صها لالحكم المقارن ، أما الصورة فلايحتمل غيرها) جواب سؤال ، وهو أن التصور لو لم يحتمل تقيض متعلقه ، لكان كل تصور مطابقاً لمتعلقه لاحالة ، كما أن كل تصديق لايحتمله كذلك ، واللازم باطل ، فإن تصور الانسان بصورة الصاهلية مثلاً تصور غير مطابق لمتعلقه ، وهى الحقيقة الانسانية ، والجواب أنه ليس متعلق ذلك التصور حقيقة الانسان بل حقيقة الفرس ، غاية الأمر أن المتصور أخطأ فى الحكم بأن متعلقه الانسان فقدم المطابقة انما هو فى هذا الحكم ، وأما الصورة المذكورة فلا تحتمل غير متعلقها الذى هو الفرس فى نفس الأمر ، وذلك لأن متعلق كل صورة ما هى ظلت له وانعكست عنه وصارت هى سبب انكشافه ، ولا شك أن صورة الصهال سبب انكشاف حقيقة انعكس عنها تلك الصورة ، وهى حقيقة فرس ، ونسيت - نساناً خطأ نشأ من التوهم ، فهى لايحتمل غيرها .

(ووجه) فى تعريف العلم شىء رجه . التصور أن يقال (أنه تميز ، والا) أى وإن لم يقل كذا ، بل يقال صفة كما ذكرناه يكن تعريف مانها (فانما يصدق على القوة العاقلة) وهى كيفية لمفس بها تدرك الأشياء ، لأنها صفة توجب التمييز ، لأن المراد بالبحاها استعابها بخلق لانه تمييز شدة فان كانت يحاها تمييز بواسطة العلم ، وإيجاب العلم إياه بغير واسطة ، والتبادر

هو الإيجاب بغير واسطة ، فيحمل عليه فلا نقض حينئذ * قلت مراده الوجه الأحسن أنه تميز لأنه غير محتاج الى التأويل * واعلم أن ابن الحاجب مرّف العلم بما يعم التصوّر وذكر مباحثه والمصنف رحمه الله اقتصر على ما هو الأهمّ في الأصول وتركها لقلة الاحتياج إليها لأن المقصود منه بيان طرق الاستدلال بالأدلة الشرعية على الأحكام ، لا طرق التعريف بالمعرفة * ولما وقع التعرّض للتصوّر ، ومنه الحّد ، وقد ذكروا أنه لا يكتسب بالبرهان ولا يعارض ولا يمنع أشار إلى ما يفيد هذه الأحكام ، فقال (ولادليل) يقام (الاعلى نسبة) إيجابية أو سلبية ، ولا نسبة في تعقل حقيقة الحّد ، فلا يقام عليه ولا يكتسب به (وكذا المعارضة) لأنها إقامة الدليل على خلاف ما أقام عليه الخصم ، وكذا المنع ، لأنه طلب الدليل على مقدّمة الدليل (وذلك) أى إقامة الدليل والمعارضة إنما تكون (عند ادّعاها) أى الصور التصويرية (صورة كذا) ثانياً مفعولى الادّعاء (كصور الحدود) أى كادعاء صور الحدود صور محدوداتها كما إذا ادّعت أن الصورة الحاصلة في العقل من الحيوان الناطق صورة الانسان (وحيئنذ) أى حين يدعى ذلك في الحدود (هقل) صور الحدود بسبب انضمام الحكم المذكور إليها (المنع) إما حقيقة إن أقيم عليه دليل ، وإما مجازاً إن لم يقيم (ويدفع) المنع (في) الحّد (الاسمى) وهو على ما صرّح بيانه ما وضع الاسم بأزائه ، ومنعه معناه لأنسلم كون هذا ما وضع بأزائه الاسم (بالتقل) متعلق ببدنغ ، فإن كان لغوياً ينقل عن أهل اللغة ، وإن كان شرعياً عن أهل الشرع ، وعلى هذا القياس (وفي) منع الحّد (الحقيقى) بأن يقال لأنسلم أن هذا مجموع ذاتيات هذا المحدود (الهجز) أى تجز الحّد عن دفع هذا المنع (لازم) لأن معرفة ذاتيات الماهيات الحقيقية متعذرة ، والمراد تعذره بالقوة العاقلة ، فلا ينافى حصوله بالكشف الإلهى (لأما قبل) من أنه (لا يكتسب الحّد بالبرهان للاستغناء عنه) من جملة القول ، وكذا قوله (اذ ثبوت أجزاء الشيء له لا يتوقف الاعلى تصوّره) بيانه أن الحّد مجموع أجزاء المحدود ، ولا فرق بينهما إلا بالاجمال والتفصيل فتغايرهما اعتارى ، وكما أن ثبوت الشيء لنفسه من غير اعتبار تغاير بينهما ضرورى مستغن عن البيان كذلك مع التغاير الاعتارى غاية الأمر فيه تفصيل الأجزاء بنبوت أجزاء الشيء له لا يتوقف الاعلى تصوّر ذلك الشيء تفصيلاً ، وهو حاصل في نفس الحّد ، ثم علل النفي بقوله (لأن الفرض) أى المفروض (جهالة كونها) أى أجزاء الشيء التى هى الحّد (أجزاء الصورة الاجالية) الى هى المحدود (ونسبتها) أى تلك الأجزاء (إليها) أى للصورة الاجالية (بالجزئية مجرد دعوى فلا يوجب) أى ثبوت كونها أجزاء للصورة الاجالية (لأدليل) والمفروض عدمه (أو للدور) عطف على قوله الاستغناء أى لا يكتسب الحّد بالبرهان لزوم

النور على تقدير اكتسابه ، لأن الاستدلال على ثبوت شيء لشيء يتوقف على تعقلها فإزيم
توقف الاستدلال على ثبوت الحد للحدود على تعقل المحدود ، فكان تعقله مقبلاً بالذات
على الاستدلال المذكور ، فإذا اكتسب الحد المقدم بالذات على تعقل المحدود بالبرهان لزيم تقدم
البرهان على ماهو مقدم عليه : أعني تعقل المحدود ، وهذا هو النور ، ثم علل نفي الهجز بسبب
النور بقوله (لأن توقف الدليل) إنما هو (على تعقل المحكوم عليه بوجه) ، وما ، وموجب
هذا تقدم تعقل المحدود على البرهان باعتبار وجه من وجوهه لأعلى التعيين (وهو) أى
تعقل المحكوم عليه الذى هو المحدود إنما يتوقف (عليه) أى الدليل (بواسطة توقفه) أى
المحكوم عليه (على الحد بحقيقته) وموجب هذا تقدم الدليل على تعقل المحدود بحقيقته وكنهه
ولا محذور فى أن يكون تعقله لامن حيث حقيقته مقبلاً على الدليل ، ومن حيث حقيقته مؤخر
عنه (أولاً) أى البرهان (إنما يرجب أمراً) وهو المحكوم به (فى المحكوم عليه)
لأن حقيقته وسط يستلزم ذلك ، وقوله أو عطف على قوله للاستغناء أو للدور (وبتقديره)
أى على تقدير اكتساب الحد بالبرهان (يستلزم) البرهان (عينه) أى عين المحكوم عليه
وهو المحدود ولا يرجب أمراً آخر فيه ، وهذا خلاف موجب البرهان ، ثم بين نفي كون الهجز
معللاً بهذا بقوله (لأنه) أى استلزام البرهان عينه : أى عين المحكوم عليه وهو المحدود (غير
ضائر) لأن اثبات عين الشيء له من غير اعتبار مقابلة أصلاً محال أو تحصيل للحاصل ، وأما إذا
تفاير بوجه ما كالأجال والتفصيل فلا يضطر الاتحاد الثانى لجواز عدم العلم بالاتحاد والاحتياج فيه
المحذول (فان قال) المعلن بهذا الاثبات بطلان اللازم كيف لا يضطر استلزام البرهان عين المحدود بسبب
اكتساب الحد به فاهما متحدان مع أنه يستلزم تعقل المحدود قبل الحد ضرورة تعقل المطلوب
قبل الدليل (وتعقلها) أى عين المحدود (إنما يحصل بالحد) أى بتعقله لكونه أجزاءه فيلزم تقدم
الشيء على ماهو مقبم عليه (فكلاً) أى الجواب عن هذا التعليل كالجواب عن التعليل
الأول ، وهو الاستغناء عن البرهان إذ ثبتت أجزاء الشيء إلى آخره * وتقريره أن قولكم وتعقل
عين المحدود يحصل بالحد غير مسلم ، لأن الحاصل به المكتسب بالبرهان إنما هو تعقلها من حيث
كون الحد أجزاءً بصورته لأجالية وتعقلها المتقدم تصورها بوجه ما ، ولا يخفى أنه بهذا التقرير
أشبه الجواب عن تعين شئى ، فلو جه أن معنى اذا كان البرهان يستلزم عين المحدود كان
نتيجة تعقله . وهو حصل بتعنى جز - الحد . فلا حاجة إلى البرهان فصار مثل الأول بل عينه
وجزبه جزبه (بـ عدمه) أى بـ الهجز لازم لعدم ما يدفع المنع الوارد فى الحد الحقيقى من
بعضه . أى كون الحد ذاتية المحدود لتعذر معرفة ذاتيات الماهيات الحقيقية كما مر غير

مرة (قل قيل) كيف يحكم بعلم البرهان المذكور (المتجيب) مثلاً وسط (يفيده) أى اثبات الحد للحدود : أى الحيوان الناطق للإنسان (كناطق) أى كأن يقال الإنسان حيوان ناطق (لأنه) أى الإنسان (متجيب وكل متجيب) حيوان ناطق ، فالإنسان حيوان ناطق (قلنا) هذا الدليل (يفيد مجرد ثبوته) أى الحد المذكور للحدود للسواة بين الناطق والمتجيب (والمطالب) من البرهان المذكور ماهو (أخص منه) أى من مجرد ثبوت الحد للحدود وهو (كونه) أى كون ثبوته (على وجه الجزئية) فقوله كونه بدل من قوله أخص (فلحق حكم الاشرافيين) وهم قوم من الفلاسفة يؤثرون طريقة أفلاطون من الكشف والبيان على طريقة أرسطو من البحث والبرهان (لا يكسب الحقيقة إلا الكشف) وهو علم ضرورى تدرك به حقائق الأشياء يحصل بالرياضة غير مقدور للأخلاق تحصيله ، وإليه أشار بقوله (وهو) أى كونها مكسوب الكشف (معنى الضرورة) فى قول من قال : لا يتكسب بالبرهان ، لكونه ضرورياً (وكذا منع التمام) أى وكذا الجزم لازم اذا منع كون الحد جميع ذاتيات المحدود لأن إثبات المقدمة المنوعة موقوف على معرفة الحقيقة ، وقد عرفت منع تعذرها (فلو قال) الحد فى دفع المنع المذكور (لو كان) هذا الحد غير تام (لم نقبلها) أى حقيقة المحدود بالكنه لتعذر بدون تعقل جميع الذاتيات لكنا عقلناها بالكنه (منع فى التالى) بأن يقول لانسلم أنك عقلتها بالكنه (فلا تعترض) على الحد (بطلان الطرد) وهو كونه مانعاً بأن يقال هذا الحد غير مانع لصدقه على غير المحدود ، وهو كذا (والعكس) وهو كونه جامعاً بأن يقال غير جامع لعدم صدقه على كذا لفرد من أفراد المحدود (بناء على الاعتبار فى المفهوم وعدمه) أى بناء على اعتبار المعارض فى مفهوم المحدود مالم يعتبره الحد ، فصرح بسبب ذلك على غير المحدود ، أو على عدم اعتباره فيه ما اعتبره الحد ، فخرج بسبب ذلك فرد من المحدود (فانما يورد) المعارض بكل منهما (عليه) أى الحد (من حيث هو) أى الحد (اسمى) وهو كما مر ما وضع الاسم بآرائه لامن حيث هو حقيقى (والنظر حركة النفس من المطالب) التصورية أو التصديقية (أى فى الكيف) لما فسر النظر بالحركة ، ولا بد لها من متحرك ، ومبدأ ومتهى ، وما تقع فيه من الآين ، أو الوضع ، أو الكم ، أو الكيف عين الأول بأنه النفس الناطقة ، والثانى بأنه المطالب ، والثالث بأنه الكيف ، والرابع بأنه المبادئ بقوله (طالسة للبادئ) وهى المعلومات التصورية أو التصديقية المناسبة للمطالب المذكورة المفصية إلى العلم بها ، ثم بين كيفية حركتها بين المطالب والمبادئ فى الكيف بقوله (باستعراض الصور : أى

تتكيفها بصورة صورة) تصریح بأن العلم من کیفیات النفسانية، وکما أن الجسم يتحرك في کیفیات المحسوسة کالعنب یصفّر، ثم یحمر، ثم یسود کذلک النفس تتكيف بصورة بعد صورة من حین تتوجه من المطالب نحو المبادئ الى أن تحصل المناسب وترتبه، وعبر عن التكيف اللذکور باستعراض الصور، لأن النفس عند ذلک كأنها طالبة لعروض ذلک الصور لها (تجد المناسب) کما أن الابصار يتوقف على مواجهة البصر وتقلب الحدقة نحوه، وإزالة الغشاوة کذلک إدراك البصيرة يتوقف على التوجه نحو المطالب وتحديقها نحوه طلبا لادراكه وتجريد العقل عن الغفلة، ولا شبهة في أن کل مجهول لا يمكن اكتسابه من أى معلوم اتفق، بل لابد له من معلومات مناسبة، ومن ترتيب معين بينها، ومن حیثية مخصوصة (وهو) أى المناسب في النظر الواقع للمطالب التصديقي (الوسط) سمي به، لأنه هو الواسطة للحکم في ثبوت المحکوم به للمحکوم علیه (فترتبه مع طرفي المطالب) یعنی موضوعه ومجمله بأن یحمل عليهما، أو یحملا علیه، أو یحمل على موضوعه، و یحمل مجمله علیه، أو العکس (على وجه مستلزم) للمطالب بأن یكون مستجمعا شرائط الانتاج على ماسیجی، وهو شامل للنظر الصحيح والفساد، لأن الترتيب على وجه مستلزم لا یستلزم صحة النظر، لأن الفساد قد یكون من حیث المادّة على أنه لو أريد بالوجه المستلزم ماهو بحسب ظن الناظر یجوز أن یكون الفساد من حیث الصورة أيضا، فالمراد بالمناسب ماهو مناسب بحسب اعتقاده، والأظهر أن المعرف هنا النظر التصديقي كما لا یغنی على الناظر في التعريف، فان قلت التخصیص بما ذكرته له وجهة نظرانی ماهو المقصود في الأصول فما وجه التخصیص بالقياس الاقترانی؟ قلت الاستثنائی یرجع اليه ما لا یرشدك إليه ما في الشرح العضدي من أنه لابد في الدلیل من مستلزم للمطالب حاصل للمحکوم علیه لیلزم من ثبوته له ثبوت لازمه له، فیکون الحاصل جزئیا، ولذا وجبت فيه المقدّمتان لتنبی احدهما عن اللزوم، وهي الکبرى والأخرى عن بوث اللزوم، وهي الصغرى * فان قلت هذا مختص ببعض الدلائل، وإلا فما تقريره في نحو لاتوء من الملح بقتاب وکل ربوی مقتات، وفي نحو لوکان الملح ربویا لکون مقتات ربویا. قلت هما جعلنا المطالب والوسط هما البنى أو الانبات يزول هذا نوعهم وتقريره في الدلیل ربي الاقتيات حاصل له، ويستلزم نفي الربوية، وفي الثانی کذلک تنهى عن اعتبار القیاس هنا. انتفع به الاقتيات، وکل ما اتفق عنه الاقتيات انتفع عنه ربوية. تنهى عن سفسف عنه ربوية، قوله هما جعلنا الى آخره، یعنی أن منشأ نوعهم نوعهم أن مراد بمتوجب هو النتيجة، وبالوسط الحد الأوسط، وبحصوله للمحکوم

عليه أن يحمل عليه بالإيجاب وليس كذلك ، بل المراد بالمطلوب التخي ، أو الإتيان بين الأكبر والأصغر ، وبالمستلزم الإتيان أو التخي بين الأوسط والأصغر ، ولا يخفى أن الحدس وما يتوارد على النفس من المعاني بلا قصد خارج عن الحد (والدليل) ذكر القاضي عضد الدين أنه في اللغة يأتي ثلاثة معان : أحدها المرشد ، وعبر عنه الأمدى : بالناسب للدليل والمصنف بقوله (الموصل بنفسه) والثاني : التذكير ، وعبر عنه بقوله (والذاكر لما فيه إرشاد ، و) الثالث (مابه الإرشاد) كالأشجار المنصوبة في الطرق ، فيقال الدليل على الصانع : هو الصانع ، أو العالم أو العالم ، لأن الصانع نصب العالم دليلا عليه ، والعالم بكسر اللام يذكر للمستدلين كون العالم دليلا على الصانع ، والعالم بالفتح : هو الذي به الإرشاد ، وقال المحقق التفتازاني رحمه الله : هو فعيل بمعنى فاعل من الدلالة : وهي أعم من الإرشاد والهداية انتهى . وإنما اختار المصنف رحمه الله الموصل بنفسه على المرشد والناسب ، لأن الأول يطلق على مابه الإرشاد ولو مجازا ، والثاني يطلق على من ينصب علامة في الطريق وغيره من الناس ، ولا يطلق الدليل على شيء منهما باعتبار المعنى الأول ، وإنما يطلق باعتباره على ناصب العالم دليلا : وهو الصانع جل ذكره ولا يصدق الموصل بنفسه إلى المقصود على غيره ، لأن كل من هو غيره يوصل بواسطة (وفي الاصطلاح) للأصوليين (ما يمكن التوصل بذلك النظر) إشارة إلى ما ذكر تعريفه (فيه) الضمير عائد على الموصل (إلى مطلوب خبري) الجار متعلق بالتوصل ، وكلمة ما بمعنى الشيء جنس وماعده فصل ، وفي اعتبار الأماكن إشارة إلى أن وقوع النظر والتوصل بالفعل غير لازم ، بل يكفي إمكانه ، وقيد ابن الحاجب النظر في هذا التعريف بالصحيح ، وعاله الشارح بأن الفاسد لا يتوصل به إلى المطلوب وإن كان قد ينضى إليه اتفاقا ، ولا يخفى عليك أنه على هذا يعني قيد التوصل عن ذلك التقييد ، ولذا اكتفى به المصنف رحمه الله ، وصحة النظر أن يكون فيه وجه الدلالة أعني مابه ينتقل ذهنه كالحديث العالم ، وفساده بخلافه كما في قولنا العالم بسيط وكل بسيط له صانع ، إذ ليست البساطة مما ينتقل منه إلى نبوت الصانع ، وإن أضى إليه في الجملة ، وهذا فساد من حيث المادة ، وأما من حيث الصورة فكافتقار شرط من شروط الاتجاج في الأشكال وقال السيد السند : إن الحكم بكون الإفضاء في الفاسد اتفاقا إنما يصح إذا لم يكن بين الكواذب ارتباط عقلي يصير به بعضها وسيلة إلى البعض ، أو يخص بفساد الصورة ؟ أو بوضع ما ليس بدليل مكانه انتهى ، قال بعض الشارحين رحمه الله ، وأريد بالظرف فيه ما يتناول النظر فيه نفسه وفي صفاته وأحواله ، فيشمل المقدمات التي هي بحيث إذا رتب أدت إلى المطلوب

الخبرى ، والمفرد الذى من شأنه أنه اذا نظر فى أحواله أوصل اليه كالعالم ، وأما اذا أخذت المقدمات مع الترتيب فلا معنى للنظر ، وحركة النفس فى الأمور الحاضرة المرتبة ، وقوله خبرى احتراز عما يمكن التوصل به الى مطلوب تصورى ويشمل ما كان بطريق العلم والظن (فهو) أى الدليل (مفرد) يعنى ما يقابل الجملة ، ومعنى هذا التفریع على أن المراد بما يمكن هو الموجود العيني الذى به التوصل كالعالم ، لا القضايا والتصديقات ، وما سبق من التعميم : انما هو مقتضى ظاهر التعريف (قد يكون) ذلك المفرد (المحكوم عليه فى المطلوب) الخبرى (كالعالم) فى قولنا : العالم حادث ، فانه يتوصل بالنظر فى حاله : وهو المتغير بأن نحمله عليه مثلا ، ثم نجعله موضوعا للحادث فينتج (أو الوسط) عطف على المحكوم عليه كالتعير فى المثال المذكور فانه يتوصل بالنظر فيه بجعله محولا فى الصغرى وموضوعا فى الكبرى الى المطلوب المذكور (ولو كان) كونه محكوما عليه أو حداً أوسط (معنى) أى من جهة المعنى والمال ، لا بحسب ظاهر الحال (فى السمعيات) ظرف لكونه معنى ، والمراد بها الأدلة السمعية ، فانها تبحث اذا فصلت وأبرزت فى صورة الأدلة العقلية يظهر عند ذلك أن ماهو مناط الاستدلال محكوم عليه أوسط (ومنه) أى من الدليل المفرد (نحو أقيموا الصلاة) وإن كان جملة صورة ، لأن الجملة إذا أريد بها لفظها كانت مفردا ، فهو دليل مفرد يتوصل بالنظر فيه الى مطلوب خبرى نفسه محكوما عليه فيه ، وصفته حد أوسط فيه ، تقريره أقيموا الصلاة أمر بإقامتها . والأمر بإقامتها يفيد الوجوب ، فأقيموا الصلاة يفيد (ذكر كل) من هذين يعنى العالم ، وأقيموا الصلاة انه دليل اصطلاحا (الا أن من أفرد) أى قال بأن الدليل مفرد (وأدخل الاستدلال فى مسمى الدليل) كالأمدى وابن الحاجب فانها ذكرنا أن من أقسام الدليل السمعى الاستدلال زيادة على الكتاب والسنة والاجماع والقياس (فهو ذاهل) عن اعتباره الافراد فى معناه ، والا لما أدخل فيه ما ليس بمفرد ، فان الاستدلال ثلاثة : التلازم ، وشرائع من قبلنا ، والاستصحاب ، وقيل : والاستحسان ، وقيل بل المصالح المرسله ، وسيجيء بيانه ، والتركيب لازم فى التلازم (وعند المنطقيين) الدليل (مجموع المادة) وهى المعلومات التصديقية التى ترتبت (والنظر : فهو الأقوال) والقول المركب التام المحتمل للصدق والكذب ، والمراد بالجمع مافوق الواحد (المستزمة) قولاً آخر ، حذفه لشهرته (ولا يخرج) عن التعريف (انذار) كقولك ان كانت بغلة القاضى على بابه فهو فى المنزل لكنها على بابه (ولو زاد لنفسها) بعد المستزمة لأنها تستلزم لذاتها استلزاما ظنيا كون القاضى فى المنزل (ب) يناد (ليخرج قياس انساواة) وهو مركب من قضيتين متعلق بمحور أولاهما موضوع الأخرى كسؤال ب وب مسأله ، يسج أسأله ، لكن لانداه ، بل بواسطة مقدمة أجنبية كما أشار

إليه بقوله (لأنه) (أى الاستزام للأجنبية) وهى أن كل مساو لمساوى الشيء مساو لتلك الشيء ، ولذا لا ينتج أميان لب وب ميان لج لعدم صدق الأجنبية هنا (ولاحاجة) الى هذه الزيادة لاجراجه (لأجنبيته) أى الدليل ماهو مستزام بنفسه وماهو بواسطة (فيدخل) قياس المساواة فى الدليل ولا محذور ، غاية الأمر يستزام كون الدليل أعم من القياس ، ثم انه وقع فى عبارة كثير: متى سلمت لزوم عنها فقال (ولا) حاجة (لقيد التسليم) (اللام بمعنى الى) (لأنه) أى قيد التسليم (لرفع المنع) التى يتوهم وروده على أفراد القياس (لا) لأنه شرط (للاستزام) أى استزام الأقوال (لأنه) لازم (للصورة) أى صورتها الحاصلة من ترتيبها ، ولذا كان لازما لها (فتستزام) الأقوال مانستزاه الصورة ، لكن الصورة لازمة لتلك الأقوال (دائما على نحوها) أى الأقوال ، فان كانت قطعية استزامت قطعا ، وان كانت ظنية استزامت ظنيا ، وان كانت صادقة أنتجت صادقا والا كاذبا ، ولك ارجاع ضمير فتستزام الى الصورة * والمعنى ظاهر ، فعمل أن معنى قولم : متى سلمت حاصل وان لم يذكر (ولزم) من العلم بحقيقة النظر (سبق الشعور بالمطلوب) على النظر والدليل ، لأن حركة النفس منه نحو مبادئه ، ثم منها الى فرع تصوّره كما هو شأن العلة الغائية ، فان طلب المجهول محال (كطرفى القضية وكيفيتى الحكم) : أى كلزوم سبق الشعور بالمحكوم عليه وبه الشعور بكيفيتى النسبة الوقوع واللا وقوع : يعنى تصوّرها بلا اذعان على القضية لأنها عبارة عن المعلومات الأربعة وتحققها فى ذهن بدون الشعور بها محال ، واكتفى بذلك كيفيتى النسبة عنها لأنها لا يتصوران بدونها ، وكما أن سبق الشعور بمذكر بالنسبة الى القضية لازم كذلك بالنسبة الى ما يتركب منها : وهو الدليل (والتردد) أى ولزوم تردد الناظر والمستدل قبل التوصل به الى المطلوب (فى) أن (ثبوت أحدهما) وهو المحكوم به للآخر وهو المحكوم عليه (على أى كيفيته) من الوقوع أو اللاحق ضرورية العلم بتحقيق أحدهما ، لاعلى التعيين ، واللايزم ارتقاء القيصين ، وانما قلنا بلزوم التردد لثلايزم الاستغناء عن الدليل ، فلم يلزم طلب ما لا شعور به ولا طاب ماهو حاصل ولا عدم معرفة أنه المطلوب إذا حصل . ول ذكر الرأى امتناع اكتساب المطلوب النصورى ، لأنه اما مشعور به فيلزم تحصيل احوال ، واما ليس بمشعور به فيلزم طلب المجهول المطلق ، أراد أن يدفع ذلك فقال (والمحدود معلوم) للمحداد (من حيث هو مسمى) للفظ معين عنده مجهول من حيث الحقيقة (فيطلب أنه) أى المحدود (أى مادة مركبة) من المواد المركبة : يعنى أن الحاد بعد علمه بالمحدود من حيث انه مسمى بهذا اللفظ يطلب حقيقته المركبة من ذاتياته فيتوجه نحو المواد المركبة من ذاتيات الماهيات ليتبين عدم منها ماهو حقيقة فى نفس الأمر بأملرات تدل على ذلك ، وهذا مبنى على أن البسيط لا يكتسب

بلحد ، واليه أشار بقوله (وتجويز الانتقال) عن المطلوب المعلوم بوجه عند حركة النفس نحو المبادئ (الى) مبدأ (بسيط) مناسب للمطوب (يلزمه المطلوب ليس) شيئا يعتد (به ولو كان) الانتقال المذكور مسبوqa (بالقصد) فلا يتوهم أن المراد بالانتقال المذكور ما لم يكن مسبوqa بقصد تحصيل المطوب : وهو الموجب لعدم الاعتداد به لقوات شرط النظر (إذ ليس النظر الحركة الأولى) أى حركة النفس من المطوب الى المبادئ ، بل هى والحركة الثانية وهى حركتها من المبادئ الى المطوب ، أشار الى أن الانتقال المذكور ليس شيئا غير الحركة الأولى ، والنظر لا يتحقق بمجرد ها ، وذلك أن الانتقال من المطوب الى بسيط يلزمه المطوب حركة واحدة ، لأن للزوم واللازم متحدان بالزمان فلا يمكن اعتبار حركة ثانية من ذلك البسيط الى المطوب ، ولما كان المفهوم من بعض عبارات القوم أن الحركة الأولى تستلزم الثانية ، وكان يتجه على ذلك أن يقال سلمنا أن النظر مجموع الحركتين ، لكن الأولى تستلزم الثانية ، وعند تحقق المزوم يتحقق اللازم لعمالة ، وحينئذ يتحقق النظر ، أشار الى دفع ذلك بقوله (اذ لا تستلزم) الحركة الأولى الحركة (الثانية بخلاف الثانية) فاما تستلزم الأولى (ولذا) أى ولكون الثانية تستلزم الأولى (وقع التعريف) أى تعريف النظر (بها) أى بالحركة الثانية من غير ذكر الأولى معها كترتيب أمور الخ : أى معاملة للتأدى الى مجهول ، أو على وجه يؤدى الى استلزام ما ليس بمعلوم ، بيان ذلك أن النفس اذا توجهت من المطوب نحو المبادئ وتحركت فى الصكيف بأن تكيف بواحد بعد واحد من المعاني المخزونة عندها الى أن ظفرت بمبادئه المناسبة انتهى عند ذلك حركتها الأولى ، وعند ذلك تبدأ بحركتها الثانية فترتب تلك المبادئ بحملها الأوسط على الأصغر والأكبر على الأوسط ، وغير ذلك حتى تنتهى الى المطوب ، وهذه حركتها الثانية . وقد اعتبر فيها أن يكون مبدؤها من حيث تنتهى اليه الحركة الأولى ، فلذلك استلزمها ، والأولى بمنزلة المادة للفكر ، والثانية بمنزلة الصورة له . وقد علم بذلك أنه لا بد فى النظر من مجموع الحركتين ومن الترتيب المذكور ، ثم الكلام فى أن هذا الترتيب هل هو عين الحركة الثانية المستلزمة للأولى ، أو هما متلازمان وأن النظر هل هو عين الحركتين أو الترتيب ، فانما هو نزاع فى ضلالتى المنطقى صاحب السند السيد السند ، وقد فسر بكل منهما وبكل من الحركتين أيضا بطريق لاكتنزه بذكر أحد جزئى انتهى عنه والله أعلم (وقد ظهر) من تعريف النظر والى ليس (أن سد النظر) بأمرين (بعدم المناسبة) بين المبادئ والمطوب بحيث لا يفضى العلم بها الى انتم به (وهو) أى عدم مناسبة (فساد المادة) كما اذا جعلت مادة حدوث العالم بسببه (وعدم ذلك الوجه) إشارة الى ما ذكر فى تعريف النظر من قوله على وجه يستلزم

فانه عبارة عن الصور كما أفاد بقوله (وهو) أى ذلك الوجه (جعل المادة) مرتبة (على حدة معين) من وجوه الترتيب (في انتساب بعضها) أى للمادة (الى بعض) كما صورناه في تركيب الحق الأوسط مع طرفي المطالب اجالا ، وقصيله ما أفاده بقوله (وذلك) الحدّ المعين (طرق) أربعة (الأول ملازمة بين مفهومين ، ثم نفي اللازم ليتنفي المزوم ، أو إثبات المزوم ليثبت اللازم) أى الأول ، خلاصته ملازمة بين مفهومين هما مضمونا قضيتين المقتم والتالى ، ثم نفي اللازم التالى هو التالى لينتج نفي المزوم ، أو إثبات المزوم التالى هو المقتم لينتج ثبوت اللازم ، فهو بالحقيقة مقدستان شرطية متصلة موجبة لزومية واستثنائية حلية هي عين مقدم الشرطية المذكورة ، أو قبيض تاليها ، ويقال له القياس الاستثنائي لما فيه من استثناء عين المقدم أو قبيض التالى كما عليه المقتم والتالى وقبيضهما في صدر الكلام من كونها مشكوك الوجود والعدم وكون المقدمة الثانية فيه مصدرة بأداة الاستثناء : أعنى كلمة لكن (أو نفي المزوم لنفي الإلزام في المساواة) يعنى فيها إذا كان المقدم والتالى متساويين في التحقق بأن يكون كل منهما لازما للآخر ينتج نفي المقدم نفي التالى ، لأن نفي اللازم يستلزم نفي المزوم ، وكذا ينتج ثبوت التالى ثبوت المقدم ، لأن ثبوت المزوم يستلزم ثبوت اللازم ، واليه أشار اليه بقوله (أو ثبوت اللازم لثبوت المزوم فيه) أى التساوى (أيضا) غير أن شارح المختصر قال : ولا يلزم من استثناء قبيض المقدم قبيض التالى ولا من استثناء عين التالى عين المقدم لجواز أن يكون اللازم أعم ، نعم لو قدر التساوى لزم ذلك ، ولكن لمخصوص المادة لانفس صورة الدليل ، وهو بالحقيقة للاحظة لزوم المقدم للتالى وهو متصل آخر ، والمصنف رحمه الله نظر الى أصل الانتاج وقطع النظر عن نفس صورته كما هو اللائق باعتبارات الأصوليين ، ألا ترى أنه أدخل قياس المساواة في الدليل ، والمنطقيون أخرجه منه (كان) كان هذا الفعل واجبا (أو كلما) كان هذا الفعل واجبا (أو لو كان) هذا الفعل (واجبا فتاركة يستحق العقاب) فهذه شرطية كما ذكر (لكن لا يستحق) تارك هذا الفعل العقاب ، فوهذه الحلية المذكورة مضمونها نفي التالى ينتج نفي المقدم ، كما أشار اليه بقوله (فليس) هذا الفعل واجبا (أو واجب) عطف على قوله لا يستحق : أى لكن هذا الفعل واجب ينتج اثبات اللازم أعنى (فيستحق) تاركة العقاب ، ولما كان المثال المذكور من صور المساواة ، لأن كل واجب يستحق تاركة العقاب ، وكل ما يستحق تاركة العقاب واجب صور الوجوه الأربعة فيه فقال (أو ليس واجبا) مثال لنفي المزوم ينتج نفي اللازم أعنى (فلا يستحق تاركة) غاية الأمر أنه لم يصرح بذلك الرابع اعتيادا على فهم الخاطب واكتفاء بالإشارة ، وهو : أى يستحق فهو واجب (الطريق الثانى) القياس الاستثنائي المنفصل ، وهو أيضا

مقدمتان أولاهما شرطية منفصلة حقيقية موجبة حاصلها (عناد بينهما) أى بين مفهومين على ما تقدم (فى الوجود والعدم) معا فهما قضيتان لا يجتمعان ولا يرتفعان ، واحدهما حلية هى عين المقدم أو التالى فينتج قهض الآخر أو قهض أحدهما فينتج عين الآخر ، واليه أشار بقوله (فنى وجود أحدهما عدم الآخر وفى عدمه) أى أحدهما (وجوده) أى الآخر ، لأنهما لا يجتمعان ولا يرتفعان (أو) شرطية منفصلة مائة الجمع موجبة حاصلها عناد بينهما (فى الوجود فقط) عطف على قوله فى الوجود والعدم ، فهما قضيتان لا يجتمعان ، ولكنهما قد يرتفعان (فع وجود كل) منهما من الجزئين (عدم الآخر) ضرورة عدم اجتماعهما (وعدمه) أى عدم كل منهما (عقيم) أى غير منتج لوجود الآخر لجواز ارتفاعهما معا ، مثال العناد فى الوجود فقط (الوتر اما واجب أو مندوب ، ولكنه واجب للأمر المجرد) عن القرائن الصارفة عن الوجوب (به) أى بالوتر (فليس مندوبا) ولوقيل لكنه مندوب أتيح فليس واجبا ، لكنه لوقيل : لكنه ليس بواجب ، وأليس مندوب لم ينتج لجواز أن لا يكون واجبا ولا مندوبا (أو) منفصلة حاصلها عناد بينهما (فى العلم) فقط فالمنفصلة حيثئذ مائة الخلق (فقلب المثال وحكمه) أى مثاله قلب المثال المذكور وقلب حكمه : يعنى الوتر اما لا واجب واما لا مندوب ، لأنه لا يمكن ارتفاعهما ، اذ ارتفاع لا مندوب يقتضى وجود مندوب ، فلو ارتفع مع ذلك لا واجب لزم تحقق واجب فيلزم أن يكون ذلك الشيء واجبا ومندوبا ، وهذا خلف ، واذا ثبت أنهما لا يرتفعان معا فهما فرض ارتفاع أحدهما لزم وجود الآخر ، والا يلزم ارتفاعهما معا * (الطريق الثالث) القياس الاقتراعى وهو (انتساب المناسب) للمطلوب (وهو) أى المناسب (الوسط) أى الحد الأوسط (لكل) اللام صلة للانتساب : أى لكل واحد (من طرفي المطلوب) الموضوع والمحمول (بالوضع والحل) بيان للانتساب : أى بأن يكون موضوعا لكل منهما ، أو محمولا لكل منهما أو موضوعا لأحدهما محمولا للآخر على ماسنيين ، وذلك لأن النسبة بين طرفيه لما كانت بمجهولة نظرية احتيج الى أمر ثالث معلوم النسبة الى كل منهما يتوصل به الى العلم بها (فيلزم) فى تحقق انتسابه لهما (جلتان خبريتان) تشتمل احدهما على موضوع المطلوب والوسط ، والآخرى على محموله معه ، كما أشار اليه بقوله (وهما) أى الجلتان (المقدمتان) اللتان هما جزأ القياس المركبان فى الحقيقة (من) حدود (ثلاثة) طرفي المطلوب ، والحد الأوسط ينفرد كل منهما بأحد طرفيه ، ويشتركان فى الأوسط ، وإنما لم يعتبر الأوسط اثنين مع أنه فى الصورة كذلك (تكرر الوسط) والمكرر شيء واحد فى المعنى (ويسمى المحكوم عليه فى الحديث) (أصغر) لأنه فى الأغلب أخص من المحمول ، والأخص أقل أفرادا ، فيكون

أصغر (وبه فيه) أى ويسمى المحكوم به فى المطلوب حدا (أكبر) لأنه فى الأغلب أعم (والمشترك) المكرر بين الأصغر والأكبر حدا (أوسط) لتوسطه بينهما (وباعتبارهما) أى الأصغر والأكبر يسمى (المقتضان) صغرى وكبرى لاشتغالهما عليهما (ويتصور) على صيغة المجهول الانتساب المذكور (بأربع صور لأن المكرر) إما (محلول فى الصغرى موضوع فى الكبرى، أو عكسه، أو موضوع فيهما) أى الصغرى والكبرى (أو محلول) فيهما (وكل صورة) من الصور الأربع (تسمى شكلا) فالأولى تسمى الشكل الأول، والثانية الشكل الرابع، والثالثة الشكل الثالث، والرابعة الشكل الثانى، كما سنين (وقطعية اللازم) أى لازم الاشكال معنى: النتيجة (بقطعتهما) أى الصغرى والكبرى، لأن لازم القطعى قطعى إذا كان الاستلزام قلبيا، كما فى الاشكال الأربعة (وهو) أى القياس القطعى اللازم لقطعيتهما (البرهان) وإنما سمي به لوضوح دلالاته، أخذنا من برهان الشمس، وهو الشماع الذى يلى وجهها (وظنيتها) أى اللازم (بظنية احدهما) أى الصغرى والكبرى (وهو) أى القياس الظنى اللازم (الأمرة) غير أن الانتاج قطعى سواء كان اللازم والملازم قطعيين أو ظنيين (الشكل الأول) يتحقق (بعمله) أى الوسط (فى الصغرى ووضعه فى الكبرى شرط استلزامه) أى هذا الشكل للطلوب من حيث الكيف (إيجاب صفراء) ليندرج الأصغر تحت الأوسط ليثبت له الأكبر أو ينفى عنه فى الكبرى عند إثباته للأوسط أو يقيه عنه، وهذا الشرط معتبر فى جميع صوره (إلا فى) صورة (مساواة طرفى الكبرى) موضوعها، وهو الأوسط ومجموعها وهو الأكبر فانه حينئذ ينتج، وإن كانت صفراء سالبة، لكن بشرط أن تكون الكبرى موجبة، وذلك لأن أحد المتساويين إذا سلب عن شيء سلبا كلياً أو جزئياً لزم سلب الآخر كذلك، وإلا لزم تحقق أحدهما بدون الآخر، ولم يذكر الشرط اكتفاء بما سيأتى من قوله وقلبه فى التساوى، وظهور عدم انتاج السالبتين نحو لاشيء من الانسان فرس ولا شيء من الفرس بناطى (و) شرطه من حيث السكم (كلية الكبرى) ليعلم اندراج الأصغر تحت حكمها تحقيقاً، فإن قولنا الانسان حيوان، وبعض الحيوان فرس غير منتج (فيحصل) باشتراط الأمرين (ضروب) أربعة فى غير صورة المساواة، وبها ستة، الأول (كليتان موجبتان) فينتج موجبة كلية نحو (كل حص مكيل، وكل مكيل ربوى، فكل حص ربوى) والثانى ما كان (بكيفيته) أى الضرب الأول، وهما إيجاب الصغرى والكبرى (والصغرى جزئية) نحو (بعض الوضوء منوى، وكل منوى عبادة، فبعض الوضوء عبادة، و) الثالث (كليتان الأولى موجبة) والثانية سالبة والنتيجة سالبة كلية نحو (كل وضوء

مقصود لصيره) وهو فعل مالا يصح بدونه (ولامقصود لغيره يشترط فيه نية فلا وضوء يشترط فيه نية و) الخلمس والسادس (قلبه) أى الثالث من حيث الكيف بأن تكون الصغرى سالبة كلية أو جزئية كما عرفت ، والكبرى موجبة (فى التساوى فقط) نحو (لاشئ من الانسان بصهال ، وكل صهال فرس) فلا شئ من الانسان بفرس (ولو قلت) بدل فرس (حيوان لم يصح) لعدم الانتاج لجواز أن يكون الأخص مسلوبا عن شئ مع ثبوت الأعم له (و) الرابع ما كان (بكيفيتي ماقبله) أى قبل القلب ، وهما إيجاب الصغرى وسلب الكبرى (والأولى جزئية) فتركيبه من موجبة جزئية وسالبة كلية ، والنتيجة سالبة جزئية نحو بعض الأبيض حيوان ، ولا شئ من الحيوان بحجر فبعض الأبيض ليس بحجر (واتاج) الصروب المنتجة فى (هذا) الشكل (ضرورى) بين بنفسه لاحتياج إلى دليل (وباقيا) أى واتاج باقى الاشكال الأربعة (نظري) يحتاج إليه (فردة) أى الباقي عند بيان اتاجه (إلى الضرورى) أى إلى الشكل الأول الضرورى اتاجه ، واللام للعهد ، وسيأتى كيفية الرد ، وفيه إشارة إلى انحصار الضرورى فيه (الشكل الثانى) يحصل (بجملة) أى الوسط (فيهما) أى الصغرى والكبرى على الأصغر والأكبر (شرطه) أى شرط استلزامه المطلوب بحسب الكيف (اختلافهما) أى الصغرى والكبرى (كيفا) تميز عن نسبة الاختلاف اليهما كأن تكون احدهما موجبة والأخرى سالبة (و) بحسب الكم (كلية كبراه فلا ينتج) هذا الشكل (الاسلب والنتيجة تتضمن أبدا) أى دائما (مافيهما) أى المقدمتين (من خسة) بيان للوصول (سلب وجزئية) بدل من الخسة ، وذلك لأن الأشراف الإيجاب الكلى (ضروبه) المنتجة بحسب الشرطين أربعة ، الأول (كليتان الأولى موجبة) والثانية سالبة فيتج سالبة كلية نحو (السم) أى بيع السم (رخسة للفاليس ولاحال) أى بيع الحال الذى يجب تسليمه فى الحال (برخسة للفاليس فلا سم حال ، رده) أى رده هذا الضرب إلى الشكل الأول (بعكس الثانية) أى الكبرى عكسا مستويا بأن يقال ولا رخسة لم بحال (والسالبة تنعكس) إلى سالبة كيتها (ككميتها) فالسالبة الكلية إلى السالبة الكلية والجزئية إلى الجزئية (بالاستقامة) أى بالاستواء أو من غير تخلف ، فان الضابط إذا تخلف خرج عن الاستقامة (والموجبة الكلية) تنعكس مستويا موجبة (جزئية إلا فى) صورة (مساواة طرفيها) فانها تنعكس حينئذ كلية فكل انسان حيوان ينعكس الى بعض الحيوان انسان ، وكل انسان ناطق ينعكس الى كل ناطق انسان والاستثناء ههنا ، وفيما تقدم من زوائد المصنف على المنقيين (و) الضرب الثانى (قلبه) أى الضرب الأول كليتان سالبة صغرى وموجبة كبرى

فيتمج سالبه كلية نحو لاشيء من الحال برخصة ، وكل سلم رخصة فلا شيء من الحال سلم (ورده) إلى الشكل الأول (بعكس الصغرى) وهو لاشيء من الرخصة بحال (وجعلها) أى الصغرى (كبى) والكبرى صغرى ، فيصير كل سلم رخصة ، ولا شيء من الرخصة بحال فيتمج لاشيء من السلم بحال (ثم عكس النتيجة) وهو عين المطلوب (و) الضرب الثالث (كالأول إلا أن الأولى جزئية) نحو (بعض الوضوء غير منوى ، ولا عبادة غير منوى فبعض الوضوء ليس عبادة) ، و(رده) إلى الشكل الأول (كالأول) أى كرده الضرب الأول من هذا الشكل فهو بعكس الكبرى ، فقول بعض الوضوء غير منوى ولا غير منوى بعبادة فيتمج المذكورة (و) الضرب الرابع (كالثاني) أى كالضرب الثاني من هذا الشكل (إلا أن أولاه) أى أولى هذا (جزئية) وأولى الثاني كلية ، فهو صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية ينتج سالبة جزئية نحو (بعض الغائب ليس بمعلوم وكل ما يصح بيعه معلوم ، فبعض الغائب لا يصح بيعه ، رده بعكس الثانية بعكس التقيض) وهو عند قسماء المنطقيين جعل قبيض الجزء الثاني أولاً ، وقبيض الأول ثانياً مع بقاء الكيف والصدق بحالهما ، وعند متأخريهم ، وعين الجزء الأول ثانياً مع المخالفة في الكيف ، فعلى الأول قول كل ما ليس بمعلوم ما لا يصح بيعه ، وعلى الثاني لاشيء مما ليس بمعلوم يصح بيعه (وبالخلق) أى بالقياس الخلف عطف على قوله بعكس الثانية (في كل ضروبه جعل قبيض المطلوب) تفسير للخلف وبدل منه (وهو) أى قبيض المطلوب (الموجبة الكلية هنا) أى في هذا الضرب الرابع من الشكل الثاني ، لأن المطلوب فيه سالبة جزئية (صغرى) الشكل (الأول وقسم الكبرى) من ضروبه مع الصغرى (البا يستلزم) هذا الصنيع (بالآخرة كذب قبيض المطلوب ، فالمطلوب حق) تصويره في المثال المذكور كل غائب يصح بيعه ، وكل ما يصح بيعه معلوم ، ينتج كل غائب معلوم ، وهذا يناقض ما هو صادق : أعنى صغرى الضرب المذكور ، وهو بعض الغائب ليس بمعلوم ، وقبيض الصادق لا يكون صادقاً ، فقد علمت أن الصنيع المذكور يستلزم قبيض الصغرى الصادقة ، وعندك مقدمة مقررة ، وهى أن ما يستلزم قبيض الصادقة كاذب فيتمج لك بضم هذه مع تلك برهان على كذب قبيض المطلوب ، ولهذا قال يستلزم بالآخرة وقس عليه الضروب الماضية ، وإنما سمي خلفاً لاستلزامه باطلاً كما عرفت ، وقيل لأنه يأتى المطلوب لأعلى سبيل الاستقامة بل من خلفه * (الشكل الثالث) يحصل (بوضعه) أى بوضع الوسط (فيهما) أى في صفراه وكبراه (شرطه) بحسب الكيف (ليجاب صفراه و) بحسب الكم (كلية احدهما) الصغرى أو الكبرى (ضروبه) للمتجة ستة : الأول (كليتان موجبتان) والنتيجة

موجبة جزئية نحو (كل بر مكمل وكل بر ربوي فبعض المكمل ربوي) وإنما يتج جزئية (لأن رده بعكس الأول) عدسا مستويا ، والموجبة الكلية تنعكس الى الجزئية والنتيجة تتبع أحس المقستين (فلو كانت) الأولى من هذا الضرب (متساوية الجزئين أتيح كليا) لان عكس الموجبة الكلية موجبة كلية كما مر (و) الضرب الثاني منه (مثله) أى مثل الضرب الأول منه في الكيف والكم (الا أن الأولى جزئية) فهو موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى (ينتج مثله) أى مثل الضرب الأول موجبة جزئية نحو بعض المكمل بر وكل مكمل ربوي ، فبعض البر ربوي (ورد) الى الشكل الأول (بعكس الصغرى) وهو ظاهر (و) الضرب الثالث منه (عكس) الضرب (الثاني) منه ، فهو موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى (ينتج كالأول) أى كالضرب الأول منه موجبة جزئية (ورد) الى الشكل الأول (يجعل عكس الكبرى صغرى) لعدم صلاحيتها لأن تكون كبرى الشكل الأول لجزئيتها وتجعل عين الصغرى كبرى تقول فيما اذا كان المدعى بعض المكمل ربوي بعض الربوي بر وكل بر مكمل ، فبعض الربوي مكمل (وعكس النتيجة) اللازمة ليصير بعض المكمل ربوي (فلو) كانت (الصغرى متساوية) أى متساوية الجزئين (عكست) فان الموجبة الكلية تنعكس حينئذ كنفسها كما مر غير مرة (وعكس النتيجة) ذكر بعض من قرأ الكتاب على المصنف رحمه الله في شرحه عليه أن المصنف رحمه الله زاد قوله فلو الصغرى الى آخره بالآخرة ، وفسره بما حاصله أن عدم عكس الصغرى هنا لأنها تنعكس جزئية ولا يصلح الشكل الأول من الجزئيتين والصغرى المتساوية الجزئين تنعكس كلية ، وحينئذ لا حاجة الى عكس النتيجة انتهى ، ثم ذكر أن هذه الزيادة غير مستقيمة عنده وجعلها على النهول والغفلة إذ لا يحصل الشكل الأول بعكس الصغرى هنا أصلا ، لأنها إن جعلت صغرى كأصلها فكلية الكبرى . وان جعلت كبرى فلما أن يجعل عين الكبرى صغرى أو عكسها ، فعلى الأول كان الأوسط موضوعا في الصغرى محجولا في الكبرى ، وعلى الثاني محجولا فيهما ، هذا ملخص كلامه . واعلم هداك الله لفهم الاشارات الخفية في العبارات العلية أن مساواة طرفي صغرى لشكل الأول تسقط اشتراط الكلية في كبراه كما أن مساواة طرفي كبراه تسقط اشتراط الانحياز في صغراه ، فكما أن نفي أحد المتساويين وهو الأوسط عن الأصغر يستلزم نفي الآخر ، وهو الأكبر عنه . والا لم يبق بينهما مساواة ، فكذلك إثبات أحد المتساويين وهو الأوسط شيء ، وهو الأصغر هنا يستلزم اثبات الآخر وهو الأكبر له ، والا لزم وجود أحدهما متساويين بدون الآخر ، وكما أن الاتناج في صورة المساواة مع عدم كلية الكبرى

ليس لصورة الشكل ، بل لخصوصية المادة وجود المساواة كذلك فيها مع عدم إيجاب الصغرى غير أن المصنف رحمه الله صرح في صورة مساواة طرفي الكبرى بعدم اشتراط إيجاب الصغرى واكتفى هنا بالإشارة كما يقتضيه شأن هذا الكتاب * ثم اعلم أن قوله وعكس النتيجة هنا غير محمول على ما حل عليه أولا ، بل المراد به أن النتيجة الحاصلة حينئذ على عكس النتيجة الحاصلة على تقدير جعل عكس الكبرى صغرى وعين الصغرى كبرى ، فلا حاجة الى أن تعكس ، وفائدة عكس الصغرى كلية صيرورة الوسط محمولا فيها وظهور المساواة بين طرفيها بملاحظة الأصل والعكس (و) الضرب الرابع منه (كلياتان الثانية سالبة) والأولى موجبة نحو (كل بر مكمل وكل بر لا يجوز بيعه بجنسه متفاضلا فبعض المكمل لا يجوز بيعه بجنسه متفاضلا ، ينتج) هذا الضرب (كالأول) أى كالضرب الأول منه (في) صورة (المساواة) أى مساواة جزئي الصغرى ، فالنتيجة هنا سالبة كلية ، نحو كل فرس سهال ، ولا شيء من الفرس بانسان فلا شيء من السهال بانسان (و) في صورة (الأعمية) أى فيما اذا كان محمول الصغرى أعم من موضوعها ، فالنتيجة حينئذ سالبة جزئية (ويرد) الى الشكل الأول (بعكس الصغرى) كما في الضرب الأول (و) الضرب الخامس منه (كالرابع الا أن أولاه جزئية) فهو جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى (ينتج سلبا جزئيا) نحو بعض الموزون ربوى ولا شيء من الموزون يباع بجنسه متفاضلا ، فبعض الربوى لا يباع بجنسه متفاضلا (ويرد) الى الشكل الأول بعكس الصغرى (مثله) أى الرابع في صورة الأعمية ، فيقال في المثال المذكور بعض الربوى موزون الخ (و) الضرب السادس (قلبه) أى الضرب الخامس (كلية) لا كيفية فهو موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى (ينتج مثله) أى الخامس سلبا جزئيا نحو (كل بر مكمل وبعض البر لا يباع بجنسه متفاضلا ، فبعض المكمل لا يباع الى آخره) أى بجنسه متفاضلا (وردة باعتبار الكبرى موجبة سالبة المحمول) أى رده الى الشكل الأول بأن يعتبر كبراه السالبة الجزئية موجبة سالبة المحمول يجعل السلب الوارد على النسبة الإيجابية جزءا للمحمول ، ثم اثبات ذلك السلب للموضوع (وهى) أى الموجبة المذكورة (لازمة للسالبة) البسيطة كما أن السالبة البسيطة لازمة لها ، ومن ثم لا تقتضى وجود الموضوع ، بخلاف المعدولة ، فانها تقتضيه كما بين في موضعه ، ولصيرورتها موجبة تنعكس مع كونها جزئية (ويجعل عكسها صغرى) للشكل الأول ، فهو اذن موجبة سالبة الموضوع صغرى ، وموجبة كلية كبرى كانت في الأصل صغرى ، واليه أشار بقوله (لكل بر مكمل فينتج ما ينعكس الى المطلوب) وهو مالا يباع بجنسه متفاضلا مكمل ينعكس الى بعض المكمل لا يباع الى آخره (ويبين هذا) الضرب

(وما قبله) من الضروب الخمسة (بالخلف) أيضا، وقد مرّ بيانه في الشكل الثاني (الا أنك تجعل قهيض المطلوب كبرى) لصغرى الشكل الأول هنا، وقد جعلته صغرى لكبراء هناك فقول لولم يصدق بعض المكيل لايباع إلى آخره لصدق كل مكيل يباع إلى آخره فيجعل كبرى للصغرى المذكورة، وهى كل برمكيل، فيصير كل برمكيل وكل مكيل يباع إلى آخره فيتج كل برباع إلى آخره، وهذا يناقض كبرى الأصل المقروض صدقها: أى بعض البر لايباع إلى آخره فيتعين كذب قهيض المطلوب فيثبت * (الشكل الرابع خالف) الشكل (الأول فيها) أى الصغرى والكبرى، فالأسوط موضوع فى الصغرى محمول فى الكبرى (فرده) إلى الأول (بعكسهما) أى الصغرى والكبرى مستويا وبقيان على حالهما من الترتيب (أولقبهما) بتقديم الكبرى على الصغرى (هذا كانت صفراء) أى الرابع (موجبة كلية أنتاج مع السالبة الكلية) التى هى كبراء سالبة جزئية، لأن صفراء تنعكس إلى موجبة جزئية، والنتيجة تدع الأخص من الجزئية والسلب كما عرفت (برده) إلى الشكل الأول (بعكس المقتنين فقط) أى لامع القلب أيضا (لعدم السلب فى صغرى) الشكل (الأول) وهولازم للقلب (و) أنتاج صفراء الموجبة الكلية (مع الموجبتين) الكلية والجزئية كبريين موجبة جزئية برده (بقلبهما) أى المقتنين (ثم عكس النتيجة لايكسهما لبطلان) تركيب القياس من (الجزئيتين فسقطت السالبة الجزئية) فى هذا الشكل لعدم صلاحيتها أن تكون صغرى أو كبرى (لاتقاء) الانتاج بأحد (الطريقين) العكس والقلب (معها) أى السالبة الجزئية فى هذا الشكل ان كانت احدى مقمتيه فانها ان كانت صغرى لاتعكس ولا تصلح لأن تكون كبرى لجزئيتها فامتنع القلب أيضا، وان كانت كبرى لايصح إبقاؤها لما ذكر، ولا جعلها صغرى لكونها سالبة (ولو تساوى) أى الطرفان (فى الكبرى الموجبة الكلية صح) ردّ هذا الضرب إلى الشكل الأول (بعكسهما) أى الصغرى والكبرى لاتقاء المانع، وهو جزئية الكبرى، فان الموجبة الكلية عند مساواة طرفها تنعكس كلية، فالنتيجة حينئذ كلية ان تساوى فى الصغرى أيضا وإلا فوجبة جزئية (واذا كانت الصغرى) فى هذا الشكل (موجبة جزئية فيجب كون الأخرى السالبة الكلية) لسقوط السالبة الجزئية لم مرّة، وانعكاس الموجبتين جزئية فلا يصلح ان يكونا كبريين بعد العكس، ولوجعلا صغريين بطريق القلب لزم حينئذ أن يجعل الموجبة الجزئية كبرى (وعلى التسوى) أى تساوى طرفى الكبرى (تجاوز الموجبة الكلية) أن تكون كبرى لاتقاء المانع بالانعكاس كلية (أو) كانت الصغرى فى هذا الشكل (السالبة الكلية فيجب) حينئذ

أن تكون (الكبرى كلية موجبة لامتناع خلاف ذلك) أما الموجبة الجزئية فلائها لو عكست وعكست الاولى لزم كون الكبرى جزئية في الشكل الاول ولو قلبت لم يكن بد من قلب النتيجة ، والسالبة الجزئية لانتعكس ، وأما السالبة الكلية أو الجزئية فلائها يلزم حينئذ تركيب القياس من سالتين وهما غير متجان كاسم ، فيئذ (ضروبه) المنتجة خمسة الأول (كليتان موجبتان) تنتج موجبة جزئية نحو (كل ما يلزم عبادة مفقر الى النية وكل تيمم يلزم عبادة لازمه كل تيمم مفقر الى النية بقلب المقدمتين) فقول كل تيمم يلزم عبادة وكل ما يلزم عبادة مفقر الى النية فينتج اللازم المذكور (ثم يعكس الى المطلوب) جزئيا (وهو بعض المفقر) الى النية (تيمم) فان قلت ما السبب في اعتبار هذه الجزئية مطلوبا للضرب المذكور دون الكلية التي ينعكس اليها (وكل) واحد (من لزوم الكلية) المذكورة للضرب المذكور لزوما بينا (و) من (معناها) أى الكلية المذكورة من حيث كليتها (صحيح) والاول يدل على صحة القياس من حيث الصورة . والثاني على صحته من حيث المادة * (قيل) في الجواب انما اعتبرت دون الكلية (لفرض كون الصغرى مطلقا) : أى لأن المفروض في القياس الاقتراني كون الصغرى مطلقا في أى شكل كانت (ما اشتمل) أى قضية اشتملت (على موضوع المطلوب والكبرى) مطلقا ما اشتمل على (محموله فاذا زعمت أن الاستدلال) في المثال المذكور مثلا على أن بعض المفقر الى النية تيمم (بإلزام) أى بالشكل الرابع (كان المفقر موضوعه) أى المطلوب (والتيمم محموله) حتى اذا قلبنا أنتج بالشكل الاول ما ينعكس الى المطلوب على ما بين في بيان رده الى الاول ، واليه أشار بقوله (والحاصل) من الشكل الرابع بعد المنبع المذكور (عند) قصد (الرد) إلى الشكل الاول (عكسه) أى المطلوب (فينعكس) الحاصل من الضرب المذكور (جزئيا) لأنه موجبة كلية ، وقد عرفت أنها تنعكس موجبة جزئية (ولو تساوى) أى الطرفان في الحاصل المذكور (كان) عكسه (كليا) كاسم غير موصوف ، الضرب (الثاني مثله) أى الضرب الاول (الا أن) المقدمة (الثانية جزئية) نحو (كل عبادة بنية وبعض الوضوء عبادة) فبعض ما هو بنية وضوء (والرد والملازم كالأول) غير أن الحاصل ههنا موجبة جزئية ، قول بعض الوضوء عبادة ، وكل عبادة بنية ، فبعض الوضوء بنية وينعكس الى بعض ما هو بنية وضوء ، والضرب (الثالث كليتان ، الأولى سالبة ، والثانية موجبة نحو) كل عبادة لاستغنى عن النية ، وكل مندوب عبادة ينتج سالبة كلية لاستغنى (عن النية بتمندوب) بالقلب والعكس (أى بقلب المقدمتين ليرد الى الشكل الاول ، ثم عكس النتيجة الى المطلوب ، الضرب (الرابع كليتان الثانية سالبة) والأولى موجبة (ينتج جزئية سالبة) نحو (كل مباح مستغن) عن

النية (وكل وضوء ليس بمباح، فبعض المستغنى عن النية ليس بوضوء، يرد) الى الشكل الأول (بعكس المقدمتين) الأولى الى موجبة جزئية وهي بعض المستغنى عن النية مباح، والثانية الى سالبة كلية هي كل مباح ليس بوضوء فيتجبع بعض المستغنى ليس بوضوء (ولو كان في الموجبة تساوي) بين طرفيها (كانت) النتيجة سالبة (كلية) لكلية كلتا المقدمتين عينا وعكسا الضرب (الخامس جزئية موجبة وسالبة كلية كل رابع لازما وردا) أى لازمة المطلوب كلازمة الضرب الرابع فهو سلب جزئي، ويرد الى الشكل الأول مثله أيضا بعكس المقدمتين (ويبين الكل) أى الضروب الخمسة (بالخلق) بضم قيص النتيجة الى إحدى المقدمتين ينتج ما ينعكس الى قيص الأخرى ففي الضريين الأولين المضموم اليها هو الصغرى وما ينعكس الى قيصه النتيجة هو الكبرى، وفي الباقي هو الكبرى وما ينعكس الى قيصه هو الصغرى، قول لولم يصدق بعض المنقتر الى الية تيم لصدق لاشيء من المنقتر اليها بتييم، ويضم اليها كل ما يلزم عبادة منقتر الى النية، فالصغرى هذه للموجبة الكلية، والكبرى تلك السالبة الكلية والنتيجة لاشيء مما يلزم عبادة بتييم وتنعكس الى لاشيء من التيمم يلزم عبادة وهذا يناقض كبرى الردود وقول لولم يصدق لاستغنى عن النية بمنسوب لصدق بعض المستغنى عنها مندوب وكل مندوب عبادة ينتج بعض المستغنى عنها عبادة وتنعكس الى بعض العبادة مستغن، وهو يناقض كل عبادة لاستغنى (الطريق الرابع الاستقراء تتبع الجزئيات) أى استقصاء جزئية كلتي كليهما، أو أكثرها ليعرف ثبوت حكمها على سبيل العموم أو ضده (فيستدل) بعد تتبعها (على الحكم الكلي) الشامل لكل فرد من أفراد المحكوم عليه (بثبوت) : أى ذلك الحكم (فيها) : أى الجزئيات المذكورة، فهو استدلال بحال الجزئي على حال الكلي (وهو) أى الاستقراء قسما (تأم ان استغرقت) الجزئيات بالتتبع (يفيد القطع) كالعدد إما زوج وإما فرد، وكل منهما بعده الواحد، فكل عدد بعده الواحد، ويسمى قياسا مقسما (وناقص خلافة) بأن لم تستغرق جزئياته بل أكثرها، فلا يفيد القطع، بل الظن لجواز أن يكون مالم يستقرأ منها على خلاف ما استقرى كتحرك الفك الأسفل عند المضغ بالنسبة الى أكثر أفراد الحيوان بخلاف التمداح، فانه يحرك فكه الأعلى (فأما التمثيل وهو القياس الفقهي الآتي فمن مقاصد الفقه) فلا يجوز عدّه من مقدمات بالنسبة اليه

في الرابع من الأمور التي هي مقدمة الكتاب (استمداده) أى ما يستمد الأصول منه من قبيل اطلاق اسم أحد المتلازمين على الآخر (حكاهم) كلية لغوية (استنطوها) أى استخرجها أهل هذا العلم من لغة لغوية (الأنفاس) (نغرية) كالتام والخاص والمتنك والمارادف والحقيقة والمجاز

والظاهر والنص الى غير ذلك ، والجاز في قوله لأقسام متعلق بمحذوف هو صفة أحكام : أعني مثبتة (جعلها) أى تلك الأحكام (مادة له) أى لهذا العلم وأجزاء له (ليست) تلك الأحكام (مدونة قبله) أى قبل تدوين هذا العلم وإن ذكرت فى أثناء استدلالهم فى الفروع وأكثرها (فكانت) الأحكام المذكورة بعضا (منه) أى هذا العلم * ولما كان هنا مظنة سؤال وهو أن يقال بعض مقاصد هذا العلم يتوقف على معرفة بعض هذه الأحكام وما يتوقف عليه مسائل العلم خارج عنه ، أشار الى الجواب بقوله (وتوقف اثبات بعض مطالبه) أى هذا العلم (عليها) أى الأحكام المذكورة (لاينافى الإصالة للجواز) **ككون** (مسألة) من العلم (مبدأ لمسألة) أخرى منه ، غاية الأمر كونها خارجة بالنسبة الى ما يتوقف عليها (وهذا) أى كون هذا العلم يستمد من هذه الأحكام (لأن الأدلة من الكتاب والسنة منها) أى من تلك الأقسام (وحل حكم العام مثلا) وحل حكم المطلق على العام (وللمطلق ليس بقيد كونه) أى العام أو المطلق المحمول عليه (علم الأدلة) المذكورة أو مطلقها (بل) على مطلق العام والمطلق غاية الأمر أن الحكم المحمول (ينطبق عليها) أى علم الكتاب والسنة ومطلقه انطباق حكم الكل على جزئياته الإضافية ، فاندفع ما قيل من أن الأحكام الكائنة لأقسام من العرية إنما هي مثبتة فى هذا العلم على موضوعاتها من حيث إنها من الكتاب والسنة لامطلقا ، فلا يكون العلم مستمدا من الأحكام على الوجه الذى ذكرتم (وقد يجرى فيها) أى فى الأحكام المذكورة (خلاف) كما سيأتى (وأجزاء مستقلة) معطوف على قوله أحكام ، وتلك الأجزاء (تصورات الأحكام) الشرعية الخمسة الوجوب والحرمه والندب والكراهة والاباحة ، يريد أن وجه استمداد الأصول من الأحكام إنما هو من جهة مبادئ التصورية اذ لابد فيه من تصورها ليتمكن اثباتها أو نفيها كما اذا قلنا الأمر للوجوب لا للندب ، وإنما صرح بكونها أجزاء مستقلة دفعا لما ذكر فى بعض الحواشى من أنها جعلت فى الفقه مبادئ استقلالاً ، وفى الأصول استمدادا لكونها محمولات لمسائل الفقه وأعراضا داتية لموضوعه ومتعلقات لمحمولات الأصول ، وبين ذلك بقوله (كالفقه) أى كما أن الفقه يستمد من هذه الأجزاء (يجمعهما) أى الأصول والفقه فى الاستمداد منها (الاحتياج) الكائن لكل منهما (إلى تصور محمولات المسائل) أى مسائلها ، وذلك لما عرفت من أن موضوعات مسائل الأصول الأدلة السمعية ومحمولاتها ما يرجع الى كونها مثبتة للحكم الشرعى ، وموضوعات مسائل الفقه أفعال المكلفين ومحمولاتها الأحكام الشرعية (على أن الظاهر) أن يكون (استمداد الفقه إياها) أى تصورات الأحكام المذكورة (منه) أى من علم الأصول (لسبقه) أى الأصول الفقه لكونه فرعاً

عليه (وان لم يدون) الأصول قبل الفقه ، فان أول من دون الفقه ورتب كتبه وأبوابه الامام أبو حنيفة رحمه الله . قال الامام الشافعي رحمه الله عليه من أراد الفقه فهو عيال على أبي حنيفة . قال الفيروز آبادي الشافعي رحمه الله في طبقات الفقهاء وغيره ، وقال المطرزي في الايضاح ذكر الامام السرخسي في كتابه أن ابن سريج وكان مقبلا في أصحاب الشافعي بلغه أن رجلا يقع في أبي حنيفة رحمه الله ، فدعاه فقال : يا هذا أتبع في رجل يسلم له الناس ثلاثة أرباع العلم وهو لا يسلم لهم الربع ، فقال : وكيف ذلك ؟ فقال الفقه : سؤال وجواب ، وهو الذي تفرد بوضع السؤال فسلم له نصف ، ثم أجاب عن السؤال ، وخصومه لا يقولون انه أخطأ في الكل ، فاذا جعلت ما وضعه فيه مقابلا لما خلفوه فيه سلم ثلاثة أرباع العلم له وبقي بينه وبين جميع الناس ربع العلم فتاب الرجل ، ويقال ان أول من دون في أصول الفقه استقلال الامام الشافعي رحمه الله عليه صنف فيه كتاب الرسالة بالتمسك ابن المهدي (وزيد) الأصول على الفقه استمدادا (بها) أى بصورتها الأحكام المذكورة لكونها (موضوعات) لمساقله (في مثل المنسوب مأموره أولا ، والواجب لما مقيد بالوقت أولا) وليس مثله في الفقه فلذا كان أكثر احتياجا (وعنه) أى عن كونها موضوعات (عدت) الأحكام المذكورة (من الموضوع) أى من موضوع الأصول ، ثم مراد المصنف رحمه الله بما منه الاستمداد ما يبحث يكون مادة وبجوا لهذا العلم ، ولهذا لم يجعل الاستمداد من ثلاثة هذين ، والكلام كما جعله الآمدي وابن الحاجب منها ، ولا مشاحة في الاصطلاح والشأن في اختيار ما هو أولى بالاعتبار (وما قيل) من أن علم الأصول ليس علما برأيه ، بل هو (كله أجزاء علوم) وأبعاضها جمعت من الكلام والفقه واللغة والحديث والجندل (باطل) قل شارح هذا الكتاب ان القائل هو السبكي (وما يخال) أى يظن (من علم الحديث) من الأحوال الراجعة الى مته أو طريقه كالعبارة بعموم اللفظ لاختصاص السبب وبعمل الصحابي لا بروايته أو بالعكس ، وعدالة الراوى وجرحه أن الأصول يستمد منه (ليس) البحث عنه (استمدادا) للأصول (بل تداخل موضوعي علمين) يترتب غايتهما على البحث عن أحوال شيء واحد فيشتركان في الموضوع أو يندرج موضوع أحدهم تحت موضوع الآخر على ما مر (بوجب مثله) أى الاشتراك في بعض الأحكام (و) نسي (السمي) الذى هو موضوع الأصول (من حيث يوصل) المهم : قوله ان قرينة باب الأحكام لأفعل المكلفين (يندرج فيه) أى السمي (السمي سوى) الذى هو موضوع علم حديث اندراج الجزئى الاضافى تحت الكل ، والمراد به أدلة لينة كما يندرج فيه أداة الكتاب (من حيث كيفية النبوت) وكون الأصول باحثا من حيث

الإيصال لا ينافي بحثها من حيث كيفية الثبوت ، بل البحث عن الإيصال السمعى بعد معرفة كيفية ثبوته من صحة وحسن وغيرهما ، ومن ثمة تختلف صفات اثبات الأحكام باختلاف كيفية ثبوته أدلتها قوة وضعفا فالبحث من الحيثية الثانية راجع الى الأولى ، فظهر أن مباحث السنة من مباحث الأصول أصالة (ومباحث الاجماع والقياس والنسخ ظاهر) كونها من مسائل الأصول المختصة به ، ولا يعلم علم من العلوم المدونة كفيل بها سواء .

(المقالة الأولى) من المقالات الثلاث (في المبادئ اللغوية) جمع مبدأ ، هو في الأصل مكان البداءة في الشيء أو زمانه ، والمردبه ههنا على ماسبق ، تصورات وتصديقات يتوقف عليها البحث عن مسائل الفن بوسط أوفيه كيان معنى اللغة ، وسبب وضعها ، والواضح ، ولزوم المناسبة بين اللفظ ومعناه ، وعدم لزومها ، وما وضع له اللفظ ذهني أو خارجي أو أعمّ منهما ، وطريق معرفة الوضع وهل يجري القياس الى غير ذلك ؟ ووجه التسمية أن الموقوف عليه مبدأ بالنسبة الى الموقوف ، وتقديم هذه المقالة لاحتياج الكل اليها (اللغات الألفاظ الموضوعية) للعاني أشار بلفظ الجمع الى عدم اختصاص التعريف بلغة العرب ، والمتبادر من الوضع تعيين اللفظ للدلالة بنفسه ، فعلى هذا لا يكون المجاز لغة حقيقة بل مجازا ، ويمكن أن يراد به مايمّ الوضع المجازي فيكون لغة حقيقة (ثم تضاف كل لغة الى أهلها) وهو من نسب اليه لا واضعها ، يقال لغة العرب ولغة الجهم (ومن لطفه) سبحانه وتعالى : أى افاضه احسانه برفقه على عباده ، والاضمار فى محل الاظهار للإشعار بأنه سبحانه حاضر فى الأذهان بحيث لا يحتاج الى سبق الذكر (الظاهر تعالى) أشار بهذا الوصف الى أن لطفه على قسمين الظاهر والخفي (وقدرته) وهى صفة أزلية مؤثرة فى المقدرات عند تعلقها بها (الباهرة) أى الغالبة العالية عن العجز عن إيجاد ما تعلقت ارادته من المقدرات (الاقدار) وهى اعطاء القدرة (عليها) أى على الألفاظ الموضوعية بالطلق بها متى شاعوا إعلاما بما فى ضمايرهم (والهداية) عطف على المبتدأ : أعنى الاقدار والخبر هو قوله من لطفه ، وهى الدلالة على ما يوصل الى البغية ، ولا يخفى عليك أن ههنا نشرا على غير ترتيب اللف ، فان الهداية متعلقة باللفظ والاقدار بالقدرة (للدلالة بها) اللام صلة الهداية فانها تعدى باللام الى بنفسه ، والهداية صفة الحق سبحانه ، والدلالة وهى الارشاد الى ما فى الضمير بواسطة اللفظ صفة المتكلم بها (نخت المؤنة) بهذا الطريق فى الافادة والاستفادة ليسر وسهولته (وعت الفائدة) لتناول احداثها الموجود والمعدوم والمحسوس والمعقول . ووجودها مع الحاجة واحضائها مع اقتضاها بخلاف الكتابة والاشارة والمثال وهو الجرم موضوع على شكل مافى الضمير (والواضح للأجناس) أى المعانى الكلية المسماة باسم

كل انسان والحيوان والأكل والشرب ، فالفعل محذوف أو الألفاظ الموضوعة بآراء المعاني السلبية ، فاللام لتقوية العمل والموضوع له محذوف (أولا الله سبحانه) ويجوز أن يتوارد على بعضها وضمن لله أولا ، وللمباد ثانيا (قول الأشعري) أى القول بأن الواضع لها أولا الله سبحانه قوله (ولا شك فى أوضاع أخير للخلق علمية شخصية) على ما يشهد به الواقع ، وإنما جعل محل الخلاف الأجناس ، لأن الأشخاص بعضها بوضع الله تعالى بغير خلاف كأسماء الله تعالى المتلقة من السمع وأسماء الملائكة وبعض أسماء الأنبياء ، وبعضها بوضع البشر بلا ريب ، وإنما قيد بالشخصية لاتقاء القطع فى العلمية الجفسية كاتفائه فى أسماء الأجناس (وغيرها) أى غير أوضاع الأعلام الشخصية التى هى للخلق بلا شك مما لا يقطع بكونه للحق دون الخلق (جائز) وجوده ، فان كان ما وضع له فيه عين ما وضع وماضع له بوضع الحق فهو مجرد تولد ، وإلا فيلزم ترادف ان كانت المفارقة فى الأول دون الثانى ، واليه أشار بقوله (فيقع الترادف) أو اشتراك ان كانت فى الثانى فقط ، أو افتراق فى الوضع كما ذكر من وضع العلم الشخصى ان كانت فيهما ، وكأنه ذكر الترادف مثلا وترك غيره بالمقايضة (لقوله تعالى وعلم آدم الأسماء كلها) لتليل للأشعري ، والمراد بالأسماء المسميات والعلامات ، لامصطلح السحاة فيعلم الافعال والحروف أيضا على أنه لو أريد اثبت المطلوب أيضا لعدم القائل بالفصل ، ولأن التعليم بمجرد الأسماء دونهما متعسر . والظاهر أن التعليم بالقائما عليه مينا له معانيها إما بخلق علم ضرورى ليس بالعمل شئ من أساب العلم اختيارا أو لقاء فى روعه ، وهو يجتمع مع التوجه واعمال السب أو غير ذلك وأياما كان فهو غير مقفرا الى سابقة اصطلاح ليتسلسل ، بل الى وضع ، والأصل ينشئ أن يكون ذلك الوضع ممن كان قل آدم ومن معه فى الزمان من المخالقات ، فيكون من الله وهو المطلوب (وأحباب أبى هاشم) المعتزلى المشهور ، ويقال لهم البهسية قالوا الواضع (البشر آدم وغيره) وضع الأوائل ، ثم عرف اللاحقون بتكرار الألفاظ مع قرينة الإشارة وغيرها (لقوله تعالى وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه) أى بعينهم محاز من تسمية الشئ باسم سبه (أفاد) النص (نسبتها) أى اللغة (اليهم) أى شوه (رضى) أى النسبة المذكورة انما تكون (بالوضع) أى بوضعهم اياها بآراء معانيها ، لأن الاصل فى لادق الحى على المكامل مما يحتمله اللفظ (وهو) أى هذا التقرير (تام) فى الاستدلال (على الخبايا) يعنى على تقدير تسليم مقدماته يستلزمه فلا ينافى ورود منع على بعض مقدماته (وأما تقريره) أى الاستدلال بهذا النص (دورا) مفعول التقرير لنضمه معنى انصير : أى جعه مفيدا للدور (كذا) اشارة الى ما ذكر بعده

من التقرير : وهو حال عن ضمير تقريره ، وليس المراد بمثل هذا حقيقة التشبيه ، بل كون ما قصد بيانه بحيث يعبر عنه بهذه العبارة ونحوها وما بعده بدل عنه وهو قوله (دليلاً) أى النص المذكور (على سبق اللغات الأرسال) لدلالته على ملازمة الرسل اللغة المنسوبة الى القوم قبل الأرسال ، لأن تخاطبهم بتلك اللغة يسبب كون الرسول متلبساً بها حال الأرسال ليبين لهم ما أمروا به فيفهموا يسير (ولو كان) حصول اللغات لهم (بالتوقيف) من الله تعالى (ولا يتصور) التوقيف (الا بالأرسال) لأنه الطريق المعتاد في تعليم الله سبحانه للعباد (سبق الأرسال اللغات فيلور) وهو دور تقدم بمعنى مسبوقية الشيء بما هو مسوق بذلك الشيء ، وهو محال وإن كان سبقاً زمانياً لا ذاتياً ، فإن سبق الشيء على نفسه زماناً ظاهر الاستحالة (فقط) جواب أما (لظهور أن كون التوقيف ليس الا بالأرسال إنما يوجب سبق الأرسال على التوقيف لا) سبق الأرسال على (اللغات) حتى يلزم الدور ، ولك أن تقول سبق الأرسال على التوقيف لعدم حصوله بلا إرسال رسول ، ولا شك أنه لا يحصل الا برسل عالم باللغات ليعلم قومه أياها ، والحاصل أن النص يدل على تقدم اللغات من حيث انها معلومة للقوم على الأرسال والتوقيف يدل على أنها من تلك الحثية متأخرة عن الأرسال فسبق الأرسال على التوقيف يستلزم سبقه على اللغات من حيث كونها معلومة لهم وإن لم يستلزم سبقه عليها من حيث ذواتها ، وذلك كاف في اثبات الدور ، ويمكن أن يجاب عنه بأنه يجوز أن يتعلق باللغات نوعان من العلم ، أحدهما بطريق التوقيف ، والآخر بطريق آخر : كالضرورة مثلا ، وتكون اللغات من حيث معلوميتها بالنوع الأول متأخرة عن الأرسال ، ومن حيث معلوميتها بالثاني متقدمة عليه ، فيثبت معنى قوله لا على اللغات لأعلاها من حيث معلوميتها بطريق التوقيف أولاً عليها من جميع الحثيات ، فالآية لا تدل على أن الواضع إنما هو البتة ، وإن سلم دلالتها على سبق اللغات على الأرسال ، وكون التوقيف ليس الا بالأرسال (بل يفيد سبقها) أى كون التوقيف كما ذكر لا يوجب سبق الأرسال على اللغات بل يفيد سبق اللغات على الأرسال ، لأن الأرسال لتعليمها إنما يكون بعد وجودها معلومة للرسل عادة ليترتب فائدة الأرسال عليه بلا تأخر (الجواب) من قبل التوقيفية عن الاستدلال المذكور (بأن آدم علمها) بلفظ المبني للفعل لتعليم الله ، والضمير للأسماء (وعنها) بلفظ المبني للفعل آدم غيره (فلا دور) اذ تعليمه بالوحي يستدعى تقدم الوحي على اللغات ، لا تقدم الأرسال ولا يتصور الأرسال عند ذلك لعدم القوم بعد أن وجدوا وتعلموا اللغات منه أرسل إليهم * وحصل الجواب منع كون التوقيف ليس الا بالأرسال بقوله (و يمنع حصر التوقيف على الأرسال) بخلاف الجواب الأول باعتبار السند ، فإن سند هذا تجوز ، وسند

ذلك أمره تعالى ، والأوجه أن يقال الأول معارضة ، والمردى أن البشر ليس بواضع ، لأن آدم علمه الله تعالى : وغيره علمه آدم ، فلم يكن أحد واضعاً ، غاية الأمر أنه أشير في ضمنه إلى بطلان دليلهم بأنه لو كان التوقيف يستلزم السور لما وقع لكنه وقع (لجوازه) أى التوقيف من الله (بالالهام) أى بإلقاء الله تعالى في روع العاقل من غير كسب منه أن هذه الألفاظ موضوعة بأزاء هذه المعاني (ثم دفعه) أى هذا التجويز (بخلاف المعتاد) أى بأن التوقيف بغير الإرسال من الإلهام ونحوه خلاف ما جرت به العادة الألية ، فإن لم يقطع بعلمه فلا أقل من أن يكون خلاف الظاهر فلا يصار إليه بمجرد التجويز (ضائع) خبر قوله فالجواب إلى آخره وذلك لكونه مبني على السور ، وقد عرفت أنه غلط مستغنى عنه (بل الجواب) المعتمد المبني على تقرير استدلالهم بالآية على الوجه التام (أنها) أى الإضافة في قوله تعالى بلسان قومه (للاختصاص) أى اختصاص اللسان بهم من بين الناس لتخطبهم بها من سائر اللغات (ولا يستلزم) الاختصاص (وضعهم) أيها (بل يثبت) الاختصاص (مع تعليم آدم بنيه إياها) أى اللغات (وتوارث الأقوال) من السلف والخلف بالتعليم والتعلم (فاختص كل) أى كل قوم (بلغة) دلت الفاء التقيية على أن اختصاص كل قوم بلغة إنما حدث بعد التوارث ، فعلى هذا لا يزم أن الأوائل لم يكونوا كذلك ، بل كانوا يخاطبون بكل لغة (وأما تجويز كون علم) أى كون المراد يعلم آدم الأسماء (ألهمه الوضع) بأن بحث داعيته وألتي في روعه كيفيته حتى فعل كما في قوله تعالى - وعلمناه صنعة لبوس - (أو ما سبق وضعه من هتتم) أى أو ألهمه الأسماء السابق وضعها من هتتم آدم ، فقد ذكر غير واحد من المفسرين أن الله تعالى خلق جانا قبله وأسكنهم الأرض ، ثم أهلكهم بذنوبهم (بخلاف الظاهر) لأن الأصل عدم الوضع السابق ، والمتبادر من التعليم أن يكون بطريق الخطاب لا الإلهام (و) هذه (المسألة ظنية) فلا يتجه أن دليلها لا يفيده القطع فلا يعتبر وهي (من المقدمات) للأصول ، وما يذكر قبل الشروع فيه لمزيد بصيرة ، لامن مقاصده ولا من مبادئه التي يتوقف عليها مسائله (و) اطلاق (المبادئ فيها) أى المسألة المذكورة (تطلب) فلا يتجه أنه كيف ذكرت في المبادئ اللغوية (كالتي تنبها) أى كما في المسألة التي تلي هذه المسألة من أن للناسبة بين اللفظ والمعنى معتبرة أم لا ، فإنها أيضاً ظنية من المقدمات ، ثم أشار إلى دفع مادفع به احتجاج التوقيفية بالآية بقوله (وكون المراد بالأسماء) المذكورة في الآية (المسميات) وهي الحقائق الموضوعة بأزائها الأسماء (بعرضهم) أى بدلالة قوله تعالى عرضهم في قوله - ثم عرضهم على الملائكة فقال أنبئوني بأبائهم هؤلاء - لأن العرض يسؤل عن أسماء المعروضات ، فلا يكون المعروض الذي هو مرجع

الضمير المنسوب نفس الألفاظ، ولأن عرض الألفاظ إنما يكون بالتلفظ بها وإيادها الأمر التجهيزي ولأن ضمير جمع المذكور العاقل إنما يصح إذا أريد به الحقائق مع قلب العقلاء (منسحق) خبر الكون (بالتجهيز بانبثوثي بأسماء هؤلاء) يعنى القصد من طلب الانباء بالأسماء تجهيز الملائكة عنه ليظهر فضل آدم عليهم بسبب انبائه بها وكونه عالما بها دونهم وتعليم آدم الأسماء لهذه المصلحة، فالوكان معنى قوله تعالى - علم آدم الأسماء - علم المسميات لزم ترك ذكر مالا بد منه، وذكر مالا يحتاج إليه مع حصول مطلب التوقيفية أن فرض تعليمها مع تعليم أسمائها أو عدم استقامة معنى الكلام أن فرض بدونه لأنه يخاف حينئذ قوله تعالى - فلما أنبأهم - والوجه أن يقال المراد بالأسماء أولا وثانيا معناها للتبادر، وبالضمير الراجع إليها في عرضهم المسميات بطريق الاستخدام (وبعد) كون المراد بعلم الأسماء (علم المسميات) عطف على التجهيز، وذلك لأن إرادة المسميات بلفظ الأسماء بعيد عن الفهم، وقيل لأن المفعول الثانى للتعليم من قبيل الصفات والاعراض لا الأشخاص والنوات، وأنت خير بأن نفس الألفاظ أيضا لا تصلح إلا باعتبار وضعها، ومثل هذا الاعتبار يمكن في جانب المسميات أيضا بأن يقال عليها باعتبار أحكامها غير أن التأويل في الأول أظهر لشيوع تعلم اللغة وعلمها، ثم أشار إلى المذهب الثالث بقوله (وتوقف القاضى) أبى بكر الباقلانى عن تعيين الواضع (لعدم) دليل (القطع) بذلك (لا يبنى الظن) بذلك (وللتبادر من قوله) أى القاضى (كل) من المذاهب فيها (ممكن عدمه) أى الظن، لأن مثل هذا الإطلاق يفيد بظاهره المساواة في الاحتمال (وهو) أى عدم الظن بأحدها (ممنوع) لوجود ما يفيد كإسرة من دليل الأشعرى (ولفظ كلها) في قوله تعالى - وعلم آدم الأسماء كلها - (ينبى اقتصار الحكم على كون ما وضعه سبحانه القدر المحتاج إليه في تعريف الاصطلاح) كلمة على صفة الاقتصار لا الحكم، لأن الكون ليس بموضوع القضية، بل هو عبارة عن نسبة المحمول، وهو القدر إلى الموضوع، والحكم الذى هو إيقاع النسبة هنا مقصور على نسبة هذا المحمول إليه دون غيره، وهو الزائد على القدر المذكور، احتج الأستاذ بأنه إن لم يكن القدر المحتاج إليه في الاصطلاح: أى في بيان أن هذه الألفاظ موضوعة بلزاه هذه المعاني ليستفيد غير الواضع العلم بالوضع من الواضع بالترقيق من الله لزم البور لتوقف الاصطلاح على سبق معرفة ذلك القدر، والمفروض أنه يعرف بالاصطلاح (إذ يوجب) لفظ كلها (العموم) أى عموم التعليم جميع الأسماء القدر المذكور وغيره على أن اللام ظاهرة في الاستغراق غاية الأمر أنه تخصص منه ما تقدم لقيام الدليل عليه (فاتنى) بهذا (توقف الأستاذ في غيره) أى في غير ما يحتاج إليه في بيان الاصطلاح (كما قل عنه) الأستاذ

قل عنه الآمدى وابن الحاجب ونقل الرزى والبيضاوى عنه أن الباقي اصطلاحى * فيه أن معل
الكل لا يلزم أن يكون واضع بل التعليم انما يكون بعد الوضع : وهو يحتمل أن يكون من الله
أو غيره كالجب * فان قلت الأصل عدم الوضع من غيره * قلت التمسك بالاستصحاب لا يعتبر
فى مثل هذا المطلب ، غاية الأمر أن كون القدر المذكور بوضع الله أفاده الدليل فقال به وتوقف فى
غيره لعدم الدليل (وإلزام المورد أو التسلسل) على اختلاف القوم فى تقرير الازام : الآمدى
يستلزم التسلسل لتوقفه على اصطلاح سابق وهو على آخر وهكذا ، واقتصر ابن الحاجب على
المورد كما ذكرناه آفا ، وذكر التفاضل فى وجه اقتصار الآمدى على التسلسل أن المورد أيضا
نوع من التسلسل بناء على عدم تهاى التوقفات ، وفيه ما فيه ، وفى وجه اقتصار ابن الحاجب
أنه لا بد بالآخر من المورد الى الاصطلاح الاول ضرورة تهاى الاصطلاحات (لو لم يكن توقف
العض) أى القدر المذكور (متف) خبر المستدعى الزام أحد الأمرين على تقدير عدم
توقف العض غير وارد ، لأن طريق معرفة القدر المذكور لا ينحصر فى الاصطلاح (بل
التحديد) أى استعمال اللغات فى معانيها مرة بعد أخرى (مع القرينة) الدالة على أن المراد
من هذا اللفظ هذا المعنى من الاشارة ونحوها (كاف فى الكل) أى كل اللغات فضلا عن القدر
المذكور (وتدخل الافعال والحروف) فى عموم الأسماء (لانها أسماء لفظية) لأن اسم الشيء هو
اللفظ الدال عليه ، والتخصيص بما يقابل الفعل والحرف اصطلاح النحاة ، وقيل فائدة الاختلاف
أن من قال بالتوقيف جعل التكليف مقارنا لكمال العقل ، ومن قال بالاصطلاح أخره عن مدة
يمكن فيها من معرفة الاصطلاح (هذا) أى معنى هذا أو هذا كما ذكر (وأما اعتبار المناسبة)
بين اللفظ والمعنى الداعية تعيين خصوص هذا اللفظ لهذا المعنى (فيجب الحكم به) أى باعتبارها
بينهما (فى وضع تعالى) فان خفى ذلك علينا فلنصور منا ألحكمة اقتضته (للقطع بحكمته)
وهى على ما ذكره المحقق التفاضلى فى شرح الكشاف العلم بالأمور كماله هو والعلم بالأمور
على ما يدعى ويطلق على ما يشملها ، ومن العلوم أن كل معنى ليس نسبتة الى جميع الألفاظ على
السوية - بل بعضها ليست بينه وبين غيرها ، وينبغى أن يراعى ذلك فى الوضع
واقدار الحكم لا يفرق ذلك (هو) أى اعتبار المناسبة (ظاهرى) وضع (غيره) بناء
على أن السهم من جهة عدمه مرجح بمرجح . فهو مضمون فى حقه (والواحد قد يناسب بالذات
الضدين) جوب عن استلزام فى عدمه ، تقريره اللفظ الواحد قد يكون للشيء وحقه
أو صفة . كاللون الأبيض والأسود . وقره للحيز والطهر ، وما سته لأحدهما
تستلزم عدمه . فى الآخر . وحاصل الجواب منع الاستلزام بهذا السند (فلا يستدل على نفي

لزومها (أى المناسبة) (بوضع) اللفظ (الواحد لهما) أى الضمين ، ولهذا بناء على تقرير الاستدلال على الوجه المذكور ، وأما إذا قررت بأنه لو كانت دلالة الألفاظ لمناسبة ذاتية لما وضع اللفظ الواحد للقيضين ، لأنه يستلزم الاختلاف فيما بالذات إن دلّ عليهما ، فلا يجب بما ذكر ، لكن القول بدلالة الألفاظ المناسبة طبيعة ، فلا يحتاج الى الوضع كما عزي إلى بعض المعتزلة منهم عباد بن سليمان عما لا ينفي أن يصدر من العاقل ، ولذا أولوه بما ذكر في محله ، وأوله المصنف رحمه الله بما يأتي ، والجمهور على أن نسبة الألفاظ إلى المعاني على السوية وتخصيص البعض ببعض ارادة الواضع المختار ، غير أن المصنف رحمه الله مال إلى اعتبار المناسبة على ما ذكر ، وأيده بقوله (وهو) أى اعتبار المناسبة على الوجه المذكور (مراد القائل بلزوم المناسبة في الدلالة) لا المناسبة الذاتية المقضية بإياها (وإلا) أى وإن لم يكن مراده ما ذكر بل ماهو المتبادر منه (فهو) أى مراده أو قوله (ضروري البطلان) فلا يحتاج إبطاله إلى الحجة والبرهان كما فعله ابن الحاجب وكثير من أهل الشأن (والموضوع له) اللفظ (قيل النهي دائماً) أى الصور الذهنية سواء كان موجوداً في الذهن والخارج أوفى للذهن فقط ، وهذا مختار الامام الرازي (وقيل) الموضوع له الموجود (الخارجي) وعزي إلى أنى اسحق الشيرازي (وقيل الأعم) من النهي والخارجي ، وقال الأصفاني هو الحق (ونحن) قول اللفظ (في الأشخاص) أى في الأعلام الشخصية موضوع (للخارجي) أى للموجود الخارجي (ووجوب استحضار الصورة) أى الصورة الذهنية للموجود الخارجي (للموضع) أى لأن يضع اللفظ لواء ذلك والموجود الخارجي (لا ينمي) أى لا ينفى كونه للخارجي جواب لمن قال للذهني ، لأن الواضع إنما يستحضر صورة فيضع الاسم لآرائها ، فالموضوع له تلك الصورة * وحاصله أن الصورة آلة للملاحظة الخارجي ، لأنه وضع لها (وفيها) أى وضع الألفاظ (للماهيات الكلية) لما سذكر في بحث النطاق (سوى علم الجنس على رأى) أى على رأى من يفرق بين وبين اسم الجنس بأنه للحقيقة المتحدة ، واسم الجنس لمراد منها غير معين ، وهو الأوجه على ما ذكره المصنف رحمه الله ، وفي اسم الجنس مذهبان : أحدهما أنه موضوع للماهية مع وحدة لا يبعينها ، ويسمى فرداً مشتركاً وذهب إليه الزمخشري وابن الحاجب ، واختاره التقطرازي وقطع به المصنف رحمه الله ، والآخر أنه موضوع للماهية من حيث هي ، واختاره السيد الشريف رحمه الله ، فالموضوع له على الأول للماهية بترط شيء ، وعلى الثاني لا بشرط شيء ، وسيجيء بيانه في بحث المطلق إن شاء الله تعالى (بل) ماسوى الأعلام لشخصية والجنسية موضوع (لفرد غير معين) وهو

الفرد المنتشر (فبا) وضع المفهوم كلي (أفراده خارجية أو ذهنية) فان كانت خارجية فالوضع له فرد تام من تلك الأفراد الخارجية ، وان كانت ذهنية من الفعنية ، وان كانت ذهنية وخارجية ، فالظاهر أن العبرة بالخارجية (وطريق معرفتها) أى معرفة الأوضاع (التواتر كالسما والأرض والحز والبرد وأكثر) أوضاع (ألفاظ القرآن منه) أى مما عرف بالتواتر ، أشار الى دفع ما شكك به بعض المستدعة من أن أكثر الألفاظ دورانا على الألسن كالجلالة وقع فيه الخلاف أمريائى أم عربى مشتق ، وم ؟ أم موضوع ابتداء ، ولم ؟ ففاظنك بغيره ، وأيضا الرواة له معدودون كالخليل والأصمى ، ولم يبلغوا عدد التواتر ، فلا يحصل القطع بقولهم ، وأيضا اللفظ عليهم فى تتبع كلام البلغاء جائز ، والجواب ما أشار اليه بقوله (والتشكيك فيه) أى فيما عرف بالتواتر (سفسطة) أى مكابرة (فى مقطوع) به بإخبار من يحيل العقل تواطأهم على الكذب (والآحاد) معطوف على التواتر ، وهى مالم يبلغ حد التواتر من الاخبار (كالقر) بضم القاف وتشديد الراء للبرد (واستنباط العقل من النقل) طريق ثالث لمعرفة (كنقل أن الجمع المحلى) باللام (يدخله الاستثناء) المتصل ، وهذه مقدمة عقلية (وأنه) أى الاستثناء (إخراج بعض ما يشمله اللفظ) أى لفظ المستثنى منه وهى أيضا عقلية (فيحكم) العقل بعد التأمل فى هاتين المقدمتين النقيضتين (بعمومه) أى الجمع المذكور وتناوله جميع الأفراد بضميمة عقلية ، هى أن الإخراج تحقيقا لا يتحقق إلا بتناول صدر الكلام لإخراج تحقيقا ، وذلك لا يتحقق بدون العموم ، ولزىد حاجة هذا القسم الى أعمال العقل سعى بالاسم المذكور ، وان كان العقل له مدخل تام فى الأقسام كلها (أما) العقل (الصرف) أى الخالص من غير مدخلة النقل (فبمعزل) بفتح الميم وكسر الزاى بمكان بعيد عن الاستقلال بمعرفة الوضع (وليس المراد) من النقل (هل قول الواضح كذا لكذا) أى اللفظ الفلانى موضوع للمعنى الفلانى (بل) المراد (توارث فهم كذا من كذا) أى انخلف من السلف أنه يفهم المعنى الفلانى من اللفظ الفلانى افادة واستفادة (فان زاد) طريق النقل على القدر المذكور بنحو هذا اللفظ موضوع لهذا المعنى (فذاك) أقوى وأصرح (واختلف فى) جواز اثبات اللغة بطريق (القياس) وهو الحاق معنى بمعنى مسمى باسم فى التسمية بذلك الاسم ، فجوزه القاضى وابن سريج وأبو اسحق الشيرازى والامام الرازى ، وقيل عليه أكثر علماء العربية ، والأصح منعه ، وهو قول عامة الخنفية وأكثر الشافعية والغزالي والأمدى (أى إذا سعى مسمى باسم فيه) أى ذلك الاسم (معنى) باعتبار أصله من حيث الاشتقاق أو غيره (يخال) أى يظن صفة معنى (اعتباره) أى ذلك المعنى (فى التسمية) أن يكون سب تسمية ذلك المسمى بذلك الاسم (الدوران) متعلق بـيخال : أى الظن

المذكور لأجل دوران الاسم مع ذلك المعنى وجوداً وعدمه (ويوجد) ذلك المعنى عطف على يخال (في غيره) أى غ ير ذلك المسمى (فهل يتعدى الاسم إليه) أى إلى غير ذلك الغير بسبب وجود ذلك المعنى فيه (فيطلق) ذلك الاسم (عليه) أى على ذلك الغير (حقيقة) وأما مجازاً فلا نزاع فيه (كلسمى قللاً) أى كما يطلق اسم كان لمعنى ، ثم قل إلى معنى آخر ، فسمى به لمشاركتهما في معنى يتضمنه الاسم على المسمى المنقول إليه حقيقة ، وقوله قللاً نصب على المصدر : أى تسمية قل : أى بطريق النقل (كالتنزيل) التى هى اسم للنبي من ماء العنب إذا غلا واشتد وقذف بالزبد إذا أطلق (على النبيذ) إلحاقه بالنبيذ المذكور (للمخامرة) وهى التخدير والتغطية للعقل ، وهو معنى فى الاسم يظن اعتباره فى تسمية النبيذ به لدوران التسمية معه ، فإلم يوجد فى ماء العنب لا يسمى خراً بل عصيراً ، وإذا وجد فيه سمي به ، وإذا زال عنه لم يسم به بل خلا ، وقد وجد فى النبيذ (أو يخص) اسم الخمر (بمخامر هو ماء العنب) المذكور ، فلا يطلق حقيقة على النبيذ ، وقوله يخص معطوف على يتعدى (والسارق) أى وكالسارق الذى هو اسم للأخذ مال الحى خفية من حوز لاشبهة له فيه إذا أطلق (على التباش) وهو من يأخذ كفن الميت خفية من القبر بعد دفنه (للاخذ خفية) أى لهذا المعنى الموصوف بما ذكر (والزاني) الذى هو اسم للوحد آتاه فى قبل آدمية حية محرمة عليه بلا شبهة إذا أطلق (على اللائط) وهو من يعمل عمل قوم لوط (للإلاج المحرم) الذى هو المعنى الموصوف بما ذكر (والختار فيه) أى القياس المذكور (قالوا) أى المثبتون (السوران) يفيد أن صحة إطلاق الاسم مبنى على وجود المعنى المذكور مهما وجد ، وقد وجد فيما قصد إلحاقه (قلنا إفادته) أى السوران ذلك (منوعة) أى كون السوران طريقاً صحيحاً لإثبات المطالب غير مسلم ، كما يأتى فى مسالك العلة (ويعد التسليم) لإفادة السوران ، وكونه طريقاً صحيحاً كما هو مذهب جماعة قول (إن أردتم) بدوران الاسم مع المعنى المذكور دورانا (مطلقاً) سواء وجد فى أفراد المسمى أو غيرها بدعاه ثبوت الاسم فى كل مادة يوجد فيها ذلك المعنى ، وانتقائه فى كل مالم يوجد فيه بطريق النقل (فغير المقروض) أى فإ أردتموه خلاف المقروض (لأن ما يوجد فيه) ذلك المعنى (حينئذ) أى حين إذ ثبت كون الاسم لما فيه ذلك المعنى مطلقاً (يكون) خبر أن (من أفراد المسمى) معنى ما فيه ذلك المعنى فلا يتحقق حينئذ فرع يلحق بأصل القياس ، وهذا خلاف المقروض (أو) أردتم بدوران الاسم أن يدور معه (فى الأصل) المقيس عليه (فقط) بوجود الاسم فى كل مادة يوجد فيها المسمى وانتقائه فى كل مالم يوجد فيه (منعنا) حينئذ

(كونه) أى الدوران (طريقاً) مثبتاً تسمية الشيء باسم لمشاركته المسمى فى معنى دار الاسم معه وجوداً وعندما فى المسمى (هنا) أى فى هذه المسألة، وإن سلمنا كون الدوران طريقاً صحيحاً لاثبات المطالب فى الجملة (وكونه) أى الدوران (كذلك) أى طريقاً صحيحاً لاثبات الحكم (فى الشرعيات) العمليات (لحكم الشرعى) أى تعديته من محل إلى محل أولاً ثباته بهذا الطريق (لا يستلزمه) أى كونه طريقاً صحيحاً (فى) اثبات (الاسم) وتعديته من مسمى إلى محل آخر حاصل استدلالهم أنه ثبت القياس بالدوران شرعاً فثبت لغة، إذ المعنى الموجب للثبوت فىهما واحد، وهو الاشتراك فى معنى يظن مدار الحكم (لأنه) أى القياس فى الشرعيات (سمى) ثبت اعتباره بالسماح من الشارع (تعبد به) أى تعبدنا الشارع به لورود القاطع منه فى حقه، وهو الاجماع إذ لا عبرة بخلاف الظاهرية فيه (لا) أنه أمر (عقلى) ليكون للرأى مدخل فيه نريد تقصداً على عدم اعتبارنا القياس فى اللغة، ثم أيد بسند المنع المذكور فى ثانى شق التردد بقوله (ثم تجوز كون خصوصية المسمى معتبرة) فى التسمية بالاسم المذكور (نابت) والمراد بثبوت التجويز أنه ليس بمجرد احتمال عقلى بل هو إمكان وقوعى (بل) ثبوته (ظاهر بثبوت منعهم) أى علماء العربية، قال أهل العربية فى مبحث الاشتقاق: المشتق قد يطرد ككلم الفاعل، والزمان وغيرهما، وقد لا يطرد كالفارورة والبرابرة، وتحقيقه أن وجود معنى الأصل فى محل التسمية قد يعتبر بحيث أنه داخل فى التسمية، والمراد ذات ما باعتبار نسبتها إليها، فهذا يطرد فى كل ذات كذلك، وقد يعتبر بحيث أنه مصحح للتسمية مرجع لها من بين الأسماء من غير دخوله فى التسمية، والمراد ذات مخصوصة فيها المعنى: لامن حيث هو فيها بل باعتبار خصوصها، فهذا لا يطرد والجار متعلق بثابت أو بظاهر (طرد الأدهم) مفعول المع أى محبة اطلاق الأدهم الذى هو اسم الفرس الأسود على كل ما فيه سواد (والأباقى) الذى هو اسم للفرس الذى فيه سواد وبياض على كل ما فيه ذلك (والتأثورة) اننى هى اسم لقرة المائعات من الزجاج على كل ما هو مقر لها من غيره (والأجدل) الذى هو اسم لمعتق قوته على كل ما فيه قوة (والأخيل) الذى هو اسم لطائر به خيلان على كل ما به ذلك (ومما يحصى) من ضار هذه المذكورات، كالمسالك التى هو اسم لسلك من كوكبين مخصوصين مرتعين، على كل مرتع. وقدر هذا الكلام معارضة، بيانه أن القياس فى اللغة اشتمل على ما يمتنع وهو بياض، أم ذوق دونه يمتنع التصريح بمنعه كما يمتنع التصريح باعتباره بدليل معهم اضراء الأسماء المذكورة. وأما لامية دلائله بمجرد احتمال الوضع لا يصح الحكم به فإن ذلك يستلزم جواز الحكم بالوضع بغير قياس إذا قام احتمال. وذلك باطل اتفاقاً (فظهر)

بما ذكر من اعتبار خصوصية المسمى (أن اللط) أى مناط التسمية (فى مثله) أى مثل
 بما ذكر مما فيه معنى يناسب أن يعتبر فى التسمية هو (المجموع) من القوالب والوصف المخصوص
 (فأثبتها) أى اللغة (به) أى بالقياس أثبت (بالاحتمال) وفى بعض النسخ بمحتمل وهو
 باطل لما عرفت ، ثم قيل ثمة الخلاف تظهر فى الحدود فى الجنايات المذكورة ، فالقائل بالقياس يحد
 شارب النيذ والنباش واللاط ، ومن لم يقل لا يحد * (واللفظ ان وضع لغيره) أى لغير نفسه سواء
 كان لفظا آخر كالاسم والفعل ، أو معنى كزيد وضرب كذا قيل ، ويرد عليه أن الاسم والفعل
 وضعا لمفهومين كليين * ويمكن الجواب بأن أفرادهما ألفاظ فكون ما وضعه ألفاظا باعتبار ما صدقا
 عليه ، والتخيل بالضمائر الراجعة الى الألفاظ ونظائرها على رأى المتأخرين من أن الوضع فيها علم
 والموضوع له خاص (فستعمل وان لم يستعمل) قط فيها وضع له والمستعمل يستعمل فى معنيين
 أحدهما هذا ، والآخر ما أطلق وأريد به المعنى (والا) أى وان لم يوضع لغيره (فهمل وان استعمل)
 أى أطلق وأريد به نفسه (كديز ثلاثة) فانه لم يوضع دير لغيره من لفظ أو معنى (وبالمهمل)
 أى باستعمال المهمل فى نفسه استعمالا صحيحا (ظهر وضع كل لفظ لنفسه) لأن ذكر اللفظ
 وإرادة نفسه لا يختص بالمهمل بل يعم الألفاظ ، وذلك يقتضى دلالة عليه وتلك الدلالة ليست
 عقلية فى وضعه (كوضعها لغيره) أى كظهور وضع بعضها لغير نفسه باستعماله فى الغير فتنبه
 ظهور وضع الكل للنفس بظهور وضع البعض للغير بجامع الاستعمال بلا قرينة ، غاية الأمر أن
 مناط الاستعمال والاهمال الوضع للغير (لأن المجاز يستلزم وضعاً) أى وضعه قبل أن يستعمل
 فى المعنى المجازى (للافاير) أى للفاير المعنى المجازى : لأن المجاز هو اللفظ المستعمل فى غير ما وضع
 له فلو فرض كون المستعمل فى نفسه مجازاً لزم كون نفسه معياراً لما وضع له * فالحاصل أن
 مجازية المهمل المستعمل فى نفسه تستلزم وضعه للفاير وهو خلاف المفروض ، وإليه أشار بقوله
 (وهو) أى الوضع للفاير (منتف فى المهمل) كما علم من تعريفه الحاصل من التقسيم ، وإذا
 اتفق المجاز تعين الحقيقة ، وهى مستزمنة للوضع ، وعلى هذا التقرير ثبت الوضع فى المهمل المستعمل
 فى نفسه . ثم يحمل عليه المستعمل لعدم القائل بالفرق بين المهمل والمستعمل باعتبار الاستعمال
 فى نفسه ، ويمكن أن يراد استلزام مجازية المستعمل فى نفسه وضعه لغيره ، لأن ما وضع له اللفظ
 مغاير لمعناه المجازى (ولعدم العلاقة) فعلى آخر لنفى مجازية المستعمل فى نفسه * وحاصله أن
 العلاقة لازمة فى المجاز ولا يتصور شيء من أنواع العلاقة المتبعة بين نفس اللفظ وما وضع له أما
 فى المهمل فظاهر ، وأما فى المستعمل فلائنه لاعلاقة بين اللفظ ومعناه ، أعنى من العلاقات المتبعة
 كما لا يخفى على العارفين بها ، وما قيل من أن العلاقة بينهما المجاورة لارتسائهما فى الخيال معاً ليس

بشيء ، لأن العلاقة في المجاز وسيلة للانتقال من الدال إلى المدلول وهما متحدان ههنا والتغاير اعتباري ، فمن حيث انه سبب لاحضار نفسه دال ، ومن حيث انه مراد بذكرة مدلول ولا يحتاج مثل هذه الدلالة الى وسيلة ، نعم يحتاج الى قرينة تبين أن المراد به نفسه ، وهي غير العلاقة * ولما كان هنا مظنة سؤال وهو أن كون اللفظ موضوعا لنفسه يستلزم المساواة بين دلالاته على نفسه ودلالاته على معناه ، واللازم متفق لتبادر معناه وسبقه الى الفهم ، أشار الى الجواب بقوله (ويجب كون الدلالة) أى دلالة اللفظ الموضوع لغيره (على مغاير) أى على ما وضع له المغاير لنفسه دون نفسه (قبل) ذكر (المسند) ظرف للدلالة المذكورة وإنما قيدت به ، لأنه بعد ذكره يتعين كون المراد به نفسه لأنه صارف عن المغاير لعدم صحة إسناده اليه (لعدم الشهرة) خبر النكون ، يعنى عدم شهرة وضع اللفظ لنفسه أو عدم شهرة استعماله في نفسه كشهرة استعماله في الغير فان كل واحد من العدميين يوجب عدم تبادل النفس خصوصا مع شهرة وضعه للغير ، أو شهرة استعماله فيه ، كما أشار اليه بقوله (وشهرة ما يقابله) فكون الدلالة قبل المسند على المغاير للعلّة المذكورة لا يتأتى وضعه لهما (ولما كان) وضعه لنفسه (غير قصدي) بأن قال الوضع مثلا وضعت كل لفظ بلزاه نفسه (لأن الظاهر أنه) أى وضعه لنفسه (ليس إلا تجويز استعماله) في نفسه (ليحكم عليه) أى على اللفظ (نفسه) تأكيد للجرور ، وذلك لأن الوضع القصدي إنما يحتاج اليه عند المباعدة والبعدين الدال والمدلول ، ولا بعديين اللفظ وقفه ، بل فهم نفسه عند ذكره ضروري ، لكن لا يسمى ذلك دلالة إلا إذا صرفت قرينة عنان القصد إليه بالذات ليحكم عليه ، فيكون حينئذ مرادا ، ولما وجدنا هذه الإرادة في الاطلاقات الصحيحة في جميع اللغات عرفنا التجويز في ذلك من الواضع وإلا لما وقعت كذلك ، ولا شك أن هذا التجويز نوع من الوضع منه (لم يوضع الألقاب الاصطلاحية باعتباره) جوابا لما ، والمقصود من هذا الكلام دفع إيراد بدله عليه قوله (فلم يكن كل موضوع للمغاير مشتركا) تقريره أن القول بوضع الألفاظ لأنفسها يستلزم انحصار اللفظ الموضوع في المشترك فلا يصح تقسيمه إلى المفرد والمشارك وكذلك انحصاره في العلم إلى غير ذلك * وحاصل الجواب أن الاشتراك وغيره من الأسماء الاصطلاحية لم توضع لمعانيها باعتبار هذا الوضع ، بل باعتبار وضعها لغير أنفسها (ولم يسم) اللفظ للموضوع (باعتباره) أى وضعه لنفسه (علما ولا اسم جنس ولادالا بالطلاقة) الى غير ذلك وإنما سميت الأسماء المذكورة ألقابا ، لكونها مشعرة بمعان اعتبرت في تسمية مسمياتها بها كما أن الألقاب مشعرة بمعان اعتبر في تسميتها من مدح أو ذم * (والاعتراض بأنه) أى القول بوضع اللفظ لنفسه (مكابرة للعقل بل لاوضع) للفظ لنفسه (لاستدعائه) أى الوضع (التعدد) أى

تعدد متعلقة ضرورة استلزامه موضوعا وموضوعا له ولا تعدد على تقدير وضعه لنفسه (ولأنه) أى الوضع (للحاجة) أى إفادة المعنى القائم بالنفس (وهى) أى الحاجة المذكورة انما تحصل (فى) إفادة (المغاير) أى إفادة اللفظ ما يغايره (مبنى) خبر للبسدا ، وهو قوله الاعتراض على حل كلام القائل بالوضع (على ظاهر اللفظ) أى على معنى يدل عليه ظاهر عبارته من اطلاق لفظ الوضع (وما قلنا) من أن المراد من وضع اللفظ لنفسه تجوز استعماله فى نفسه ليحكم عليه (مخلص منه) أى من الاعتراض المذكور * وأجيب أيضا بأن التباين الاعتبارى كاف فى كون الشيء دالا ومدلولاً ، ولا يخفى عليك أن المخلص مغن عن هذا التكلف . قال السيد السند فى حاشية الكشف ردا على المحقق التفتازانى التحقيق أنه اذا أريد اجراء الحكم على لفظ مخصوص لفظ به نفسه ولم يحتج هناك الى وضع والى دال على المحكوم عليه للاستثناء بتلفظه وحضوره بذلك فى ذهن السامع عما يدل عليه ويحضره فيه ، وما ذكره المصنف قريب منه * والمستعمل مفرد ومركب ، فالمفرد ماله دلالة لاستقلاله بوضع (الجار الأول متعلق بالدلالة ، والثانى بالاستقلال : أى بكون دلالاته على المعنى بسبب وضعه له مستقلا لافى ضمن لفظ آخر كتاء تضرب (ولا جزء منه) أى بماله الدلالة المذكورة (له) أى الجزء للمذكور (مثلا) أى مثل الدلالة المذكورة بأن يدل على معنى لاستقلاله بوضع ، فقوله منه صفة جزء وله خبر مثلها ، والجملة خبر لا (والمركب ماله ذلك) أى الدلالة المذكورة (ولجزئه) معطوف على الضمير المجرور : أى ولجزئه أيضا تلك الدلالة (ولم يشترط كونه) أى كون جزئه (دالا على جزء المسمى) أى مسمى الكل كما شرطه المنطقيون (فدخل نحو عبدالله علما فى المركب) لأن جزءه دال لكن لاعلى جزء المعنى * فان قلت صرح المحقق التفتازانى بعدم دلالة جزء منه عند القرينة الدالة على ارادة المعنى العلمى ، وشبه عبد فى عبد الله بان من انسان ، ولا قائل فيه بالتركيب ودلالة ان على الشرط * قلنا القرينة صارفة عن الارادة لا الدلالة وليس امتزاج ماله دلالة بما لا دلالة له كامتزاجه بما له دلالة بحيث لا يشابه المركب منهما بهيمة المركبات (وخرج) عن المركب (تضرب واخوانه) من المبدوء بالهمزة والتون والياء وفيها مذاهب * والمختار أن الكل مفرد ومقابل له أن الشكل مركب ، والثالث التفصيل وهو قول ابن سينا ان المبدوء بالياء مفرد وغيره مركب ، وجه الثانى دلالة حرف المضارعة على موضوع معين فى غير ذى الياء وغير معين فيه ، ولا وجه للتفصيل كذا قل عن المصنف ولا يبعد أن يقال فى توجيهه ان الفعل من حيث انه عرض لا بد له من موضوع يدل على موضوع غير معين فالياء كأنها لا تقيد أمرا زائدا بخلاف ما يدل على تعيين للموضوع (لأنه) أى المضارع موضوع

(لجورد فعل الحال أو الاستقبال) على سبيل منع الخلو، فيصح على الأقوال كونه للحال فقط أو الاستقبال فقط، أو لهما على الاشتراك كما هو المختار (لموضوع خاص) يعني ماظم به من المتكلم والمخاطب والغائب المعين، فمضاه مركب من ثلاثة حدث وزمان ونسبة إلى معين والجزء متعلق بمحذوف، هو صفة فعل: أي لجورد الفعل الثابت لموضوع، والمثبت له خارج عما وضع له وحاصل التعليل أن المضارع الذي فيه حرف المضارعة كلمة واحدة وضعت دفعة واحدة للمعنى الذي فيه النسبة إلى المتكلم أو المخاطب أو الغائب إلا أنه وضع مدخول حرف المضارعة للحدث والزمان والنسبة، وحرف المضارعة لوصف ذلك الموضوع من التكلم الخ (بخلاف ضربت) بالحركات الثلاث في البناء (لاستقلال تائه بالاستناد) الذي يقتضى استقلال المشتد إليه لفظا لكونه محلا للأعراب، ومعنى لكونه مستندا إليه (بخلاف تاء تضرب) سواء كانت للمخاطب أو للغائبة، وهو حال من التاء، والمعنى تاء ضربت مستقلة حال كونها ملازمة بخلاف تاء تضرب في الاستقلال (وقيد المنطقيون) في تعريف الفرد المركب (دلالة الجزء بجزء المعنى) أي بكونها على جزء المعنى (وقصدها) أي وبكونها مقصودة، فالفرد عندهم ما ليس له جزء دال على جزء معناه دلالة مقصودة لما بأن لا يكون له جزء كالمدة، أو كان بلا دلالة كزاي زيد، أو مع دلالة لكن لا على جزء المعنى كعبد الله، أو مع دلالة على جزء معناه لكن دلالة غير مقصودة كالحيوان الناطق الموضوع لشخص، وإلى الآخرين أشار بقوله (فبعد الله مفرد، و) كذا (الحيوان الناطق لإنسان) قريع على اعتبار القيدين بقيا وإثباتا (والزامهم) أي المنطقيين (بتركيب نحو مخرج) وضارب وسكران لدلالة جوهر الكلمة على مبدأ الاشتقاق، وماضم إليه على ما يريد عليه (غير لازم) عليهم، ولما كان الإلزام المذكور محررا على وجهين تارة باعتبار الهيئة، وتارة باعتبار الحروف الزوائد فصل الجواب فقال (فعلى اعتبار الجزء الهيئة) مفعول ثان للاعتبار تضمنه معنى التصيير والمعنى فقدم لزومه بناء على اعتبار الجزء الموجب تركيبها الهيئة مفاد (لتصريحهم) أي المنطقيين في تفسير الجزء المعبر في الفرد والمركب (بالمسموع بالاستقلال) أفرادهم جزء مسموع بذاته لافي ضمن شيء والهيئة إن سر كونها مسموعة فهي مسموعة في ضمن المادة، وقريب من هذا ما قيل من أن المراد الجزء غيرت في نسيج (ولأن الكلام في تركيب اللفظ ظاهر) أي ولأن كلام المنطقيين ههنا في تركيب لفظ مع نطق ظاهر متبادر والتعريفات تحمل على ما هو المتبادر منها، والحاصل أنه دفع لاعتراض عنهم بوجهين: لا أول أنهم صرحوا بمرادهم، والثاني أن مرادهم ظاهر من كلامهم من غير حاجة إلى تصريحهم (وعلى اعتباره) أي الجزء (الميم) في نحو

مخرج' (ونحوه) كالآلف في ضارب (فلنحذف دلالته) أى كل من الميم ونحوه (بل) الدال على مجموع المعنى المراد في هذه الألفاظ (المجموع) من الحروف الأصول والزوائد لموضع المجموع دفعة للمجموع من غير وضع الجزء للجزء ، لا يقال لهم القول بتركيب نحو مخرج لقولهم بتركيب المضارع ، لأن اعتبار التركيب فيه يستلزم كون الحرف الزائد موضوعاً لجزء ما هو الأصل في المعنى : أعنى الذات التي يقوم بها مبدأ الاشتقاق ، بخلاف حروف المضارعة ، فانها بلازء وصف الفاعل من التكلم والخطاب والفعية ، نعم الوجه عدم التركيب في المضارع أيضاً كما أشار إليه بقوله (وجعل تضرب) بقاء المثناة من فوق للمخاطب أو الغائبة (مركبا إن كان) سببه (الاسناد الى تائه بخلاف أهل اللغة) أى مخالفهم وكيف لا والسند إليه الاسم لا غير وحروف المضارعة من حروف المباني ، مجموع الشرط والجزء خبر المبتدا (أو المستكن) معطوف على قوله الى تائه ، واللام بمعنى الى كقوله تعالى - فسقناه لبلد - (فا ذكرنا) أى جفواه ما ذكرنا من أن المضارع موضوع لمجرد الفعل الثابت لموضوع خاص ولا تركيب فيه ، والضمير المستتر فيه كلمة أخرى موضوعة لتلك الموضوع ، ولا نزاع في تركيب مجموع المضارع والضمير (وانما) أى ولعدم اقتضاء المستكن تركبه (لم يركب) أى لم يصير مركبا (اضرب) على صيغة الأمر (ويضرب في زيد يضرب) مع وجود المستكن فيهما (وجواب مركبه) أى من ذهب الى تركيب المضارع مطلقا (منهم) أى من المطلقين (ما ذكرنا) من التفصيل ، وذهب الرضى الى أن المضارع ، ومثل مسلمان ومسلمون وبصرى وقائمة والمؤث بالآلف والمعروف باللام مركبات عدت لشدة الامتزاج وعدم استقلال الحروف المتصلة فيها كلمة واحدة وأعربت إعراب الكلمة الواحدة ، وما اختاره المصنف رحمه الله أنسب بقواعد الاعراب ، ولما ذكر (وينقسم كل من المفرد والمركب ، فالركب) قدمه لقلة أقسامه وكون مفهومه وجوديا (ان أفاد نسبة تامة) يصح السكوت عليها (بمجرد ذاته) من غير انضمامه إلى كلمة أخرى ، فخرج قائم مع ضميره في زيد قائم ، لأنه يدل عليها بانضمامه الى زيد (جمله) أى فهو جملة اسمية ان بدى باسم كزيد قائم وفعلية إن بدى بفعل كقام زيد وياعبد الله وإن أكرمتى أكرمتك ، ويقال لهذه شرطية ، وأمامك أو في الدار خيرا عند البصريين بتقدير حصل أو استقر ، ويقال لهذه ظرفية خلافا للكوفيين فانهم جعلوه مفردا بتقدير نحو حاصل ، ومنهم من جعله قسما برأسه لا من المفرد ولا من الجملة (أو ناقصة) عطف على تامة : أى ان أفاد نسبة ناقصة لا يصح السكوت عليها (فالتقيدي) أى فهو انركب لتقيدي الجزء الأول بالآخر كغلام زيد والحيوان الناطق (ومفرد

أيضا) لأن المفرد مشترك بين معان منها ما يقابل الجملة ، ومنها ما أفاد بقوله (وكذا في مقابلة المثني والمجموع) أى كما يطلق في مقابلة الجملة كذلك يطلق في مقابلهما ، ومنها ما يقابل المضاف إليه أشار بقوله (والمضاف) عطف على المثني والمجموع (ونحو قائم) من الصفات (لا يرد) على تعريف الجملة بتوهم كون ما أفاده من نسبة المصدر إلى الذات تاما (لأنه مفرد) لعدم دلالة جزئه على معنى (وأيضا) لا يدل على النسبة وضعا (انما يدل على ذات متصفة) بما اشتق منه بوضعه لها (فيأزم) أن يفهم (النسبة) بين الذات والوصف (عقلا) أى لزوما عقليا ضرورة أن الوصف لابد أن يقوم بموصوف (لأنها مدلول للفظ) * فلن قلت الدلالة على الذات المتصفة بوصف يستلزم كون النسبة التي هي الاتصاف المتعلق بسين القات والوصف مدلولاً * قلت المعنى المركب المشتمل على النسبة إذا وضع بإثره لفظ واحد يكون الوضع له هناك أمرا وحدانيا إذا أخذ بالعقل في تفصيله ينحل إلى متعدد منه النسبة فتأمل (وحال وقوعه) أى نحو قائم (خبرا في نحو زيد قائم نسبه إلى الضمير ليست تامة بمجرد ذاته) مستند إلى فاعله (بل) النسبة (التامة) نسبه مع فاعله (إلى زيد ولذا) أى ولكون نسبه إلى الضمير غير تامة (عد معه) أى مع الضمير (مفردا) كما يدل عليه اختلافه باختلاف العوامل ووضعه على أن يكون معتمدا على من هو له لافادته معنى في ذات قائم ذكرها ، (و) أفراد نحو قائم حال وقوعه خبرا (على) رأى (المنطقيين في اعتباره) أى الضمير (الرابطه) ثانى مفعول الاعتبار لما يرتبط به المحمول بالموضوع (أظهر فاسناده ليس إلا إلى زيد) لأن الرابطه دالة على النسبة لأنها ظرفها (وهو) أى الضمير (يفيد أن معناه) أى قائم ثابت (له) أى لزيد (وإلا) أى وإن لم يقد ذلك (لاستقل كل) من الموضوع والمحمول (بمفهومه) عن الآخر (فلم يرتبط ، وغاية ما يأنز) المنطقيين في الاعتبار المذكورة (طرده) أى اعتبار الضمير (في الجامد) من الأخبار كما في المشتق طردا للباب من اطرده الأمر : أى تبع بعضه بعضا (وقد يلتزم) طرده في الجامد (كالكوفيين) أى كاللزائم الكوفيين ذلك فانهم يؤوّلون غير المشتق به ، فيؤوّلون زيد أسد بشجاع ، وأخوك بمواخيك ، وكل جامد بم يناسبه ، وعن الكسائي أن الجامد يتحمل الضمير بلا تأويل (وإن كان) الالتزام المذكور (على غير موعدهم) أى طريقهم الذين فانهم لا يلتزمون بحمل المشتق له فصلا عن الجامد ، بل إن كان مفغوضا يسمون القضية ثلاثية ، وإلا قالوا هو محذوف للعلم به ، ويسمونها ثنائية . فعلى هذا يحتاج قوله ، وعلى المنطقيين إلى آخره إلى تأويله ، لأن ظاهره يقتضى اعتبار الضمير وجوبه رابطه فتدبر (وبخفائه) أى الضمير المستتر (والدال) أمر

ظاهر ، لأنه اذا كان خفيا في ذاته كيف يكون سببا لظهور المدلول ، ولا بد من أمر بعيد الربط بين المبتدأ والخبر (قيل الرباط حركة الاعراب) ضمة ظاهرة في آخر الخبر ، ويلحقها ما يقوم مقامها واو أوألف (ولا يفيد) الأعراب المذكور أيضا ماقصده من الظهور (إذ يخفى) الاعراب أيضا (في المبني والمعتل) مقصورا كان أو منقوصا ، وكذا المغرب عند الوصف (والأظهر أنه) أى الربط (فعل النفس) وهو الايقاع والانتزاع (ودليله) أى فعل النفس (الضم الخاص) أى التركيب الخاص للموضوع نوعه لافادة ذلك ، وأما الحركة (فعند ظهورها) لفقد المانع (يتأكد الدال) وهو الضم المذكور (وإلا انقرد) أى وإن لم تظهر لمانع انقرد الضم بالدلالة المذكورة * (واعلم أن المقصود) الأصل (من وضع المفردات ليس إلا إفادة المعنى التركيبية) هذه توطئة لما بعدها من بيان أقسام حاصلة في اعتبار المعنى التركيبى (والجلة خبر إن دل) أى الجلة ، والتذكير باعتبار الخبر (على مطابقة) نسبتها المفادة منها لأمر (خارج) عن مدلولها باعتبار تلك الملاحظة المستفادة من دلالتها كائن بين طرفي الامكان في الواقع من الوقوع ، أو الالاقوع ، ولا يذهب عليك الفرق بين الدلالة على المطابقة وبين المطابقة بحسب نفس الأمر ، فان الأولى لازمة للنسبة الجزئية للاثانية ، وذلك لكونها حاكية عن نسبة خارجية بين العرفين ، إذ لا بد من المطابقة في التصور بين الحاكي والمحكى عنه ، فان كان ماهو الواقع في نفس الأمر بعينه هو المحكى تحمّل الثانية ، وإلا فلا (وأما عدمها) أى عدم مطابقة نسبتها للمادة منها (فليس مدلولها ولا تحتمل اللفظ) لأن ما يفهم من الحاكي إنما هو مثال المحكى عنه لاغير ، ولكن (إنما يجوز العقل أن مدلوله) أى الخبر (غير واقع) لأن الحاكية عن الشيء لا تستلزم تحققه في الواقع (وإلا) أى وإن لم تدلّ الجلة على مطابقة خارج بأن لم تكن نسبتها للمدلول حاكية عن نسبة خارجية (فانشاء) أى فجزء جنس إنشاء (ولا حكم فيه) وفسر الحكم بقوله (شئ إدرك أنها) أى النسبة (واقعة أولا) أى ليست بواقعة (فليس كرجية قضية) إذ لا بد فيها من الحكم وكونها حاكية عن خارجية ، ولذا يحتّم تصديق والكذب ، وجهة أعم من القضية (والكلام يرادفها) أى الجلة (عند قوم) من النحاة ، قيل منهم ان يختصر عفا الله عنه (وأعم) منها مطلقا (عند الأصوليين كالمهويين) أى كما أنه أعم عندهم ، ونقل الأمدى عن أكثر الأصوليين ، والامام الرازى عن جميعه أن الكلمة المركبة من حرفين فصاعدا كلام ، وشرط صدورها عن مختار ، فامصادر من السامى أو النائم ليس بكلام .

واختلف في إطلاقه على كلمات غير متضمنة المعاني ، وليس مثل « ق » كلاما إلا إذا اعتبر المستر (وأخص) أى الكلام أخص مطلقا من الجملة (عند آخرين) منهم ابن مالك ، واختاره الرضى . وقال التفتازانى انه الاصطلاح المشهور ، فقالوا الكلام ما تضمن الاسناد الأصلي ، وكان مقصودا لذاته ، والجملة ما تضمن الاسناد الأصلي مقصودا لذاته أولا ، فالصدر والصفات للسند إلى فاعلها إسنادها ليس أصليا ، لأن اعتباره نسبة الفعل ، والجملة الواقعة خبرا أو وصفا أرحالا ، أو شرطاً ، أو صلة ، أو نحو ذلك ليس إسنادها مقصودا لذاته (وللفرد باعتبار ذاته) ككونه مشتقا أو جامدا (ودلالته) ككونها مطابقة ، أو تضمننا ، أو التزاما ، وكونها ظاهرا أو خفيا (ومقايسته لمفرد آخر) كالترادف والتساوى (ومطلوه) كالعموم والخصوص (واستعماله) كالحقيقة والمجاز (وإطلاقه وتقييده) كذا وجد في النسخ ، ولا يظهر وجهه ، فان الإطلاق والتقييد إنما ذكرهما في جملة أقسام أقسامه بالاعتبار الرابع قبل الفصل الخامس (أقسامان في) خمسة (فصول) .

الفصل الأول

في أقسام المفرد باعتبار ذاته من حيث أنه مشتق أولا

(هو) أى يترد قبلمان (مشتق) وهو (ماوافق مصدرا) هو اسم الحدث الجارى على الفعل : أى المعنى المتمم بالغير ، وجوابه عليه كونه أصلا ومأخذا (بحروفه الأصول ومعناه) معطوف على الجورر التعلق بوافق ، فلا يكون التهاب من الذهب ، ولا ضرب بمعنى دق من الضرب بمعنى السير ، ولا يضر عدم موافقة ما لسب الاعلال ، ولم يذكر الترتيب لانه إلى الفهم ، فخرج من الجذر لجب (مع زيادة) في المعنى سواء كانت في التثنية أو لا (هي) أى الزيادة المذكورة (فائدة الاشتقاق) وغايته (فالحقل) حال كونه (مصدرا مع الفعل أصلا) غير مشتق أحدهما عن الآخر (مزيد وغير مزيد) هذا إذا لم يعتبر في القتل زيادة توبة (أى بمقتل أو بالزائد) (زيادة تقوية) في معناه الموجود في القتل (فاستق) من (ت) تـ رـ سـ تـ لـ سـ قـ تعريف عليه ، وهذا التعريف على رأى الصريين ، وعند غيرهم (تـ رـ سـ تـ لـ سـ قـ) والمزيد المصدر ما هو أعم من المستعمل والمقتدر ، فدخل في تعريفه (تـ رـ سـ تـ لـ سـ قـ) كـ نـ مـ ، وبس ، وتبارك ، وربة بمعنى مربوعة (تـ رـ سـ تـ لـ سـ قـ) أى انضخم لجة ، ثم أسماء الفاعل والمفعول مشتقة من المصدر عند جمهورهم (تـ رـ سـ تـ لـ سـ قـ) فعل مشتق منها شد العض ، ويجوز الاشتقاق من المصادر

عند الجمهور ، ومن الفصل المشتق منها عند البعض ، ويجوز الاشتقاق من المصادر باعتبار معانيها المجازية ، ولا بد من التباين بين المشتق والمشتق منه بزيادة حرف أو حركة أو هـ صانها (وجامد) عطف على مشتق (خلافة) فهو ما ليس بموافق مصدر إلى آخره كرجل وأسد (والاشتقاق الكثير) وهو موافقة لفظين في الحروف الأصول غير مرتبة مع موافقة أو مناسبة في المعنى : كالجذب والجذب (ليس من حاجة الأصول) لأن المبحوث عنه في الأصول إنما هو المشتق بالاشتقاق الصغير ، وقد علم حده من تعريف المشتق ، واكتفى بذكر الكبير عن الأكبر ، وهو مناسبة لفظين في الحروف الأصول والمعنى ، كالتلب والتلم ، والتعيق ، والتبيق ، لأن عدم حاجة الأصول إلى الكبير تستلزم عدم حاجته إليه بالطريق الأولى * (والمشتق) قسمان (صفة) وهو (مادل على ذات بهمة) أى على حقيقة غير معينة بتعين شخصى ولا جنسى (متصفة بمعين) أى بوصف له تعين ما كضارب ، فان معناه ذات له الضرب ، فالذات في غاية الإبهام لعدم اختصاصها بشئ من الأشياء ، والضرب وصف ممتاز من سائر الأوصاف (نخرج) بقيد الإبهام (اسم الزمان والمكان لأن القتل) مثلا (مكان أو زمان فيه القتل) ولا شك أن كل واحد منهما متعين بالنسبة إلى ذات ما ، لكونها من الأمور العامة مساوية بشئ ما (قيل تتحقق الفائدة) بالأخبار (في نحو المضارب جسم) في الجملة لا مكان النهول عن جسميته (فلم يكن) الجسم (جزءا) من مفهوم المضارب (والالم يفد) نحو المضارب جسم (كالأشياء حيوان) أى كما لا يفيد الإنسان حيوان لكون الحيوان جزءا منه ، قل عن النصف أن هذا دليل على لزوم إبهام التواتر في الصفة ، وينجبه عليه أن عدم جزئية الجسم في مفهوم الصفة فلا يستلزم اشتغى ، وهو غية الإبهام لجوز أن يكون له جزء آخر مما يخرج عن غية الإبهام ، ويحجب عنه بأن كل ما تعرض جزئيه من بتر المسدل هو يحصل عليه . رجليه . فلا يكون جزءا منه ، ثم مع نصف رجليه . يتحقق لفائدة بقوله (ولقاتل منع سرق) بين مضارب جسم . وبين سرق حيوان . ودفع . سوهم في عدم الفائدة (ولا استدلال) معصوم شئ منع : أى تمن أن سرق شئ منه إبهام الذات على الوجه المذكور في نحو المضارب (بتدوير الجوهر منه) من تدويره من نحو المضارب دليل على أن الذات لانتم . تعرض . فليكن في غية الإبهام مساويا لشئ ما (ولوجه) في الاستدلال على إبهام الذات (صحة اجن) شئ من الصفة مأخوذة في مفهومها الذات (على كمن من العين) وهو الجواهر (ونعني) وهو العرض ، فهو اعترى في مفهومه ما يخصها بأجوعر بل صح جعلها على العرض . ويجوز أن يراد بالعين ونعني الموجود الخارجى ، وما ليس بموجود فى الخارج

(وغير صفة) معطوف على قوله صفة وهو (خلافة) أى لا يبدل على ذات مبهمة متصفة بمعين بأن يدل على ذات معينة أو مبهمة غير متصفة بما ذكر * وظاهر هذا يقتضى أن ما يدل على ذات متصفة بوصف غير معين كالامكان ~~لها~~ ، والوجود المطلق ليس بصفة ، ولا يخفى عليك أن الموجود والممكن ونحوهما صفات : اللهم إلا أن يقال بتعين هذه الأوصاف ، ولو بوجه ما فاذن عدم اعتبار قيد التعيين في التعريف أولى كما قيل : ما دل على ذات ما باعتبار معنى هو المقصود .

مسألة

(ولا يشتق) من مصدر وصف (لذات والمعنى) المصدرى (قائم بغيره) أى غير المشتق له ، والمراد بالاشتقاق لها أن يشتق لأن يطلق عليها وتسمى به . قال المحقق التفتازانى في تفسير كلام شارح المختصر : الاستقراء يفيد القطع بذلك ، يعنى حصل لنا من تتبع كلام العرب حكم كلى قنلى بذلك كوجوب رفع الفاعل ، وإن كان الاستقراء فى نفسه لا يقيد إلا الظن انتهى ، كأنه أراد به الاعتراض عليه ، لأنه يلزم عليه حصول القطع من غير موجب : اللهم إلا أن يقال انضم مع الاستقراء قرآن جيد المجموع القطع بذلك (وقول المعتزلة) مبتدأ خبره (معنى كونه) تعالى (متكلماً خلقه) أى خلق الكلام ، والمعنى قولهم هذا الكلام المخالف لما ذكرنا ، ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً ، والمذكور مقول القول : أى قولهم هذا مخالف لما ذكرنا (فى الجسم) متعلق بالخلق ، والجسم كالشجرة التى سمع منها موسى عليه السلام . قال تعالى - نودى من شاطئ الواد الأيمن فى البقعة المباركة من الشجرة أن يا موسى إني أنا الله رب العالمين - (وأئزموا) أى المعتزلة بطريق القرض (جواز) اطلاق (المتحرك والأبيض) على الله ، تعالى شأنه عن ذلك علواً كبيراً . خلقه هذه الأعراض فى الأجسام التى هى محالها ، (ودفع) الالتزام المذكور (عنهم بالفرق) بين المتكلم وما ألزوا به (بأنه ثبت) بالسمع (تكلم له) تعالى كقوله - وكلم الله موسى تكليماً - ، وغيره (وامتنع قيامه) أى الكلام (به) تعالى بإبرهين . لأنه صوات وحروف عندهم ، وهى حادثة فلا تكون قائمة به تعالى . ويؤيد كونه محذوفاً ليجود (فنزله أن معناه) أى المتكلم (فى حقه خالقه) أى الكلام فى جسم . ولا كذا : متحرك والأبيض ونحوهما فإنه لم يثبت له بالسمع شيء منها ، بل ثبت المنع عن إطلاقه (رئيس) هذا لدفع (بنىء ، لأنه لا تفصيل فى الحكم اللغوى) أى حكمه لكونه مستنبط من تتبع اللغة ، وهو أنه لا يشتق لذات ، والمعنى قائم بغيره (بين

من يتمتع القيام به) أى قيام المصدر به عقلا أو شرعا (فيجوز) إطلاق المشتق عليه (وهو) أى والحال أن المصدر قائم (بغيره) أى بغير من يتمتع القيام به (و) بين (غيره) أى من لم يتمتع قيام المصدر به (فلا) يجوز إطلاق المشتق عليه ، والمعنى قائم بغيره *
والحاصل أن الحكم اللغوى الكلى يقتضى عدم جواز إطلاق المشتق على من لم يقم به المصدر من غير تفصيل يقضى عليكم بعدم صحة إطلاق التكلم عليه تعالى بالمعنى الذى ذكرتم * فإن قلتم الامتناع المذكور قرينة صارفة عن إرادة الحقيقة إلى المعنى المجازى الذى ذكرنا * قلنا ذلك عند تمذّر الحقيقة ، وهى غير متعذّرة لوجود الكلام النفسى على ما هو مذهبنا (بل) قول لا يتمتع قيام الكلام به تعالى فانه (لو امتنع لم يصح) التكلم (له) تعالى (أصلا فيث صيغ) له تعالى (لزّم قيامه) أى الكلام (به تعالى) فتعين أن المراد من الكلام غير الأصوات والحروف وهو الكلام النفسى (فلا يدعوه) أى المعتزلة أن معنى التكلم خلق الكلام (مجازا) لاحقيقة ، فلم يصح له تعالى ، ولإينافى الحكم اللغوى (ارتفع الخلاف فى الأصل المذكور) وهو أنه لا يشتق لذات ، والمعنى قائم بغيرها ، لأن الاشتقاق لها أن يطلق عليها حقيقة ، وقد اعترفوا بنفيه ، وإن لم يرفع الخلاف فى المسئلة الكلامية لأن كلامه تعالى عندهم حادث قائم بحسب ، وعندنا قديم قائم بذاته تعالى ، وفى أن التكلم يطلق عليه حقيقة (وهو) أى الادعاء المذكور منهم (أقرب) إلى القبول من ادعاء كون معنى كلامه ذلك حقيقة لعدم مخالفته الحكم اللغوى ، وسعة دائرة المجاز وإن كان فى حد ذاته بعيد الارتكاب مثل هذا التجوّز من غير تمذّر الحقيقة ، والتفريق بين المشتقات التى تطلق عليه تعالى يجعل مبدأ اشتقاق البعض قائما بغيره تعالى الى غير ذلك (غير أنهم) أى الأصوليين (قالوا استدلالهم) أى المعتزلة على كون المنكلم بالمعنى الذى ذكره (بإطلاق ضارب حقيقة) على شخص (وهو) أى الضرب قائم (بغيره) أى غير ذلك الشخص ، لأن الضرب هو الأثر الحاصل فى المفعول ، وهو المضروب فإن صح هذا النقل عنهم تعين أن مرادهم دعاء لحقيقة لا المجاز (وأجيب) عن استدلالهم (بأنه) أى الضرب (التأثير) أى تأثير ذلك أثر القائم بالمضروب وإيجاده (وهو) أى التأثير قائم (به) أى بالتأثير والمضروب لا بالمضروب فقط ، وقد استوفيت الكلام فى تحقيق هذا فى رسالتى الموضوعية لبيان الحاصل بالمصدر ، وهذا مبنى على ما هو الحق من أن التأثير ليس هو الأثر على أن الأثر الذى هو الحاصل بالمصدر إنما هو قائم بالتأثير (وبأنه) معطوف على إطلاق ضرب ، والغنصير لمشأن (ثبت الخالق له) تعالى (باعتبار الخلق) الذى هو مبدأ شتاقه (وهو) أى الخلق (المخلوق) . قل تعالى - هذا خلق الله - مشيرا به إلى

المخلوق ، والمخلوق غير قائم بذاته تعالى (لا التأثير) أى الخلق ليس هو التأثير (والاقدم العالم إن قدم) التأثير لعدم اتسكك الأثر عن التأثير (وإلا) وإن لم يكن التأثير قديما ، بل حادثا (تسلسل) أى لزم التسلسل فى التأثيرات ، لأن الحادث أثر يحتاج إلى مؤثر وتأثير ، فيعود الكلام إلى ذلك التأثير ، وهكذا (وهو) أى هذا الاستدلال على تقدير تسليم مقدماته (مثبت لجزء الدعوى) لالها لأنها مركبة من مقدمتين ، أحدهما الاشتقاق لذات لا يقوم بها المبدأ ، وثانيهما أنه قائم بغيرها ، والدليل لا يفيد إلا الأولى ، إذ الخلق بمعنى المخلوق مجموع الجوهر والعرض ، وبعضه قائم بنفسه ، وبعضه بذلك البعض ، والمجموع يعد قائما بنفسه لا بغيره كالجسم المركب من المادة والصورة * ونوقش بأن إطلاق الخالق لا يجب أن يكون باعتبار جميع المخلوقات ، بل يصح باعتبار الأفعال والصفات ، وحينئذ يثبت تمام الدعوى * فلجواب ما أشار إليه بقوله (أجب بأن معنى خلقه كونه سبحانه تعلقت قدرته بالإيجاد وهو) أى كونه تعالى كذا (إضافة اعتبار تقوم به) تعالى أما كونه إضافة لكونها معقولة بالقياس إلى الغير ، وأما إضافته إلى الاعتبار ، فباعتبار أنه يحل بين الذات الأقدس ، وأمر اعتبارى هو تعلق قدرته سبحانه بالإيجاد ، ومبنى هذا الجواب على نفي كون التكوين صفة حقيقية أزلية تتكون بها المكوّنات الحادثة فى أوقتها كما هو مذهب الماتريدية كما أشار إليه بقوله (لاصفة متقررة) معطوف على إضافة اعتبار (ليزم كونه محلا للحوادث) غاية للنفى ، يعنى كونه صفة متقررة يستلزم كونه تعالى محلا للحوادث على تقدير حدوثه (وأقدم العالم) أى تقدير قدمه معطوف على كونه (وأورد) على الجواب المذكور بطريق التردد كما أشار إليه بقوله (إن قامت به) تعالى (النسبة) التى هى (الاعتبار) المذكور فى قوله إضافة اعتبار ، وفيه إشارة إلى أن الإضافة بيانية (وهو) تعالى حينئذ محل للحوادث ، وإن لم يتم به ثبت مطلوبهم ، وهو الاشتقاق لذات وليس المعنى) قائما (به) أى الذات بتأويل ما اشتق له ، وقد سبق أنه مثبت لجزء المدعى (مع أن توجه) الذى مع وجوده لا يسمى غيره وجوبا (أن لا تقوم) النسبة المذكورة (به) ثبت (لأن الاعتبارى ليس له وجود حقيقى) وهو الوجود الخارجى (فلا يقوم به حقيقة) لأن القيس فرع مجرد ما يقوم به ، وفيه نظر ، لأن المعنى وهو عدم البصر عما من شأنه أن يبصر غير مجرد فى الخارج مع أنه قائم فيه بالأعشى ، ومن ثم اشتهر بينهم أن ثبوت شيء شيء فرع ثبوت ثبت له . ثبت : أنه ذكر بعض الأفاضل على سبيل الاعتراض أنه فرع ثبوت مثبت أبدا ، فلا وجه لتخصيص ، وكأن المصنف رحمه الله مال إليه ، حينئذ يسر قومه معنى فى الخارج . بل فى ذهنه ، وهو المصحح للاشتقاق كما يشير إليه بقوله

(لكن كلامهم) أى الأصوليين (أنه يكفي فى الاشتقاق) أى فى اشتقاق الخالق من الخلق له تعالى (هذا القدر من الانتساب) بيان ذلك ما أفاده السيد من أن للقدرة تعلقا حادثا لولاه لم توجد الحوادث ، وإذا انتسب الى العالم فهو صدوره عن الخالق ، أو إلى القدرة ، فهو إيجادها للعالم ، أو إلى ذى القدرة ، فهو خلقه للعالم ، أو يمكن أن يقال إذا نسب إلى العالم صار مبتدأ وصف له ، هو صدوره عن الخالق ، وإلى القدرة مبتدأ وصف آخر هو الإيجاد ، وإلى ذى القدرة صارت مبتدأ وصف آخر ، وهو كونه تعلقت قدرته ، وباعتبار هذه النسبة اشتق اسم الخالق ، ولا نغنى بقيامه كونه صفة حقيقة قائمة به ، بل ما هو أعم من ذلك ، فإن سائر الإضافات التى هى أمور اعتبارية لا تحقق لها فى الأعيان قائمة بمحالتها ، وإليه أشار بقوله (فليكن) هذا القدر من الانتساب (هو المراد بقيام المعنى فى صدر المسئلة) حين أورد عليهم بأن نحو الخالق والرازق اشتق له تعالى ، والمعنى غير قائم به (ثم هذا الجواب) أى بأن معنى خلقه كونه تعلقت قدرته بإيجاده (ينبو) أى يعبد (عن كلام الخنفية) أى متأخريهم من عهد أبى منصور المتريدى (فى صفات الأفعال) وهى ما أفادت تكوينها ، كالخالق ، والرازق ، والمحيى ، والمميت ، فاهم صرحوا بأنها صفات قديمة مغايرة للقدرة والارادة فقولوه ينبو خبر يكن ، وقوله أنه يكفي بدل عن اسمها كما أن مدخول ثم معطوف عليه (غير أن ينابى فى الرسالة المسماة بالمسيرة) فى العقائد المنجية فى الآخرة (أن قول أبى حنيفة) رحمه الله (لا يفيد مذهبوا إليه وأنه) أى مذهبوا إليه (قول مستحدث) ليس فى كلام المتقدمين (وقوله) أى أبى حنيفة رحمه الله أنه تعالى (خالق قبل أن يخلق إلى آخره) أى ورازق قبل أن يرزق (بالضرورة يراد به) أى بالخلق المذكور فى قوله هذا (قدرة الخالق) التى هى صفة حقيقة (وإلا) أى وإن لم يرد به قدرته ، بر الخلق بالضر (قدم العالم) لأن وجود المخلوق لازم له * فإن قلت هذا يرجع إلى قول الكرامية ، وهم أصحاب محمد بن كرام القائل بأن معبوده مستقر على العرش . وأنه جوهر ، تعالى الله عن ذلك . قال غفر الله له : وأما الكرامية فيقولون ، نسميه خالق فى الازل لاعلى معنى أنه خالق الخلق ، بل لأنه قادر على الخلق ، وهذا فاسد فإنه لو جاز جاز أن يسمى القادر على الكلام متكلم انتهى * قلت هم يفسرون اسم الخالق بالقادر عليه كتفسير المعتزلة المتكلم بخالق الكلام ، والامام أراد به ذلك مجازا فى بعض الاطلاقات (و) الخلق (بالتعلل تعلقيا) أى لقدرته بالإيجاد ، وفيه إشارة إلى أن الأول غير المخلق بالإمكان (وهو) أى التعلق المذكور (عروض لإضافة لقدرة) وهى يمجدها بمقدور (ويضم حذرته) أى التعلق المذكور ، ولا يلزم قدم المعنى (ولو صرح)

أبو حنيفة رحمه الله (به) أى بأن المراد بالخلق المذكور فى قوله المشهور الخلق بالفعل (فقد قناه الدليل) أى لا يتبع فى ذلك ، لأنه قد قناه الدليل القطعى ، وهو لزوم قدم العالم على تقدير قدم الخلق بالفعل * فان قلت قولنا : الله تعالى خالق بالفعل مطلقة عامة ، وصدق المطلقة دائماً لأنه لا يلزم فيها إلا ثبوت المحمول للموضوع فى الجملة ، فلا يلزم دوام ثبوت الخلق حتى يلزم قدم العالم * قلت هذا من الاعتبار الفلسفية لاتساعده اللغة ، فان إطلاق المشتق على شئ حقيقة يقتضى ثبوت مبدأ الاشتقاق فى زمان الاطلاق على قول الجمهور ، أو فيه ، أو قبله عند البعض ، ولله در المصنف حيث ذكر مسألة اشتراط بقاء المعنى فى كون المشتق حقيقة عقيب هذا البحث ، فقال :

مسألة

(الوصف) وهو على مامر مادل على ذات مبهمه متصفة بـ معين (حال الاتصاف حقيقة) أى إذا أطلق على ذات متصفة بمبدأ اشتقاقه فى زمان اتصافها به حقيقة اتفاقاً ، ولا يخفى عليك أن راكباً فى جاهن راكب ، وسيجىء راكب حقيقة ان كان الركوب موجوداً عند ثبوت المجرى لموصوفه وإن لم يكن موجوداً فى زمان الاخبار فالعبارة بزمان تعلق مانسب إليه فى الكلام ، فان وجد المعنى فيه فالوصف حقيقة سواء وجد فى زمان الاخبار أولاً ، ثم الآمدى وابن الحاجب جعلاً موضوع المسئلة المشتق . وقال التفتازانى : التحقيق أن المنازع اسم الفاعل بمعنى الحدوث ، وسيظهر لك أن الوجه ما اختاره المصنف رحمه الله (وقله) وإذا أطلق على ذات قبل أن يتصف بالمعنى المصدرى (مجاز) اتفاقاً (وبعد اقضائه) أى وإذا طاق ثانياً حقيقة عاينها بعد ما اتصفت به واقضى ذلك الاتصاف ، فقد اختلف فيه على ثلاثة أقوال : أولاً مجاز مطلقاً (ثالثاً) التفصيل ، وهو أنه (إن كان بقاؤه) أى الانصاف (ممكناً) بأن لم يكن المصدر من المصادر السائلة الغير القارة لعدم اجتماع أجزائها فى الوجود كالتكلم والاخبار ، بل يكون مثل القيام والقيود (فمجاز ، والا) أى وإن لم يكن بقاؤه ممكناً بأن كان من المصادر المذكورة فالوصف حينئذ (حقيقة) واكتفى بذكر الثالث اختصاراً مع أن الأولين يفهمان فى أمثال هذا المقام كما لا يخفى . كيف وقوله " تتبادل " على أن ههنا قولين غيره ؟ ولا يخالو اما فهمهما التفصيل أولاً ، لاسيلى إلى الأول لأنه يجب إذن ذكرهما ، وعلى الثانى يتعين أن يكون أحدهما القول بالمجاز مطلقاً والآخر باحقيقة مغلقة (كذا) إشارة الى ما ذكرت فى بيان الأقوال ، والكاف اسم مبتدأ خبر . (شرح به) والضمير المجرور عائد الى المبتدأ (وضعها) قائم مقام فاعل شرح ،

والضمير راجع الى المسئلة ، ووضع المسئلة عبارة عن ذكرها في صدر البحث لأن يقام عليها البرهان ، وهذا كما هو المعتاد من وضع المدعى أولا ، ثم إقامة اليانة عليه ، وقوله (هل يشترط لكونه حقيقة بقاء المعنى ، ثالثا ان كان ممكنا اشترط) بدل من قوله وضعها ، والمعنى شرح وضع المسئلة ، وهو هل يشترط الى آخره بمثل ما ذكرنا ، والواضع ابن الحاجب ، والشارح القاضي عضد الدين (وهو) أى الشرح المذكور (قاصر) عن افادة ما يفيد الوضع المذكور (اذ يفيد) الوضع اطلاق اشتراط الحقيقة بقاء المعنى في كل ما يمكن بقاؤه فيه ، و (اطلاق الاشتراط) على الوجه المذكور يفيد (المجازية حال قيام جزم) من المعنى بعد اقتضاء بعض أجزائه (في) كل (ما يمكن) بقاؤه فيه ضرورة انتفاء شرط الحقيقة ، وهو بقاء المعنى بسبب اقتضاء بعض أجزائه (والشرح) المذكور يفيد (الحقيقة) فيه ، وذلك لأنه ذكر للوصف ثلاث حالات : حال الاتصاف ، وقبله ، وبعدها قصائمه ، ولا شك أن ما يمكن بقاء المعنى فيه اذا انقضى بعض أجزائه دون بعض لا تندرج حاله هذه تحت الثالثة ، لأن اقتضاء المعنى عبارة عن اقتضاء جميع أجزائه ، ولاتحت الثانية ، وهو ظاهر ، فتعين دخوله في الأولى ، ولزم الحكم بكونه حقيقة لقوله حال الاتصاف حقيقة ، والأوجه أن يقال : معنى قوله : وهو قاصر أن الوضع قاصر عما هو الحق في الأداء ، اذ المفهوم من كلام المصنف رحمه الله الموافقة مع القاضي فيما يقتضيه كلامه لموافقة إياه في الوضع ، ويؤيده قرب المرجح حينئذ الضمير هو والله أعلم

(المجاز) أى دليل المجاز مبتدأ خبره (يصح في الحال فيه مطلقا) والمعنى دليل القائل بمجازية الوصف بعد اقتضاء المعنى محجة نفي الوصف المنتقضى مبدأ اشتقاقه عن الذات التي انقضى عنه فيما بعد الاقتضاء نفيها مطلقا عن التقييد بالماضى أو الحال أو الاستقبال ، وهو النفي في الجسلة ، وذلك لأنه يصح نفيه في الحال ، وهو أحسن من النفي مطلقا ، والأخص يستلزم الأعم (وهو) أى نفيه مطلقا (دليله) أى دليل كون الوصف مجازا (وكونه) أى كون نفي الوصف في الجسلة (لا يناقى الثبوت المنتقضى في نفس الأمر) لعدم المناقاة بين السالبة المطلقة والموجبة الضير الدائمة ، وقوله في نفس الأمر ظرف عدم المناقاة (لا ينفي مقتضاه) أى مقتضى النفي المذكور (من نفي كونه حقيقة) يان لمقتضاه : أى عدم المناقاة بين النفي والثبوت لا يستلزم عدم اقتضاء النفي مجزئية المنقضى (نعم لو كان المراد) من النفي الذي جعل دليل المجاز (نفي ثبوت الضرب مثلا في الحال وهو) أى نفي ثبوت الضرب في الحال (نفي التقييد) بلحال لكان يبقى اقتضاء المجازية ، لأن دليل المجازية نفي الضرب بلا تقييد (لكن المراد صدق زيد ليس ضاربا من غير قصد التقييد) أى تقييد

الضرب المتني بكونه في الحال ، وإن كان صدق المتني في نفس الأمر باعتبار ثبوت الضرب في الحال وغيره (وأجيب بمنع صدق) المتني (المطلق على إطلاقه) قال المحقق التفتازاني إن ادعى صحة المتني المطلق بحسب اللغة : أي يصح لغة أنه ليس بضارب فهو ممنوع ، بل هو عين النزاع ، وإن ادعى صحته عقلا ، بمعنى أنه يصدق عقلا أنه ليس بضارب في الجملة بناء على أنه يصدق أنه ليس بضارب في الحال ، والضارب في الحال ضارب في الجملة ، فصحة المتني بهذا المعنى لا ينافي كون اللفظ حقيقة ، بل الثاني له صحة المتني بالكلية انتهى ، والمصنف رحمه الله اكتفى بما هو العمدة في الجواب (قالوا) ثانيا (لو كان) الوصف (حقيقة باعتبار ما) أي اتصاف كان (قبله) أي قبل الإطلاق (لكان) حقيقة أيضا (باعتبار ما بعده) أي الإطلاق (والا) أي وإن لم يكن حقيقة باعتبار ما بعده على تقدير كونه حقيقة باعتبار ما قبله (فنحكم) أي فيلزم تحكم ، أو فالفرق تحكم (بين الملازمة) بين الاعتبارين (أن صحته) أي كون الإطلاق حقيقة (في الحال) في حال اتصاف ما يطلق عليه بالمعنى (أن قيد به) أي بالاتصاف في الحال (فجاز فيها) أي فالوصف مجاز في صورتين جميعا لا تنفاه ما قيد به فيهما (والا) أي وإن لم ينقيد بالقيد المذكور (خفية فيها) لأن الاعتبار حينئذ في الحقيقة تتحقق المعنى في وقت ما وهما متساويان فيه (وغيره) أي غير أحد الأمرين من كونه حقيقة فيهما معا أو مجازا فيهما معا (تحكم) لعدم التناقض (الجواب) أنه (لا يلزم من عدم القيد به) أي الاتصاف في الحال (عدم التقييد) بما يخصها بما عدا الصورة التي لا نزاع في مجازيتها (لجواز تقيده) أي كون الإطلاق حقيقة (بالثبوت) أي ثبوت المعنى (قائما) حال الإطلاق (أو منقزيا) حالان عما أضيف إليه الثبوت فحذف وعوض عنه اللام ، أعني المعنى فانه فاعل معنى (الحقيقة) أي دليل كون الوصف حقيقة فيما أطلق عليه بعد إقفاء المعنى ، هذا الكلام (أجمع اللغة) أي أهلها (على) صحة إطلاق (ضارب أمس) على من قام به الضرب بأدس واقضى (والأصل) في الإطلاق (الحقيقة) فلا يعدل عنه الالمانع ، والأصل عدمه (عورض) لأصل المذكور (باجاءهم) أي أهل اللغة (على صحته) أي إطلاق ضارب (غدا) عني من ثم لا يشرب بعد وسيقوم في غد (ولا حقيقة) في هذا الإطلاق بالإجماع ولا فرق بينهما لا شتر بينهما في صحة الإطلاق وعدم وجود المعنى في الحال فيحكم بمجازيتهما معا (وحاصله خسر الأصل لم يسل لا جمع على مجازية الثاني ، وليس مثله في الآخر) ضمير حاصله راجع إلى جواب المعارضة المنقوية بقرينة المقام لكونه مترقيا بعدها سيما عند كونها ظاهرة لدفع ، عني أن ما بعده ينادى بتفسير المرجح ، تقريره خسر الأصل المذكور وهو الأصل الحقيقة

في الثاني وهو ضارب غدا للاجماع ، ولا اجماع على مجازية الأول ليخص فيه أيضا ، فقدم الفرق بينهما غير صحيح يعلم أن قول الشارح : الوجه حذف وليس مثله في الآخر الوجه حذفه ولا يخفى عليك ما في قوله خص الأصل من اللطف (قالوا) ثانيا (لو لم يصح) اطلاق الوصف بعد اقصاء المعنى (حقيقة لم يصح) أن يقال (المؤمن الغافل) عن تذكر الايمان (وثانم) حقيقة لكونهما غير متصفين بالتصديق والاقرار في الحالتين ، كما أنهما غير متصفين بضدتهما فيهما (والاجماع) على (أنه) أي للمؤمن (لا يخرج بهما) أي بالفعلة والنوم (عنه) أي الايمان (أوجب بأنه) أي المؤمن (مجاز) فيهما ، والاجماع على صحة اطلاق المؤمن عليهما ، لاعلى اطلاقه عليهما حقيقة (لامتناع) أن يقال (كافر للمؤمن لسكفره) على ايمانه بتعليل لكون اطلاق المؤمن عليهما مجازا ، توضيحه لو كان حقيقة باعتبار ايمان هتّم لما امتنع اطلاق كافر لمؤمن هتّم كفره لكنه تمتع (والا) أي وان لم يمتنع ذلك (كان أكبر الصحابة كفارا حقيقة) لتقمّ الكفر على ايمانهم ، فتعين كون المؤمن مجازا في الغافل والثائم (وكذا الثائم لليقظان) أي وكذا كان اطلاق الثائم على اليقظان حقيقة لنوم هتّم ، وبطلانه لغة ظاهر (قيل والحق أنه) أي للمؤمن ونحوه (ليس من محل النزاع ، وهو) أي محله (اسم الفاعل بمعنى الحدث) يعني أن ما هو على صيغة اسم الفاعل قد يكون بمعنى الحدث كالعالم لله سبحانه ، فانه بمعنى الاستمرار (لا) بمعنى الثبوت كما (في مثل المؤمن والحرّ والعبد مما لا يعتبر فيه طريان) أي من الصفات التي لم يعتبر فيها حدوث مبدأ اشتقاقها ، أعني عروضه لموصوفاتها بعد ما لم يكن . قال المحقق التفتازاني : والتحقيق أن النزاع في حقيقة اسم الفاعل ، وهو الذي بمعنى الحدث ، لا في مثل الكافر ، والمؤمن ، والثائم ، واليقظان . والحلو ، والحاضر ، والعبد ، والحرّ مما يعتبر في بعضه الاتصاف به مع عدم طريان المافى ، وفي بعضه الاتصاف به بالتعلل البتة انتهى ، وقد علم بذلك أن الحدث لم يعتبر في شيء من المذكورات ، والمعتبر في البعض الأول الاتصاف في الجملة مع عدم طريان المافى . والكافر والمؤمن من البعض الأول ، والباقي من الثاني (وقد يقال ولو سلم) كون المؤمن اسم 'فاعل' بمعنى الحدث (فالجواب الحق) الكاشف عن حقيقة المراد الحاسم مادة الشبهة (أنه اذا أجمع على أنه) أي للمؤمن (اذا لم يخرج بهما) أي النوم والفعلة (عن الايمان أو عن كونه مؤمنا) يجوز أن يكون تفسيراً للايمان ، وبيان كونه مصدرا مبنيّا للفاعل ، ويجوز أن يراد بالايمان الحاصل بالمصدر ، وذكر هذا للبالغة باعتبار إرادة عدم خروجه عن الايمان وعن لازمه فهو كأننا كيد (باعترافكم) متعلق بأجمع لا يخرج كما توهّمه الشارح لفساد المعنى حينئذ ، لأنه يقتضى الاجماع على عدم الخروج

باعتراف الخصم (بل حكم أهل اللغة والشرع) كلمة بل للترقي بضم أهل اللغة الى أهل الاجماع
 الذى هو أصل الشرع (بأنه) أى الشأن (مادام المعنى مودعا حافظا المدرك كان قائما
 به) المراد بالمعنى الايمان ونحوه من الصفات النفسية الادراكية ، والمدرك العقل ، وليس المراد
 بالحفاظ مصطلح الحكماء ، أعنى خزانة الواهمة التى تدرك المعانى الجزئية المتعلقة بالمحسوسات
 كصدقة زيد وعداوة عمرو ، بل القوة التى تحفظ مدركات العقل مطلقا ، والمعنى حكم الفريقان
 بقيام الايمان ونحوه بالمدرک مادام موجودا فى خزائنه (مالم يطرأ) على المدرك (حكم يناقضه)
 أى المعنى المذكور ، كلمة مافى الموضوعين مصدرية ماثبة عن الظرف المضاف الى المصدر المؤتلة هى
 وصلتها به : أى مدة دوام المعنى ومدة عدم طرؤ حكم ، والظرف الثانى بدل عن الأول ، وفى
 الحقيقة تغييره ، لأن مدة دوام المعنى هى مدة عدم طرؤ ما يناقضه ، والعامل فيهما كذلك ، ولك
 أن تحصل الظرف الثانى معمولا لقوله مودعا ، غير أنه موهم وجود الابداع على تقدير الطرؤ
 أيضا ، والمراد بالحكم المناقض ما ينافى الايمان من قول أو فعل كالتكلم بكلمة الكفر وعبادة
 الأوثان ، وتسميتهما حكما ، لأنه سبب لتقريب أحكام بوضع الشارع فهو من خطاب الوضع
 الذى يسمى حكما عند الأصوليين (بلا شرط دوام المشاهدة) متعلق بحكم : أى لا يشترط فى
 قيام الايمان بالمدرک المؤمن دوام مشاهدته باستحضار صورته ، والنظر اليها من غير أن تقيب
 (فالإطلاق) أى إطلاق المؤمن على الغافل والنائم وغيرهما (حينئذ) أى حين اذ يكون
 الايمان مودعا فى الحافظة كامنا (حال قيام المعنى) الذى هو الايمان (وهو) أى الإطلاق
 الوصف على الذات حال قيام المعنى (تحقيق اتفاقا فلم يفسد) صحة إطلاق المؤمن على الغافل
 والنائم (فى محل النزاع شيئا) من الفائدة لأن النزاع فيما بعد اقضاء المعنى (وبه) أى بهذا
 الجواب الحق (يبطل الجواب بأنه) أى المؤمن فى الغافل والنائم (مجاز) لما عرفت من أن
 إطلاقه عليهما حال قيام المعنى ، وهو حقيقى (وإثباته) أى اثبات أنه مجاز (بامتناع) أن يقال
 (كافر مؤمن صحابى أو غيره الخ باطل) لأن امتناع إطلاق كافر لمؤمن قدّم كفه وإنما هو
 من جهة الشرع ، وأما امتناعه من جهة اللغة فعدم صحته غير مسلم (بل صحته) أى صحة إطلاق
 كافر عليه (لعمري اتفاق) أى متفق عليه بين أهل اللغة (وإنما الخلاف فى أنه) أى الكافر
 فى المؤمن المذكور (حقيقة) نعة أو مجازا (وإنما) عن الإطلاق أمر (شرعى)
 لا لعوى فانه منهى تعني له (واذن) ظرف زمان فيه معنى الشرط غالبا ، وقد يكون لمجرد
 الترفية ، كما فى قوله تعالى - فعتبها إذا وثنا من الضالين - أصله إذا حذفت الجلة المضاف
 إليها ، دعوت منهن لتوبن ، والعامل فيه الادعاء المذكور فى قولهم (لم ادعاء كونه حقيقة)

أى وإذا لم يكن المانع لغويا لأهل الحقيقة ادّعا كون كافر حقيقة فى المؤمن المذكور لغة ، وإن امتناع إطلاقه لمانع شرعا (مع صحة إطلاق) لفظ (الضد) وهو المؤمن (كذلك) أى حقيقة (ولا يمتنع) صحة إطلاق الضدين على شئ واحد على جميع التقدير (الا لو قلنا معناه فى وقت الصحتين) أى على تقدير قيام معنى الضدين فى وقت واحد هو وقت الصحتين (وليس المدعى) أى مدعى أهل الحقيقة (سوى كون اللفظ) أى الوصف للنزاع فيه (بعد انقضاء المعنى حقيقة ، وأين هو ؟) أى كونه حقيقة بعد انقضاء المعنى (من قيامه) أى المعنى (فى الحال) أى فى حال صحة الإطلاق (ليجتمع المتنافيان) فى وقت واحد (أو يلزم قيام أحدهما) أى المتنافيين (بعينه) ، قوله يلزم معطوف على يجتمع ، وإنما قال بعينه لأن الخلق عن أحدهما لأعلى الثمين فيما نحن فيه غير متصور ، إذ انتفاء الإيمان يستلزم الكفر وبالعكس ، وأما إذا كان الضدان بحيث لا يمتنع ارتفاعهما عن المحل كالأبيض والأبيض ، فيجوز أن لا يقوم شئ منهما مع صحة الإقضاء باعتبار الانصاف السابق ، تلخيص الكلام أن حاصل الاستدلال صحة إطلاق المؤمن على الغافل والنائم الملازمة عدم خروجهما عن الإيمان يقتضى كونه حقيقة ، وكذا سائر الأوصاف بعد الانقضاء ، وخلاصة الجواب : إمامنا لم يلزم الحقيقة لجواز كون الإطلاق مجازيا مستندا بامتناع كفاها أو المعارضة بأدع المجازية وإثباتها بالامتناع المذكور ، ومحصول الكلام المحقق : منع استلزام دليل مدعى الحقيقة وخصمه مدعى خروج المؤمن والكافر عن محل النزاع على تقدير المعارضة ، أو عدم صلاحية خصمه للسندية لما ذكر ، وحاصل تحقيق المصنف منع استلزام الدليل المدعى على تقدير كون المؤمن اسم الناعل بمعنى الحدث لأنه ليس من محل النزاع لعدم انقضاء المعنى فيه ، وإبطال دليل مدعى المجاز لصحة إطلاق كافر لمؤمن لغة بالاتفاق على تحرير المعارضة ، وعدم صلاحية السندية على تقرير المنع مع زيادة التحقيق على ما ترى ، كيف وقد أبطل جوابا صرح بقوته القاضى عضد الدين ، وناهيك به (قلوا) لنا (لواشترط لكونه) أى الوصف (حقيقة بقاء المعنى) أى لا يمكن لأكثر مشتقات (من المصادر السبيلة) حقيقة (لأنه لا يتصور بقاؤها الا بعد حملها ، وهو لا يتصور الا بإجتماع أجزاءها ، وإنها تنقضى أولا فولا) (كضارب ومخبر) أما الضرب فى كونه نظركم سيأتى ، وإنما الإخبار فلا أنه عبارة عن التلطف بحرف تنقضى أولا فأولا : فثبت أن يتلفظ بالحرف الأخير : يتحقق الإخبار ، وحين تلفظ به قد انقضى ، ففى إطلاقه عليه عند بقاء المعنى ليكون حقيقة (بل) نكون الحقيقة (لنحوه ثم وقاعد) أى اشتق من غير السبيلة مما يجتمع أجزاءه فى الوجود ويقتضى (والجواب أنه) أى بقاء المعنى (يشترط أن أمكن) بقاؤه (ولا) أى وإن لم يمكن (فوجود جزء) أى فيشترط وجود جزء فلا يلزم أن لا يكون لأكثر

المشتقات حقيقة ، فما دام جزء منها موجودا يطلق الوصف حقيقة ، ولا يلزم كون المحيى مطلق الاشتراط ، ليرد أن هذا الجواب خلاف مذهبه (والحق أن هذا) التفصيل (يجب أن يكون مراد مطلق الاشتراط) أى من اشتراط بقاء المعنى فى مطلق الأوصاف (ضرورة) أى وجوباً أو للضرورة المتضمنة الوجوب المذكور ، وذلك لأن العاقل العارف باللغة لا يستلزم نفي الحقيقة رأساً عن أكثر المشتقات (لامذهباً ثالثاً) معطوف على خبر يكون فلا يكون فيها بعد الانقضاء المذهبان : نفي الاشتراط مطلقاً ، والتفصيل (فهو) أى مطلق الاشتراط (وإن قال يشترط بقاء المعنى) والمتبادر منه بقاءه بجميع أجزائه لكنه (يريد) به (وجود شيء منه) أى جزء من المعنى لظهور فساد ارادة ما هو المتبادر فيما لا يمكن بقاءه ، ولا يخفى عليك أن هذا يفيد التعميم فيما يمكن وما لا يمكن ، ولا ضرورة فى ارتكابه فيما يمكن ، وقد صرح التفتازانى أن مراد المطلق أنه لابد من بقاء المعنى بجملة إن أمكن والا فجزء منه ، ويمكن حل هذا الكلام عليه بضرب من المسامحة ، وإنما لم يقل آخر جزء كما فى المنتهى لأن المعبر المباشرة العرفية ، كما أشار إليه بقوله (فلفظ خبر وضارب إذا أطلق فى حال الاتصاف) أى اتصاف الخبر (ببعض الاخبار) بكسر الهمزة : أى عند مباشرته ببعض حروفه وبشيء من الضرب (يكون حقيقة لأن مثل ذلك) الإطلاق (يقال فيه انه) إطلاق (حال اتصافه) أى الخبر والضارب (بالاخبار والضرب عرفاً) أى فى عرف اللغة ، ومدار معرفة الحقيقة والمجاز على العرف (وإذا كان) العرف أو الأمر (كذلك وجب أن يحمل كلامه) أى مطلق الاشتراط (عليه) أى على ما ذكر من المراد تصحيحاً لكلام العاقل العارف باللغة (ومن المستبعد أن يقول أحد) بمنزلة أدنى معرفة باللغة (لفظ ضارب) إذ أطلق على شخص (فى حال الضرب مجاز) لعدم قيام مجموع أجزائه فى تلك الحالة (وإنه) أى الضارب (لم يستعمل حقيقة أبداً ، وكثير مثل هذا) من إنبات الخلاف بناء على ما يتوهم من طواهر الأقوال (فى كلام المؤلفين) من أولع بالنسبة إذا عاقبه (بابيات الخلاف) وهم الذين ابتلوا بهوتهم من غير توقف وتأمل وقبح (وتحمل الأقوال) معطوف على إنبات خلاف : أى من غير تردد فى تلك الأقوال من شير تدبر وتعمق فى فهم مقاصد القوم ، ويجوز أن يكون مبتدأ خبر من سبق ، ثم تنوين من تنوع من تنوع حق التبع ، والمؤلفون ليسوا منهم ، فعلى الأقوال مع فى بعض صرف . ثم سرده كبرته من تتبع (ثم الحق أن ضارباً ليس منه) أى من اوصاف لشيء لا يمكن بقاء معناه (من الموجود) عند إطلاقه على من مباشر الضرب (تمدد المعنى) لاجزؤه كيتوهم من ضرب مئة عصف ، أنه ضرب واحد ، وكل واحد من المائة

جزء منه بل كل واحد منها يصدق عليه مفهوم الضرب. موجود فيه تمام حقيقته (وان انقضى كثير من الأمثال) أى من أفراد الضرب المماثلة للوجود حال الاطلاق * (لا يقال فالوجه حينئذ) أى حين أجيب عن أدلة المجاز والحقيقة ، ولم يبق لأحدهما رجحان على الآخر من حيث الدليل (الحقيقة) أى اختيارها (تديما للتواطىء) وهو كون اللفظ موضوعا لما يعم المعنى الذى هو حقيقة فيه بلا شبهة ، والمعنى الذى فيه شبهة المجازية (على المجاز) أى المجازية (لا التوقف) أى ليس الوجه التوقف (كظاهر بعض المتأخرين) أى ك مفهوم ظاهر كلام بعضهم ، وهو الآمدى وابن الحاجب (لعدم لازمه) أى التواطىء لتعليل قوله : لا يقال * وحاصله الاستدلال بنى اللزوم على نفي الملزوم (وهو) أى لازمه (سبق الأحد) أى أحد الأمرين : من المثلث له المعنى قائما ، والمثلث له منقضا (الدائر) بين الأمرين المذكورين ، يعنى لو كان الوصف موضوعا لأحد الأمرين لسبق إلى الفهم عند إطلاقه كما هو شأن الموضوع له ، لكنه لم يسبق فلا وضع فلا تواطؤ (لسبقه) أى المعنى إلى الفهم (باعتار الحال من نحو زيد قائم) وسبق أحد الأمرين بعينه يستلزم عدم سبق أحدهما لابعينه ، وظاهر هذا الكلام أن المصنف رحمه الله : اختار المجازية فى محل النزاع ، وقد استبان بما ذكر من التفصيل أن محل النزاع الوصف الذى هو مظنة لا يكون إلا حقيقة بعد الاقضاء ، بخلاف ما اعتبر فيه الاتصاف بالفعل اتفاقا ، وما اعتبر فيه عدم طريان المتأني والله أعلم .

الفصل الثالث

(فى) تقسيم المفرد باعتبار (الدلالة وظهورها وخفائها) فهى (تقسيمات) ثلاثة (التقسيم الأول) وهو تقسيمه باعتبار دلالة نفسها ، التقسيم ضم قيود متبينة ذ : واعتبرا فى مفهومه كلى بحيث يحصل من انضمام كل قسم ، وهو قسم بالنسبة إلى الآخر (. ن : تنزيها مادال بالمثبته و تضمين والالتزام) وسبجي تفسيره (والعادة) أى عادة لأخرين (التقسيم فيها) أى الدلالة نفسها ، لا دل (ويستتبعه) أى للدلالة الخفى فى الاقضاء : أى ينقسم اللفظ تبعاً للدلالة ، وانما عدل عنها لتكون التقسيمات كلها لفرد تسهلا للمصنف (والدلالة كون الشيء) بحيث (متى فهم فهم) منه (غيره فان كن التلزم) أى لزومه فهم الغير لذلك فهم الشيء ، ومزومية ذلك الشيء لفهم الغير المستفاد من قوله متى فهم فهم الخ ، والمراد منه لا تفكك لالمتناعه (بمعنى الوضع) بسبب كون ذلك لشيء موضوعا لتلك الغير ، وإنما هو جزؤه ولزومه (فوضعية) أى فالدلالة وضعية (أو العقل) والتقدير باعتبار استقلال المعنى زعمه ، وإلا

فالقول له مدخل في الوضعية أيضا (عقلية ، ومنها الطبيعية) أى من العقلية الدلالة الطبيعية ، وهي ما كانت الطبيعة سبب وجود الدال (إذ دلالة أح على الأذى) وهو وجع الصدر للمجيء صاحبه إلى إيقاعه (دلالة الأثر) وهو أح (على مبدئه) ومنشئه ، وهو الوجع المذكور (كالصوت) أى كدلالة الصوت للسموع من وراء الجدار على صاحبه (والكتابة) بالنسبة إلى الكاتب (والسمان) بالنسبة إلى النار ، فانها عقليات كلها (والوضعية) تارة (غير لفظية كالعقود) جمع عقد ، وهو ما يعقد بالأصابع على كيفية خاصة ، موضع لعدد معين (والنصب) جمع نصة ، وهو العلامة المنصوبة لمعرفة الطريق (ولفظية) وهي (كون اللفظ بحيث إذا أرسل) لم يقل أطلق لأن المتبادر من الإطلاق ما قرن بالإرادة ، والأرسال أعم واللفظ يدل على معناه إذا تلفظ به ، وإن لم يردبه المعنى (فهم) منه (المعنى للعلم بوضعه) أى اللفظ (له) أى المعنى والمتبادر كون اللام متعلقا بفهم ، وهو يوم كون اللازم الفهم من حيث إنه معلل ، ويرد أنه إذا أرسل ولم يكن السامع علما بالوضع لم يفهم ، وهو يناق متى فهم فهم فتعين كونه متعلقا بالأرسال ، واللام بمعنى عند كقوله تعالى - أقم الصلاة للولك الشمس - (وأورد) قضا على عكس التعريف من حيث تضمنه لزوم حدوث فهم المعنى عند الأرسال (سماعه) أى اللفظ (حال كونه المعنى مشاهدا) للسامع لعدم حدوث الفهم حينئذ لامتناع حصول الحاصل (وأجيب بقيام الحيثية) المنسرة بها الدلالة اللفظية ، وإليه أشار بقوله (وهي) أى الحيثية المذكورة (الدلالة) توضيحه سلمنا اتفاق حدوث فهم المعنى حال المشاهدة ، ولكنه لا يخل فيها ، لأنها عبارة عن تلك الحيثية ، وهي موجودة في الدال لكونه بحيث إلى آخره ، ولقاتل أن يقول لانسلم قيام الحيثية ، لأن كلمة إذا فيها بمعنى متى لما مر في تعريف مطلق الدلالة ، فيجب حدوث المعنى في كل إرسال ، وقد عرفت عدمه عند إرساله حال المشاهدة ، ولعدم حقية هذا الجواب . قل (والحق) أن يقال إنه حصل (الانقطاع) أى انقطاع المشاهدة (بالسمع) أى بسبب اشتغال البال باستماع اللفظ (ثم التجدد) أى تجدد فهم حادث (عنه) أى عن اللفظ ، ويتجه أنه لا تنقطع المشاهدة غاية الأمر أن يقطع الالتفات إلى المشاهدة بحدوثه وجواب أن المراد بانقطاع المشاهدة هو هذا ، والمراد بالفهم اللازم في الدلالة ما يعي الفهم الحادث من حيث تمام ، والحادث من حيث الالتفات (والدلالة إضافات) أى صفات إضافية حاصلة في بقيس (أى تمام موضوع له اللفظ ، وجزئه ، ولازمه) فإذا اعتبرت الدلالة بالنسبة إلى تمام موضوع له صفات إضافية ، وإلى جزئه أخرى ، وإلى لازمه أخرى (إن كان) أى إن وجد جزء واللازم فكان تاما ، ويجوز كونها ناقصة ، والخبر محذوف ،

عنى موجودين ، وقوله للدلالة إلى آخره دال على الجزء المخنوف والمشروط إنما هو الإضافتان
 أخيرتان بالحققة ، أشار إلى ماهو المشهور من أن المطابقة لاستلزام التضمن والالتزام ، لجواز أن
 كون ماوضع له بسيطا لازما أو مركبا كذا (ولها) أى للدلالة (مع كل إضافة) اسم ، فمع
 لأول) اسمها (دلالة المطابقة ، ومع الثاني دلالة التضمن ، وكذا الالتزام) أى ومع إضافتها
 إلى اللزوم اسمها دلالة الالتزام ، والتعير عن الإضافة بالأول والثاني باعتبار كونها مصدرا ،
 ويستلزم اجتماعها) أى الدلالات الثلاث (انتقالين) من لفظ (واحد) منه (إلى المعنى المطابق
 التضمني) وإنما قلنا بوحدة الانتقال فيهما (لأن فهمه) أى الجزء (في ضمنه) أى تمام ماوضع
 لا كظن) أى كظنون (شارح المطالع) الفاضل المشهور قطب الدين الرازي من أنه ينتقل
 للنهن من اللفظ إلى جزء ماوضع له ، ثم منه إلى تمامه ، وأن المطابقة تابعة للتضمن في الفهم لسبق
 الجزء في الوجودين ، وما ذكره المصنف رحمه الله إشارة إلى ما ذكره المحقق شارح المختصر القاضي
 عضد الدين في الدلالة اللفظية من أنه ينتقل للنهن من اللفظ إلى المعنى ابتداء ، وهي واحدة
 سكن ربما تضمن المعنى الواحد جزءين يفهم منه الجزءان ، وهو بعينه فهم الكل ، فالدلالة
 على الكل لا تقاير الدلالة على الجزءين معا مقابلة بالذات بل بالإضافة والاعتبار ، وقرر هذا
 لتحقيق المحقق التفتازاني ، ثم قال ومعنى هذا التحقيق على أن التضمن فهم الجزء في ضمن
 لكل ، والالتزام فهم اللزوم بعد فهم اللزوم ، حتى إذا استعمل اللفظ في الجزء أو اللزوم مع قرينة
 انفة عن ارادة المسمى لم يكن تضمنا أو التزاما بل مطابقة لكونها دالة على تمام المعنى : أى
 اعنى باللفظ وقصد انتهى * بيان ذلك أن دلالة اللفظ بوضعه للمعنى فالعالم به إذا فهم اللفظ توجه
 قصدا بمقتضى علمه نحو الموضوع له لآلى جزئه وإن كان يتقبل قبل تعقل الكل ضرورة ،
 أن النهن غير متوجه إليه قصدا ، وكونه واسطة في الانتقال فرع توجه النهن إليه قصدا لا يقال
 لا يجوز أن يكون مقصود شارح المطالع من كون الجزء واسطة في الانتقال مقدمة في لتقبل *
 أن ذلك بديهى لا يحتاج إلى البيان ولا تنزع فيه مع أنه شبهه وساطته بالنسبة إلى الكل
 وساطة الموضوع له بالنسبة إلى المعنى الاتزامى (يليه) أى إلى ذلك لوحد تقاب (آخر)
 من المعنى المطابق (ف) المعنى (الاتزامى لزوما) أى لكون الاتزامى لازما للمطابق ، وإنما
 سار لزومه سبب الانتقال (لأنه) أى ، لزومها (بالمعنى الأخص) لزوم عند المنطقيين يطلق
 على معينين : أحدهما أخص ، وهو كون اللزوم بحيث يحصل في نهن كل حصل ، لزوم فيه ،
 ثانيهما الأعم ، وهو كونه بحيث إذا تصور مع 'لنزوم يحكم العقل باللزوم بينهما على الفور أو بعد
 تأمل ، أما لعلاقة عقية أو لعرف خاص أو عام وما يجري مجراه والأخصية باعتبار أنه كلما

تحقق الزوم بين الشئين اذا تقلا بحكم العقل بالزوم بينهما من غير عكس وهو ظاهر (فاتنى لزوم الاتزانى مطلقا) كما زعم الامام الرازى من أن كل مسمى له لازم ذهنى ، وذلك الزعم (للزوم تقبل أنه) أى للمسمى (ليس غيره) أى غير نفسه (لأن ذلك) أى التقبل المذکور لازم (بالأعم) أى بالمعنى الأعم ، وقد عرفته والمعتبر ههنا اللازم بالمعنى الأخص (هذا) كله (على) اصطلاح (المنطقيين فلا دلالة للجازات على) المعانى (المجازية) لعدم كونها بحيث متى أرسلت فهم منها تلك المعانى ، بل اذا أرسلت مع القرينة ، كما أشار اليه بقوله (بل ينتقل اليها) أى المعانى المجازية (بالقرينة فهى) أى المعانى المجازية (مرادات) بالمجازات (لاملدولات لها فلا تورد) المجازات حصا (عليهم) أى على عكس تعريف المنطقيين بأنها خريجة عنه (اذيلترونها) أى خروجها عن التعريف لعدم دخولها فى العرف (ولا ضرر) فى ذلك (اذم يستلزم) عدم دلالتها على المعانى المجازية (نقى فهم المراد) منها ليكون التزامهم باطلا لكونه خلاف الواقع (فليس للجواز) المستعمل (فى الجزء واللازم دلالة مطابقة فيهما) أى باعتبار استعماله فى الجزء واللازم (كما قيل) قائله المحقق التفتازانى ، وقد مر آتفا (بل استعمال يوجب الانتقال معه الى كل فقط القرينة) اضراب عن ثبوت الدلالة المطابقة للجواز على الجزء اللازم الى ثبوت استعمال له توجب القرينة المفيدة ارادة أحدهما حال كونها مع ذلك الاستعمال الانتقال عن الموضوع له الى كل من الجزء واللازم فقط : أى بدون مشاركة شئ آخر إياه فى الارادة (ودلالة) معطوف على استعمال (تضمنية والتزامية فيهما) متعلق باستعمال ، وانما نلت الداللتان (تبعاً للمطابقة التى لم ترد) فلا يرد أنه يلزم تحقق الدلالة التضمنية والالتزامية بدون المطابقة (وهذا) أى وجود المطابقة فى الجواز المذکور مع كونها غير مراد (لأن بعد) تحقق (الوضع لانسقط الدلالة) المطابقة (عن) الدال (الوضى) اذا كان الشارح علما بالوضع (فكذا لانسقط الدلالة) (عن لازمه) أى لازم الوضع اذا كان له لازم (فتحقق) الدلالة المطابقة فى الجواز المذکور (لتحقق علتها) أى الدلالة (وهو) أى علتها (العلم بالوضع) * فان قلت قوله بعد الوضع الى آخره يدل على أن مجرد لوضع كف فى تحقق الحية ، وهذا يدل على أنه لا بد من العلم بالوضع أيضا * قلت ليس مرد من نتجق هنا تصاف لفظ الحية المذكورة بل ثمرتها ، وهو الانتقال الى ماوضع له ، ومجرد وضع كف فى اتصاف- بخية مذكورة غير كاف فى الانتقال بل لا بد فيه من العلم بالوضع أيضا (والمراد) من اللفظ مجازى (غير متعلقا) أى غير متعلق الدلالة المطابقة ، وهو المندول الحقيقى ، يعنى اراد المعنى المجازى الذى هو غير متعلقها (وأما الأصوليون فما للوضع دخل

في الانتقال) أى فنعدم الدلالة الوضعية هى التى للوضع دخل فى الانتقال من دالها الى مدلولها (فتتحقق) الدلالة على اصطلاحهم (فى الجزأ) لدخل الوضع فى الانتقال المجزئى ، لأن العلاقة بين المعنى المجزئى والموضوع له سببه ، وعدم اعتبارهم اللزوم الكلى بين فهم المعنى وفهم اللفظ اكتفاء باللزوم فى الجملة (والالتزامية بالمعنى الأعم) أى وتحقق الدلالة الالتزامية باللزوم بالمعنى الأعم ولا يشترط اللزوم بالمعنى الأخص ، وقد مرّ تفسيرهما (ثم اختلف الاصطلاح) للاصوليين فى أصناف الدلالة الوضعية باعتبار مفهوماتها وأسمائها (وفى ثبوت بعضها) بأبواب بعضها قسما لم يثبتها البعض الآخر كلفههم المخالف أثبتته الشافعية للاحقية (أيضا ، للاحقية) أى فقالت الحنفية (الدلالة) الوضعية قسما (لفظية وغير لفظية ، وهى) أى غير اللفظية (الضرورية) أى التى أوجبت الضرورة الناشئة من الدليل اعتبارها من غير لفظي يدل (ويسمونها) أى للاحقية (بيان الضرورة) أى اخاصل بسببها ، فهومن اضافة التثنية الى سببه ، وأما تسمية الدلالة بياناً فباعتبار أن موصوفها بيان للمدلوله (وهى) أى الضرورية (أربعة أقسام كلها دلالة سكوت ملحقة باللفظية) لأن السكوت بمعاونة المقام يقتضى اعتبارها * (الأول ما يلزم منطوقاً) لأن السكوت بدون اتصالها مع المنطوق ولا يفيد اعتبارها ، كما فى قوله تعالى (وورثة أبواؤه فلائمه التلك دلّ سكوتهم) عن ذكر نصيب الأب (أن للأب الباقي) لأنه لا شك أن تعيين نصيبه مقصود كتحديد نصيب الأم ، فإن لم يكن الباقي له لا يتعين فيلزم عدم صحة السكوت * لا يقال المنطوق يدل على انحصار الوارث فيهما وتعيين نصيب الأم ، ويلزمه كون الباقي للأب ، فهو مدلوله التزاماً * لأننا نقول : لو سلم دلالاته على الانحصار لاسم كونه دالاً عليه التزاماً ، لجواز أن يكون له بعض الباقي والبعض الآخر يقسم بينهما بطريق ترد ، أو يعطى لبيت المال * هن قلت الأب عصبة فليجزم ما ذكر * فأت الكلام فى دلالة التلقظ ، وليس تخضب منحصر فيمن يعر قوعه انما عر فاحتيج الى أن يقال لو كان نصيبه بعض الباقي صح السكوت عن يبه * قوله - وورثه - الى آخره مستأخبره محذوف : شئ منها . وقوله - فى آخره - سكت . وكذا قوله (ودفعته) أى القدر (مضاربة) وهى عقد شركة فى ربح حصل بعض المضارب (على أن لك نصف الربح يفيد) سكوتهم (ن لباقي) رهوا نصف الآخر (لذلك) ويتجه ههنا فخر الابرار المذكور وليس فيه نظير ذلك اجواب . لأن لباقي من حيث انه نفع مسك يتعين أن يكون له : ندم الا أن يقال المراد بدلالة السكوت ما يمكن الدال فيه منطوقاً . وملاحظة الحنية المذكورة كذلك (وكذا فى قلبه استحسان) أى ومنها قوله دفعته ليك مضاربة على أن لى نصف الربح فقياس فساده لعدم بيان نصيب المضارب ، والاستحسن بحته . لأن المنطوق دل على أن نصيب المال لك

النصف فتعين النصف الآخر للضارب لعدم مستحق آخر والرجح مشترك بينهما .

(الثاني دلالة حال الساكت) الذى وظيفته البيان مطلقا ، أوفى تلك الحادثة (كسكوته صلى الله عليه وسلم عند أمر يشاهده) من قول أوفى ليس معتقد كافر مع قدرته على الإنكار وعدم سبق بيان حكمه منه ، فانه يدل حينئذ على الجواز من فاعله وغيره ، لأنه لو لم يكن جائزا لزم ارتكابه لمحرم ، وهو تهريبه على المحرم ، هذا إذ لم ينكر ولم يستبشر ، وأما إذا استبشر فدلالته على الجواز أوضح (وسيأتى فى السنة) بيانه مستقصى إن شاء الله تعالى (وسكوت الصحابة عن هويهم منافع ولد المغرور) هو ولد الرجل من امرأة ملكها فى ظنه ملك يمين أو نكاح ، ثم استحقها شخص بإثبات كونها أمته ، فردت عليه مع العقر ، ويثبت نسب الولد منه ، وهو حر بالقيمة . قال الشيخ أبو بكر الرازى : لاخلاف بين الصدر الأول وقهات الأمصارى فى أنه حر الأصل ، وفى أنه مضمون على الأب ، إلا أن السلف اختلفوا فى كيفية ضمانه ، فذهب أصحابنا أن عليه القيمة بالغة مابلغت ، وفى الهداية وغيرها إجماع الصحابة على ذلك ، وقد وقعت الحادثة فى زمن الصحابة رضى الله عنهم فبينوا ما تعلق بها من الأحكام ، وسكتوا عن هويهم منافع الولد ليأخذ المستحق قيمتها كما يأخذ قيمة الولد ، وقد جاء طالبا لحكم الحادثة غير عالم بجميع ماله وهم علمون به ، فسكوتهم هذا (يفيد عدم تقويم المنافع) لأنها لو كانت مقومة فى الشرع مستحقة للمولى لزم عليهم ارتكاب محرم ، وهو كتمان حكم الله عند وجوب بيانه . قال الله تعالى - وإذ أخذ الله ميثاق الذين أتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكتمونه - ، (ومنه) أى من الثانى (سكوت البكر) عند استئذان الولى ، وأرسله إليها فى تزويجها من معين مع ذكر المهر أولا على اختلاف المشايخ ، أو عند بلوغها ذلك عن الولى على الأصح فانه حينئذ يفيد الرضا به بدلالة حالها من الرغبة فى الزواج كما هو شأن النساء ، وعدم المانع عن الرد ، لأن الحياء يمنعها عن الاجازة لما فيها من إظهار الرغبة فى الرجال ، لاعن الرد ، بل الحياء يقتضى الرد ، لأن السكوت لا يخلو عن تجويز . قلت سيما إذا علمت أن سكوت البكر رضا ، فى الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها « قلت يارسول الله تستأمر النساء ؟ قال نعم ، قلت : إن البكر تستحي فتسكت ؟ فقال سكوتها إذنها » . (وفى ادعاء أكبر ولد من ثلاثة بطون أمته بنى لغيره) أى ومنها سكوته عن دعوة ولدين من ثلاثة بطون أمته بعد دعوة الأكبر ، فانه فى ادعاء الأكبر خاصة بنى لهما .

اعلم أن الفرائث ثلاثة : قوى ، وضعيف ، ومتوسط ، وهى فرائث المنكوحة ، والأمة ثم "و" . وفى الأول يثبت النسب بغير الدعوة ، ولا يبنى بنفيه إلا باللاعنة ، وفى الثانى لا يثبت

بدون السعوى ، وفي الثالث يثبت بدونها ، لكن ينقضي بفيه * فيرد حينئذ أن الأمة فيما نحن فيه قد صارت أم ولد بأدعاء الأكبر ، فأشار الجواب بقوله (ولا يلزم ثبوته) أى نسب غير الأكبر منه لما ذكرنا (لمقارنة النفي) أى نفي نسب غيره المفهوم من السكوت مع اقتضاء المقام عند السكوت لوجوب اليان عليه ، خصوصا بعد بيان نسب الأكبر (الاعتراف بالأومة) أى اعتراف المولى بكون الأمة أم ولد ، وانما قيد بثلاثة بطون ، لأنها لو ولستهم في بطن واحد بأن كان ما بين كل اثنين منهم مادن ستة أشهر لكان اعترافه بأحدهم اعترافا بالباقي ضرورة .

(الثالث) من الأقسام الأربعة (اعتباره) أى اعتبار يان الضرورة (لرفع التغير) أى لضرورة دفع وقوع الناس في الغرور (كدلالة سكوته) أى المولى (عند رؤية عبده يبيع) له أو لغيره بأذنه يبيعا صحيحا أو فاسدا ، ويشترى مالم تتعلق به الحاجة المعتادة كالخبز واللحم (عن النهي) متعلق بسكوته : أى نهى العبد ذلك (على الاذن) في التجارة متعلق بالدلالة ، لعله بأن الناس إذا رأوا عبده يبيع وسكت عنه يستدلون بذلك على الاذن ، فلا يمتنعون عن معاملته ، ويفضون ذلك الى ضررهم عند لحوق الدين بتأخر أدائه الى وقت العتق ، فالسكوت مع علمه بذلك دليل الاذن والتزام ما يترتب على ذلك التصرف ، فان المؤمن لا يرضى بضرر الناس من جهته ، قال صلى الله عليه وسلم « من غشنا فليس منا » ، ثم هذا مذهب علمائنا الثلاثة ، وقال زفر والشافعي رجهما الله لا يكون حجة لاحتمال أن يكون سكوته لثبوت الغيظ وقلة المبالاة بناء على أنه محجور شرعا . والمحتمل لا يكون حجة * قلنا ترجح جانب الرضا ، لأن المعروف نهيه اذا لم يرض (وسكوت الشفيع) أى وكدلالة سكوت الشفيع عن طلب الشفعة بدله بالبيع على اسقاطها لضرورة دفع الغرور عن المشتري بتصرفه في الدار بهمه وبدء وزيادة وقص بطلان أنه لا غرض لشفيع فيها ، والطلب فيها ثلاثة : طلب موائمة بأن يرضى كما يبيع سواء كان عنده أحد أو لا من غير توقف عند أكثر المتابعين . وإلى سخر محض علمه عند غيرهم ، وطلب تقرير بالإشهاد على البائع ان كانت في يده ، أو على المشتري ، وعند الحار ، واطهار أنه طهبا قبل ذلك ويذهب الآن . وقوله اشهدوا على ذلك ، ومدته مقدرة بتمكنه منه ، وطلب خصومة وتملك بالرافعة الى مضي وضب القضاء ، وتقوى على أنه لا يبطل بمجرد السكوت . وقيل يبطل بالتأخير شهرا بلا عذر . وعند أبي حنيفة رجحه الله لا يبطل أبدا وعنده الفتوى ، فانراد هونا سكوته عن الأولين .

(رابع) بيان الضرورة التي هي دالة لسكوت (لثبت ضرورة لنقول) مفعول له لثبوت ، لأن عدم تحقق السكوت عن ذكر ما يدل عليه لم هو ضروريته لا حترره عن طول

الكلام ، فالفاعل المعلن هو الثبوت وفاعله السكوت ، والضرورة فعل قائم به فوجد شرط نصب المفعول له ، وهو كونه فعلا لفاعل الفعل المعلن (فيما تعورف) ظرف للثبوت يعنى لا يثبت فى كل مقام سكبت فيه عن ذكر شيء مخافة الطول ، بل فيما تعورف فى عرف اللغة السكوت عند ضرورة الطول كالسكوت عن ميم عدد عطف عليه عدد منسركائة وثلاثة أثواب ، أو عطف عليه ما يدل على جنس يصلح تفسيراً للعطوف عليه (كائة ودرهم أو ودينار أو وقفيز) من بر مثلا : أى مائة درهم ودرهم ، ومائة دينار ودينار ، ومائة قفيز من بر وقفيز منه ، فالسكوت عن ميم هذه عرفاً يدل على أنه من جنس ما عطف عليها (بخلاف) مائة (وعبد) أو مائة (وثوب) فإنه تعورف السكوت عن ميم عدد عطف عليه درهم والدينار ، وما كان مقدارا كالكيل والموزون ، وما تعورف فى الآخرين ، وعمله التفتراضى بعد مشاهة العبد والثوب العدد الذى تعورف فيه خصوصاً بعد قوله : له على ، فان موجب الثبوت فى التهمة ، ومثلهما لا يثبت فى التهمة الا فى السلم للضرورة ، ثم ان الشافعى رحمه الله يوافقنا فى أن البيان قد يكون بالسكوت لضرورة العلول ، ويخالفنا فى بناء هذه المسائل عليه ، لأن العطف مبناه على التغير ، ومبنى التفسير على الاتحاد ، على أنه لو كان بياناً فى مائة ودرهم لكان بياناً فى مائة وعبد ، وهو متفق بالاتفاق ، وقد عرفت الفرق آتفا .

(واللفظية) أى الدلالة اللفظية أيضاً أربعة أقسام (عبارة وإشارة ودلالة واقتضاء) وجه الضبط إما ثابتة بنفس اللفظ أولاً ، والأولى إما مقصودة وهى العبارة أولاً ، وهى الإشارة ، والثانية ان فهم مدلولها لغة فهى الدلالة ، وإلا فان توقف عليه صدق اللفظ أو صحته فهو الاقتضاء ، وإلا فهى من التمسكات الباطلة (وباعتباره) أى هذا التقسيم (يقسم اللفظ إلى دال بالعبارة الى آخره) أى ودال بالإشارة ، ودال بالدلالة ، ودال بالاقتضاء (فعبارة النص : أى اللفظ) فسر ثلثا يتوهم أن المراد ما يقابل الظاهر كما يشير اليه ، ومعنى اللفظ المفهوم به المعنى حقيقة أو مجازاً ، والعبارة لغة تفسير الروايات ، مأخوذ من العبر ، جانب النهر ، يقال عبرت النهر : أى قطعته الى جانب الآخر ، كأن عابر الروايات بالحركة الفكرية يعبر من جانب إلى جانب ، وسمى هذا اشوع به . لأنه يعبر متى التزم هو مستور (دلالته) أى اللفظ (على المعنى) حال كونه (مقصوداً نصيباً) من ذكره (ولو) كان ذلك المعنى (لازماً) لما وضع له ، ولو بالمعنى الأعم (وهو) أى كونه المعنى مقصوداً أصلياً من ذكر لفظه هو (المعتبر عندهم) أى حنيفة (فى النص) نقابين بظاهر (أو) دلالة على المعنى حال كونه مقصوداً (غير أصلي) من ذكره (وهو) كونه المعنى مقصوداً غير أصلي هو (المعتبر عندهم) (فى الظاهر كما سيذكر)

كل منهما في التقسيم الثاني (فهم إباحة النكاح والقصر على العدد) أى الأربع عند اجتماعهم في حق الحرة (من آية - فانكحوا) ما طلب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع - (من العبارة) لأنهما مقصودان من اللفظ ، وإن كان الأول غير أصلى كما أشار إليه بقوله (وإن كانت) أى الآية (ظاهرا في الأول) أى إباحة النكاح ، لأن المقصود بالافادة بالكلام أصالة انما هو بيان العدد ، والسياق له لا لنفس الحل ، لأنه عرف من غيرها قبل تزولها ، وفي العبارة مسامحة ، لأن الفهم المذكور من مدلول العبارة ، لانها ، ويجوز أن يكون من للابتداء لا للتبعض (وكذا حمة الربا وحل البيع والفرقة) بين البيع والربا بالحل والحمة (من آية ، وأحل الله البيع) وحرم الربا من عبارة النص ، وإن كانت ظاهرا في الأولين نصا في التفرقة ، لأن سياقها لانكار تسوية الكفار بينهما وبيان الفرق وإبطال قياسهم المفهوم من قولهم : انما البيع مثل الربا (والتفرقة لازم متأخر) لسمى اللفظ فيصح جعله من العبارة ، وبخلاف المتقدم فانه من الاقتضاء ، وذلك لأن المتأخر كالماحول ، والمتقدم كالعلة ، ودلالة العلة على المماثل مطردة بخلاف العكس كما بين في موضعه (ولذا) أى ولأن المعنى العبارى يكون لازم ماضع له (لم يقيد بالوضى) أراد بالوضى هنا بقرينة المقام ما هو عين الموضوع له أو جزؤه كما هو المتبادر منه ، وإن كان ماسبق في تعريف الوضعية بعمم اللازم أيضا (و) قد (يقال) في تعريفها كما قال غفر الاسلام ومن تبعه (ماسبق له الكلام) قل صاحب الكشاف وغيره (والمراد) ماسبق له (سواء أصليا أو غير أصلى ، وهو) أى غير الأصلى (مجرد قصد المتكلم به) أى باللفظ (لافادة معناه) ليتوصل به الى أداء ما هو المقصود بالذات من السياق (ولذا) أى لكون المراد السوق الأعم (عمما للدلالة للعبارة في الآيتين) فيه تقييد لمصدر الشريعة حيث جعل الدلالة على التفرقة بين البيع والربا عبارة لكونها مقصودة بالسوق ، وعلى الحل والحمة اشارة لعدم كونها مقصودين ، ولا يخفى عليك أن تسمية مادل عليه اللفظ صريحا بالاشارة لا يتخلو عن جد (ودلالته) أى المنفرد (على ما يقصد به أصلا) لا أصالة ولا تبعاً (اشارة) كاتقيل الحث ووجوب التسليم في البيع وحمة الانتفاع ووجوب رد الزائد في الربا (وقد يتأمل) أى المعنى الاشرى أصله يتأمل فيه حذف الجزء ، وأوصل الضمير الى الفعل مستترا ، والمعنى قد يقع التأمل في استخراج المعنى الاشرى من اللفظ ، قال صاحب الكشاف : فكما أن ادراك ما ليس بمقصود بالنص مع المقصود به من قوة الابصار فهم ما ليس بمقصود من الكلام في ضمن المقصود به من قوة الذكاء ، ولهذا يخص بفهم الاشارة لخواص (كالاختصاص) أى اختصاص تولد (بتولد نسب) أى من حيث

نسبه ، فانه مفهوم إشارة (من آية : وعلى المولود له) رزقهن وكسوتهن بالمعروف (دون الأم) لأن اللام للاختصاص ، فيجب كون الوالد أخص بالولد من سواه في الولادة الذي هو الانتساب ، وهو غير مقصود منها ، وإنما المقصود من سوقها إيجاب النفقة والكسوة على الولد * فلن قلت قد سبق أن السوق الأصلي وغيره ، والاختصاص لكونه معنى اللام مسوق له تبعاً * قلت معنى اللام الاختصاص مطلقاً ، لامن حيث النسب فتأمل ، وهذا مثال لما يتأمل فيه لعموضه ، ولذا خفي على كثير من الأذكيا (فيثبت أحكام) متفرعة على الاختصاص المذكور (من إفراد) أى الأب (بنقته) أى الولد كالعبد لما كان مختصاً بالولى لا يشاركه أحد في نقته ، لأن غرمه على من له غنمه ، فأصل النفقة وجوبه بعبارة النص ، والاقتراد بإشارته (والامامة والكفاءة وعدمهما) أى الامامة والكفاءة ، معنى من تلك الأحكام أهلية الولد للامامة الكبرى وكفائه للقرشية مثلاً ، اذا كان الأب أهلاً وكفواً لهما : أى من حيث النسب فلا يرد الولد الذي لا يستجمع شرائطها لم يتعد إليه ، وكذا اذا لم يكن الأب أهلاً وكفواً لم يكن الولد أهلاً وكفواً (مالم يخرج به الدليل) استثناء معنى : أى ثبت جميع الأحكام التي يقتضيها الاختصاص المذكور الا ما أخرجه الدليل عن أن يثبت ، فلا يثبت حرته ورقه بتبعية الأب لكونه تابعاً للام فيهما ، لما ورد فيهما من الأثر (وزوال ملك المهاجر) من دار الحرب الى دار الاسلام معطوف على الاختصاص ، فهو مثال آخر لما يتأمل فيه (عن المخالف) متعلق بالزوال : أى عما خلفه في دار الحرب باستيلاء الكفار وأحرازهم إياه (من لفظ الفقراء) ، في قوله تعالى - للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم - والجاء متعلق بمحذوف هو صفة الزوال : أى المفهوم إشارة منه ، والكلام إنما سبق لبيان استحقاق الفقراء المهاجرين من مكة إلى المدينة سهما من الغنمة ، ولم يقصد به زوال ملكهم عنه أصلاً ، لكنه يفهم بإشارة لفظ الفقراء ، فان الفقير لغة من له ما يكفي عياله ، أو من يجد القوت ، والمسكين من لا شيء له ، وقيل المعتر المحتاج ، والمسكين من أذله الفقر وغيره ، وقيل هو أخص - حالاً من الفقير ، وقيل هما سواء ، وشرعاً من لم يملك النصاب ، وكل واحد من المعاني المذكورة يلزمه زوال الملك ، لأنه لو لم يزل لسبق ناهيهما الأغنياء للفقراء ، لأن الغنى يتحقق بملك المال وان بعدت يده عنه ، وكذا ذكر ابن السبيل بقوله : لفقراء في النصوص ، واتفق على عدم دخوله فيهم عامة العلماء * فان قيل هو استعارة شبهوا بفقراء لاحتياجهم - وقطاع أطاعهم عن أموالهم بقرينة إن الله لم يحسب للكافرين على المؤمنين سيلاً ، والمراد لسبيل الشرعى لالحسنى ، وقرينة إضافة السيار والمال إليه * أجيب بأن الأصل الحقيقة ، ونفي السبيل باعتبار أنهم لا يملكون أنفس المؤمنين

بالاستيلاء ، وإضافة الديار والأموال اليهم مجازيا باعتبار ما كان ، لأن في حلها على الحقيقة ، وحل الفقراء على المجاز مصيرا الى الخلف ، قبل تعذر الأصل ، على أن المعتبر في الحقيقة حالة اعتبار الحكم من الثبوت ، لاحالة التكلم والاثبات ، فإضافة الديار والأموال اليهم حقيقة ، لأنها كانت ملكا لهم حالة الإخراج (والوجه أنه) أى الزوال المذكور دلالة الآية عليه (إقتضاء) لإشارة (لأن صحة اطلاق الفقر) أى الفقير على المهاجرين المخلفين أموالهم (بعد ثبوت ملك) تلك (الأموال) لم (متوقفة على الزوال) أى زوال ملكهم عنها ، والإشارة دلالة على ما لم يقصد باللفظ ، ولم يتوقف عليه صحة المنطوق ، وإنما اعتبر هذا القيد فيها لكونها مقابلة للاقتضاء المعتبر فيه ذلك (ودلالة لفظ الثمن في الحديث على انعقاد بيع الكلب) ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم « ان مهربني » ، وثنى الكلب ، وكسب الحجام ، وحلوان الكاهن من السحت » رواه ابن ماجه في صحيحه ، وفي رواية لمسلم « حيث » وحلوان الكاهن أجرته ، كان مقتضى العطف على الاختصاص أن يقول وانعقاد بيع الكلب من لفظ الثمن في الحديث ، لكنه لما كان الكلام في بيان الدلالات ، وكان الالتئق بذلك التمثيل بالدلالة ، أراد أن يشير إلى أن لفظ الدلالة فيها سبق مقدرة : أى كدلالة الاختصاص ، وزوال ملك المهاجرين الحاصلة من كذا وكذا من قبيل إضافة المصدر إلى المفعول فيما سبق ، وإلى الفاعل ههنا ، ووجه الدلالة أن لفظ الثمن موضوع لفة وشرعا لما يلزمه البيع تعقلا وتحققا ، وهو مال يقصده به بدله عند مبادلة المال بالمال ، وهي معنى البيع . فان قلت المنع عن أخذ ثمن الكلب لا يدل على صحة بيعه . قلت المنع عن الشيء فرع إمكانه ، ولا يمكن أن يكون له ثمن من غير انعقاد بيعه ، وذلك لأن المتع لا يحتاج إلى المنع . لا يقال يجوز أن يكون إطلاقه مجازيا ، لأن الأصل هو الحقيقة ، ولا شك أن الانعقاد المذكور غير مقصود من اللفظ ، بل هو مدلول التزامي ، فيكون دلالة إشارة (و) دلالة (آية : أحل لكم ذبلة الصيام) الرفت إلى نساءكم (على) جواز (الأصاح جنبا) لأشهادت على جواز الجماع إلى آخر جزء من الليل ، وجواز المزوم يستلزم جواز اللازم (وظهر) من المعاني المذكورة في الأمثلة المدلولة إشارة (أشها) أى الإشارة الدلالة (الالتزامية وإن خفي) اللزوم واحتيج إلى تأمل ، وفي بعض النسخ أنها الالتزامية بعبارة ، فان صح فالعنى للدال عبارة ، والمراد بالعبارة المعنى المشهور (فان لم يرد سواء) أى سوى اللازم المفهوم من الالتزامية باللفظ الدال عليه التزاما (فكان) اللفظ الذي أريد به (مجازا) لاستعماله في غير ما وضع له ، وإفاء للعطف على الشرطية ، ولأجل ذلك السببية ، والجزاء قوله (لزم) حيث تكون دلالة اللفظ عليه (عبارة) ويجوز أن يكون المفعول لزم بتضمن معنى الصيرورة كقولهم يتم التسعة بهذا!

عشرة (لأنه) أى اللازم المذكور، وهو (المقصود بالسوق) حينئذ سواء كان سوقاً أصلياً أو غير أصلي (وكذا في الجزء) يعنى إذا لم يرد باللفظ سوى جزء موضح له، فكان مجازاً فيعلم أن يكون دلالة اللفظ عليه عبارة، فالجواب الإشارى قد يكون جزء الموضوع له، وقد يكون لازمه المتأخر كافتقار البيع المذكور، وقيد التأخر احتراز عن اللازم المتقدم، فإن الدلالة عليه اقتضاء كما سيجىء (وان دلّ) اللفظ (على) ثبوت (حكم منطوق) بالإضافة: أى حكم مناطق به باستعمال اللفظ فيه (لسكوت) متعلق بالثبوت، وهو مالم ينطق به، ويقصد باللفظ (لفهم مناطه) تعليل للدلالة، يعنى إنما يدل على ثبوته للسكوت، لأنه يفهم السامع منه علة ذلك الحكم، وهى موجودة فى السكوت، ثم أضاف ذلك الفهم (بمجرد فهم اللغة) أى الفهم الحاصل من العلم بوضع اللفظ لغة من غير حاجة إلى اجتهد وقياس، فخرج مادلاً على ثبوته لفهم مناطه بطريق القياس، ثم إن جمهور مشايخنا رحمهم الله على أن الدلالة ليست من القياس، ومنهم من قال أنها نوع منه، وهو نص الشافعى رحمه الله عليه فى رسالته، واختيار إمام الحرمين، والرازى، وسموها قياساً جلياً. قال المحقق التفتازانى ما حاصله إن الثابت بها فوق الثابت بالقياس، لأن المناط هنا يدركه كل من يعرف اللغة، فكأنه ثابت بنفس النظم. ويستدل على مغايرتها بأن الأصل فى القياس لا يكون جزءاً من الفرع إجماعاً، وهنا قد يكون، فإن قوله لا نهطه ذرة يدل على منع ما فوقها، والنزعة جزء منه. وبأنها ثابتة قبل شرع القياس، فإن كل أحد يفهم من لا تقل له أفّ ألا تقصر به ولا تشتمه سواء علم شرعية القياس أولاً، وبأن الباقي للقياس قائلون بها، والزاع لفظي يرجع إلى الخلاف فى تعيين مسمى القياس (فدلالة) جزء الشرط: أى فدلالة للفظ على ما ذكر تسمى دلالة، وإنما غير الاسلوب ولم يقل، ودلالته على حكم إلى آخره دلالة، لأنه لا يتخلو عن الفصوصورة (كان) أى سواء كان السكوت (أولى) بحكم المنطوق منه باعتبار تحقق المناط فيه على الوجه الأتم (أولاً) يكون أولى بأن يكونا متساويين (كدلالة) قوله تعالى (لا تقل لهما أفّ، على تحريم الضرب) حكم المنطوق التحريم المستفاد من الهمى البابت للمنطوق الذى هو التأنيف، وكى من عرف لغة يعرف أن انتهى عنه لعل الأذى، فيفهم منه حرمة الضرب والشم والسكوت به، وهو ضرب وشم أولى بالحرمة لوجود العلة فيه أتم، وأفّ: صوت يدل على تضجر الكلام، لعل نفس الذى هو: أفتضجر، وأبهرم (وأما) دلالة اللفظ (على مجرد ذكره المعنى) من غير اعتبار ما ذكر من كونه حكم منطوق لسكوت إلى آخره (كأنه لا يضرب على الأذى) كما ذكره غير الإسلام ومن تبعه، فإن الضرب إذا ذكر فى

مقام التأديب والتعذيب يدلّ على الإيلاء ، فمن حلف لا يضرب كان حالفاً أن لا يؤلم ، فيحتج بالخلق ، أو العض ، وما فيه إيلاء كالضرب (غير مشهور) كونها من دلالة النص (و إن دلّ اللفظ (على مسكوت يتوقف صدقه) أى المنطوق (عليه) أى على ذلك المنطوق ، واعتباره فى الكلام (كرفع الخطأ) فى الحديث المتداول بين الفقهاء « رفع عن أمتى الخطأ والنسيان » ، ولا يضّرّ عدم العثور بروايته بهذا اللفظ ، فانه روى بمعناه عن ابن عباس مرهوعاً « رفع الله عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » . وقيل رجاله قات ، ويجوز أن يقرأ بألف المصدر المضاف مشاراً به إلى الرواية الصحيحة ، هذا ولا شك أن ذات الخطأ غير مرفوع لكثرة وقوعه ، فالجواب رد حكم الخطأ أو أنه لم يكن الكلام صادقة لعدم رفع ذاته (أو صحته) معطوف على صدقه أى يتوقف صحة المنطوق على اعتبار ذلك المسكوت كما فى : أعتق عبدك عني بألف فانه لو لم يكن المعنى بع عبدك منى بألف ، وكن وكفى فى اعتاقه لم يصح هذا الكلام ولم يستقم (على ما سذك) تفصيله فى مسألة المقتضى (اقتضاء) أى الدلالة على المسكوت المتوقف عليه صدق المنطوق ، أو صحته اقتضاء ، ووجه التسمية ظاهر * فان قلت كل واحد كما دلّ عليه لفظ دلالة أو اقتضاء ، إما مقصود منه أولاً ، فعلى الأول يندرج تحت العبارة ، وعلى الثانى تحت الإشارة ، وعلى التقديرين يلزم كون قسم الشيء قسماً له * قلت ليس شىء منهما مقصود منه ، ولا يندرج تحت الإشارة ، لأن المراد منها ما لم يكن بطريق الدلالة والاقتضاء لقرينة التقابل (والشافعية قسموها) أى الدلالة لوضعية اللفظية (أى منطوق دلالة اللفظ) عطف بيان لمنطوق ان جرّ دلى ما جوزه الزحشرى فى قوله تعالى - مقام ابراهيم - انه عطف بيان لآيات . أو يدلّ منه ، وخبر محذوف إن رفع ، ومفعول أعنى إن نصب (فى محل النطق) ظرف لدلالة باعتبار المدلول ، فالاعتراض إذا دلّ دلى حال منطوق يقال دلالاته فى محل النطق ، وإذا دلّ على حال مسكوت يقال دلالاته ليست فى محل النطق . لأن بيان حال المنطوق حقيق بأن يقع النطق فيه ومحلّ له ، وبيان حال غيره حقيق بأن يسكت عنه (على) ثبوت (حكم المذكور وإن) كان ذلك الحكم (غير مذكور كفى الساعة) أى كدلالة قوله فى الساعة (مع قرينة الحكم) وهى وقوعه فى جواب من قال فى النعم المعافاة الزكاة أم فى الساعة على حكم غير مذكور ، وهى وجوب الزكاة فى محل النطق لكونه بيان حال المنطوق ، وهو الساعة ، وإضافة القرينة إلى الحكم من قبيل إضافة الدالّ إلى المدلول

(و مفهوم) معطوف على منطوق (دلالاته) والكلام فيه كإمرة (لافيه) أى لافى محلّ النطق (على) بوب (حكم المذكور لمسكوت) لم يذكر فى الكلام (أو فيه) أى الحكم المذكور (منه) أى عن

المسكوت سواء كان الحكم المذكور إيجاباً أو سلباً (وقد يظهر) من كلام القوم (أنهما) أى المنطوق والمفهوم (قسان للدلول) : قاله المحقق التتارنى : جعلهما من أقسام الدلالة مخرج إلى تكلف عظيم في تصحيح عبارات القوم ، قل عن المصنف أن كلمة قد ههنا للتكثير ، وهى قد تستعمل لذلك كما قاله سيويه وغيره (فالدلالة حينئذ دلالة المنطوق ، ودلالة المفهوم لا تقسما) يعنى حين جعل المنطوق والمفهوم قسماً للدلول ، يقال فى التقسيم إليهما الدلالة الوضعية : اما دلالة المنطوق بأن كان مدلولها ، واما دلالة للمفهوم كذلك (والمنطوق) قسان (صريح) هو (دلالاته) أى اللفظ الناشئة (عن) مجرد (الوضع ولو) كانت تلك الدلالة (تضمنا) فالنحصر الصريح فى المطابقة والتضمن ، وخربت الالتزامية ، لأنها ليست عن مجرد الوضع ، بل لابد فيها من علاقة للزوم أيضا (وغيره) أى غير الصريح وهو دلالاته (على ما يلزم) أى ما وضع له (وينقسم) غير الصريح (إلى) الدلالة على لازم (مقصود من اللفظ) يتعلق قصد المنكلم به وإرادة إعادة اللفظ (فتنحصر) الدلالة على اللازم المقصود بالاستقراء (فى الاقتضاء كما ذكرنا آنفا) أى من ساعة ، وفى أول وقت يقرب بنا ، يعنى قوله وعلى مسكوت يتوقف صدقه عليه كرفع الخطأ أو محتمه (والإيماء) وهو دلالاته على لازم مقصود بسبب (قوانه) أى اللفظ (بما) أى بشئ (لأنه يمكن هو) أى ذلك الشيء (علة له) أى لدلوله (كان) ذلك القران (بعيدا) عما هو المتعارف فى المحاورات ، لكون المتعارف فى المحاورات إرادة عليه ماقرن به له (ويسمى) هذا القسم المسمى بالإيماء (تنبيها) أيضا لأنه كافيه لإيماء إلى عليه ذلك الشيء بسبب ذلك القران كذلك فيه تنبيه عليها أيضا (كقران) قول النبي صلى الله عليه وسلم (أعنت) رقة (بواقعت) أى بقول الأعرابى «واقعت فى نهار رمضان يارسول الله» كذا ذكر الحديث فى كتب الأصول ، والمذكور فى الصحاح الستة عن أبى هريرة «أتى رجل النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : هلكت ، قال ما شأئك ؟ قال : وقعت على امرأتى فى رمضان ، قل : فهل تجد رقة تعفها ؟ قال : لا ، قال : فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ قال : لا ، قال : فهل تستطيع أن تطعم ستين مسكينا ؟ قال : لا ، قال اجلس ، فألقى النبي صلى الله عليه وسلم بريق فيه تمر ، فقال : تصدق به ، قال : على أفقر منى يارسول الله ؟ فوالله ما بين لابتيها يريد خرتين ثم يأت أفقر من أهل بينى ، فضحك عليه الصلاة والسلام حتى بدت ثنياه ، وفى لفظ ثنياه ، وفى لفظ نواجذه . ثم قال خذنه فأطعمه أهلك » ذكره المصنف فى شرح الهدية ، فقران قوله صلى الله عليه وسلم فى الجواب وقعت إلى آخره فيهدى عليه الوقائع للاعتاق ، هن غرض السائر بيان موجب فعله (وغير مقصود) عطف على مقصود ، فهو القسم الثانى

من غير الصريح (وهو الاشارة ، ويقال له) أيضا (دلالة الاشارة ، وكذا ما قبله) يعنى يقال له دلالة اقتضاء ، ودلالة الاياء (كدلالة مجموع) قوله تعالى (وحمله وفصاله ثلاثون شهرا) ، وقوله تعالى (وفصاله في عامين) على (أن أقل) مدة (الحمل ستة أشهر) لأن المراد أن مدة الحمل والفصال الذى هو الرضاع التام المنتهى إلى الفطام من تسمية الشيء باسم غايته ثلاثون شهرا ، وقد حط عنه الفصال حولان لقوله - وفصاله في عامين - ، فلم يبق الحمل إلا ستة أشهر .

والمقصود من الآية بيان ما تكابده الأم في تربية الولد بمبالغة في التوصية بها ، فما ذكر يفهم بطريق الاشارة * ليقال لم لا يجوز أن يراد أن كل واحد من الحمل والفصال أكثر مدته ثلاثون * لأنه ينفيه قوله تعالى - والوالدات برضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة - ، وعليه ما قبل في الآية دليل على أن مدة أكثر الرضاع سنتان كما هو قول الامامين والأئمة الثلاثة . وقال الامام : ان الثلاثين توقيت لكل على حدة إلا أنه وجد المقص في مدة الحمل ، وهو قول عائشة رضى الله عنها « ما يزيد المرأة في الحمل على سنتين قدر ما يتحول عمود الخزل » ، وبقى مدة الفصال على ظاهرها ، فلا يكون في الآية على هذا دليل على أن أقل الحمل ستة أشهر لعدم التبعض حينئذ ، وفيه أنه يلزم حينئذ إبطال ما يدل عليه الكتاب بخبر الواحد فتدبر (و) دلالة (آية) أحل لكم (ليلة الصيام الرفث ، على جواز الاصبح جنبا) وقد مر بيانه (وليس شيء منهما) أى حق كون أقل الحمل ستة ، وجواز الاصبح جنبا (مقصودا باللفظ بل لزم) كل منهما (منه) أى من اللفظ كما بينا (وكدلالة) ما يعزى إليه صلى الله عليه وسلم في صفة لنساء من أنه قال (تمكث) إحداهن (شطر عمرها لاتصلى) البهيقي "نه لم يجده وقال ابن الجوزى : لا يعرف ، وعن النووي أنه باطل (على أن أكثر الحيض خمسة عشر) يوما كما هو مذهب الشافعى رحمه الله ، وكذا ثقف الظاهر ، لأن المراد بالشطر النصف (لوتم) مناط الاستدلال ، وهو كون المراد بالشطر النصف (لكن تمنع بعدم إرادة حقيقة النصف به) أى بالشطر ههنا (لأن أيام الاياس والحبل والصغر من العمر) ولا حيض فيها (ومعتادة خمسة عشر لاتكاد توجد ولا يثبت حكم العموم) وهو الحكم بانتفاء الصلاة في نصف عمر كل امرأة (بوجوده) أى الحكم المذكور (في فرد نادر) إن سلم تحقيقه (واستعمال الشطري طائفة من الشيء) أى بعض منه سواء كان نصفاً أولاً (شائع) في الكلام كما في قوله تعالى (فول) وجهك شطر المسجد الحرام (في القاموس الشطر نصف الشيء وسجؤه ، ومنه حديث الامراء « فوضع شطرها » : أى بعضها ، والجهة انتهى ، وتفسير ما في الآية ببعض أنسب

بما ذهب إليه الشافعى فى الاستقبال ، وبالجبهة أنسب بما ذهب إليه أصحابنا (ومكث شطرا من الشهر فوجب كونه) أى المذكور ، وهو طاقة من الشيء (المراد به) أى بالشرط (فى الروى) لتعذر إرادة النصف مع شيوع إرادة البعض مطلقا ، وقد استبان لك أن الصريح من المنطوق على اصطلاحهم يندرج فى العبارة على اصطلاحنا ، وغير الصريح منه ان كان مقصودا من اللفظ أحد قسميه ، وهو الإيماء كذلك ، والآخر هو الاقتضاء قسم لما كما كان قسما لما عندنا ، وإذا لم يكن مقصودا منه فهو إشارة عندنا وعندهم (والمفهوم) يتقسم (إلى مفهوم موافقة) بالإضافة إلى المصدر لحصول فهم المدلول فيه بسبب موافقة المسكوت للذكور فى المناط ، أولمواهما فى الحكم (وهو) أى مفهوم الموافقة (خوى الخطاب) . أى يسمى به ، وخوى الخطاب معناه ، وذلك لأن مدلوله يفهم بمجرد الخطاب ، مع أن اللفظ غير مستعمل فيه (ولحنه) أى ويسمى لحن الخطاب أيضا : أى معناه . قال الله تعالى - ولتعرفنهم فى لحن القول - ، واللحن قد يطلق على اللغة ، وعلى الفظة أيضا ، والمناسبة فى كل منهما ظاهرة (ما ذكرنا) من دلالة اللفظ على حكم منطوق لمسكوت يفهم مناطه بمجرد اللغة (من الدلالة) أى دلالة النص (إلا أن منهم) أى الشافعية (من شرط أولوية المسكوت بالحكم) من المذكور (ولا وجه له) أى لهذا الشرط (إذ بعد فرض فهم ثبوته) أى الحكم (للمسكوت كذلك) أى لفهم مناطه بمجرد اللغة (لا وجه لاهدار هذه الدلالة) غاية الأمر كون الاحتجاج بما فيه الشرط المذكور أقوى ، عن الواسطى أن اشتراط الأولوية ظاهر المنقول عن الشافعى ، وعليه يدل كلام أكثر أئمتنا ، وطريقة الامام الرزى وأتباعه أنه لا يشترط (وعبارتهم) أى الشارطين (تنبيه بالأدنى على الأعلى) مثل قوله تعالى - فلا تقل لهما أف - (وقوله) أى بالأعلى على الأدنى (منسل) قوله تعالى - ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار) يؤده إليك - كعبد الله بن سلام : استودعه رجل من قریش ألفا ومائتى أوقية ذهب فأداه إليه ، فانه يدل على أنه إذا أئمن على دينار يؤديه بالطريق الأولى (وقد يكتفى بالذو) وهو تنبيه بالأدنى على الأعلى كما فعله ابن الحاجب (على أن يراد بالأدنى مناسبة للحكم) التام المتقوية . لاصلة المناسبة ، يعنى كونه أدنى باعتبار مناسبتها للحكم فى حد ذاته لا باعتبار دلالاته على كمال شموله عليه فى الحكم بعد ما ثبت (فالقنطار) فى حد ذاته (أقل) مناسبة بالتأدية من الدينار) لثبته التسج على النفس فى المال الكثير ، والممانع عن التأدية دون التقييد فانه مبذول عدة (والدينار أقل مناسبة بهما) أى التأدية (منه) أى القنطار ، فذبت الحكم مع وجود ما لا يناسبه ، وهو القنطار المناسب لعدم التأدية لزم ثبوته مع وجود

ما يناسبه ، وهو الدينار المناسب بالتأدية (ولا اعتبار الحنفية) المسكوت (المساوي) للنطق في الحكم ومناطه (أثبتوا الكفارة) على الأكل في رمضان من غير ميسر شرعى ، ولا شبهة ملحقة به (بعدد الأكل كالجائع) أى كما أثبتنا النص المذكور في الكتب الستة في الجائع العمد والمناط المستوى فيه الأكل ، والجائع قنوت ركن الصوم اعتداء ، وإنما حكمنا بكونه مناطا (لتبادر أنها) : أى الكفارة (فيه) أى الجائع (لتقويت الركن اعتداء) .

ومن أسباب العلم بالمناط تبادره من النص ، كيف والجائع من حيث ذاته لم يكن محرما ؟ وما تم إلا كونه مقوتا لركن الصوم عمدا ، ولا شك في مساواتهما في معنى التقويت ، والركن في اللغة الجانب القوى ، وفي الشرع جزء الشيء إذا كان له جزآن فصاعدا وإلا فتنفسه ، والمصنف رحمه الله صرح في شرح الهداية في الصوم بأن ركنه واحد ، وهو الكف عن كل منها : أى الأكل والشرب والجائع . وقال فتساوت كلهما في أنها متعلق الركن لا يفضل واحد على أخويه بشيء في ذلك انتهى ، والمراد بالاعتداء : العدوان والظلم بتعمد الإفساد ، وقد يقال لا ، ثم أن للتبادر مجرد تقويت الركن ، بل تقويته على نفسه وعلى غيره مع زيادة خصوصيات جاعية موجبة لكمال الفضيلة فتدبر (ولما اقسام) مفهوم الموافقة (الى قطعى) هو ما يكون فيه التعليل بالمعنى ، وكونه أشد مناسبة للفرع قطعيين على ما ذكره القاضى عضد الدين والظاهر أنه مبنى على رأى شارط الأولوية وإلا يكتفى قطعية التعليل بالمعنى ووجوده بالمسكوت (كما سبق) من الأمثلة المذكورة (وظنى) وهو ما فيه أحد المذكورين ظنيا (كقول الشافعى) رحمه الله (إذا وجبت الكفارة) وهى تحرير رقبة مؤمنة لمن قدر عليه ، وصيام شهرين متتابعين لمن لم يقدر (فى) القتل (الخطأ) . قال النووي رحمه الله العمد : قصد التعمد والشخص بما يقتل غالبا : جرح ، أو قتل ، فإن فقد قصد أحدهما بأن وقع عليه فأت ، أو رمى شجرة فأصابه خطأ (وغير العموس) أى وجبت الكفارة ، وهى إضعاف عشرة مساكين من أوسط ما يملك الشخص أهله ، أو كسوتهم ، أو تحرير رقبة فى حق المستطيع ، وصيام ثلاثة أيام إذا لم يستطع فى البين المتقدمة ، وهى الخلف على أمر فى المستقبل ليفعه أو يتركه بالنص على ذلك (ففيهما) أى فوجوب الكفارة فى القتل العمد المفهوم بذكر مقابله ، والعموس وهو الخلف على أمر حال ، أو ما مضى يعتمد فيه الكذب (أو) من وجوبها فى الأولين (لهنم المتعلق) تعليل لقول الشافعى رحمه الله : أى قال ذلك ، لأنه فهم من التصيين الدالين على وجوب التعلق فى المنطوق أن الحكم فىهما متعلق (بالزجر) على ارتكابهما تعلقا للمعول بعلمته ، وأن العمد والعموس أشد مناسبة بهذه العلة ، فهو أولى بالحكم ، وذلك لأن احتياجهما إلى الزجر أكثر ،

وهذا الفهم ظنيّ لعدم ما يفيد القطع به ، ومن ثمّ لم يوافق أصحابنا ، بل ذهبوا إلى أن المناط فيهما ما أشار إليه بقوله (لا يتدارك ما فرط) عطف على قولهما بالزجر : أى لا تتعلق مثلا في مسافر قصر من التثبت في الرمي ، والتحفظ عن هتك حرمة اسم الله تعالى بترك اليمين ، أو بعدم ارتكاب ما يوجب الحنث (بالثواب) الحاصل بالكفارة ، لأنها لا تخلو عنه ، وإنما الكلام في أن معنى العبادة فيها أغلب ، أو العقوبة ، فعلى الأول يرجع تعلّقها بالتدارك ، وعلى الثاني بالزجر ، والأغلب فيها عندنا الأول ، وعنده الثاني ، ولا يخفى أن ما يتدارك به الأخف لا يصلح لأن يتدارك به الأغظ ، والعمد من أكبر الكبائر ، والغموس كبيرة محضنة معدودة في الخبر الصحيح من الكبائر . وقال المصنف في شرح الهداية عند قوله ولا كفارة . فيها : أى في الغموس إلا التوبة والاستغفار ، وهو قول أكثر العلماء : منهم مالك وأحمد (جاز الاختلاف فيها) جواب لما ، يعنى لما كان قسم منها ظنيا محلا للاجتهاد جاز الاجتهاد فيها ، وتفرّع عليه جواز الاختلاف فيها ، ولو كان كلها قطعيا لما جاز ذلك (وانحطأ) عطف على الاختلاف (كما ذكرنا) لأن جواز الاختلاف يستلزم جواز انحطأ لعدم إمكان صوابية القولين المختلفين ، (ولذا) أى لجواز الاختلاف في دلالة النصّ بناء على الاختلاف في فهم المناط (فرع أبو يوسف ومحمد وجوب الحدّ باللوطة على دلالة نصّ وجوبه) أى الحدّ (بالزنا بناء) علة للتزريع ، أو الدلالة (على تعلّقه) أى تعلق وجوب حدّ الزنا (بسفح الماء) أى إراقة المنيّ (في محل محرم مشتهى والحرمة قوية) حال من مفعول فرع : أى فرع وجوب حدّ اللوطة عليها حال كون الحرمة المتقتضية ذلك الوجوب أقوى من الحرمة الموجبة حدّ الزنا لكونها مؤبدة لا تنكشف بحال ، بخلاف الأخرى لانكشافها في بعض المحالّ بملك النكاح أو اليمين ، وبه أفاد أولوية المسكوت بالحكم * هذا ، والأئمة الثلاثة ذهبوا إلى ما ذهبوا (والامام) أبو حنيفة رحمه الله يمنع وجوب الحدّ باللوطة ، فانه (يقول السفح) بالزنا (أشدّ ضررا) من السفح باللوطة (إذ هو) أى السفح بالزنا (إهلاك نفس معنى) يؤيده أنه قرن بينه وبين القتل في قوله تعالى - ولا يقتلون النفس التي حرّم الله الإلحاق ولا يزنون - ، قيل لأنه مفض إلى الإثبات ظاهرا ، وإذا ثبت وليس له مرية ولا قيم لجزئ عن الاكتساب يهلك الولد ، والأوجه أن يقال الإهلاك المعنوي لملك المعرض بعدم النسب ، وفي الحديث « عرض المؤمن كدمه » ، وعدم الاتصاف بالكمالات العامية والعملية ، والاتصاف بالذائل مما يناسب مثبته السوء ، فان عجز النساء والهلاك لعدم من ينفق لأعباءه به مع قوله تعالى - وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها - على أن الزانية لا تنجز (وهو) أى القول الملعل مبنّى (على اعتباره) أى الإهلاك المذكور

(النات) ثانی مفعولی الاعتبار : أى قوله المذكور مبنى على أنه جعل مناط وجوب حد الزنا السفح المنضى إلى الاهلاك (لأبجده) معطوف على ضمير اعتباره : أى لاعتبار مجرد سفح للماء في محل محرّم مشتهى ، لتكوين اللواط مشاركة في هذا المعنى ، ولا يخفى عليك أن قوله على اعتباره المناط ظاهره يدل على أنه المناط استقلالاً ، وقوله لأبجده يدل على أنه جزء منه والتوجيه ظاهر (والشهوة) المأخوذة في المناط الموجودة في الزنا (أكل) من الشهوة السكاتة في اللواط ، فإذا اعتبر في المناط تلك الشهوة لزم عدم تحقّقه فيها ، والجلّة حال عن المناط ، يصحّ جعل الاهلاك عن المناط حال كون الشهوة المعتبرة فيه المتحقّقة في الزنا أكل (لأنها) أى الشهوة في الزنا (من الجانين) لِمِلاَنهما إليه بالطبع بخلاف اللواط لعدم ميل المفعول فيه بالطبع إليها ، على ما هو الأصل في الجلبة السليمة ، وقصان الشهوة في المفعول فيه يستدعى قصانها في الفاعل ، لأن زيادة جاذبة المحبوب توجب زيادة حجة الحب ، ولأنه يصدر عنه حينئذ أفعال تقتضى زيادة هيجان الشهوة * فان قلت سلمنا التفاوت بين الشهوَتين ، لكن لانسل اعتبار تلك الزيادة في المناط قلنا لابد أن يعتبر ، لأن زيادة التلذذ في المعصية يستدعى زيادة التشديد فيما يترتب عليها لما بين العمل ، والجزاء من المماثلة ، فاللواط لا تشارك الزنا في مناط الحكم فلا دلالة في نص وجوب حدّه على وجوب حدّها (وهذا) القول (أوجه) من قولها لماسر من اشتاله على اعتبار قيدين ينبغى اعتبارهما في المناط (والترجيح) القى ذكرناه (زيادة قوة الحرمة) في اللواط على الحرمة في الزنا (ساقط) عن درجة الاعتبار عند انعدام تحقق المناط على ما بينا . قال الشارح في بيان السقوط : ألا ترى أن حرمة السم والبول فوق حرمة الخمر من حيث أن حرمتها لا تزول أبداً ، وحرمتها تزول بالتخليل ، مع أنه لا يجب الحدّ بشرهما انتهى ، ولا يخفى عليك أن الحرمة مأخوذة في المناط اتفاقاً ، فزيادة قوتها في اللواط تصلح لأن تكون موجبة لأولويتها بالحكم لولا المانع ، وهو عدم الاهلاك في اللواط والأكلية ، وليس في مناط حدّ الخمر ميزان قوته بما ذكر في البول فتدبر (وكذا قولها بإيجاب القتل بالنقل) أى كما أن قوله بعدم إيجاب الحدّ باللواط بدلالة نصّنا أوجه من قولها كذلك قولها بإيجاب القتل قصاصاً بالقتل عمداً بالثقل الذى لا يحتمل البنية بدلالة نصّ إيجاب القتل بالثقل بما يفرق الأجزاء كالسيف أوجه من قوله (لأنه تعلقه) أى إيجاب القتل بما يفرق الأجزاء (بالقتل العمد العلوان) وعدم اعتبار خصوصية تفريق الأجزاء في الآلة ، وإما المعتبر كونها قاتلة عادة ، لأن العمد ، وهو القصد معتبر في قوله تعالى - كتب عليكم القصاص في القتلى - ، لقوله عليه السلام في بيان موجب القتل العمد قود : أى موجه ، وحكمه الزجر به يتوزر ، والعقوبة

للمتأهية لا شرع لها دون ذلك ، ولا يوقف عليه إلا بدليله ، وهو استعمال الآلة القائلة ، فكل من يعرف اللغة يفهم وجوب القود بالقتل المذكور بالنص المذكور ، وإليه أشار بقوله (ويتحقق) القتل العمد العدوان (بما لا تختمه البنية) من المقتل كما يتحقق بما يفرق الأجزاء ، قيل بل ربما كان أبلغ لأنه يزحق الروح بنفسه ، والجراح بواسطة السراية (فذعاء قصوره) أى القتل بالقتل (فى العمدية) كما ذكره بعض المشايخ فى وجه قول أبى حنيفة رحمه الله (مرجوح) والراجح عند العقل خلافه ، وقيل المناط : الضرب بما لا يطيقه البدن ، وفى التلويح هو بما لا يفهمه كل من يعرف اللغة ، ولذا ذهب أبو حنيفة رحمه الله إلى أن الجرح الناقض للبنية ظاهر أو باطنا : بأن يكون منهقا للروح ، مفسدا للطباع الأربع ، فانه حينئذ تقع الجناية قصدا على النفس الحيوانية التى هى البخار المتكئون من ألطف أجزاء الأغذية : السبب للحس ، والحركة القوام للحياة ، واحتزبه عن النفس الانسانية التى لا تفتى بخراب البدن ، فتكون أكمل من الجناية بدون القصد كقتل الخطأ ، أو ينقض ، ظاهر أو باطن كالجرح بدون السراية ، أو باطنا فقط كالقتل بالقتل ، ولا يخفى تعلق القود بالقتل العمد العدوان كما ذكره المصنف رحمه الله ، ولا شك فى أنه أظهر مما ذهب إليه أبو حنيفة ، فلا شك فى كون قولهما أوجه * فان قلت إثبات القصاص بالقتل بالقتل بطريق القياس غير جائز ، لأن الحدود تندرج بالشبهات ، والقياس لا يخلو عنها ، فتعين أن يكون بدلالة النص ، ويلزمها فهم المناط بمجرد فهم اللغة ، وهو يستدعى توارد الأفهام عليه من غير خفاء واختلاف * قات لانسلم استدعاء ذلك ، وإنما يستدعى بداهته ، والبداهة لاتنافى الخفاء ، وعند الخفاء قد يقع الخلاف (وإلى مفهوم مخالفة) معطوف على مفهوم موافقة (وهو) أى مفهوم المخالفة (دلالة) أى اللفظ (على) ثبوت (قبيض حكم المنطوق للسكوت ، ويسمى) أى مفهوم المخالفة (دليل الخطاب) ولما كان الدلالة فى الأول على ثبوت حكم المنطوق للمفهوم ، وفى الثانى على ثبوت قبيضه له ناسب أن يسمى فخرى للخطاب : أى معناه فى الأول ، وهو ظاهر ، ودليل الخطاب فى ' ثنائى خصوصها بنوع من الاستدلال بعض الاعتبارات الخطائية كالوصفية والشرطية (وهو أقسام - مفهوم ' بنية ' بدنى من أقسام ، أو مبتدأ خبره محذوف : أى منها (عند تعليق حكم) صرف لدلالة المفهومة من التسمية : أى منها دلالة على ثبوت قبيض حكم المنطوق للسكوت الخاصة من الصفة عند تعليق حكم (بموصوف بمخصص) صفة موصوف : أى بوصف مخموس (لاكتشف) أى لا يوصف كاشف عن معنى الوصف غير مخصص إياه كقوله تعالى - : لا تاتى خلقه هوى ، إذا مسه الشرّ جنونا ، وإذا مسه الخير منوعا - ، ومن ثم

قال ثعلب لمحمد بن عبد الله بن طاهر لما سأله ما الملع ؟ قد فسر الله تعالى ، ولا يكون تفسير أي من تفسيره (ومدح وذم) أي ولا بوصف مدح ، ولا ذم يقصد به مجرد المدح والتم ، ولا مترجم به على الموصوف ، نحو : جاء زيد العالم ، أو الجاهل ، أو القدير ، ولا بوصف مؤكد ، وهو ما موصوفه متضمن للمعناه كأمس الدابر لا يعود (ومخرج الغالب) أي ولا بوصف مخرج مخرج الغالب المعتاد بأن لا ينفك عن الموصوف في أكثر تحقيقاته ، فخروجه وبروزه مع الموصوف في الذكر على حسب بروزه معه في الوجود ، ولا يقصد به التخصيص (كاللائي في مجورك) في قوله تعالى - وربائبكم اللاتي في حجوركم - جمع ربيبة ، بت زوجة الرجل من آخر ، سميت بها ، لأنه يربها غالباً كولدته ، وإنما لحقتها الهاء ، مع أنه فاعل بمعنى مفعول لصيرورته اسماً ، وكونهن في حجور أزواج الأمهات هو الغالب من حاطق ، فوصفن به لذلك لالتخصيص (فلا يدل) الكلام المشتمل على اللوصوف بوصف من الأوصاف المذكورة ، أو قوله - وربائبكم - الخ (على نفي الحكم عند علمه) أي عدم ذلك الوصف ، أو عدم كونهن في حجوركم ، وفائدة ذكر الاحتضان تقوية الشبه بينها وبين الأولاد المستدعية كونها حقيقة بأن تجرى مجراهم ، وذهب جمهور العلماء إلى تعميم الحكم ، وقد رى عن علي رضي الله عنه جعله شرطاً حتى أن البعيد عن الزوج لا يحرم عليه ، وقيل عن ابن عبد السلام أن القاعدة تقتضي العكس ، وهو أنه إذا خرج مخرج الغالب يكون له مفهوم ، لا إذا لم يكن غالباً ، لأن الغالب على الحقيقة تدل العادة على ثبوتها لها ، فالتسليم يكتفي بدلائلها عن ذكره ، فأنما ذكره ليدل على نفي الحكم عما عداه ، وإذا لم يكن عادة ففرض التسليم بذكره افهام السامع ثبوته للحقيقة ، وفيه مافيه (وجواب سؤال عن الموصوف) أي ولا بوصف ذكر في جواب سؤال عن موصوف به ، كأن يقال هل في الغنم لسائمة زكاة ؟ فيقول انجب في الغنم السائمة زكاة ، فذكر الوصف لتخصيص الجواب في محل السؤال ، فلا يدل على عدم الوجوب في غيرها (وبيان الحكم لمن هو له) ولا بوصف ذكر لبيان الحكم من له الموصوف بهذا الوصف كما إذا كان لزيد غنم سائمة . وأنت تريد بين حكم غنم زيد لا غيره ، فتقول في الغنم السائمة زكاة تنصيصاً على أن الفرض بيان وجوب الزكاة لأجل زيد (ولتقدير جهل المخاطب بحكمه) أي ولا بوصف ذكر لفرض جهالة المخاطب بحكم الموصوف باعتبار هذا الوصف فقط لعلمه باعتبار وصف آخر كما إذا لم يعلم في السائمة مع علمه في المعوفة (أو من التسليم) أي ولتقدير من استكمل عدم المخاطب بحال المسكوت كئلته أن المخاطب علم بأنه لازكاة في المعوفة (أو جهله) أي لتقدير جهل التسليم بحال المسكوت فم إذا كان غير الشارح (وخوف من ذكر حاله)

ولا بوصف ذكر تقدير خوف يمنع للتكلم عن ذكر السكوت (أو غير ذلك) كما يقتضى تخصيصه بالذكر ، فان مفهوم الصفة إنما يصار إليه إذا لم يكن لذكرها فائدة أخرى (كفى السائمة الزكاة فيسد) الوصف بالسوم (فيه) أى نفي الحكم ، وهو وجوب الزكاة (عن العاوفة) بفتح العين المهملة : أى العاوفة ، والقاتل بمفهوم الصفة الشافى وأجد والأشعري وكثير من العلماء : رضى الله عنهم ، وقاه أبو حنيفة رضى الله عنه وابن مريج وإمام الحرمين والقاضى أبو بكر والغزالي رضى الله عنه والمعتزلة .

(والشرط على شرط) أى ومفهوم الشرط عند تعليق حكم على شرط ، فانه ينتقى بانتفاء الشرط ، فيثبت قيضه ، والعاطف إما لعطف الشرط على الصفة ، والظرف وما أضيف إليه بمقتدر بقرينة السياق ، أو لعطف الشرط وما بعده على الصفة وصلة التعليق ، أعنى الموصوف ، والعاطف على معمولى عاملين مختلفين جائز مطلقا عند الأخض إلا إذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجزور ، وكذا على ما هو المختار وابن الحاجب إذا كان المجزور مقدما مثل قوله تعالى (وإن كنّ أولات حل فأتقوا عليهن فلا نفقة لمبانة غيرها) أى غير الحامل ، علق إيجاب النفقة على كون المبانة ذات حل ، فدلّ على عدم وجوبها غير حامل ، وقيد المطلقة بالمبانة لوجوب نفقة المطلقة الرجعية إجماعا حاملا كانت أولا .

(والغاية) أى ومفهوم الغاية (عند مده) أى الحكم الثابت للمنطوق (إليها) أى إلى الغاية . لأن ذكر الغاية يدلّ على انتهائه عندها ، فلم يثبت للسكوت الذى هو بعد الغاية ، فيثبت له قيضه كقوله تعالى (فلا تحلّ له من بعد حتى تنكح) زوجا غيره ، فان حكم المنطوق ، وهو عدم الحلّ انتهى عند نكاح الزوج الآخر (فتحلّ) للأوّل (إذا نكحت) غيره واقتضت العدة ، فلمسكوت عنه نكاح الأوّل بعد نكاح الثانى ، وهيض الحكم الحلّ .

(والعدد) أى ومفهوم العدد ، وهو دلالة على ثبوت قيض حكم المنطوق (عند تنبيهه) أى حكم المنطوق (به) أى بالعدد المسكوت فيما عدا العدد كقوله تعالى - فاجلدوه (ن - ن جسة) فانه يدلّ على نفي الوجوب عن الزائد على الثمانين كما يدلّ على وجوبها بسبب تيسر وجوب - عدد المنكوح (فرجع الكل) أى الشرط والغاية والعدد (إلى الصفة - عنى) لأن المنكوح من الصفة تخصيص المنطوق ، وهو حاصل فى الكل ، وليس المتعصم عنه . لتفاوت بين المنكوحين بوجه حتى يرد أنه لو كان الكلّ سواء لما وقع الاختلاف بين اثنين بها ، هل تنفقي وحده والأشعري وأبو عبيد من اللغويين ، وكثير من الفقهاء والمسكمين قولوا بمفهوم الصفة . وقال بمفهوم الشرط كل من قال بمفهومها ، وبعض من لم يقل به

كإن سريج وأبي الحسن البصري . وقال بمفهوم الغاية كل من قال بمفهوم الشرط ، وبعض من لم يقل به كالقاضي عبد الجبار ، فإن كل من رد الكل إليها يريد بها ما هو أعم من النعت : أى ما يفيد معنى تخصيص المنطوق ، والتفاوت إنما هو بين الصفة بمعنى النعت وباقي الأقسام ، ثم قالوا أقواها مفهوم الغاية ، ثم الشرط ، ثم الصفة ، وثمرته تظهر في الترجيح عند التعارض (والاتفاق) بين القائلين بالمفهوم على (أنه) أى المفهوم (ظنى) وإلا لما كان للاجتهاد مجال (ومفهوم القلب) لم يقل والقلب تنبها على أنه ليس في عدد تلك الأقسام ، ولذا لم يقل به إلا شذوذ كما سيثير إليه (وهو تعليق بجامد) أى ودلالة تعليق حكم بجامد على فيه عن غيره ، والمراد دلالة اللفظ على ثبوت قبيض حكم المنطوق للسكوت عند تعليقه بجامد (كفى الغنم زكاة) فانه يدل على نفي الزكاة عن غير الغنم (والفرق) من أهل المذاهب منفقون (على فيه) أى نفي مفهوم القلب (سوى شذوذ على ماسند كره ، والحنفية ينفونه) أى مفهوم المخالفة (بأقسامه في كلام الشارع قطع) قال الكردي : تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفي الحكم عما عداه في خطابات الشرع ، فأما في مقامهم الناس وعرفهم وفي العاملات والعقليات فبذلك انتهى . ثم لما وافق أصحابنا الشافعية في غالب أحكام الأمثلة السابقة ، وكان ذاك . وهما كونهم قائلين بمفهوم المخالفة أزال ذلك بقوله (ويضيقون حكم الأولين) مفهوم الصفة والشرط (إلى الأصل) وهو العلم الأصلي بحكم الاستصحاب وإبقاء ما كان على ما كان ، وإنما أخرج المنطوق من ذلك الحكم الأصلي لمكان النطق المصرح بخلافه ، فما سواه أتى على حاله . (إلا لدليل) يعنى حكم الموصوف عند اتصافه بوصف آخر ، والمشرط عند عدم الشرط إنما هو العلم الأصلي دائماً إلا إذا ثبت له حكم حادث لدليل اقتضى ذلك (والأخيرين) أى ويضيفون حكم ما بعد الغاية وما وراء العدد (إلى الأصل الذى قرره نسمع) أى التمرع من العمومات وغيرها كقولهم تعالى - وأحل لكم ما وراء ذلكم - : في حل نكاح منققة ثلاثاً بعد نكاح الزوج الثانى ، وعموم المنع من الأذى البدن على حرمة نصرب بعد اثنين في القذف ، ولعن تخصيص الأصل في الأخيرين بتقرير السمع بحكم لاستقراء بأن وجدوا موادها كلها داخلة تحت أصل قرره السمع ، بخلاف الأولين (ويعتصمون نفي الشفقة) للبيان التى ليست بجائز ، جواب إشكال وهو أنكم قلتم يضاف حكم الأولين إلى الأصل ، ولا يستقيم ذلك في المائة المذكورة ، لأن الأصل فيها وجوب الشفقة مادامت في العدة . لأن سفة في مقابلة احتباسها له : ثم كان الأصل عدم الوجوب قبل الإشكال نكح نكح يعكس الأمر بدء على علته ، فأجيب بمنع تنبها ، فان نعتها واجبة عند (وأحق بعض مشيخهم) أى لحنفية

(بالمعوم) الخلف في النفي (دلالة الاستثناء) فقال ليس فيه دلالة على ثبوت قبيض حكم الصدر لما بعد إلا (والمحصر) أى وألحق أيضا دلالة المحصر على نفي الحكم عما عدا المحصور فيه كما في الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم (إجماع الأعمال بالنيات) .

اختلف في إجماع ، فقيل لا تقيد المحصر فهو إن وما مؤكدة ، فقوله تعالى - إجماع أنت تذر - في قوة إجماع تذر ، وقيل : قتيده بالمنطوق ، وقيل بالمفهوم فينتي الحكم عما يقابل المذكور في الكلام آخر ، فالجنى صحة الأعمال أو ثوابها بالنيات لا بدونها (والعالم زيد) فقيل لا يثبت المحصر أصلا ، وقيل يفيد بالمنطوق ، وقيل بالمفهوم ، دليل الأول ، أنه لو أفاد أفاد عكسه : أى زيد العالم ، واللازم باطل ، ودليل الثاني أن العالم لا يصلح للجنس ، لأن الحقيقة الكلية ليست زيدا الجزئى ، وللمعين لعدم القرينة ، فكان لما صدق عليه الجنس مطلقا ، يفيد أن كل ماصدق عليه العالم زيد الجزئى ، وهو معنى المحصر الادعاءى ، ودليل الثالث أن وضع اللغة لا يقتضى إلا إثبات زيد العالم ، فالمحصر إجماع يفهم يعرف الاستعمال ، والمختار عند المصنف رحمه الله ما أفاد بقوله (وهو) أى ما ذكر من دلالة الاستثناء والمحصر (عندنا عبارة ومنطوق إلا في حصر الادم والتقديم) فان دلالتها ليست بعبارة ولا منطوق (فإ) أى فدلالة المحصر (بالآدائين) حرف الاستثناء ، وإنما (ظاهر) كونه عبارة ومنطوقا (وسيعرف) كل واحد في موضعه مفصلا (وقد قوا) أى الخفية (اليمين عن المدعى) بحديث الية على المدعى (واليمين على المدعى عليه) المخرج في الصحيحين (بواسطة العموم) أى عموم اليمين المستفاد بالادم الاستغراقية ، فانه في قوة كل يمين عليه ، أو عموم الية ، فانه إذا كان كل يمين على المدعى يلزم أن لا يكون عليه يمين أصلا ، فانه لو فرض لزوم يمين عليه لزم أن يكون على خصمه ، وهو المدعى عليه الية ، فلم تكن كل يمين على المدعى (فلم تبقى يمين) تستحق (عليه) أى على المدعى * وحاصل هذا الكلام تضعيف نسبة مانعي دلالة المحصر على النفي إلى الحقيقة ، لأن كلامهم مشحون باعتبارها (وقيل العدد اتفاق) أى اعتراف مفهوم العدد متفق عليه بين القائلين بمفهوم المخالفة ، وبين أصحابنا (لقول الهداية) في دفع قول استغنى رحمه الله : لا يجب الجزاء على المحرم بقتل مالا يؤكل من الصيد كالسباع لأنها جبت على الأذى فدخلت في الفواسق المستنسة ، ولما أن السبع صيد لتوحشه ، وكونه مقصود بالآخذة - فإنه - ويصعب - أو يمنع - ذاه ، والقياس على الفواسق يمتنع (لما فيه من إبطاء العدد) مسكور في حديث الصحيحين « خمس من اللوابي ليس على المحرم في قتلها جرح : العترب ، والمثارة ، ولكتاب العقور . والعرب ، والحدأة » ، فان تجويز قتل

غيرها إلحاقاً بها ينفي فائدة ذكر العدد الخاص مع التصريح بأسمى المعدادات * . فان قلت لم لا يجوز أن تكون فائدته نفي حلّ قتل مائيس في معنى واحد منها * قلت إذن يكفي ذكر المعدادات من غير ذكر العدد (والحق أن نفي الزائد) أي نفي حلّ قتل ماسوى هذه الخمسة من الصيد البري إذا قلناه إنعاهو (بالأصل) الذي أفاده السمع ، وهو قوله تعالى - وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً - لابل مفهوم المخالف للعدد المذكور . قل الشارح فلا يرد قتل الذئب ، لأنه ليس من الصيد في ظاهر الرواية ، وهذا مخالف لما سبق (وقوله) أي صاحب الهداية (يكفي إلزاماً) يعني في مقام المناظرة أن يكون بحناً إلزامياً ، فان الخصم قائل بمفهوم العدد (على ما ظن) من كونه إلزاماً للشأنى رحمه الله ، وهو ينفصل عنه لأنه يقم القياس على المفهوم (لكنهم) أي الحنفية (قد زادوا على الخمس) استدراك عما يفهم من قوله من أن الحنفية مازادوا على الخمس شيئاً ، فانهم زادوا قتل الذئب ابتداء قول الكرخي رحمه الله وتبعه صاحب الهداية والمحيط ، وظاهر الرواية أنه ليس بصيد ، وفي البدائع الأسد والذئب والغمر والفهد يحلّ قتلها ولا شيء فيها ، وإن لم تصل لأنها تبتدىء بالأذى ، وبالجلة اختلفت أقوال المشايخ رحمهم الله في اعتبار مفهوم العدد والزيادة على الخمس ، والمصنف جزم بالزيادة ولم يصح عنه بالاتفاق على اعتبار مفهوم العدد ، بل يصح خلافه (قلوا) أي القائلون بمفهوم الصفة (صح عن أبي عبيد) بلفظ المصغر بلاهاء كما ذكره الأكرهون ، وهو القاسم بن سلام الكوفي أوبها كما ذكر إمام الحرمين ، وهو معمر بن المنثي (نهمه) أي مفهوم الصفة (من لم) الواجد ، ومطل الغني) أي من الحديث الحسن الذي أخرجه أحمد وإسحاق والطبراني «لـ» الواجد يحلّ عرضه وعقوبته «وليه بفتح اللام مطلقه : وهو مضافته والتعلل في أداء الحق الذي عليه ، وحلّ عرضه أن يقول مطلقاً ، وعقوبته الخمس : ذكره النجاشي عن سفيان الثوري ، وذكر أحمد وإسحاق عنه حلّ عرضه أن يشكوه انتهى ، فقال يدلّ على أن لم من ليس بواجد لا يحلّ عرضه وعقوبته ، ومن الحديث الصحيح الذي أخرجه البخاري وغيره «مطل الغني ظم» ، فقال يدلّ على أن مطل غير الغني ليس بضم اعتباراً لمفهوم الصفة ، فإن الواجد والغني صفتا مقتر : أي المديون ، والوارد بالغني : القدرة على الإيفاء (وكذا) صح (عن الشافعي) رحمه الله فهم مفهوم الصفة (قوله) أي الفهم المذكور (عنه خاق) كثيرون (وهما) أي أبو عبيد والشافعي رحمه الله (علائ بالغة) وفيه ذلك من مجرد اللفظ من غير اجتهد ، فيجب كون ما فهماه مدلوله (وعورض) الاستدلال المذكور (بقول الأخفش وتجدد بن الحسن) بخلاف ذلك ، وهما إمامان في امرية : أما الأخفش فهو من الثلاثة

المشهورين أبو الخطاب عبد المجيد بن عبد المجيد شيخ سيويه ، وأبو الحسن سعيد بن مسعدة صاحب سيويه ، وأبو الحسن علي بن سليمان صاحب ثعلب والمبرد ، وأما محمد فناهيك به ، وقد روى الخطيب بأسناده عنه قال : ترك أبي ثلاثين ألف درهم ، فأنتقت خمسة عشر ألفاً على النحو والشعر ، وخمسة عشر ألفاً على الحديث والفقه (ولو ادعى) على صفة مجهول (السليقة في الشافعي) أي مذاق العربية فيه ذوقاً طبعياً ، في القاموس يتكلم بالسليقة : أي عن طبعه ، لا عن تعلم (فالشيباني) يعني محمد بن الحسن منسوب إلى شيان ، وهي قبيلة من العرب ، والخبر محذوف : أي مثله ، وكذلك (مع تقدم زمانه) على زمان الشافعي رحمه الله ، فإنه ولد سنة اثنين وثلاثين ومائة ، وتوفي سنة تسع وثمانين ومائة ، والشافعي رحمه الله ولد سنة خمسين مائة ، وتوفي سنة أربع ومائتين ، والمقدم قد أدرك من محبة الألسنة عالم يدرسه المتأخر ، ومن ثم استغنى الصدر الأول عن تدوين علم العربية * وعلى زمان أبي عبيد فإنه توفي سنة أربع وعشرين ومائتين عن سبع وستين أو ثلاث وسبعين ، وأيضا رأى المتقدم أقرب إلى الصواب لقوله عليه الصلاة والسلام « خير القرون قرني ، ثم الذين يلونهم » الحديث ، وروى أن كليهما ممن تامله ، وأخذ عنه خصوصا الشافعي رحمه الله حتى ذكر أصحابه وغيرهم عنه أنه قال جلت عن محمد بن الحسن ، وقرى بخي كتابا ، وأسند الخطيب البغدادي عنه قال مارأيت سمينا أخف روحا من محمد بن الحسن ، وما رأيت أفصح منه : كنت إذا رأيته يقرأ كأن القرآن نزل بلفظه . وقال أبو إسحاق في الطبقات ، وروى الربيع قال : كتب الشافعي رحمه الله إلى محمد وقد طلب منه كتباً ينسخها فأخبرها عنه :

قولوا لمن لم ترعين من رآه مثله * ومن كان من رآه قد رأى من قبله

العلم ينهي أهله أن يمنعوه أهله * لعلمه يسد له لأهله لعلمه

وعن أبي عبيد « مارأيت أعلم بكتاب الله من محمد بن الحسن » (أو العلم) معطوف على السليقة ، يعني أو ادعى في الشافعي العلم البالغ إلى حد لم يبلغ إليه علم محمد بن الحسن (ومحبة النقل) أي وادعى أنه صح عنه هل ذلك (الدُّبَاع) أي لكثرة الانباع ، وكونهم قاتب (فكذا) أي الشيباني مذ في العلم ، ومحبة النقل عنه لكثرة أصحابه ، وكونهم قاتب ، وبهذا تبين ضعف ما قيل من أن أبا يوسف ومحمد لم يكون مجتهدين على الإطلاق ، بل من المجتهدين في المذهب * (من قيل) - دليل (مثبت) للحكم (أولى) بالقول من الدليل النافي إياه عند التعارض ، ودليل القائل بخفضه لصفة مثبت للحكم فهو أولى بقبول الدليل النافي إياه عند التعارض ، ودليل خصمه ينفيه ، فإن القائل يقول يدلّ الناظر عليه ، وخصمه يقول لا يدلّ عليه . وذلك

لأن المنفي لعدم الوجدان ، وهو لا يدل على عدم الوجود إلا ظنا ، والاثبات للوجدان ، وهو يدل عليه قطعا * (قلنا ذلك) أى كونه أولى إعماله (فى قتل الحكم عن الشارع و) قل (فيه) لأن الاحاطة بالنفي هناك غير ممكن لعدم الوجدان ، وهو لا يدل على عدم الوجود إلا ظنا (أما هنا) أى قيا نحن فيه من إثبات المفهوم وفيه بحسب اللغة (فلا أولوية) للثبوت على النافي لا مكان الاحاطة بالنفي للحاذق بمعرفة اللغة (وسيطه) وجها قريبا (قالوا) أى المبتنون مطلقا (لأنه يدل) الكلام المشتمل على ما ذكر من الصفة والشرط والغاية واللقب (على نفي الحكم) عن المسكوت (خلا التخصيص) أى تخصيص الحكم بأحد المذكورات (عن فائدة) لأن غيره من الفوائد معدوم ظاهرا ، واللازم باطل لخروج كلام الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم عن البلاغة * (أجيب بمنع انحصار الفائدة فيه) أى فى نفي الحكم عن المسكوت لجواز أن يكون له فائدة أخرى ، وعدم ظهورها بالنسبة إلى بعض الأنعام لا يستلزم عدم ظهورها بالنسبة إلى الكل (و) أجيب أيضا (بأنه) أى ما ذكرتم (إثبات اللغة : أى وضع التخصيص لنفي الحكم عن المسكوت) تفسير للغة ، فانها عبارة عن اللفظ الموضوع ، وإثباته بمعنى إثبات وضعه ، والتخصيص لما كان من اعتبارات اللفظ الموضوع جعل بمنزلة (فانه) أى التخصيص متعلق بإثباته (حيث) أى حين يجعل دالا على ما ذكر (مفيد) بخلاف ما إذا لم يجعل ، فانه على ذلك التقدير يلزم خلوه عن الفائدة فلا يصار إليه ، ويتعين جعله دالا (وهو) أى إثبات اللغة بدليل العقل بدون النقل (باطل) كما عرفت فى موضعه * فن قلت الخلاف فى إثبات اللغة بالقياس لا بغيره * قلت منشأ الخلاف كونه إثباتا بالعقل ، وهو موجود فى التعليل المذكور لأن كون التخصيص مفيدا يحتمل أن لا يجعل سببا للوضع (وتحقيق الاستدلال) بالخلق عن الفائدة فلا يصار إليه على تقدير عدم اعتبار المفهوم (يدفعه) أى هذا الجواب (وهو) أى تحقيقه (أن الاستقراء) أى تتبع اللغة (دلى) حاكيا (تنهم) أى عن هؤلاء (على أن مامن التخصيص) بوصف : أى غيره بين الموصول (ظن) على صيغة مجهول ، وقوله (أن لفائدة فيه) قائم مقام فاعله ، والجملة صفة الموصول (سوى كذا) عما يصلح أن تكون فائدة له ، استثناء من الفائدة المنفية (تعين) ذلك الذى استثنى منها مرادا من التخصيص المذكور * (وحاصله) أى التحقيق ، أو الاستقراء (أن) بالتخفيف (وضع) على المجهول (التخصيص) بالرفع (لفائدة) يعنى ان الوضع يعرف بالاستعمال ، وقد علم باستقراء مواد التخصيص إرادة فائدة ما من غير تخلف ، فعمل أنه وضع له (فان ضنت) الفائدة (غير النفي عن المسكوت فهي) أى الفائدة المضمونة هى الموضوع لها التخصيص (وإلا) أى وإن لم تكن

غير النفي المذكور (حل) التخصيص (عليه) لكونه من أفراد ما وضع له (ولا يخفى أن مفيدَه) أى وضع التخصيص لما ذكر إنما هو (قل اللفظ) لأن دلالة الاستقراء تتبع اللغة تابعة لدلالة الألفاظ المنقولة إليه ، فإفادته وضع التخصيص لما ذكر إفادة قل اللفظ في الحقيقة * فإن قلت إذا كان التخصيص موضوعا لما ذكر كان دلالتُه من قبيل المنطوق لا المفهوم * قلت هو ليس بلفظ يلزم ذلك (ولا معنى له) أى لكونه موضوعا لفائدة التي تتعين بالظن الذي يختلف (لاختلاف الفهم) ففهم يظن انحصار فائدته في شيء ، وآخر في شيء آخر (فكان) وضعه لما ذكر (وضعا للإفادة) ودفع الجهل باعتبار قصد الواضع (مؤدبا) بالآخرة (إلى الجهل) باعتبار اختلاف الفهم ، ودوجبا لاختلاف الكلام لعدم انضباط مدلوله بحسب المفهوم (والاستقراء إنما يفيد وجود الاستعمال) أى استعمال ما فيه تخصيص بالوصف وغيره (ثم غاية ما) قد (يعلم عنده) أى عند وجود الاستعمال (انقضاء الحكم) المنطوق في ذلك الاستعمال (عن المسكوت) وفيه إشارة إلى أن هذا العلم مفقود في أكثر المواد (والكلام بعد ذلك) أى بعد حصول العلم المذكور (في أنه) أى الانتفاء المذكور ، هل هو (مدلول اللفظ) أى الذى فيه التخصيص (أو) مدلول (الأصل) الذى هو الاستصحاب ، فإن الأصل عدم الحكم للمنطوق خرج عن حكم الأصل بالتصريح ، والمسكوت يقي على حاله ، أو الذى قرره السمع على مامر (أو علم الواقع) يعنى أو ليس فهم الانتفاء مدلول شيء من اللفظ أو الأصل ، بل هو علم حاصل للمخاطب بما هو الواقع ، يعنى الانتفاء المذكور ، فهذه احتمالات لم يرجح واحد منها ، فكيف يتعين كونه مدلول اللفظ (لا يفيد ذلك) أى كونه مدلول اللفظ (الاستقراء) بالرفع على الفاعلية ، والمفعول ذلك ، والجهة تأكيد لما علم ضمنا في قوله الاستقراء إنما يفيد وجود الاستعمال ، وفذلكة للكلام السابق (ولهذا) أى لأجل ما ذكرنا من عدم إفادة الاستقراء ذلك إلى آخره (نفاه) أى المفهوم (من ذكرنا من أهل اللغة) من الأخفش ومحمد بن الحسن وغيرهما (مع أن الاستعمالات والمرادات لم تنف عابهم) تأييد لضع دلائل الاستقراء ، بأنه لو دل ما اختص بهم من أهل الاستقراء بعض دون بعض ، ولما كان قوله : وهذا نفاه في معرض مناقشة أن ماقبله أفاد التردد في أنه مدلول اللفظ أولا ، فكيف يتزعم عليه نفي كونه مدلوله ، أشار إلى دفعها بقوله (وهذا) أى التردد والنفي (لأن أكثر ما تنفي فيه الحكم عن المسكوت) من الاستعمالات التي شملها (بواقي الأصل) لكونه لا تنفاه المذكور موجب لأصل لنفي هو الاستصحاب ، أو الذى قرره السمع ، فالتنفي المذكور يرجب اتصال مثبت . وباعتبار الفهم من المفهوم نفي لما ذكر من التردد (والاستقراء

يفيده) أى كون الأكثر موافقا للأصل (ولا يمكن من إثباته) أى انتفاء الحكم (باللفظ) الحال أنه (فيه) أى فى إثباته باللفظ (التزاع) بين الفريقين * والحاصل أنه لو لم يكن الأصل الذى يصلح لأن يثبت به انتفاء الحكم عن المسكوت موجودا فى الأكثر كان يظن ثبوته بالمفهوم ، لأنه إذا علم مشروعية الحكم ولم يظور له فى الشرع ما يظن كونه دليلا له سوى أمر خاص يكاد أن يتعين لذلك ، وأما إذا وجد له ما يصلح لذلك سوى أمر هو محل النزاع تعين إسناده إليه (وإذا تدفّر) بما ذكر من الاستدلال بفهم أبى عبيد وغيره على المفهوم (أن الدليل) لاثبات المفهوم (الفهم) أى فهم انتفاء الحكم عن المسكوت فى المواد المذكورة (وفى مفيد) أى الفهم المذكور (احتمال لما ذكرنا) من تردد فى أنه مدلول للفظ أو الأصل الخ (اتحد حال الاثبات والنفي) أى نسبة إثبات المفهوم ونفيه إلى اللفظ على السوية لتساوى احتمالية الإرادة وعدمها بالنظر إليه ، والدال على الشيء لا يشك فى أنه يفيد أم لا ، فالشك فى إفادته يستلزم نفي دلالاته ، وهذا هو المطلوب (فإن أجيب عن المنع) أى منع انحصار الفائدة فى النفي عن المسكوت بتحرير الدليل على وجه لا يتجه المنع المذكور بأن يقال (وضع التخصيص للفائدة) على صيغة المجهول أو المصدر المضاف (وضع المشترك المعنوى) بالنصب على الأول والرفع على الثانى : أى وضع ما وضع لمفهوم عام تحته أراد هى الفوائد الجزئية كما أشار إليه بقوله (وكل فائدة فرد منه) أى المشترك المذكور (تعين بالقرينة) لتلك الفائدة المسوقة الموضوع لها التخصيص (فى المورد) فى كل كلام ورد فيه التخصيص بالقرينة المعينة لها (وهى) أى القرينة (عند عدم قرينة غير المنفى عن المسكوت لزوم عدم النافذة) للتخصيص الموجب وجود الموضوع بدون ما وضع له فيجب (أن لم يكن) الذى عن المسكوت مراد من التخصيص (فيجب) أن يكون النفي منه حينئذ (مدلولا لفظيا) لأن الموضوع لمجنس إذا أُريد به فرد من بالقرينة يكون دالا عليه * (قلنا لادلالة لادّعاءهم على الاختصاص) بخصوصه بأحدى الدلالات الثلاث . بنى إذا قم بوضع التخصيص لمحقق لفائدة لى فى الحكم عن المسكوت فرد منه لزم كون التخصيص لهم منه ، وقنا لادلالة لى آخره (فليس) النفي المذكور مدلولا (لفظيا بل) الدلالة (للقرينة) معطوف على قوله لادّعاءهم * فان قات ذكر العام وإرادة الخاص بمعاونة القرينة إطلاق مجتزئ ومدلول المجاز مدلول لفظي * قلت النزاع فى إثبات المفهوم وهو عبارة عن دلالة اللفظ باعتبار التخصيص من غير حاجة إلى أمر آخر وما ذكرته من لزوم عدم الفائدة أمر آخر على أن قولنا ناليس لفظيا سند للمنع ، فإن الجيب عن المنع منعه إثبات المدعى بادّعاء وضع التخصيص لى آخره ، والتخصيص يمنع وضعه لما ذكر ، ويؤيد منعه بنفى

الملولية اللفظية ، ولا خفاء في أنه سند أخص ، وإبطاله غير موجه ، وأيضا يتحقق النزاع في كل مادة بقول الخصم بثبوت المفهوم مدعيا وجود القرينة ، أعني لزوم عدم الفائدة ، يقال له لانسلم ذلك : لم لا يجوز أن يكون هناك فائدة أخرى ؟ وإليه أشار بقوله (والثابت) في المواضع التي يدعى فيها الخصم ثبوت المفهوم (عدم العلم بقرينة الغير) أي غير نفي الحكم عن المسكوت (لاعدهما) أي عدم قرينة الغير في نفس الأمر لعدم الإحاطة بالنفي (فيكون) التخصيص الذي ادعى وضعه لمطلق الفائدة (مجالا) لازدحام المعاني الممكنة لإرادتها وعدم مآتين بعضها (في) نفي الحكم عن (المسكوت وغيره) أي غير النفي (لا موجبا فيه) أي في المسكوت (شيئا) من نفي الحكم عنه وغيره أو شيئا من الإيجاب (كرجل بلا قرينة في زيد) فانه مجمل في زيد وعمرو وغيرهما ، ولا يوجب في زيد شيئا * (فان قيل) ليس الأمر كما زعمتم من أن الثابت عدم العلم بها لاعدهما ، وأن الأول لا يدل على الثاني (بل) عدم العلم بقرينة الغير (ظاهر في عدمها) أي في عدمها بحسب الواقع ، وإن لم تكن نصابه (بعد فحص العالم) بأساليب الكلام ، وقرائن المقام مع كمال الاهتمام عن قرينة الغير ، فيدل عدم علمه بها على عدمها بحسب غالب الظن لأنها لو كانت لم تحف عليه ، وهذا الكلام إثبات للقدمة المنوعة على تقدير أن يكون ماقبله منعا ، وإبطال لعدم ثبوت عدم القرينة ان كان معارضة * (قلنا) ظهور عدمها (ممنوع) لأن عدم العلم بشئ ولو بعد فحص العالم لا يستلزم عدمه (والا) أي وإن لم يكن كذلك بأن يستلزمه (لم يتوقف) العالم بعد الفحص (في حكم) لأنه لا تخلو حادثة من الحوادث عن حكم ثابت من الله تعالى مع أمانة أقيمت عليه كما هو الحق عند أهل التحقيق ، ومن ضرورة استلزام عدم العلم بالشئ عدم استلزام وجود العلم فلا وجه للتوقف (وقد ثبت) التوقف (عن الأئمة) المجتهدين في كثير من الأحكام * فان قلت لعل توقفهم لعدم القطع ، ونحن قلنا ظاهر في عدمها ، ولم ندع القطع به * قلنا ثبت عنهم التوقف فيما يمكن فيه بالظن من الفروع * (فان قيل) لاثبات المقدمة المنوعة ، وهو ظهور عدم قرينة الغير بإبطال السند المساوي للنع زعم الخصم التوقف (نادر) كالمعلوم فلا يناق الضهور * (قلت) نريد لنوع بسند آخر ان لم يسلم ذلك السند (فواضع الخلاف) بين القائمين بمفهومه وشيئين . فريين المجتهدين في الأحكام الشرعية (كثيرة تقييد) تلك المواضع (عدم وجود بانحصار) حتى عدم وجود علم (للعالم) بسبب الفحص مع وجود النصوص عنه في الواقع ، أو عدم وجود ما يخص عنه لما زعمتم من أن عدم علم العالم به دليل على عدمه وهو باطل بوجوده بدليل ما أدعى إليه اجتهاده الخلف * توضيحه أن كلا من المجتهدين

المخالفين لم يعلم ما أدى إليه اجتهد الآخر ، ولا شك أن ما أدى إليه اجتهد أحدهما حكم الله لم يعلمه الآخر مع وجوده في نفس الأمر ، والمفروض أن قول كل منهما قبيح الآخر لجاز أن لا يكون شيء منهما حكم الله (ولو سلم) ظهور عدم علم العالم بعد الفحص في عدم قرينة غير المنقبة عن المسكوت (في) كلام (غير الشارع) لعدم سعة دائرة ما يقصدون بالتخصيص من الفوائد بحيث لا يمكن إحاطة علم العالم بها (اقتصر) جواب لو : أي اقتصر اعتبار المفهوم على كلام غير الشارع (قلنا به) أي باعتبار المفهوم (في غيره) أي في كلام غير الشارع (من المتكلمين للزوم الانتفاء) أي انتفاء فائدة التخصيص اللام متعلق بقلنا (لولاه) أي لولا انتفاء الحكم عن المسكوت ، فالضمير راجع إلى الانتفاء بطريق الاستخدام ، وذلك لما فرض من تسليم استلزام عدم علم العالم الفاحص عن قرينة غير انتفاء الحكم عن المسكوت عدمها (أما الشارع فللقطع بقصدها) أي الفائدة إجمالا (منه) أي من الشارع في التخصيص (يجب تقديرها) أي اعتبار الفائدة في كلامه المخصص واعتقاد وجودها فيه إجمالا (فلا يلزم الانتفاء) أي انتفاء الفائدة (لولا الانتفاء) أي انتفاء الحكم عن المسكوت (فانباته) أي نفي الحكم عن المسكوت (إقدام على تشريع حكم بلا ملجئ) أي موجب ، فلزوم انتفاء الفائدة لولا اعتبار انتفاء الحكم عن المسكوت للعمل بوجود الفائدة إجمالا من غير دليل على تعيينها * (فان قيل) نفي الحكم عن المسكوت (ظني) فيكفي لإثباته ظن أن لافائدة في التخصيص سواء * (قلنا ظن العين) بصيغة المفعول ، وهو الانتفاء المذكور (عند انتفاء معينه) بصيغة الفاعل المضاف إلى ضمير العين ، وهي القرينة العينية له (ممنوع ، وعدهم أنه) أي العين لنفي المذكور (لزوم انتفاء الفائدة) أي فائدة التخصيص إن لم يردبه (وانتفاءه) أي وعدهم انتفاء الزوم المذكور لاسيما في كلام الشارع (واندفع به ذكرنا قولهم) أي المبتين للنفوذ (ثبت دلالة الإيماء) وهو قرآن الحكم بما لو لم يكن حجة له كمن بعيدا على مامرا (ليدفع الاستبعاد) متعلق بثبت (فالتفهوم) أي قبوت دلالة التخصيص على النفي المذكور (ليدفع عدم الفائدة) يلزمه على تقدير عدم انتفاء الحكم عن المسكوت (أولى) لأن الاحتراز عن إيراد ما لا فائدة فيه أهم منه عن الاستبعاد (ولو جعل) القول المذكور (إثباتا لإثبات الوضع بالفائدة) ردا على من حكم بطلان إثبات الوضع بها ، وكلمة لو وصية إشارة إلى أنه لا فرق في الاندفاع بين أن يجعل دليلا مستقلا على المطلوب كما فعله القاضي ضد الدين ، وبين أن يجعل جوابا ثانيا يمنع إثبات الوضع بالفائدة كما فعل غيره من شارحي المختصر ، ووجه الاندفاع ظهور الفرق بين ثبوت دلالة الإيماء ، ودلالة التخصيص لظهور وجود القرينة المعينة هناك ،

وهو الاستبعاد المذكور على ماهر ، وعدمه هنا لعدم لزوم عدم الفائدة على ما بين بما لا مزيد عليه (وأما الاعتراض عليه) أى الدليل المذكور ، وهو لزوم خلق التخصيص عن الفائدة (بأن قوياً دلالاته) أى دلالة ما وقع فيه التخصيص (على الثبوت) أى ثبوت الحكم المنطوق (فى الموصوف) بدفع توهم خروجه على سبيل التخصيص (فائدة) فانه لو قال فى الغنم زكاة توهم أن يراد فى المعلنة دون السائمة زال الوهم (وكذا) فى المشروط والغيا ، والمعدود ، وكذا الاعتراض على الدليل المذكور بأن يقال (ثواب القياس) والاجتهاد فى إلحاق المسكوت بالمذكور لاشتراكهما فى العلة فائدة تصلح لأن يصكون التخصيص لها فلا يتعين النفي المذكور لأن يكون فائدة له (فدفع الأول بأنه) أى الأول ، وهو القوية المذكورة (فرع عموم الموصوف فى نحو فى الغنم السائمة زكاة) حتى يكون معناه فى الغنم سيما السائمة زكاة (ولا قائل به) أى بعموم الموصوف فى نحوه (ولو ثبت) العموم (فى مادة) كالصورة المذكورة فرضاً (وصار المعنى فى الغنم سيما السائمة) زكاة (خرج عن) محل (النزاع) لأن النزاع فيما لا شيء يقتضى التخصيص فيه سوى مخالفة المسكوت عنه للمذكور ، ودفع وهم التخصيص فائدة سواها (و) دنع (الثانى) بأنا شرطنا فى دلالاته أى التخصيص على نفي الحكم عن المسكوت (عدم المساواة فى المناط) أى عدم مساواة المسكوت عنه للمنطوق فى علة الحكم (والرجحان) أى وعدم كونه أولى من المنطوق به ، وثواب الاجتهاد إنما يتصور فيما إذا كانا متساويين فى العلة وإلحاق المسكوت فى الحكم بالمنطوق بدلالة النص إنما يكون عند الرجحان (وسيدفع هذا) أى الدفع الثانى (وقضه) أى الدليل المذكور (بعموم اللقب) وهو تعليق الحكم بمجامد كفى الغنم زكاة ، بأن يقال لو لم يدل على نفي الحكم عما عداه لم يكن التخصيص باللقب مفيداً ، فيلزمكم إثباته ولستم بتبتيه ، وإن أثبتته شنوذ (مدعوع بأنه) أى ذكر اللقب (ليصح الأصل) أى أصل الكلام فى إعادة أصل المراد فانه يحتل بدونه ، وهذا أعظم فائدة * (ومن أدلتهم) أى القائلين بالمفهوم (المزيفة) أى المضعفة ، وأصله زيف الدراهم : إذ جاءها زيفاً مردودة لغش (لو لم يكن) التخصيص (للحصر لزم اشتراك المسكوت ، والمذكور فى الحكم) لعدم الواسطة بين الاختصاص والاشتراك (وهو) أى الاشتراك (متنف) اتفاقاً (لمقتضى) أى الحكم (ليس له) أى للمسكوت (بل) هو للمذكور (محتمل) لأن يكون ثابتاً للمسكوت أيضاً . فتعين اخصر (ودفع بمنع الملازمة) أى لانسل أنه لو لم يكن محصوراً بالاشتراك (بل اللازم) إذن (عدم الدلالة) أى عدم دلالة التخصيص بغير اختصاص (إذ) على (اشتراكه) بل (دلالة) على مجرد تعلق الحكم بالمذكور (والمسكوت على

الاحتمال (والامام) أى امام الحرمين استدلال (قريب منه) أى من هذا الدليل ، وهو أن التخصيص (للمفهوم) يبين (الحصر لمفهوم اختصاص الحكم) بلذ كور دون غيره ، واللازم منتف ، أما الملازمة فلانه لامتعى للحصر فيه إلا اختصاصه به دون غيره ، وأما انتفاء اللازم فلهلم الضرورى أنه يفيد اختصاص الحكم بلذ كور ، وإليه أشار بقوله (لكنه يفيد في المذكور ، وجوابه منع انتفاء اللازم) بأن يقال لانسم أن عدم إطلدته الاختصاص منتف (بل إنما يفيد الحكم على المذكور لاختصاصه به) أى بالمذكور (مع ما فى تركيبه) أى جوابه المنع مع الذى فى تركيب الدليل أو المستدل من المحذور ، يعنى المصادرة على المطلوب أو مايقرب منه (إذ هو) أى ما فى التركيب لمأصله (لولم يفد الحصر لم يفد الحصر) قل الأبهرى : فى تالى هذه الشرطية تفصيل ليس فى مقمتها ، فلا يحد من استلزام الشيء لنفسه ، وفى هيض تأليها تفصيل ليس فى هيض مقمتها ، فلا يحد من المصادرة على المطلوب ، بل هو من الاستدلال من التفصيل على الجلة انتهى . وقال المحقق التفتازانى : لاتفوت بين الختم والتالى إلا فى اللفظ ، وكان لفظ الاختصاص أوضح دلالة لجعل التالى انتهى ، فغاية العناية به الفرار عن المحذورين لا إثبات المطلوب (وما روى لأز يدن على السبعين) أى ومن أدلتهم المزيفة احتجاجهم بأنه صلى الله عليه وسلم فهم مفهوم العدد من قوله تعالى - إن تستغفر لهم سبعين مرة - ، وهو أعلم الناس بلسان العرب لما روى عنه صلى الله عليه وسلم « لأز يدن على السبعين » فى الصحيحين « لما قام رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلى على عبدالله بن أبى - ابن سؤل ، قام عمر ، فأخذ بثوبه ، فقال يا رسول الله : صلى عليه وقد نهاك ربك أن تصلى عليه ؟ فقال صلى الله عليه وسلم إنما خبرنى الله فقال تعالى - استغفر لهم أولا تستغفر لهم إن تستغفر لهم سبعين مرة - وسأزيده على السبعين » . وأخرجه عبد الززاق وعبد بن جيد فى تفسيره عن قتادة والطبرى عن عروة مرسلًا بنفط الكتاب ، ولولم يفهم صلى الله عليه وسلم أن حكم ما زاد على السبعين خلاف حكمها ، وهو المغفرة لما قال ذلك ، بل امتنع عن الاستغفار ، وإذا ثبت مفهوم العدد ثبت مفهوم الصفة بالطريق الأولى ، ولذا كل من قال بمفهوم العدد قل : بمفهوم الصفة من غير عكس ، وكذا ثبت مفهوم الشرط لكونه أقوى لمل ما ذكرنا ، وكذا الحال فى مفهوم الغاية * (وأجيب بأنه) أى ماروى (ليس محل النزاع للعلم بأن ذكرها) أى السبعين ليس لتقييد عدم المغفرة بخصوص هذا العدد بل (للبالغة) فى الكثرة ، فانها صارت معناها عرفا فى مثل هذا المقام ، فالمراد سلب المغفرة بالكلية وإقناط منها ، وإن بلغ عدد الاستغفار غاية الكثرة ، ويلزمه عدم التفاوت بينها وبين ما فوقها ، وإليه أشار بقوله (واتحاد الحكم فى الزائد) أى وللعلم باتحاد

فيه ، والرسول صلى الله عليه وسلم أعلم الناس بذلك (فكيف يفهم الاختلاف) بأن يكون حكم سبعين عدم المغفرة ، وحكم ما زاد عليها المغفرة (فلا يزيدن تأليف) أى فقله صلى الله عليه وسلم لأزيدن تأليف لقلب ابنه وأقربه من المؤمنين ، روى أن عبد الله بن عبد الله بن أبي ، وكان من المخلصين سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فى مرض أبيض أن يستغفر الله له ففعل ، فنزلت ، فقال صلى الله عليه وسلم « لأزيدن على السبعين » على أنه لم يكن عند ذلك ممنوعا عن الاستغفار لهم حتى يلزم مخالفة النهى . وقد يجاب عنه بأنه يجوز أن يكون من قبيل حل الكلام على غير المراد مع العلم به استعطافا وطلباً للرجة والفضل كقول القبرى للحجاج وقد قال له متوعدا : لأجلك على الأدهم ، يعنى القيد : مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب يحمل كلامه على الفرس الأدهم ، فقال ثانيا : انه حديد ، فقال : لأن يكون حديدا خيرا من أن يكون بليدا : الأدهم الذى غلب سواده حتى ذهب البياض الذى فيه ، والأشهب الذى غلب بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد ، ثم أجاب بطريق التزل ، وفرض كونه من محل النزاع وأنه ليس للبالغة ، فقال (وعلم أن الاختلاف) أى اختلاف السبعين والزائد عليها فى الحكم (جائز) خبر أن (ان ثبت) العلم المذكور (يجب كونه) أى ذلك الثبوت أو العلم حاصل (من خصوص المادة) فقله يجب الخ جواب الشرط ، وهو مع حوائه خبر المبتدا : أعنى علم وفى كلمة إن إشارة إلى أنه لم يثبت . يعنى إن فرض علمه صلى الله عليه وسلم بأن حكم ما زاد على السبعين بخلاف السبعين ، وهو الغفران ، فذلك العلم ليس بسبب مفهوم العدد ، بل يجب كونه من خصوص المادة (وهو) أى خصوص المادة (قبول دعائه) صلى الله عليه وسلم . ولا يخفى بعد هذا العلم بعد العلم بموت ابن أبي على الكفر (وقول يعلى بن أمية لعمر مابالنا قصر وقدأمننا) أى ومن الأدلة المزيفة احتجاجهم بأن يعلى وهو من البغاة فهم مفهوم المخالفة من قوله تعالى - ليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن ختمت - الآية ، وأن القصر مقصور على الخوف ، فقال ومابالنا إلى آخره وواقفه عمر فى فهم ذلك ، ولذا لم يرد عليه فى فهمه ذلك (ر ش - ر) متفق يعلى ، فان هذا القول الدال على فهم المفهوم المخالف إنما وقع منه فى مادة سرمد ، وإذا ثبت فيه ثبت فى الملقى قياسا عليه ، فقال عمر ليعلى (عجبت مما عجبت منه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فتأخذ صدقة تصدق الله بها عليكم) فدل على أنه صلى الله عليه وسلم قرأ عمر فى فهمه مفهوم الشرط ولا يسكر عليه كما أنه أقر يعلى عليه غير أنه بين عدم يرادة المفهوم فى خصوص المادة بقوله صدقة ، يعنى حكم الرخصة فى السفر يعم الخوف والأمن .

وإن كان سببه الخوف فالتخصيص بالشرط لابد له من فائدة لوقوعه في كلام الله لمزيد العناية بشأنه لكونه سببا للتشريع في الأصل إلى غير ذلك (والجواب) منع بازوم فهم المفهوم من كلامهما، والسند (جواز بنائهما) المحجب من القصر (على الأصل) في الصلاة قبل رخصة القصر للخوف (وهو) أى الأصل المذكور (الاتمام وإتمام خولف) الأصل (في الخوف) لورود النص، وخلاف الأصل مقتصر على مورد النص، فبقي فيما عداه على الأصل، قيل هذا مخالف لما ذهب إليه أصحابنا رحمهم الله من أن الأصل في السفر عندنا القصر، والاتمام في حق المقيم بعارض الإقامة حتى لو صلى المسافر الرابعة أربعا إن أتى بالعبادة الأولى أساء، وإلا فسدت صلاته، ويشهد لهم ما في الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها «فرض الصلاة حين فرضها ركعتين ركعتين في السفر والحضر، فأقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضر» واللفظ للبخارى، والجواب أن سند المانع جواز بنائهما على الأصل هو الاتمام لما يفهم من نفي الجراح للمقرون بما يصلح لعليته من الخوف، فإن المتبادر منه أنه لولا ذلك كان المطلوب الاتمام، وبالجملة لا يلزم كون تلك الاصلية المظنونة لما قامت عندهما من الأمارة مذهبا لأصحابنا (وإن في القول به تكثير الفائدة) أى ومن الأدلة المزيفة أن في القول بمفهوم المخالفة تكثير فائدة الكلام اللائق ببلاغته لاستلزامه نفي الحكم عن المسكوت مع إبطائه للذكور (وقص) هذا الدليل قصا إجماليا، والناقض الآسدى (بازوم الدور) لأنه يتوقف حيثئذ ثبوت المفهوم على التكثير لكونه علة لوضع التخصيص له مع أن التكثير متوقف عليه لحصوله به (وليس) هذا النقص (بشيء، لظهور أن الموقوف عليه الدلالة) أى دلالة اللفظ على نفي الحكم عن المسكوت (تعلقها) أى تعقل الواضع كثرة الفائدة (واقعة) مفعول ثانٍ لتعقل لتصنعه معنى العلم فعل أن علة الوضع قصورها بصفة الوقوع لانتفاءها في نفس الأمر (وتحققها) أى كثرة الفائدة بحسب الواقع (هو الموقوف عليها) أى الدلالة، فالدلالة متأخرة عنها باعتبار الوجود الذهني متقدمة عليها باعتبار الوجود الخارجى. هكذا شأن لعل نهائية (بالجواب ما تقدم) من أنه يلزم إثبات المنة بفائدة وهو بص، ولا يدفعه تحقيق الاستدلال هو كما دفعه هناك وهو ظاهر (وأ أنه لو لم يكن المسكوت محذورا) المذكور في حكم (نزه حصول الظهيرة قبل السبع) أى ومن أدلتهم المزيفة على مفهوم «عدده أنه لو لم يكن مسكوت» وهو مدون السبع محذورا، المذكور، وهو السبع نزه حصول ظهيرة لأنه انتهى وفيه «سكوت قد نفي سبع مرات (في) حديث ذكر في صحيح مسلم وغيره عن أبي هريرة مرفوع (صهور - حكمة) - (نفي) السكوت أن ينسى سبع مرات - حذ عن الترتيب - (وتحريم) - في حصول آخره سكوت

بين رجل وامرأة اشتركتا في رضاع مدته (قبل الجنس) أى خمس رضعات (في خمس رضعات يحرمن) في حديث صحيح ذكره مسلم وغيره عن عائشة موقوفا عليها « كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن ، ثم نسخن بخمس معلومات يحرمن ، فتوفي النبي صلى الله عليه وسلم وهو فيما قرأ من القرآن » بيان ذلك أنه إذا لم يعتبر مفهوم العدد كان حكم مادون الجنس في التحريم كالخمس (ويلزم) عند تحصيل الطهارة والتحريم بالعديدين المذكورين (تحصيل الحاصل) لحصولهما قبل تحقق العديدين بالأقل منهما (والجواب منع للملازمة) لأن المراد بقوله لو لم يكن المسكوت مخالفا فرض عدم دلالة التخصيص على كونه مخالفا لاعتمد كونه في نفس الأمر ، لأن المدعى إما هو الدلالة المذكورة فلا بد من فرض تقيضها ، وبيان استلزامه المحال * وحاصل المنع أنه لانسلم أن اللازم على تقدير تقيض المدعى لزوم حصول الطهارة إلى آخره (بل اللازم عدم الدلالة على نفي الطهارة والتحريم) قبل تحقق السبع (وإنما يلزم ما ذكر) من التحريم قبل الجنس (لو لم يكن الأصل) المعتمد قبل هذا النص (عدم التحريم) أى عدم تحريم النكاح بين كل اثنين من الذكر والأنثى إذا لم يكن ثمة شيء من موجباته لكن الواقع كون الأصل عدم التحريم (فيبقى) عدم التحريم الذى هو موجب الأصل مستمرا (إلى وجود ماعلق) التحريم (به) وهو الجنس من الرضعات المعلق بها (ضده) أى ضد عدم التحريم ، وهو التحريم (ولذا صارت النجاسة) الحاصلة من ولوغ الكلب في الماء (مقترنة) في الإناء (بالدليل) وهو العلم بولوغ نجس العين المستلزم إصابة لعابه المتولد من لجه الإناء (فتبقى) تلك النجاسة مستمرة (كذلك) أى إلى وجود ماعلق به ضد النجاسة : أى الطهارة ، وهو السبع من الفسلات ، وهذا كله مبنى على مذهب الشافعية ، (وأما الحنفية فالتحريم) بالرضاع عندهم لا يتوقف على الجنس ، بل يثبت (بقليله ، والطهارة قبله) أى وطهارة الإناء الذى ولغ فيه الكلب لا يتوقف على السبع ، بل يثبت (بالثلاث) على ما ذكره الح كم في إشاراته ، وقيل عن أبي حنيفة رحمه الله وجوبها واستحباب الأربعة بعدها أو بغيره من زوطا عى ما ذكره أبو برى من أنه لا توقيت في غسلها ، بل العبرة لأكبر الراى ولو مرة . روى عن أبي حنيفة رحمه الله . قال شيخ الاسلام ظاهر الرواية نجاسة عين الكلب . وفرغ عيه تضييحات بتنجس البئر الواقع فيها الكلب وإن لم يصب فيه الماء ، لكنه اختار صراحة عينه ، ونجاسته : وما يتولد منه لعوم قوله صلى الله عليه وسلم « إما إهاب دبغ فقد طهر » . رواه الترمذى وصححه ، وإخراج الخنزير منه لمعارضة الكتاب إياه ، فعلى هذا نجاسته نجاسة سائر السباع (وهما) أى توقف التحريم بالرضاع على خمس ،

وتوقف طهارة الاناء على سبع (منسوخان) عندهم ، وحكمهم بالنسخ إما بالاجتهاد ، وإما بالنقل ، وأفاد الأول بقوله (اجتهادا بالترجيح) قل الشارح في تفسيره : أى بسبب ترجيح ما عندهم من المعارض فإن كل موضع تعارض فيه دليلان ، فرجح المجتهد أحدهما يانم بالضرورة القول بنسخية الآخر ، والا كان تركا لدليل صحيح عن الشارع فتأمل انتهى . لعل وجه التأمل أن الترجيح لا يستلزم النسخ لجواز عدم صدور المرجوح عن الشارع في الواقع ، لان أخبار الأحاد لا يفيد الا الظن ، فلا يقطع بعدم هيضه ، والمعارض الراجح ما روى ابن عدى عن عطاء عن أبى هريرة مرفوعا « إذا بلغ الكب في إناء أحدكم فليهرقه وليغسله ثلاث مرات » مع ما أخرجه الدارقطى بسند صحيح عن عطاء موقوفا على أبى هريرة أنه كان إذا بلغ الكب في الاناء أهرقه ثم غسله ثلاث مرات ، أو ثوت عمل أبى هريرة ، وهو راوى السبع على خلاف روايته يوجب ومنانها فيعارضه ، وهتم عليه لما ثبت من نسخ التشديد في أمر السكاب أول الأمر حتى أمر بقتلها على أن القياس بسائر النجاسات أيضا يفيد التحريم ، وفي تحريم قليل الرضاع إطلاق الكتاب كقوله تعالى - وأمهاتكم التي أرضعنكم - ، والسنة لحديث « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » ، ويقدم قطعية الكتاب وسلامة الحديث من القوادح سندا ومتنا ، بخلاف حديث المجلس فقد قل الطحاوى منكر ، والقاضى عياض لا حجة فيه ، لأن عائشة رضى الله عنها أحالت ذلك على أنه قرآن . وقد ثبت أنه ليس بقرآن ، ولا تحل القراءة به ولا إتيانه في المصحف ، إذ القرآن لا يثبت بخبر الواحد (أو قالا) أو هما منسوخان قلا ، والمفيد له عمل أبى هريرة على خلافه ، فإن ظنية خبر الواحد بالنسبة إلى رواية التى سمعه من فم النبى صلى الله عليه وسلم قطعى ينسخ به الكتاب إذا كان قطعى لدلالة . فيانم أنه لا يتركه إلا لقلعه بالنسخ ، فتركه بمنزلة روايته لمناسخ ، وما روى عن ابن عباس د قيل له : ان الناس يقولون ان الرضة لا تحرم . قل كن ذلك ثم نسخ ، وعن ابن مسعود قل « آل أمر الرضاع إلى أن قلبه وكبره يحرم » عن ابن عمر أن القليل يحرم ، وهذه الآثار صالحة لنسخ حديث عائشة رضى الله عنها ، وإن تكافئه في صحة السند لكثرتها ، ولا يزمه من نسخ القرآن بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وثبت قول رافضة ذهب كثير من القرآن بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ثبته الصحابة ، بطلان الأثر من ضروريات الدين . وقد قال الله تعالى - إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون - (فالأثر على تقرير عدم دلالة التخصيص في الخدين من حصول الطهارة والتحريم قبل التحس ونسب على ما دعى الخصم (حق) في حد ذاته لا من حيث أنه لازم لما عرفت من أن الملازمة غير مسلمة (فيسقطان)

أى الدليلان المذكوران * (واعلم أن المعول عليه في نفي المفهوم عدم ما يوجب) أى القول به (إذ علم أن الأوجه) المذكورة لاثباته (لم تقده) أى الاثبات (وأيضا الاتفاق) من الفريقين (على أن المصير إليه) أى القول بالمفهوم إنما هو (عند عدم فائدة أخرى) للتخصيص سواء (وهى) أى الفائدة الأخرى (لازمة) متحققة في جميع مواد التخصيص فيجب أن يصار إليه اتفاقا (إذ ثواب الاجتهاد للحاق) أى إلحاق المسكوت بالذكر في حكمه بجامع بينهما (فائدة لازمة) للتخصيص (والدفع) بهذا اللزوم (بأن شرطه) أى القول بالمفهوم (عدم المساواة) بين المذكور والمسكوت في الناطق، واكتفى بذكر المساواة عن الرجحان لما تقدم ذكرها والوعد بهذا الدفع بقوله، وسيدفع (فعندها) أى المساواة المحل (غير) محل (النزاع) لوجوب اشتراك المذكور والمسكوت في الحكم حيثئذ (ليس بشيء) خبر مبتدأ: أعنى الدفع (لأن فائدة الثواب) الاضافة بيانية (تلتزم الاجتهاد) سواء (أوصل) الاجتهاد (الى ظن المساواة) بينهما فتحقق إلحاق (أو) أوصله (إلى عدمها) أى المساواة (أولا) أى أول ما يوصله إلى شيء آخر منها (ثم ينتفى الحكم) الثابت للمذكور عن المسكوت على كل من الأخيرين (بالأصل) وقد مر بيانه (وعدم المساواة ليس لازما بينا لكل تخصيص ليمتنع الاجتهاد لاستكشاف حال المسكوت) فانه اذا كان بينا كان عدم مشاركتها بديها غير محتاج إلى اجتهاد واستكشاف (ولم) أى الحفية (غيره) أى المعول عليه (أدلة منظور فيها) أى رد عليها الاعراض (منها انتفاؤه) أى المفهوم (في الخبر نحو الشام غنم سائمة) فانه لا يدل على عدم المعلوفة فيها لغة وعرفا (مع عموم أوجه الاثبات) أى إثبات المفهوم في الخبر والانشاء * حاصل الاستدلال أنه لو كان التخصيص دالا على المفهوم للأوجه المذكورة كان بدلا في نحو ما ذكر خبرياتها فيه لكنه لا يدل فلا دلالة * (وأجيب) عنه بوجهين (بالتزامه) أى عموم المفهوم فيهما (إلا لدليل) خارجي دال على عدم إرادته في البعض (ومنه) أى من ذلك الدليل (المثال) أى ما في مثال المذكور من العلم بوجود المعلوفة فيه (وبالفرق) بين الخبرين: (بأن كون المسكوت في الخبر غير مخبر عنه لا يستلزم عدم ثبوت الحكم في نفس الأمر) مستلزم لا يلزم من عدم إدراك الوقوع والا وقوع عدمها في نفس الأمر، وتوضيحه أن في الخبر نسبين بين طرفي الحكم خارجية كائنه بينهما في الواقع وذهنية حاكية عن الخارجية. وتعالى النسبة لا يستلزم تنفاء الأولى (بخلاف الأمر ونحوه) من الانشاء (فانه لا يخرج له مجرى نفسه ذلك لاحتمال) وهو كون المسكوت متعلق الحكم في الواقع مع عدم كونه متعلقه في العقل بحسب دلالة المنطوق (هذا انتهى تعرضه) أى الأمر ونحوه (للمسكوت

يتبقى الحكم عنه في نفس الأمر (لأن ثبوت الحكم له فرع تعرضه (ودفع الأول) من الوجهين (بأنه مكابرة) لظهور عدم اعتبار مفهوم المخالفة في الأخبار مطلقا ، وفيه نظر كيف وأوجه الأثبات غير مختصة بالإنشاء (و) دفع (الثاني) وهو الفرق بينهما (بإفادته) أي إفادة انتفاء تعرضه للسكوت (السكوت عن المسكوت) لانتفاء الحكم في نفس الأمر فلا فرق بينهما (وهو) أي السكوت عن المسكوت وعدم إفادة الحكم ثابت له (قول الناظرين) للمفهوم * فيه أن قول الناظرين السكوت عنه إثباتا ونقيا ، واللازم من انتفاء التعرض الذي ذكره الخصم السكوت عنه اثباتا فقط * (ومنها) أي ومن الأدلة المنظور فيها أنه (لو ثبت للمفهوم ثبت التعارض) في حكم المسكوت بين الدال على نفي الحكم عنه وبين ما يدل على مشاركته للذكور فيه (لثبوت المخالفة) في مواد التخصيص بين ما يقتضيه المفهوم من نفي الحكم ، وبين ما يقتضيه دليل آخر من ثبوته للسكوت (كثيرا) ويزمزم ثبوت التعارض كثيرا ، وذلك كما في قوله تعالى - لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة - اذ مفهومه عدم النهي عن القليل إذ الهى عن القليل والكثير ثابت لقوله - وحرم الربا - وغيره (وهو) أي التعارض (خلاف الأصل لا يصار إليه) أي التعارض أو خلاف الأصل (إلا بدليل) ملجئ إلى المصير إليه ، ويتجه حينئذ أن الأدلة المذكورة للمفهوم كثيرة فيصار إليه ، فأشار إلى الجواب بقوله (فان أقيم) الدليل على اعتباره (فبعد محته) فيه إشارة إلى عدم محته وعدم صلاحيته لأن يعارض دليلنا لصحته : أي فبعد تسليم محته (كان دليلا معارضا) وإذا تعارضا تساقطا فلا يبقى بعد ذلك الاعتبار المفهوم مرجح ، وتعبه المصنف بأن ذلك إذا ترجح عليه ، فقل (والحق أن كل دليل يخرج) الحكم (عن الأصل) بإفادته إياه على خلاف إفادة ما يوافق الأصل (بعد محته يقدم) ذلك الدليل الخارج على ما يوافق (وبإلا) أي وإن لم يقدم (نزم منه) أي مثل مذكر من يثبت لتعارض الذي هو خالف الأصل في آخره (في حجة خبر الواحد وغيره) مما يدل على خلاف الأصل يعني إذ دلت على كفاية على حكم موافق للأصل ، وخبر الواحد على خلافه قل : لو ثبت حجة خبر بت لتعرض ، ثم قد يمتهم بالخروج عن الأصل كترجيحهم بينه لخروج على ذي اليد (ويدفع) هذا الإيراد : أعني تقديم الخرج لزومه منه الخ من قبل الناظرين (بأن ذلك) أي ترجيح مثبت خلاف الأصل إنما هو (عند تسويهما) أي الأدلة المتعارضة (في استزاه المضروب وأدلتك) أيها المثبتون (بينا أن شيئ منها لا يستزم اعتباره) أي المفهوم فذنب لا تصحح ، لأن تعرض أدلتنا لاستزاهها عدم اعتباره (ومنه في الشرح) أي ومثل ذكره في الصفة من الأدلة ما ورد عليها ذكره

فى الشرط (من الجانبين) المثبت والثاقى (وشرطه) أى مفهوم الشرط (ما تقدم من عدم خروجه) أى القيد ، وهو الشرط هنا (مخرج الغالب) وقد مرّ تفسيره كقوله تعالى - ولا تذكروها فيتاكم على البقاء إن أردن تحسنا - على أحد الوجوه (ونحوه) مما لا يتعين معه كون المفهوم فائدة للتقييد (ويخصه) أى مفهوم الشرط (قولهم انه) أى الشرط (سبب) للجزاء (فعلى) تقدير (اتحاده) أى السبب انتفاء الحكم عنه انتفاء الشرط (ظاهر) ضرورة انتفاء النتيء عند انتفاء السبب بالكلية (وعلى) تقدير (جواز التعدد) أى تعدد السبب (الأصل عدم غيره) أى الشرط من الأسباب الأخرى ، فان سببية الشرط معلومة وسببية غيره غير معلومة ، والأصل فى الأشياء عدم كما أفاد بقوله (فلذا اتفق) الشرط الذى هو السبب (اتفق) المسبب (مطلقا) لانحصار السبب فيه لما ذكر (ملاحظة النفي الأصل) ما لم يتم دليل الوجود (أى وجود سبب آخر للجزاء) مع أن الكلام فيما إذا استقصى البحث (أى يولغ فى التفتيش والفحص إلى أقصى الغاية) عن وجود سبب (آخر فلم يوجد) فان احتمال وجوده (أى سبب آخر) (بضعف) حينئذ جدا (فيرجح عدم) رجحانا تاما (والمفهوم) ثبوته (على لا يؤثر فيه) ذلك (الاحتمال) الضعيف ، بل حقيقة الظن لا يتحقق بدونه ، والاحتمال المرجوح إنما ينافى القطعى (ولا يخفى أن هذا) التقرير (رجوع عن أنه) أى مفهوم الشرط (مدلول اللفظ إلى إضافته) أى المفهوم (الى انتفاء السبب) فكانهم اترفوا بأنه لا يدلّ عليه اللفظ ، بل يدلّ عليه دليل عقلى هو انتفاء السبب المستلزم انتفاء المسبب الذى هو الحكم (وهو) أى الرجوع إليها (قول الحنفية انه) أى انتقام الحكم عند عدم الشرط (يقى على عدمه الأصل فى التحقيق) ظرف لنسبة الخبر إلى المبتدأ (والأقرب لم) أى المنته (إضافته) أى مفهوم الشرط (إلى شرطية اللفظ المفادة للأداة) بناء (على أن التلرط) الذى هو من حيث شرطية مفادة للأداة لغة معناها (ما يتفق الجزاء بانتفائه فيكون) انتفاء الجراء لا انتفاء الشرط (مدلولاً) لفظياً (للاداة) إشارة إلى ما قولوا من أن أهل اللغة قضاة رأتوا حرف التلرط على كلمة إن ، والأصل فى الاطلاق الحقيقة ، فيكون ما دخلت عليه شرط . د . ر . ت . تفى بشرط باتفائه : ألا ترى أن العلم والزكاة ينفيان بانتفاء الحياة والحول تهى . لا يخفى على من شاء التلرط الحكمى بالشرط النحوى ، وإليه أشار بقوله (والجواب مع كبر شرط) نحوى سنا (سوى ما جعل سببا للجزاء) ذهنا أو خرج سوا كان علة للجزاء كظلال الشمس لوجود النهار أو معالوله كعكسه أو غيرهما ، كان دخلت إشاراً فأتى طق (والانتفاء) أى انتفاء الجراء (للانتفاء) أى لا انتفاء التلرط (ليس

من مفهومه) أى الشرط مستفاداً من أداته (بل) الاتقاء للاتقاء (لازم لتحقيقه) أى الشرط غالباً لانحصار السببية فيه وعدم وجود شيء بدون سببه (ويجىء الأول) وهو اتقاء الجزء عند اتقاء الشرط لعدم دليل ثبوته (ويتحد) حيث قد قول مثبتة (بقول الحنفية) أن عدم المشروط هو العدم الأصل (وقائدة الخلاف أن النقي) أى نقي الحكم عند عدم الشرط (حكم شرعى عنده) أى عند الشافعى رحمه الله لكونه مدلول الدليل اللفظى عنده (وعدم أصلى عندهم) أى الحنفية (فلا يخص) عموم ما وراء المحرمات المذكورة قبل قوله تعالى (وأحل لكم ما وراء ذلكم بمفهوم) قوله تعالى (ومن لم يستطع الآية) فإن قوله تعالى - ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فما مأكت أيمانكم من قياتكم المؤمنات - يدل بمفهومه عند القائل بمفهوم الشرط على عدم حل نكاح الأمة عند القدرة على نكاح الحرّة المؤمنة بالقدرة على المهر فيخص به عموم ما ذكر ، ولما لم قل به لم يخص به ، لأن مدلول الشرط المذكور عندنا الحل عند عدم الاستطاعة من غير تعرض بحال الاستطاعة ، ولولا أن قوله تعالى - وأحل لكم ما وراء ذلكم - ، دل بمعمومه على جواز نكاح الأمة عند الاستطاعة المذكورة لكنا نقول بعدم جوازه بناء على العدم الأصل للمفهوم الشرط ، كذا قيل ، وفيه نظر (وان لم يشترط الاتصال) أى اتصال المخصص بالمخصص وان وصيلة متصلة فلا يخص (كقوله) أى الشافعى إشارة إلى خلافة أخرى ، وهى أن من شرط المخصص أن يكون متصلاً بما يخص به عندنا خلافاً له ، فهذا بحث على طريق التبريل ، وإيماء إلى مانع آخر عن التخصيص (و) كما لا يخص عموم ما ذكر بمفهوم من لم يستطع كذلك (لا ينسخ) به بقاء (على قولنا) الخاص (المتأخر ناسخ) للعامة المتقدم في قدر الذى وقع فيه التعارض بينهما ، لأن التخصيص والنسخ ههنا فرع اعتبار مفهوم المخالفة ، وإعادة الشرط المذكور عدم نكاح الأمة مع استطاعة الحرّة المؤمنة ، وحيث لدلالة له عليه لا يتحقق تنبيه منها (خلافاً له) أى الشافعى رحمه الله فإنه يقول ان الخاص متأخر المترامخ محض لانسخ كما سيأتى ، يعنى لو اعتبرنا مفهوم الخاتمة لكان ينزه أحد الأمرين : إما التخصيص على قول من يقول : الخاص متأخر محض ، وإما النسخ على من يقول ناسخ ، وذلك لأن قوله تعالى - ومن لم يستطع - الآية متأخر مترامخ من قوله - وأحل لكم ما وراء ذلكم - ، (وما قيل من بقاء الخلاف) المذكور ، وهو أن النقي حكم شرعى عنده عدم أصلى عندنا (على أن الشرع) والتعليق فى مثل : إن دخلت لدار فأت طالق (مانع من اعتداد الساب) أى سبب الحكم قد وجود الشرط فأت طالق لا ينعف بسببته للعلاق

قبل دخول الدار (فهدم الحكم) كالطلاق (بالأصل عندنا) لأن الأصل في الأحكام وغيرها العلم عند عدم أسبابها على أن الشرط مانع (من) انعقاد (الحكم عنده) لامن انعقاد السبب ، بل السبب موجود مع وجود التعليق ، ونظيره التعليق الحسى فى القنديل ، فانه مانع عن السقوط لاعن سببه الذى هو القتل ، وعدم الحكم (باتفاء شرطه) عند وجود سببه لا يكون عنما أصليا ، بل يكون حكما شرعيا ، وسيجىء أن هذا الكلام غلط كما لا يخفى على الفطن (وابنى عليه) أى على كون الشرط مانع السبب ، أو الحكم (محة تعليق الطلاق) للأجنبية ، (و) تعليق (العاق) لغير المالك (بالمالك) أى بملك النكاح فى الطلاق كقوله إن تزوجت فلانة فهى طالق ، وملك الرقبة فى العاق كقوله : إن ملكتك فأنت حر (عندنا) ظرف للصحة حتى إذا ملك يقع الطلاق والعاق (و) ابتنى على ما ذكر (عنده) أى عدم محة تعليقهما بالملك (عنده) أى الشافى رحمه الله ظرف لعدم الصحة ، وجه الابتناء أن وجود المحل شرط لانعقاد السبب ، وقبل الملك لوجوده فلا ينقذ ، وإذا كان تأثير التعليق فى عدم انعقاد الحكم فقط ، فالسبب باق على سببته ، ومحة التعليق تستلزم محة السببية فعدم وجود المحل يستلزم عدم محة السببية ، وعدم السببية يستلزم عدم محة التعليق .

ولما كان تأثير التعليق عندنا فى السبب والحكم معا صحّ التعليق بدون السبب (بل الصحة) أى محة تعليقهما بالملك حال عدم قيامه (أولى منها) أى من محة تعاقبهما بغير الملك كما هو على خطر التحقق مع زوال الملك (حال قيامه) أى الملك (للتيقن بوجود المحل) وهو الملك فى التعليق بالملك (عند) وجود (الشرط) وهو عين الملك ، بخلاف ما إذا علّق بغير الملك ، والملك موجود فى زمان التعليق لجواز زواله عند وجود الشرط (وكذا) يبنى على المبنى المذكور (تجھيل المنذور المعلق) بشرط قبل وجود الشرط ، نحو : إن شفى لله مريضى فله على أن أصدق بكذا جوازا وامتناعا (يمنع عندنا) لعدم انعقاد السبب ، وعدم محة أداء الواجب قبل وجود سببه ، فان تصدّق بذلك قبل الشفاء لا يمنع ، ويجب التصدّق بعده (خلافا له) أى الشافى رحمه الله فانه يجوز عسده التجھيل قبل وجود الشرط لانعقاد السبب ، وانما مثله فى المنذور المالى للأحقاق على أنه فى البدنى كالصلاة والصوم لا يجوز التجھيل قبل وجود الشرط (غلط) خبر المبتدا ، أعنى ما قيل (لأن ما يدعيه الشافى سببا) مفعول ثانٍ للإدعاء المتضمن معنى جع (يدنى الحكم) المعلق بالشرط (باتفاقه) الضمير للوصف بالجلّة ، أعنى سببا (فى الخلافية) المذكورة ، وهى أنه هل يدلّ التعليق بالشرط على اتفاء الحكم المعلق به عند اتفائه أم لا إنما هو (معنى لفظة الترتل لا) معنى لفظ (الجزء)

كما يفهم مما قبل (والخلاف المشار إليه) بقوله الشرط مانع الى آخره (هو أن اللفظ الذي ثبتت سببته) مشروعيته (شرعا) أى ثبوتا شرعيا ، أو سببية شرعية (لحكم) كأنت طالق لانشاء الطلاق (اذا جعل جزاء لشرط) كان دخلت الدار فأنت طالق (هل يسلبه) أى الجعل المذكور المجعول جزاء (سببته) الثابتة شرعا (لذلك الحكم) المسبب شرعا (قبل وجود الشرط) ظرف للسبب (كأنت طالق و) أنت (حرة) مثل اللفظ الثابت سببته شرعا ، وإليه أشار بقوله (جعل) شرعا (سببا لزوال الملك) أى ملك السكاح والرقبة (فإذادخل الشرط) على السبب المذكور (منع) دخوله عليه (الحكم) عن الانقضاء (عنده) أى عند الشافعي (فقط) لا لسبب ، فلا يسلب سببته قبل وجود الشرط ، فغايته تأخير انقضاء الحكم إلى وجوده (وعندنا منع) دخوله عليه (سببته) أى السبب المذكور ، فيلزم منع الحكم بالطريق الأولى (ففترعت الخلافات) المذكورة ، ولا يخفى عليك أن منشأ الغلط اشتراك الخلافيتين في أمر التعليق بالشرط ، وذكر السبب شرعا ، وعدم الحكم بإتقاء الشرط وعدم الفرق بين السبب فيما نحن فيه ، وهو الشرط ، والسبب المذكور في تلك الخلافية ، وهو السبب الشرعي الواقع جزاء الشرط ، وأن عدم سبب الشرط سببه سبب الحكم شرعا لا يستلزم كون عدم الحكم عند عدم الشرط حكما شرعيا لاعلما أصليا ، ولا مناسبة بينهما ، ثم لما بين عدم بناء الخلاف فيما نحن فيه على ما ذكر أراد أن يبين مناسبة أخرى بينهما ، فقال (وانما يفرعان معا) أى الخلاف الذى نحن بصدد بيانه ، وما جعله الغلط مبنى له (على الخلاف في اعتبار الجزاء) حال كونه جزاء (من التركيب الشرطي) والاعتبار لتضمنه معنى الجعل يتعدى إلى مفعولين ، فالأول ما أضيف إليه ، والثاني قوله (يفيد) أى الجزاء (حكمه على عموم التقادير) ويحتمل أن يكون قوله يفيد استثناء فليان الاعتبار كأن سائلا قال كيف الخلاف في اعتباره ، فقال هل يفيد الجزاء الذى هو سبب شرعى لحكم حكمه على جميع التقادير أم لا بأن يدل من حيث ذاته مع قطع النظر على تقييده بالشرط على ثبوت حكمه في جميع الأوقات باعتبار جميع أحواله وأوضاعه غير أنه (خصصه الشرط) أى خصص الشرط عمومته المستفاد منه (بإخراج ما) أى بإخراج التقادير التى هى (سوى ما تضمنه) الشرط من التقادير إحصاءة مع وجود الشرط (عن ثبوت الحكم معه) كقصة عن متعلقة بالإخراج ، وضهير معه رجع إلى ماسوى الشرط ، يعنى يخرج الشرط ماسوى متضمنه عن أن ثبت الحكم معه ، فيلزم إفادة الشرط نفي الحكم عند التقادير المخرجة (فيكون النفي) أى نفي حكم الجزاء عند عدم الشرط (مضافا إليه) أى الشرط (لأنه) أى الشرط (دليل التخصيص) أى تخصيص الحكم بما

تضمنه الشرط ، فالثبوت والاتقاء حكمان شرعيان ثابتان باللفظ متطوقا ومفهوما * ذكر السيد الشريف أن هذا ظاهر ما ذهب إليه السكاكي لأهل العربية ، فإن عندهم على ما ذكره المحقق التفتازاني الحكم في الجزاء والشرط قيد له بمنزلة الظرف والخال حتى أن الجزاء إذا كان خبرا ، فالشرطية خبرية وإلا فانثائية ، فاقول بمفهوم الشرط يتفرع على هذا المذهب ، كذا قيل ، ولا يظهر مدافعة ما قل عن المحقق لكلام السكاكي فتأمل * فإن قلت عرفنا تفرع كون عدم الحكم حكما شرعيا على إفادة الجزاء حكمه على عموم التقادير ، وتخصيص الشرط ، اذ حاصله قصر الحكم على تقادير ، وهو مركب من حكمين : أحدهما أن الحكم ثابت مع تقاديره ، والثاني أنه متف فيما عداها ، لكن ما عرفنا تفرع كون الشرط غير مانع من انعقاد السبب عليه * قلت يمكن أن يقال لما ترتب على الشرط التأثير المذكور وناسب أن يجعل سببا متراخيا عنه الحكم لأمرأ خالي عن السببية فتأمل جزاءه (وأهل النظر) وهم المنطقيون ، وفي هذا التعبير اشعار بأن الصواب ما ذهبوا إليه كما هو التحقيق (بمنعون إفادته) أى الجزاء (شيئا) من الحكم (حال وقوعه) أى الجزاء جزاء * والمراد بالأول ذاته ، وبالثاني وصفه ، يعنى فى زمان اتصافه بالجزائية ، وأما إذا استعمل بلا تقييد بالشرط فيفيد الحكم كسائر الجمل (بل هو) أى الجزاء (حينئذ) أى حين كونه جزاء (كراى زيد) فى أنه (جزء الكلام المفيد) أى للحكم ، وليس بفيد له استقلالاً ، وليس التشبيه من كل وجه ، فلا يتجه أن ليس فى التشبيه به دلالة أصلا ، بخلاف التشبيه (فضلا عن إيجابه) أى الجزاء الحكم (على عموم التقادير) حتى يكون الشرط مخصصا ، لذلك العموم ، وفضلا ينصب بمحذوف ، ويتوسط بين أدنى وأعلى بعد نفي صريح ، أو ضمنى تنبيها بنفى الأدنى ، واستبعادا على نفي الأعلى ، واستحالة ، وضيم ناصبه بمضمون المنفية ، نحو : فلان لا ينظر إلى الفقير ، فضلا عن الاعطاء ، من فضل عن المال إذا ذهب أكثره ونقي أقله ، والمعنى نفي عدم النظر عن الاعطاء ، ولا يخفى ما فيه من التكميل (والمجموع) أى مجموع الشرط والجزاء عندهم (يفيد حكما مقيدا بالشرط) وذلك 'حكم المفيد ما يستفاد من قوله (فانما دلالة) أى المجموع (على الوجود) أى على مضمون الجزاء (عند وجوده) أى وجود مضمون الشرط (فإذا لم يوجد) الشرط (نقي ما قيد) أى الحكم الذى قيد (وجوده بوجوده) أى الشرط (على عدمه الأصلي) متعلق بقوله نقي ، وذلك لأن الأصل فى 'حكم' 'عدمه' ، ولم يوجد ما يخرج عن الأصل إلا الحكم بوجوده عند وجود الشرط ، ولم يوجد الحكم بوجوده عند عدم الشرط ليخرج هو أيضا عن عدمه الأصلي فاقول بعدم مفهوم الشرط متفرع على هذا التحقيق * وحاصل تحقيق السيد

في هذا المقام أنه لو كان الخبر هو التالي لم يتصور صدق الشرطية مع كذبه ضرورة استلزام انتفاء المطلق انتفاء المقيد * وحاصل اعتراض الدواني عليه منع كون المطلق الذي قيد بالشرط ثبوت النسبة بحسب الواقع ، بل ما يمتد الواقع والثاق ، فكذب زيد قائم في الواقع لا يستلزم كذب زيد قائم في ظني ، فاعتبر بدل المطلق حال وجود الشرط * قلت إذا أطلق زيد قائم يفهم منه بحسب الواقع ، فلذا قيد بالشرط يقيد بذلك الاعتبار ، ولو قل ان المراد أنه يتحقق عند تحققه أن يتحقق فهو بعينه تحقيق أهل النظر فقدر (ولما فزع) جواز (تجهيل الكفارة المالية) أو أعتق الرقة (قل الحث) على أن السبب متعقد قبل وجود الشرط وأثر الشرط إنما هو في تأخير الحكم إلى وجوده على ماسة ، فليس بظاهر لعدم لزوم التعليق واليمين (فقل) في تأويله ان تفريره (باعتبار المعنى) الذي هو مدار الأصل المذكور ، وهو أن انتفاء شرط الشيء لا يمنع انعقاد سببه ، وقد تقرر عند الشافعي رحمه الله أن سبب الكفارة اليمين والحث شرطها ، وإما قيد بالمالية ، لأن الدية لا يجوز تجهيلها ، لأن وجوب أدائها إنما هو بعد الحث إجماعاً ، والوجوب فيها إما عين وجوب الأداء أوهما متلازمان ، فتجهيلها تجهيل قبل الوجوب بخلاف المالية ، فان وجوب المال في النسيئة قد ثبت قبل وجوب الأداء كالنسيئة المؤجل (ولا يخفى مانته) أي في هذا التأويل من التكلف من غير ضرورة ، لأن تفريره على الأصل المذكور مستغنى عنه لكونه من فروع ان انتفاء الشرط الشرعي لا يمنع انعقاد السبب ، فان الحث عنده شرط وجوب الكفارة واليمين سبب له ، وقد انعقد من غير مانع ، (والأوجه خلاف قوله) أي الشافعي رحمه الله في الفرع المذكور ، وهو عدم جواز تجهيل أداء الكفارة المالية قبل الحث (لعقوبة سببية الحث) أي لمعقوبة سبب هو اخت بالنسبة إلى الكفارة (لا اليمين) أي لمعقوبة سبب هو اليمين ، فالإضافة بيانية * توضيحه أن سببها عنده اليمين ، لأنه تعالى أضلفوا إلى اليمين في قوله - ذلك كثرة أيما كنكم - ويتبادر منها السببية ، وعندنا الحث ، لأن الكفارة تنفي عن ستر ما وقع من الاخلال بتوقيع ما يجب لاسم الله ، فينبغي أن يكون سببها ما يوجب الاخلال ، وهو اخت لكونه مفضياً إليها من حيث انه جناية لا اليمين التي انعقدت لغيره ، ووضعت للإفضاء إليه ، فلا ينبغي أن تجعل سبباً ، ومفضياً إلى ما لا يجب إلا عند عدم البر على أن السبب يجب تقديره عند وجود السبب ، واليمين لا تنقضي عند وجود الكفارة لا تنقضاء بالحث ، غاية الأمر أن الكفارة لا تتحقق بلاسق اليمين ، وهذا يقتضي كونها شرطاً * فان قلت لا يجوز أن تفضي اليمين إليها بغير الاقتلاب ، يعني أنها مفضية إلى البر ابتداء ، وعند فواته تصير مفضية إلى كفرته فبني خاف لغيره * قلنا الافضاء

بطريق الانقلاب خلاف الظاهر ، ولا يصار إليه إلا بدليل ، ولا دليل سوى الإضافة ، وهو ضعيف لا يتاوم عقلية سبب الخنث ، وإليه أشار بقوله (وإن أضيفت) الكفارة (إليه) أى الخلف (فى النص) المذكور فانها من إضافة الحكم إلى شرطه (كإضافة صدقة الفطر عندنا) فإن الفطر عندنا شرطها وسببها رأس يعونه ويلى عليه ، وبالجملة دلالة الإضافة على السببية ليست بأمر مسلم ، ولا سيما إذا وجد ما هو متعين للسببية نظرا إلى ما يهيدها له (وجهه) أى وجه مذهبنا إليه : من أن الشرط مانع من انعقاد سببية ماعلق عليه لحكمه (أولا أن السبب) الشرعى هو (المقتضى إلى الحكم) أى الطريق المؤدى إليه (والتعلق) أى تعليق السبب المذكور (مانع من الافضاء) أى من إفضائه إلى الحكم قبل وجود الشرط (لمنعه) أى التعليق السبب الذى علق من التأثير (من المحل) أى محل الحكم ، وذلك لأن السبب كانت طالق إنما يؤثر شرعا فى محله الذى هو ملك النكاح إنما نجز من غير تعليق بشئ ، وإذا علق به منعه عن التأثير إلى حين وجوده ، فعند ذلك يصير تنجيذا (والأسباب الشرعية لا تميز قبل الوصول إلى المحل أسبابا) والمراد بوضوله : تعلقه به عند وجود المعلق به ، فإن المتكلم لم يقصد تعلق موجب السبب ، وهو الطلاق بالمحل الذى هو ملك النكاح إلا عنده فلا وصول قبله ، فتمسيتها قبل الوصول أسبابا باعتبار ما تنول إليه (فضعف قوله) أى الشافى رحمه الله (السبب) بوقوع الطلاق قول المعلق (أنت طالق) والشرط لم يعدمه) لأنه إن أراد عدم إعدامه ذات السبب من حيث هى ، فلا يجديه قضا ، وإن أراد من حيث انها سبب فغير مسلم لما عرفت من منع الافضاء إلى آخره (فانما آخر الحكم) يعنى لا يمنع انعقاد السبب بل يؤثر الحكم إلى وجود الشرط * (وأورد) علينا أنه إذا منع الشرط انعقاد السبب والحكم معا لزم عدم إفادة ماعلق به الشرط شيئا (فيجب أن يلفو) ذكر السبب المعلق لعدم الافادة شئ من الفائدتين (كالأجنبية) أى كما يلفو ذكر الطلاق منجزا فى الأجنبية لتساويهما فى عدم الوصول إلى المحل ، وإن كان المحل موجودا فى الأول دون الثانى * (وأجب) عن الإيراد المذكور بأنه (لو لم يرج) وصول السبب المعلق إلى المحل بأن علق ما لا يرجى الوقوف عليه (نفا) جواب لو (كضائق إن شاء الله) فإن مشيئته تعالى فيما لا يعلم وقوعه بدليل لا يرجى العلم بها بوصف السبب المعلق إلى المحل ، فيلفو (وغيره) أى غير ما لم يرج وصوله إلى المحل من الأسباب الشرعية المعلقة بشرط (بعرضية السببية) فعلة بمعنى المفعول كالتقضية ، قال لما يعرض دون الشئ ، وللعرض " ذكر " المسمى له ، وهذا هو المراد ههنا ، والياء للصدريّة وإضافة من إضافة المصدر إلى المفعول بواسطة حرف الجر * والمعنى كون الجزاء متميها للسببية

بحيث لا يتوقف على شيء سوى وجود الشرط مع بقاء المحل قابلاً لورود الحكم (فلا يلغى) ذكر السبب ولا يعد لغواً (تصحيحاً) لكلام العاقل ، فإن عرضيته فائدة مترتبة على ذكره معلقاً * فإن قلت السبب مثل : أنت طالق موضوع لاثبات التعليق ، وعقد الطلاق شرعاً ، فإذا علق بالشرط يتأخر حكمه بالاجماع ، فالتعليق يمنع الحكم ضرورة ، ولا ضرورة في منع سببته ، فلا يعدل عن موجب وضعه الشرعي من غير ضرورة ، فينقذ قبل وجوب الشرط سبباً ، ويتأخر حكمه ، وأيضاً جواب الشرط يتضمن نسبة أحد جزئيه إلى الآخر والحكم بهما ، والثاني هو المنقسم إلى الاخبار والانشاء ، وكل منهما يستحيل تعليقه لأنهما نوعان من الكلام يستحيل وجودهما حيث لا كلام ، والشرط قد يوجد حين يكون الشرط ساهياً ونائماً ، وغير متكلم ، ويستحيل كون الانسان مخبراً ومنشأ عند ذلك ، فتعين أن التعليق باعتبار الأول ، فالمعلق مخبر ومنشئ عند التعليق ، والحكم حاصل عنده ، فالموقوف على دخول الدار مثلاً إنما هو الطلاق لا التعليق ، فقله : ان دخلت الدار فأنت طالق إنشاء التعليق ، لا تعليق الانشاء * أقول : ان أردت بقولك موضوع لاثباتهما شرعاً أنه موضوع على الاطلاق منجزاً كان أو معلقاً فممنوع ، لأنه لم يثبت سببته شرعاً إلا حال التنجيز ، وان أردت وضعه عند التعليق فهو عين محل النزاع ، وان أردت وضعه عند التنجيز فلا يجديك قعاً ، ثم إن الجزء إن كان خبراً فالمعلق خبري ، وإن كان إنشاءً فانشائي ، فيتحقق تعليق الانشاء وانشاء التعليق معاً ، وقولك : يستحيل وجودهما حيث لا كلام ان أردت بوجودهما تحقق مضمونهما في نفس الأمر مترتباً عليه الحكم الشرعي فلا يستحيل حيث لا كلام ، وهو ظاهر ، وإن أردت وجودهما في الذهن واللفظ ، فذلك عند التعليق ، ولا سهو ولا نسيان ، ثم احكم التنجيزي نوعان : ابتدائي يثبت بمجرد التكلم بسببه الذي معلق بشيء ، وغير ابتدائي يثبت بسببه الذي يعتبر وجوده عند تحقق معلق به ، فكأن تكلمك بالتعليق يصير متكماً بذلك سبب عند تحقق الشرط ، فلا يستدعي حضور ذهن والتكلم لا عند التعليق ذاته تحقق ، فكان المنعاق يقول عند التعليق إذا تحقق هذا شرط فيمكن هذا سبب وحكمه منجزين متى ومن اعتبار الشارع هذا منه ، ودفع عنه ، وؤونة العقد الجديد حال وجود ان شرط اكتفاء بذلك التعليق توسعة عليه فيما يحتاج إليه من تعليقات مناصحه (وثني) في وجه ما ذهب إليه من أن الشرط مانع من انعقاد سمية دعوى عليه حكمه نياً (توافق) لسبب الذي صار جزءاً (على الشرط فصار) سبب المعلق به (كجزء سبب) في احتياج حكمه اليه مع عدم استقلاله في إيجاب ، وانتهى ، لا يتحقق بمجرد تحقق جزء منه ثم انتهى . فصار الشرط كجزء سبب

وما لهما واحد ، والأول أظهر (بخلاف) ما ألحق الشافعي رحمه الله التعليق به من (البيع المؤجل) فيه الثمن (و) بخلاف البيع (بشرط الخيار) بخلاف السبب الشرعي (المضاف) إلى الزمان (كطلاق غدا) فإن كلا منهما (سبب) منقذ (في الحال) أى في حال صدوره عن المتكلم لا يمنع شئ من الوصول إلى المحل ، وهذا جواب عما يمكن تقريره بوجهين : أحدهما المعارضة بقياس المطلق بالشرط على الأسباب المذكورة في حكم الانقضاء من حيث السببية بجامع الاشتراك في كونها معلقة بحسب المعنى كالبيع بالأجل ، والخيار ، والطلاق بالتدبير . وثانيهما القصد * بيانه أن القول بكون المتعلق مانعا من الانقضاء إلى آخره ، أو بصيرورة الموقف على الشرط كجزء سبب منقوص بهذه المعلقات * وحاصل الجواب إما منع صحة القياس لكونه مع الفارق ، أو منع جريان الدليل ببيان أن المتعلق في المذكورات الحكم دون السبب ، بخلاف المنازع فيه (لأن الأجل) الذي يعلق المؤجل بالوقت المعين إنما يعتبر (دخوله) ووروده في المعنى (على الثمن) أى على لزوم مطالبة ، فتأثير التأجيل في تأخير المالبة فقط (لا) يعتبر دخوله على (البيع) الذي هو سبب ، لأن المقصود منه تأخيرها ، وهو يحصل بمجرد دخوله على لزوم مطالبة الثمن في الحال ، فلا وجه لاعتبار دخوله على السبب من غير حاجة ، مع أنه على خلاف القياس ، وهو مقتدر بقدر الضرورة (و) لأن (الخيار) أى شرطه إنما شرع (بخلاف القياس لدفع الغبن) أى النقص المتوهم في البيع عند قلة التروى من البائع والمشتري باستيفاء النظر في مدة الخيار (لأن إثبات ملك المال لا يحتمل الخطر) لتعيل لكونه على خلاف القياس ، يعنى أن البيع لإثبات ملك المال لكونه علة له شرعا ، وإثبات ملك المال لا يحتمل أن يعلق بما بين أن يكون وأن لا يكون (لصيرورته) أى لصيرورة الإثبات المذكور أن يعلق بما بين أن يكون وأن لا يكون ذكر (قارا) في المعنى لمشاركته إياه في علة الحرمة ، وهى التعليق على أمر لا يعلم وجوده وعدمه (فاكتفى) في البيع بشرط الخيار (باعتباره) أى شرط الخيار (في الحكم) بتأخيره إلى أن يجيز أو يرد ، ولم يعتبر في السبب الذي هو البيع حذرا عن صيرورته - قارا واحترازا عن مخالفة القياس بغير ضرورة . قل المصنف في شرح الهداية ولقد أنشأنا : قد ارادنا معنى الخطر ، بل باعتبار تعليق الملك بما لم يضعه الشرع سببا للملك ، فنشرع : يضعه دور لعدم القلابة سببا للملك ، والخطر طرد في ذلك لا أثر له انتهى ومعنى كون الخطر مردا فيه عدم تحققه بدون الخطر ، نعم أنه حقق هناك ومشى مع القوم هنا ، ويمكن أن يعمل بنبه صلى الله عليه وسلم عن بيع بشرط (وإحقق أنه) أى اعتباره في الحكم دون سبب (مقتضى الغف) أى الإبقاء للدال على خيار الشرط ، وهو قوله على أني بالخيار

بعد قوله بت أو اشترت ونحوه (لأن الشرط) أى الاشتراط (بمعنى) أى بواسطة كلمة على الداخلة على المشروط (لتعليق ما بعده) أى على (قطط) فلا يعلق ما قبله (فأنتيك على أن تأتيني المعلق) فيه (إتيان المخاطب) على إتيان المتكلم ، بخلاف آتيك إن أتيتني فانه بالعكس * ويرد عليه أنه خلاف المشهور غير أن المصنف رحمه الله بين في شرح الهداية أن الحق أنه حقيقة للاستعلاء إذا اتصلت بالأجسام ، وفي غير ذلك حقيقة في معنى اللزوم المستحق في موارد استعماله من الشرط والمعاوضة ، وإذا تتبع مواضع الشرط وجدت في الأكثر أنه لتعليق ما بعده ، وقد قال الله تعالى - يابصنك على أن لا يشركن بالله شيئا - وظاهره تعليق المبايعة بعدم الاشراك * والمعنى : إذا جاءك المؤمنين حال اشتراطهن المبايعة بعدم الاشراك ، وكذا فبايعهن ، ويحتمل أن يكون المعنى حال اشتراطهن عدم الاشراك . وكذا بالمبايعة بأن يلزم أنفسهن تلك الأشياء على تقدير المبايعة فبايعهن ، ولا شك أن هذا أدى الى إجابته صلى الله عليه وسلم لما سألن من المبايعة * فان قلت عدم الاشراك شرط صحة المبايعة لكونها عبادة لا تصح بدون الإيمان . فكيف يعلق عليها * قلت المعلق إنما هو التزام الاستقامة على عدم الاشراك ، فكأنهن يقرن ان بايعتنا يارسول الله نستقيم على هذه الأشياء ، وأما لزوم كون الخيار معلقا على البيع بناء على ما مهده ، فقد أشار الى دفعه بقوله (فبعثك على أنى بالخيار أى فى الفسخ فهو) أى الفسخ (للمعلق) بالخيار لا البيع على ما زعم الخصم (والبيع منجز) يعنى لما تقرر أن الشرط بمعنى لتعليق ما بعده فقط ، وإن المعلق ما بعده لا ما قبله لزم عدم كون البيع معلقا بالخيار وإذا لم يكن معلقا كان منجزا لأن كلمة بت موضوعا شرعا لتنجيز البيع ولم يوجد مانع عن ذلك من التعليق وغيره ، ولا شك أنه لا يمكن جعل الخيار معلقا بالبيع ، وكان الفسخ لئلى يجب اعتباره بعد الخيار صاحذ ذن يعاق صرف اليه التعليق المستفاد من كلمة على ، فصيركى من المشروط والشرط بعد على وكان موجب ذلك عدم لزوم تعليق حكم لبيع أيضا غير أنه يستلزم ضرر من ليس له الخيار بتصرفه فى البيع أو الثمن كزيادة البناء ونحو اعتماد على لزوم ملكه عند رد من له الخيار باعتبار تعلق الحكم بالخيار ، واليه أشار بقوله (فتعلق الحكم دفع الضرر) عن ليس له الخيار (لو تصرف) من ليس له الخيار اعتمادا على ملكه الحصول فى الحال الموجبة من غير تعاقب لافى الموجب ولا فى الموجب تصرفا يبذل فيه مالا أو قوة بدنية ، وأما اذا تعلق الحكم ، فعم من ليس له الخيار عدم خروج البذل عن ملك من له الخيار منع ذلك عن تصرف ، وليس المراد دفع ضرر من له الخيار لو تصرف من ليس له كما زعم شارح والحق أن الأولى تعمم الضرر ، فان تصرف

المشتري اذا كان الخيار للبائع مثلا قد يكون موجبا لنقصان في البيع (بخلاف الطلاق والعاق) متعلق بمخوف هو حال عن فاعل لا يحتمل : أى لا يحتمل اثبات ملك المال بالخطر حال كونه ملتبسا بمخافة الطلاق والعاق ولا يضر طول الفصل بالجلل الاعتراضية لظهور الارتباط فان كلا منهما (اسقاط محض) والاستقاط (محتمله) أى الخطر لعدم صبر روته قارا عند التعليق ، لأن القمار تعليق اثبات الملك بالخطر (وان كان العاق اثباتا لكنه ليس اثباتا لملك مال) بل هو اثبات قوة شرعية هي القدرة على تصرفات شرعية من الولايات : كالشهادة ، والقضاء وانكاح نفسه وابنته ، وفي صكون العاق اثباتا مسامحة ، لأن الاثبات وصف الاعاق لا العاق ، فانه خلوس حكمي مما كان ثابتا فيه بالرق ، وكلة ان وصلية ، ولا منافاة بين كونه اسقاطا محضا ، وكونه اثباتا لأنه محض اسقاط باعتبار حقيقته واثبات باعتبار لازمه على أن المراد نفي شائبة اثبات المال لا الاثبات مطلقا (فبطل إيراد أنه) أى الاعاق (اثبات أيضا) كما أورده المحقق التفتازاني في التلويح * ولما فرغ من بيان الفرق بين البيع المؤجل والمشروط بالخيار ، وبين السبب المعلق المازع فيه شرع في بيان الفرق بينه وبين المضاف فقال (والتعليق يمين) قال المصنف في شرح الهداية لفظ اليمين مشترك بين الجارحة والقوة والضم لغة ، وأما مفهومه الاصطلاحي فجعله أولى انشائية مقسم فيها باسم الله أو صفته يؤكد بها مضمون جملة ثانية في نفس السامع ظاهرا أو يحتمل المتكلم على تحقيق معناها ، فدخلت بقيد ظاهرا الغموس أو إلزام ، كرهه كفرا وزوال ملك على تقدير ليمتنع عنه أو محبوب ليحمل عليه ، فدخلت التعليقات مثل ان فعل فهو يهودى ، وان دخلت فأنت طالق ، وان بشرتنى فأنت حرة (وهي) أى اليمين تعقد (للبر) وهي المحافظة على موجب اليمين ضد الخث (اعدام موجب المعلق) بدل من البر ، فان اليمين في اليمين المنعقدة متضمن اعدام ما يوجهه العاق الذي هو السبب الشرعي : يعنى الطلاق مثلا كان دخلت فأنت طالق لكونه منعقدا لمنع عن الدخول ، واذا امتنع عن الدخول لاجرم أنه لا يقع ما عاق به ، وان لم يقع لم يقع موجب (فلا يفضى) المعلق (الى الحكم) الذى هو سبب عدم التنجيز ، وهذا على تقدير أن يكون موجب المعلق بفتح الجيم ، وأما ان كان بكسرها فالمراد به شرط . والمعنى ان التعليق لئلا يتحقق الشرط المستلزم لوجود الجزاء الذى يكره وجوده نفع (مما يضاف) المذكورة في السبب الشرعي المضاف الى الزمان (فلتثبت حكم السبب في رفته) أى الوقت الذى يضاف اليه السبب المذكور فالقصد منها وجود الحكم على خلاف التعليق (لانه) أى سبب كفى في تعليق ، فالقصد من أنت حرة يوم الجمعة ثبوت حرية فيه (فيتحقق سبب) المضاف قبل تحقق الوقت الذى أضيف اليه (بلا مانع)

كالتعلق المانع من انعقاد السبب المعلق بالشرط كما عرفت ، وعدم المانع مع وجود المقضى وهو التكلم بالسبب بلا تعلق يقتضى تحققه ، غاية الأمر تأخير الحكم للسبب الى وجود الوقت المعين الذى هو كائن لاحالة (اذ الزمان من لوازم الوجود) الخارجى فالإضافة اليه اضافة الى ما قطع بوجوده ، وفى مثله ما يكون الغرض من الإضافة تحقيق المضاف اليه (ويرد) على القول بأن اليمين اعدام موجب المعلق أنه لا يصح على إطلاقه بل (كون اليمين توجب الاعدام) لما ذكر انما يصح (فى المنع) أى فيما اذا كان المقصود من اليمين المنع عن إيقاع ما عقلت للاحتراز عنه ، و (أما) اذا قصد بها (الحل) على الإثبات بما عقلت لقصد تحصيله (فلا) توجب الاعدام وهو ظاهر (كان بشرتى يقدم ولمى فأتت حر) فان غرض المتكلم فيه حث عبده على المبادرة الى البشارة (فالأولى) فى التفرقة بين المعلق والمضاف ، والقول بأن الأول يمنع السبب عن الانعقاد دون الثانى أن يقال (الفرق) بينهما حاصل (بالخطر وعدمه) أى بأن وجود الشرط المعلق به السبب على احط فو بين أن يوجد ، بخلاف الوقت المضاف اليه السبب فانه كائن لاحالة لما عرفت ، واذا كان وجود الشيء مشكوكا فيه فانعقاده سببا أولى بذلك ، والإضافة الى الكائن لاحالة لا تورث شكاً فى وجود المضاف : فلا يمنعه عن الانعقاد شيء ، لأن الأصل عدم مانع آخر * فان قلت فى الإضافة يثبت الحكم فى المستقبل اذا بقى الحل ، فأما اذا لم يبق فلا ، فكيف ينعقد المضاف سببا مع التردد فى وجود مسببه بسبب التردد فى وجود محل ذلك السبب * قلت الأصبر فى الشيء الثابت البقاء (ثم) ان الفرق بالخطر وعدمه (يقتضى كون) أنت حر (يوم يتقدم فلان كان قديم) فلان (فى يوم) كذا لا اشتراكهما فى البناء على الخطر ، وان سعى الأول اضافة ، والثانى تعليقا ، لأن العبارة بالنعائى ، ولا فرق بينهما معنى لتوقف الحرية فى كل منهما على مالا يعم وجوده ، لأن اليوم اتقيد بتقديم فلان مشكوك الوجود باعتبار قبسه (ويستزم) أيضا (عدم جواز تهجين) بصدقة (فيما نوقل على صدقة يوم يقدم فلان) أى فى صدقة فرض يجبها يوم قومه وزن فى قبول شكور (ون كن) كل من قيين منسب (بصورة ضافة) لأنه لا عبارة بصورته بما مضى عنه تفرق بينهما وبين المعلق بالترحم فى معنى خضر ، وهو يستزم عدم انعقاد سبب ولاده قبل انعقاد لسبب غير جائز ثقة (و) كذا يستزم (كون) جاء عند فأتت حر كذا مات فأتت حر (فى انعقاد سبب الحرية فى كل منهما) لعدم خطر (مانع عن الانعقاد) فيمتنع بيعه قبل انعقاد كيمتبع) بعده (قبل موت لانه) أى انعقاد إذا جاء عند أى آخره كانعقاد أنت حر إذ يمت (سب فى خذ) أى بمجرد نسكه قبل مجيء عدو الموت (على ما عرفت)

من أن سبب الحرية في اللدبر القول المذكور ، لأنها تثبت بعد الموت ، ولا يثبت بلا سبب ، ولا سبب غيره ، فلما أن يجعل سببا في الحال ، أو بعد الموت ، ولا سبيل إلى الثاني ، لأن الموت سالب الأهلية ، وسبب التصرف لا ينعقد إلا من أهله (لكنهم) أى الحنفية (يحيزون يعه قبل الغد ، والأجوبة عنه) أى عن الاشكال على الفرق والخطر وعدمه بالوجهين المذكورين (ليست بشيء) منها كون الصد كائنا لا محالة لجواز قيام القيامة قبله ، وردّ بأنه إنما يستقيم إذا كان التعليق بعد أشرط الساعة ، ومنها أن الكلام في الأغلب فيلحق النادر به ، وردّ بأنه اعتراف بالإيراد على أن التعليق يمثل محجى الغد ورأس الشهر غير نادر الى غير ذلك (وقيل) في دفع ما ذكر من استلزام الفرق بالخطر وعدمه المخدورات المذكورة (المراد بالسبب في نحو قولنا المعلق ليس سببا في الحال) أى في حال التعليق قبل وجود المعلق به (العلة) اعتبروا في حقيقة العلة ثلاثة أمور : إضافة الحكم إليها كما يقال قتله بالرجم ، وعق بالشراء وهلك بالجرح ، أو كونها موضوعة له شرعا ، وتأثيرها فيه وحصوله معها في الزمان ، وفي حقيقة السبب أن يكون طريقا للحكم من غير تأثير ومن غير أن يضاف إليه وجوبا أو وجودا ويطلق اسم كل منهما على الآخر لما بينهما من المناسبة (وفي المضاف السبب الفضى) معطوفان بعطف واحد على قوله في نحو قولنا ، وقوله العلة على مذهب الأخفش ، أو من عطف الجلة على الجلة بجذف المبتدأ مع ما يتعلق به : أى المراد بالسبب في قولنا المضاف سبب في الحال السبب الفضى إلى الحكم من غير تأثير (وهو) أى السبب الفضى (السبب الحقيقي) اصطلاحا كما مر (وحينئذ) أى وحين إذ اختلف مورد النفي والاثبات بأن نفي عن السبب المعلق السببية بمعنى علية العلية ، وأثبت للمضاف بمعنى الافضاء على الوجه المذكور (لا خلاف) في المعنى بين المعلق والمضاف باعتبار النفي والاثبات ، فلا يتجه أنه لا فرق بينهما في الانقضاء سببا ، وعدمه فيما إذا كان مابه التقييد أمرا كائنا لا محالة أو مشكوك الوجود فم فرقتهم بينهما ؟ لأننا لم نفرق بينهما ، بل قلنا العلية عن المعلق ، ولم تثبتنا للمضاف وأثبتنا لانقضاء للمضاف وما فتناء عن المعلق (وارفعت الاشكالات وصدق أن المضاف ليس سببا في حال) كما أن المعلق ليس سببا في الحال (بذلك المعنى) أى بمعنى العلة كما عرفت (لأن : بخلاف الأحكام حيث قالوا : المضاف سبب في الحال فجاء تجميعه) أى تجميع موجب حكمه إذا كانت عبادة بدنية أو مالية أو مركبة منهما كما هو قول أبى حنيفة رحمه الله وأبى يوسف ، لأنه تجميع بعد وجود سبب الوجوب ، خلافا لمحمد رحمه الله فيما عدا المالية ، ويؤيد في السك (والمعلق ليس سببا في الحال فلا يجوز تجميعه بنفيه) خبران : أى

بني كون المراد ما ذكر لرفع الاشكالات ، لأنه لو لم يتحد مورد النفي والاثبات لم يفتقر اختلافهما في جوائز التجليل وعدمه .

مسئلة

(من المفاهيم مفهوم اللقب) هو في اللغة التبز ، وفي اصطلاح النحاة قسم من العلم ، والأعلام ثلاثة اضرب : اسم ، وهو مالا يقصد به مدح ولاذم كزيد ، ولقب ، وهو ما يقصد به أحدهما كبطلة وقفة في التسم ، ومصطفى ومرضى في المدح ، وكنية ، وهو المصدر بالأب أو الأم أو الابن أو البنت نحو أبو عمرو وأمّ كلثوم وابن آوى وبنت وردان ، والمراد باللقب ههنا ما ليس بصفة (نفاه) أى مفهوم اللقب (الكلّ إلا بعض الحنابلة وشذوذاً) ابن خوزيمنداد من المالكية والشافعية والصيرفي وأبا حامد من الشافعية (وهو) أى مفهوم اللقب (إضافة قبيض حكم) أى نسبة قبيض حكم مسمى (مبعر عنه) أى عن ذلك المسمى المبعر عنه (باسمه) حال كون ذلك الاسم (علماً أو جنساً إلى ماسواه) متعلق بإضافته : أى ما سوى ذلك المسمى المبعر عنه باسمه ، وهو المسكوت عنه على ما عرفت في سائر المفاهيم ، مثل في الغنم زكاة ، فتنتي عن غير الغنم (وقد يقال العلم) بدل لقب لقول الحنفية التخصيص على الشيء باسمه العلم لا يدل على نفي الحكم (والمراد الأعم) أى ما يمتّ نوعيه : علم الشخص ، وعلم الجنس ، واسم الجنس وهو ما ليس بصفة (والمعول) في تتيه (عدم الموجب) للقول به كما مرّ في نفي مفهوم المخالفة (وللزوم ظهور الكفر) معطوف على ما فهم من السياق كأنه قال فهو لعدم الموجب ، ولزوم نفي ظهور الكفر ، وذكر الظهور لأنه عند القائل به ضئى مبنى على الظاهر (من نحو محمد رسول الله) لكون مفهومه على القول به نفي رسالة غيره ظاهراً ، لا نصاً ، لأن القول به لا يستلزم اعتباره في جميع المواد . بل إذا لم يكن قرينة صارفة ، ولزيم الكفر قرينة غير أن ظاهر الكلام قبل التأمل يفيد ذلك على القول به (وفلان موجود) أى ولزوم ظهور الكفر من نحو فلان موجود : يعنى نفي وجود الحق سبحانه وتعالى وهو : أى ظهور الكفر من نحو هو (وهو متنف) بالاتفاق قطعاً ، فالقول به باطل قطعاً ، قيل وقع الالتزام به للدق في مجلس لنظر ببغداد ، قيل هذا إذا لم يكن تخصيصاً فائدة أخرى ، لم لا يجوز أن يقصد به الاخبار بذلك ، ولا طريق إليه سوى التصريح بالاسم ، وردّ بأنه اعتراف باتقائه رأساً ، لأن هذه فتاوة حاصلة في جميع الصور فتأمل (وستدل) على تتيه (بنزوم تنفاء القياس) على تقدير اعتباره ، وانتفاؤه باطل . وذلك لأن نعتراً بدال على حكم الأصل ان تناول حكم الفرع ثبت

الأخص بالنص لأبقياس ، والا فلما أن يدلّ بمفهومه اللقي على نفي الحكم عن غير المذكور أولاً ، وعلى الأول ينتفي القياس لاقتضاء ثبوته للغير ، وعلى الثاني يثبت المدعى ، وأنت خير بأن اللازم انتفاء القياس فيما اعتبر فيه بمفهوم اللقب لامتطاقا (والجواب) عن الاستدلال للمذكور أن القياس يستدعي مساواة الفرع للأصل في علة الحكم و (إذا ظهر المساواة قدم) القياس على المفهوم اللقي ، إذ القائلون به قائلون بتقديم القياس عليه (لزيادة قوته) أى القياس على المفهوم اللقي كما إذا ظهر أولوية المسكوت من المنطوق في المناط ، فانه عند ذلك لا محل لمفهوم المخالفة بالنسبة إليه أصلاً لثبوت مفهوم الموافقة له (قالوا) أى القائلون بمفهوم اللقب (لو قال) قائل (لمخاصمه ليست أى زانية أعاد) قوله هذا (نسبته) أى الزنا (الى أمه) أى ثمّ المخاصم لتبادره إلى الفهم ، ولذا قال مالك وأحد رجعهما الله تعالى يجب الحذف على الثاني إذا كانت عفيفة ، ولولا أن تعليق الحكم بالاسم يدلّ على نفيه عما عداه لما تبادر إلى المهم (أجيب بأنه) أى التبادر المذكور (بقرينة الحال) وهو الخصام الذى هو مظنة الأذى والتقصيح * قلت ولولا ذلك القصد لكان ذكر البرية المذكورة أجنبياً لايليق بمقامه إحصاء .

مسئلة

(الذى فى ٢ الكلام اشتمل على (الحصر) المستفاد (بانما) نحو انما زيد قائم ، وانما العالم زيد ، وانما ضرب زيد عمرا يوم الجمعة (لغير الآخر) أى النفي المذكور مختص بما يقاب الجزء الآخر من الكلام كالقيام وزيد ويوم الجمعة فى الأمثلة المذكورة ، وما يقابلها النفي كقعود وعمرو ويوم غير الجمعة (قيل) انضمام النفي المذكور (بالمفهوم) المخالف قائله أبو اسحاق اسيرنازى وجاعة (وقيل بالمنطوق) وقائله القاضى أبو بكر والغزالي (وهو الأرجح وبسبب الحنفية) أى اليهم كقوله تعالى - لعادوا لما نهوا عنه - (عدمه) أى عدم نفي المذكور أو الحصر (وانما زيد قائم) لايفيد الحصر عندهم بل هو (كانه قائم) أى مسئلة ان زيد قائم فى عدم الدلالة على نفي غير القيام ، وكلمة ما زائدة ألحقت بأن لمزيد التأكيد لفظه غير وهو مخدر آدمى ، وأبى حيان ، ونسبه الى البصريين ، ونسبه إلى خنيفة صاحب مدح ، وتعقبه اصنف رحمه الله بقوله (وقد تكرره منهم) أى الحنفية (ساء) أى انحصر فى انما كما فى كشف الأسرار والكافى وجامع الأسرار وغيرها (ويؤيد ذلك أنه) يجب أحد من الحنفية بمنع احادتها (أى انما للحصر) فى

الاستدلال بأما الأعمال) بالنيات (على شرط النية في الوضوء) بأن الوضوء عمل ولا عمل إلا بالنية ، لأن كلمة إنما تعيد الحصر كما والا ، وكلمة على صلة الاستدلال (بل) إنما أجابوا (بتقدير الكمال أو الصحة) لأنه لو لم يقتصر مثل ذلك لم يصحّ الكلام للقطع بوجود العمل بلانية كعمل الساهي ، فالمراد لا كمال للأعمال أو لصحة لها إلا بالنية وكماها : أى يترتب عليها الثواب إن كانت من العبادة أو الأثر المطلوب منها إن كانت من المعاملات (وهو) أى تقدير الكمال أو الصحة (الحق) ويحتمل أن يكون المعنى أن العدول عن المنع المذكور إلى التقدير في الجواب هو الحق * ثم انه أورد على تقدير الصحة أن نفي الأعمال مطلقا بدون النية غير مسلم ، كيف والوضوء عندهم يصحّ بدونها ؟ فأشار إلى الجواب بقوله (ولا يصحّ الوضوء عبادة إلا بالنية) يعنى المراد من الأعمال العبادات على اعتبار تقدير الصحة * فان قلت الأعمال جمع محلى باللام ، وهو من صيغ العموم * قلت العموم ليس بمراد قطعا ، لأن الأعمال العادية لا مدخل للنية فيها لاسيما السيئات ، ثم بين أن الوضوء الذى يتوقف عليه الصلاة إنما هو مطلق الوضوء لا المقيد بوصف العبادة بقوله (لكن منعوا) أى الحنفية (توقف صحة الصلاة على وضوء هو عبادة كباقي الشروط) كستر العورة وطرير الثياب وغير ذلك أى لم يتوقف الصلاة على وضوء هو عبادة كما لم يتوقف على ستر هو عبادة ، بل يتوقف على مطلق الستر سواء كان عبادة بمقارنة الية أولا ، قيل عدم منعهم ليس لتسليمهم افادة إنما الحصر ، بل لأن الحصر أمر مسلم لكونه مستفادا من عموم الأعمال باللام ، فالمعنى كل عمل بنية ، وقد عرفت أن العموم ليس بمراد قطعا على أن الكلام فى معرض التأييد لا الحجة ، لأن المستند فى قول الحنفية بالحصر إنما هو النقل * (لتأيه من المجموع) مستد وخبره نحو تسمع بالمعدي خبر من أن تراه تقديره فهم المجموع من النفي والاثبات من أنم حجة لنا (فكان) إنما موضوعا (له) أى للمجموع ، لأن فهم انحنى من المنفط من غير حجاج لى قرينة دليل الوضع (وكون الذى انهمود) افادته التى (متفيا) انم (لا يستزم فيه) أى نفي النفي الذى يتضمنه الحصر ، أو نفي الفهم المذكور ، جوب سؤل تقديره دلالة إنما على النفي والاستثناء غير مستقيم ، لأن الموضوع للمعهود انمى كلمة لا ونحوها لا إنما ، (لأن موجب الانتقال) بكسراخيه (الوضع) خبران : أى وضع لفظ بين وضع لشيء مع العلم بالوضع (لا) الوضع (بشرط لفظ خاص) كما ولا وحتى اذا لم يوجد لم يوجد الانتقال (وكون فهمه) أى المجموع من النفي والاثبات من أنم (لا يستزمه) أى وضعها له (جوزه) أى فهمه (بالتيهوم) الخاف (لا ينفى الظهور) خبر نبته : يعنى أن جوز انضمامه

بطريق المفهوم احتمالا فلا يبنى ظهور منطوقه المستفاد من تبادره إلى الفهم عند سماع كلمة
 انما (ولو ثبت) فهمه بالمفهوم (كان) ذلك الفهم (بمفهوم القلب) لعدم احتمال غيره
 من المفاهيم وهو ظاهر (وهو) أى مفهوم القلب (منى) بإفراق الجمهور. قال المحقق التفتازانى
 النقي مفهوم لا منطوق، ويدل عليه أمارات مثل جواز: انما زيد قائم لا قاعد بخلاف ما زيد
 الا قائم لا قاعد، وان صريح النقي والاستثناء يستعمل عند اصرار المخاطب على الانكار بخلاف
 انما انتهى، وصرح الشيخ عبد القاهر، واختاره المتأخرون أنه لا يحسن الجمع بين لا العاطفة
 وبين النقي والاستثناء لاننى الصحة وقصر صريح السكاكى بعدم الصحة متعقب، وفي الكشف
 فى قوله تعالى - زين للناس - الآية: أى الذين لم حبه ما هو الا الشهوات لاغير، وأما
 استعمال صريح النقي والاستثناء عند الاصرار دون انما فلائ من مخاطب المصر عليه يختار
 ما يدل على دفعه قطعا، ونحن نفترق بأن دلالة انما عليه ظنية، والا لما وقع الخلاف فى افادتها
 ذلك (وأما الحصر) المستفاد (باللام) الاستغراقية للمفيدة (لعموم) أى عموم الجنس
 الذى دخلت عليه، وهو أحد جزئى الكلام (و) الجزء (الآخر أخص) حال عن اللام أو
 العموم: أى والى أن الجزء الآخر أخص من المحلى باللام (كالعالم والرجل زيد) فان كل
 واحد منهما دخله اللام للعموم والجزء الآخر هو زيد أخص منه مطلقا (تقدم أو تأخر) حال
 آخرى عن المذكور والضمير للآخر (فلا يبنى أن يختلف فيه) جواب أما، والضمير المحرور
 للحصر (ولو نقي المفهوم) كلمة لو وصلي، أشار الى ما قال المحقق التفتازانى من أن كون هذا
 الحصر معهودا لا منطوقا مما لا يبنى أن يقع فيه خلاف للقطع بأنه لا نطق بالنقي أصلا، وحاصل
 تحقيق الرضى فى هذا المقام أن تقدم الوصف مبتدأ على الموصوف والأخص خبرا له يفيد قصره
 على الموصوف للعدول عن الترتيب الطيبى: وهو تقدم الذات على الوصف، ولأن المراد بالعالم
 وصديقى هو الجنس بافيا على عمومته لعدم قرينة العهد، والحكم بالاتحاد بين الجنس المستغرق
 وزيد انما يكون بدعاء اتحصاره فيه بتزليل ما عداه منزلة لعدم انتهى، وهذا يدل على أن
 الحصر يسه في صورة تقديم الوصف فقط، وصرح المحقق التفتازانى بأن افادة الحصر عند
 كون ... معرّضا زهرا فى العموم صفة كانت أو اسم جنس، وكون خبره ما هو أخص منه هما
 لا خلاف فيه بين ... المعنى تمسكا باستعمال الفصحاء، ولا خلاف فى عكسه أيضا غير أن
 القاضى عند الذين ذكر أن الوصف اذا وقع مسندا اليه قصد به الذات الموصوفة به، واذا
 وقع مسندا قصد به ذات الموصوفة به وهو عارض الأول انتهى، وذلك لأنه على الأول يراد
 به الذات الموصوفة بوصف العنوانى، وعلى الثانى يراد به مفهوم ذات ما موصوفة بذلك الوصف

وهذا عارض للذات المخصوصة ، واتحاد زيد مع الذات الموصوفة يفيد الحصر بخلاف اتحاده مع عارضه ، فإنه لا يتمتع اشتراك المعروضات فيه ، واتحاد كل منهما بحصة منه ، كذا أفاده المحقق التفتازاني ، ثم قال والحق أن ما ذكره في الوصف النكرة مثل زيد عالم دون زيد العالم ، فإن معناه الذات الموصوفة فردا أو جنسا كما في العالم زيد ، فيكون عدم الفرق ضروريا هذا ، وكلام المصنف رحمه الله مشعر بأن الحصر المستفاد فيه اتفاقا ليس بطريق المفهوم ، بل هو مستفاد من خصوصية الهيئة الحاصلة من المبدأ المعروف باللام الظاهر في العموم مع أخصية الظاهر حقيقة أو مجازا عرفيا ، ويحتمل أن يكون المعنى لاختلاف في ثبوت المفهوم في هذه الصور وإن نفي في غيرها والله أعلم (بخلاف صديقي زيد إذا آخر) صديقي نحو زيد صديقي (لاتقاء عموم) أي عموم صديقي ، لأن عمومهما إنما كان عند التقديم للعدول عن الترتيب الطبيعي كما ذكره القاضي ، وقد عرفت ماحققه المحقق التفتازاني (ويندرج) الحصر المذكور (في بيان الضرورة عند الخفية) * فإن قلت قد صرح بأن أقسام بيان الضرورة كلها دلالة سكوت ، وقوله (إذ ثبوت الجنس) الثابت (برمته) أي بجملة (الواحد) بحيث لا يوجد في غيره حصة منه (بالضرورة يتنفي عن غيره) يدل على أنه أمر مدلول أمر لفظي هو ثبوت الجنس إلى آخره * قلت الحصر المذكور مركب من جزئين : إثبات ونفي ، واللفظ ناطق بالأول فقط ، وإليه أشار بقوله ثبوت الجنس برمته لوحد ، والثاني يثبت لضرورة اتحاد الجنس بجملة معه ، وإليه أشار بقوله بالضرورة يتنفي عن غيره ، فالدال عليه أمر معنوي : أعني كون الجنس برمته الواحد * نفي أن كونه دلالة سكوت يقتضي أن يكون للسكوت مدخل فيها ، وهو غير ظاهر : اللهم إلا أن يقال : إن قولنا العالم زيد إنما يدل على الحصر لسكوت المتكلم عن ذكر غير زيد معه ، وعند ذلك يتحقق ثبوت الجنس برمته لزيد ، ويرد عليه أنكم حكمت في آية للفقراء المهاجرين بأن دلائها على زوال ملك المهاجر إشارة ، وكذا في جواز الإصلاح جنبا في آية - أحل لكم ليلة الصيام رفث - ولا فرق بين الحصر المذكور وبينهما ، ويمكن أن يفرق بمدخية السكوت وعدمه فتأمل ، وقوله ثبوت الجنس مبتدأ خبره يتنفي ، و برمته حال عن الجنس ، وبالضرورة متعلق بـ يتنفي ، ويمكن أن يجعل جملتين بأن يكون لوحد خبر ثبوت الجنس ، وضمير يتنفي لجنس ، واختلافهما اسمية وفعلية اقتضى الفصل ، وفيه بعد (وتكرر من الخفية منه) أي مثل القول بالحصر المذكور منها (في نفي اليمين عن المدعى بقوله عليه الصلاة والسلام : واليمين على من أنكر) في الهداية جعل جنس الأيمان على المنكرين ، وليس وراء الجنس شيء انتهى (وغيره) أي وفي غير نفي اليمين (التشكيك) في إعادة نحو العالم زيد الحصر (بتجويز كونه) أي الجنس (لوحد) كزيد

(ولآخر) كهمرو وعدم كونه برمته لواحد (غيره قبول) بعد التمسك باستعمال الفصحاء (وقد حكى فيه) أي نفي الحصر المذكور (وابتائه مفهوما ومنطوقا) فهذه ثلاثة مذاهب (واستبعد) اثباته منطوقا (لعدم النطق بالثاني) أي انما يدل على نفي العلم عن غير زيد مثلا (وعلمت في انما أن لا أثر له) أي لعدم النطق بالثاني المهود كما ولا بعد وجود موجب الانتقال من وضع انما لمجموع النفي والاثبات (بل وجهه) أي وجه هذا الاستبعاد (عدم فقط يتبادر منه) النفي أو المجموع باعتباره (لأن اللام) في العالم زيد (لعموم) وشمول اللفظ بجميع أفراد المسمى (فقط) فليس النفي جزء مفهوما ، لكنه يلزم لما ذكره بقوله (فانما يثبت) النفي عن الغير حال كونه (لازما لاثباته) أي اثبات الجنس برمته لواحد ، أو لاثبات النفي المذكور والاضافة بأدنى ملازمة (بغلاف انما) فانه يتبادر منه النفي كالاثبات (وما نسب الى المنطقيين من جعلهم اياه) أي إذا اللام التي للعموم (جزئيا) أي غير مستغرق لأفراده لعدم اعتبارهم اللام سور الكلية (ينفيه) خبر الموصول ، والضمير المنسوب له ، والمرفوع قوله (ماحقق) في المنطق (من أن السور مادل على كية) أفراد (الموضوع) كلا أو بعضا ، ولا شك أن اللام تدل (فقد اللام مسور بسور الكلية) فهي كلفظة كل .

التقسيم الثاني

من التقسيمات المذكورة في عنوان هذا الفصل (باعتبار ظهور دلالاته) أي اللفظ المفرد ومراتبها في الظهور (الى ظاهر ونصّ ومفسر ومحكم) متعلق بمحذوف تقديره التقسيم الثاني تقسيم اللفظ باعتبار ظهور دلالاته الى ظاهر وكذا وكذا (فتأخرو الحفية) أي فقال متأخروهم (ماظهر معناه الوضعي) قد عرفت أن الوضعي مالموضوع مدخل فيه ، فدخل المعنى المجزئ أيضا (بمجردة) أي ظهر وفهم من غير خفاء بمجرد سماع اللفظ ، ظاهر هذه العارة خروج المجاز ، لأن ظهور معناه بالقرينة لا بمجرد اللفظ ، لكن لا يجوز أن يكون المراد بمجرد اللفظ مع مالا بد منه في دلالاته من غير احتياج الى أمر مستقبل من كلام أو دليل عقلي ، وأما القرينة فهي كالمع بالوضع في فهم الموضوع له من اللفظ . قل ابن الحاجب : مادل دلالة ظنية ، اما بالوضع كالأسد ، أو بالعرف كالفأط انتهى ، وفسر القاضي مراده بقوله كالأسد للحيوان ، واما يعرف الاستعمال كالفأط للخارج للمستقنر ، وقال المحقق النقزاني هنا : وظاهر كلام المصنف رحمه الله أن قولنا اما بالوضع أو بالعرف من تمام الحد احترازاً به عن المجاز ، وبه صرح الآمدي

رجه الله (محتملا) لغير معناه الظاهر احتمالا مرجوحا (ان لم يسق) الكلام (له) أى لعناه (أى ليس) معناه (المقصود الأصلى من استعماله) فلم ليس ضمير المعنى وخبره المقصد ، قيده بالأصلى لئلا يتوهم أن المراد نفي كونه مقصودا مطلقا ، وهذا هو الموعود بقوله كما سنبذرك عند تعميم المقصد الأصلى وغيره فى عبارة المصنف رحمه الله (فهو) أى اللفظ (بهذا الاعتبار) أى باعتبار ظهور معناه الوضعى بمجرد الـ إلى آخره (الظاهر) أى يسمى به ، ووجه التسمية ظاهر (وباعتبار ظهور ماسيق له مع احتمال التخصيص والتأويل النص) احتمال التخصيص فيما اذا كان عاما ، وأما التأويل فهو يتحقق فى العام والنخاص فلا وجه لتخصيص الشارح إياه بالنخاص ، والتأويل من أولت الشيء صرفته ورجعته ، وهو اعتبار دليل يصير المعنى به أغلب على الظن من المعنى الظاهر ، والنص من نصبت الشيء رفعت ، سعى به لارتفاعه بالنسبة إلى الظاهر (ويقال) النص (أيضا لكل) شيء (سمى) أى لكل لفظ سمع من الشارع سواء كان ظاهرا أولا (ومع عدم احتماله غير النسخ للمفسر) التفسير مبالغة الفسر : وهو الكشف ، فيراد به كشف لاشبهة فيه ، ولهذا يحرم التفسير بالرأى دون التأويل لأنه الظن بالمراد ، وحل الكلام على غير الظاهر بلا جزم فيقبله الظاهر والنص ، لأن الظاهر يحتمل غير المراد احتمالا بعيدا ، والنص يحتمله احتمالا أبعد دون المفسر ، لأنه لا يحتمله أصلا : غير أنه يحتمل أن ينسخ (ويقال) المفسر (أيضا لكل) (مايين) المراد منه (بقطي) عما فيه خفاء من الأقسام الآتية (لفظ باعتبار خفاء معناه الوضعى ، والمشكل ما عدا المتشابه منها كما هو المختار من أن المتشابه لا يلحقه البيان فى هذه الدار ، وهو الخفى والمشكل والمجهول * واعترض الشارح على المصنف بما حاصله أن كلام المصنف يدل على أن بين المعنيين عموما من وجه لاجتماعهما فيما لا يحتمل إلا النسخ ، وقد كن له خفاء أزيل بقطي ، واقتراق الأول عن الثانى فى غير محتمل لا يمكن له خفاء أزيل بقطي : وهو يحتمل غير النسخ ، وكلام نفرا الاسلام على خلافه حيث قل : وأما المفسر فزدد وضوحا على النص : سواء كان بمعنى النص أو غيره بأن يكن مجلاصه يان قضع فائدة باب التأويل والتخصيص انتهى ، لأنه يدل على أن له معنى واحدا يعم ما لا يحتمل من الأصل ، وما لا يحتمل بعد البيان ، وكذا يدل على خلافه على ما فى الميزان من أن المفسر كما يقع على ما كان مشكوك المراد من الأصل بأن لا يحتمل إلا وجهها واحدا يقع على المشترك والمشكل والمجهول الذى صار مراد المتكلم منه معلوما للسامع بواسطة انقطاع الاحتمال والاشكال انتهى * وأنت خير بأن المصنف رحمه الله لم يصرح بالنسبة بين المعنيين ، وكلام المتن موافق لما فى الميزان ، فانه وإن لم يصرح بكونه مكشوف المراد من الأصل ، لكنه يفهم من قرينة التقابل وكونه من أقسام ظاهر

الدلالة ، ولا محذور في أن يخالف نفي الاسلام اذا وافق غيره على أنه يجوز أن نفي الاسلام لما رأى أن لفظ المفسر يستعمل تارة في هذا ، وتارة في ذاك جعله بإزاء ما يعهما اصطلاحاً منه ولا مشاحة فيه (وان) بين المراد بما فيه خفاء من الأقسام المذكورة (بظني) تكبر الواحد وبعض الأقيسة (فقول) ذكره قريبا وتبما لبيان ما بين منه المراد (ومع عدمه) أى عدم اعتبار ظهور ماسبق له مع عدم احتمال غير النسخ ومع عدم احتماله ، ويضم هذا من سياق الترقى من الأدنى الى الأعلى ، ويحتمل أن يرجع ضمير عدمه الى مطلق الاحتمال ، وبني المطلق يحصل المقصود (في زمانه صلى الله عليه وسلم) قيده بذلك الزمان ، لأن احتماله لا يتصور بعد موته صلى الله عليه عليه وسلم لا قطع الوحي ، فجميع السمعيات متساوية في عدم احتماله كما سيذكره (المحكم) ولا يخفى وجه التسمية وهو (حقيقة عرفية) مختصة بالأصوليين (في المحكم لنفسه) وهو ما لا يحتمل النسخ لافي زمانه ولا في غيره : كآيات الدالة على وجود الصانع ووحدانيته وسائر صفاته ، وعلى الاخبار عما كان أوسكون عند الجمهور لامتناع التغير في مدلولاتها ولزوم الكذب (والكل) من الأقسام الأربعة وغيرها من السمعيات (بعده) صلى الله عليه وسلم (محكم لغيره) وهو اقطاع الوحي * فان قلت قوله الكل يشمل المحكم لنفسه أيضا * قلت فليشمل ، غاية الأمر لزوم كونه محكما لنفسه وغيره (يلزمه) أى لفظ المحكم عند اطلاقه على المحكم لغيره أو يلزم المحكم لغيره عند اطلاق لفظ المحكم عليه (التقييد) بقيد لغيره (عرفا) أصوليا تميزا بين الصنفين في اللفظ بعد اشتراكهما في المعنى اللغوي : وهو الاقنان والاحكام المنافي للتغير والتبديل وانما لم يلزم التقييد في الثاني ، لأن الأول أكل في معنى الاحكام فينصرف المطلق اليه ، ثم قبل زيادة الوضوح في النص على الظاهر بكونه مسوقا له ، وفي المفسر بكونه لا يحتمل التأويل والتخصيص ، وأما في المحكم فغير ظاهر ، لأن عدم احتمال النسخ لا يؤثر في زيادة الوضوح في النص على الظاهر بكونه ، وأجيب بأن المراد بزيادة الوضوح فيه لازمها وهو زيادة القوة ، ثم اذا كانت الأقسام متباينة بقيود متباينة (فهى متباينة) هذا على ما هو المشهور عند المتأخرين ، فيستتر في لظاهر عدم السوق ، وفي النص " احتمال التخصيص والتأويل : أى أحدهما ، وفي المنسخر حتمنا نسخ ، وأما مقتضى كلام المتقدمين فهو أن المعتبر في الظاهر ظهور المراد سواء سبق له أولا ، وفي النص " اسرق احتمال أولا ، وفي المفسر عدم احتمالها احتمال النسخ أولا على ما سيجيء (ولا يمنع الاجتماع) أى اجتماع قسمين منها فأكثر (في لفظ) واحد (بالنسبة الى ماسبق اليه وعدمه) عطف على لموصول والضمير له ، فالمراد بعدمه ما لم يسبق له من باب ذكر لازم واردة مع ظهور القرينة ، ويجوز أن يكون عدمه على صيغة الماضي ، من

قولهم عدمه اذا لم يجده ، فيكون معطوفا على صلة الموصول ، والصنمير للسوق فتدبر ولا تدافع بين امكان الاجتماع ولزيم التباين بين الأقسام ، لأن ذلك باعتبار المعنى الواحد ، وهذا باعتبار المعنيين (كما تنهيه المثل ، وأحل الله البيع وحرم الربا) بدل البعض من المثل بغير عائد الى المبدل لهم الواضح يعصيته منها (ظاهر) أى النص الذى كور ظاهر (فى الاباحة والتحرير اذ لم يسق لذلك) أى الاباحة والتحرير (نص) خبر بعد خبر (باعتبار) معنى مفهوم منه (خارج) عن منطوقه (هو) أى ذلك الخارج (ردّ تسويتهم) المفهومة من قولهم إنما البيع مثل الربا ، فما وضع له اللفظ غير مسوق له ولا زمه المدلول التزاما هو السوق له (فانكحوا ما طاب لكم الآية) أى ما طاب لكم من النساء مثى ، وثلاث ورباع (ظاهر فى الحل) أى فى حل أصل النكاح ، لأن الأمر للإباحة (نص باعتبار) معنى (خارج) عن المسمى (هو قصره) أى النكاح أو التناكح (على العدد) الذى كور (إذ السوق له) أى العدد أو القصر عليه ، إذ الحل قد كان معلوما قبل تزولها ، يؤيد ذلك ذكره بعد خوف الجور ، وترك العدل فى اليتامى المدلول بقوله تعالى - وإن خفتم أن لا تقسطوا فى اليتامى - ، فكأنه يقول : اتركوا زواج اليتامى عند خوف ذلك ، فان لكم سعة فى غيرهن إلى هذا الحد (فيجتمعان) أى القسمان كالظاهر ، والنص (دلالة) تمييز عن نسبة الفعل إلى فاعله ، يعنى اجتماع الداليتين كيف ، وإلا فالمدال واحد لا يتصور فيه الاجتماع إلا باعتبارها (ثم القرينة تعين المراد بالسوق) فلا يشبه على المخاطب بسبب اجتماع الداليتين (وهو) أى المراد بالسوق المدلول (الالتزامى) فيما نقلته من المثالين (نيراد) المعنى (الآخر) لئى هو ملازم ذلك الالتزامى معنى (حقيقيا) للفظ لكونه مسما (لا) يراد معنى (أصليا) مقصودا بالسوق (أعنى) بالآخر الحقيقى المعنى (الظاهرى ، وبصير المعنى النصى مدلولوا الزميا مجموع الظاهرين) فى قوله تعالى - وأحل الله البيع وحرم الربا - ، فعمل أن النص قد يكون مركب من جتين ، نلا يذنى تقييد المقسم بالأنفرد (ومثال اقتراد النص) عن الظاهر قوله تعالى (يا أيها الناس اتقوا ربكم) لكون معناه الحقيقى هو سوق له واحتماله التخصيص بما عدا الصدين والمجانين (وكل لفظ يسق للمفهومة) الحقيقى المحتمل للتخصيص أو التأويل الظاهر مراده بمجرد معطوف على خبر المبتدا ، أعنى يأياها الناس إلى آخره (أما الظاهر فلا ينفرد) عن النص (إذ لابد) فى كل أمر تحقق فيه ظاهر (من أن يساق اللفظ لغرض) ويمتنع خلط الكلام عن مقصود أصلى يساق له ، فان كان مسما لم يكن هناك غير النص ، وان كان غيره لم ينفرد الظاهر عنه (ومثلا) أى المتأخرون (المفسر كالمتقدمين) أى كما مثل المتقدمون بقوله تعالى (فسجد الملائكة الآية ، ويلزمهم) أى

التأخرين على ما ذهبوا إليه من اعتبار التباين بين الأقسام ، واحتمال النسخ في المفسر (أن لا يصح) تمثيلهم هذا (لعدم احتمال النسخ) لكونه من الأخبار (وثبوته) أى احتمال النسخ (معتبر) في المفسر (للتباين) المعتبر بين الأقسام على رأيهم (فانما يتصور المفسر) أى تحققه بعد احتمال النسخ فيه (في مفيد حكم) أى في لفظ يفيد حكماً شرعياً ليتمكن نسخه (بخلاف المحكم) فانه يتحقق في الأخبار أيضاً كقوله تعالى (والله بكل شيء عليم ، لأنه) أى شرط المحكم بتقدير المضاف (فيه) أى نفي الاحتمال النسخ ، والنفي متحقق في الأخبار * (والأولى) أن يذكر في تمثيل المحكم (نحو) قوله صلى الله عليه وسلم (الجهاد ماض) منذ بعثني الله إلى أن يقاتل أسوأ أمتي السجال لا يبطله جور جائر ، ولا عدل عادل : مختصر من حديث أخرجه أبو داود ، وجه الأولوية أن قصد الأصولي بالذات نحو بيان أنواع ما يدل على الحكم الشرعي . (و) قال (المتقدمون) من الحنفية (المعتبر في الظاهر ظهور) المعنى (الوضعي بمجرد) أى بمجرد اللفظ الدال عليه ، وقد مر بيانه (سيق له أولاً) أى سواء سبق اللفظ لتلك الوضعي أولاً (و) المعتبر (في النصّ ذلك) أى الظهور المتحقق في ضمن السوق وعدمه (مع ظهور ماسبق له) اذا كان ماسبق له غير معناه الوضعي كآية الربا ، وعدد النساء (احتمال التخصيص والتأويل أولاً ، وفي المفسر) المعتبر (عدم الاحتمال) لهما مع ظهور معناه الوضعي والمسوق له سواء (احتمال النسخ أولاً) المعتبر (في المحكم عدمه) أى احتمال النسخ مع ظهور ما ذكر ، وعدم احتمال التخصيص (فهي) أى الأقسام (متداخلة) لكون الأول يمتثل الثلاثة الباقية ، والثاني الباقيين ، والثالث الرابع (وقول نفي الاسلام في المفسر إلا أنه يحتمل النسخ سند للتأخرين في) اعتبارهم (التباين) بينهما ، لأنه لا وجه لاعتبار التباين بين المفسر والمحكم دون غيرهما ، وإليه أشار بقوله (إذ لا فصل بين الأقسام) في اعتبار التباين وعدمه (وبه) أى بقول نفي الاسلام هذا (يبعد نفي) اعتبار (التباين) بين الأقسام (عن كل المتقدمين) لأن الظاهر عدم مخالفته كلهم (ولعدم) اعتبار (التباين) بينها (مثلاً) أى المتقدمون (الظاهر) أى صوره بقوله تعالى (يأيتها الناس اتقوا ، الزاني) بحذف العاطف أو بسردها على طريق التعداد ، ويؤيد الأول ذكره العاطف في قوله (والسارق والأمر) باظهار الباء في المقتر في المنصوف عايه إشارة إلى كون الأمر (والنهي) باعتبار كثرتهما متميزين عن الأمثلة المذكورة (مع ظهورها) أى معنى (سيق له) كل واحد من المذكورات : أى مثلاً بها مع علمهم بكونها نصوصاً باعتبار معانيها الظاهرية لكونها مسوقة لها ، فلم أن المعتبر في الظاهر عندهم ظهور المعنى سواء كان مسوقاً له أولاً ، فانظروا أعم من النصّ لامباين له

(واقصر بعضهم) أى المتقدمين (فى) تمثيل (النص) على إباحة العدد (على) ذكر (مثنى إلى رباع) ولم يذكر - فأنكحوا إلى مثنى - ، وفى تمثيل النص على التفرقة بين البيع والربا على ما ذكر حرّم الربا ظنا منه أن النص - إنا ما هو مثنى وثلاث ورباع فى الأول ، (وحرّم الربا) فى الثانية (والحق أن كلا من أنكحوا ، واسم العدد لا يستقل نصا إلا بملاحظة الآخر) وكذا كل من أحل الله البيع ، ومن حرّم الربا لا يستقل نصا على التفرقة إلا بملاحظة الآخر (فالمجموع) هو (النص) وذلك لأن التنصيص على عدد معين باعتبار حكم خاص لا يحصل بمجرد ذكر العدد من غير ذكر المحدود والحكم ، وكذا التنصيص على الفرق لا يحصل إلا بمجرد حرمة الربا بدون ذكر حل البيع . (و) قالت (الشافعية الظاهري) أى لفظ (له دلالة ظنية) ناشئة (عن وضع) كالأسد للحيوان المفترس ، وعلى هذا فالنص - مادل دلالة قطعية (أوعرف) كالفاظ للخارج المستقتر إذا غلب فيه بعد أن كان فى الأصل للكان المظن - من الأرض (وان كان) الدال المذكور (بجازا باعتبار اللغة) يعنى أن لفظ الغائط كان فى اللغة موضوعا لبراء المكان المظن الذى هو محل عادة للخارج المستقتر ، وباعتبار هذه العلاقة كان يستعمل فيه مجازا ، ثم صار لكثرة الاستعمال فيه موضوعا عرفا ، فان استعمل فيه باعتبار الوضع العرفى كان حقيقة ، وان بنى التخاطب فيه على الوضع الغوى واستعمل فيه باعتبار تلك العلاقة كان مجازا لمعويا ، وقوله عن الخ إن كان من تمام الحد لزوم خروج المجاز عن التعريف وان كن إشارة إلى انتقاص بعد تمام الحد لم يلزم ، غير أن التقسيم حيث لا يكون حاصرا ، (ويستمر) كونه فنى الدلالة أن يحمل (احتمالا مرجوحا) غير المعنى الظاهرى ، وإلا لزم كونه فنى الدلالة على معنى الظاهرى (وهو قسم من النص عند الحنفية) أى الذى هو ظاهر عبد الشافعية قسم من هو نص عند الحنفية . فأنصرف متعاقب يستفاد من قوله عن النص ، زعمنى من سمي بنص عنده . ويجوز أن يكون صرفا لكون ظهر قسمه . وما لهما واحد ، وما كن تحه ههنا سؤال . زعمون مدعى به ، بخلاف قد لا يكون مسوقا له ولا ظاهرا منه بمجرد . وعمد يترن فى نص عند الحنفية مع دلالة ظنية ، فكل نص دال ظنا من غير عكس . فمدل فتعنى من نص ، وكيف يكون الأعم قسما من الأخص ؟ أراد قسما الأعم به يستفاد من قوله (وهو) أى له دلالة ظنية (ما) أى لفظ (كن سوقه مفهومه) ولا شك أن النص كى يكون سوقه مفهومه كمنه يكون غير مفهومه كاية الربا والسرقه . واجبة لما حال عن قوله هو . أو مستقاة لبيان انحكوه عليه بتسمية ، وهذا على رأى المتقدمين ، وأمدعى رأى متأخرين فأنص اعتبر فيه احتمال التنصيص والتأويل ،

فالظاهر بعد التقيد المذكور يكون أيضا أخص منه إلا أن مادة الافتراق حينئذ تنحصر فيها سيق لغير مفهومه ، بخلاف الأول ، فان المفسر والمحكم كذلك في مادة الافتراق * فان قلت هل يجوز إرجاع المرفوع الثاني إلى النص * قلت لا ، لأنه يلزم حينئذ كون الظاهر على إطلاقه قسما من النص لعدم ما يقيد به ، مع أنه مضى تفسيره قريبا ، ولا يحتاج إلى التفسير ثانيا ، وليس من دأب المصنف مثل هذا التكرار * ثم لما كان ههنا مظنة أن يقال كيف يكون ظاهر الشافعية قسما من نص الحنفية مع تصريحهم بقطعية دلالة النص أفاد أن لسانه بينهما بقوله (وان اختلفوا) أي الحنفية والشافعية (في قطعية دلالاته) أي النص (وظنيتهما) أي دلالاته ، ثم أفاد وجه التوفيق بقوله (والوجه أنه) أي الخلاف والازعاج المذكور (لفظي) أي منسوب إلى اللفظ باعتبار ما يوهم ظاهره ، ولا خلاف في المعنى لعدم اتحاد مورد القطع والظن (فالقطعية) التي ذكرها الحنفية (للدلالة) أي لدلالة هذا القسم من النص على معناه (والظنية) التي ذكرها الشافعية (باعتبار الإرادة) وأين الدلالة من الإرادة ؟ فان دلالة اللفظ الموضوع على معناه بعد العلم بالوضع لا تنفك عنه قطعا ، بخلاف إرادة ما وضع له ، فانه قد يصرف عنه القرينة الصارفة إلى ما يعينه المعينة (فلا اختلاف) في المعنى هذا ، ويرد عليه أن القطعية باعتبار الدلالة لا تخص النص ، بل الظاهر أيضا دلالة قطعية بالتأويل المذكور ، والاحتمال باعتبار الإرادة فتدبر (واستمروا) أي الشافعية (على إيراد المؤول قرينا له) أي الظاهر ، (فيقال الظاهر ، والمؤول كلخاص والعلم) أي كما استمر الأصوليون على إيراد العلم قرينا للخاص (لافادة المقابلة) بين الظاهر والمؤول (فيلزم في الظاهر عدم الصرف) أي لما جعلوا الظاهر مقابلا للمؤول لزم أن يعتبر في مفهوم الظاهر عدم الصرف عن معناه الظاهر تحقيقا للمقابلة ، فان الصرف عن الظاهر معتبر في مفهوم المؤول (والا) أي وان لم يعتبر عدم الصرف في الظاهر (اجتماعا) أي الظاهر والمؤول في لفظ واحد ، والمتقابلان لا يجتمعان ، بيان الملازمة ما أشار إليه بقوله (اذ المصروف) أي اللفظ الذي صرف عن معناه الذي دلالاته عليه ظنية إلى معنى يحتمله احتمالا مرجوحا لدليل يقتضيه (لا تسقط دلالاته على) المعنى (الراجع) يعني أن دلالاته عليه بعد الصرف لم تغير عن حاضها ، لأن الصرف باعتبار الإرادة فقط كما عرفت ، وأما الدلالة وفهم المعنى فلا يتصور أن يصرف عنها بعد العلم بوضع (فيكون) اللفظ المصروف عن الظاهر (باعتباره) أي كونه دالا على الراجع (ظاهرا) لصدق تعريفه عليه ، لأن المفروض عدم اعتبار ما يحصل به التقابل في المفهوم (وباعتبار الحكم بإرادة) المعنى (المرجوح) الذي يحتمله احتمالا مرجوحا (مؤولا) ، ولا يعم أنه لا يحصل اتباين بين القسمين إلا باعتبار الصرف وجودا وعدمًا

في مفهومهما * فان قلت قد سبق أن ظنية دلالة الظاهر عند الشافعية الإرادة والمصرف
تسقط دلالاته على الراجح من حيث انه مراد * قلت المصروف من حيث ذاته من غير أن
يلاحظ معه الصارف يدل دلالة ظنية على أن الراجح مراد منه ، ومراد المصنف صدق
التعريف بهذا الاعتبار ، لأمع ملاحظة الصارف * فان قيل لا بأس باجتماع المتقابلين باعتبارين
وانما المحذور اجتماعهما باعتبار واحد * قلت هذا اذا كان التقسيم اعتباريا ، وأما إذا كان
حقيقيا فلا بد أن لا يجتمعا أصلا ، والأصل في التقسيم أن يكون حقيقيا ، ذيف والتباين بين
أحكام الأقسام يستدعي التباين بينها ؟ نعم تارة تستلزم ذلك عند الضرورة كما لزم المصير إليه
بين الأقسام المذكورة على رأى المتقنين (وقسم المؤول عند الحنفية) وهو ما بين بظنى
بما فيه خفاء على ماسر قريبا (ولا ينكر إطلاقه) أى المؤول (على) اللفظ (المصرف) عن ظاهره
(أيضا أحد) فاعل لا ينكر ، فالمؤول له معنيان : أحدهما مخصوص بالحنفية ، والآخر مشترك
بينهم وبين غيرهم . وقال الامام الغزالي : إن التأويل احتمال يعضده دليل يصير به أغلب على
الظن من المعنى الذى دل عليه الفاهر ، وفيه مسامحة لأن التأويل انما هو الحل على الاحتمال
المرجوح ، لا نفسه فانه شرطه ، إذ لا يصح حل اللفظ على ما لا يحتمله ، ويرد على عكسه التأويل
المقطوع به ، ويمكن دفعه بأنه اكتفى بذكر الأدنى ، فيعلم الأعلى بالطريق الأولى إلا أنه ذكر
المحقق التفتزاني أن التأويل ظن بالمراد ، والتفسير قطع به ، ثم هذا هو التأويل الصحيح ،
وأما التأويل الفاسد فهو حله على المرجوح بلا دليل ، أو بدليل مرجوح ، أو مساو (والنصر)
عند الشافعية ما دل على معنى (بلا احتمال) لغيره ، ولما فسروه بما دل دلالة قطعية ، فن
عدم احتمال الغير يستدعي القطع فهو (كالنصر عند الحنفية) في عدم احتمال معنى آخر ، لامن
كل وجه فلا يرد أن ظهور المعنى وانساق له معتبر فيه عند الحنفية ، والشافعية لا يعتبر ذلك
في النص (لا النص) عندهم (فانه) أى النص عندهم (يحتمل نجزا بغيره) أى
الحنفية ، ويخرجه الاحتمال عن كونه قضي . بالدلالة (وعمت) من قول : القطعية دلالة ، والظنية
باعتبار الإرادة (أى) أى احتمال النجز (لا ينافي ثبوت بقضيته) أى بقطعية النص باعتبار الدلالة
(وقد يفسرون) أى الشافعية (الظاهر بما له دلالة واضحة . فالنصر قسم منه عندهم) أى الظاهر
حينئذ . قال المحقق التفتزاني لأن لدلالة الواضحة عم من الظنية والقطعية انتهى ، فيتجه أنه
يجوز عدم وضوح المعنى المراد قطعاً ، فكيف بأخصية النص مطلقاً ، ويمكن أن يجب عنه
بأنه مجرد احتمال فلا يصلح للقبض فتأمل (والمحكم) عندهم (أعم) يصدق على كل منهما
أى الفاهر ، والنصر (ولا ينافي التأويل أيضا فهو) أى المحكم (عندهم) أى الشافعية

(ما استقام نظمه للإفادة ولو بتأويل) فإن للوؤل بالتأويل الصحيح قد استقام نظمه للإفادة . وقال القاضي عضد الدين : المحكم هو المتضح المعنى سواء كان نصاً أو ظاهراً ، والمتشابه غير المتضح المعنى ، ومنهم من قال المحكم : ما استقام نظمه للإفادة وهو حق ، لكن ما يقابله من المتشابه يكون ما احتمل نظمه لعدم الافادة . وقال المحقق التفتازانى : والظاهر أن القول باختلاف نظم القرآن عما لا يصدر عن المسلم ، بل المقابل ما استقام نظمه للإفادة ، فيكون المحكم ما انتظم وترتب للإفادة : إما من غير تأويل أو مع التأويل ، والمتشابه : ما انتظم وترتب للإفادة ، بل للإبتلاء * والمراد بالنظم : اللفظ كما فى التلويح (والحنفية أوعب وضعا للحالات) من قولهم : وعبه ، وأوعبه ، واستوعبه : أخذه أجمع ، وقوله وضعا تمييز عن نسبة أوعب إلى ضمير الحنفية ، وقوله للحالات صلة الوضع ، فالمعنى وضعهم الألفاظ الاصطلاحية بإزاء المعانى الحاصلة من تنوع أحوال الأدلة أوعب ، وأشمل من وضع الشافعية لها : قلل الشارح عن المصنف أنه قال : ولذا كانت أقسام مآظمر معناه أربعة متباينة عند المتأخرين ، وعند الشافعية ليس فى الخارج إلا قسمان ، لأن المحكم أعم من الظاهر والنص ، ولا يتحقق إلا فى ضمن أحدهما * والمراد من الحالات حالة احتمال غير الوضعى ، وحالة سوقه لشيء من مفهومه أو غيره ، وحالة عدم سوقه لمفهومه ، وحالة عدم احتمال النسخ واحتماله انتهى (وموضع الاشتقاق يرجح قولهم فى المحكم) أى رعاية المناسبة بين ما اشتق منه الأسمى المذكورة ومسمياتها يرجح قول الحنفية فى المحكم ، وقوله فى المحكم إما متعلق بقولهم ، وهو الأقرب ، أو يرجع . أو بمحذوف هو صفة مبتدأ ، وذلك لأن ما لا يحتمل تخصيصاً ولا تأويلاً ولا نسخاً كان الأحكام فيه أتم وأكمل ، بخلاف ما يحتمل شيئاً منها .

بقى أن المصنف لم يذكر لهم المفسر ، وفى الحصول أن له معنيين : أحدهما ما احتاج إلى التفسير . وقد ورد تفسيره ، وثانيهما الكلام المبتدأ المستثنى عن التفسير لوضوحه انتهى * والظاهر أن المصنف لم يلفت إليه لعدم شهرته عندهم ، على أنه لاجابة فيه إلى ارتكاب اصطلاح منهم ، بد نغمة كفية فيه .

بأنه : عن تفصيل للتأويل (وقسموا) أى الشافعية (التأويل إلى قريب) من الفهم (وجيب) عنه (ومتعذر) فبهم (غير مقبول) عند الأصوليين (قالوا) أى الشافعية (وعو) أى المعتذر (مألا يحتمله اللفظ) لعدم وضعه له ، وعدم العلاقة بينه وبين ما وضع له (ولا يخفى منه) أى ما لا يحتمله اللفظ (ليس من أقسامه) أى التأويل (وهو) أى التأويل (على ما لا يحتمل المرجوح) على ما صرح فلا بد من الاحتمال ولو مرجوحاً (إلا

أن يعرف) التأويل (بصرف اللفظ عن ظاهره فقط) من غير اعتبار حله على المحتمل فيصدق عليه حينئذ ، ثم انهم قالوا جل الظاهر ، لأن النص لا يحتمل التأويل عندهم ، وتعين أحد منلولي المشترك لا يسمى تأويلا ، وقيد بالرجوح لأن ما يحتمل على الراجح ظاهر (ثم ذكروا من البعيدة تأويلات) واقعة (للحنفية) منها قولهم (في قوله عليه الصلاة والسلام لفيلان ابن سلمة الثقفي وقد أسلم) حال كونه (على عشر) من النساء على ما كانوا عليه من عادة الجاهلية (أمسك أربعا ، وفارق سائرهن) مقول قوله صلى الله عليه وسلم ، رواه ابن ماجه والترمذي ومحمد بن حبان والحاكم (أى ابتدئ) نكاح أربع ، أو أمسك الأربع الأول (مقول قولهم في مقام التأويل تفسيراً لقوله عليه السلام « أمسك إلى آخره » فسروا الامساك بالأمر بابتداء نكاح أربع منهم على تقدير علمه بأنه تزوجهن بقصد واحد ففساد نكاح الكل حينئذ بقرينة أن إمساكهن لا يجوز بدونه ، فان الأمر بما يتوقف جوازه على شيء أمر بذلك الشيء أو بامساك الأربع الأول على تقدير علمه بأنه تزوجهن بعقد متفرقة ، لأن الفساد حينئذ فيما بعد الأربع (فانه يبعد أن يخاطب بمثله) أى بمثل هذا الكلام المصروف عن ظاهره إلى ما يتوقف فهمه على معرفة الشرعيات مخاطب (متجدد) دخوله (في الاسلام بلا بيان) لما أريد به ، فان الظاهر من الأمر بالامساك استدامة أربع منهم : أى أربع شاء مع عدم القرينة الصارفة عن الظاهر ، لأن المفروض عدم معرفة المخاطب القواعد الشرعية ، فقوله فانه إلى آخره تعليل لبعد التأويل ، وقيل في تأييد البعد مع أنه لم ينقل تجديد نكاحه ، لانه ولا من غيره أصلا مع كثرة إسلام الكفرة المتزوجين (و) منها قولهم (في قوله) صلى الله عليه وسلم (لفيروز الديلمي وقد أسلم على أختين : أمسك أيتهما شئت) حذف مقولهم لوضوحه : أى ابتدئ نكاح من شئت منهما ، بناء على فرض علمه صلى الله عليه وسلم بتزوجه إياهما في عقد واحد ، لأنه لو تزوجهما في عقدين لبطال نكاح الثانية فقط وتعين إمساك الأولى . قال الشارح ثم هذا اللفظ وإن لم يحفظ فقد حفظ معناه ، وهو « اختر أيتهما شئت » كما هو رواية الترمذي (أبعد) خبر محذوف : أى هذا أبعد من الأول ، وذلك لـ فيه من تفسير الامساك بابتداء النكاح وفرض أنه تزوجهما في عقد واحد ، وإطلاعه صلى الله عليه وسلم على ذلك كما في التأويل الأول من نحو ما ذكر على أحد تقديره ، وما يحذر حذوه على الآخر ، وهو إمساك أربع معينة لفرض اضلاعه صلى الله عليه وسلم على أنه تزوجهن في عقود متفرقة مع زيادة شيء آخر هنا ، وهو التصريح بقوله « أيتهما شئت » فانه يدل على أن الترتيب غير معتبر كذا ذكرنا ، وفيه نظر لأن التخيير المستفاد من « أيتهما شئت » إذا كان مبنيًا على إطلاعه صلى الله عليه وسلم على أنه

تزوجهما في عقد واحد لا يدلّ على أن الترتيب بينهما في العقد غير معتبر في جواز إمساك أحدهما بلا تجديد عقد ، وإنما كان يدلّ عليه لولم يعلم بذلك ، فانه كان يقال حينئذ تخيير في تعيين أحدهما من غير أن يسأل عن الترتيب وعدمه دالّ على ما ذكر ، والوجه أن يقال إن كون الأمر بالإمساك مبنيًا على اطلاعه صلى الله عليه وسلم أمر بعيد ، ولا بدّ من ارتكابه في الحديث الثاني ، بخلاف الأوّل لعدم التخصيص على تعميم متعلق التخيير فيه ، لأن قوله : أربعا يصلح لأن يراد به أربع معينة أو غير معينة ، فكأنه قيل له : إن كنت عقدتھنّ في عقد واحد فاختر أئى أربع شئت ، أو في عقود فالأربع الأول * لا يقال كيف يخاطب بمثل هذا المتجدّد في الاسلام ، فان هذا الاستبعاد مشترك بين الحديثين ، غير أن الثاني أبعد ، لأنه لا غرض فيه من فرض الاطلاع المذكور ، بخلاف الأوّل (و) منها (قولهم في) قوله تعالى (إطعام ستين مسكيناً) في كفارة الظهار (إطعام طعام ستين) مقول لهم في التأويل * وحاصله حذف ما أضيف إليه الاطعام ، وهو المضاف إلى ستين ، لأن الاطعام اذا أضيف إلى ستين يلزم اعتبار العدد الخصوص ، لأنه إذا أعطى لواحد طعام ستين لا يصح أن يقال : أطعم ستين مسكيناً ، بل يصح أن يقال : أطعم طعام ستين مسكيناً * فان قلت كما أن إضافة الاطعام إلى الستين تستلزم اعتبار عدم تحقق العدد كذلك إضافة الطعام إليها يستلزمه ، فلا يصح إطعام طعام ستين * قلت يراد بطعام ستين في عرف اللغة ما يكفيهم ، والمدار على العرف ، والمراد بالاطعام حينئذ : الاعطاء * والمعنى : فكفارته إعطاء هذا المقدار من الطعام ، فيجوز أن يعطى لواحد ، والداعى إلى ارتكاب خلاف الظاهر أن المقصود دفع ستين حاجة من حاجات المساكين (وحاجة واحد في ستين يوماً حاجة ستين) والحل فيه إما كقولهم : زيد أسد ، والمعنى كحاجة ستين في حصول المقصود والعبرة به ، وإما بدون الحذف بأن يكون المراد بحاجة ستين ما يكفيهم كما قلنا في طعام ستين ، وهو الأطور ، وذكر ستين يوماً لتجدد الحاجات بتجدد الأيام (مع إمكان قصده) أى من البعيدة قولهم بهذا التأويل الملقى اعتبار خصوص العدد المذكور مع إمكان مقصوديته لمشارع (لفضل الجاعة) تعليل للقصود ، يعنى إذا أعطى طعام الستين لستين نرك فضيلة تطيب قلوب الجاعة الكثيرة (وبركتهم) أى بركة دعائهم (وتضافر قلوبهم) أى تنفرح وتضمد (على الدعاء له) أى للكفر (وعموم الانتفاع) وشموله للعدد المذكور معطوف على فضل الجاعة (دون الخصوص) أى دون خصوص الانتفاع بأن يعطى واحدا طعام ستين ، ويمكن أن يراد بالخصوص ما دون الستين ، لأنه في مقابلة العموم بمعنى الشمول لستين (و) منها (قولهم في نحو في أربعين شاة شاة) كذا في كتاب رسول الله

صلى الله عليه وسلم إلى الخمين من رواية أبي بكر بن حزم عن أبيه عن جده على ماني مراميل
 أبي داود ، وهو حديث حسن ، والمراد بنحوه نظائره كقوله صلى الله عليه وسلم « من كل
 ثلاثين بقرة تبع أوتبيعة » وغيره (أى قيمتها) . وفى بعض النسخ : أى مالتها ، وهو
 مقول قولهم ، وإنما استبعد هذا التأويل (إذ لا يلزم أن لاتجب الشاة) لتعذر الجمع بينها
 وبين القيمة فى الوجوب ، وما قيل من أنه يلزم على الخفية أن لاتكون الشاة مجزئة وهى
 مجزئة إجاءا ليس بشئ ، لأن مرادهم بالقيمة مالتها وهى موجودة فى نفسها (وكل معنى
 استنبط من حكم) أى مما يدل عليه ، أو من التأمل فيه وما يتعلق به يعرف مناطه ، وهو
 وجوب الشاة هذا (فأبطله) أى المعنى الحكم (باطل) خبر المبتدأ ، والجهة لبيان بطلان
 اللازم ، والمعنى المستنبط هنا جواز دفع قيمة الواجب فى الزكاة قياسا على عينه بعله دفع حاجة
 الفقير ، وإبطاله لاستلزامه عدم وجوبه بعينه . وبطلانه لأنه يوجب بطلان أصله ، وكل ما بطل
 أصله باطل ضرورة بطلان الفرع عند بطلان أصله فتأمل * (ومنها) أى التأويلات الصعبة
 (حل) الخفية قوله صلى الله عليه وسلم (أيا امرأة نكحت نفسها بغير إذن ولها نكاحها
 باطل إلى آخره) بإعادة قوله فنكاحها باطل مرتين ، رواه أصحاب السنن ، وحسنه الترمذى ،
 وكلمة ما فى أيا مزبدة . قال الرضى : وقلت زيادتها بصد المضاف ، نحو - أيا الأجلين
 قضيت - ، و - مثل ما أنكم تنطقون - ، وقيل انها المضاف إليه ، والمجورور بدل منها
 (على الصغيرة والأمة والمكاتبه) والمجنونة ، والجار متعلق بالحل : أى لمراد بالصغيرة لى آخره
 (أو باطل) معطوف على مفعول الحل ، يعنى أو حل قوله باطل على المنجزة : (أى يشول إن
 البطلان غالبا لاعتراض الولي) أى تفرقه بينهما فإن صله المنع . يقال : اعترض فى الطريق
 بناء : أى يمنع السابغة من ساوكة (لأنها مانكة بضعها) بضم اللام فرفع ، وعقد نكاح
 تعليل للتأويل ، وصرف الكلام عن ظاهره (فكان) نكحها نفسها ، (كبيع سعة) أى منع
 (لها) فى كون كل منهما تصرف فى خاص مكنه . فكان باعتبار رضاها مستقلا كالبيع
 (مع إمكان قصده) صلى الله عليه وسلم (منع ستدلف) تحول بقصد ، وتدم لتقوية
 العمل ، يعنى حاول على الخصوص مع أنه يمكن أن يكون قصده منع استقلال المرأة على الإطلاق
 عن تزويج نفسها كما هو المتبادر من اللفظ (فيه) أى فى تصرف (لا يبيح بمحاسن العادات
 استقلالها) فاعل لا يبيح (به) أى بذلك التصرف ، يعنى أن فى استقلال المرأة فى تزويج
 نفسها غير مستحسن عادة ، لأن التلاقق بشأن النساء الحياء ، وبشأن البضع الاحترام ، وهو
 إنما يحصل عند التفويض إلى رأى الرجل السامع فى العقل ، وعند ذلك لاتكون مبتذلة

سهلة الحصول * (ومنها جلهم) قوله صلى الله عليه وسلم (لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل) ، يقال يبيت الأمر : دبره ليلا ، معنى لا صيام لمن لم ينوه من الليل ، فوجبه اشتراط وقوع النية في جزء من الليل في مطلق الصيام لوقوعه في حيز النية (على القضاء والنذر المطلق) ولم يذكر وجه البعد لظهوره ، فان حل العام على بعض غير متبادر منه من غير قرينة ظاهر البعد ، والحديث أخرجه النسائي وأبو داود . قال : بعض الحفاظ انه حسن ، ورجح الجمهور كونه موقوفا (وجلهم) قوله تعالى (ولنذى القربى) في قوله - واعلموا أنما غنمتم من شيء - الآية ، وهو عام يشمل الأغنياء والفقراء منهم (على الفقراء منهم) أى من ذوى القربى من بنى هاشم وبنى المطلب (لأن المقصود) من الدفع اليهم (سد خلة المحتاج) أى دفع حاجته ، ولا حاجة للأغنياء ، فالغنى يخص عمومهم ، وهذا تعليل للتأويل ، وأشار إلى وجه بعده بقوله (مع ظهور أن القرابة) أى قرابة النبي صلى الله عليه وسلم (قد تجعل سببا للاستحقاق) أى لاستحقاق الغنيمة مع قطع النظر عن الفقر ، بل (مع الغنى تشريفا للنبي صلى الله عليه وسلم ، وعدّ بعضهم) أى الشافعية كلام الحرمين من التأويلات البعيدة (حل) الخفية والمالكية قوله (إنما الصدقات الآية على بيان) جنس (المصرف) لما فيجوز الصرف إلى صنف واحد من الأصناف المذكورة فيها ، لا على بيان الاستحقاق كما هو الظاهر ليجب الصرف إلى جميع الأصناف ، وجه الظهور أن اللام للام ، والاستحقاق قريب منه * ثم أخذ المصنف رحمه الله في الجواب إجمالا وتفصيلا من غير مراعاة الترتيب تقديم لما تأويله أقرب إلى القول . فقال : (وأنت تعلم أن بعد التأويل لا يقدح في) ثبوت (الحكم) المستنبط من المؤول ، فهذا بحث على تقدير تسليم البعد (بل يقتصر) التأويل وارتكابه (إلى) وجود (المرجح) لا يلزم ترجيح الاحتمال المرجوح بالنظر إلى نفس اللفظ المؤول ، إضراب عن القدح مع بيان ما ينشئ على صحة التأويل (فأما الأخير) وهو بعد الحل على بيان المصرف (ودفع بأن السيق) أى ماسبق له الكلام ههنا (وهو رد لزهم) أى طعن المنافقين ، وعبيد (الطين) على صيغة جمع الفاعل ، والمراد به رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه روى عن قوله تعالى - ومنهم من يلزمك - الآية : زلت في أبي الجواز المنافق قال : ألا ترون إلى صاحبكم يتقسم صدقاتكم في رعاة الغنم ، وقيل في ابن ذى الحويصرة رأس الخوارج كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم غنائم حين فاستعطف قلوب أهل مكة بتوفير الغنائم عليهم ، فقال : عدل يا رسول الله ؟ فقل ولك ان لم أعدل فمن عدل ؟ (ورضاهم عنهم) أى عن ذينين واعطين (إذ أعطوهم ، وسخطهم اذا منعوا يدل) خبر أن (أن المقصود) أى

على أن المقصود (بيان المصارف) فانه حين لمزوا وزعموا أن الذين أعطوا مائة من مصادرها ، وإنما أعطوا بموجب هوى النفس ، فسق الكلام (لذفع وهم أنهم) في المصطفين (يختارون) من محبوبون ، ومن يبغضون (في الظاهر والمنع) عنه (ورد) البضع المذكور (بأنه) أي كون السياق لما ذكر (لا ينافي الظاهر فلا يصلح صارفا عنه) . وقال الأمدى ان سلمنا أنه لبيان المصرف ، فلانسل أنه لا مقصود سواء ، فليكن الاستحقاق بصفة التثريبك أيضا مقصودا عملا بظاهر اللفظ انتهى * ثم ذكر المصنف رحمه الله الرد المذكور بقوله : (ولا يخفى أن ظاهره) أي ظاهر قوله تعالى - إنما الصدقات - الآية (من العموم) بيان لظاهره : أي عموم الصدقات ، وعموم الفقراء ، والمذكورين بمعنى أن كل صدقة يستحقها كل فقير ، وكل مسكين إلى غير ذلك (منتف اتفاقا) أي غير مراد إجماع (وتعذر) أي العموم (حانه) أي الشافعية العموم فيهم (على ثلاثة من كل صنف) من التمنية إذا كان للفرق غير المالك ووكيله ووجدوا (وهو) أي حلهم هذا (بناء على أن معنى الجمع مراد بلفظه (مع اللام) حال عن ضمير مراد ، وهذا من قبيل معية المذلول ، والمتسبب بدله ، ويجوز أن يكون حالا عن لفظه المقدر كما أشرنا إليه (والاستغراق) معضوف على معنى الجمع ، أو على ضمير مراد ، وترك التأكيذ بالنفصل لوقوع الفصل * والمعنى أن الجمع انفي باللام براد به معنى الجمع ، والاستغراق أيضا إن لم يمنع مانع (وهو) أي الاستغراق (منتف) هذا لاجتماع كما عرفت * ولا يخفى أن هذا على خلاف ما هو المشهور أن لدم نضل جمعية ونكون باللام لاستغراق الآحاد ، لا لجمع ، ولذا قلوا : ان أشمعية استغرق نفرد في مر : لارجل في لمار في لا ، كما في الجوع الخلة باللام ، فان ستغراقها كاستغرق نفرد ، ولا فرق بين يك بحسين ويجب كل محسن في معنى الاستغراق : نمر يغرق بينهما ، باعتد ر حكة غضة كرمي موضعه . ويمكن أن يكون المعنى أن معنى الجمع مراد بلفظه مع للام ذو بقصد - هو - و - استغرق مراد ذو قصد - فنتذكر كهما في لاردة بالجمع على غي - بس - حدية : لا محتج قد - ثم انه لما اتفق للاستغرق وبقيت جمعية ، وقعت ردة حش عيب تيقبه . وذات فمعد الصدقات من الجوع المذكورة به . (وكون) أي باللام معضوف على قوله صهره (متدليك غير معين) على مذهبه (بمع) مع ذهب إليه الخفية من شأين لئى سمه ، الختم جيد وليس في هذ عتراف بالبعد - بن كقوله تعالى - معند ما خير - بن - فهو - ثم بين كونه أبعد بقوله (ينوشه - أسرع والعقل) أي يقتصر عن توجيهه - من قريه - سمه عن طرد : أي قصر . وذات لأنه لم يهتد مثله في الشرع . وشير المعين من حيث

انه غير معين لاجوده له ، ومن حيث التحقيق في ضمن الفرد يتعين ، فيلزم ثبوت الملك لأشخاص معينة ، ولا يمكن أن يثبت لجميع الافراد ، فيلزم ترجيح بعضها من غير مرجح فينبو عنه العقل أيضا ، وكما أنه لا يمكن اعتبار الملك لغير معين ، كذلك لا يمكن اعتبار الاستحقاق له (فالمستحق لله تعالى وأمر بصرف ما يستحقه الى من كان من الأصناف) المذكورة ، وذلك لورود النصوص في إيجاب الزكاة في أموال الأغنياء وصرفها الى الفقراء ، فالزكاة عبادة ، والعبادة خالص حق الله تعالى ، فلا يجب للفقراء ابتداء ، وإنما يصرف اليهم انجازا لعدة أرزاقهم (فان كانوا) أى الأصناف المذكورة (بهذا القدر) أى بمجرد أمر الله تعالى بصرف ما يستحقه اليهم (مستحقين) للصدقات (فلا ملك) أى فاستحقاقهم بلاملك فلم يثبت مدعى الخصم من حل الكلام على الظاهر ، وهو الملك ، وفي قوله : ان كانوا اشارة الى منع استحقاقهم بهذا القدر (ودون استحقاق الزوجة النفقة) معطوف على قوله بلاملك يعنى اذا كان استحقاقهم بمجرد الأمر كان دون استحقاقها لاشتركا كهما فى الأمر ، ومنزبة استحقاقها لتعين المستحق وهى الزوجة دونهم (ولا تملك) على صيغة المعلوم : أى الزوجة ، أو المجهول : أى النفقة (الا بالقبض) يرد عليه أن الخصم يكفيه أدنى درجات الاستحقاق وأنكم ما فيتموه الكلية ، وذلك لأن كون اللام للاستحقاق يقره الى الحقيقة ، فلا يضره كون استحقاقهم دون استحقاق الزوجة : فالوجه نفي الاستحقاق رأسا كما أشرنا اليه إما لما ذكرنا ، وإما لأن المتأدركون الآية لبيان المصرف نظرا الى السياق وكما ضعف الاستحقاق (ولنا آراء صحاح عن عدة من الصحابة والتابعين صريحة فيما قلنا ، ولم يرو عن أحد منهم خلافا) بعض الفقهاء يسمى الموقوف على الصحابي أو التابعى بالأثر ، والمرفوع بالخبر . وأما أهل الحديث فيناقون الأثر عليهما ، وقوله : ولنا : أى والحجة الثابتة لنا ، وأثار خبر المبتدأ ، وصحاح صفة أثار ، وكذلك صريحة ، أما الصحابة رضى الله عنهم ففهم عمر رضى الله عنه ، روى عنه ابن أبى سيدة والخبرى ، ومنهم ابن عباس روى عنه البيهقي والطبري ، ومنهم حذيفة ، وأما التابعون ففهم - بن جبر وعطاء والنخعي وأبو العالية وميمون بن مهران روى عنهم ابن أبى شبة ونعير بن ريب في فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلاف قولهم) أى الشافعية ذكر برعب في كتاب الموت أن النبي صلى الله عليه وسلم (قسم النخبة التي بعث بهما معاذ من اليمن في ثوبتين فقط : الأقرع وعبيدة وعاتمة بن علاثة وزيد الخليل) قال المؤلف رحمه الله في شرح الهداية : المؤلفة كواثلاثة أقسام ، قسم كفار كلن عليه الصلاة والسلام يعطيهم لتأليفهم على الإسلام . وقسم كان يعطيهم لدفع شرهم ، وقسم أسلوا وفيهم ضعف فى الاسلام ، وكان

يتألفهم ليثبتوا ، ثم بين المؤلفه التي قسم فيها بقوله : الأقرع الى آخره (ثم أتاه مال آخر فجعله في صنف الغارمين فقط) والغارم عندنا من لزمه دين ، أوله دين على الناس لا يقدر على أخذه ، وليس عنده نصاب فاضل في الفصيلين ، وقال البيضاوي رحمه الله : المدينون لنفسه في غير معصية اذا لم يكن له وفاء ، أو اصلاح ذات الين وإن كان غنيا (حيث قال) ظرف لجل (لقيصة ابن الخارق حين أتاه) ظرف لقال (وقد تحمل جماله) حال عن ضمير أتاه ، والجملة بفتح المهملة وتخفيف الميم الكفالة (أتم حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها) . قول قوله صلى الله عليه وسلم (وفي حديث سلمة بن مطر الياضي أنه أمره بصدقة قومه) ثم أجاب عما قل الأخير بقوله (وأما شرط الفقر) في استحقاق ذوى القربى (فقالوا) أى الخفية (لقوله صلى الله عليه وسلم يا بني هاشم : ان لله كره لكم) أو ساخ الناس (الى) قوله (وعوضكم عنها بخمس الخمس والمعوض عنه) وهو الزكاة إنما هو (للتقير) لا الفنى اليا بعارض عمل عليها ، فكذا العوض ، وقال المصنف في شرح الهداية : لفظ العوض إنما وقع في عبارة بعض التابعين ، وذكر فيه أنه قد صح عن الخلفاء الراشدين أنهم لم يسلطوا ذوى القربى من الصدقات ، واختار عنده في سبب منعهم ذلك أن قوله تعالى - ولذى القربى - بيان المصروف لا الاستحقاق ، وأنهم كانوا أغنياء اذذاك ، ورأوا صرفه الى غيرهم أنفع لمصالح المسلمين ، وذهب الشافعى وأحد رحمهما الله الى استواء غنيهم وفقيرهم فيه ، لكن للذكر مثل حظ الأنثيين ، وقال الشارح : والحديث بهذا اللفظ لم يحفظ نعم في حديث مسلم : ان هذه الصدقات إنما هي أو ساخ الناس ، وإنما لا تغل لمحمد ولآل محمد ، وفي مجمع الطبايى : انه لا يحل لكم أهل البيت من الصدقات شيء إنما هي غسالة الأيدي ، وإن لكم في خمس الخمس ما يغنيكم انتهى . وفي قوله : فقلوا ان شدة إيمانه يصح عنه (وأما الأولان) وهما مسألتي : اسألهم رُبع عى كُكتر من رُبع ، وسأله على خُتَين (فالأوجه) فيما (خلاف قول بى حنيفة) رحمه الله (وهو) متى خلاف قوله (قول محمد بن الحسن) ومالك وشافعى وأحمد رضى الله عنهم : وهو : في ذوق بخزر شى أربع شاة منهم . وفارق الأخر من غير فرق في سستين بين أن يكون تزوجهم في عقد واحد ، أو في عقود من غير حجة الى تجريد كسح . وفي بسوء أن يحسب فرق في السير الكبير بين أهل الحرب وأهل لئمة فقتل في هذه الئمة كأتى حيفة وثى يوسف رحمه الله ، كذا ذكر الشارح ، والمصنف رحمه الله ذكر الخلاف في شرح الهدية على الوجه الذى ذكره هنا ولا شك أن قوله عدول عن نفعه بلا موجب يعجز اليه (وثم) حل (نصيب) لى أخوه على مذكر (فهو عرض صح في النفس) ويعوم في صحيح مسلم وغيره عن عائشة رضى الله

عنها قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم « يا عائشة هل عندكم شيء ؟ فقلت يا رسول الله ما عندنا شيء ، قال فأتني صائم ، وقم هذا لرجعتاه لصحته مع أنه مثبت ، وذلك ناف كذا قيل (وفي رمضان) أي ولمعارض صح عنه صلى الله عليه وسلم دالا على جواز النية نهارا في رمضان (بعد الشهادة بالرؤية) في يوم عاشوراء حين كان صومه واجبا ، الظرف متعلق بقوله (قال) صلى الله عليه وسلم (ومن لم يكن أكل فليصم) في الصحيحين عن سامة بن الأكوع قال أمر النبي صلى الله عليه وسلم رجلا من أسلم أن أذن في الناس أن من كان أكل فليصم بقية يومه ومن لم يكن أكل فليصم ، فعمل أن من تعين عليه صوم يوم ولم ينوه ليلا فله تجزئته نيته نهارا (وهو) أي قوله فليصم (بعد تعين) الصوم (الشرعي) لأن يراد منه لأنه مساهم شرعا ولا صارف عنه (مقرون) خبر هو ومتعلق الظرف وقوله (بدلالة) من السياق والفتوى (عليه) أي على الصوم الشرعي (لأنه) صلى الله عليه وسلم (قل : من أكل فلا يأكل بقية يومه) لعله في حديث آخر غير ماسبق ، أو قل بالمعنى ، وفيه ما فيه (ومن لم يكن أكل فليصم ، فلو اتحد حكم الأكل وغيره فيه) أي غير الأكل في كون كل منهما ليس بصوم شرعي لفوات شرطه وهو النية من الليل في صورة عدم الأكل (لقال لا يأكل أحد) من غير تفصيل ، ولا يخفى ما في هذا الاستنباط من غاية الحسن (ثم هو) أي الصوم المأمور به في الحديث المذكور (واجب معين) لما عرفت من أن الصوم يوم عاشوراء كان واجبا ، ولا فرق بين الواجبات المعينة ، فكذا الحكم في صوم رمضان (فلم يبق) من عموم قوله لاصيام في الحديث المذكور (الا غير المعين فعلموا) أي الخفية (به) أي بموجب حديث لاصيام (فيه) أي في غير المعين من الصوم الواجب الذي بينه بقوله (من القضاء والنذر المطلق وهو) أي العمل بموجب لاصيام في غير المعين دون الكل رعاية لموجب الأدلة (أولى من إهدار بعض الأدلة بالكيفية) وهو ماورد في صوم عاشوراء على ما عرفت (وأما النكاح) أي وأما جواز نكاح المرأة العاقلة البالغة نفسها من غير إذن الولي مخالفا لظاهر حديث أبي امرأة الحديث (فلضعف الحديث) المذكور ، لكن رد حينئذ أنه لا حاجة إذن إلى ارتكاب التأويل البعيد ، بل يكفي عدم صلاحية الحديث للاحتجاج مع اقتضاء صحة النكاح المذكور : اللهم إلا أن يراد تزيف دليل الخصم من وجهين : عدم الصحة ، وعدم قطعية الدلالة لاحتمال التخصيص ، ثم بين وجه الضعف بقوله (بما صح من إنكار الزهري روايته) أي الحديث المذكور (وقول ابن جريج) مصطوف على إنكار الزهري وبيان له ، وهذا القول ذكر (في رواية ابن عدى) روى ابن عدى عن ابن جريج أنه قال لقيت الزهري فسألته عن هذا الحديث (فلم يعرفه) أي

الحديث (قلت له ان سليمان بن موسى حدثنا به عنك ، فقال أخشى أن يكون وهم على ، وأثنى على سليمان) خيرا (فصمم) الزهري على الإنكار (ومثله) أى مثل هذا الكلام من روى عنه خبر إنكار (في عرف المتكلمين) من أرباب اللسان ، أو من أهل العلم سيما المحدثين الموثقين بالحفظ والاحتقان (لاشك) مرفوع عطف على إنكار ، أو مبنى على الفتح على أن لا لنفى الجنس ، والخبر مخدوف ، أى لاشك فيه * فلن قلت قوله أخشى مشعر بعدم جزمه بكونه وهما * قلت عدم الجزم ليس بتجوز أنه رواه ثم نسي ، بل لاحتمال أن يكون الوهم من ابن جريج لامن سليمان ، على أن العدل لا يقطع بعدم تعدد الكذب ، بل يظن به * ثم اعلم أن ابن جريج أحد الأعلام الثقات باتفاق المحدثين ، وكذا ابن عدى (أو لمعارضة ما هو أصح) من الحديث المذكور إياه عطف على قوله لضعف الحديث ، فعلى هذا لا يكون التأويل بعيدا لوجود ما يدل عليه وهو (رواية مسلم) وهو بدل من الموصول : أى مروي به ، وهو قوله عليه الصلاة والسلام (الأيّم أحق بنفسها من وليها ، وهي) أى الأيّم (من لزوج لها بكرا كانت أو ثيبا ، وليس للولّى حق في نفسها) أى الأيّم (سوى التزويج) فلا يقال لم لا يجوز أن يكون أحقيتها باعتبار حق آخر؟ (بجعلها) النبي صلى الله عليه وسلم (أحق به) أى بالتزويج (منه) أى من الولّى (فهو) أى حديث «أبى امرأة» إلى آخره دائر (بين أن يحمل) فيه من كلمة باطل (على أول البطلان) أى على أنه يؤول إلى البطلان كما مر (أو يترك) العمل به (للمعارض الراجح) ومن لطف طبع المنصف رحمه الله أنه لم يرض في جواب حديث «أبى امرأة» بحملها على الصغيرة ، وما ذكر معها لما فيه من تخصيص العلم بحيث يخرج من دائرة عمومها أكثر الافراد ، ويبقى الأقل الذى لا يتبادر إلى الذهن ، ولا يحمل هذا التأويل بالكلية ، بل استعماله في الحديث الآتى ملازمة به كما سيظهر ، غير أنه بقي شيء ، وهو أحقية الأيّم بنفسها لا يقتضى أن لا يكون للولّى حق فيها ، لجواز أن يكون التزويج حقتهم معا ، وتكون هى أحق كما يدل عليه قوله : من وليها . وقد أشر المصنف رحمه الله في شرح الهداية إلى ما يصلح جوابا عنه ، وهو قوله : أثبت لكى منها ومن الولّى حقا في ضمن قوله أحق ، ومعلوم أنه ليس للولّى سوى مباشرة العقد إذا رضيت ، وقد جعلها أحق منه به * أقول للقشة مجال : فلنخصم أن يقول أحقيتها من الولّى بالتزويج لا يستزم أحقيتها منه بالمباشرة ، لأن التزويج ليس بمجرد المباشرة ، بل هو تمام أحد ركني العقد ، وهو كى يحتاج إلى المباشرة يحتاج إلى تحقق الرضا بالتخليك ، فليكن الرضا حقا ، والمباشرة حقه ، ولا شك أن الأصل هو الرضا ، وإذا كان معظم أمر التزويج حقا تكون هى أحق بنفسها في التزويج

والله أعلم (وأما الحل على الأمة وما ذكر) معها من الصغيرة والمكاتبه (فأما هو في لانكاح
الابولى أى من له ولاية) ذكر اكل أو أثنى ، غير المنكوحه أو نفسها كما اذا كانت حرة
عاقلة بالغة (فيخرج) من النكاح المعتبر شرعا (نكاح العبد) لنفسه امرأة (و) نكاح
(الأمة) نفسها بغير إذن المولى ، (و) نكاح (ما ذكر) من الصغيرة والمكاتبه ، وكذا الصغير
والمجنون كما سيشرح اليه : وذلك لعدم ولايتهم ، وقد انحصر النكاح فيما صدر عن ولاية (واذ
دل) الحديث (الصحيح) وهو ما في مسلم «الأم أحق بنفسها» (على صحة مباشرتها) عقد النكاح
كما مر من تقريره من أن الولي تصح مباشرته وهي أحق به منه ، وصحة المباشرة دليل الولاية
فاشترط الولي في النكاح ليس يخرج نكاحها نفسها فيثبت (لزم كونه) أى كون شرط
الولي (لاخراج) نكاح (الأمة والعبد والمراهقة) وهي من قرب البلوغ ، فلزم إخراج من لم
يقاربه بالطريق الأولى (والمعتوهة) وهي من يختلط كلامه وأسمه ، وكذا نكاح المراهق
والمجنون ولم يذكر المكاتب لأنه عبد ما بقى عليه درهم * فان قلت اذا خرج نكاح هؤلاء
عن النكاح الشرعى ، فلامعنى الحل على الأمة وما ذكر في «لانكاح الابولى» وفائدة حل
النكحة المنفية على بعض أفرادها ورود النفي على ذلك البعض خاصة لعدم صحة فيها مطلقا ، وهذا
اذا لم يكن في الكلام ما يبين مورد النفي والائتات ، وقد تبين ههنا بالنفي والاستثناء * قلت لم
يرد حل النكاح المذكور في لانكاح على ما ذكر ليرد ما قلت ، بل أراد حل النكاح الصادر
لاعن ولاية شرعية للفهوم ضمنا لاندراجة تحت النفي مع عدم اندراجة في الاستثناء ، فهذا
الحل تفسير للجمل ، لان تخصيص العام ، على أنه لو كان من تخصيص العام بدليل يقيضه في حديث
أيما امرأة لم يكن فيه بعد كما أشار اليه بقوله (وتخصيص العام ليس من الاحتمالات البعيدة)
كيف وما من عام الا وقد خصص منه البعض (و) لاسيما (قد ألجأ اليه) أى الى التخصيص
(الدليل) وهو حديث مسلم المذكور ، وعن المصنف رحمه الله أنه يخص حديث أيما امرأة
بمن نكحت غير الكفء على قول من لم يصحح مباشرته من غير كفء ، والمراد بالباطل
حقيقته أو حكمه على قول من يصححه ويثبت للولي حق الفسخ ، كل ذلك شائع في الاطلاقات
انتموص فينت مع المنقول ، والوجه المعنوي وهو أنها تصرفت في خالص حقها : وهي من
أهلها كذا ، فيجب تصحيحه مع كونه خلاف الأولى (وأما الزكاة) أى وأما الداعى الى
اعتبار المالية في زكاة (فع المعنى الص) أى النص مع المعنى ، وكل منهما مستقل في المقصود
وقدم العتق لأنه مسط القلى (أما الأول فالعلم) أى اعتبار القيمة للعلم (بأن الأمر بالرفع) أى
بدفع الزكاة (لى الفقير) في العصوص (ايصال لررقهم الموعود منه سبحانه) فان المولى اذا وعد

عبده يعطيه ، ثم أمر من له حق عليه بإعطاء ما يصلح لأن يكون أداء للموعد ، فلا شك في أنه يحمل أمره على إنجاز وعده السابق ، لأن الموعد كالأوجب فلا يقتم ما لا يجب عليه ، واستناد الإيصال إلى الأمر مجازي قصد به المبالغة في استلزام أمره إياه كما يشير إليه قوله - إنا قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون - (وهو) أي يزقوم الموعد (متعدد من طعام وشراب وكسوة) وغيرها من مسكن ومنكح ، وغير الرزق ما يسوقه الله إلى الحيوان فينتفع به (فقد وعدهم الله أصنافاً) لأنه وعدهم الرزق : وهو أصناف (وأمر من عنده من ماله) أي وأمر غنياعنده من مال الله عز وجل (صنف واحد) كالغنم والأبل وغيرها (أن يؤدي مواعيده) التي هي أصناف ، لأن الأمر بالنفع إنجاز الوعد السابق المدرج تحته الأصناف أمر بأداء المواعيد (فكل) أمر الله من عنده صنف من ماله بدفع جزء من ذلك مثل أداء للمواعيد ، فكان أمر الله من عنده (إذاً بإعطاء القيم) نظراً إلى حكمة الأمر (كما في مثله من الشاهد) تأييد للعنى المذكور بقياس الغائب على الشاهد ، وهو أن السيد إذا أمر عبده أن يؤدي أصناف مواعيده مما عند العبد ، وهو صنف واحد ، وعين مقدار ما أمر بإعطائه كن ذلك إذا بأداء القيمة معنى (وحيث) أي وحين كان المأمور به في الزكاة إعطاء القيم . وهي عبارة عن مالية الموصولات ، ومالية الشيء تصدق على عين ذلك الشيء كما يصدق على ما يملكه (لم تطل الشاة) مثلاً بأن لا يتأذى بها الواجب كما زعم الخصم (بل) يطل (تعيينها) بحيث لا يسوغ غيرها (وحقيقته) أي حقيقة بطلان تعيينها (بطلان عدم أجزاء غيرها) مما يساويها في القيمة (وصارت) الشاة (محلا هي وغيرها) مما يساويها في القيمة . والصبرورة باعتبار مشاركة الغير إياه في المحلة ، لا باعتبار محليتها في نفسه ، فإن ذلك ثابت من الأصل (فالتعليل) المذكور (وسع المحل) أي محل الوجوب وما يتأذى به لوجب (وليس التعليل) حيث كان (الآن توسعته) أي المحل لأنه لاحقاً غير المنصوص بالمنصوص في حكم شركتهم في العلة التي هي مناط الحكم (وأما النص) الدال على اعتبار القيمة في لزكاة (ف عنقه البخري) في صحيحه ، والتعليق أن يخفف من مبدأ الإسناد واحدناً أكثر كقول الشافعي رحمه الله : قال : مع ، وقول مالك : قال ابن عمر ، أو قال النبي صلى الله عليه وسلم (وتعييناته صحيحة) قال الشارح ووصله يحيى بن آدم في كتاب الخراج (من قول معاذ) بيان للوصول توسط بينهما المتعززة (اتوفى بخميس) بالسنين المهمة كما هو الصواب ، لا بالنص . قال الخليل هو ثوب صوله خمسة أذرع ، وول الداودي كساعيسه ذا ، وقيل سعى بعت من مئوك العين أول من أمر بعمه (وليس) هو ما لبس من الثياب والملبوس الخلق (كان لشعير الذرة أهون عليكم) أما باعتبار

أنه كان يوجد عندهم منها ما لم يكونوا محتاجين اليه ، أو باعتبار أن حاجة الانسان الى الماء كحل أشد منها الى اللبس أو غير ذلك (وخير لأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة) ليكون حاجتهم اليها أشد ، أو لأنه كان عندهم الكفاف من الماء كحل ، أو قللة أكلهم وقوة توكلهم بحيث لم يكونوا يدخرون الطعام وشدة البرد بالمدينة كما يشعر به التقيد ، وذكر الشارح نصا آخر وهو ما في كتاب الصديق لأنس مرفوعا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في صحيح البخارى « من بلغت عنده من الابل صدقة الجذعة ، وليس عند جذعة وعنده حقة ، فانه يؤخذ منه الحقة ويجعل معها شاتين أو عشرين درهما » الحديث (فظهر أن ذكر الشاة والجذعة) وغيرهما (كان لتقدير المالية ، ولأنه) أى إعطاء الشاة والجذعة (أخف على أرباب المواشى) لوجودها عندهم (لالتعيينا) بحيث لا يجزئ عنها البدل (وقولهم) أى الخنفية (فى الكفارة) فى أطعام ستين مسكينا طعام ستين على مامر (مثله) أى مثل قولهم (فى الأولين) وهما مسألنا ، اسلام الرجل على أكثر من أربع ، وعلى أختين فى أنه خلاف الأوجه ، وإنما الأوجه قول الأئمة الثلاثة : انه اذا أطعم مسكينا واحد استين يوما لا يجزئه ، وذلك لما مر من امكان قصد فضل الجماعة وتضافر قلوبهم الى آخره مع ارتكاب المجاز من غير ضرورة ، وهو جعل الستين أعم من الحقيقى والحكمى (والله أعلم) .

التقسيم الثالث

من التقسيمات الثلاثة للفظ باعتبار ظهور دلالة وخفائه (مقابل) التقسيم (الثانى) وهو تقسيم اللفظ باعتبار ظهور دلالة . فليكن هذا (باعتبار الخفاء) أى خفاء دلالة اللفظ على المعنى المراد (فما) أى اللفظ الذى (كان خفائه يعارض) من الأمور الخارجية من نفس اللفظ من الأحوال الطارئة عليه ، وإليه أشار بقوله (غير الصيغة فالخفى) أى فهو الخفى ، سعى به مع كونه أقل خفاء من الأقسام الباقية : لكونه مقابلا للظاهر الذى هو أقل ظهورا من تلك ، وإليه أشار بقوله (وهو) أى الخفى (أقلها) أى أقل أقسام هذا التقسيم (فى الخفاء كالظاهر) فانه أقل أقسام ذلك التقسيم (فى الظهور) * فان قيل ينبغى أن يكون الخفى ما خفى المراد منه بنفس اللفظ ، لأنه فى مقابلة الظاهر ، وهو ما ظهر المراد منه بنفس اللفظ * وأجيب بأن الخفاء بنفس اللفظ فوق الخفاء يعارض ، فلو كان الخفى ما ذكر لزم أن لا يكون فى أول مراتب الخفاء ، فلا يكون اذن مقابلا للظاهر (وحقيقته) أى حده الكاشف عن حقيقته فوق كشف

ما ذكر من تعريفه (لفظ) وضع (لمفهوم عرض) وصف بحال متعلقه (فيما هو بىادى^١ الرأى) بىادى^٢ الرأى ظاهره ، والرأى الاعتقاد ، والباء بمعنى فى ، والمعنى فى أول الملاحظة (من أفراد) أى من أفراد ذلك المفهوم خبر هو ، قدم عليه ما هو ظرف نسبتة الى المبتدأ ، أو (ما يخفى) فاعل عرض أو عرض يخفى (به) أى بسبب ذلك العارض (كونه) فاعل يخفى ، والضمير للوصول الأول (منها) أى من أفراد ذلك المفهوم * فلما حصل أن عروض هذا العارض فى ذلك المحل أورث فى كونه فردا لذلك المفهوم خفاء بعد ما كان يحكم العقل فى بىادى^٣ النظر بفرديتها (الى قليل تأمل) غاية الخفاء فيرتفع بتأمل قليل (ويجتمعان) أى الخفى وما يقابله وهو الظاهر (فى لفظ) واحد (بالنسبة الى مفهومه) وهو ما بىادى^٤ الرأى من أفراد وعرض ما يخفى فيه كونه منها (كالسارق ظاهر فى مفهومه الشرعى) وهو العاقل البالغ الآخذ ما يوازى عشرة دراهم خفية من المال المتناول مما لا يتسارع اليه الفساد من حوز بلا شهة ممن هو بسدد الحفظ (خفى^٥ فى النباش) آخذ كفن الميت من الضريح خفية بنشئه ، وهو ابراز المستور وكشف الشيء (والطرار) آخذ المال المذكور من القفلان من غفلة منه بطر^٦ أو غيره ، والطر هو اقطع ، وأشار الى العارض المورث للخفاء المذكور بقوله (الاختصاص) متعلق بخفى (باسم) متعلق بالاختصاص ، وذلك لأن الاختصاص المعنى باسم بحيث لا يطلق على غيره مما يندرج تحت مفهوم يظن كون ذلك المعنى من أفراد فى بىادى^٧ الرأى يورث خفاء فى كونه منها ويرجع عدمه ، لأن الظاهر عدم اختصاص بعض أفراد مفهوم باسم عن سائر أفراد ، ثم غيا الخفاء فى النباش والطرار بفاية يدل عليها قوله (الى ظهور أنه) أى بأن يظهر بعد قبيل تأمل أن الاختصاص (فى الطرار زيادة) أى بزيادة مسماه فى المعنى الذى هو مناط حكم السرقة : وهى اخذها فى فعل السرقة وفصل فى جنائته . لأنه يسارق لأعين مستبقة خفية . وعند ظهور هذه المزية يزول الخفاء ويحل كونه من أفراد سارق (ففيه) أى فيجب فى خبر (حده) أى السارق (دلالة) أى بدلالة النص^٨ - ورد فى يجب هذه . كونه فى ثبوت حكم له لوجود المناط فيه على الوجه الأتم * من ثبوت ميوز كونه من أفراد لسرق بعد تأمل يافى ثبوت حكمه بدلالة النص * قمت كأثر ثبوت دلالة نص السورق^٩ ، (لأقرب) عليه حتى يرد أن الحدود لا تثبت باقاياس لأنه لا يعزى عن شبهة حدود تدرك به . غير أن لاصلاق نصية^{١٠} على قول أبى يوسف والأئمة الثلاثة ، ولا فتاوى مذهب فيه تجس . قال المصنف رحمه الله فى شرح الهداية قوله ومن شق : أى شق صرة لصرعة غمب ، والبرد من لصرة مد . ووجه شدود فيه لسراهم لقطع وإن أدخل يده فى سكاقتع . لأن فى وجه لأول من حقو^{١١} خرج

فلا يوجد هتك الحرز ، وفي الثاني الرباط من داخل يتحقق الأخذ من الحرز وهو الكم ، ولو كان مكان الطرحل الرباط ثم الأخذ في الوجهين يتعكس الجواب (والباش) معطوف على الطرار أى وإن الاختصاص في النباش (لقص) في مناط الحكم لعدم الحرز ، وعدم الحافظ ، وقصور المالية لأن المال ما يرغب فيه ، والكفن ينفر عنه ، وعدم المملوكية لأحد ، لأن الملت ليس بأهل للملك والولوث لا يملك من التركة إلا ما يفضل عن حاجة الملت (فلا) يجب فيه حد السرقة ، ولأن شرع الحد للأنزجار ، والحاجة إليه عند كثرة وجوده ، والنبس نادر ، والآنزجار حاصل طبعاً ، وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ، خلافاً لأبي يوسف ، والأئمة الثلاثة ، وقول أبي حنيفة ، قول ابن عباس والثوري والأوزاعي ومكحول والزهري ، وقولهم مذهب عمر وابن مسعود وعائشة والحسن وأبي ثور ثم الكفن للوارث عندهم ، فهو الخضم في القطع وإن كفته أجنبي فهو الخضم (وما) أى اللفظ الذى كان خفاؤه (تعدّد المعاني الاستعمالية) أى التى تستعمل فى كل منها (مع العلم بالاشتراك) أى يكون اللفظ موضوعاً لكل منها بوضع على حدة (ولا معين) أى ولم يكن هناك قرينة معينة للراد (أو تجوزها مجازية) معطوف على العلم ، ولا شك أن تجويز كون كل من المعاني الاستعمالية مهاداً من اللفظ مجازاً إنما يتحقق إذا صرف صارف عن إرادة ما وضع له ، وكان المقام صالحاً لإرادة كل منها ، ولم يكن ما يعين واحداً منها ، وقوله مجازية منصوب على أنه مفعول ثانٍ للتجويز تضمنه معين التصدير (أو بعضها) معطوف على الضمير المجرور ، وذلك بأن يزدحم معانٍ استعمالية بعضها حقيقية وبعضها مجازية بحسب التجويز ، وهو إنما يتصور إذا كان المقام صالحاً لإرادة المعنى الحقيقي ، والمجازى بأن لم يكن الصارف عن الحقيقي قاطعاً فى الصرف والاعتين المجازى (إلى تأمل) غاية للخفاء فى هذا القسم ، وقد مرّ أن العقل يدرك المراد فيه بعد التأمل ، وإما قيد تعدّد المعاني الموجب للخفاء بالعلم بالاشتراك أو التجويز المذكور ، لأن تعدّد المعاني لاستعماله من غير أن يعلم السامع اشتراكها أو تجويزها مجازية أو بعضها لا يتصور . لأن شرط الاستعمال فى المعنى أن يكون موضوعاً له . أو يكون بينه وبين الموضوع له علاقة من أنواع العلاقات المعتبرة فى المجازات . وقد علمت أن مجرد التعدّد لا يكفي ، بل لابد أن يكون المقام بحيث يحتم كلاهما (مشكل) خبر الموصول ، من أشكل عليه الأمر إذا دخل فى أشكاله وأمثاله ، بحيث لا يعرف إلا بدليل يميز به (ولا يباين بصدقه) أى المشكل (على المشترك) كما أشار إليه فى أثناء التعريف (كأنى فى) قوله تعالى - نسأؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم - (أنى شتم) قاله مشكل لظنه معناه لا اشتراكه بين معانٍ يستعمل فى كل منها . قال الرضى :

أتى لها ثلاث معان استغماية كانت أوشراطية : أحدها أين ولا بد حينئذ أن تستعمل مع من ، لما ظاهرة نحو من أين عشرون لنا من أتى ، أو مقترنة نحو أتى لك هذا : أى من أين لك ، ولا يقال أتى زيد ، بمعنى أين زيد ، وتجيء بمعنى كيف نحو - أتى تؤفكون - وتجيء بمعنى متى ، وقد أول قوله تعالى - أتى شئتم - على الأوجه الثلاثة ، واقتصر المصنف رحمه الله على ذكر معنيين لحصول ما هو بصدده بهما ، فقال (لاستعماله كآين ، وكيف) كقوله تعالى - أتى يحيى هذه الله بعد موتها - (إلى أن تؤمل) في طلب المراد منه على صيغة المجهول ، من باب التفعيل غاية الاشكال المحكوم به على أتى (فظهر) أن المراد هو (الثانى) أى معنى كيف (بقرينة الحرث وتحريم الأذى) ، فان الأول يدل على أن المأثى إنما هو محل الحرث دون غيره ، فلا سبيل إلى أن يراد جواز الاتيان من أى مكان شاء من الطريقين ، على أن يكون المعنى من أين شئتم ، والثانى وهو تحريم قربان المحيض بعله الأذى والاستئذار المؤذى من يقرب فقرة منه موجود فى الاتيان فى الدبر على الأوجه الأتم ، فتعين أن المراد بيان ما يفهم جواز الاتيان باعتبار الكيفية ، ردًا على اليهود ، على ما روى أنهم كانوا يقولون : ان من جامع امرأته من دبرها فى قبلها كان ولده أحول ، فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فزلت (وما) أى اللفظ الذى خفاؤه (لتعدد) معناه بحيث (لا يعرف) المراد منه (الا ببيان) من المتكلم ، ولا يرتفع خفاؤه بالنأمل (كمشترك) لفظى (تصذر ترجيحه) أى ترجيح بعض معانيه للإرادة (كوصية لمواليه) أى كلفظ الموالى المشترك بين العقدين . والعقدين فى وصية من أوصى لمواليه ، وهو معتق جمع ، ومعتق جمع آخرون ، فله حينئذ لا يعرف مرده بسون البيان ، كما أشار إليه بقوله (حتى بلغت) الوصية (فيمر له الجفنان) أى فى وصية من له جهة الخفير والعقدين . فانه لا يرجح البيان بعد موت الموصى ، وهذا ظاهر لرواية . وعن محمد بن الحسن بن عيسى بن علي بن أبي حمزة . يكون الموصى به بينهما . فانه يجوز كذلك ، وعن ثنى حنيفة وأبى يوسف رحمه . يجوز هـ . ويكون لمغرضين (أو بهاء متكلم) عطف على مجررى صفة الموصوف . ثنى ونقطة : ثنى خفاؤه . لأنه أبهم متكلم على نحو مرده (سبب (وضد) ذات بنفس (غير معروف) من ارادته عند الاملاق (كالاسم الشرعية من لفظة وزكاة وثربا) موضوعة لمعانيها الشرعية التى هى غير معانيها المعنوية المعروفة قبل وضع لشرعى . فان الشرع لم يستعمل ابتداء فيما وضعه بزارته أبهمها باعتبار مرده منها قبل علمه بالوضع الثانى . وحواجها فى الاستدلال فكان فائدة الخطاب الايمان بموجب ما ردها رجلا ، وطلب البيان . والاستدلال (بجم) من أجل لحساب رده الى الجنة . وإنما مرسمهم : وهو أخفى من المشكى ليه . مكان الوقوف عليه

بالاجتهاد وتوقفه على اليقين ، بخلافه المشكل ، فهو مقابل المفسر (وما) أى اللفظ الذى خفي المراد منه بحيث (لم يرج معرفته فى الدنيا متشابه) من التشابه ، بمعنى الالتباس (كالصفات) أى صفات الله تعالى التى ورد فيها الكتاب والسنة (فى نحو اليد والعين) مما يجب تنزيه القنات القدسة عن معانيها الظاهرة كما قال الله تعالى - يد الله فوق أيديهم - ولتضع على عيني - (والأفعال) التى صدورها منه باعتبار ظواهر معانيها مستحيل (كالنزول) كما ورد فى الصحيحين « ينزل ربك كل ليلة إلى سماء الدنيا » الحديث إلى غير ذلك مما دلّ عليه السمع القاطع بناء على ما عليه السلف من تفويض علمه إلى الله تعالى ، والسكوت عن التأويل ، واعتقاد عدم إرادة الظواهر المتضمنة للحدوث والتشبيه (وكالحروف فى أوائل السور) كالمّ وصّ وحّم ، وإطلاق الحروف عليها باعتبار رسمياتها ، أوأر يذهبها الكلمات من قبيل إطلاق الخاص على العام ، ذهب الآ كثرون منهم أصحابنا والشعبي والزهري ومالك ووكيع والأوزاعي إلى أنها سرّ من أسرار الله تعالى استأثر الله بعلمه . قال البيضاوى : وقد روى عن الخلفاء الأربعة وغيرهم من الصحابة ما يقرب منه ، ولا يلزم منه الخطاب بما لا يفيد ، إذ يجوز أن يكون فائدته طلب الإيمان بها كما يدلّ عليه الوقف على الجلالة فى قوله - وما يعلم تأويله إلا الله ، والراسخون فى العلم يقولون آمنا به كلّ من عند ربنا - ، وهو مذهب أكثر السلف والخلفاء والابتلاء لتبيين أهل الزيغ عن الراسخين ، ثم لما كان هذا أشدّ خفاء مما قبله كان مقابله الحكم (وظهر) ما أثرنا إليه فى أثناء تعريفات المسميات الثلاثة (أن الأسماء الثلاثة) المشكل ، والجمل ، والمتشابه يدور ما يتضمن كل منها من الاشكال ، والاجال ، والمتشابه المنى عن الخفاء (مع الاستعمال لا) يدور مع (الوضع كالمشترك) كما يدور اسم المشترك مع الوضع ، لأن مدار الاشتراك على وضع اللفظ لا أكثر من معنى واحد بوضع متعدّد (والحق) عطف على الأسماء : أى وظور أن اسم الحقّ دائر (مع عروض التسمية) أى مع عروض عارض عروض لبعض أفراد المسمى ، غفى شمول التسمية إياه كما عرفت (و) قالت (الشافعية ما) أى العطف الذى (خفي) المراد منه (مطلقا) سواء كان بنفس الصيغة أو بعارض عليها (مجمل ، والاجل) يكون (فى) لفظ (مفرد للاشتراك) كالعين لتردده بين معانيه (أو الاعلال) هو غير حرف الية المتخفيف ، ترجع به القلب والحذف والامكان كاختار لتردده بين الثاقب والقول بأنه بقب يائه المكسورة أو المفتوحة ألفا (أو جلة المركب) أكثر تركبه فى مجموعه عطف على مفرد نحو قوله تعالى (أو يعفو الذى يسهده عقدة السكاح) العقد من السكاح ومن كل تنى أزوجوبه ولزومه . ويجوز أن تكون الاضابة بيانية ، فجدوع

الموصول مع صلته مركب فيه إجمال لإجمال أن يراد به المذهب ، وإليه ذهب أصحابنا والمفسر
وأخذ لما روي الدارقطني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال « ذلت العقدة الزوج والولي » كما ذهب إليه مالك ، والمعنى على الأول أن الواجب
على من طلق قبل الميسر بعد تسمية المهر النصف « إلا أن يصفون » أى المطلقات فلا يأخذن
شيئا ، والواو حينئذ لام الفعل ، والنون ضمير ، أو يصفوا الزوج عما يهود إليه بالتشطير ، فيسوق
المهر إليها كمالا ، وعلى الثاني أو يصفوا الذى على عقدة نكاحهن ، وذلك إذا كانت صغيرة
(ومرجع الضمير) معطوف على مفرد ، ويحتمل أن يكون المعنى ومرجع الضمير منه ، وذلك
إذا قُسم أمران يصلح لكل منهما كما في قوله عليه الصلاة والسلام « لا يمنع أحد جاره أن
يضع خشة في جداره » يحتمل عوده إلى أحدكم ، وإليه ذهب أحد ، وإلى الجار كما ذهب إليه
الأئمة الثلاثة ، وذلك إذا كان لا يضره ، ولا يجد الواضع بدا منه ، ولا يخفى أن الأليق بالوضعية
في حق الجار الأول ، وقد سئل عن أبي بكر وعلى رضى الله عنهما أيهما أفضل ؟ فأجيب من
بنته في بيته (وتقييد الوصف وإطلاقه في نحو طيب ماهر) وفي الشرح العنقدي : ومنها
مرجع الصفة في نحو زيد طيب ماهر لتردده بين الماهرة مطلقا ، والمهارة في الطب انتهى . أراد
بمخرج ما يؤول إليه فانه متردد بين الوجهين * وحاصله أن الوصف وهو ماهر مثلا متردد بين
أن يكون مقيدا بكونه في الطب ، أو مطلقا بأن تكون مهارته في الطب وغيره ، فقوله وتقييد
الوصف معطوف على ما عطف عليه مرجع الضمير أو عليه * (والظاهر أن الكل) أى
إجمال كل ما قُسم من المثل وظواهرها (في مفرد بشرط التركيب) لأن الحكم بكون اللفظ
مجلا إذا لم يكن جزء الكلام ، وطرف نسبة غيرها ظاهر ، لأنه عبارة عن عدم تعيين المراد
منه عند الاستعمال ، واستعماله إنما يتحقق في التراكيب ، فان إطلاق لفظ مفرد . وإرادة
معنى به من غير أن يكون محكوما عليه . وبه . أو متعلق بأحدهم . أو مراد نسبة ما يكاد
أن لا يصدر من لعاق ، ثم فيما يرضى كونه إجمالا في مركب كقوله تعالى - لنرى يده عقدة
الركاب - يظهر بعد التأمل أنه في مفرد . وهو موصول بمؤخر ثم لاية - بدوزن لامة ،
فطرط التركيب قدبر (ونعدهم) أى شذوية خبر مست ، وهو (متشبه) أى شبه المتشابه
موجود في اصطلاحهم (نكن مقتضى كلامه تحتين تساويهما) أى نجعل ومتشابه
(لنرى فقوم) أى الشافعية ، وتحقيقهم (الجملة بناءً تنفع دلالاته) قيل من قول أو فعل ،
فان النص له دلالة عقلية . وخرج نهم لعدم دلالة وسين لاتصاحفيه (ربهم يفهم منه
معنى أنه مرد) أى يفهم منه المعنى من حيث أنه مرد ، ولا فاعل فيه - سى حليل

الاحتمال غير متنى ، فتقوله انه مراد بدل اشتغال (وعليه) أى على التعريف الثانى (اعتراضات) مثل أنه غير مطرد لصدقه على الماهل ولا منعكس ، لأنه يجوز أن يفهم من الجمل أحد محامله لابعينه وهو معين ، وقد يكون الجمل فعلا ، والمتبادر من الموصول اللفظ (ليست بشئ) لأن المتبادر منه أن يكون له دلالة ، ولادلالة للماهل ، وفهم أحد المحامل لابعينه لا يكون فهم المراد ، والموصول أعم من القول والفعل (والمتشابه) أى وتعرفهم إياه (ينبى المتصفح المعنى) وهو التساوى بين التعريفات ظاهر ، بل الكلام فى الاتحاد (وجعل اليساوى إياه) أى المتشابه (مشارك بين الجمل والمؤول) حيث قال والمشارك بين النص ، والظاهر المحكم ، وبين الجمل والمؤول المتشابه (مشكل) لا يذهب عليك لطف هذا التعبير (لأن المؤول ظهرت دلالاته على المرجوح) فصار متصفح المعنى (بالموجب) أى بالدليل الموجب حله على الاحتمال المرجوح حتى صار به راجحا (لا يقال يريد) أى يريد اليساوى كون المؤول غير متصفح المعنى (فى نفسه مع قطع النظر عن الموجب لأنه) أى المؤول (حيثئذ) أى حين قطع النظر عن الموجب (ظاهر لا يصدق عليه متشابه) إذ الاحتمال الراجع لا يعارضه المرجوح على ذلك التقدير فتعين أن يكون مرادا بحسب الظاهر ، فلا يصدق عليه إذن غير متصفح المراد فلا يصدق على المؤول تعريف المتشابه ، لا بالنظر إلى نفسه ، ولا بالنظر إلى الموجب ، فواجه لادراجه فى المتشابه (وأضاحىء مثله فى الجمل) جواب آخر عن قوله لا يقال الخ * تقريره انكم حيث سميتم المؤول المقرون بما يوجب حله على المعنى المرجوح متشابهة باعتبار نفسه مع قطع النظر عن اليان احترازا عن التحكم (لكن مالحقه البيان خرج عن الاجال بالاتفاق) من الفريقين (وسمى ميئا عندهم) أى الشافعية (والحنفية) قالوا (إن كان) (البيان شافيا) رافعا للاجال رأسا (بقطلى مفسر) أى فالحقه البيان المذكور يسمى مفسرا عندهم كيان الصلاة والزكاة (أو) كان البيان شافيا (بلى مؤول) كيان مقدار المسح بحديث الغيرة (أو) كان البيان (غير شاف خرج) الجمل (عن الاجال إلى الاشكال) كيان العدد بالحديث الوارد فى الأشياء الستة فى الصحيحين فانه يبقى فيه الاشكال بعد ما ارتفع الاجال باعتبار مناط الحكم هل هو الجنس والقدر ، أو الطم ؟ على ما عرف فى موضعه (فجاز طلبه) أى طلب بيانه حيثئذ (من غير المنكاه) لأن يان المشكل مما يكفى فيه بالاجتهاد ، بخلاف الاجال ، فظهر أن الجمل الذى حلقه اليان : قطعيا كان أو ظنيا : شافيا كان أو غير شاف لا يوصف بالاجال عند الحنفية أيضا (فلذا) أى لما ذكر من التفصيل (رد مطن من أن المشترك المتفرن ببيان مجمل بالنظر إلى نفسه مبين بالنظر إلى المقارن) الغان الأصغمانى ، والراد

المحقق التفتازاني حيث قال : وليس بشيء إذا لم يعرف اصطلاح على ذلك ، بل كلام القوم صريح في خلافه ، لكن الحق أنه يصدق على المشترك المبين من حيث انه مبين أنه لا يمكن أن يعرف منه مراده ، بل إنما عرف بالبيان * (والحاصل أن لزوم الاسمين) المجلد والمبين (باعتبار ما ثبت في نفس الأمر للفظ من البيان) فيما لحقه البيان (أو الاستمرار على علمه) أي عدم البيان فيما لم يلحقه ، فالمجلد لا يتخلو : أما لحقه البيان فإزمه اسم المبين ، ولا يخلق عليه بعد ذلك المجلد ولو باعتبار ما كان ، وأما لم يلحقه فإزمه اسم المجلد ، وهذا ظاهر (فالمجلد أعم عند الشافعية) منه عند الحنفية ، لأنه عند الشافعية ما خفي مطلقا ، وهذا المعنى مقسم الأقسام الأربعة التي من جعلها المجلد (ويلزمه) أي كونه أعم عندهم (أن بعض أقسامه) أي المجلد (يدرك عن غير المتكلم) وهو فيما يدرك بالاجتهاد (وبعضه لا) يدرك بيانه (الامنه) أي المتكلم (إذ لا ينكر جواز وجود إبهام كذلك) أي لا يدرك معرفته إلا ببيان المتكلم ، وكأنه أراد الجوار المقارن للوقوع (وكذا التشابه) في كونه منتسبا إلى القسمين (إلا أنهم) أي الشافعية (والأكثر) اتفقوا (على إمكان دركه) أي التشابه المتفق على أنه متشابه (خلافًا للحنفية) حيث قالوا لا يمكن دركه في الدنيا كما ذهب إليه الصحابة والتابعون وعامة المتقدمين . غير أن نفي الاسلام وشمس الأئمة استنبا النبي صلى الله عليه وسلم (وحقيقة الخلاف) بين الطائفتين (في وجود قسم) للفظ باعتبار خفاء دلالة (كذلك) أي على الوجه المذكور ، وهو عدم إمكان دركه (ولا يخفى أنه) أي خلاف المذكور (بحث عن) وجود (قسم شرعي استتبع) يعني هل يوجد في خفاء شرع لفظ لا يمكن دركه المراد منه مطوب تباع المكلف إياه من حيث الإيمان به ، ولا يجوز تباعه للتأويل أولا . بل يمكن تشابهه يمكن دركه . فيجوز تباعه من التأويل (التأويل) أي ليس بحث عن وجوده كنه غير معق خكم شرعي (بغير تشبيه) أي شافعية (إبانه صائغين) وبما امتنع من حيث يجب لا يجوز به أي يترب باعتبار رقرده فهو مطلوب بالأجرح (ومنع عدمه) سيجيء (وهو بحث) تشابه صائغين ، ولا نزاع في عدم امتناع الخطاب بما لا يفهم . بتردد من سخين) بل ونزعين أيضا منه فتنة بالنسبة إليهم ، وراسخون في العلم آمن تتوا وتمكنوا فيه (بالجذب عند الحقيقة) أي حقيقة ما رُود الله تعالى منه على لأجل ، ونحوه متفق بالابتلاء (وترك الخطاب) ما وقوف عليه (تسمي عجرا) أي استسلاما لله ، زعرك بتمسور عن دركه (بن) لنزع (في وقوعه) أي الخطاب بما لا يفهم (الحنفية) هو وقع (قوله تعالى - وما يهيم تأويله) لا منه وراسخون) في العلم - إلى

قوله - كل من عند ربنا - (عطف جملة) اسمية المبتدأ منها الراسخون (خبره يقولون لأنه تعالى) تعليل لكونه عطف جملة ، لا عطف مفرد حتى يلزم مشاركة الراسخين في علم التأويل (ذكر أن من الكتاب متشابها ينتهي تأويله قسم وصفهم بالزيف) والعدول عن الحق (فلا اقتصر) على ذكر القسم المذكور (حكم) من حيث السياق والسباق (بمقابلهم) أى فى مقابل الموصوفين بالزيف (قسم بلا زيف لا ينتون) تأويله ، ولا الفتنة (على وزن - فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم فى رحمة منه -) فانه تعالى لما اقتصر على هذا (اقتضى مقابله) وهو ، وأما الذين كفروا به ولم يعتصموا به فسيدخلهم فى نار جهنم أو نحو ذلك (فتركه) أى المقابل إنجازا لدلالة قسيمه عليه (فكيف) لإحكام بمقابلة القسم المذكور (وقد صرح به) أى بالقسم المقابل (أعنى الراسخون ، ومحت جملة التسليم) أى الجملة التى مضمونها التسليم ، وهى - يقولون آمنا به كل من عند ربنا - (خبر عنه) أى عن الراسخون ، فلا يقال انه إذا لم يعطف الراسخون على الجملة يلزم كونه مبتدأ بلا خبر (فيجب اعتباره) أى اعتبار قوله - والراسخون - إلى آخره (كذلك) أى على الوجه المذكور فى حل التركيب * (فان قيل قسم الزيف المتبعون ابتغاء) مجموع الأمرين (الفتنة والتأويل ، فالقسم المحكوم بمقابله) أى فى مقابلة قسم الزيف قسم حكم فيه (بنى) مجموع (الأمرين) فيصدق على من اتقى عنه أحدهما دون الآخر * (قلنا قسم الزيف) يتقوم حقيقته (بابتغاء كل) من الفتنة والتأويل (لا) بابتغاء (المجموع) من حيث هو مجموع يلزم أن يكون المقابل من لم يبتغى المجموع ، فلا يلزم حينئذ من ينتهى التأويل فقط ، أو ينتهى الفتنة فقط ، وإن استلزمت الفتنة ابتغاء التأويل . وإنما اعتبر فى الزيف كل من الغيبن مستقلا (إذ الأصل استقلال) كل واحد من (الأوصاف) المذكورة للأشعار بعلّة الحكم فيها سيق لأجله (ولأن جملة يقولون حينئذ) أى حين يعطف الراسخون على الله كما ذهب إليه الحضم (حال) عن الراسخين (ويعنى متعلقها) أى متعلق الحال وهو مقول القول (ينبى) أى يبعد ويقصر (عن موجب عطف المفرد) وهو الراسخون على المفرد ، وهو الله (لأن مثله) أى مثل متعلق الحال ، وهو قولهم - آمنا - إلى آخره (فى عادة الاستعمال يقال للجهل والتسليم) أى لافتدتهما فصار معنى حرفيا للقول المذكور ، رغدا لا يناسب موجب العطف ، وهو مشاركة الراسخين علامة النجوب فى علم التأويل على وجه الانحصار ، لا يقال لم لا يجوز أن يكون من باب النواضع ، لأن قول قوله تعالى - يقولون - يفيد استمرارهم على هذا القول ، وإينار الله بإحدى بنعمة علم التأويل يتضح أن يحدثوا بنعمة ربهم ، وعند ذلك يستفاد ضد الجحز ، فلا يتحقق الاستمرار ، بل لا يلبق بحال الغنى أن يظهر

نفسه في لباس الفقير والله أعلم (وغاية الأمر) أى أمر الحضم وشأنه في المناقشة أن يدعى (أن مقتضى الظاهر) على تقدير كون الجملة المعطوفة لبيان قسم بمقابل لقسم الزيف (أن يقال : وأما الراسخون) ليعادل قسمه ، ولأن الساتع في كلة : أما في مثل هذا المقام أن يثنى ويكرر ، ثم أشار إلى الجواب بقوله (فاذا ظهر المعنى) المراد بملارته ، وهو هنا بيان حال القسمين على الوجه الذى ذكر (وجب كونه) أى كون الكلام واقعا (على مقتضى الحال) وهو الأمر الداعى لاعتبار خصوصية تأنى الكلام (المتخالف لمقتضى الظاهر) وهو إيراد كلة أما ، والحال التى مقتضى المتخالف إبراز الكلام في صورة توهم موجب عطف المفرد ليتسكك به أهل الزيف فيستحكم فيه ، ويتميز عنهم الراسخون بالثبات عن الزلل كقوله تعالى - وما جعلنا الرؤيا التى أريناك إلا فتنة للناس - يضل به كثيرا ويهدى به كثيرا - (مع أن الحال قيد للعامل) وهو العلم هنا (وليس عليهم) أى الراسخين بتأويله (مقيدا بحال قولهم - آمنابه كل من عند ربنا -) بل هو موجود في جميع الأحوال (وأيد حلنا) الآية على المعنى الذى ذكرنا (قراءة ابن مسعود : وإن تأويله إلا عند الله) فانه لا يمكن فيها عطف والراسخون على الله لكونه مجزورا ، فوجه حصر علم التأويل في الله ، والتوفيق بين القراءات مطلوب ، وكذا قرأ ابن عباس رضى الله عنهما ويقول الراسخون في العلم آمنابه كما أخرجه سعيد بن منصور عنه بإسناد صحيح ، وعزيت الى أبى أيضا (فلولم تكن) قراءة ابن مسعود (حجة) لكونها شاذة (صلحت مؤيد) لما قلتمناه (على وزن ضعيف الحديث) الذى ضعفه نيس بسبب فسق روايته (يصالح شهدا وإن لم يكن اثبتا) قال المصنف رحمه الله في مباحث السنة حديث ضعيف للفسق لا يرتقى به تعدد الخلق إلى الحجية ولغيره مع الله الذى يرتقى ، فراء من شذذه تكبير وجبر لنقص كذا في اثنين بوجه المؤثر لتبعية فيه ، نذ صحت مؤيد من تقدير عدم حجيتها (فكيب) لا يمسح بوجه) أى اثنين (مستثنى) أى قسم رضى حجة كسبى ن شىء الله تعالى) أى على حجة قرينة السنة . وفى مباحث كسب : سنة حجة ذرية خذله بنسب من رحمه الله . لنا منقول نذكر من خبرى صلى الله عليه وسلم انتهى به فت بر ربه زريدة ، وهى أنه نسبة إلى الله تعالى . وخبره على أنه تمع من خبره على خبرى صلى الله عليه وسلم (وجرت عادة الشافعية بتابع المجمع بخلاف) صفة لاتباع (في جزئيات) بمعنى بخلاف (أما) أى تلك الجزئيات (منه) أى من المجمع وقوله هنا منه : بدل من جزئيات . لأن الخلف في أنها أى تلك الجزئيات عن هى من المجمع ثم لا (في مسند) أى حاكمون كجزئيات مذكورة في ضمن مسند .

(الأولى) مبتدأ خبره (التحريم المضاف الى الأعيان) إلى آخره كحرمت عليكم أثماتكم - حرمت عليكم الميتة - ، والتحليل المضاف إليها نحو - أحلت لكم الأنعام - ، والمراد بالاضافة النسبة ، والأعيان ما يقابل المعاني والأفعال (عن السكرخي والصرى) أبى عبد الله قل (إجماله) أى إجمال التحريم المذكور (والحق) كما قال (ظهوره) أنه ظاهر (فى) مراده (معين) بحسب كل مقام كما سيبين (لنا) أى الحقبة فى الظهور (الاستقراء) أى مفاد الاستقراء أو المستقرأ (فى مثله) من إضافة الحكم إلى النوات (إرادة منع الفعل المقصود منها) أى من الأعيان ، فإن مما يقصد من النساء مثلاً التكاح ودواعيه ، ومن الحرير اللبس ، ومن الخمر الشرب ، فالتحريم بالحقيقة مضاف إلى هذه الأفعال (حتى كان) المنع المذكور (متبادراً) أى سابقاً إلى الفهم عرفاً (من) نحو (حرمت الحرير والخمر والأثمات فلا إجمال) إذ المراد متعين (قولوا) أى القائلون بالاجمال (لا بد من تقدير فعل) إذ التحريم والتحليل تكليف بالفعل المقدور ، والمعين غير مقدور ، ولا يصح تقدير جميع الأفعال (ولا معين) للبعض ، فلزم الاجمال * (قلنا تعين) البعض ، وهو المقصود من العين (بما ذكرنا) من التبادر (وادعاء نفي الاسلام وغيره من الحنفية الحقيقة) فى اللفظ المركب الدال على تحريم العين ، مع أن الحرمة وغيرها من الأحكام الخمسة إنما يوصف بها أفعال المكلفين ، ومقتضاه أن يكون من المجاز العقلى (لقصد إخراج المحل) الذى هو العين المضاف إليها التحريم (عن المحلية) عن أن يكون محلاً للفعل ، وقوله لقصد متعلق بالادعاء ، يعنى أن المقصود من تحريم العين خروجها عن المحلية ، والخروج عن المحلية وصف ثابت للعين حقيقة فأسنده إليها على سبيل الحقيقة ، ولا يخفى أن تفسير التحريم بهذا المعنى يحتاج إلى تأويل تصحيح ، وإليه أشار بقوله (تصحيحه) أى الادعاء المذكور ، وهو خبر المتدا (بادعاء تعارف تركيب منع تعين) كحرمة الحرير والخمر (لإخراجها) أى العين (عن محلية الفعل) المقصود منها (التبادر) إلى الفهم (لا) عن محلية الفعل (مطلقاً) ألا ترى أن الأم خرجت عن محليتها للتكاح ودواعيه ولم تخرج عن محليتها لأن تقبل رأسها إكراماً ، ونحو ذلك (ونية) أى فيما ذكرنا من تصحيح (زيادة بيان سبب العدول عن التعليق) أى تعليق التحريم (بالفعل إلى التعليق بالعين) ومنهم من خصص ادعاء الحقيقة بالحرام لعينه . ومنهم من عمم فأدخل الحرام لغيره أيضاً نية وهو الأظهر ، وقد نص السكرواني على تسليم كونه مجازاً فى اللغة حقيقة فى العرف ، يعنى عرف الشرع .

المسئلة (الثانية) مبتدأ خبره (لا إجمال فى وأمسحوا برءوسكم) * فإن قلت لا بد فى المسئلة من

حكم كلّي والحكم هنا جزئي * قلت المراد لا إجمال في نحو هذا أي في كل محل داخل عليه بالآلة متعلقة بفعل يحتمل أن تستوعبه (خلافا لبعض الخفية) القائلين بالاجمال فيه (لأنه لو لم يكن في مثله) أي هذا التركيب (عرف يصحح إرادة البعض كمالك) في الشرح العسدي في تحليل نفي الأعمال لها أنه لغة لمسح الرأس وهو الكل ، فلن لم يثبت في مثله عرف في إطلاقه على البعض اتضح دلالته في الكل للقتضي السالم عن المعارض كما هو مذهب مالك والقاضي أبي بكر وابن جني انتهى ، يعني أنهم ذهبوا إلى عدم ثبوته ، واتضح الدلالة في الكل لما ذكروا أنه المراد ، وإليه أشار بقوله (أفاد) أي التركيب المذكور (مسح مسماه) أي مسح الرأس (وهو) أي مسماه (الكل أو كان) فيه عرف يصحح إرادة البعض منه (أفاد) التركيب حينئذ (بعضا مطلقا) يتحقق في ضمن كل بعض ، ويبين أن المراد إنما هو الإطلاق وحصول المقصود بعض ما : أي بعض كان (ويحصل) أي البعض المطلق (في ضمن الاستيعاب) واستيفاء الكل (وغيره) أي غير الاستيعاب (فلا إجمال) بوجه : أما على الأول فظاهر . وأما على الثاني فلا أنه ظاهر في بعض مقام (ثم ادعى مالك عدمه) أي عدم العرف المذكور (فازم الاستيعاب) لما ذكر (والشافعية) أي وادعى الشافعية (ثبوته) أي ثبوت العرف المصحح إرادة البعض (في نحو مسحت يدي بالتسديل) بكسر الميم فإنه يفهم منه عرفا مسحها ببعض التسديل . فلذا ذكر في موضع التسديل المحل : أي الرأس فهم التبويض (أجيب بأنه) أي التبويض (هو العرف فيها هو آلة لتلك) أي فيما كان مدخول اباء آلة لفعل ، ومدخلها في الآية المحر ، لا الآلة ، ولا نسبه أنه إذا دخلت على المحر فهم التبويض عرفا (ولأوجه أنه) أي التبويض فيها هو آلة لتلك (ليس يعرف) أي ليس مسؤولا عرفيا (ب) يحكم به (لأنه بأنه) أي ما هو آلة يعتبر (لحاجة) وبقدره (وهو) أي حاجة (منفعة بعضه) أي بعض ما هو آلة لبعض كبرير مد (وهو بدته) أي ردة البعض بهذه الثريثة . لا يكون كثره رموزا غير تبويض في تسديل التركيب (قلوا) أي الشافعية (اباء لتبويض . أجيب بانكاره) أي بانكار كون به تبويض لغة (كأن جني) يسكون اباء معرب كني بكسر كاف وخيم : أي أنكر بن جني ، وهو من كثر ثمة اللغة كون التبويض من معاني الباء (وعدمه من ضافة من متأخرين) نحو بين كلفاربي والفتيبي وابن مالك (ادعوه) أي كون به تبويض (في نحو) .

(شرب بماء البحر ثم ترفعت) * متى خبج خضر لهن شيب

يقول شربت مسج من ماء البحر ثم ترفعت من لجج خضر ، وخالفان قصونا ،

في القاموس في متى ، وقد يكون بمعنى من نحو أخرجهما متى مكة (وابن جنى يقول في سر الصناعة لا يعرفه) أى كون الباء للتبويض (أمهاتنا) لا يقال شهادة على النفي فلايتين ، لأن عدم معرفة آفة الاستقواء الصحيح لمعنى في اللغة دليل ظنى على عدم وجوده فيها * (والحاصل أنه) أى كونها للتبويض أو ادعاء الطاقة المذكورة (ضعيف للخلاف القوى) أى لقوة ما يخالفه لكونه مذهب الجمهور ، وعدم ظهور شيوعه في الاستعمالات (ولأن الاتصال معناها المجمع عليه) في كونه (لما يمكن) خبران ، ومعناها بدل من اسمها ، والمجمع عليه صفته ، يعنى يمكن أن يراد منها (فيلزم) كونه مراداً منها ، لأن صحة إرادته مجمع عليه ، بخلاف صحة إرادة التبويض فانها تختلف فيه * والظاهر خلافه (وبثبت التبويض اتفاقاً) لخصوصية المقام لقياسياً بعرف ونحوه ، ثم علل ثبوته الاتفاقى بقوله (لعدم استيعاب الماصق) الذى هو آلة المسح هنا للمصقبه وهو الرأس (لا) أن التبويض يثبت (مدلولاً) لما (وجه الاجال أن الباء إذا دخلت في الآلة يتعدى الفعل) الذى دخل الماء على آله (إلى المحل) أى إلى محله (فيستوعبه) أى الفعل المحل (كسحت يدي بالمنديل) فاليد كلها مسحوة (وفي قلبه) وهو ما إذا دخلت في محل (يتعدى إلى الآلة فتستوعبها) أى الآلة (وخصوص المحل) وهو الرأس (هنا لا يساويها) أى الآلة (فلزم تبويضه) أى تبويض المحل ضرورة قصصاتها في المقدار ، ثم لما أثبت أن التبويض لازم للضرورة أراد بيان أن المراد بعض معين لا مطلق ، فقال (ثم مطلقه) أى مطلق البعض (ليس بمراد وإلا) أى وإن لم يكن كما قلنا ، بل أريد المطلق (اجتزئ) أى اكتفى (بالحاصل) أى بمسح البعض الحاصل (في) ضمن (غسل الوجه هند من لا يشترط الترتيب ، والكل) أى من شرط الترتيب ومن لم يشترط الترتيب متفقون (على فيه) أى نفي الاجتزاء بذلك (فلزم كونه) أى البعض المراد (مقدراً) بمقدار معين عند الشارع هنا (ولا معين) لذلك المقدار عند المخاطبين (فكان مجالاً في) حق (الكمية الخاصة ، وقد يقال) أى من قبل الشافعية منعاً للالزمة المذكورة في قوله والا اجتزئ إلى آخره (عدم الاجتزاء لحصوله) أى غسل البعض (تبعاً لتحقيق غسل الوجه) فان المتوضئ يقصد أن يتحقق أداء الفرض في غسل الوجه ، وهذا التحقيق لا يحصل عادة بدون غسل شيء من أجزاء الرأس (لا يوجب نفي الاطلاق اللازم) للاتصاف في البعض المذكور لأن قوله بعدم الاجتزاء ليس لتعين المقدار ، وعدم حصول ذلك المعين في ضمن غسل الوجه ، بل لا بد ، الفرض في المسح يجب أن يتحقق أصالة بفعل مبتدأ مستقل لأداء المسح الواجب لاتقائه في ضمن أداء غسل الوجه (ولحق أن التبويض اللازم) اتفاقاً (ما) أى بعض مقرر (بقدر الآلة لأنه)

أى التبعض (جاء) وثبت (ضرورة استيعابها) استيعاب المسح الآلة ، فإن ابـ . . . دخلت في المحل تعدى الفصل ، وهو المسح إلى الآلة قديرا واستوعبها (وهى) أى الآلة (غالبا كالريح) أى كربع الرأس في المقدار ، فزعم الريح كما هو ظاهر المذهب ، فلا إجمال حينئذ ولا إطلاق (وكونه) أى الربع الممسوح (الناصية) وهى المقسم من الرأس (أفضل لفعله صلى الله عليه وسلم) كما سيذكره المصنف رحمه الله في مسألة الباء .

المسألة (الثالثة لإجمال في نحو « رفع عن أمتي الخطأ ») مما ينفى صفته ، والمراد لازم من لوازمها (لأن العرف) أى المعنى العرفي (في مثله قبل) ورود (الشرع رفع العقوبة) فإن السيد إذا قال لعبداه رفعت عنك الخطأ كان المقهوم منه أنى لأوأخذك به ولا أعاقبك عليه ، فهو واضح فيه (والاجتماع) منعقد (على إرادته) أى رفع العقوبة من الحديث المذكور (شرعا) أى إرادة شرعية فزعم موافقة عرف الشرع بعرف اللغة (وليس الضمان عقوبة) فلا يراد أن رفع العقوبة مطلقا في الخطأ يستلزم سقوط الضمان فيما إذا أتلف مال الغير خطأ (بل) يجب (جبر الحال الغبون) المتلف عليه فلا يجب عقوبة (قالوا) أى الداهيون إلى الاجال فيما ذكر المذكورين فيما سبق بطريق الإشارة . لأن المسائل المعبودة عما اختلف الأصوليون فيها باعتبار الاجال وعدمه (الاضمار) والتقدير لمتعلق الرفع (متعين) لأن نفس الخطأ غير مرفوع لوقوعه أكثر من أن يحصى (ولا معين) لخصوص المراد فزعم الاجال * (أجيب) عن احتجاجهم بأنه (عينه) أى البعض بخصوصه ، وهو رفع العقوبة (العرف المذكور) على ما عرفت .

المسألة (الرابعة لإجمال فيما ينفى من الأفضل الشرعية محذوفة الخبر) أى خبر الانافية له أخيه على الأفعال المذكورة (كإزالة الإباحة الكتاب) ، لإزالة (لا يظهور) فهذا من قيد زيد عنه (خازن القاضى) ثنى بكر بقايتى (ثنى أن يثبت نصيحة جزء مفهوم ذمه شرعى) وسيأتى ما فيه (ولا عرف) شرع (يثبت عنه) ثنى من ذمه شرعى (يترتب لوجود) لأن المتبادر أن الظاهر من فى نفس شرعى أحد الأمرين : . . . فى وجود وهو الاضمار ، وإما فى الصحة . وحيث فرض جزئية نصيحة من مفهوم سكتى كان فى صحة مستلزم ثنى الوجود . ولا شك أن فى الوجود مستلزم ثنى نصيحة . ثنى نصيحة بدون وجود فذن بينهما تلازم ، وقد عرفت أن فى الوجود اضمار وقرب إلى الظاهر فمعين (ولا) ثنى ون ثنى جريئته له (فإن تعرفت صرفه) ثنى فى نفس شرعى فى مثله ذلك (فى) فى (شكل زعم) صرفه إليه كما فى لإزالة الجمل مسجد لافى مسجد أخرجه ليرضى وإذ كان فى مستدر . . . وقد ابن حزم هو صحيح من قول عيسى (والا) ثنى ون . . . يعرف صرفه فى نفس السكتى . (لزعم

تقدير الصحة لأنه) أى تقديرها (أقرب الى نفي الذات) من تقدير الكمال يعنى أن الحقيقة المعنوية هي نفي الذات ، وعند تعذرها يتعين الأقرب اليها * فان قلت قد سبق أن نفي الوجود أظهر وهو أقرب اليه * قلنا المفروض عدم الصحة جزئية من مفهوم الاسم ، وعند ذلك يتحقق المفهوم بدون الصحة ، وكما أن نفي الذات غير صحيح ، لأنه خلاف الواقع كذلك نفي الوجود بدون الصحة غير صادق فلا تصح إرادته فتعين ان يراد نفي الصحة (وهذا) أى التعليل بالأقربىة على إرادة نفي الصحة (ترجيح لارادة بعض المجازات المحتملة) أى بعض المعانى المجازية التى يحتملها اللفظ بحسب المقام على البعض (لاثبات اللغة بالترجيح) فانه غير جائز على مذهب إليه الجمهور من عدم جواز إثبات اللغة بالقياس خلافا للقاضى وابن سريج ، وبعض الفقهاء ، وانما الخلاف فى تسمية مسكوت عنه باسم إلحاقه بمعنى يسمى بذلك الاسم لمعنى تدور التسمية به معه كما بين فى موضعه ، وكما أنه لايجوز بالقياس كذلك لايجوز بالترجيح لاشتركا كما فى العلة ، وهى عدم صحة الحكم بوضع اللفظ بالمحتمل (قالوا) أى الجمليون (العرف فيه) أى فيما ينشئ من الأفعال الشرعية (مشترك بين الصحة والكمال) يعنى كما أنه يراد به نفي الصحة عرفا فى بعض المواد كذلك يراد به نفي الكمال عرفا فى بعض آخر ، (فإذا كان اللفظ مشتركا عرفا بين المعنيين (لزم الاجال * قلنا) الاشتراك بينهما عرفا (ممنوع بل) إرادة نفي الكمال فى بعض الاستعمالات الشرعية مجازا (لاقضاء الدليل) الدال على أن المراد نفي الكمال (فى خصوصيات الموارد) فهو قرينة معينة للمعنى المجازى مختصة بموارد جزئية ، وعند انتفاء تلك القرينة يتعين المجازى الأقرب إلى الحقيقة على ما ذكر من غير مزاحمة مجازى آخر فلا إجمال .

المسألة (الخامسة لاجال فى اليد والقطع فلا إجمال فى فاقطعوا أيديهما) يعنى لو كان فيه إجمال لكان باعتبارهما ، لأن غيرهما من الأجزاء لايتوهم فيه ذلك ، وإذا لم يكن فى شئ منهما لزم نفي الاجال فيه مطلقا (و) قال (شزيمة) بالكسر : أى قليل من الناس (نعم) حوف إيجاب يقرر ما قبلها خبريا أو استفهاميا مثبتا أو نفيا ، يعنى نعم فيها إجمال (فزعم) أى نفي فاقطعوا إلى آخره إجمال باعتبارهما ، وقد سبق أن فى أمثاله الاجال فى المفرد بشرط التركيب ، والحجة (لنا) أنهما) أى اليد والقطع (لمة) موضوعان (لجلتها) أى اليد من رموس الأصابع (الى المنكب) وهو مجمع رأس الكتف والمعضد (والابانة) وهى فصل المتصل (قالوا) أى الجمليون (يقال) اليد (لمسك و) يقال للجزء منها من رموس الأصابع (إلى الكوع) وهو طرف الزند الذى يلى الإبهام (و) يقال (القطع للابانة والجرح) وهو شق العضو من غير إبانة له بالكلية (والأصل) فى استعمال اللفظ (الحقيقة) فهو حقيقة فى كل منهما ولا مرجح

لواحد من السك والجزء في الأول ، والأبانة والجرح في الثاني ، فكأما مجملين (والجواب) أ
لأنس لم اشترا كهما (بل كل من اليد والقطع (مجاز في) المعنى (الثاني) أي الجزء والجرح
(للظهور) أي لظهور اليد والقطع (في الأولين) السك والأبانة ، وتبادر المعنى من اللفظ دليلا
الحقيقة ، ولو كانا مشتركين لم يقادر أحد المعنيين (فلا أجل ، واستدل) بمزيف على نف
الأجل وهو أن كلاهما (يحتمل الاشترا) اللفظي على الوجه المذكور (والتواطؤ) بأن
تكون اليد موضوعة للقدر المشترك بين السك والجزء ، والقطع للقدر المشترك بين الأبانا
والجرح (والمجاز) بأن يكون كل منهما حقيقة في أحد في المعنيين مجازا في الآخر (والأجل)
يتحقق (على أحدها) أي أحد الاحتمالات الثلاثة (وعدمه) أي عدم الاحتمال يتحقق
(على اثنين) من الثلاثة (فهو) أي عدم الأجل (أولى) بالاعتبار ، لأن وقوع واحد
لابينه من اثنين أقرب من وقوع واحد بعينه فيغلب على الظن الأقرب المستلزم عدم الأجل
(ودفع) الاستدلال المذكور (بأنه) أي هذا الاستدلال (اثبات اللغة) ووضع اللفظ :
أي اليد والقطع (بتعيين ماوضع له اليد) والقطع . الباء للبيان متعلق بالاثبات (بالترجيح)
متعلق بالتعيين (لعدم الأجل) على الأجل ، فاللام صلة الترجيح ، وحاصله إثبات أن اليد
والقطع موضوع للسك والأبانة ، بدليل ترجيح عدم الأجل عليه لكونه أقرب موضوعا من
وجوده لما ذكر ، وقد مر أن اثبات اللغة بمثله غير صحيح (على أن نفى الأجل) هنا أعني (في)
الآلة على تقدير التواطؤ ممنوع إذ الجدل) أي حد كل واحد من اليد والقطع (على القدر
المشترك لا يتصور ، إذ لا يتصور إضافة القطع) ونسبته (إليه) أي إلى القدر المشترك (لا يلاي
إرادة الإطلاق) بأن يراد إيقاع القطع على أفراد ما من فرد مشترك : أي فردا كان لأنه لو لم
يرد ذلك لاستعاضة قطع به لأنه حينئذ لم يرد به منعية من حيث هو ، وهي أمر
عسرى لوجوده في الخارج . وإنما لم يرد به كي فرد منه فيزده قطع كي ما يصدق عليه
القدر المشترك . وهو صهر استدل ثريق لا يصدق (وهو) أي هذا (متلف اجاعا)
لأن مقصده حصول دمة حد سرقة بقطع جزء من أجزاء اليد مضطه وهو خلاف لإجاء فعل
أنه على تقدير التواضع لا يرد القدر المشترك (فكان) مراد (محلا معينا لها) أي
من اليد (ولا معين) في نقتض المعنى فزده لأجل (وأحق أنه لا توافق) أي ليس بموضوع
للقدر المشترك (ولا نقض) توفؤه (كونه) موضوع (لسك) موضعه ثابت لمسك تقلا
ويدل عليه تبادره عد الأطلاق من غير قرينة صرفة عنه (لمكن بعد إرادة القطع في
خصوص) أي في جزء مخصوص (منه) أي من السك لردة قلب السك ، وهذا 'الم' بما

قام عند المخاطبين من القرائن الثلاثة على كون المراد محلا معينا من غير تعيين ذلك المعين ، ولذا قال (ولا معين ، فاجاله فيه) أى فكان القطع مجالا في حق محله المعين (وأما الزام أن لا يحمل حينئذ) جواب سؤال مقدر على الاستدلال المزيف ، فحرره يلزم أن لا يكون يحمل أبدا أو ما من اجل والايجزى فيه ذلك بعينه ، وقوله حينئذ أى حين يتم هذا التوجيه (فدفع) الالزام المذكور (بأن ذلك) أى جريان الدليل فيما (اذا لم يتعين) الاجل بدليله (لكن تعينه) أى الاجال في مواضعه (نائب بالعلم بالاشتراك والحقائق الشرعية) اشارة الى ماسبق من أن الأجل قد يكون لتعدد مكان لا يعرف الايبان كاشتراك تعذر ترجيحه ، وقد يكون لابهام متسكم لوضعه لغير ما عرف كأسماء الشرعية من الصلاة والزكاة والربا ، وقد مرته يانه ، فالمراد بقوله بالعلم الخ العلم به مع تعذر الترجيح ، وقوله والحقائق معطوف على الاشتراك يعنى الاجال ثابت بعلما بأن الصلاة مثلا لها حقيقة شرعية معينة غير اللغوية مرادة للشارع عند استعمالها ولا معين لها عند التخاطب بها ، فلزم الاجال .

المسألة (السادسة لاجال فيها) أى لفظ (له مسميان لغوي وشرعي) كالصلاة والصوم وضعا في اللغة للدعاء والامسا ، وفي الشرع للحققين الشرعيين (بل) ذلك اللفظ اذا صدر عن الشارع (ظاهري) المسمى (الشرعي) في الاثبات والنهي ، وهذا أحد الأقوال في هذه المسألة : وهو المختار (وثانيها) للقاضي أنه يحمل فيهما) و (لها لغزالي) وهو أن (في النهي يحمل) وفي الاثبات الشرعي (ورايها) لقوم منهم لآمدى وهو أنه (فيه) أى في النهي (اللغوي) وفي الاثبات الشرعي (لنا عرفه) أى عرف الشرع (يقضى) أى يحكم (بظهوره) أى اللفظ (فيه) أى في الشرع ، أنه صار موضوعا في عرف الشرع والظاهر من الشارع ، بل ومن أهل الشرع أيضا أن يخاطب بعرفه ، كيف ولو خاطب بغيره كان مجازا الا اذا كان المخاطب بذلك الغير (الاجال) أى دليل الاجل في الاثبات والنهي أنه (يصلح لكل) من المسمى اللغوي والشرعي ولا يتضح وهو معنى الاجال ، والجواب ظهوره في الشرعي . قال (الغزالي) ماذا كرم من التهور في الاستوضح . وما في النهي فلا يمكن حمله على المسمى (الشرعي) اذ الشرعي (مدرى أمره) أى شرع (وعو) ماوافق أمره (الصحيح) فالشرعي هو الصحيح (ويتبع) ووفق (من ينبغي) أى مسمى عنه مختلف للأمر ، لأن النهي يدل على فساد (أجيب) عنه (بأن) شرعي (صحيح) أى لا يعتبر الصحة في المسمى الشرعي لاجزاء مشهور (بأن) شرعي (هية) بلعب عطف على خبر ليس ، ولا يضر انتقاض مسمى به . لأن عمده معينة : معنى خبر مسمى شرعي هو الصحيح ، بل مايسمه الشارع

نسابة (السبعة اذا حل 'شارع' ثلث شرعية) ثقف شرعي (سخر) حر مودة ولكن بين مفيد به حين في الواقع. خمس من باب تشبيه. بيع كريمة (وسكن في وجهه شبه حيدان) محرم (شرعي) ونحن (ويعوي به 'شرعي' كخوف حدة) ثمه خوف بيت حدة لأن

الله تعالى قد أحل لكم فيه الكلام ، فمن تكلم فلا يتكلم الا بخير ، وقال الحاكم صحيح الاسناد
 محل الشارع لفظ الصلاة الموضوع شرعا للاركان المخصوصة على الطواف الموضوع شرعا للاشراط
 المخصوصة والاتحاد بينهما ، فاحتيج الى أن يصرف عن الظاهر ، وجعل على أنه كالصلاة فاحتجنا
 الى بيان وجه الشبه ، وله وجهان ، فأشار إليهما بقوله (تصح) في وجه الشبه أن يكون المعنى
 كونها مثلها (ثوابا أولا لاشتراط الطهارة) عطف على ثوابا لكونه معلولا له للشبه المفهوم من
 لقوى الكلام : أى شبه للثواب : أى المشاركة فيه ، أو للمشاركة في اشتراط الطهارة ، فقوله
 تصح الى آخره مستأنفة لبيان المحملين (وهو) أن المحمل على أحد الأمرين : الثواب أو الاشتراط
 هو المحمل (الشرعي) لأن حاصله يرجع الى بيان حكم شرعي ، ولأن الملحوظ فيهما
 المعنيان الشرعيان (أو لوقوع الدعاء فيه) أى في الطواف والدعاء هو معنى الصلاة لغة
 فالشبه حينئذ بالمعنى الشرعي والمشبّه به ما صدق عليه بالمعنى اللقوى ، ووجه الشبه اشتغال كل
 منهما على الدعاء وان كان في أحدهما من قبيل اشتغال الطرف على المظروف ، وفي الآخر من
 قبيل الفرد على الطيعة (وهو) أى الجمل على هذا المعنى هو المحمل (اللقوى) لبناؤه على المعنى
 اللقوى ، ولأن فائدة الخطاب حينئذ ليست ببيان حكم شرعي ، بل مجرد اشتغالها على الدعاء
 وهي مما يخاد في المحاورات اللقوية ، ولا يخفى ما فيه (والاثنتان جماعة) معطوفة على قوله
 الطواف صلاة : أى الاثنتان كالجماعة ، يصح أن يكون من حيث الثواب مثلها (في) مقدار (ثوابها
 و) في (سنة تقدم الامام) اضافة سنة بيانية . و اضافة تقدم المصدر الى الفاعل (و) في (الميراث)
 حتى يحجب الاثنتان من الاخوة للأُم من الثلث الى السدس كالثلاثة فصاعدا ، وهذا هو
 الشرعي (أو يصدق) عليه مفهوم الجماعة (عليهما) أى الاثنتين (لغة) أى باعتبار المعنى
 اللقوى ، فقوله أو يصدق معنوف على مجرور في ، لأنه في تأويل المصدر ، والمعنى أو في صدقه
 عليهما صدق بحسب اللغة ، واجبة (لنا) في نفي الاجمال مطلقا (عرفة) النبي صلى الله عليه
 وسلم وما هو معتاد منه (تعريف الأحكام) الشرعية وتبينها ، فالمحمل الشرعي على طبقه دون
 المحمل اللقوى فيتعين ، فلا اجتناب (وأيضا لم يبعث) صلى الله عليه وسلم (لتعريف اللغة) فبعد
 حين فلا عليه ومرجع المحمل اللقوى ، وهو كون الطواف صلاة لوقوع الدعاء فيه ، وكون
 الاثنتين جماعة لصدقه عليهما تعريف به ، وبيان لغة الصلاة من حيث انها تصدق على الطواف
 من حيث شبهة على الدعاء . ولغة جنة من حيث إنها تصدق على الاثنتين (قالوا) أى
 مجمعون (يصح) هنا (هم) أى محمل شرعي واللقوى لأنه هو المفروض ، ولم يتضح
 ذلك من أحد من بعدهم . كما أن رائيه بقوله (ولا يعرف) لأحدهما بعينه (قلنا

مأذ كرنا) دلالة من أن عرفه تعريف الأحكام لا اللغة (معرف) لتحعين المراد منهما .
 المسألة (الثامنة إذا تساوى إطلاق لفظ لمعنى ولمعنيين) بأن أطلق لمعنى واحد تارة ولمعنيين تارة
 أخرى ، وليس أحد الاستعمالين أرجح من الآخر (فهو) أى اللفظ المذكور (بمجل) لتردده بين
 المعنى والمعنيين على السواء (كالسبابة للحمار ، وله) أى للحمار (مع القرس ومأرجح به)
 القول بظهوره فى المعنيين (من كثرة المعنى) فإن المعنيين أكثر فائدة (اثبات الوضع بزيادة
 الفائدة) وقد علم بطلانه ، فاترجيع به باطل ، كذا قالوا ، واعترض المصنف عليه بقوله (وهو)
 أى الحكم بأنه اثبات الوضع الى آخره (غلط بل هو) أى مأرجح به (ارادة أحد
 المفهومين) أى دليل ارادته (بها) أى بزيادة الفائدة ولا محذور فيه (نم هو) أى مأرجح
 به (معارض بأن الحقائق) أى الألفاظ المستعملة فى معانيها التى وضعت بلزائها إطلاقها (لمعنى)
 واحد (أغلب) وأكثر من إطلاقها لمعنيين فصاعدا (وقولهم) أى المجملين (يحتمل)
 اللفظ المذكور الاحتمالات (الثلاثة) الاشتراط اللفظى والتواطؤ والتجازى فى أحد الاطلاقين
 (كافى والسارق) على ما تقدم (اندفع) بما ذكرنا ثم ، فارجع ليه ولتعم أن اللفظ اذا أطلق تارة
 لمعنى وأخرى لذلك المعنى بعينه مع معنى آخر ، فالاجال فيه باعتبار هذا الآخر فقط . لأن ذلك
 المعنى لاشك فى كونه مرادا والله أعلم بالصواب .

الفصل الثالث

(اللفظ) بل المفرد (بالمقايسة الى) مفرد (سخر إما مرادف متحد مفهومهما) وصف
 بحال المتعلق لمرادف كاشف ، لأن الترادف توارد كلمتين فصاعدا فى دلالة على لا تفرد بأصل
 الوضع على معنى واحد من جهة واحدة ، فنفرج بقية لا تفرد توارد لتبع وتوسع وبأصل
 الوضع توارد الكلمات الدالة مجازا على معنى واحد من جهة واحدة ، خرج بتبع لا تفرد توارد
 التابع والتبوع ، وبأصل الوضع توارد لكلمات دلالة مجازا على وجه معنى واحد ، ودلالة
 بعضها مجازا وبعضها حقيقة ، ووجود معنى تشكيل ومؤكد . ووجود جهة أخذ والتخود
 كالإنسان ، والحيوان الناطق لاختلاف ههنا من حيث الاجل والتفصيل ، كذا قلوا وصفته
 أن الحد مركب ، وقد عتبر فى تعريف تعريف لا تفرد توارد كلمتين . وهو مأخوذ من
 الترادف الذى هو مركوب واحد . خف تحرك كثر معنى مركوب فهد (كثير وتجمع)
 للحظة (ومباين) مأخوذ (مختص) أى منهوه صفة كاشفة . ومفسر مبينة المفارقة

(تواصلت) معانيهما بأن يدل أحدهما على التثنية والآخر على جمعها (كالتيف والعاصم) أى شديد القطع ، أو أحدهما صفة ، والآخر صفة الصفة كالناطق والقصيح (أولاً) أى أو قاصت كالسواد والباض .

مسألة

(الترادف واقع) موجود في اللغة (خلافاً لقوم قولهم) أي القوم المخالفين لواقع لزيم أن يعرف من اللفظ الثاني ماعرفه اللفظ الأول وهو المعنى (ولا فائدة في تعريف المعرف) فرده بقوله (لوصح) ماقلوا (لزم امتناع تعدد العلامات) لشيء واحد، فان العلامة الثانية تعرف ماعرفه الأولى، واللازم باطل لجواز تعددها ووقوعها، ثم أشار الى حل الشبهة بقوله (ثم فائدة) أي الترادف (التوصل الى الروى) وهو الحرف الذى فنى عليه التصديده ونسب اليه، فيقال قصيدة لامية أو نونية، من الروى، لأن البيت روى عنده (وأشياء البديع) كالتجنيس مسطوف على المجرور (اذ قد يتأني) التوصل للمذكور (بلفظ دون آخر) وذلك لأن أحد المترادفين قد يصلح للروى دون الآخر، وكذا التجانس وهو تشابه اللفظين في التلفظ كالاشتقاق في أنواع الحروف، وأعدادها، وهياتها، وترتيبها قد يحصل بأحد المترادفين دون الآخر (وأيضاً الجالوس، والقعود، والأسد، والسبع مما لايتأني فيه كونه من الاسم والصفة أو الصفات أو الصفة وصحتها كلتكم والصحيح بحقه) أي الترادف (فلا يقبل التشكيك) رداً لما قلوا من أن كل لفظين يظن بينهما الترادف لقاربهما معنى ليسا مترادفين في نفس الأمر، بل بين معنيهما نوع اتصال لكون أحدهما صفة ذات، والآخر صفة صفتها * وحاصل الجواب أن هذا تشكيك فيما علم قطعاً فلا يلتفت إليه، فان مثل الجالوس، والقعود، والأسد، والسبع لا يتصور كونه من قبيل مذكور.

مسئلة

(بجواز تعكسهما) أي المترادفين (بدل الآخر) حتى يترتب على كل منهما ما يترتب
على الآخر . فكله لغة عربية (بالإلزام شرعي على) القول (الأصح إذ لا يجوز في التركيب
هذه - هذه تركيب شرعي مترادفين) يعني أن يقع كل منهما بدل الآخر عارة عن تركيبه ،
وجعل خبر عن كلامه . فكله معناه يجعله جزء من معنى الكلام ، ويلزم صحة
تركيب كل منهما في كلامه . فكله عندئذ يقع بينهما في إعادة ذلك المعنى المفروض صحة تركيبه
في كلامه . فكله عندئذ يقع بينهما في إعادة ذلك المعنى المفروض صحة تركيبه

فلا يعدل عنه إلا ما نفع ، وقد استثناء (قلوا) أى المانعون (لوصح) إيقاع كل منهما بدل الآخر (لصح) فى تكسيرة الاحرام (خدای) هو الفارسية اسم للذات المقدسة (أكبر) بإيقاع خدای وهو مرادف للجلالة بدلا * (قلنا الحفية يلتزمونه) أى جواز الإيقاع فيه ولا إلزام إلا بجمع عليه حيث لا دليل سواه (والآخرون) الذين لا يلتزمونه ولم يجوزوه يقولون عدم جواز الإيقاع فيه (لما نفع الشرعى) وهو التقييد باللفظ المأثور مع كون المحل مما يلزم فيه غاية الاحتياط . (وأما كون اختلاط اللغتين) كالفارسية والعربية (مانعا من التركيب بعد الفهم) أى يعد لهم المعنى التركيبى (قبلا دليل عليه) أى فهو ادعاء بلا دليل ، فلا يسمع فيه تعارض بين الحاجب (سوى عدم فعلهم) أى العرب استثناء منقطع ، يعنى سوى هذا ، وهو لا ينتهض حجة (وقد يبطل) الادعاء المذكور (بالعرب) وهو لفظ استعملته العرب فى معنى وضع له ، غير لغتهم ، فان كثيرا ما يركب مع الكلمات العربية فى كلام العرب ، فيزعم منه الاختلاط المذكور ، ثم لما كان يتوهم أن استعمال العرب إياه فى كلامهم أخرجه عن الجمية دفعه بقوله ولم يخرج (العرب (عن الجمية) بالعرب ، ثم دفع أن يقال تغييرهم إياه دليل خروجه عنها بقوله والتغيير لعدم إحسانهم النطق به) لعدم ممارستهم فيه (أو التلاعب) كما قل عن بعض العرب بين اعترض عليه فى التغيير أنه قال : عجى ألعب به (لاقصدا لجله عرييا) من المغير غير أصل فكان وضع آخر منهم للفظ آخر (ولوسم) أن التغيير للقصود المذكور ولم يبطل بالعرب لا يستلزم عدم فعلهم (الحكم بامتناعه) أى امتناع اختلاط اللغتين يلزم منه امتناع الإيقاع المذكور (الإمع عدم علم المخاطب) معنى ذلك المرادف من لغة أخرى (مع قصد الإفادة) له بذلك ركب المختلط فانه لا يجوز حينئذ إيقاع المرادف الذى لا عبر للمخاطب بمعناه بدل المرادف الذى علم به ، وهذا ظاهر غير أنه علة مستقلة للامتناع المذكور ، وقوله بالإمع أى أخرجه يدل على أنه ضمنية عدم فعلهم فى الاستلزام فتأمل .

مسئلة

(وليس منه) أى المترادف (الحد والمحدود) زعم قوم أنهما مترادفات ، ولئن قلوا الحد إلا تبديل لفظ بلفظ أجلى ، وليس بمستقيم كما سيظهر * حد متبجح الاسم ، وهو ما دل على تفصيل ما دل عليه الاسم إجمالا فيفيد تصورا لا يمكن حاصلا ، وما بحسب الحقيقة ، وهو دل على هيئة الشيء الثابتة فيخص الموجودات ، وأما تعريف الشيء بما يردفه فهو حد نى يقصد به التصديق بأن الحد موضوع لهذا ، ثم الحد ان اشتمل على جميع ذاتيات لمحدود

فهو تام ، والا فهو ناقص (أما التام) أى أما عدم كون الحد التام مرادفاً للمحدود (فلستدعاه)
 أى التام (نعتد المال على أبعاضه) أى المحدود لكونه مركباً من جنسه وفصله القريين
 فهو يدل على حقيقة المحدود بأوضاع متعددة بإزاء أجزائه مفصلة ، والمحدود يدل عليها بوضع
 واحد بإزائها إجمالاً ، والمترادفان إما يكون وضعهما ودلالتهما على لفظ واحد ، ولا يكونان
 إلا مفردين (وأما) الحد (الناقص فالتام مفهومه) ومدلوله (الجزء المساوى) للمحدود ، وهو
 الفصل ، ولا اتحاديين الجزء والكل (فلا ترادف : اللهم إلا أن لا يلتزم الاصطلاح على اشتراط
 الافراد) فى الترادف ، فيكون الحد التام والمحدود مترادفين (فهى) أى فهذه المسئلة حينئذ
 (لفظية) يرجع الخلاف فيها إلى أمر لفظى ، وهو الاختلاف فى الاصطلاح ولا مشاحة فيه ،
 فمن يعتبر الافراد كما هو المشهور لا يجعلهما من المترادفين ، ولا يعتبر بجعلهما منهما (ولا التابع
 مع المتبوع) فى مثل (حسن بسن) فى الرضى ان التأكيد اللفظى على قسمين : إعادة لفظ
 الأول بعينه ، وقويته بموازنة مع اتفاهما فى الحرف الأخير إما بأن يكون للثانى معنى ظاهر
 نحو - هنيئاً مرثياً - ، أو لا يكون له معنى أصلاً مع ضم إلى الأول لتزيين الكلام لفظاً ،
 وقويته معنى وإن لم يكن له فى حالة الافراد معنى ، نحو : حسن بسن ، أوله معنى التكليف غير
 ظاهر ، نحو : حيث نبيت من نبئت الشر : أى استخرجته * (قيل) عدم كون التابع والمتبوع
 مترادفين (لأنه) أى التابع (اذا أفرد لا يدل على شئ) فكيف يكون مرادفاً لما يدل
 على معنى إذا أفرد (فان كانت دلالة أى التابع (مشروطة) بذكر المتبوع (فهو حرف)
 لأن هذا شأن الحروف ، ولا ترادف بين الحرف والاسم (وليس) بحرف إجماعاً (وقيل لفظ
 بوزن الأول لأزدواجه لامتني له * والأوجه أنه) لفظ وضع (لتقوية متبوع خاص) وهو المسموع
 متبوعاً له (ولا) أى وإن لم يعتبر خصوص المتبوع فى قويته (لزم) أن يجوز (نحو : زيد
 بسن) وقد عرفت تعيين الخصوصية من كلام الرضى (وأما التوكيد) بكل وأجمع وتصاريفه
 (كجمعين) ركعتين وغيرها من أساليب التوكيد (فللقوية علم سابق) عليه (فوضعه) أى
 علمه (كذا) (علمه من) وضع (التابع) المذكور لعدم اشتراط تعيين المتبوع (فلا ترادف) بين المؤكد ،
 والمؤكد . - - - - - ترادف بعده الاختصاص كما عرفت * (وما قيل المرادف لا يزيد مرادفه
 قوة) قوله ترادف - - - - - علمه بيان لموصوف . وهو مبتدأ خبره (ممنوع إذا لا يكون)
 المرادف (قوله من توكيد) انتهى : انتهى هو تكرير اللفظ الأول ، وهو مما يفيد مؤكده
 قوة حتى يندفع به توهم التجوز وسهول غير ذلك .

(نتیجہ: تكون المقایسة) بین لاسمیز لان تصرف النسبة بينهما (بالذات) وحسب

الحقيقة (للعنى فيكتبه) من الاكتساب أو الاكتساب ، والضمير لما يعلم بالمقايضة كالتساوى والتباين (الاسم للاثلة) أى الاسم (عليه) أى اللعى هو ظرف النسبة فى المقايضة بحسب الحقيقة (فالمفهوم) الذى هو معنى الاسم (بالنسبة إلى) مفهوم (آخر إما مساو) له ، وتفسير المساواة أنه (يصدق كل) منهما (على كل ما يصدق عليه الآخر) فالجمله مستأثرة بياينة (أو مبين مباينة كلية لا يتصادقان) أصلا أى لا يصدق كل منهما على شئ مما يصدق عليه الآخر كالانسان والفرس (أو) مبين له مباينة (جزئية يتصادقان) فى الجمله (ويتفارقن) فى الجمله بأن يصدق كل منهما على شئ لا يصدق عليه الآخر (كالانسان ، والأبيض) يتصادقان فى الروى ، ويتفارقان فى الزنجى ، والفرس الأبيض (والعام والمجاز) يتصادقان فى المجاز المستغرق أفراد المعنى المجازى ، ويتفارقان فى المعنى الحقيقى ، والمجاز الخاص (ولا واجب ولا مندوب) يتصادقان فى الحرام والمكروه ، ويتفارقن فى العام المستعمل فى المعنى الحقيقى والمندوب والواجب (وإما أعم منه مطلقا يصدق) أى المفهوم (عليه) أى على كل ما يصدق عليه الآخر (و) يصدق (على غيره) أى على غير الأعم أيضا (كالمباداة) الصادقة (على) جميع أفراد (الصلاة و) على (الصوم) أيضا (والحيوان على الانسان والفرس) تكرير الأمثلة إظهار بأن النسب المذكورة تمّ الشرعيات وغيرها ، وكذلك تمّ المفهومات لوجودية والعلمية (وقيضًا انتساوين متساويان) فيصدق أن لا نسان على كل ما يصدق عليه لاناطق ، وكذا العكس (و) قفيض (التبيين مطلقا) أى مباينة جزئية أوكية (متباين مباينة جزئية كلا نسان ، ولا أبيض ، ولا انسان ، ولا فرس) نترعى غير ترتيب نف ، لأن المفهوم ولا من قوله متباينين مطلقا مباينة : السكية . ثم مباينة الجزئية بعشر مرات ذكر الأقسام سابقة لمزعمهم بشأن مباينة جزئية فلا يذهب عنه ظهور عطف التبيينين فى سكية أما اجتماع لانسب ولا أبيض ، ففي نحو : لانسب لا سود . ثم فترقيهم فى نرس لا يبيض والانسان الأسود . واما اجتماع : لانسب ولا فرس . ففي نحو : انسب . واما فترقى لانسب ولا فرس فى لانسب والانسان (لا منها) شئ مباينة الجزئية (فى لأول) باعتبار ترتيب النشر ، وهو مباينة الجزئية المعتبرة بين قفيض التبيينين مباينة جزئية (تخصر مفهوم من وجه) فلا يتحقق فى ضمن المباينة السكية أصلا (بحذف لثانى) وهى المباينة الجزئية المعتبرة بين قفيض التبيينين مباينة كلية (لقد يكون) شئ لثانى (كيبا) شئ يتحقق مرة فى ضمن المباينة الجزئية ، ومرة فى ضمن المباينة السكية (كلا موجود ولا معدوم) فانه كما أن ين موجود ومعدوم مباينة كلية كذلك بين لاموجود ولا معدوم ، لأن كل ما يصدق

عليه لاموجود يصدق عليه معدوم ، وكل ما يصدق عليه لامعدوم يصدق عليه موجود ، وهذا بناء (على نفي الحال) وأما على إثباته كما هو قول البعض ، فين لا موجود ولا معدوم عموم من وجه لتصادقهما فيها لأنها صفة لموجود غير موجودة في نفسها ، ولا معدومة كالأجناس والفصول ، وتقرر قهوا في المعدوم والموجود (وما) أى وكل مفهومين (بينهما عموم مطلق يتعا كس قضيائهما ، فنقيض الأعمّ أخصّ من قبيض الأخصّ ، وقبيض الأخصّ أعمّ من قبيض الأعمّ) ، يعنى كل ما يصدق عليه قبيض الأعمّ يصدق عليه قبيض الأخصّ ، والا لصدق قبيض الأعمّ على شىء لم يصدق عليه قبيض الأخصّ ، فيصدق عليه عين الأخصّ ضرورة امتناع ارتقاء القبيضين فلزم تحقق الأخصّ بدون الأعمّ ، وبلس كل ما يصدق عليه قبيض الأخصّ يصدق عليه قبيض الأعمّ ، فان مادة افتراق الأعمّ من الأخصّ يصدق عليه قبيض الأخصّ ، ولا يصدق عليها قبيض الأعمّ ، بل عينه وهو ظاهر .

الفصل الرابع

عن الأصول الخمسة المشار إليها فيما سبق بقوله : وللفرد اتسامات باعتبار ذاته ، ودلالته ، ومقايسته مفرد سر . ومطلوه ، وإطلاقه ، وتقيده في فصول انتهى ، وهذا مبتدأ خبره محذوف يعنى في مفرد باعتبار مدلوله (وفيه) أى في الفصل الرابع (قاسم) .

التقسيم (الأول : ويتعدى اليه من معناه إما كلى) قوله الأول مبتدأ خبره جملة حذف صدرها . أعنى مفرد إما كلى إلى آخره ، وما بينهما معترضة ، والواو للاعتراض ، والمعنى : ويتعدى التقسيم الأول : أى باعتبار قيوده المنضمة إلى مقسمة : أى المفرد من معناه ، فان الكلية وجزئية من عوارض المعنى باعتبار وجودها في الذهن ، ويوصف بهما الألفاظ مجازا تسمية لها بمسؤول (لا يمنع تصور معناه) أى لا يمنع الصورة الحاصلة في العقل المنعكسة من معناه العقل (فتعق) قل من أسماء الأفعال يعنى اتته ، وكثيرا ما يصدر بالقاء تزينا للفظ ، فكذلك جر - شيد محذوف : شىء لا نسب يمنع إلى ان تصور فاقته عن نسبه إلى الغير * وحاصله أن عبارة بسر تصور مع قطع نظر عن سوعا (من الشركة فيه) أى من فرض شركة كثيرين في معناه . فكذلك من صفة شمع (وجزئى حقيق يمنع) تصور معناه العقل من فرض شركة كثيرين فيه بأن يحرق عليه مواشاة (بخلاف) لجزئى (الاضافى) أى (كل أخصّ)

مندرج (تحت أعم) فهو أعم من الجزئي الحقيقي لصدقه على مثل الانسان المندرج تحت الحيوان كصدقه على زيد المندرج تحت الانسان ، ويسمى الأول كلياً لكونه جزءاً غالباً من فردة التي هو كل منسوباً إليه . والثاني جزئياً لكونه فرداً من الكلي منسوباً إليه . والثالث إضافياً لاعتبار الاضافة إلى الأعم في مفهومه (والكلي إن تساوت أفراد مفهومه فيه) أي في مفهومه ، وستعرف المساواة بذلك ما يقابلها (فتواطئ) من التواطئ ، وهو التوافق لتوافق الأفراد فيه (كالانسان ، أو قاتل) أفراد مفهومه فيه (بشدة وضعف كالأبيض) فان معناه ، وهو اللون المفرق للبصر في الثلج أشد منه في العاج (والمستحب) فان ما يطلب فعله مع تجويز الترك حصوله في ضمن السنن المؤكدة أولى وأشد من حصوله في ضمن السنن الزوائد (فشكك) بصيغة اسم الفاعل ، وإعنا يسمى به (لتردد) في أن (وضعه للخصوصيات) بأن يكون موضوعاً بإزاء هذه الخصوصية بوضع ، وإزاء تلك الخصوصية بوضع آخر (فشارك) أي فهو على هذا التقدير مشترك بين الخصوصية اشتراكاً لفظياً (أو) وضعه (للمشارك) بينهما مع قطع النظر عن التفاوت الذي بينهما (فتواطئ) ومنشأ التردد وجود التفاوت الآتي بحسب الظاهر كون تلك الأفراد أفراد مفهوم واحد ، وظهور عدم ما يعينه من ذلك بعد التأمل لوجود القدر المشترك (ولهذا) بعينه (قيل بنفي) أي بنى التردد بين الأمرين المذكورين التشكيك (لأن الواقع) في نفس الأمر (أحدهم) أي أحد الاحتمالين ، ولا تشكيك في شيء منهما : أما على الأول فلائنه لا يتحقق على ذلك التقدير مفهوم علم له أفراد متفاوتة ، وأما على الثاني فلائن القدر المشترك قطع النظر عن التفاوت ليستوى فيه الأفراد (والجواب أن لاصطلاح) واقع (على تسمية) لفظ (متفاوت) معناه باعتبار تحقته في ضمن أفراد بالشيء والضعف (به) أي بتشكيك (ولتفاوت) ليعبري يسمى مذكور (وقع) أي محقق في معنى بعض الأشياء موضوعاً لـ مفهوم كـ له فرد متفاوتة فيه . وذبت تسمية بالمشكك وتحقق مسدود في خروج (فكيف يبقى) شكك . فاعلم أن هذا بحث مبررة . وحاصله : ان كان حكم ديني في وجود شكك مما دبر على وجوده . وحيداً . يكرن قوله (فان قيل بنى مساه) مناعاً لمتمة قدرة ان تفاوت لئى هو مسمى شكك وقع . ولنعبر في مساه عاندى شكك باعتبار ما يتضمن من تفاوت مذكور ، ثم بين سفي قوله (فان ما به) التفاوت (تخصوية النيج) التي حصل بها الشدة (بن أخصت) أي خصوصية (في مفهومه) أي شكك بأن تكون الشدة مفرقة لبعض موجودة في شئ جزء مفهوم الأبيض (فلا شرك) ليعبر بالشئ كلعاج معه في مفهومه لأبيض (فلا تفاوت) حينئذ اذ لم

يقع له أفراد غير أفراد الثلج ، ولا تفاوت فيها (ولزم الاشتراك) اللفظي ، إذ من المعلوم أن إطلاق الأبيض على الحاج وغيره مما سوى الثلج مما يطلق عليه الأبيض بطريق الحقيقة ، وحيث لم يوجد قدر مشترك لزم الاشتراك اللفظي (وإلا) أى وإن لم توجد الخصوصية في مفهومه استوت أفراد الثلج والحاج وغيرهما في مفهومه وهو ظاهر (فلا تفاوت) بين أفرادها في مفهومه (ولزم التواطؤ * قلنا ما به) التفاوت من الخصوصيات المستلزمة حصول المفهوم بطريق الشدة في البعض والنصف في البعض الآخر (معتبر فيما صدق عليه المفهوم) بطريق اعتبار على وجه الجزئية كما سيظهر (من أفراد تلك الخصوصية) بيان لما صدق المفهوم عليه * وظاهره يقتضى عدم اعتبار ما به التفاوت في ماهية تلك الخصوصية ، وسيأتى اعتباره فضلا منها ، وكأنه يشير إلى أن للجيب أن يعتبره في أفرادها دون الماهية فانه أدخل في دفع الاعتراض ، ثم يصرح ثانيا بما هو التحقيق ، وفي إضافة الأفراد إلى تلك الخصوصية مباحة ، والمراد أفراد ما فيه تلك الخصوصية ، وهو الثلج مثلا (لا) أنه معتبر (في نفسه) أى نفس المفهوم الذى وضع له الأبيض مثلا * (وحاصل هذا) الجواب (أن كل خصوصية) من الخصوصيات الموجبة للشدة أضعف (مع المفهوم) الذى وضع الأبيض بإزائه مثلا (نوع ويستلزم) كون كل خصوصية معه نوعا (أن مسمى المشكك كالسود والبياض لا يكون إلا جنسا ، وما به التفاوت فصول تحصره) أى الجنس المذكور (أنواعا) مقول ثان للتفصيل فانه يتضمن معنى الجبل ، ويجوز أن يكون حالا عن الضمير المنسوب * والمعنى : أن الخصوصيات التى بها تفاوتت أفراد مسمى المشكك إذا انضمت إلى الماهية الجنسية التى هى المسمى تجعل تلك الماهية أنواعا ، لأنه يقوم بانضمام كل منها إلى الماهية نوع مركب من الجنس والفصل ، أو تحققها . أو يقومها حال كونها أنواعا ، فانه لا وجود للأجناس إلا في ضمن الأنواع كما لا وجود للأشياء إلا في ضمن الأشخاص ، فالجنس ، والنوع ، والشخص متحد وجودا وجعلا ، وإن كانت متغايرة بحسب الثقل (فن الماهيات الجنسية ما) أى ماهيات جنسية (فصول أنواعه) تقدير من الشدة والضعف (أى ذو مقادير منها ، فاختلاف تلك الأنواع باعتبار تلك المقادير . وختلاف تلك المقادير باختلاف مقاديرها من الكيفية الجنسية ، فان البياض مثلا ككيفية جنسية يتحقق في أنواع كثيرة : وفي كل نوع مقدار خاص من تلك الكيفية له مرتبة مخصوصة من شدة والضعف ، وعمما أمران إضافيان (وذلك) أى مافصول أنواعها مقادير منها يتحقق (في ماهيات الأعراض ، ولهذا) أى ولأجل أن تحقق هذا القسم إنما يكون في لأعرض (يقولون) أى المتكلمون ، بل الحكماء (المقول) أى المحمول على

أفراده (بالتشكيك) بأن يكون تحققة في ضمن البعض أشد وأقوى من تحققة في ضمن البعض الآخر (خارج) عن حقيقة أفراده التي يقال عليها كما اشتهر فيها بينهم من أن الماهية وأجزائها لا تكون مقولة بالتشكيك على أفرادها ، وتحقيق ذلك في غير هذا العلم * (ومنها) أى الماهيات الجنسية مافصول أنواعها (خلافة) أى غير المقادير المذكورة كفصل نفس ماهية المشكك الذى يميزه عن مشكك آخر كفصل نحو السواد فانه يميز عن البياض وغيره عما يندرج تحت اللون كقولنا : قابض للبصر في السواد مفرق له في البياض (ثم وضعنا اسم للمشكك للأول) أى لمافصول أنواعه مقادير .

التقسيم الثانى

(مدلوله) أى المفرد (إما لفظ كالجمله والخبر) فلائنه قد سبق أن المركب ان أفاد نسبة تامة بمجرد ذاته جملة ، وهو ان دل على مطابقة خارج خبر ، والا فانشاء (والاسم ، والفعل ، والحرف) والحكم يكون مدلول أمثال هذه الألفاظ لفظاً مبنى (على نوع مساهلة ، إذ الألفاظ ماصدقات مدلوله) أى المفرد (الكلى) صفة مدلول : يعنى أن كل واحد من المفردات المذكور موضوع بزاء مفهوم كلى : أفراده ألفاظ وهو ظاهر ، فنفس مدلوله ليس بنفط ، بل اللفظ أفراده مدلوله (إلا أن يراد) بالجملة (كل جملة متحققة خارجاً) أى تحققة خارجياً مثل : ضرب زيد . واضرب زيدا ، وزيد قائم ، الحكم بالتساؤل مبنى على جل مدلول على المدلول الخافى * وحاصل تأويل جهة على المدلول لضمنى ، فإن كل فرد معين من أفراد مسمى خبره مدلول ضمنا ضرورة فتضمن شكل جزئية ، وهكذا خاف في خبر ونفط وخريف وشيرت (و) مدلوله (غيره) أى غير نفط . وحيداً فذات : أى مفرد أى مدلول ليس بنفط (لا يدل عليه) أى على مدلوله (لا بضميمة فيه) أى فى المدلوله وضميمة نفط آخر . وثبت حاجت فيها (لوضعه) أى لكونه موضوع (معنى جزئى) أى نسبة جزئية (من حيث هو) أى المعنى الجزئى (ملحوظ بين نسبتين خصيتين) كنه معرفة حاهما ، منتف بتبع ، والمقصود بالثبات معرفتهما ، ولا يزم أن يكون جزئيين حقيقيين فيم خصوص الشخصيات النوع والجنس ، لكن النسبة وإن كان طرفاها كليتين فى جزئية شئ مدقوا (فهو اخرف كمن) فمن موضوعه لا ابتداء الخاص الذى هو نسبة جزئية ملحوظة بين مسير وابصرة مثلا (و) فانها موضوعه لانهاء الغاية على الوجه المذكور (بخلاف) الأسماء (اللازمة للضافة) كذو وقير ، وهدن : موضوعه

لغنى كل من صاحب وسبق ، وتأخر ، فالنزم ذكر ما أضيف اليه لبيان ، لا لأن معانيها ملحوظة بين شيئين آلة لتعريف أحدهما مقصودة بالتبع (أو مستقل بالدلالة) معطوف على مدخول إما فان حاصله إما لا يستقل بالدلالة فهو الحرف ، أو يستقل بها (لعدم ذلك) أى وضعه لغنى من حيث هو ملحوظ بين شيئين خاصين ، فان ذلك أخرجه الى ذكر ذينك من الشيتين ، وأخرجه عن الاستقلال فعد عدمه ، والمفروض عدم مخرج آخر يلزم الاستقلال حينئذ (فلما لا يكون) المفرد للمستقل بالدلالة (معناه حدثا مقيدا بأحد الأزمنة الثلاثة) الماضى ، والحال ، والاستقبال حال كون أحد الأزمنة مدلولاً (بهيئة) فدخل ما كان معناه حدثاً مقيداً بأحدهما بمادته كلفظ الماضى والحال والاستقبال ، وكذا ما لا يكون معناه حدثاً كزيد ، أو حدثاً غير مقيد : كضرب وقيل (فهو) المفرد المستقل بالدلالة على ما لا يكون حدثاً كذا (الاسم كالاتداء والانتها) فان معناها الابتداء والانتها المطلق ، وانهما ليس بحدثين مقيدتين بما ذكر (فالكاف وعن وعلى حينئذ) أى حين كان الأمر على ما عرفت من البون البعيد بين حقيقى الاسم والحرف وتباينهما باعتبار الاستقلال وعدم الاستقلال وغيره مع العلم بأن كلا منهما يستعمل تارة استعمال الحروف فيجرى عليه أحكامها ، وتارة استعمال الأسماء فيجرى عليه أحكامها (مشترك لفظى لموضع للغنى الكلى يستعمل فيه) أى فى المعنى الكلى (اسما) أى استعمال اسم ، أو حال كونه اسماً (ككتاب الماء) فى قول امرئ القيس :

ورحنا بكان الماء يجب وسطنا * تصوب فيه العين طورا وترقى

أى فرس من الكركى ، شبه به لفته وطول عنقه (و) وضع (لخصوص منه) أى من للغنى الكلى (كذلك) أى من حيث هو ملحوظ بين شيئين خاصين (فيستعمل فيه) أى فى لخصوص (حرها كجاء الذى كعمرو) أى الذى استقر كعمرو ، فان حرفيتها فى مثله متعينة عند الجمهور لئلا يلزم افراد الصلة راحة عبد الأخفش والجزولى وابن مالك مجوزين اسميتها على اضمار مبتدأ كما فى قراءة بعضهم - تماماً على الذى أحسن - (وقس الأخيرين) أى عن وعلى (عليه) أى عنى الكاف باعتبار وضع عن للكلى وهو الجانب فيستعمل فيه اسماً نحو :

وثة - رأتى لرماح دريئة * من عن يمينى مرة وأمامى

وللجزئى عى لوجه المذكور فيستعمل فيه حرفاً نحو : سافرت عن البلد ، ووضع على كذلك

للكلى وهو ان فوق نحو : * غدت من عليه بعد ماتم ظمؤها * وللجزئى كما هو المشهور (أو يكون) معناه حدثاً مقيداً بأحد الآن منه بهيئة (فالتفعل) بأقسامه .

التقسيم الثالث

من تقاسيم الفصل الرابع (قسم نفي الاسلام للفظ) المفرد (بحسب اللغة والصيغة) الجار متعلق بقسم ، واللغة اللفظ الموضوع ، والصيغة الهيئة العارضة له باعتبار الحركات والسكنات وتقديم بعض الحروف على بعض ، والظاهر أنه يراد باللغة هنا جوهر الحروف بقرينة انضمام الصيغة اليها ، ولما كانتا متعلقى الوضع عبر بهما عنه ، وإليه أشار بقوله (أى باعتبار وضعه الى خاص وعام ، ومشارك ، وهؤول) فسر بما ترجع من المشترك بعض وجوهه بغالب الرأى ، وأورد عليه بأنه قد لا يكون من المشترك ، وترجمه قد لا يكون بغالب الرأى ، فى الميزان : ان الخفى والمشكل والمشارك والمجمل اذا لحقها البيان بدليل قطعى سعى مفسرا ، وان زال خفاؤها بدليل فيه شبهة تخبر الواحد ، والقياس سعى وهؤولا انتهى * وأجيب عن الأول بأن المراد تعريف المؤول من المشترك ، وعن الثانى بأن المراد بغالب الرأى ، مما يعم الحاصل من القياس وخبر الواحد . وقال صدر الشريعة : وانما لم أورد المؤول فى القسمة ، لأنه ليس باعتبار الوضع ، بل باعتبار رأى المجتهد انتهى ، وإليه أشار المصنف رحمه الله بقوله (واعترض بأن المؤول ولو) كان (من المشترك ليس باعتبار الوضع) ولم يلتفت الى ما قيل فى توجيه كلام نفي الاسلام من أن معنى كونه باعتبار الوضع أن الحكم بعد التأويل يضاف الى الصيغة ، لأن ما يحصل من التأمل بالدليل لا وجه جعله من الاعتبارات المتعلقة بوضع ، وإليه أشار بقوله (بل عن رفع جمل بضئى) أى تأويله ينشأ عن وضع ، بل هو ناشئ عن إزالة ابهام حاصل بزيادة احتمالات ناشئة من الاشتراك بدليل غنى قياسي وجبر (فى استعمال) متعلق بجبر . ونسبوه : أعنى بضئى ، وهذا يقتضون برفع وجوه عن ترتيب بنفس وسر . ولاشتت ، لإيهام بما يعرض للمشارك فى حال الاستعمال لا وضع (هوى) أى لا قسم ذات (بمزية) لأن لفظ ان كان مساهم متحدا ولو بالنوع (كرجل وعرس) أو متعددا مدولا على خصوص كيته (لأن كية المتعدد المذكور) (به) أى بلفظ ذلك المتعدد مع كيته انخصوصة مدولا مضافا بنفسه . فقوله مدولا وضعا للمتعدد بحال متعلقه : أعنى كونه بحيث يدل على خصوص كية نظمه . لأنه لم يقصد مدولية ذلك المتعدد ، لأنه ظاهر لكونه مسمى نظمه (مخلص) جواب نشره : أى فهو المخلص (فدخل) فى المخلص (الطلاق) تفريع على قوله ولو بالنوع : كما أن قوله (وانعقد) تفريع على قوله : ولو بالنوع كما أن قوله تفريع على قوله ومتعددا فى سحره (والأمر والنهى)

لاتحاد مسماهما نوعا كما استعرف ، والمطلق على ماسيجي ، مادل على فرد شائع لا قيد معه مستقلا لفظا (وان تعدد) مسماه (بلا ملاحظة حصر) وان كان محصورا في الواقع (فاما بوضع واحد) أى فذلك اللفظ للتعدد مسماه لما موضوع بلزاء ذلك للتعدد بوضع واحد (فن حيث هو كذلك) أى فاللفظ من حيث أنه موضوع بوضع واحد للتعدد غير محصور هو (العام ، أو) بوضع (متعدد فن حيث هو كذلك المشترك) فهو ما وضع وضعا متعددا لمعان متعددة ، فعلم ملاحظة الحصر في المشترك قيد واقى لا احترازي كما في العام فانه فيه لآخراج أسماء العدد والثنية (فيدخل في العام الجمع المنكر) كرجال التعدد مسماه من غير ملاحظة الحصر مع اتحاد الوضع (وعلى اشتراط الاستغراق) في العام (فتحد الوضع) أى اللفظ للموضوع بوضع واحد لغير المنحصر (ان استغرق) جيع ما يصلح له (فالعام) جواب الشرط : أى فهو العام (والا) أى وان لم يستغرق (فالجمع) أى فهو الجمع المنكر فهو حينئذ واسطة بين الخاص والعام (وأخذ) قيد (الحيثية) كما ذكرنا في التعريفين المستتبطين من التقسيم (يبين عدم العناد) والتباين (بجزء المفهوم بين المشترك والعام) أى ليس ما يوجب العناد بينهما ذاتيا كالإنسان والفرس حتى يكون التقسيم حقيقيا . بل بحسب الاعتبار والحيثية فيتصادقان لامن حيثية واحدة كما سيجي . (ولذا) أى لعدم العناد بينهما بجزء المفهوم (لاحتياج إليها) أى الى الحيثية (في تعريفهما ابتداء) لافي ضمن التقسيم ، لأن للتطوق حينئذ بيان أجزاء الماهية ، والحيثية ليست منها ، وإذا قد عرفت أنه لاعداد بين العام والمشارك بالذات اذا لم يعتبر في العام عدم تعدد الوضع وأنت تعلم أن العناد بالثبوت موجود بين المنفرد والمشارك لاعتبار عدم تعدده فيه (فالخلق) أى اللاتقي الحقيق بالاعتبار أن يعتبر (تقسيان) :

التقسيم (الأول باعتبار اتحاد الوضع وتعدد يخرج المنفرد) وهو الموضوع لمعنى واحد لاغير (ولم يخرج) أى المنفرد (الخفية على كثرة أقسامهم) أى مع كثرتها ، وأخرجه الشافعية (و) يخرج (مشترك و) ذكرت (فيه) أى في قسم المشترك (مسألة) واحدة وهي هذه (مشترك) مبتدأ خبره (خامسها) الى آخره ، والضمير راجع الى الأقوال تقدير الكلام المشترك في جوره ووقوعه قول : غير جائز ، جائز غير واقع ، واقع في اللغة لاغير ، في اللغة والقرآن لاغير . حسبه فيه أى في مشترك جائز و (واقع في اللغة والقرآن والحديث) وهو المختار (و) أى يجوز (متعدد وصنف مرتين فصاعدا لمفهومي فصاعدا على أن يستعمل) ذلك المعنى (من مفهومي ومفهومات) (على البديل) لا على الاجتماع ، لاختفاء في أن منظور موضع في كل وضع أن يستعمل ذلك المعنى لكل من المفهومي أو المفهومات على

البدل لاعلى الاجتماع ، ولاخفاء في أن منظور الواضع في كل وضع أن يستعمل في معنى بعينه لاغير لكن اذا تعدد الوضع ، والمفروض أن الواضع واحد كان قصده من تلك الأوضاع المتعددة أن يستعمل تارة في هذا دون غيره ، وتارة في ذلك دون غيره * (وقولهم) أى المانعين (يستلزم) جواز المشترك (العبث) أى جواز العبث واللعب (لانتفاء فائدة الوضع) وهى فهم المراد لاستحالة الترجيح . بلا مرجح (مندفع) خبر قولهم (بأن الاجمال مما يقصد) فلا تنحصر فائدة الوضع في فهم المراد على سبيل التعيين ، فاذا سمع المشترك يفهم أن المراد أحد تلك المعاني وهذا نوع من العلم : ويقصد به مصالح كطلب التعيين ، والاجتهاد فيه ، والابهام على بعض السامعين الى غير ذلك * (ولنا) في الاستدل (على الوقوع ثبوت استعمال القرء) بفتح القاف وبضم (لغة لكل من الحيض والطهر) على البدل (لايتأدر أحدهما) بعينه (مرادا) تمييز عن نسبة الفعل الى الفاعل (بلا قرينة) معينة له متعلق بلايتأدر (وهو) أى استعماله ، كذلك (دليل الوضع كذلك) أى وضع لفظ القرء مرتين لهما على الدل (وهو) أى اللفظ الموضوع لذلك (المراد بالمشارك * وما قيل) في دفع هذا من أنه (جاز كونه) أى القرء (لمشارك) أى لمعنى مشترك بينهما (أو) كونه (حقيقة) في أحدهما (ومجازا) في الآخر (وخفى التعيين) للحقيقة عن مجاز لشبوعه في المعنى المجزئ . فلانهم أيهما حقيقة (وكذا كل ماضئ) من الألفاظ (أنه منه) أى من المشترك لفظي يقال فيه هذا (ثم يرجع الأول) وهو كونه لمعنى مشترك بينهما ، لأن الأصل عدم تعدد الوصف ، والحقيقة أولى من المجاز (مدفوع) خبر مفيد (بعدهم) أى بعدم قرء مشترك (بينهما) أى احيض والطهر ، ولا لكان يفهم عند إطلاق ماضع له (وكونه) أى قرء موضوع (نحو شبيثة) ، في التاموس شبيثة شئت أردته . ودمه شبيثة ، كشبيثة . وكى شى . شبيثة شى . ثمرد به التى المراد (واوجود بعيد . وروح) كونه موضوع . شئت (أن نحو دس . وعرس والفعود ومايصحى من أفراد القرء) وهو صهو سدد . فغير عدم رضعه مقتر مشترك (واشتهار المجاز بحيث يساوى الحقيقة) في تدر معاه المجزئ (ويخفى تعيين) أى تعيين المراد يساوى المعنى الحقيقي والمجزئ في لتأدرك في اشتراك (تدر لاسية له) أى لاشتهاره على الوجه المذكور (بمقابله) وهو عدم اشتهاره بذلك المسبة . فلا يشار الى الاحتياز المرجوح (فأظهر الاحتمالات كونه) أى القرء (موضوعا لكل) من احيض والطهر على الدل ، واعتبار غير الأظهر ترجيح للرجوح ، فوجب كونه مشتركا (وهو) أى كونه موضوعا لكل (دليل وقوعه) أى المشترك (في القرآن) لوقوع القرء في قوله تعالى - ثلاثة قروء - (والحديث)

لوقوعه فيما روى البارقطني والطحاوي وجهها لله عن فاطمة بنت حيش قالت : يا رسول انى امرأة استحاض فلا طهر قال (دعى الصلاة أيام أقرئك ، وبه) أى بالوقوع فيها (كان قول النافى) للوقوع (ان وقع) المشترك (مينا) أى مقرونا بما يبين المراد منه (طال) الكلام (بلا فائدة) لا مكان الفائدة المراد بمنفرد لا يحتاج الى البيان (أو غير معين لم يفد) لعدم تعيين المراد (تشكيكا) خبر كان (بعد التحقق) فلا يسمع * فان قلت التحقق غير مقطوع به ، بل أظهر الاحتمالات فما ذكره النافى يصلح لأن يورث شبهة فيه * قلنا لا يصلح لأن الاحتراز عن ترجيح المرجوح واجب ، فما ذكره غير مسلم ، بل هو باطل كما صرح به بقوله (مع أنه) أى قول النافى (باطل) لأننا نختار الشق الأول ونمنع التطويل بلا فائدة ، لأن البيان بعد الإبهام يوجب زيادة التقرير ، أو الشق الثانى ونمنع عدم الافادة (فان افادته) أى المشترك (كالمطلق) أى كفاضة المطلق فى أن كلا منهما يدل على أمر غير معين ، وهذا يوجد فى الشرعيات وغيرها (وفى الشرعيات) خاصة فائدته أى المشترك ونحوه (العزم) أى عزم المكلف (عليه) أى على العمل بالمراد (اذا بين ، والاجتهاد) أى بذل المجهود لنيل المقصود (فى استعلامه) أى طلب فهم المراد (فينال ثوابه) أى ثواب كل من العزم والاجتهاد ان أصاب أجري ، وان أخطأ واحدا * (واستدل) لاختار بدليل مزيّف وهو أنه (لولم يقع) المشترك (كان الموجود فى القديم والحادث) مشتركا (معنويا لأنه) أى الموجود (فيهما حقيقة اتفاقا وهو) أى كونه مشتركا معنويا فيهما (متف لأنه) أى الموجود اسم (لذات له وجود وهو) أى الوجود (فى القديم يابن الممكن) أى يابن الوجود فى الممكن ، لأن الأول ضرورى دون الثانى ، فالوجود اذا أطلق على القديم معناه ذات له وجود ضرورى ، واذا أطلق على الممكن معناه ذات له وجود غير ضرورى (فلا اشتراك) بينهما معنويا (وليس) هذا الاستدلال (بشيء لأن الاختلاف) أى اختلاف الأفراد (بالخصوصيات) الشخصية كفاى الأفراد الشخصية ، أو النوعية كفاى الأفراد النوعية (وبوصف الوجوب والامكان) معطوف على الخصوصيات (لا يمنع لادرج) أى 'دراج تلك الأفراد المختلفة باعتبار ما ذكر (تحت مفهوم عام تختلف أفرادها فيه) ستة وضعف (فيكون) الاشتراك بين القديم والحادث (معنويا ، واستدل أيضا لولم يوضع) اشتراك (خف أكثر التسميات) عن الأسماء (لعدم تناهيها) أى التسميات ، لأنها دالّة على موجود ، ومجرى ، ومدى ، وعدم يمكن وتمتنع ، ومن جعلها الأعداد : وهى غير متسعة (دون أخذ) منها متناهية (تركيبها من الحروف المتناهية) فالركب من المتناهي متناه كـ سيجى - (لكنه) أى التسميات (لم تحل) عن الأسماء (وهو أضعف) من الاستدلال

الأول (لمنع عدم تناهى المعانى المختلفة والمتضادة) . قال المحقق التفتازانى فى حاشية على الشرح
الغضى ان المفهومين اذا اشتركا فى الصفات النفسية فهما لاثان والا كانا معنيين يمنع اجتماعهما
فى محل واحد من جهة واحدة متضادان ، والا فاختلافان (وتحققه) أى عدم التناهى (فى
المتناهية ولا يلزم تعريفها) أى للمتناهية (الوضع لها) بأن يوضع لكل منها على حدة (بل
القطع) حاصل (بنفيه) أى الوضع لها بحسب الخصوصيات ، وانما الحاجة الى أن يوضع
لكل نوع اسم ، وذلك متناه (وان سلم) عدم تناهى المعانى المختلفة والمتضادة (فالوضع)
لازم (للحاجات اليه) منها لاغير (وهو) أى المحتاج اليه منها (متناه ، ولو سلم) الوضع لكل
(نقلوها) أى المسميات عن الأسماء (على التقديرين مشترك الاكراه) على من ثبت الاشتراك ، وعلى
من ينفيه ، لأنه اذا قوبل أمور متناهية بأمر غير متناهية بطريق التوزيع قفى المتناهية ، وان
جعل كل منها بآراء ألوف غير متناهية ، وبإيه أشار بقوله (إذ لائحة للمتناهى بغير المتناهى ، ولو سلم)
لزوم الخلق على تقدير عدم الاشتراك فقط (فقطان الخلو ممنوع) لأن بطلانه على تقدير عدم افادة
ما هو خال عن الاسم (ولانتفى الافادة فيما اذا لم يوضع له) لحصولها بألفاظ مجازية وتركيب
كليات كإفادة أنواع الرائج والطعوم (وأما تجوز عدم تنهى التركيب من المتناهى) فى مقام
منع تنهى الألفاظ مركبة من الحروف 'متناهية' لمفع لزوم الخلق على تقدير عدم المشترك (اذا
لم يكن) التركيب (بالتكرار) أى بتكرار الحروف (والاضافات) أى وبإضافة بعض
الكلمات فى بعض فى أداء المعنى المراد (كتركيب الأعداد) الخاصة بتكرار لوحدة المتفاوتة
فى القلة والكثرة مضاعفة فيها مراتب الآحاد والعشرات . أو مئات فى مرتبة فوق . (فباطل)
جوابه . وخبر تجوز (بئى) اعتبار فرض) تركيب سوى ما يكن بتكرار وإضافة
الذكورين : أى عدم تنهى بعض ولو ستوجب فى عدم فرض جميع تركيب ممكنة على
الاحياء المختلفة سوى ما ذكر (ولو) فرض الضمام بوضع (مع لاهم) أى بوضع مع
المهمل (اذ الإخراج) أى إخراج الألفاظ من الحروف (بضمض) أى بزنة وشدة (فى محالة)
الصدر والخلق وغيرها (متناهية على محالة) أى أنواع من الكيفيات (متناهية) ودقة
بمحالة متناهية واحادة الكيفيات لمتناهية متناه لاحتالة (وبت شته) تعالى لأخذ (كثرة
الزيادة) فيها على كثرة غيرها .

التقسيم الثاني

من التقسيمين المذكورين في التقسيم الثالث من قاسم الفصل الرابع (باعتبار الموضوع له يخرج الخاص والعام) كما أخرج التقسيم الأول المفرد والمشارك (وتداخل) أقسام التقسيمين (فالمشارك عام ، وخاص ، والمفرد كذلك) أى عام وخاص أيضا ، أما أقسام المفرد اليهما فظاهر ، وأما أقسام المشارك اليهما فانه اذا نظرنا الى كل واحد من معانيه فانه كحال المفرد تارة يكون عاما ، وتارة يكون خاصا ، ويجوز أن يكون عاما باعتبار بعض معانيه ، وخاصا باعتبار آخر (ولا وجه لإخراج الجمع) المنكر (عنهما) أى الخاص والعام (على التقديرين) باشتراط الاستقراق ، وعدم اشتراطه في العام ، لأنه ان لم يشترط فهو داخل في العام والافنى الخاص (لأن رجالا في الجمع مطلق كرجل في الواحدان) لافرق بينهما الا باعتبار أن ما صدق عليه رجال كل جماعة جماعة على البذل ، وما صدق عليه رجل كل فرد فرد ، وللمطلق مندرج في الخاص على ما سبق (والاختلاف) بين ما صدق عليه الجمع وما صدق عليه المفرد (بالعدد وعدمه لا أثر له) في الاختلاف بالإطلاق وعدمه * فان قلت قول المصنف فيما سبق ، والا فالجمع بعد ذكر الخاص والعام تصريح بكونه واسطة بينهما * قلت سياق الكلام هناك على طريقة صدر الشريعة وغيره ، وهما على التحقيق * لكن بقي شيء ، وهو أنه على تقدير عدم اشتراط الاستقراق أيضا ينبغي أن يدخل الجمع في الخاص للعللة المذكورة : اللهم الآن قال انه ذوجيتين : جهة تعدد وشمول من حيث الأجزاء . وجهة اتحاد وإطلاق من حيث المفهوم لكن الأليق فيه بالاعتبار فيه الأول فاعتبرها من لم يشترط وحكم بعمومه ، ومن يشترط يعتبر الثانية ويحكم من تلك الحيثية بأطلاقه لامن حيثية التعدد بحسب الأجزاء (فالمفرد عام) اعتبر الافراد في العام دفعه توجه عدم اعتباره لما يورمه كما سيجيء ، وفصل بين القسمين بما يتعلق بالقسم الأول من الحديث احترازا عن التكرار (وهو) أى العام (ملال على استقراق أفراد مفهوم) رتبة يقر مفهومه . لأن متادرنه المطابق واستقراق الجمع وما في معناه ليس باعتباره : بل يشترط فرد . فبعبارة ، وهو مفهومه التضمني كما سيجيء (ويدخل مستتره) في جم (وسم) واستقراق (مفرد مفهوم) أو أكثر من مفوماته (أو في التضمين) وكن متضمني لغيره يتصور . رتبة هي : فبعد عنه ثلاثتهم أن المراد استقراقه أفرادها باستعماله في معنى مجزى بمعنى يستوعب . من كان ذلك غير مبني (على) قول (من)

بجمعه) وإنما للنهي عليه استراقه إليها باستعماله في مفاهيمه ، فالنهي أوعم الأفراد مستعملا في المفاهيم ، والضمير في جمعه راجع إلى المشترك ، وللعلم الشافي ، ومن وافقه * (والحاصل أن العموم) يتحقق (باعتبار) استراق (أفراد مفهوم) واحد أريد به سواء اتفرد في الأرادة به ، أو أريد معه مفهوم آخر ، فتعريف العام بما دلّ على استراق أفراد مفهوم من غير تقييد المفهوم بتقييد تعريف بمطلق يشمل لوجهين (ومن لم يثبط الاستراق) في العالم (كفخر الأسلام) فتعريفه عنده (ما ينظم جمعا من المسميات) والمراد بها أفراد مسماة ، أو مسمى مفرد ، فلا يدخل فيه المشترك لعدم انتظامه جمعا منها لكونه يحتمل كل واحد منها على سبيل البديل ، والانتظام عبارة عن الشمول (وكذا) أي مثل التعريف المذكور في الابتداء على عدم الاشتراط تعريف صاحب النار ، وهو (ما يتناول أفرادا متفقة الحدود شمولا) فخرج بقوله أفرادا الخاص ، لأنه لما أراد به الواحد بالشخص أو بالنوع ، ولما أراد به المتعدد لكنها ليست بأفراد مسماة ولأفراد مسمى مفرد ، وبقوله متفقة الحدود المشترك ، لأن الأفراد التي يتناول حدودها مختلفة ، فإن لفظ العين مثلا يتناول لمجموع أفراد حقيقة بعضها ماهية العين الجارية ، وبعضها الآخر ماهية العين الباصرة ، وهكذا ، وبقوله شمولا اسم الجنس لأن متاوها على سبيل البديل (وأما تعريفه على) اشتراط (الاستراق) بما دلّ على مسميات باعتبار أمر اشتراك (فلك المسميات) فيه) في ذلك الأمر (مطلقا ضربة) قوله على مسميات أخرج نحو زيد . وقوله باعتبار أمر اشتراك متعلق بدلّ . وأخرج نحو عشرة فلها دلّ على أحادها لا باعتبار أمر اشتراك الأحاد فيه ، لأنها أجزاء العشرة لا حزماتها ، وقوله مطلق مفعول مضيق للدلّ ، أو حاد عن ضمير فيه لا يخرج اليهود منه يدلّ على مسميات باعتبار أمر اشتراك فيه مع قيد خصصه اليهود ، وزيه شر بقوله (فقط لاخراج شركة اليهودية) أي لاخراج مدّة على مسميات مشتركة في أمر شرعيه بأمر عهدية ونحوها الداخلة على مفهومه لعدم نفي جعل آفة مزحمة ترك مفرد شركة فيه (أي شركة اليهودية) (مدولة متقدمة بعهد) أي معهود به . وقوله ضربة أي دفعة واحدة لاخراج نحو رجل فانه يدلّ على مسميته لادفعة . بل دفعت على اللدّ (ويرد) على جهة التعريف المذكور (خروج) نحو (عمد السب) أي يضاف مفهوم لشخصي في مخصوصه ، مع أنه عام قصد به الاستراق بسبب اعتراقه للاطلاق في تعريفه ، وتقييده بمضاف إليه * (ووجب بأن مشترك فيه) أي الذي اشتركت اسميا فيه (عنه لبدنه مضيق) لانه . وعنه البديهي بتقييد بتقييد وإنما قيد العام * فإن قلت قد اعتبر الأفراد في العام ، وعنه البديهي مركب * قلت العام إنما هو

المضاف من حيث هو مضاف ، والمضاف إليه خارج (بخلاف الرجال اليهودين) فان المشترك فيه (هو الرجل لليهود) أى الرجل الذى قيد باليهودية بعد ما كان مطلقا بمقتضى أصل وضعه (والحق أن لافرق) بينهما من حيث الاطلاق والتقييد (لأن عالم البلد معهود) إذ ليس المراد كل ما يصدق عليه هذا المركب الاضافى ، بل الموجودين فى حال التكلم ، ولا شك أنهم حصة معينة منه وان كثر عددهم ، وقد اشتهر اليها بالاضافة العهدية (وكون المراد) من العهد الذى احتز عنه بقوله مطلقا (عهدا اعتبر خصوصيته) بأن كان مفادا بلام العهد (لا يدل عليه) أى على المراد المذكور (اللفظ) لأن اللفظ وهو مطلقا يدل على الاحتراز عن مطلق العهد ، بل مطلق التقييد (فيرد) نحو علماء البلد على عكس التعريف (ويرد) أيضا على التعريف المذكور ، لكن على طرده (الجمع المنكسر) كرجال ، فانه يدل على مسميات وهى آحاده باعتبار أمر اشتكت ، وهو مفهوم رجل مطلقا لعدم العهد ، وليس بهام عند من يشترط الاستغراق (فان أجيب بإرادة مسميات الدال) من المسميات المذكورة فى التعريفات فالآحاد ليست بمسميات للدال الذى هو لفظ الجمع ، لأن مسمياته الجماعات (فبعد جملة) أى المذكور فى التعريفات : أى المسميات (على أفراد مسماه ليصح) التعريف (ولا يشعر به) أى والخال أن (اللفظ) غير مشعر بهذا المراد ، لأن مدلول المسميات إنما هو الاطلاق ، ولا يخفى عليك أن المسميات وان أطلق ، فالتبادر منها أن تكون مسميات بالنسبة الى اللفظ الذى تناولها العام فعلم إشعار اللفظ محل نظر (فاعتبار الى آخره مستدرك) أى مستغنى عنه (لخروج العدد) عن التعريف بقوله على مسميات على مافسرها انجيب (لأنها) أى آحاد العدد (ليست أفراد مسماه) بل أجزاءه (ثم أفراد العام المفرد الواحدان و) أفراد (الجمع المحلى) باللام (الجوع فان التزم كون عمومه) أى الجمع المحلى (باعتبارها) أى الجوع التى هى أفرادها (فقط) من غير اعتبار الواحدان التى هى أجزاءه (فباطل) هذا الالتزام (للاطباق) من أئمة اللغة والتفسير ولأصول وغيرهم (على فهمها) أى الواحدان من حيث تعلق الحكم المنسوب إليه (منه) أى من الجمع اعلى متعلق بفهمها (وإلا) أى وان لم يعتبر الآحاد تحت عمومها على موقع لا صدق عليه (فعقيق حكم حينئذ به) أى بالجمع المحلى (لا يوجب) أى لا يوجب تحقيق حكمه (فى كل فرد) أى فى كل واحد من الواحدان ، بل يقتصر على الجوع ، ونبوت حكمه لستة نوبة داجزه (رخص أن لام الجنس تسلب الجمعية الى الجنسية) فإفراد بالجمع محلى الجنس متى وضع مفرد يزمه (مع بقائه لأحكام التفضية) من إرجاع ضمير الجمع اليه وتوصيفه بتوصف به جمع أى غير ذلك (لئلا يشوب) أى ثبوت الحكم المثبت له لتعليل

للسلب المذكور (فى الواحد فى : لأشترى العبيد ، ويحبّ المحسنين) أى يفهم فى موارد استعمال المحلى ثبوت الحكم المتعلق به لكل واحد واحد من أفراد مفردة ، لالكل جماعة جماعة من أفرادها ، يفهم فى شراء العبد الواحد ، ولهذا بحث لو حلف لا يشترى العبيد ، ولا يفهم منه أن مراد الخالف الامتناع عن شراء العبيد بوصف الجمعية ، وكذا يفهم من يحبّ المحسنين تعلق المحبة بكل فرد فرد ، لا بكل جماعة ، وهو ظاهر ، فلو أن اللام أبطل الجمعية لما فهمنا ذلك لأن اللام لا تستغرق إلا أفراد مفهوم مدخولها ، ومع بقاء الجمعية أفراد مدخوله الجماعات لا الآحاد * فان قلت أهو حقيقة أم مجاز * قلت قل صدر الشريعة ان ماقلوه انه يحمل على الجنس مجازا مقيد بصورة لا يمكن حله فيها على العهد أو الاستغراق حتى لو أمكن يحمل عليه كما فى قوله تعالى - لا تدركه الأبصار - فان علماء ما قلوا انه سلب العموم للعموم السلب جعلوا اللام لاستغراق الجنس انتهى . وقد المحقق التفتازانى ههنا : لاشك أن حمل الجمع على الجنس مجاز ، وعلى العهد أو الاستغراق حقيقة ، ولا مسامح للمخلف الا عند تعذر الأصل انتهى : فعرف أن الجمع المحلى للاستغراق حقيقة غير أن المحقق لم يصرح بسلب اللام جمعته ، لكنه لازم كلامه حيث صرح بثبوت الحكم المتعلق بالجمع المحلى لكل من الوجدان كما عرفت فوجب ثبات وضع ثان له بعد دخول اللام . لأن كونه حقيقة باعتبار الوضع الأول مع سلب الجمعية ظاهر البطلان ، لكن عم صحة تخصيصه انى مادون ثلاثة يدافعه : اللهم الا أن يقال أحكام الوضع لأثر مرعية فيه فى الاجلة كما فى إرجاع الضمير والتوصيف ، وكون سلب الجمعية باعتبار ثبوت حكمه ، لا باعتبار استعماله فيها غير موجه (ثم يورد) على استغراق العموم (مطلقا) مفردا كان أوجعا (أن دلالة على المفرد تضمنية ، إذ ليس) 'فرد مدلول' (مطابقا) لأن مدلوله المطابق بمجموع الأفراد المشتركة فى المفهوم المعتبر فيه على ماصرحوا به (ولا خارجا) لازما ، ولا يمكن جمعه (أى الفرد (من ماصدقته) أى مفهوم لعمامة جمع ماصدق لصيرورته بمنزلة كلمة واحدة فى اصطلاح العلماء (لأنه) أى لعدم (ليس) باعتبار تناوله لكل فرد (بدليا) أى على سبيل الدلية كما مر فى رجب ، بد على سبيل الشمول ، وداصرح به صدر الشريعة من أنه قد يكون على سبيل البدل كما فى : من دخل هذا حصن أولا فكذا أنه غير مرضى للمصنف كما أشار إليه المحقق التفتازانى فى التويج (وتعليق به) أى تعليق الحكم بغيره (تعليق بالكل) أى مجموع الأفراد (فلا يزم) من لتعليق بالكل لتعليق (فى الجزء و جواب لعلم بالزوم) أى لزوم التعليق فى الجزء من التعليق بالكل (لغة) أى لزوما لغويا

لا عقليا حاصل (في خصوص هذا الجزء ، لأنه جزئى من وجهه ، فانه جزئى المفهوم الذى باعتبار الاشتراك فيه يثبت العموم) أشار بهذا إلى أن هذا الازم القوى لا يخلو عن وجه عقلى (وقد يقال العام مركب) تارة ، كالرجل (فلا يؤخذ) في تعريفه (الجنس) الذى هو (المفرد) فلم أخذتموه (ويجب بأنه) أى العام في مثل الرجل مفرد غير أن عمومه مشروط (بشرط التركيب ، فالعام رجل بشرط الالام) كما هو قول السكاكي ، فال موضوع للاستغراق الرجل المقرون مع الالام والالام شرط (أو بعبارة) معطوف على قوله بشرط الالام بأن يكون رجل بعد دخول الالام على وضعها الأول ، والموضوع للاستغراق هو الالام كلفظ كل (فالخرف يفيد معناه) وهو الاستغراق (فيه) أى في رجل ، فالعام مادل على استغراقه الخرف (أو المقام) كوقوع التكررة في سياق النى أو الشرط (فيصير) رجل (المستغرق) بإفادة الالام أو المقام الاستغراق فيه ، وهو خبر بصير ، واستفادة العام معنى العموم من غيره (وفي الموصول أظهر) منه في الخطأ لأن الصلة هي المفيدة للموصول وصف العموم لأنه لا يتم إلا بها (فيندفع الاعتراض به) أى بالموصول (على الفزائى في قوله) في تعريف العام (اللفظ الواحد) الدال من جهة واحدة على شيئين فصاعدا حيث اعترض عليه أن الموصولات بصلاتها ليست لفظا واحدا ، ووجه الاندفاع أن العام هو نفس الموصول ، غاية الأمر أنه استفاد العموم من صلتها كما استفاد الخطأ من الالام (وخاص) عطف على عام ، وهو (ما ليس بهام) على اختلاف الاصطلاح فيه من حيث اشتراط الاستغراق وعنده (أما العام فيتعلق به مباحث :

البحث الأول هل يوصف به) أى بالعموم (المعانى حقيقة كاللفظ) أى كما يوصف به اللفظ حقيقة (أو) يوصف به المعانى (مجازا أولا) يوصف به لاحقة (ولا) مجازا ، أقوال (والمختار الأول ، ولا ينزى) من اتصافهما به حقيقة (الاشتراك اللفظى) بأن يكون العموم موضوعا بلازاء معنيين مختلفين لوضعين يتصف بأحدهما الألفاظ ، وبالأخر المعانى (إذ العموم شمول أمر متعد) ولا شك في اتصاف كل من لألفاظ والمعانى بهذا الشمول حقيقة ، غاية الأمر أنه في الأول من قبيل شمول لفظى ، وفى الثانى من شمول الكل الأفراد ، والكل للأخرى محوهم . ونعم يصرأى لاشتراك اللفظى إذا لم يكن معنى يشتركان فيه (فهو) أى شترت له معنى في شمول المذكور اشتراك (معنى خير منهما) أى من المشترك المتفق ، وكرنه مجزى في معنى : لأن المجزى خلاف الأصل كما أن الأصل عدم الاشتراك (وكل من المعنى ونظ محلى) لا تصف بـ شمول المذكور ، فالقضى باعتبار الاشتراك المعنوى ، وهو المعنى المشترك فيه مع الخبرية موجود ، والمنع عنه وهو عدم المحية معلوم (ومنشؤه) أى

الخلاف المذكور (الخلاف في معناه) أي العموم (وهو) أي معناه (شمول الأسماء) اللام للعهد : أي شمول أسم المتعدد ، وتكوين أسم الوحدة ؛ وإضافة شمول إليه إضافة إلى الفاعل (فن اعتبر وحدته) أي الأسم (شخصية منع الاطلاق الحقيقي) أي منع أن يمتلي على المعاني لفظ العام حقيقة بأن يقال هذا المعنى عام لأن الواحد بالشخص لا شمول له (إذ لا يتصف به) أي بالشمول للمتعدد (الا) الموجود (النهني) يعنى المفهومات الكلّي ووحدته ليست بشخصية ، والفروض أنه اعتبر في العموم شمول أسم واحد بالشخص ، وهو لا يوجد في غير اللفظ (ولا يتحقق) الموجود النهني (عندهم) أي الأصوليين ، فإذا لا يوجد معنى يتصف بالشمول للمتعدد عندهم (وكان) إطلاق العام على المعاني (بجائزاً كنفخ لاسلام) أي كما قاله (ولم يظهر طريقه) أي طريق الجزأ ، وعلاقته (بالآخر) الثاني بأنه لا يتصف به المعنى لاحقيقة ولا بجائزاً (فمنه) أي منع وصف المعنى بالعموم غيره (مطلقاً) حقيقة وبحر (ومن فهم من الملة أنه) أي الأمر الواحد انتهى أضيف إليه الشمولى معى عموم (ثمّة) أي من الشخصى (ومن الوعى) وهو أي كونه عمّ منهما (الحق لقوله) أي "عرب (معز عام) في الأعيان (وحسب عام) في لأعراض (في) لواحد (نوعى) من موجود من المنظر في مكان بيان الموجود في مكان آخر . ولا تعد بعشر تنوع (وصوت عم في) الواحد (الشخصى بمعنى كونه مسموعاً) أي قولهم : صوت عم بمعنى عموم سموعيته مسموعين فانه أمر واحد يتعلق به استعت كثيرة فه شمول بالنسبة اليه . واعتد (أجره) أي وصف المعانى به (حقيقة) قوله أجره خبر استدأ : عني قلبه من به . (تركبه) أي شمول أي الذي هو معنى العموم (مقتصر على النهي) وهو مفرد سكي (وهو) أي نهني (متنّف) أدنى ذات وجود تمنفى (يتنقى لادرق) قد دراق . حقيقة . أي نهني لأن ذاتي نهنية لا وجود له . وشوب شيء حتى يقع رت . متغير نهنية مقصور منها (مخرج) خبر كوك . (بـ مرد) . شسوب . ذكر كوك في تعريف . (عق) أي تعلق بالأمر واحد بالتعدد (لاعة من حياقة) أي حقيقة . شسوب . نـ سح حيه عليه مواطأة (كفي معنى النهني) أي مفهوم السكى بالنسبة إلى شرده (وحد) معروف على الحقيقة (كفي الأمر وحسب) باعتد تحقيقهم به . كن حق حود (ذكون) معروف على ما عطف عليه حول : أي تقع امر كور ثمّة . بخ من كون ذلك . هو (سوء) ليس المتعدّد (كسوت) فدوسر منه نهني . وقتصر شمول عليه غير مستند . تعق يعترفه ثمّة . بن سعد الخصوص نهني . وانفع لأحسن لا . ثمة تعدّد . ون

قلت تعريف العام بما دلل على أفراد مفهومه ونحوه يأتي عن العموم للذكور * قلت ذلك التعميم لفظ العام ، والكلام في المعنى العام على أن التعميم في جنس التعريف لا يستلزم التعميم لفظ العام فيه * تحقيق الجواب ما أشار إليه بقوله (على أن نفي النهي) بخلاف من أثبت خلاف (لفظي) إذا حققنا مورد النفي والاثبات لم يبق نزاع في المعنى (كما يفيد) أي كونه لفظيا (استدلالهم) أي النافين للوجود النهي ، وهم جمهور المتكلمين ، وهو أنه لو اقتضى قصوره حصوله في ذهنا لزم كون النهن حارًا ، بارداً ، مستقيماً ، معوجاً ، وإن حصول حقيقة الخبل في ذهنا لا يقتل * وأجيب بأن الحاصل في النهن صورة وماهية لاهوية عينية ، والحار ما يقوم به هوية الحرارة ، والمتنع حصوله في النهن هوية الخبل ، لافهمومه الكلي ، فورد النفي وجود الماهية من حيث يقرب عليها الآثار الخارجية ، ومورد الاثبات وجودها لامن تلك الحيثية (وقد استبعد هذا الخلاف ، فان شمول بعض المعاني لمتعدد أكثر وأظهر من أن يقع فيه نزاع) من قبيل قولهم : أنا أكبر من الشعر ، وأنت أعظم من أن تقول كذا ليس المقصود تفضيل التكلم على الشعر ، والمخاطب على القول ، بل بعدهما عنهما كبعد المفضل على المفضل عليه ، فن هذه ليست تفضيلية ، بل هي مثل قولك : انفصلت من زيد تعلقت بأفعل المستعمل بمعنى متجاوز يائن ، كذا أفاده المحقق الرضى ، فالمقصود أنه لا نزاع في اتصاف المعاني بالعموم ، بل (إنما هو) أي النزاع (في أنه هل يصح تخصيص المعنى العام كاللفظ) أي كما يصح تخصيص اللفظ (وهو) أي الكلام المذكور (استبعاد) أي عین الاستبعاد مباحة ، والمراد أنه مستبعد جداً ، ثم بينه بقوله (يتعدّر فيه) أي في هذا التأويل (القول الثاني : إذ لا معنى لجواز التخصيص مجازاً) كما أنه لا وجه لمنع اختصاص المعاني حقيقة مع تسليمه في الألفاظ حقيقة ، ولذا قال استبعاد يتعدّر فيه إشارة إلى المحذرين (نعم صرح مانعو تخصيص العلة بأن المعنى لا يخص) يعني إذا علق الشارع حكماً على علة فهل تعمّ حتى يوجد الحكم في جميع صور وجودها ، ففهم من قال نعم ، ومنهم من فاه (وصرّح بعضهم) أي في تخصيص نعية (بأنه) أي منع تخصيص العلة (لأنه) أي المعنى (لا يعمّ وهو) أي تصريحه لعنه بأن عدم تخصيص لعدم العموم (ينافي ما ذكر) المستبعد من أن يصرّح فيه تخصيص معنى لعدم . فلا يمكن تأويل كلامه بما صرح به مانعو تخصيص العلة .- تصريح بعضهم بمردهم ، وليس له شار بقوله (ويتعدّر إرادة أنه) أي المعنى (يعمّ ولا يخصّ من قوله) أي بعض تدى صرح بأنه (لا يعمّ) وهو ظاهر ، وقوله لا يعمّ بدل من قوله :

البحث الثاني

(هل الصيغ من أسماء الشرط والاستفهام والموصولات و) المفرد (المجلى) باللام و) النكرة (المنفية والجمع باللام والاضافة) معطوف على اللام (موضوعة) خبر المبتدأ (العموم على الخصوص) أى للعموم خاصة ، وليست بموضوعة للخصوص (أو) للخصوص على الخصوص (مجاز فيه) أى فى العموم (أو مشتركة) بينهما (وتوقف الأشعرى) عن الحكم بشيء من الحقيقة والمجاز فى العموم أو الخصوص (مرة كلقاضى) أبى بكر و) قال (مرة بالاشتراك) اللفظى كجماعة (وقيل) الصيغ المذكورة موضوعة للعموم (فى الطلب) أى فيها اذا كانت واقعة فى الكلام الطلبى (مع الوقف فى الأخبار وتفصيل) معنى (الوقف الى معنى لاندري) أوضعت للعموم أولاً (والى تعلم الوضع ، ولاندري أحقية أم مجاز ؟) فى العموم ، وعلى تقدير كونها فيه لاندري أنها وضعت له منفرداً . أو مشتركة بينه وبين الخصوص ، هكذا فسر المحقق التفتازانى المجل (لا يصح) خبر تفصيل الوقف : يعنى بيان الوقف على الوجه المذكور غير مستقيم (اذ لا شك فى الاستعمال) أى استعمال الصيغ المذكورة فى العموم (وبه) أى الاستعمال (يعلم وضعه) أى وضع المستعمل للاستعمال فيه (فلما يبق الا تردّد فى أنه) أى وضعه الوضع (النوعى) فيكون مجازاً فيه (والشخصى) فيكون حقيقة فيه (فيرجع الأول) (إلى الثانى) لأن تردّد فى الوضع المطلق بعد الاستعمال غير معقول والتردد فى الوضع الشخصى فى جزئه بأصل وضع هو عين تردّد فى حقيقة أو مجاز (ولاشت فى نفسه) أى للعموم (من) سمع جمع معرف باللام فى قوله صلى الله عليه وسلم (مربى من فتن الناس) حتى يتقوا بالله . وقد قووا فقد حقق معنى دعاهم ومبهم لا خفى . كما فى الصحيحين ، ولما قرأوا وكما رضى الله عنه احتجاج عمر بن الخطاب مع قتادة بن أنس فى نزكاة وعمل فى الاحتجاج بقوله صلى الله عليه وسلم بعد ما ذكره لا يخفى . وقد وزكاة من حقه . ومن الناس من يردّ على السكينة يريد أن يعنى كل قول بغية المذكورة . ومن جمع نحى فى قوله صلى الله عليه وسلم (لأئمة من قرئش) كما احتجاج أبو بكر رضى الله عنه على أنصاره حيث قالوا : ما مبروهنكم مبراً ، وقوله صلى الله عليه وسلم (نحن معشر ذليل) لا يورث . ومن يتردد نحى فى قوله تعالى (وسرق زينة) وقوله تعالى (سحب زهري) سمع جمع مغتب وفيه) أى للعموم (لعمد قصة) فى تدموس : جود قصة جيدة . لا تستعمل إلا

حالا من اسم الشرط (في من دخل) داري فهو حر (و) اسم الاستفهام كما في (ما صنعت ومن جاء سؤال عن كل جاء ومضوع، و) من النكرة المنفية كما في (لا تشتم أحدا انما هو) أي التردد (في أنه) أي العموم مفهوم (بالوضع أو بالقرينة كقول الخصوص) أي لقول من يقول انها موضوعة للخصوص، وتستعمل مجازا في العموم بالقرينة وهي (كالترتيب) للحكم (على) الوصف (الناسب) المشعر بعليته له (في نحو السارق، وأكرم العلماء) لظهور مناسبة السرقلة والحكم بالقطع والاكرام من حيث العلية (والعلم) عطف على الترتيب: أي علم المخاطبين (بأنه) أي الحكم (تعميد قاعدة) كلية، فعمل العموم بقرينة العلم بذلك (كرجم مائز) كعم الصحابة بأن رجه تشريع قاعدة شرعية: هي وجوب الرجم على من أقر بالزنا بالشرائط المعبرة شرعا من الاحصان وغيره (اذ علم أنه) أي الحاكم يرجه (شارع) ومنصه بيان القواعد الشرعية (و) قد روي عنه صلى الله عليه وسلم (حكى على الواحد) حكى على الجماعة كما هو المشهور عند الفقهاء، وقد صرح ما يؤدى معناه عن أميمة أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في نسوة يبايعه على الاسلام، فقلت يا رسول الله هل نبايعك؟ فقال: اني لأصانع النساء، وانما قولي لمائة امرأة كقولي لامرأة واحدة (أو ضرورة) مفعول له للفهم معطوف على قوله بالوضع فان الباء فيه للسببية * والمعنى أن التردد في أن العموم هل هو مفهوم بسبب الوضع أو بسبب القرينة على ما ذكر. أول أجل الضرورة الحاصلة (من نفي النكرة) الموضوعات انفرد بهم المستنم انتفاؤها جميع الأفراد (وألزموا) أي القائلون بوضعها لمخصوص واستعمل في العموم بالقرائن بأنه لو صح ما ذكرتم لزمكم (أن لا يحكم بوضعي) أي بمعنى وضعي (لفظا) من الألفاظ (اذا لم يقل قضا عن الواضع) التخصيص على الوضع (بل أخذ) الحكم بوضع هذا لنا (من التبادر) أي تبادر المعنى الى ذهن (عند الاستعمال) وفي بعض النسخ عند الإطلاق، والمعنى واحد: أي تبادر المعنى الى ذهن المخاطب بمجرد سماع اللفظ عند الاستعمال قل أن يتأمل في القرائن دليل كونه موضوعا له، ولا مأخذ لعلم بالوضع سوى هذا (وأيض شاع) من غير تكبير (احتجاجهم) أي العلماء سلفا وخلفا (به) أي عموم من الصيغ المذكورة (كعم) أي كاحتجاج (عبر على أبي بكر في مانعي الزكاة) حين ترددوا بينهم (ثم روي أن أبا بكر حتى يقولوا لا إله إلا الله) الحديث، وقد مر آقا يحمل المعروف ببلاد على عمومهم يقول لا إله إلا الله وتبرر أبي بكر رضي الله عنه على مامة، (و) كاحتجاج (في بكر) على الخصم بقوله صلى الله عليه وسلم (الأئمة من قریش) قل الشارح عن بعض خضاة بس هـ منتظ موجودا في كتب الحديث عن أبي بكر رضي الله عنه،

وانما في الصحيحين وغيرهما في قصة السقيفة قول أبي بكر ان العرب لاتعرف هذا الأمر الا لهذا الخي من قریش ، وذکر ما أخرجه أحد بسند رجاله ثقات ، لكن فيه اقطاع : ان أبا بكر قل لسعد : يعني ابن عباد لقد علمت ياسعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قل لقریش أنهم ولاية هذا الأمر (و) كاحتجاج أبي بكر على من ظن أن النبي صلى الله عليه وسلم يورث (نحن معاشر الأنبياء لانورث) بحمل الأنبياء على العموم ليدخل فيه النبي صلى الله عليه وسلم والمعاشر جمع ، مشرك كسر : وهو الجماعة (على وجه) متعلق بالاحتجاج (يجزم بأنه) أي الاحتجاج المذكور أو العموم (باللفظ) أي لفهم العموم من مجرد اللفظ ، لامن القرائن والا لدكرت عند الاحتجاج * (واستدل) للخضار بجزيف (بأنه) أي العموم (معنى كثرت الحاجة الى التعبير عنه فكثيره) أي فهو كثيره من المعاني كثرت الحاجة الى التعبير عنها فوجب الوضع له كما وضع غيره * (وأوجب بمنع الملازمة) أي لانسلم أن كثرة الحاجة الى التعبير عنه تقتضي الوضع له ، بل مطلق التعبير وهو يحصل بطريق المجاز أيضا ، ثم شرع في بيان القول الثاني : وهو أنها موضوعة للخصوص مجازا في العموم فقال (الخصوص) مسمى الصيغ دون العموم لأنه (لاعموم إلا المركب) إذ انغنى دليل للخصوص أنه لاعموم إلا المركب : أي لا يستفاد العموم لامن مركب (ولاوضع له) أي للمركب : يعني أن المركب من حيث هو مركب غير موضوع (بل) وضع (لمفرداته) أي المركب (وتقطع) أي المقطوع به (أها) أي المفردات كل واحد منها موضوع (لغيره) أي للعموم فرد للعموم أصلا (فلا وضع له) أي للعموم لانحصار الوضع في وضع المفرد وعدم وضع المفرد للعموم رأسا (فصدق أنها) أي لصيغ المذكورة (الخصوص) إذ لا راحة بينهم على تخذره . وكذا سائر صيغ ذلك الوضع للعموم : أي (بأنه) أي بين مذكر من أنه لاعموم لمركب (أي معنى سرمد) انتهى فيه العموم (وخواتمه) أي لاستفهامه ونسبه ورموضه وسخفه (فيستحقق له) أي له سكون منها وضع على حسنة) وعنده . واذ كان سكون منها وضع مسددا ليزيد تركيب في مجموع (وانما يثبت) معنى كل من ذلك كورت (بمجموع) أي بمجموع ذلك كورة (ملا معنى من عاقل) أي أنه لا يطاق على استيعابه وانفرد حقيقة واعتق لا يضاف به . وفي القاموس اسم من بمعنى الذي . ففي هذا يكون تعقير حقيقة غيره (فيضه فيه) أي في حفظ (الآخر) متلبس (بخصوص من نسبة) المفهومة من هيئة تركيبية (فيحصل) فيضهم ذلك وملاحظة تلك نسبة منهما (معنى سرمد والاستفهام وبهما) أي بمعنى لشرده واستفهام يحصل (لعموم) مصرح في) كتب (الغريبة بأن تضمن من معنى لشرده والاستفهام صرى غنى

معناها الأصلية ، والجواب) من قبل المثبتين (أن اللازم) من الدليل المذكور مجرد (التوقف) أى توقف حصول معنى الشرط وإخواته (على التركيب) لا كون المركب مستعملا فى العموم (فلا يستلزم) الدليل (أن المجموع) هو (الدال) على العموم (وتقدم الفرق) بين كون المركب دالا وكون التركيب يتوقف عليه الدلالة (وليس يبعد قول الواضع) اسم ليس (فى) وضع (النكرة) ظرف القول (لفرد) فقوله : أى وضعها لفرد (يحتمل) ذكر الفرد للموضوع له (كل فرد) من أفراد الجنس الملحوظ للواضع . قوله يحتمل أن يكون من مقوله ، فلى هذا يوصف الفرد بالوصف المذكور من الواضع وأن يكون من كلام المصنف بيانا للواقع (فاذا عرفت) النكرة للفرد كقوله شئ من طرق التعريف (فلذلك) أى فوضعها لكل أى جميع الأفراد (ضربة) أى جملة ، من قولهم ضرب الشئ بالشئ : أى خلط فهو حال عن الكل (وهو) أى كونها للكل اذا عرفت هو (الظاهر) المتبادر الى الفهم ، والمقصود من هذا الكلام دفع الاستبعاد للتوهم فى بادية النظر من تعلق الوضعين المختلفين بلفظ واحد باعتبار حالة التنكير والتعريف المقضى كون الفرد موضوعا للعموم بعدوضعه للخصوص (لأننا فهمه) أى كونها للكل وعمومها (فى أكرم الجاهل ، وأهن العالم ، ولاناسبة) بين الاكرام والجهل ، ولا بين الاعانة والعلم حتى قال : يجوز أن يكون فهم العموم بقرينة ترتب الحكم على الموصوف بوصف هو علة موجودة فى كل فرد كما قيل فى أكرم العالم كما مر (فكان) العموم (وضعا) لتبادره من نفس اللفظ من غير قرينة (وغايته) أى غاية قول الواضع ذلك (أن رضعه) أى العموم فيما ذكر (وضع القواعد اللغوية كقواعد النسب والتصغير) الوضع اللغوى على قسمين : قسم يلاحظ فيه خصوص اللفظ عند الوضع ، وقسم لا يلاحظ فيه خصوصيته ، بل الملحوظ فيه مفهوم كلى يندرج فيه ألفاظ كثيرة ويجعل كل منها فى تلك الملاحظة الاجالية بإزاء معنى ملحوظ إجالا كقوله : جعلت كل واحد من صيغ النسبة لذات ما منسوبة الى مدلول الأصل ، فلما راد بوضع القواعد اللغوية القسم الثانى (وأفراد موضوعها) أى موضوع القواعد اللغوية (حقائق) ما عرفت من أن آلة ملاحظة الواضع حين وضعها مفهوم كلى أفرادها ألتد بعين كل واحد منها لدلالة على معنى خاص من المعانى المندرجة تحت مفهوم كلى جعل آلة للاحتياط فى مقابلة اسكن الأول ، وموضوع والموضوع له فى الحقيقة إنما هو كل فردين منهما ، ولا شك أن تلك الألتد تم وضعها لآلة بنفسها ، فهى حقيقة عند الاستعمال بخلاف الوضع اللىعى فى انجزت ، فإن موضوع فيها موضوع لدلالة بنفسه ، بل بانضمام القرينة كأنه قال الواضع : كل لفظ موضوع لى معنى بإزاء ما ينسب ذلك لى معنى بنوع من العلاقات المعبرة ، لكن لا

لأن يدلّ بنفسه ، بل بانضمام القرينة فأفراد موضوعه مجازات (ولذا) أى ولأجل أن الكلمة الواحدة من حيث أنها نكرة موضوعة للفرد المنتشر ، ومن حيث أنها معرفة موضوعة للكل ضربة بالوضع المذكور (وقع التردد في كونه مشتركاً لفظياً) بين الخصوص والعموم نظراً إلى جانب الاتحاد الذاتي ، والتغاير الاعتباري ، فإن الأول يقتضي الاشتراك ، والثاني عدمه ، فإن الموضوع للفرد المنتشر إنما هو المجرد عن التعريف ، والكل المعروف ، فلا اشتراك ، ثم أراد تحقيق المقام بتفصيل مواد العموم ، فقال (والوجه أن عموم غير المحلى) باللام (والضاف) بن أسماء الشرط والاستفهام ، والموصول . والنكرة المنفية (عقل) لا يحتاج إلى وضع الواضع إياها للعموم (لجزم العقل به) أى العموم (عند ضم) معنى (الشرط) و) معنى (الصلة إلى مسمى) من الموصولة مثلاً (وهو عقل) أى ذات له العقل (و) إلى مسمى (الذي وهو ذات) مهمة توضح الصلة إيهامه ، وذلك لأن تعليق الحكم بها يفيد عليه مضمون الشرط والصلة له ولنعاول دائرة مع علته فيعمّ جميع أفرادها لتحقق العلة في الجميع ، وإليه أشار بقوله (فيثبت ما علق به) أى بالمسمى من الحكم (لكل متصف) بالمسمى من أفرادها (لوجود ما صدق عليه ما علق) الحكم (عليه) الموصول الآخر عبارة عن أفراد المسمى ، والثاني عن الشرط والصلة : وهو فعل صدق ، فإن كل فرد من أفراد المسمى يصدق عليه مضمون الشرط والصفة وهو فعل صدق . فن كل فرد من أفراد المسمى يصدق عليه مضمون الشرط أو الصلة لئلا هو علة الحكم . وهو يدور معه (وكذا النكرة المنفية) لجزم العقل بالعموم فيه أيضاً (لأن في ذات ما) وهي تترد المنتشر الذي هو مسمى نكرة (لا يتحقق) أي التي المذكور (مع وجود ذات) مما يصدق عليه ذات ما به فن قلت لأنك ذلك . بل يتحقق التي المذكور عند بعض مع وجود بعض . قلت استحقق حينئذ في نفس الشخص لا تقدم مضيق . وفي نفس الشخص لا يستلزم في نفسه ونسفي في نكرة شتيّة إنما هو فرد مشترك متضاد كذا في نفس معينة مضيق يستلزم في كل فرد من أفرادها (رهد) أي كون عموم في مذكور عقلي (ون) ينافي وضع) أى وضع المذكورات بعموم جزو دلالة نفي ونوضع (سكن بعير) نوضع (ضامه) وحكمته) أى الوضع (تبعده) أي وقوع نوضع ، لأن المقصود منه فهم النفي ، وهو حاصل بدونه (كما وضع لفظاً بدلالة على حية لافته) فإنه ضامع . لأن مجرد وجود النفي مع قطع النظر عن كونه موضوعاً كافٍ في الدلالة على وجود لفظه عقلاً به (وعلم أن نغرية) أي هي نغرية قلوا (النكرة المنفية بلا) حال كونها (مركبة) مع تركيب مزج ، بما لكون تركيبه ثنائياً كتركيب خمسة عشر ، ولعله انفصاه عن لا كما لا ينفصل عشر عن خمسة عشر على اختلاف

القولين في اسم لآبناء أو اعرابا اذا لم يكن مضافا ولا شبهه (نص في العموم) قال المحقق الرضى والحق أن قول انه منى لتضمنه معنى من الاستراقية ، وذلك لأن قولك لارجل نص في نفي الجنس بمنزلة لامن رجل ، بخلاف : لارجل في الدار ولا امرأة ، فانه وإن كان في سياق النفي يفيد العموم لكن لانصا بل ظاهر فيه ، واليه أشار بقوله (وغيرها) أى غير المنقية بلا مركبة (ظاهر) في العموم (جاز) أن يقال لارجل في الدار (بل رجلان وامتنع) بل رجلان (في الأول وبعثه) أى بسبب كون المركبة نصا فيه (يلزم امتناعه) أى امتناع بل رجلان (في لارجل) لكونه نصا في نفي الجنس وهم لا يقولون بامتناعه فيه * (فان قلوا) في التفتي عن هذا الاشكال (المنى) في لارجل (الحقيقة) المقيدة (بقيد تعدد) هو مدلول صيغة الجمع ، ومن نفي الجنس المقيد بقيد لا يلزم فيه بدون ذلك القيد * (قلنا اذاصح) ما ذكرتم في المقيد بقيد العدد (فلم لا يصح) في القيد (بقيد الوحدة) في نفي الجنس بأن يقال لارجل في الدار بل رجلان أو رجال (كجوازه) أى أن يقال بل رجلان (في الظاهر) وهو غير المنى بلا مركبة على مامر- آفانحو لارجل بالرفع بل رجلان لكون المنى الحقيقة المقيدة بقيد الوحدة (وحكم العرب به) أى يكون المنى في رجل نصا في العموم كما قلوا (ممنوع) بل هو من كلام المولدين (والقاطع بنفيه) أى نفي حكم العرب بما ذكر من التخصيص على العموم بحيث لايجوز فيه التخصيص (منها ما) روى (عن ابن عباس) رضى الله عنهما (مامن عام الا وقد خصص) أى مامن عام موجود كائنا في حال خص فيها ، فمن بعض أفرادها عن تناول الحكم (وقد خص) عموم هذا المروى بنحو - والله بكل شيء عليم * فلايرد أن عموم هذا من أفراد موضوعه ولم يخصص لأنه خصص (بنحو) ما ذكر * لأن قوله تعالى (والله بكل شيء عليم) عام لم يخصص ، فالمراد بقوله مامن عام ماسوى نحو ذلك ، واذا ثبت تخصيص كل عام فلا تخصيص في المنى بلا المركبة على العموم فيجوز بل رجلان في لارجل ، لأن العام اذا خصص لايتبقى عموم قطعا (ولا ضرر) معطوف على قوله عن ابن عباس ، أى وأيضا القاطع بنفيه قوله صلى الله عليه وسلم « لا ضرر ولا ضرار » على ما روى كثير منهم مالك وصححه الحاكم على شرط مسنده فانه منى بلا المركبة (و) قد (أوجب) النبي صلى الله عليه وسلم (ككبر من ضرر) من حد ، وقصاص وتعزير وغيرها لمركب أسبابها ، فالمراد نفي ضرر لم يرد في الشرع ، وقد يتدل ان الوارد في التصرع ليس بضرر ، كيف وقد قال الله تعالى - ولكم في انقصاص حياة - آية ، وفيه ما فيه (وتفتي) بما ذكرنا من عدم الفرق بين انشيت ومع ما حكى عن العرب مستندا بما ذكر (منافاته) أى منافاة كون المركبة نصا

في العموم (لاطلاق) علماء (الأصول) يجوز تخصيص (العام) في قولهم العام (يجوز تخصيصه) وجه المناقاة أن كون المركبة لنفي الجنس والحقيقة مطلقا يستلزم تناول الحكم على كل فرد بحيث لا يشذ منها شيء ، والتخصيص إخراج البعض عن دائرة تناوله فلا يجوز اجتماعهما ووجه انتفاءهما أن حاصل بحثنا كون المركبة أقوى دلالة على الاستغراق من غيرها ، لا كونها نصافيه بحيث لا يجوز إخراج فرد منه ، ونقل عن المصنف أن قول الزمخشري أن قراءة النصب في لاريب فيه يوجب الاستغراق ، وقراءة أربع تجوز غير حسن ، لأنه أطلق أئمة الأصول على أن النكوة في سياق النفي قيد العموم سواء كانت مركبة بلا أولا ، ولا مأخذهم في ذلك سوى اللغة وهم المتقدمون في أخذ المعاني من أقوال الألفاظ ، ثم إن وجدنا المتكلم لم يقب المنفي بإخراج شيء حكما باردة ظاهره أن العموم يوجب العن به ، وإن ذكر مخرجا نحو : بل رجلان علمنا أن قصده لنفي لقيد الوحدة ، أو مخرجا آخر متصلا أو منفصلا علمنا أنه أراد بالعام بعضه ، وكل من قرأ في النصب وادفع يوجب الاستغراق غير أن يجب النصب أقوى * (فان قيل فهل في (بل رجلان تخصيص) للرجل (مع أن حاصله) أي حاصل لارجل (نفي المقيد بقيد (وحدة) وإذا قيد المنفي بها (فيس عمومه) أي النفي (لا في انقيدها) أي الوحدة . ولا شك أنه لم يخرج من أفراد حقيقة نفي ليسكون تخصيصه ، فان المخرج موصوف بنحو (وحدة) * (قلنا التخصيص) فيه (بحسب الالة ظاهر) بحسب (المراد) فان الدلالة منع له بالوضع ، وقد علم رضع انما الذي دخله النفي لزاد المذهب المنطقية . وفيها يستلزم في كل فرد من أفرادهم . ولما مراد فيقهر مرة بقراءة واحدة عن مقتضى الظاهر ، وبـ رجلان قرينة صرفة عن زيادة نفي جنس بل في وصف وحدة . وحيث لا تخصيص * فان قلت هذا على نفي يكون مع جنس موضوع مذهب منطق . وعلى تقدير كونه مفرد مشترك هو تختص مصنف ليس مشترك . كرت . أن مني حيث مقيـ بقيد وحدة * قل في انقيدها وجهين : أحدهما توجيه نفي نحو نفي . كما عرفت . وشأن توجيهه إلى المقيد : أي ما من شيء سقيم بقيد وحدة متحدة بهر سرية مضافة بحسب التصديق ، ففيه يفسد الاستغراق كسفي المنطقية . فقولنا : بل رجلان حيث يكون تخصيصه . أن المنفي حينئذ يصدق عليه المذهب قديمة بـ وحدة . وقد خرج من دائرة عموم نفي مقيـ ، ولا معنى بتخصيص الالهة بـ رتبة عليه أن هـ معنى راس مقتضى الوضع ، والذاتية له * فاصواب أن يقال مراد مصنف أن نفي بلا : مرة يرد به في جنس خلقه . وهو مستند ، ومرة عليه مقيـ ، ولعل هذا حين يسدده يتعد إلى لاوب قبل نفي بل مرة بـ رتبة . بل رجلان

بعد التأمل ، فبالنظر الى تلك الدلالة تخصيص (فلاشك) فيما قلنا من أنه تخصيص بناء (على) اصطلاح (الشافعية) فان قصر العام على بعض مسماه تخصيص عندهم سواء كان بمقتضى أو بمقتضى مستقل أو غير مستقل (وأما الخفية فهو) أى مثل : بل رجلان عندهم (كالتصنيف) أى كالمستثنى المتصل أو المعنى ، وأما على اصطلاح الخفية فهو كالتصنيف (والتخصيص) عندهم انما يكون (بمقتضى) فى التلويح : قصر العام على بعض ما يتناوله تخصيص عند الشافعية ، وأما عند الخفية ففيه تفصيل ، وهو أنه إما أن يكون بغير مستقل ، أو بمقتضى ، والأول ليس بتخصيص ، بل ان كان بالآ وأخواتها استثناء ، والا فان كان بأن وما يؤدى مؤداها بشرط ، والا فان كان بالآ وما يفيد معناها فغاية والا فصفة . والثانى هو التخصيص سواء كان بدلالة اللفظ ، أو العقل ، أو الحس ، أو العادة ، أو نقصان بعض الأفراد ، أو زيادته ، وفسر غير المستقل بكلام يتعلق بصدر الكلام ولا يكون تائنا بنفسه انتهى (قالوا) أى القائلون بأن الصيغ المذكورة موضوعة للخصوص على (الخصوص) أى المعنى المذكور اعتباره يسمى اللفظ خاصا ، وهو هنا نفس الماهية من غير اعتبار عدد معها من حيث تحققها فى ضمن الأفراد (متيقن) لوجوده فى الصيغ المذكورة باتفاق الكل ، فان الاختلاف فى كونه حين مسمى اللفظ وجزئه يكون اللفظ موضوعا له مع وصف العموم (فيجب) كونه مسمى لتعيينه (وينبئ المحتمل) أى العموم لأنه مشترك الوجود (وأوجب بأنه) أى الاستدلال المذكور (إثبات اللغة بالترجيح) أى بترجيح معنى على غيره ، وهو لا يجوز كما لا يجوز إثباتها بالقياس لأنها لا تثبت الا بالنقل كما مر (وبأن العموم أرجح) من الخصوص (للاحتياط) لأن فى اعتبار الخصوص دون العموم مع احتمال كونه مرادا للشارع تضعيفا لأمر يحتمل أن يكون حكما شرعيا فى نفس الأمر (وفى هذا) الجواب (إثباتها) أى اللغة (بالترجيح مع أن الاحتياط) الذى جعل مرجحا (لا يستمر) أى لا يتحقق فى جميع المواد ، بل فى بعضها كالإباحة ، والرخص : الاحتياط فى عدم الحل على العموم * (بل الجواب) الحسن أن يقال (لاحتمال) لعدم الوجود (بعد ما ذكرنا) من أدلة العموم (وأما استدلالهم) أى القائلين بالوضع للخصوص بما ينسب إلى ابن تيمية رضى الله عنه ، (ما من علم الا وقد خص ، ففرع دعوانا) أن وضعها للعموم فى الأصل ، وتخصيصها بسبب ودواع (لاشتراك) أى دليل الاشتراك قولهم (ثبت لاطلاق) أى بذكر تصنيف المذكورة على عموم ونصوص (والأصل) فى الإطلاق (الحقيقة ، والجواب لو أنه ثبت بما ذكرنا) من أدلة عموم لكان لأمر كما ذكرتم لكنه ثابت . قال (المفصل) وقد عرفت تفصيله فى صدر مبحث نقد (لاجماع على عموم التكليف) وشموله جميع

المكافئين (وهو) أى عمومهما إنما يحصل (بالطلب) على وجه العموم فإنه لو لم يكن الطلب علما لم يكن التكليف علما * (قلنا وكذا الاخبار فيما) أى فى كلام (ليس فيه) أى فى ذلك الكلام (صيغة خصوص) كما اذا كان فيه كلف خطاب المفرد (مثل - نحن قهص عليك - لتعلقه) أى الاخبار (بحال الكل) وان اختلف كيفية التعليق ، فى الطلب بطريق الاقتضاء ، وفى الاخبار بطريق الارشاد ، وطلب الايمان به . قال القاضى فى شرح المختصر فى هذا المقام ، والجواب المعارضة بمثله فى الاخبار للاجتماع على أن الاخبار بما ورد فى حق جميع الأمة وانا مكلفون بمعرفتها (ولا معنى للتوقف) المنقول عن الأشعرى والقاضى على ما سبق (بعد استدلالنا) بما ذكر بمعرفتها لقوته وظهوره .

البحث الثالث

من المباحث المتعلقة بالعام : بحث الجمع المنكر ، ويمحوز أن يكون الخبر قوله (ليس الجمع المنكرا علما) الى آخر البحث (خلافا لطائفة من الحنفية) مهم غفر الاسلام وعامة الأصوليين على أن جمع القلة المنكرة ليس بعام لظهوره فى عشرة فسادونها ، وإنما اختلفوا فى جمع الكثرة المنكرة ، فقول غفر الاسلام : أما العام بصيغته وعناه فهو صيغة كل جمع يخالف قول العامة * (لنا القطع بأن رجلا لا يتبادر منه عند إطلاقه) عن قرينة العموم (ستقرأهم) أى استغراق رجلا فى : رأيت رجلا مثلا جميع الرجال (كرجل) أى كما أن رجلا عند إطلاقه عنها لا يتبادر منه استغراق أفراد مفهومه ، ولو كان حقيقة العموم تتبادر منه ذلك (فليس) الجمع المنكر (علما) كما أن رجلا كذلك : كذا فى شرح التمهيد (فى فحين سرية مستغرقة) ففى الجاعة التى تدرج فيها كل جاعة يصدق عليها صيغة جمع : يعنى مجموع فرد رجلا (من) جهة (سرته) أى مراتب الجمع المنكر . أنه يصدق عليه صيغة جمع (ويحصر) الجمع المنكر (عليها) أى على المرتبة مستغرقة فيستحق بموضعها ذلك . ويصحح بعضها (لا حيط) على ما سبق لها (وهو) أى فليس . وغرف التعقيد خبر موصوف : معنى ليس (معارض) خبر (بغير غير) أى غير مستغرقة . يهرف مرتبة جمع (على) يتيقن به لوجوده فى جميع مراتب . ومساواة شكوت فيه (و) بعد ما عارض (يكون) الاحتياط لا يستمر (فى) متفرق (بـ) قد (يكون) محتاط (فى عدم) أى عدم الاستغراق كمر و (ليس) دقيق (فى عين) نزع (فى) أى نزع (فى) أى عموم (مفروضة) أى مفهومه جمع منكره لا (وبين جنس) أى من جمع منكر (على

بعض مصادقاته) الذي هو المرتبة المستغرقة (الاحتياط) متعلق بالجل (منه) أى من محل النزاع، والجار متعلق بما تعلق به خبر المبتدا أعنى أين، والمعنى الجل المذكور في أى مكان من محل النزاع، أى من قربه، والمراد بإعادته عن ساحته لعدم المناسبة (وأما إلزام) منكرى عموم الجمع المنكر على مثبته بأنه يانزم عليك عدم عموم الجمع لعدم المناسبة عموم (نحو رجل مدفوع بأنه) أى نحو رجل (ليس من أفراد) المرتبة (المستغرقة) ليحمل عليها (بخلاف رجال فانه للجمع) المطلق (المشترك بين المستغرق وغيره) مما صدقته * (قيل مبنى الخلاف) في أنه علم أم لا؟ على ما ذكره المحقق التفتازانى في التلويح (الخلاف في اشتراط الاستغراق في العموم، فمن لا يشترط) كفخر الاسلام وغيره جعله أى الجمع المنكر (علما) ومن لا يشترط لا يجعله علما (وإذا) أى وحين يكون مبنى الخلاف ذلك (لاوجه لمحاولة استغراقه) أى الجمع المنكر، في القاموس حواله حوالا، ومحاولة، رامة (بالجل على مرتبة الاستغراق بل) النزاع (لفظي) إضراب عن كون الخلاف فيه مبنا على ذلك الخلاف، لأنه فرع وجود الخلاف بحسب الحقيقة والمعنى، وليس كذلك، بل واللفظ فقط (فرد المثبت) لجمع المنكر العموم (مفهوم) أى إثبات مفهوم لفظ (عموم) لفة (وهو) أى مفومه (شمول متعدد) وهو (أعم من الاستغراق) والخصم لا ينفيه بهذا المعنى (ومراد الثانى) من العموم الذى قاه (عموم الصيغ التى أثبتنا كونها) أى كون تلك الصيغ (حقيقة فيه) أى في ذلك العموم (وهو) أى عموم الصيغ المذكورة (الاستغراق حتى قبل) عمومها (الأحكام) المرتبة على العموم الاستغراق (من التخصيص والاستثناء) وغيرهما مما يقصد البحث عنه في مبحث العام (ولا نزاع في) أن مراد لثاني من العموم الذى قاه هو (هذا) العموم الاستغراقى (لأحد) من أهل هذا الشأن (ولا) نزاع أيضا (في عدمه) أى عدم هذا العموم (في رجال) ولهذا (لايقال: اقتل رجلا إلا زيدا) أشار بقوله (لأنه) أى الاستثناء (لا إخراج مالواه) أى الاستثناء (لدخل) في حكم صدر الكلام (ولو قيل) اقتل رجلا (ولا تقتل زيدا كان) ولا تقتل زيدا (بتداء) لكلام آخر (للتخصيص) لأنه فرع العموم الاستغراقى * (واذ بينا أنه) أى جمع منكر موضوع (لمشترك) بين مراتب الجمع (وهو) أى المشترك بينها (الجمع مطع. ففي قيل) أى قيل جمع مطع (خلاف) في التلويح: ذهب أكثر الصحابة والفقهاء وثمة خمسة مذاهب، وفصل الخلاف بقوله (قبل) أقله (ثلاثة) من آحاد مفردة (مجزز دوس) أى لاثنين أو واحد، فإذا ضل على الثلاثة فما فوقها أى عدد كان فهو حقيقة لا كونه، من أفراد مريض له جمع، بخلاف مدرين الثلاثة فانه ليس من أفراد (وهو)

أى هذا القول هو (المختار) لما سيجىء (وقيل حقيقة في اثنين أيضا) لكونه من أفراد مسمى الجمع للاكتفاء بما فوق الواحد فيه ، فالأقل على هذا اثنان (وقيل) حقيقة في الثلاثة (مجازيهما) أى في اثنين لافيا دونه ، وهو الواحد (وقيل) حقيقة في الثلاثة ، ولا يطلق على اثنين (لا) حقيقة (ولا) مجازا ، فإزعم عدم إطلاقه على الواحد بطريق الأول ، ثم شرع فى بيان وجه المجاز ، فقال (لقول ابن عباس) رضى الله عنهما (ليس الاخوان إخوة) أخرج ابن خزيمة والبيهقى والحاكم وصححه عنه أنه دخل على عثمان ، فقال ان الأخوان لا يردان الأم عن الثلث ، فان الله سبحانه وتعالى يقول - فان كان له إخوة فلأمته السدس - والأخوان ليسا بإخوة بلسان قومك ، فقال عثمان : لأستطيع أرد أمرا توارث عليه الناس وكان قبلى ومضى فى الأمصار انتهى (أى حقيقة) أى أراد ابن عباس رضى الله عنهما نفي إطلاق الإخوة على الأخوين بطريق الحقيقة ، لأننى إطلاقا عنيهما بطريق المجاز (لقول زيد : الأخوان إخوة) . قال الحاكم صحيح الاسناد عن خارجة بن زيد عن ثابت عن أبيه أنه كان يحجب الأم عن الثلث بالأخوين ، فقال أبا سعيد فان الله عز وجل يقول - فان كان له إخوة فلأمته السدس - وأنت تحجبها بالأخوين ؟ فقال : ان العرب تسمى الأخوين إخوة (أى مجازا) وإنما جعلنا مورد النفي الحقيقة . ومحلّ الإثبات المجاز (جمعا) بين كل منهما ، وتوفيقا بين الأمرين لصحيحين على ما تقتضيه قاعدة الأصول (وتسليم عثمان لابن عباس تمسكه ، ثم عدوله إلى الإجماع دليل على الأمرين) أما على الأول فتأهر ، وأما على الثانى فلائمه لما تمسك بالإجماع ، ولا بد له من التوفيق بين الكتاب والإجماع فعين ارتكابه الجز فى الآية المذكورة بتلازم مخالفة الإجماع منهومها ، وفيه أنه انما يتم إذا كان عثمان رضى الله عنه قد لا يفهم لعدد فتتم ، ثم تدعى بإصديق الجمع على الواحد - مجز بقوله (ولا شك فى صحة الانسكاع على مبرجة) أى مفردة ريدنه (رجس) جنبى بقوله (متبرجين مرجسا) فقد أطلق فى هذا الانسكاع رجسا على 'رجس' نوحدا ذهب مبرجت لا نوحدا - (ولا يخفى أنه) أى لفظ 'رجس' هذا (من لغة المستعمل فى خصوص) لكونه محى بلام الاستعراق : (لا المختلف) فيه (من نحو رجل المنكر) صفة تختلف ، 'رجس' لأنه 'ريد' به لفظه ، وهو هنا لا اعتبار معرفة ، جاز' وانجروا متعلق بمقتضى عن ضمير فختلف (عى أنه) أى لئلا يذكور (لا يستزعمه) أى كونه جمع (مجز فيه) أى 'نوحدا' (جواز نغنى هو) أى متبرج (عادتكم لهم) أى 'رجس' متعلق بمتبرج (حتى تبرجت هذا) 'رجس' (وعو) أى هذا الغنى (مما يرد فى شبه) أى فى شبه هذا الكلام (نحو : 'مقتدر نسامين') من ذم واحدا .

يَحْتَمَلُ أَنْ يَرَادَ بِصِيغَةِ الْجَمْعِ الْجِنْسُ كَمَا فِي : فَلَانِ يَرْكَبُ اللَّيْلُ * وَحَاصِلُ الْجَوَابَيْنِ مَعَ اسْتِزَامٍ
 مَعْنَى الْإِنْكَارِ اسْتِعْمَالُ الْجَمْعِ الْمُنْكَرُ فِي الْوَاحِدِ مُسْتَعْدًا بِأَنَّ الْجَمْعَ الْمَذْكُورَ فِيهِ لَيْسَ بِمُكْرَ ،
 وَأَنَّ الْمَعْنَى لَيْسَ كَمَا زَعَمْتَ مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ بِالرِّجَالِ ذَلِكَ الرَّجُلُ (وَالْحَقُّ جَوَازُهُ) أَيْ جَوَازُ
 إِطْلَاقِ الْجَمْعِ عَلَى الْوَاحِدِ مَجَازًا (حَيْثُ يَثْبُتُ الْمَصْحُوحُ) مِنْ نَكْتَةٍ بَلِيغَةٍ مُحَسَّنَةٍ لِتُزِيلَ
 الْوَاحِدَ مِثْلَ الْجَمَاعَةِ (كَرَأَيْتَ رَجُلًا فِي رَجُلٍ يَقُومُ مَقَامَ الْكَثِيرِ) كَمَا إِذَا كَانَ مُتَّفَعًا بِصَنَائِعِ
 يُسْتَقَلُّ كُلٌّ مِنْهَا لِلرَّجُلِ كَامِلٌ (وَحَيْثُ لَا) يَثْبُتُ الْمَصْحُوحُ (فَلَا) يَجُوزُ (وَتَبَادُرُ مَا فَوْقَ
 الْإِثْنَيْنِ) عِنْدَ إِطْلَاقِ الْجَمْعِ (يَفِيدُ الْحَقِيقَةَ فِيهِ) عَلَى مَاسَرَةٍ غَيْرِ مَرَّةٍ وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى ،
 وَالْأَوَّلِ وَمَا بَعْدَهُ قُلِي * (وَاسْتِدْلَالُ الْثَاقِبِينَ) لِمَعْنَى إِطْلَاقِهِ عَلَى الْإِثْنَيْنِ مُطْلَقًا (بِعِلْمِ جَوَازِ)
 تَرْكِيبِ (الرِّجَالِ الْعَاقِلَانِ) لِعَدَمِ مَعْنَى إِطْلَاقِ الْعَاقِلَانِ عَلَى الرِّجَالِ ، وَلَا بَدَّ فِي التَّوْصِيفِ مِنْهَا
 (وَالرِّجَالُ الْعَاقِلُونَ) عَلَى عَكْسِ الْأَوَّلِ لِعَكْسِ مَا ذَكَرْنَا (مَجَازًا) لِعَدَمِ جَوَازِهَا حَقِيقَةً . قَوْلُهُ
 مَجَازًا هَالِكٌ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِكُونِهِ فَاعِلًا لِلْجَوَازِ مَعْنَى ، وَالتَّجَوُّزُ الْمُنْفَى إِنَّمَا هُوَ بِاعْتِبَارِ
 النِّسْبَةِ التَّوْصِيفِيَّةِ (دَفْعُ) خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ (بِمَرَاغَاتِهِمْ مُطَابَقَةُ الصُّورَةِ) أَيْ الْمُطَابَقَةُ بِحَسَبِ الصُّورَةِ
 بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ ، وَعَدَمُ اكْتِفَائِهِمْ بِالْمُطَابَقَةِ بِحَسَبِ الْمَعْنَى بِسَبَبِ حُلِّ لَفْظِ الْجَمْعِ عَلَى
 مَا فَوْقَ الْوَاحِدِ مَجَازًا مَحَافِظَةً عَلَى التَّشَاكُلِ بَيْنَهُمَا (وَنَقْضُ) الدَّفْعِ الْمَذْكُورِ (بِجَوَازِ زَيْدٍ
 وَعَمْرُو الْقَاضِلَانِ ، وَفِي ثَلَاثَةٍ) نَحْوُ : زَيْدٌ ، وَعَمْرُو ، وَبَكْرٌ (الْقَاضِلُونَ) * وَلَا يَحْتَجُّ أَنْ يَدْفَعَ
 الْمَذْكُورُ مَنَعَ ، وَنَسْنَدُ تَوْضِيحَهُ أَنَّا لَنَسْنَدُ اسْتِزَامَ عَدَمِ جَوَازِ مَا ذَكَرْنَا عَدَمَ مَعْنَى الْإِطْلَاقِ مُطْلَقًا
 لِمَجَازِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مَنَعٌ مَخْصُوصٌ بِبَعْضِ الصُّورِ كَرِغَابَةِ مُطَابَقَةِ الصُّورَةِ ، وَلَا يَلْزَمُ عَلَى الْمَنَعِ
 دَعْوَى رِغَابَةِ مُطَابَقَةِ مَقَادِيرِهَا لِأَنَّ لِسَانَ الْأَخْصَرِ غَيْرَ وَجْهِ * وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ بِأَنَّ الْمَنَعَ
 الْمَذْكُورَ يَدُونُ رِغَابَةِ مُطَابَقَةِ صُورَةٍ غَيْرِ مُوجِبَةٍ ، لِأَنَّ مَعْنَى الْمَجَازِ لَوْجُودِ الْعِلَاقَةِ يَقْتَضِي
 جَوَازَ رَجُلٍ مَقْدُونٍ . وَلَا يَنْبَغِي لِمَجَازِ مَذْكُورِ سِوَى الزَّوْمِ الْمَذْكُورِ ، وَالْأَصْلُ عَدَمُ مَنَعِ آخَرٍ
 وَنَسْنَدُ مَنَعَ ، وَإِضْلَاحُ أَحَدِ تَسْوِيئِينَ يَسْتَزِمُ إِضْلَاحَ الْآخَرِ * (وَدَفْعُهُ) أَيْ الْقِيْضُ الْمَذْكُورُ
 عَلَى سَدِّ كَرْدِ تَحْقِيقِ التَّنَازُلِ (بِأَنَّ جَمْعَ) بَيْنَ مُتَعَدِّ (بِحَرْفِ الْجَمْعِ) كَوَاوِ الْعَطْفِ ،
 وَنَسْنَدُ جَمْعَ مَعْوَى مَعْوَى (كَجَمْعِ بَقْعًا جَمْعَ) مُرَادُ هَذَا الْمَعْنَى الْإِصْطِلَاحِيَّ فَتَحْصُلُ
 مُطَابَقَةٌ بَيْنَ حَذْفِ مَوْصُوفٍ ذَكَرْنَا مَوْصُوفٍ جَمْعًا بِالْمَعْنَى الْأَوَّلِ ، وَالصِّفَةُ بِالْمَعْنَى الثَّانِي (لَيْسَ
 بِشَيْءٍ) حَبِيرٌ سَنَدُ : مَعْنَى دَفْعِهِ (إِذْ لَا يَخْرُجُهُ) أَيْ لَا يَخْرُجُ الْإِشْتِرَاكُ فِي مَعْنَى الْجَمْعِ عَلَى
 مَا ذَكَرْنَا بِسَبَبِ نَقْضِ عَدَمِ مُطَابَقَةِ (لَوْ مُطَابَقَةُ الصُّورَةِ ، وَإِنْ جَوَازُهُ) فِي الدَّفْعِ (اِعْتِبَارًا
 مُطَابَقَةً لَأَعْمَةٍ مِنْ حَقِيقَةٍ وَخُكْمِيَّةٍ) بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ بِمَا قَدَّمْنَا مِنْ رِغَابَةِ الْحَقِيقَةِ

في توصيف المثنى بالمجموع وعكسه ، ولذلك لم يجوزوه ، ومن رعاية الحكمية في زيد وعمرو
الفاضلان ولذلك جوزوه ، فالحقيقة ما تكون المطابقة بحسب اللفظ والمعنى معا ، والحكمية
ما تكون بحسب المعنى فقط (ولا خلاف في نحو صفت قلوبكما) فإنه أطلق الجمع فيه على الاثنين
اتقاها (و) لا خلاف أيضا في لفظ (نا) الذي يعبر به المتكلم عن نفسه وغيره ، وإن كان ذلك الغير
واحدا (و) لا في لفظ (جمع) أى في ج م ع (أنه) أى في أن كلا منها (ليس منه)
أى من محل النزاع (ولا) خلاف أيضا في أن (الواو في ضربوا منه) أى من محل النزاع ،
وكذا غيرها من الضائير ، ثم انهم لم يفرقوا في هذا بين جمع القلة والكثرة : كذا في
التلويح وغيره .

(نفيه : لم تزد الشافعية في) بيان أحوال (صيغ العموم) شيئا (على إثباتها)
بل اكتفوا بمجرد الإثبات من غير زيادة تفصيل (وفصلها الخفية إلى عام بصيغته ومعناه)
يكون تلفظ جمعا ، والمعنى مستغرقا كما أشار إليه بقوله (وهو) أى العام بصيغته ومعناه
(الجمع المحلى) باللام (للاستغراق) (و) الى عام (بمعناه) فقط (وهو المفرد المحلى) باللام
(كالرجل والنكرة) المستغرقة (في) سياق (النفي والنساء ، والقوم ، ولرط ، ومن ، وما ،
وأى مصافة ، وكل ، وجمع) * ولا يخفى أنه ذكر فيما سبق من الصيغ ما ليس بداخل في
أحد القسمين ههنا * والظاهر من هذا التفصيل استيفاء الكل ، فكانه أراد بقوله وهو
الجمع المحلى اجمع وما في معناه ، وكذلك في القسم الثاني ، في التلويح ما حاصله ، وهى إما لفظ عام
بصيغته ومعناه بأن يكون التلويح مجموعا ، والمعنى مستوعبا ، أو وجدله مفرد من نطفة كرجال
أولا كنساء ، وما بمعناه فقط بكونه مفرد مستوعبا . ولا يتصور عدم بصيغته فقط إذ لا بد من
تعدد المعنى . والعام بمعناه فقط لا يتناول مجموع الأفراد ، وما يتناول كل واحد بشرط
الشمول أو لدن . وهذا لا يتحقق حكمه بجموع الأفراد ، لا بكل واحد لا من حيث
نه دخر في مجموع كرهط دون عشرة بن رجب . يس . نه مرة . وتود جماعة
الرجال خاصة فلفظ مفرد بدليل أنه يتناول الجميع . ويجمع . ويؤخذ عن رجب . رجب . ونحققه
أنه في الأصل مصدر قد ، فوصف به نحو شرب شى رجب خاصة بقيامه بمؤمر ماء . وهذا
تأويل ما قيل أنه جمع قثم ، ولا فقه من من بنية جمع . وكل منهما متناول لجميع كراهه ،
ولالكل واحد من حيث أنه واحد ، حتى وإن ركبته وتعود ثمة يدخل هذا الحصن
فيه كذا ، فدخل جماعة كن الفل مجموعته . يؤخذ عن واحد . يستحق شيئا * والثاني
يتحقق أحكم فيه بكل واحد سواء كن مجتمعة مع غيره أو متفرقة عنه مثل : من دخل هذا

الحسن لله درهم ، فلو دخله واحد استحق درهما ، ولو دخله جماعة معا أو متعاقبين استحق كل واحد منهم درهم * والثالث يتعلق الحكم فيه بكل واحد بشرط الاقتراد ، ولا يتعلق بواحد آخر ، مثل : من دخل هذا الحسن أولافه درهم ، فلو دخله جماعة معا لم يستحقوا شيئا ، ولو دخلوا متعاقبين لم يستحق إلا السابق انتهى ، والمصنف رحمه الله خالفه بإدخال النساء في العام بمعناه فقط : إما لأن المرضي عنده أنه اسم جمع ، أو لاعتباره في العام بصيغته ومعناه أن يكون له مفرد من لفظه وهو الأظهر ، فإنه صرح في القاموس بأنه جمع المرأة من غير لفظها ، هذا وعموم كل وجع باعتبار ما أضيف إليه ، وإنهما مجرد الاستتراق (فاقسم العموم) بهذا التفصيل (إلى صيني) منسوب إلى أصل الوضع لكون الصيغة موضوعة لمتعدد ابتداء (ومعنوى) غير متبادر من نفس الصيغة بتبادر القسم الأول (أما الجمع المحلى فاستتراقه كالمفرد لكل فرد لما تقدم) من أن لام الجنس تسلب الجمعية إلى الجنسية إلى آخره * (وما قيل إن استتراق المفرد أشمل) من استتراق الجمع (ففي النتي) يعني أن أشملته فيما إذا كان في سياق النتي ، لأنه لا يسلب حيثئذ الجمعية ، ونفي تحقيق الجملة لا يستلزم نفي تحقيق الواحد والاثنتين ، بخلاف العكس إذا لم يجعل الوحدة أو الأثنيتية قيد النتي موردا للنتي (أو المراد) أن استتراق المفرد أشمل (أنه) أي استتراقه للأحاد (بلا واسطة الجمع) بخلاف استتراق الجمع لما فاتها بواسطته . لأن الحكم الثابت للجمع إنما يثبت ابتداء لما يصدق عليه مفهوم الجمع ، ثم يسرى إلى الأحاد إذا لم يكن نونه للجموع من حيث هو مجموع ، فأشملته بمعنى أظهيرية شموله ، لا بمعنى أوسع دائرة شموله (وإلا) أي وإن لم يرد أحد التأويلين (فممنوع) أي فكونه أشمل ممنوع ، ثم أشار إلى أن شيئا من التأويلين لا يصح أيضا بقوله (وما تقدم) من سلب لام الجنس 'جمعية إلى الجنسية ، ومن عده الفرق بين : لأرجل ، ولا رجال في نفي الجنس (يني كونه) أي كون استتراق الجمع (بواسطة الجمع) لأنه لم يبق الجمعية بعد انسلب (و) كذلك يني (أشميته في النتي) لعدم الفرق بينهما بحسب الحقيقة على ما مر بيانه (ولا جاع الصحة على) فيه العمود في قوله صلى الله عليه وسلم (الأئمة من قرئش) والا لم يحصل إيراد من قرئش : ميراث ، وميراثك لجواز العمل بموجب قولهم : إذا لم يقصد بقوله الأئمة لاستعراق . بخلاف مريد قصد من الخني حيثئذ : كل منهم من قرئش (و) لاجتماع أهل (الأئمة على صحة منتهى) أي سنده مفرد من الجمع الخني فإنه لو استترق الأحاد كالجنس المحلى ب صحت سنده من سنده منه يقتضي شموله بيه قطعا ، وهذا القطع لا يحصل إلا بالاستتراق . وكونه حيث يتدبره حكم ولا الامتناع (كما تقدم) ولين ضعف ما قيل من

الأشمالية أراد أن يبين ضعف ما يبنى عليه ، فقال (وعنه) أى وعن كون استتراق الجمع دون استتراق المفرد لشموله الجوع للأحاد (قالوا) أى أهل السنة والجماعة فى رد استدلال المعتزلة بقوله تعالى (لاتدركه الأبصار) على نفي الرؤية مطلقا هو (سلب العموم) ورفع الإيجاب الكلى للفرق بينه وبين لا يدركه البصر ، فإن الثانى نفي لادراك جنس البصر إياه . والأول نفي لادراك الجنس المستغرق ، ونفي الجنس المستغرق لا يستلزم نفيه مطلقا لجواز أن يتحقق بغير استتراق * فإن قلت من أين لك أن قولهم هذا مبنى على كون استتراق الجمع دون استتراق المفرد ، لم لا يجوز أن يكون مبنى قوله : وعنه عن كون استتراق الجمع كالمفرد كما هو المتبادر من السياق ، لأنه الأصل للمهد ، ولما ذكرت أمرا ذكر على وجه الاعتراض ونفى * قلت نعم ، لكن يرد حيثئذ أن الحل على سلب العموم على ذلك التقدير خلاف الظاهر لكونه بمنزلة لا يدركه البصر فى الدلالة على نفي الجنس فتأمّل (لعموم السلب) والسلب الكلى لأنه إنما يتحقق على تقدير نفي الجنس مطلقا ، وقوله (أى لا يدركه كل بصر) تفسير لسلب العموم ، فالنفي ثبوت رؤية الكل (وهو) أى سلب العموم سلب (جزئى) لاسلب كلى لأن قيصر الإيجاب الكلى ورفع السلب الجزئى (بخلاف) ثبوت الرؤية (لبعضها) أى الأبصار ، يرد عليه أن حاصل هذا إبطال مذهب الخصم ، وهو السلب الكلى ، لكن لا يثبت به مذهبنا ، وهو ثبوت الرؤية لكل مؤمن * والجواب أن هذا المجرد إبطال مذهب الخصم . وأن للذهب أدلة أخرى (فيم إذا اعتبر اجمع للجنس) لسلب ثلثه جميعته لى الجنسية (كن) التثنية المذكور (عموم اسباب) لوروده على الجنس كقوله تعالى (لا يحب الكافرين) إذ لا شك أن مراد من نفي المحبة عن جنس الكفرة مطلقا . لا جنس مخصوص بجمعية . وقوله لنفي الجنس تعين عموم السلب . ويجوز أن يكون قوله : لا يحب الكافرين - مستمرا خبره نفي الحب . وتكون جملة ترصته تنويه (ولو عتبه) . أى من قوله - لا يحب الكافرين - من نفي الحب (فى الآية) فى قوله تعالى (لاتدركه الأبصار) (دعى) حيثئذ فى جواب خصم (أن لادركه) من نفي الآية (مستمر من رؤية) المستمرة . وهو ما كان على وجه خاصة للمؤمن . ونفى الشخص المستند نفي دعوى * وقد استدل الحنفى باللام من صلب العموم . وكان له معان أربعة . جنس . مستغرق . ومذهب . خبرى . والمهد . انتهى ، والعموم نفي يتحقق عند إرادة الاستتراق احتج على بين صريح يعرف به إرادة الاستتراق . فقال (واستعين) أى تعيين أحد معانى المذكورة نفي يكون (بمعين) من قرينة نظفية وحالية بحسب تقدم (وإن يكن) ذلك معين (ولا عنه) حرجى) ويمكن

معهود معين من أفراد الخلق باللام بين التسكلم والمخاطب قبل هذا المخاطب (وأمكن أحدهما) أي الاستسراق أو الجنس ، وقد سبق ذكرهما قريبا مفرقا ، والمراد إمكان أحدهما بدون الآخر (تعين) الذي أمكن (وإن أمكن كل منهما قيل) وقائله جماعة : منهم نفر الاسلام ، وأبو زيد (الجنس) أي المراد عند إمكان كل منهما الجنس (للتيقن) لأنه موجود في ضمن الاستسراق أيضا ، والمتيقن أولى بالإرادة عند التردد (وقيل) وقائله عامة مشايخنا وغيرهم تعين (الاستسراق لا كثرية) أي لأنه يراد في أكثر استعمالات الخلق باللام بالنسبة إلى الجنس (خصوصا في استعمال الشارع) على ما يشهد به تتبع والاستسقاء (وقور) كما صرح به المحقق التفتازاني (أن الجمع الخلق للمعهود والاستسراق حقيقة ، وللجنس مجاز) وذلك لأن المقصود من وضع الألفاظ إزاء المفاهيم الكلية أن تستعمل في أفرادها الموجودة في الخارج ، لأن الأحكام تثبت لها ، لا للطبائع الكلية ، ولذا ذهب كثير من المحققين إلى أن اسم الجنس موضوع للفرد المنتشر لا للماهية المطلقة ، وهو الأوجه . فإن قلت مرادهم من الجنس هنا هو المعهود انتهى . قلت هو قريب من الجنس بالمعنى المذكور باعتبار كونه قليل الفائدة (وأنه) أي الجنس (خلف) عهما (لا يصار إليه إلا لتعذرهما) كما هو شأن المجاز مع الحقيقة والخلف مع الأصل (ولذا) أي لأنه لا يصار إليه إلا لتعذرهما (لو حلف لا يكلمه الأيام أو الشهور يقع) المذكور من الأيام والشهور (على العترة) منها (عنده) أي أبي حنيفة رحمه الله (وعلى الأسبوع) في الأيام (و) على (السنة) في الشهور (عندهما لا مكان) حل الخلق المذكور : وهو الأيام والشهور على (العهد) الخارجى لدى هو حقيقة فيه (غير أنهم) أي الأئمة الثلاثة (اختلفوا) (في) ما هو (المعهود) في الأيام والشهور ، فعنده العترة من الأيام والشهور ، وعندهما الأسبوع والسنة . قال المصنف رحمه الله في شرح الهداية لقاتل أن يرجح قولهما في الأيام والشهور بأن عهدهما عهد ، وذلك لأن عهدي العترة إنما هو للجمع مطلقا من غير نظر إلى مادة خاصة ، فذا عُرِضَ في خصوص مادة من الجمع مطلقا كالأيام عهديه عدد غيره كان اعتبار هذا المعهود أثر . رقب عهد في الأيام السبعة ، وفي شهور الاثني عشر ، فيكون صرف خصوص هذين سبعين . يسأل كيف يحدف غيرهم من لجوء كسنيين والأزمنة ، فإنه لم يحدف في مادتهما عدد آخر فيصرف رقب ستر مجمع عنه من ردة عترة في دوزنها انتهى ، يرد عليه أن المعهود في الأيام السبعة . وما ستر رقب جمع . ومع لا يحدفها على السبعة لدى يكون على هذا الوجه ، ويمكن رقب عهد بآن معهود برب كقوت غير ثن تلك الخصوصية ألقيت لعدم تحقق تخصيصها ، لأن كذا ينبغي (وأنه على ما في يدي من الترام ولا شيء) في يدها

[illegible]

جنس المشار اليه من حيث هو مع قطع النظر عن تحققه في ضمن فرد * قلت لم يتعلق غرض الأصولي به ، لأنه من الاعتبارات العقلية المناسبة للاعتبارات الفلسفية ، فانه قد ثبت له الأحكام في تلك العلوم ، فلا بأس بعدم ذكره وعدم اعتباره (وعنه) أى عن تعريف الجنس (لتعينه) أى الجنس لعدم إمكان العهد والاستراق (وجب من) قوله تعالى (إنما الصدقات للفقراء جواز الصرف واحد) يعنى ثبت الجواز المذكور منه ثبوتاً ناشئاً عن تعريف الجنس في الفقراء لتعين الجنس ، لعدم إمكان الجلب على الحقيقة من العهد والاستراق ، أما العهد فظاهر ، وأما الاستراق فلا أنه يستلزم كون كل صدقة لكل فقير * ولا يقال لم لا يجوز أن يكون المعنى جميع الصدقات لجميع الفقراء ؟ وتقابل الجمع بالجمع يقتضى اقسام الآحاد على الآحاد * لأننا نقول : ليس هذا معنى الاستراق ، اذ مفاده ثبوت الحكم لكل فرد لا للمجموع من حيث هو مجموع ، ولو سلم ، فالمطلوب حاصل وهو جواز صرف الزكاة الى فقير واحد ، لكنه لا يكون حينئذ من تعريف الجنس لتعينه ، وفيه ما فيه (وتنصف الموصى به لزيد والفقراء) فنصف له ، ونصف لم معطوف على وجب : أى وعن تعريف الجنس وكون اللام له لتعينه تنصف المذكور ، لأنه يراد حينئذ جنس الفقير المراد منه المهود انتهى الذى هو الفرد المنتشر ، فكأنه أوصى للاثنتين : زيد وفقير (وُجِعَ على الخث بفرد في الحلف) على أنه (لا يزوج النساء و) الحلف على أنه (لا يشترى العبيد) فتقوله : وأجمع أيضاً معطوف على وجب ، فانه أيضاً من فروع تعريف الجنس لتعينه بدليل إجماع العلماء على حث الخالف بزواج امرأة واحدة في الأولى ، وشراء عدد واحد في الثانية ، فقولاً المراد بالنساء والعبيد الجنس لما حث (لأبنية العموم) في المنى لالتمس استثناء من عموم الأحوال : أعنى أجمعوا على اخث بما ذكر في جميع الأحوال الا عند ما ينوى الخالف منع نفسه عن تزوج كل النساء ، وشراء كل العبيد ، لاعتن البعض منهما (فلا يبحث أبداً) لأن تزوج كل النساء وشراء كل العبيد محال (قضاء وديانة) لأنه نوى حقيقة كلامه ، كذا قيل ، ويرد عليه أن يقتضى الكلام السابق أن رفع الإيجاب الكلى ليس حقيقة الجمع المحلى الواقع في سياق النفي . لأن رفع المذكور في قوة السلب الجزئى فلا استراق حينئذ ولا عهد . ويمكن أن يجب عنه : أن الاستراق موجود في الإيجاب الذى هو مورد النفي وإن لم يوجد في النفي ، وفيه نظر (وقيل) لا يبحث (ديانة) يبحث قضاء (لأنه) أى قوله لا يزوج النساء ولا يشترى العبيد عند ارادة العموم (كأنجز) في الاحتياج الى القرينة لعروض الاشتراك قلنا إن منسب يستعمل حقيقة في عمومه نفي . ونفي للعموم . ومجزا ان قلنا حقيقة عموم النفي بدليل سبب در نفيه . ومنسب (ينسب) عموم مسكرر (لأبالية) كما هو شأن المجز وميجرى مجراه ،

وقيل للمراد بالاجماع المذكور اجماع مشايخنا ، فقد ذكر الرافعي رحمه الله في هذين الفرعين أنه بحث بزواج ثلاث نسوة ، وشراء ثلاثة أعبد (ومنه) أى من تعريف الجنس بالمعنى المذكور (لامن) تعريف (الماهية) من حيث هي كاقيل (شربت الماء ، وأكلت الخبز والعسل) كان (كادخل السوق) لأن الماهية من حيث هي اعتبار عقلي محض ، لا تشرب ولا تؤكل ، ولا تدخل ، وإنما قال كادخل السوق إشارة الى أن كون اللام فيه للعهد انتهى أمر مسلم والمذكورات مثله ، فلا ينبغي أن يناقش فيها أيضا (وهذا) الذي يشرع فيه (استئناف) وابتدأ كلام لامن تمة الكلام السابق وان كان له نوع تعلق به (اللام) الموضوعة (للتعريف) حقيقها (الإشارة الى المراد باللفظ) إشارة عقلية ، ويحتمل أن يكون قوله للتعريف خبر المبتدأ ، وقوله الإشارة بدلا منه سواء كان ذلك المراد (مسمى) بأن وضع اللفظ بلازائه (أولا) بأن كان معنى مجازيا ، والمراد الإشارة من حيث انه معلوم المخاطب والا فلا إشارة الى نفسه مع قطع النظر عن معلومته متحققة في النكرة أيضا بمقتضى الوضع أو القرينة ، غير أنه لا يشار الى معلومته وان كان معلوما في نفس الأمر للمخاطب (فالعرف في) مرعى على أشجع الناس (فأكرمت الأسد الرجل) الشجاع (وأنما تدخل) لام التعريف (النكرة) لا المعرفة لاستغنائها عنها (ومساها) أى النكرة (بلا شرط فرد) ما من المفهوم الكلي الذي يدل عليه (بلا زيادة) من أمر وجودي أو عددي : يعنى ماهية الفرد المنتشر لا بشره شيء لاما هية بشره شيء وبشره لا شيء ، وإنما قل بلا شرط ، لأن مسمى النكرة بشره كونه في سياق لبي كل فرد لفرد ما (فعله التعيين) في مسمى نكرة (ليس جزءا منها) ولا شروا) كيوهم بتعريفه بفردا ، وبالغرد المنتشر ، ولا لامتص تحققة مع تعيين (استعملت في تعيين غير شكك لا سبع حقيقة صدق) مفهوم (فرد) يعنى نكرة ذ استعملت في فرد . يعنى هو معين غير شكك غير معين غير سبع . نهي باعتبار هذا الاستعمال حقيقة صدق مرصعة على مستعمل فيه . أى يستعمل في تعيين شئ في معنى شئ جوز علم تعيين ما استعملت فيه عند شكك . أى كذا : جاءني رجس وهو يعرفه بعينه (فان نسبت اليه بعد) أى ان سبت شكك من كور تمت فرد غير معين شئ بعد ذلك الاستعمال ، ونخصب هو اسمع المذكور (عرفت) ثبت نكرة في خذبه شئ بلاه حل كونه (معهود) بين شكك ونخصب بت سبق ذكره . ونوعى سبب لأهم . فعد من تعريف المعهود يستلزم تعيين شخصي . أى يكفي فيه تعيين م (يقدر) معهود المذكور معهود عهد . (ذكر يا وخارجي) سنة تحرى . أى كونه ذكرى . يسبق ذكره . وأما كونه

خارجيا فلههوديته في خارج هذه الملاحظة الكائنة في هذا التخاطب ، وإليه أشار بقوله (أى ماعهد من السابق) بقوله : ماعهد تفسير العهود ، وقوله : من السابق تفسير لقوله خارجيا ، فان ماعهد في الزمان السابق لاجرم يكون خارجيا عن الملاحظة الحالية ، وكلمة من ابتدائية لبيان مبدأ العهد (ولو) كان المشار اليه باللام معينا عند التخاطب لما يوجب ذلك من قرينة أودوام حضور في النهن الى غير ذلك (غير مدكور) بينها (خص) ذلك المعين الغير المذكور (بالخارجي) أى باليهود الخارجى ، ولا يقال له الذكرى الخارجى كقوله تعالى (إذ هما في الغار) فان الغار معلوم متعين عند المخاطبين من غير سبق ذكر (وإذا دخلت) للام الاسم (المستعمل في غيره) أى في الفرد الغير المعين عند التكلم والسماع (عرفت معهودا ذهنيا) لكون المشار اليه أمرا ذهنيا غير متعين في الخارج (ويقال) للتعريف الحاصل منها حيث (تعريف الجنس أيضا) كما يقال : تعريف العهد انتهى (لسدق) الفرد (الشائع على كل فرد) من أفراد الجنس (وإذا أريد بها كل الافراد) أى التكرة بأن يشار باللام الى الحقيقة من حيث تحققها في ضمن كل فرد (عرفت الاستغراق) أى عرفت التكرة تعريف الاستغراق ، غنف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فأعرب بأعرابه (أو) أريد بها (الحقيقة) من حيث هي (بلا اعتبار فرد) وقطع النظر عن اعتبار تحققها في الخارج في ضمن فرد (فهمي) أى اللام (لتعريف الحقيقة والماهية كالرجل خير من المرأة) لأنه لا التفات في تفضيل جنس الرجل على جنس المرأة الى الفرد ، لأنه لا يراد أن فردا ما منه خير من فرد ما منها ، ولأن كل فرد منه خير من كل فرد منها * فان قلت اذا قطع النظر عن الفرد مطلقا لم يحكم بخيرية اعتبار عقلي من اعتبار عقلي آخر * قلت ليس كذلك ، بل هو ترجيح لجنس موجود في الخارج على جنس موجود فيه ، غاية الأمر عدم التفات الحكم الى وجوده وفردية في الخارج ، وعدم اعتنا بوجود الشيء في نظر العقل لا يستلزم عدم وجوده في نفس الأمر (غير أنه) أى الشأن قد (يتحال) أى يظن (أن الاسم) الذى دخلته اللام (حينئذ يحذف فيه) أى في الاستغراق والحقيقة (لانه) أى الاسم المذكور (ليس) موضوعا (يستغرق دلالة لاهية) من حيث هي . بل يفرد والمتنشر للماهية (ولا اللام) موضوعا لاشارة الى كونه فردا ، ولا لاشارة الى لاهية من حيث هي ، لأنها موضوعة للاشارة الى موضوعه سبحانه . وقد عرفت عدم وضع شيء منها (ولكن تبادر الاستغراق) في الاضروب (عند عدمه) يوجب وضعه (أى يضع عدمه بالاستغراق أى) بشرط للام قيد بوضع مفهوم عدمه تدبره من عدمه مذكور ذاء يكون دخول اللام (كما قدمنا) في

ذيل الكلام على تعريف العلم (وانه) أى عدم العهد (القرينة) لارادة بعض المعاني التي وضع المحلى بزاء كل منها على سبيل الاشتراك (ولو أراد) أى عدم كون العهد قرينة بالمعنى المذكور (قائل ان الاستقراق) يفهم (من المقام) كالكسكاكى (صح) ما أراد (بخلاف الماهية من حيث هي) فلها (لم تقادر) من المعروف باللام (فتعريفها) أى الماهية من حيث هي (تعليق معنى حقيقى للام) وهو الاشارة الى معلوم معهود (بمجازى) أى بمعنى مجازى (للام) فاللام (فى السك) أى الأقسام الأربعة (حقيقه لتحقق معناها الاشارة) بالمجاز بدل من معناها (فى كل) من الأقسام المذكورة (واختلافه) أى تنوع معناها على الوجوه الأربعة (ليس الا لخصوص) من (المتعلق) المشار اليه لانه فى معنى حرف ونسبة فيختلف باختلاف المتعلق (فظهر) من هذا البيان (أن خصوصيات التعريفات) الحاصلة من اللام كل واحد منها (تابع لخصوصيات المرادات) مدخول (اللام) من الفرد المعين ، والشائع ، أو كل الأفراد أو الماهية من حيث هي (والمعين) لواحد منها بخصوصه (القرينة) بحسب المقامات * (فاقبل الراجع) لقا) العهد (الخارجى ثم الاستقراق لتدرة لردة الحقيقة من حيث هي ، والمعهود الذى يتوقف على قرينة) تبعضية والاستقراق هو المفهوم من لطلاق حيث لا عهد فى الخارج ، والقائل المحقق التنازلى وغيره (غير محرز) خبر ماقيل . فى القاموس تحرير الكتب وغيره : قوله * والمعنى غير معين على وجه يستقيم بخلافه عن لاعتراض الذى يوجب العوج (فان ترجع عند امكان كل من اثنين فى لارادة لأكثرية) لأحدهم (استعمالا) يعنى ذا أطلق لفظه ليعنيان ، ويصح فى ذمت من رادة كل منهما فلا يتعين أحدهم مردا ، فان كان أحدهم بحيث يستعمل لفظه فذكر تكون كدثرة . بحسب الاستعمال مرجح لارادته (وندوة) معهود على قول . مستعدلا . فيما تميزت عن نسبة الاكثرية لحدده . من صير تركيب كدثرة . حدده . حذف حذف به رعبوس عنه اللام (ولخلافه ان نحو : حددي تاء . فذكره حد رتبة ندوة) فيه لم يتحقق (فى الاستقراق ، حيث يكره الجأى) المذكور . فمضت كدرة صفة (ضمن لعمود) حال عن الجأى وان كان لا يظهر كون صفة ليكره ، لأن تقديره فى ظروفه مكان محدود به عرف فى محله * وحاصله أن ردة لعمود لا تستغرق بعيد أمر تحاسب باكره الجأى مع زيادة أمره باكره كل عامه سود (بخلاف تقديم) العهد (الخارجى) وترجيحه بأن يحمل العلم على هذا المذكور لئلا يوجب اليه اجبية (هذه) هى لكلام المذكور (يكون) حينئذ (أمرا) باكره الجأى فقط (دون غيرده من نعمه) (وت) أى لاكثرية لثابتة (قدمت)

الاستغراق (على) العهد (المتعنى إذا أمكننا) أى الاستغراق والعهد التهنى (وظهر مما ذكرنا) من أن اللام للإشارة إلى المراد باللفظ ، ومن أن خصوصيات التعريفات تابع لخصوصيات المرادات من مدخول اللام إلى آخره (أن ليس تعريف الاستغراق والعهد التهنى من فروع) تعريف (الحقيقة كما قيل) إذ لو كان من فروعه لم تكن الإشارة بها إلى المراد باللفظ على الإطلاق ، إذ المراد به قد يكون نفس الحقيقة وقد يكون نفس الحقيقة من حيث تحققها في ضمن الأفراد كالأول أو بصفا على ماسق ولم يكن تابعا لتلك الخصوصيات ، بل كان تابعا لنفس الحقيقة لكون الإشارة في الكل إلى نفس الحقيقة على ذلك التقدير ، فان معنى تبعيتها للخصوصيات أن يكون معين كل خصوصية منها باعتبار كونها إشارة إلى خصوصية المراد (ولا أن اللام ليست إلا لتعريف الحقيقة) وباقي الأقسام من فروعه (كما نسب إلى المحققين) قوله كما قيل كما نسب خبران لمحدوف تقديره : وهذا القول كما قيل كانسب (غير أن حاصلها) أى حاصل التعريفات الخاصة باللام (أربعة أقسام فذكرها) أى هذه الأقسام على وجه يؤم أنها أقسام تعريف الحقيقة (تسهلا) للعبط (بل المعروف ليس إلا المراد بالاسم) سواء استعمل فيه حقيقة أو مجازا (ولست الماهية مرادة دائما ، وكونها جزء المراد لا يوجب أنها المراد الذى هو متعلق الأحكام فى التركيب) وهو الملتفت بالذات ، والجزء إنما يقصد ضمنا بالتع ، أشار بقوله دائما فى سياق النقيض إلى أنها قد تراد فى بعض الاستعمالات مجازا للنقص ، ثم نفى كونها مرادة بالكلية بقوله (على أنها) أى الماهية (لم ترد) من حيث كونها (جزءا) من المسمى لتكون اللام إشارة إلى حقيقة من حيث هي . إذ التحقيق أن المسمى انما هي الحقيقة المقيدة بالوحدة المطلقة كما يشير إليه (بل) انى أريدت عند كون اللام للحقيقة (على أنها كل) أى تمام ما وضع له التخص (فانها انى أريدت) عند ذلك (مقيدة بما يمنع الاشتراك ، وهو) التعين المطلق . ومنعه اشتراك باعتبار ماضق عليه ، وذلك : أى المقيدة بما يمنع الاشتراك (نفس الفرد ، وهو) أى الفرد (المراد بالتعريف) المشار إليه بأدلتها (والاسم) أى وأبنا هو 'مراد بالاسم مسحوف للام (ونجموع) من الماهية والتعديد (غير أحدهما) فلا يكون مراد - تعريف وادسم ماهية من حيث هي * فخاص هذا التحقيق رد قولهم فى لام الحقيقة * إشارة إلى ماهية من حيث هي . من الاشارة فى رجب خير من المرأة إلى الماهية المقيدة بتعيين مطلق . ماهية من حيث هي ، و ماهية من حيث هي من الاعتبارات العقلية لا توصف بخيرية . ومن لاسم راع من اعتبارات اسفلية لا يثبت إليها فى كلام العرب ، والفرق حيث يراد حقيقة وادسم استغرق . ونجد لهنى تمسكته عن بيان كون الماهية

متحققة في ضمن الكل أو البعض والله أعلم . (هذا وجب صار الجمع مع اللام كاللفرد) لا يبطال اللام الجنسي معنى الجمعية على ما مر (كان قسمه) أي الجمع (مثله) أي مثل تقسيم المفرد (إلا أن كونه) أي الجمع (مجازا عن الجنس بعيد ، بل) هو (حقيقة لكل) من الاستغراق والجنس للفرق بين صيغة الجمع وصيغة المفرد باعتبار أصل الوضع . فان المفرد في الأصل موضوع للفرد ، والجمع للأفراد ، فناسب كونه حقيقة عند إرادة الاستغراق ، لأن جميع الأفراد بما يصدق عليه حقيقته الأصلية ، وعند إبطال جمعيته تناسب إرادة الجنس منه مجردا عن قيد الوحدة لتجرده عن العدد باعتبار وضع ثابته عند دخول اللام ، ثم أشار إلى دليل الحقيقة بقوله (للفهم) يعني يفهم منه كل من المعنيين من غير حاجة إلى قرينة ، وهذا علامة الحقيقة (كما ذكرنا في نحو الأئمة من قریش) من إرادة الاستغراق (وفي نحو) يخبره العبيد (من إرادة الجنس) ومالا يحصى (من الأمثلة) وأما النكرة فعمومها في النفي ضروري (وقد سبق بيانه) وكذا عمومها ضروري (في الشرط المثبت) حال كونه (مينا) (لأن الحلف) في الشرط المذكور (على فيه) أي نفي مضمون الشرط ، ففي قوله ان كنت رجلا ، فأنت طالق المحلوف عليه نفي الكلام ، لأنه المطلوب من الحلف ، فهذا الاعتبار قوله رجلا نكرة في سياق النفي (لا المنفي) عطف على المثبت فلا عموم له فيه (كأن لم أكرم رجلا) فهي طالق (لأنه) أي الحلف في الشرط المنفي (على الإثبات) أي إثبات مضمون الشرط ، ولا عموم لها في إثبات من غير قرينة العموم كأنه قال في هذا المثال (لا كل رجل) ولذا قلوا : اثبت في الإثبات للنفي والهمي : وهو كل نفي ، وفي النفي لمحمل على إيقاع مضمون الشرط . وهو لا يقتضي العموم (ولا يحد في غير حين قصد الوحدة) إذ وقعت فيه من الوحدة معتبرة في مفهوم نكرة نفي بصفة بصفة بوحدة بصفة . فقد يكون مدح حكمه مقيد في مقيد بكم (في من رجلا رجلا دعهما ذرا) فيه إذ هو كونه وحدة مردد بملتكم فلا يعلم إذ هو أكثر من رجلا واحد (وفي غيرهم) أي في غير نفي صريحه وشرط المثبت الذي بمعناه (ان وصفت بصفة عامة) وقدر عمرها بقوله (أي لا تنحصر فردا) بأن تحققت في أكثر من واحد نحو : جالس رجل يدخر ديرة وحده قس كى حاد (عمت كعبه مؤمن خير ، وقول معروف خير) فان كلا من العطفين لا يختص بـ واحد ، ثم نهى بـ (ما يقتضيه) لعموم فن قلنا لا نتم (كقضية رجلا عا) فيه وصف بصفة عامة ، ولكنه متعدي قدوة على عدة (وولته لأجاس لا رجلا عا) من مابع الاستثناء في غير موجب إثبات . وقد وصف بصفة عامة غير أنه تعذر العموم عدة ويقتضيه بـ وحدة بقرينة بصفة بصفة . فبذل قل (له مجلس)

كل علم جما وتفريقا (فلا يبحث بمجالسته العالمين أو العلماء كما لا يبحث بمجالسة عالم واحد ، وهذا بخلاف (ووالله لأجالس إلا رجلا غير مقيد) بصفة عامة (يبحث برجلين ، قيل الفرق) بين هاتين المستثنتين (أن الاستثناء بما يصدق على الشخص الواحد (لا يتناول إلا واحدا) لأن المستثنى منه مستغرق جميع ما يصلح له فلا يحكم بخروج شيء منه إلا بقدر ما يقتضيه الاستثناء ، ومقتضاه أذنى ما ينطلق عليه الاسم المستثنى (فإذا وصف) الاسم النكر المستثنى (بعلم ظهر القصد إلى وحدة النوع) كان قبل الوصف يحمل الوحدة على وحدة الشخص ، فصرف للوصف العلم عن وحدة إلى وحدة ، وقيل ينبغي أن يقال وصف علم لا يزاحمه وصف ينافي العموم ، نحو : لا أكلم إلا رجلا كوفيا واحدا فإنه يتمتع فيه العموم ، وتركه المصنف لظهوره (وزيادة) قيد آخر على الوصف العلم كما في التلويح ، وهو (بقرينة كونه) أى الوصف (مما يصح تعليل الحكم به قص) خبر زيادة * ولا يخفى لطفه ، بل الصواب أن لا يزداد ، لأن هذا الحكم بعينه ثبت فيما لو قال : لأجالس إلا جاهلا مع أنه لا يصلح التعليل به عند العقل * (وحاصله) أى حاصل استعمالها في غير النفي (أنها في الاثبات تم بقرينة لا تنحصر في الوصف) صفة للقرينة أو استئناف لبيانها (بل يكثر) أى يكثر تحققها في ضمن الوصف (وقد يظهر عمومها من انتقام وغيره : كعلت قس ، وعمرة خير من جادة) فإن المقام قرينة على أنه ليس علم النفس بما قدمت وأخرت أمرا يختص بأحد دون أحد ، وكذا : خيرية تمرة ، وهو أثر رواه ابن أبي شيبة عن عمر وابن عباس رضى الله عنهم (وأكرم كل رجل) وهذا مثال لغير انتقام ، وهو لفظ كل (و) ذكره (رجلا لامرأة) فإن نفي المرأة في المقابلة يدل على أن الاكرام منوص بوصف الرجولية ثم وجد ، والتخصيص ببعض ترجيح بلا مرجح (وهى) أى النكرة (في غير هذه) المواضع (مطلقة) أى دالة على فرد غير معين على سبيل سند كن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة كما يقتضيه الوضع لا تعرض فيها للعموم ولا خصوص * (ومن فروعها إعدادها) أى مما يفرع على النكرة أحكام إعدادها معرفة : أى ونكرة (وكب معرفة) أى من فروعها إعدادها معرفة ونكرة ، فلولا إعادة تكرير اللفظ الأول مع كيبية من تعريف وتسكرير وتبدون (وينبغي كون تعريفها) أى تعريف المعرفة (ملازمة لعدتها) أى في عدة حيث المعرفة (نكرة) متعول لإعادة . قل نذكر من عدة نكرة معرفة ، ثم نقسمها أربعة : إعادة المعرفة معرفة ، والنكرة نكرة ، ومعرفة نكرة ، ونكرة (أى به لاقده) اختار لأحكام أن يقال (أن نكر من غير فتر) أى غير بدو بدو . والاسكن المناسب تعريفه بأنهم

أو الإضافة بناء على كونه معهودا سابقا ذكره (أو عرّف فعينه) كقوله تعالى - فان مع العسر يسرا إن مع العسر يسرا - ، وعنه صلى الله عليه وسلم « لن يغلب عسر يسرين فان مع العسر يسرا » . (وهو) أى الضابط للذكور (أ كثرى) لا كلى ، لأنه قد تعاد النكرة نكرة عين الأولى كقوله تعالى - وهو الذى فى السماء إله وفى الأرض إله - ، وتعاد النكرة معرفة غير الأولى كقوله تعالى - زدناهم عذابا فوق العذاب - كذا قيل ، وفيه نظر ، وتعاد المعرفة معرفة غير الأولى كقوله تعالى - وأنزلنا إليك الكتاب مصدقا لما بين يديه من الكتاب - ، ونكرة عين الأول كيت الحاسة :

صفحنا عن بنى ذهل * وقلنا القوم إخوان عسى الأيام أن يرجعن قوما كالذى كانوا
(فينبئني عليه) أى على هذا الأصل (إقراره بمال مقيد بالصك) وهو كتاب الاقرار بالمال وغيره ، معرب (و) إقراره بمال (مطلق) كل من المستلئين (معروفة عند الحنفية غير إقراره بمقيد) أى غير معروف عندهم إقراره بمال مقيد بالصك فى مجلس (ثم) إقراره (فى) مجلس (آخر) مقيدا بالصك (به) أى بالمال (منكرها وقلبه) أى وغير معروف أيضا إقراره بمال منكر فى مجلس ، ثم به فى مجلس آخر مقيدا بالصك ، فان حكم هاتين المستلئين غير معروف تقلا عن أبى حنيفة رجه الله وصاحبه ، وانما (خرج وجوب مالىن عند أبى حنيفة رجه الله) فى الأولى (و) وجوب (مال) واحد فى الثانية (اتفاقا) قل عن المصنف أنه لخص شرح هذه الجملة ، فقال : فالنقول أنه إذا أقر بألف فى هذا الصك ثم أقر بها كذلك فى مجلس آخر عن شهود آخرين كان اللام ألفا واحدة بناء على إعادة المعرفة ، ولو أقر بألف مطلق عن الصك غير مقيد بسبب ، ثم فى مجلس آخر بألف كذلك قل أبو حنيفة تنزعه اتفاقا بناء على عادة النكرة كالألف لو كتب صكين كل بألف وشهد على كل سبعين . وعندها تنزعه ثم واحدة يعرف على تكرار لاقررت كيد ، وو تحب نجس فى هذه زمه ثم واحدة تفة فى تخريج سكرخى جمع نجس منقرت . وو قر بألف مقيد بالصك عند شاهدين ، ثم فى آخر عند آخرين بألف منكر خرج نزوم تنقن على قول أبى حنيفة بناء على إعادة المعرفة نكرة ، وفى عكسها ينبى وجوب ثم اتقاء ، لأن نكرة أعيدت معرفة ، ثم التثيد بالشاهدين فى الصور ، لأنه لو قر بألف عند شاهد وألف عند سخر . وألف عند شاهدين وألف عند القاضى لزمه ثم واحدة اتفاقا انتهى . وذلك لأن لشاهد لواحد لا يتم به الحجة فلاعادة للأحكام والتمم ، ولأعادة عند القاضى لاسقاط مؤنة الانبىات بلينة ، وفيه الاتفاق بتخريج السكرخى ، لأنه على الاختلاف فى تخريج رازى ، ولو أقر بألف عند شاهدين فى

مجلس ، ثم بألف عند آخرين في مجلس أو عكسه يلزمه المألان ، وعندهما يدخل الأقل في الأكثر (وأما من فعل المخصوص) أى فوضها على المخصوص (كسائر الموصولات) فهي ليست بالوضع ، بل بالوصف المعنوي الذي هو مضمون الصلة ، لأن الموصول مع الصلة في حكم اسم موصوف على ما هو المختار عند المصنف رحمه الله (والنكرة) أى وكالنكرة في كونها موضوعة على المخصوص (وأخص منها) أى من النكرة (لأنها) أى من وضعت (للعقل ذكر أو أتى عند الأكثر) فعلى هذا إطلاقها على الله يجوز ، ولو قيل العالم لكان أعم ، وقد يطلق على غير العالم منفردا ، أو مع غيره ، وقيل يختص بالذكر (ونصب الخلاف في) من (الشرطية) خاصة كما فصل ابن الحاجب (غير جيد) إذ الموصولة ، والموصوفة والاستفهامية كذلك (والاستدلال) للأكثر ثابت (بالإجماع على عقبتهم) أى إمامه (في من دخل) دأري فهو حر ، إذ لولا ظهور تناوله لم يكن لما أجمع عليه (والنكرة بحسب المادة قد تكون لغيره) لما قال ان من أخص اختصاصها بالعقل فهم أن النكرة للعقل وغيره ، فربما يفهم أن وضعها مطلقا لما يشملهما ، فينب أن النكرة قد تخص بالعقل ، وقد تكون لغير العقل ، والذي ليس بحسب المادة كلفظ : عاقل وجنون في صده ، وفرس نوع غير عاقل . فالأعم بعض النكرة (وتساويها) أى النكرة (التي) وبقية الموصولات في أنها على المخصوص والشروع (وضعها وانما يلزمها) أى من الموصولة ، وكذا بقية الموصولات (التعريف في الاستعمال وعمومها) أى من (بالصفة) المعنوية على ما ذكر ، فإن كانت الصفة بحيث تم جميع ما يصلح له تعيين عمومها (ويلزم عمومها في الشرط والاستفهام ، وقد تخص موصولة وموصوفة) وهذا لا يخبر فيه ، فإن من كم تخص موصولة وموصوفة لعدم عموم مضمون صلتها وصفتها تخص شرطية ، واستفهامية لما يجب تخصيصها ، وبما يلزم عمومها شرطية أو استفهامية بواسطة الشرط ، والاستفهام قد يلزم عمومها موصولة وموصوفة لعدم مضمونها ، ثم لا يلزم من كونها مراد بها المخصوص في بعض الأحوال وضعها له ، وما ذكره المصنف مذكور في غير موضع فهو مختاره لما بدله من الاستعمالات وغيرها . وإذا قرر ما ذكر (ففي من شاء من عيسى شته) فهو حر فتهو عقبتهم (يعقون - وكذا من شئت) من عيسى عتته فأعتقه (عندهم) أى عند بني يوسف ومحمد : إذا شاء عقبتهم (يعقبتهم) وانما كن كذلك (لأن من ليسان - و) من عموم فتهو ولجميع (عنده) أى أبي حنيفة إذا شاء يعق الكس (إلا الأخيران رتب) عقبتهم (ولا) أى رتب رتب عقبتهم . بل أعقبتهم دفعة (فاختار المولى) ثم شتهر بالاسم موصو خيرى تعينه (لأن) أى من (تبعيض فيهما) أى من

المسلتين (فأمكننا) أى عموم من ، وتبعيض من فى التعليق (فى الأولى لتعين عتق كل) من العيد (بمشيئته ، فإذا عتق كل مع قطع النظر عن غيره فهو) أى كل منهم (بعض) من العموم (وفى الثانية) تعلق عتقهم (بمشيئة واحد ، فلو أعتقهم لا تبعيض) بالكلية مع إمكان العمل به ، وبالعموم أو بمجرد إخراج واحد ، فإن القليل فى حكم العدم (وهذا) الدليل (يتم فى النفس) أى فيما إذا تعلق مشيئته بالكل دفعة فانه لا يبقى حينئذ للتبعيض توجيهه (لا) يتم (فى الترتيب) بأن يتعلق مشيئة المخاطب بعتقهم دفعت فيصدق على كل واحد أنه شاء المخاطب عتقه ، وهو بعض من العيد (وتوجيه قوله) أى أبى حنيفة رجه الله كما وجهه صدر الشريعة وادعى التفرد به (بأن البعض متيقن) على تقديرى التبعيض والبيان ، والحل على المتيقن متعين (لاقتضابها) كون من (تبعيضية) أى تبعيضها فلانصاف اليه محذوف ويجوز أن تكون تبعيضية تميزا عن نسبة المقول : أى لا يقتضى تبعيضها (لأنها) أى التبعيضية (البعض المجرد) الذى يكون تمام المراد ، لافى ضمن الكل ، نحو : أكلت من الرغيف (وليس) البعض المجرد (هو المتيقن) على التقديرين (بل) البعض المذكور الذى التبعيضية عبارة عنه (ضده) أى ضد البعض المتحقق فى ضمن البيانية ، لأنه ليس بمجرد التفسير المذكور ولا يمكن اجتماع الضدين فكيف يتصور وجود المجرد على التقديرين * والجواب بأن المراد البعض فى قوله : البعض متيقن ما يتعلق عليه لفظ البعض غير سديد ، لأنه حينئذ لا يزم أن تكون من تبعيضية . والتوجيه مبنى عليه ، ثم أشار إلى توجيه آخر لقول أبى حنيفة بقوله (وأن وصف من بمشيئة المخاطب) فيمن شئت من عبيدى الى آخره (وصف خاص) لأن ما يوصف به خاص لكونه مسداً إلى خاص (وعومها) أى عموم من انما يحصل (بالعام) أى يوصف العامة ولا يوجد فلا عموم . فوجب العمل بتوجب التبعيض من غيره عارض . وزعم استنه واحد تحتقضى لغيره . وقد شرح : أن عموم مشيئة يصدق على عامة الذى هو من * ولا يخفى فساد . إذ هو مرتب أن عموم من عامة فكيف يكون عموم نصفها ، ولأن سلم فى معنى التوجيه حينئذ فهم (كن شئت من عبيدى الى آخره) تمثيل للوصف العام لعدم إسناد المشيئة إلى خاص (دفع) اتوجيه المذكور (بأن حقيقة وصفها) أى وصف من (فيه) أى فيمن شئت إلى آخره (بكونها) أى من (متعلق مشيئة) المخاطب (وهو) أى متعلق مشيئته : يعنى كونها بحيث أضيف إليهم المشيئة (عم) وهذا دفع ادعاء كون الوصف خاصا * (وأما ما فاعبر العاق) وحده - نحو - فعموما ما يسر من اقتران - ، (وللختلط) بمن يعقل ومن لا يعقل - نحو - مسح لله مائى السمرات ومائى الأرض . والمستدوم

لذا كونها مشتركة بين غير العاقل والمخلط (فلو وليت غلاما وجارية في) مدة التعليق بقوله
 'إن كان مافي بطنك غلاما' فأنت طالق (لايقع) الطلاق . قال الشارح لأن الشرط إنما يكون
 بجمع مافي بطنها غلاما بناء على عموم ما ، فلا يتحقق مضمون الشرط (وفي طلق قسك من
 ثلاث ماشئت لها الثلاث) أي لها الخيار في إيقاع الثلاث (عندهما) أي أبي يوسف
 محمد (وعنده) أي عند أبي حنيفة (ثنتان ، وهي) أي هذه المسئلة (كالتى قلها) أي
 من شئت من عيىدى إلى آخره من حيث إن كلا منهما يائية عندهما تبعية عنده أي
 في حنيفة وجه الله (وقوله أحسن ، لأن تقديره) أي الكلام (على البيان) طلق قسك
 'ماشئت مما هو الثلاث' . وفي شرح الهداية : طلق قسك ماشئت الذى هو الثلاث : هذا
 ذا كان ما معرفة ، فإن كان نكرة فالعنى عددا شئت هو الثلاث ، وضابط الياينة صحة وضع
 لئى مكانها ، ووصلها بضمير مرفوع متصل مع مدخولها إذا كان المين معرفة ، وصحة وضع
 لضمير المرفوع المنفصل موضعها ليكون مدخولها إذا كان المين نكرة ، ففى - فاجتنبوا
 زجس من الأوثان - : الرجس هو الأوثان ، ثم هذا تقويض الثلاث إليها (وطلق ماشئت
 إف به) فلا حاجة إلى قوله : من الثلاث (فالتبعض) أي فكون التبعض مرادا منه (مع
 يادة من الثلاث) عليه (أظهر) احترازا عن المستغنى عنه * (وأما كل فلاستغراق
 أفراد مادخلته) قال مدخولها حينئذ (كان ليس معه غيره) أي كحاله وقت سدم غيره
 هـ (فى المكر) أي فيما إذا كن مدخولها نكرة ، وذلك لأن السكرة عبارة عن الفرد
 منتشر ، واستغراقه عبارة عنه من حيث تحققها فى ضمن كل ما يصدق عليه من أشخاصه ،
 وهذه الحيثية وإن كانت زائدة على ذاته لكنها من حيث انها حصلت باعتبار ملاحظة أمور
 متحدة معه بحسب الماهية كالعدم ، بخلاف مقابلة المشار إليه بقوله (وأجزائه) أي ولاستغراق
 جزائه (فى المعروف) فيما إذا كن مدخوله معرفة فإن أجزاء السىء أمور مابينة لذلك النىء
 بحسب الحقيقة (فكذب كل لثمان مأ كول) لأن قتره مثلا من جملة أجزائه ، وهو غير
 مأ كول فإنه صادق لعدم استغراق أجزائه لئى لا تؤكل ، وإنما يستغرق كل رمان ومأ كوليته
 'دون كل رمان' وهو متعارف كونه من جزئه (ويجب لسكن من الداخلين) مما الحصن (فى
 كل من دخر) عند الحصن (وَد) فه كـ - سمه (بخلاف : من دخل أولا) فه كـ داحسأ كثر
 من واحد - (لئى لأحد - دأ عمودى) لئى من (نيس ك) عموم (جميع) من حيث الشمول
 نى - - لاجتماع نيس كين لجمهور يتوزع سسمى - فيقسمه عليهم (ولا كك) من حيث
 شمول - - - لئى لا يرد - فيكون سكن واحد - مصناه (ب) عمومها ثابت (ضرورة الإبهام)

أى لأجل ضرورة ناشئة من الإبهام (كالمذكورة في النقي) أى كموم السكر في سياق
النقي ضرورة الإبهام ، فان مدلولها فرد لاعلى التعيين ، واتفاهو بالنقي يستلزم انتفاء كل فرد
بعينه ، إذ لو بقي فرد واحد لتحقق الفرد لاعلى التعيين في ضمنه المفروض انتفاؤه رأساً ، هذا في
النكرة . وأما كلمة من فمن حيث انها من المبهات مدلولها فرد من الموصوف بصلتها لاعلى
التعيين فناركت السكر المذكورة في الإبهام غير أن العموم هناك من سياق النقي ، وهما
بسبب أن إرادة العوض دون الآخر ترجيح بغير مرجح فيتم الكل ، لكن لاعلى سبيل
الشمول كما في مدخول كل ، بل على سبيل البدل كما هو مقتضى أصل وضعها ، ووجوب المسمى
على أحد الوجهين وموقوف على أحد العموميين المقيدين (فلا شركة) بين من ، ومدخول
كل في كيفية العموم (تصحح) تلك الشركة (التجوز) بكلمة من عن جميع أوكل ،
وبالجملة ليس فيها صارف قوى عن الحقيقة إلى الاستعارة لأحدهما لامكان العمل بالحقيقة ،
وتعذر العمل بالحقيقة إذا دخل أكثر من الواحد معا (وقيل) في الفرق بين المستلئين ،
والقائل صدر الشريعة ، في نسختين من المان : نفرا لاسلام ، ونقل هذا أخذ منه (الأول
فرد سابق على كل من سواء) من الأفراد (بلا تعدد) فلا يصدق على مانوق لواحد ،
(وإضافة كل) على من (توجه) أى التعدد فيه (فجعل) الأول قرينة الأول (مجزاً عن
جزئه وهو السابق) على الغير (قطعاً) بلا قيد للوحدة فيصح إضافة كل الأفراد إليه ، ويكون من
فيه نكرة موصوفة ببقى شيء . وهو لا يكتفى بمجرد التجريد عن قيد للوحدة ، بل لابد من
تصرف آخر في معنى الأول بأن يراد به من لا يصدق من سواء ، ولا يصدق على شيء من
المتعدد . إذ لا يصدق عليه أنه سابق على من سواء فهم (ففي التعقب) أى تعاقب الأخيين
(يستحق لزوم قطعه لأن من هذه مسوق) لا يصدق عليه أنه وقت كما هو منه سابق
أشياء غير صادقة (يكون سابق) في تحقيقه ، وهذا من عدم كونه مسود غير خصوصاً
في أنه سابق على من يستلزم ، فلهذا ترسب منه (في هذه هي عمود) في نقيته يتم
من أنه من وجب . ويركز سواء من رجح آخر (مستحق كل من متعاقبين إلا
الآخر) هذه مسوق غير سابق بوجه (عموم مجز) ردة معنى مجزى يصدق على معنى
اكتفي وغيره (ثم جميع للعموم على اجتماعه) يمكن من رجح نفسه بهم بسوية إذا
دخلوا جميعاً فصدق بمنزوع من جعله من على كل . حـ . مرد (في جميع من دخل
فؤاده) كذا (عمداً) (بحقيقة) أى بحقيقة من جميع . وهي عموم موصى على سبيل
اجتماع (زلزال) صورة (عتب) (في بسوية قوة جميع من دخل

إلى آخره فإن هذا التفتيل للتشجيع والحث على المسارعة إلى الدخول ، فإذا استحقته السابق
 بصفة الاجتماع : فلأن يستحقه بصفة الأفراد أولى ، لأن الشجاعة فيه أقوى (لا بمجازه) أى
 ليس الأول فقط في التعاقب بسبب العمل بمجاز لفظ جميع باستعماله (فى) معنى (كل)
 الأفرادى (والا) أى وإن لم يكن كذلك واستحق الأول بمجازه المذكور (لزم الجمع بين المعنى
 الحقيقى و) المعنى (المجازى فى الإرادة) بأن يراد منه ما وضع له ، وهو العموم الاجتماعى ، ومعنى
 كل الأفرادى معا ، لا يقال لم لا يجوز أن يراد به معنى مجازى يعم الحقيقى ، وهذا المجازى أيضا
 (لتنعذر عموم المجاز هنا) فإنه إذا أريد بجميع معنى كل الأفرادى مجازا اندرج دخول الجماعة
 أولا معا تحت هذا التفتيل على غير الوجه الذى تقتضيه الحقيقة ، وهو أن يكون للكل نقل واحد
 لأن المعنى المجازى يقتضى أن يكون لكل واحد من الجماعة مساهم كاملا ، فلا أريد بهذا اللفظ
 المعنى الحقيقى كان ذلك بعلاقة الوضع له ، فإذا فرض مع هذا اندراج الأول فى التعاقب تحته
 كان هذا بعلاقة الوضع له المجازية عن كل ، فلزم الجمع المذكور ، وظهر تنعذر عموم المجاز
 المذكور * فان قلت لم لا يجوز أن يراد به معنى مجازى آخر يندرجان تحته ، ولا يلزم الجمع
 بينهما * قلت وجود مفهوم شامل للجماعة المذكورة على الوجه المذكور ، والفرد الأول فى
 التعاقب على الكيفية المذكورة مما يكاد أن يحمله العقل فتدبر * (وأما أى فلبعض ما أضيف
 إليه) حال كون ما أضيف إليه (كلا) ذا أبعاد (معرفة) فلا ينتقض بمثل : أى النقطة
 كذا لا تنفك الكلية بالمعنى المذكور : نعم إن جعل اللام للعهد النهى كان : أى الجزئى داخلا
 فى القسم الآتى (ولو) كان تعريفه (باللام) فعلم أنه إذا كان بغير اللام فكونها لبعض
 ما أضيف إليه بالطريق الأولى ، وذلك لأن مدخول اللام إما يكون مفهوما كلياً ، فيتبادر من
 إضافتها إليه إرادة الجزئيات ، بخلاف غيره من المعارف كالعلم فإن المتبادر من إضافتها إليه
 إرادة البعض ، مثل : أى زيد أحسن (والا) أى وإن لم يكن ما أضيف إليه كلا معرفة
 (فلجزئيه) أى فأى جزئى ما أضيف إليه ، لأنه حينئذ يكون كليا نكرة أو معرفة لفظا
 كالعمود النهى : كذا قلله الشارح عن المصنف ، وفيه أنه يجوز أن يكون معهودا خارجيا
 غير ذى أبعاد لاندراج تحت قوله : والا ، ويجوز أن يكون ضمير كذا إلى غير ذلك فتأمل ،
 (وبحسب) حل (مدخول) من الكلية والتعريف وما يقابلها (يتعين وصفها) أى وصف
 أى (المعنى) وهو مضمون ما ينسب إليه ، فإنه إذا كان معرفة يكون المراد بأى البعض
 منه ، فيتعين أن يكون الوصف المعنى مما يجوز أن ينسب إليه ، وإليه أشار بقوله (فانتفع
 أى الرجل عندك لعدم الصحة) لأن العندية المخصوصة مما لا يجوز توصيف بعض الرجل

منفرد بها (وجاز) أى الرجل (أحسن) لجواز اقتراد بعضه بالأحسنية (وهى) أى أى (فى الشرط والاستفهام) أى فيها إذا كانت شرطية أو استفهامية (كسكل فى التكررة) أى هى كسكل فيها إذا دخل على التكررة فى كونه لاستغراق أفراد مدخوله (فتجب المطابقة) أى مطابقة الضمير الراجع الى أى: أفراداً ، وثنية ، وجما : تذكيراً وتأنثاً (لما أضيف) أى (إليه) لأن المراد بها حينئذ فرد من أفراد ما أضيف ، لابعض من أبعاضه (كأى رجلين تكرم) أى تكريمهما (أكرمهما) فلان الضمير فى الحقيقة راجع للرجلين (وأى رجل تكرم أكرمهم) وأى رجل تكرم أكرمه ، وأى امرأة تكرم أكرمها ، وأى امرأة قامت ، وهكذا (و) هى فى الشرط والاستفهام مثل (بعض فى المعرفة فيتحد) الضمير الراجع إليها متى كان المضاف إليه أو مجموعاً : مذكراً أو مؤنثاً ، لأن الراجع الى أى حينئذ راجع إلى الفرد ، إذ المراد بها بعض مما أضيف إليه ، ولا فرق بين المذكر ، والمؤنث ، والفرد ، والجمع (كأى الرجلين) أو المرأتين ، أو الرجال ، أو النساء (تضرب أضربه ، وتتم) أى (بالوصف) العالم كما نص عليه محمد فى الجامع الكبير (فيعتق السكل" اذا ضربوا فى) تعاقب (أى عبيدى ضربك) فهو حر ، فان الوصف وهو الضرب باعتبار إسناده الى كل واحد من العبيد عام (ومنعه) أى عتق السكل (فى) أى عبيدى (ضربته) لأن الوصف باعتبار إسناده إلى الخاص خاص (الا الأول) استثناء من منع السكل : يعنى اذا ضربهم على الترتيب لعدم المزامم بخلاف غيره فانه يزاحه انتهاء عن التعليق بعق الأول (أو ما يعينه المولى فى اللعبة) أى فيما ذا ضربهم دفعة واحدة ، لأن عتق الواحد لا بد منه عملاً بموجب التعليق ، وذلك غير متعين ، فالنعين إليه وان كان الاختيار فى الضرب (لأن الوصف) الذى هو الضرب (لفيها) أى لغير العبيد : وهو المخاطب ، وهو خاص * فالخصل أن العموم فى المسئلة السابقة إنما جاء من قبيل الصفة ولم يتحقق هنا . قال صدر الشريعة هنا : وهذا الفرق مشكل من جهة التحول لأن فى الأول وصفا بالضارية ، وفى الثانى بالمضروية ، واليه أشار بقوله (ومنع) كونها غير موصوفة بصفة عامة هنا أيضاً مستنداً (بأنها) يعنى أيا (موصوفة بالمضروية) ثم أشار الى دفع ما أوجب به عن هذا المنع بقوله (وكون المتعولة) أى مفعولية العبيد فى أى عبيدى ضربته (فضلة) وفيه مسامحة لأن الفضلة هو المفعول لا المتعولة ، والفضلة (ثبت ضرورة التحقق) أى ضرورة تحقق الفعل المتعدي ، والثابت ضرورة يقتدر بقدرها ، فلا ينتهر أثره فى التعميم (لا ينافيه) أى لا ينافى العموم بالصفة ، لأن المدلول على عموم الصفة سواء كانت الصفة حاصلة باعتبار نسبة الفعل الى الفاعل أو المفعول (والفرق) بين الصورتين كما قال صدر الشريعة

(يكون الثانى) وهو : أى عبيدى ضربته (لاختيار أحدهم عرفاً) أى لتخير المخاطب فى تعيين واحد من العبيد فى العرف (ككل أى خبز تريد) فإن المراد منه تخيير المخاطب فى أكل خبز واحد (والأوجه) الأحسن أن يقال فى التنظير (أى خبزى ليطابق المثال) وهو : أى عبيدى (ليس له) أى للمخاطب (أكل الكل ، بل تعيين واحد يختاره بخلاف الأول) وهو : أى عبيدى ضربك ، فإنه لا يتصور فيه ذلك ، وقوله والفرق مبتدأ خبره (لا بدفع) الاعتراض (بنحو أى عبيدى وطته دابك) فإنه لا يتأتى فيه الفرق المذكور (لأن محل الفرق) المذكور (ما يصح فيه التخيير) وهذا المثال بما لا يتصور فيه ذلك مع أنه مندرج فى المسألة الثانية ، ثم إن المصنف رحمه الله قد حقق أن عموم أى باعتبار عموم الوصف ، ومنهم من ادعى أنه باعتبار الوضع ، فأرد رده صريحاً فقال : (وأما ادعاء وضعها أى أى) ابتداء للعموم (الاستغراق) قيد للعموم به لئلا يتوهم ارادة العموم الذى يكون فى النكرات ، فإن الفرد المنتزيع جميع الأفراد على سبيل الاحتمال (باذعاء الفرق بين أعتق عبداً من عبيدى ضربك ، وأى عبد) من عبيدى ضربك : كما فى التلويح ، فإنه ليس للأمر الا اعتناق واحد متصف بالضارية فى الأول ، وله أن يعنى كل عبد ضربه من عبيده فى الثانى (ممنوع) خبر للبتداء ، وجواب لأمأ ، يعنى لانسل أن الفرق بينهما بما ذكر ، بل العموم فيهما للوصف ، وكذا قوله الشارح عن المصنف (ورد أخذ خصوصها) يعنى كون أى خاصاً (وضعاً من افراد الضمير فى) نحو (أى الرجال أذاك) فإن الضمير الراجع الى أى على تقدير عمومها إنمأ يكون على طبق عمومها ، فيقال : أى الرجال أتوك ؟ (و) من (محبة الجواب) عنها (بالواحد) كريد أو عمرو (بالقص) متعلق بالرد : يعنى رد الاستدلال المذكور بالقص (بن وما : يعنى لأنهما استغرقان وضعاً مع افراد ضميرهما و) افراد (جوابهما) كما أشار اليه فى التلويح (ممنوع) خبر المبتدأ : أغنى ورد (بل وضعهما أيضاً على الخصوص كالنكرة وعمومهما بالصفة كما مر) ثم لما ورد على القولين بعمومها بعموم الصفة عدم عمومها فى بعض الصور مع عموم الصفة دفعه بقوله (وعدم عتق أحد) من العبيد (فى أىكم حل هذه) العدة (وهى حل واحد) منهم (فمألوها) معاً (لعدم الشرط) للعق (بحمل واحد) لها بكاملها عطف بيان للشرط يعنى أن شرط العتق أن يحمل الواحد بافراده تمامها فعند حل الجميع إياها لم يتحقق ذلك (ولذا) أى وليكون الشرط ما ذكر (عتق الكل فى التعاقب) أى فيما إذا حل كل واحد منهم منفرداً تمامها على سبيل التعاقب لا المعية (وكذا) يعنى الكل (إذا لم يكن) المشار اليه (حل واحد) بأن لا يطبق الواحد حليها فحليها واحد وجاعة ، لأن المقصود صيرورتها محمولة الى

موضع حاجة بخلاف ماذا كان يطبق جعلها واحد ، إذ المقصود حينئذ معرفة جلاتهم : وهي تحصل بحمل الواحد منفردا ، وعلى هذا لو انحرفت العادة فحملها كل واحد منهم على التعاقب لا يستحق الا الأول لاتهاء حصول المقصود بحمله فيتمشى حكم التعليق به ، وظاهر الكشف الكبير عتق الكل ، كذا ذكر الشارح .

مسئلة

(ليس العام مجالا خلافا لعامة الأشاعة) على ما في التلويح (وقيل بعضهم) وهو مصدر الشريعة (دليله) أى دليل الاجال : وهو قوله (أعداد المجموع) أعداد أفراد كل جمع (مختلفة) فان جمع القلة يصح أن يراد به كل عدد من الثلاثة الى العشرة وجمع الكثرة إلى ما لانهاية له (فوجب التوقف) في تعيين المراد به (إلى) تعيين (معين) على صيغة الفاعل (يفيد) النقل المذكور (أن الخلاف في الجمع المنكر) عن القول بصومه (لا العام مطلقا) لعدم جريان ما قل في غيره (ومعهم) أى من يقول بصوم الجمع المنكر (من الخفية يصرح بنفيه) أى بنفي إيجابه (وجوابهم) أى المعمين عن هذا الدليل قولهم (وجب الحمل) أى حمل الجمع المنكر (على) المرتبة (المستقرة) لكل عدد من مراتبه (على ما تقدم عنهم) في المسئلة الخاصة به (فلا إجمال ، و) أجابوا أيضا (ب) أن (الحمل على) العدد (المتيقن) وهو أقل مراتب الجمع (فلا إجمال) أيضا (وقد ينقل) لدليل الاجال قولهم (العام مشترك بين الواحد والكثير للاطلاق) أى لأنه يطلق على صيغة العام على كل منهما (والأصل) في الاطلاق (الحقيقة) فأشبه المراد به (فوجب التوقف الى دليل العموم) أو الخصوص فيعمل به حينئذ (يفيد) هذا النقل (أنه) القول بالاجال (قول القائل باشتراك الصيغة) بين العموم والخصوص (وهو) أى القول بالاجال (أحد قولي الأشعري ، ونسبته) أى لاجل (الى الأشعرية غير واقع بل) هو منسوب (الى الأشعري توقفه في الصيغ) المستعملة في العموم في أنها موضوعة للعموم خاصة ، وهذا التوقف (بالاشتراك) في قول (له) بأنها مشتركة بين العموم والخصوص (أولا له) أى أن توقفه فيها لا يشترك ، بل لكونه لا يدري كونها موضوعة للعموم أو الخصوص (في) قول (آخر) للأشعري (واذن فعلوم تفرع التوقف) في العمل بالعام الى تعيين أحد المعينين (على مذهب الاشتراك) أى وإذا على توقف الأشعري في الصيغ بالاشتراك على قوله : له علم أن نقول بالاشتراك كائنا من كان قائمه يزمه التوقف فيها (والتوقف) في العمل بها معطوف على تفرع (الى المعين) وقد أفرد المنى لهذا الخلاف : وهو أن الصيغ هي للعموم أو

المختص أو لها (بالبحث) كما مرّ مع إبطال الاشتراك والتوقف (فيستغنى به) أى بإفراد المعنى بالبحث (عن هذه) المسئلة ، لأنه قد بين فيها أن لا اشتراك فلا وقف (وتطابق مسئلة) التوقف للاشتراك مسئلة (منع العمل به) أى بالعام (قبل البحث عن المختص بأن البحث) فى هذه المسئلة (يظهر المراد من المفاهيم) المشترك فيها اللفظ (وهناك) أى فى مسئلة منع العمل الى آخره يظهر (ارادة المفهوم المتحد) فى الوضع : وهو العموم من حيث انه ثابت (لا المجاز) لم يرد المجاز أو بالعكس (ولو جعلت هذه) المسئلة (إياها) أى مسئلة وجوب البحث عن المختص (أشكل بنقل الإجماع فيها) أى فى مسئلة وجوب البحث عن المختص (بخلاف هذه) فانه قل فيها الخلاف ، والجمع عليه لا يكون مختلفا فيه • (فان قيل) الإجماع المذكور كيف يصح فانه (ان اشتهر المجاز : أعنى المختص) فان اللفظ الموضوع للعموم إذا أريد به البعض كان مجازا لا محالة (فلا إجماع على التوقف) حينئذ ، بل يعمل بالمختص بلا توقف (والا) أى وان لم يشتهر ذلك فيه (فكذلك) لا إجماع على التوقف أيضا لوجوب العمل بالحقيقة حينئذ ، وهى العموم • (فالجواب قد يقع التردد فيه) أى فى المختص بأشناه القرائن (والمزاوجة) أى مزاجاة ما يوجب الاحتمال (فيلزم حكم المجهل) وهو التوقف الى أن يظهر المراد منه بطريقه (وهو) أى التردد باعتبار احتمال المختص (ثابت فى خصوص هذه الحقيقة بسبب) ما تقرر من أنه (مامن عام الا وقد خص) حتى هذا العام أيضا بقوله - ان الله بكل شىء عليم - ونحوه (وجوابه) أى جواب الاجال بناء على القول بالاشتراك أو الوقف فى ذلك (بتلانى الاشتراك والوقف كما تقدم) فى البحث الثانى والله سبحانه هو الموفق .

مسئلة

(نقر الإجماع على منع العمل بالعام قبل البحث عن المختص) ومن ناقله الغزالى والآسدى وابن الحجب (وهو) أى انقضى المذكور محتمه (اما لعدم اعتبار قول الصيرفى) وهو أنه يتمسك به ابتداء ما لم يقرر مختص (لقول امام الحرمين انه) أى قول الصيرفى (ليس من ساحت الاعتداء ، بل صرحت بشارة وشاد ، وما لتأويله) أى قول الصيرفى كما ذكر العلامة التبرلى (وجوب اعتقاد لعموم قبل صورة المختص ، فان ظهر) المختص (تغير) اعتقاد العموم (ولا) أى وان لم يظهر (استمر) اعتقاد العموم • وشرط عليه المصنف رحمه الله بقوله (وقد يقال الفرق) بين لاعتقاد وعمل بيجاب الاعتقاد قبل البحث وعدم تجوز

العمل قبله (تحكم) كيف والاعتقاد إنما هو هو للعمل ، ويمكن أن يكون المعنى أن الفرق بين العام وغيره من النصوص بإيجاب اعتقاد ظاهره من غير بحث تحكم فتأمل (وكلام البيضاوي) في قل مذهبه من أنه يستدل بالعام ما لم يظهر التخصص وإن سريخ أوجب طلبه (لا يحتمل ذلك التأويل فلا ينصرف عنه) أي عن قول الصيرفي (قول الامام) من أنه ليس من مباحث العقلاء إلى آخره (ومثله) أي العام في منع العمل به قبل البحث (كل دليل يمكن معارضته) فلا يجوز العمل بدليل ما قبل البحث عن وجود المعارض (وهذا لأنه) أي الدليل (لا يتم دليلاً) موجباً للعمل (إلا بشرط عدمه) أي المعارض (فيلزم الاطلاع على الشرط) وهو عدم المعارض (في الحكم بالشرط) وهو العمل به هذا ، ونقل الشارح عن السبكي منع الاجماع المقول وإن الأستاذ أبا اسحاق الاسفرايني والشيخ أبا اسحاق الشيرازي والامام الرازي حكوا الخلاف في هذه المسئلة ، وأن الأستاذ حكى الاتفاق على التمسك بالعام في حياة النبي صلى الله عليه وسلم قبل البحث عن تخصيص لتأكيد افتاء احتمال التخصص ثمة (والخلاف في قدر البحث ، والأكثر) على أنه يبحث (إلى أن يغلب ظن عدمه) أي التخصص (وعن القاضي أبي بكر إلى القطع به) أي بعدمه * (لالو شرط) القطع به (بطل) العمل به بأكثر العمومات المعمول بها اتفاقاً إذ القطع لاسيلاً إليه غاية الأمر عدم الوجدان بعد بذل الجهد في البحث (قلوا) أي القاضي ومن تبعه (إذا كثرت بحث المجتهد) عن التخصص (ولم يجد قضت العادة بعدم الوجود) أي بالقطع بعدمه * (أحجب المانع ، فقد يجد) المجتهد التخصص (بعد السكثرة) أي بعد كثرة بحثه عنه ، وحكمه بالعموم (ثم يزيد) في البحث (نيرجم) إلى العموم .

مسئلة

(صيغة جمع المذكر) الساء ، م يقيد به ، لأنه انتبأ منه عرفاً (ونحو لواو في فعلاوا) وفعلاون ، واضلوا (هل يشمل النساء وضعاً ، ناه) أي نفي "شمول وضعاً ياء - ن" (الأكثر) أي أكثر الأصوليين (إلا في تغليب) الاستثناء ، لأن الشمول في التغليب على سبيل المجاز (خلافاً للحنابلة) * وانفقوا على أن مثل الرجال بما يخص الذكور بحسب المادة لا يشمانون كما أن النساء تخص لأنثى * (الأكثر) قوله تعالى (ان المسلمين والمسلمات) إذ لو دخلت المسلمات في المسلمين لزم التكرار * ثم انه لما كان هها مظنة سؤال ، وهو أنه لم لا يجوز أن ذكر المسلمات من قبيل التأكيد ولصريح بما تنطز ضمناً ؟ قل (وقائدة الابتداء) أي الافادة ابتداء (أولى من التوصية بعد التناول) من حيث العموم تناولاً (ظاهراً)

يعنى سلمنا أن ما ذكرت له وجه ، لكن حل الكلام البليغ على الوجه الأبلغ أولى ، ولا شك أن الاعادة خير من الاعادة ، وإنما قال ظاهرا لأن تناول العام لجميع الأفراد ليس على سبيل التوصية ، بل بحسب الظهور (وسبه) أى وللاكثر أيضا سبب نزول هذه الآية (وهو قول أم سلمة : يا رسول الله ان النساء قلن ما ترى الله ذكر الا الرجال ، فأنزلت) على ما روي (في مسند أحمد من طريق أم سلمة) أى من طريق ينتهى الى رواية أم سلمة (ومن طريق أم عمارة وحسنه) أى الحديث المذكور (الترمذى) وتعبه الشارح بأن ظاهر عبارة المصنف أن لفظ الحديث هكذا في مسألة أحمد من الطريقين ، وحسنه الترمذى وليس كذلك ، بل المذكور في مسنده بغير هذا اللفظ ، وبينه غير أن المذكور فيه حاصله أنهن ثقين ذكرهن مطلقا (هقر) النى صلى الله عليه وسلم (التنى) ولو كن داخلات لم يقرهن عليه بكل منعن منه ، ثم أشار إلى أن قههن مع قطع النظر عن قريره صلى الله عليه وسلم حجة بقوله (وهن أيضا من أهل اللسان) كما أن الرجال من أهله ، فلو كانت النساء داخلة في صيغة جمع المذكور وضعا لما ثقين (قالوا) أى الحنابلة (صح) إطلاقه (للمذكر والمؤنث) كاهبطوا منها جميعا : خطبا لأدم ، وحواء ، وإبليس (كما للمذكر فقط ، والأصل) في الاطلاق (الحقيقة * أوجب بلزوم الاشتراك) اللفظى على هذا التقدير ، وفيه نظر لجواز الاشتراك المعنوى بين الرجال فقط ، وبينهم والنساء مختلطين (والمجاز خير) منه * (واعلم أن من المحققين) وهو ابن الحاجب (من يورد دليلهم) أى الحنابلة (هكذا : المعروف) من أهل اللسان (تغليب المذكور) على الآث ، وهكذا إنما يتصور بدخول النساء فيه (ثم يجيب بكونه) أى بكون لفظ الجمع (اذن) أى اذ كان دخوله على سبيل التغليب (مجازا ، وأنه خير إلخ) أى من الاشتراك اللفظى (وهو) أى إيراد دليلهم هكذا (بعيد) منهم (إذ اعترافهم بالتغليب اعتراف بالمجاز) لأنه نوع منه (وعلى كل تقدير) من إيراد دليلهم هكذا ، وإيراده على ما ذكر قبل (فلا انفصال) أى الجواب عن دليلهم سعى به لأنه ينفصل به المجيب عن المنازعة (بكون المجاز خيرا إنما هو فى اللفظ) أى فيما إذا كان مراد المستدل الاشتراك اللفظى (ويمكن ادعائهم) أى الحنابلة الاشتراك (المعنى : أى هو) أى جمع المذكور ونحوه (للأحد الذى فى عقلاء المذكورين منفردين أو مع الآث ، فلا يتم) الانفصال المذكور لأن الاشتراك المعنوى خير من المجاز * (ويدل عليه) أى على كونه لاشتراك المعنوى (شمول الأحكام المتعلقة بالصيغة) لهن أيضا كوجوب الصلاة والزكاة والصيام الى غير ذلك ، وتساويهم فى الأحكام يناسب ويلام تساويهم فى كيفية شمول اللفظ * (فان قيل) شمولها لهن

(بخارج) أى بدليل خارج عن تلك التصوص كقوله عليه الصلاة والسلام « إنما النساء شقائق الرجال » والاجماع (منع) ذلك * فان قلت هذا منع على المنع فلا يسمع * قلنا المراد منه الإبطال * وحاصله أنه علم بالتبع عدم دليل خارجي ، إذ لا يوجد معين من الخارج في كل مادة يفيد الشمول * (فان استدلت) على عدم الاشتراك المعنوي (بعلم دخولن) في الجوع الواردة (في الجهاد والجمعة وغيرها) كحل الاستمتاع بملك اليمين في قوله تعالى - وجاهدوا في الله ، واسعوا الى ذكر الله ، والذين هم لقروهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم - (لعلمه) أى لعلم دخولن فيها ، وهذا يدل على عدم دخولن وضعاً في الصيغ المذكورة ، ودخولن فيها في بعض الأحكام بخارج * (فقد يقال) في الجواب عن الاستدلال المذكور (بل ذلك) أى عدم دخولن فيها اذا لم يدخلن فيه (بخارج) عنها (وهو) أى عدم دخولن فيما ذكر بخارج (أولى من دخولن) فيما دخلن فيه (به) أى بخارج (لأنه) أى عدم دخولن (أقول) ، وإسناد الأقل الى الخارج أولى من إسناد الأكثر تعليلاً لخلاف الظاهر (خصوصاً بعد ترجيح) الاشتراك (المعنوي) على اللفظي والمجاز ، ثم الخارج المخرج لمن مما ذكر الاجماع والسنة (ولا حاجة بعد ذلك) أى بعد ترجيح المعنوي بما ذكر من دلالة شمول الأحكام ، وإسناد الأقل الى الخارج (إلى الاستدلال) لدخولن حقيقة (بالإيصال لرجال ونساء) أى بأن يوصى شخص بمال لرجال ونساء ، وفي بعض النسخ لنساء ورجال (ثم قوله أوصيت لهم) فان الضمير في لم عبارة عن مجموع ما صرح به أولاً إجماعاً على أنه يرد عليه أن هتّم الجمعين الخاضعين قرينة إرادتهما جميعاً ، فلا يثبت دخولن حقيقة به (وحيث) أى وحين يرجع قول الخاتبة (فقول) أى أم سلمة فلا عنهن (مارى الله ذكرهن) مؤنّلة (أى) ماري الله ذكرهن (باستقلال) * ولا يخفى عدم تحقق الخلاف (بين لفريقين) (في تحوير يدون) من صيغ جمع المذكور للاتفاق على عدم دخولن فيه ، لأنه موضوع بحسب المدة المذكورة خاصة (إلا بفرض امرأة مسماة بزيد) فان العلم اذا نى أرجع تم سكر وأريد به التسمي ، والا امرأة المذكورة ممن سمي به (وأما أسماء الأجاس كسعون) مما يخص بالذكور وضعاً (فقد يستدل به) نادراً على عدم دخولن فيها وضعاً (للاتفاق على أنه جمع المذكور ، واجمع لتضعيف الواحد ، وهو مسلم) في هذا المثال لاسمائه (وله) أى الخاتبة (دفعه) أى الاستدلال المذكور (بأن لجمع لتضعيف الواحد) (نكّن السكلاء في كونه) أى في كون ذلك (لواحد) لذكر ليس غير) أو والمؤنث أيضاً . وفيه أنه لابد لتلك الواحد الذي الجمع تضعيفه من لفظ معين وضعاً ، واذا اعتبر

معنى دائرين المذكور والمؤنث لم يوجد له لفظ كذا وجعل الجوع كلها مما لا واحد له من لفظه
 عما لا يقول به أحد ، غير أن المفهوم من كلامه الآتي أن كل واحد من السلم والمسلة مفرد له ،
 وفيه مافيه * ثم لما توجه عليه إطباقهم على التسمية بجمع المذكور لا المذكور والمؤنث : أجاب
 عنه بقوله (وتسميته بجمع المذكور اصطلاح) لأهل العربية ، لا للعرب فلا يقوم به الحجة * (فان
 قيل) لو كان المسلمون جمعا لمسلة أيضا وهو جمع سلامة (فأين تذهب التاء في مسلة التي
 هي من أحاده * قيل) في جواب هذا الاشكال ذهبت (مذهبا) أى مثل ذهابها ، فعلى
 هذا مصدر ميمي ، ويجوز أن يكون اسم مكان : أى ذهبت في مذهب مثل مذهبا (في
 صواب أوطاحون على رأى أئمة الكوفة) وابن كيسان إلا أنه فتح اللام في طلحون قياسا
 على أرضون ، ومنعه البصريون وقالوا إنما يجمع على طلحات كما هو المسموع ، وانخلق من
 تاء التأنيث المغيرة لما في عدة ، وثبة علمين شرط لهذا الجمع ، فالقول بأنها ذهبت مذهبا في
 طلحون أولى ، لأن كلا منهما تصحيح ، بخلاف صواب * (والوجه أن الاستدلال
 بتسمية جمع المذكور من كل أئمة اللغة استدلال باجماعهم) على أنه تضعيف الواحد المذكور
 المختلط (والا لقالوا جمع المختلط * ولأصل عدم التقلب في التسمية) فلا يرد أنه لم لا يجوز
 أن يكون عندهم جمع المختلط غير أنهم غلبوا جانب الذكور في التسمية على الاناث ، فان
 التقلب خلاف الظاهر (بل يجب) عدمه على تقدير كونه جمع المختلط (فدعا للوهم) الحاصل
 من التسمية (حيث قلوه) أى جمع المذكور (كان) هذا الجمع (طاعرا في الخصوص)
 أى في الذكور (ويدفع) هذا بأنه (لما لزمه الذكور) لفظ جمع المذكور كان
 هذا الجمع ظاهرا في الخصوص (حيث كان) موضوعا (للأعم منهم) أى من الذكور
 خاصة بأن يراد به الذكور مطلقا حال كونهم (منفردين أو مختلطين كان نسبته) أى جمع
 المذكور حيث كان موضوعا للأعم منهم : أى من الذكور خاصة بأن يراد به الذكور مطلقا
 حال كونهم منفردين ، أو مختلطين كان نسبته : أى جمع المذكور (اليهم) أى للذكور
 (أولى منها : أى من نسبته إلى (المختلط ، إذ لا يلزمه) أى المختلط لفظ الجمع لمغايرته إياه
 فيما إذا ريد به الذكور مفردين (وحينئذ ترجع الحابطة) أى قولهم (وهو) أى قولهم
 (قول الحفية - وعليه) أى على القول بقول جمع المذكور الأنث (فرفع) قول المستأمن :
 (أمتوني على بنى) فأعطى الأمان على بنيه (تدخل بناته) تحت عموم لفظ بنى ، فيشملون
 الأمان * (والأظنر خصوصه) أى اختصاص بنى بالذكور (لتبادر خصوصهم) أى الذكور
 في خصوص هذا الجمع (عند الإطلاق) من غير قرينة ، والتبادر عنده بدونها أمانة الحقيقة (ودخول

البنات) فى الأمان على البنين ، للاحتياط فى الأمان (حيث كان) العموم (مما تصح إرداه) بمجازا .

مسئلة

(هل المشترك علم استغراقى فى) أفراد كل واحد من (مفاهيمه) أى مسمياته معا فى إطلاق واحد باعتبار أوضاعه المتعددة ، ثم أشار إلى ثمة هذا الاستغرق بقوله (فالحكم عليه) أى المشترك (يتعلق بكل منها) أى من أفراد تلك المفاهيم ، فكأنه مدخول كل الافرادى (لا المجموع) أى الحكم عليه لا يتعلق بمجموع تلك المفاهيم من حيث هو مجموع ليكون مثل مدخول كل المجموع نحو : كلهم يحمل هذه الصخرة فلا يكون حينئذ كل فرد من مفاهيمه محكوما عليه بما حكم به عليه (فعن الشافعى نعم) أى يعم المشترك أفراد كل واحد من مفاهيمه حقيقة : قلہ إمام الحرمين ، والفزائى ، والآمدى * وفى الشرح العضى عنه انه ظاهر فيهما دون أحدهما خاصة ، فيحمل عند التجرد عن القرائن عليهما ، وهو علم فيهما ، والعلم عنده قسمان : متفق الحقيقة ، ومختلف الحقيقة (و) عن (الحفية لا) يعم حقيقة (ولا مجازا) ووافقه البصريان : أبو الحسين ، وأبو عبد الله ، وأبو هاشم وغيرهم (ف قيل) لا يصح (لغة) ويصح (عقلا) (كالنزالى) أى كما قال هو وأبوه الحسين ، والامام الرازى (وقيل) لا يصح (عقلا) : اختاره صدر الشريعة . قال (الآمدى يصح مجازا) وإليه ذهب إمام الحرمين ، واختاره ابن الحاجب (وقيل) يصح (فى النقي نقط حقيقة وعليه) أى على هذا القول (فرع فى وصايا الهداية . وفى المبسوط حلف : لأأكل مولاك) وهو مشترك بين المعتق والمعتق (وله) موالى (أسفلون) يشملهم اللفظ بالمعنى الأول (و) موالى (أسفلون) يشملهم بالمعنى الثانى (أبهم) أى أى واحد من الفريقين (كلهم) الخلفاء (حش) ، لأن المشترك فى (التي يعم) كل فرد من كل واحد من مفاهيمه (وهو المختار ، والتقاضى ، والمنعزلة) . قالوا (يصح حقيقة . فن) كانت صحة إطلاقه حقيقة (لعموم) أى لعدمه فى مفاهيمه من غير أن يكون موضوعا لكل بوضع مستقل غير وضعه لكل منهما بوضع على حدة (فكقول الشافعى) رحمه الله : أى أقولم كقوله (أو) كانت صحتة (للاشتراك فى كلها وكل منها) بأن يكون موضوعا للمجموع بوضع مستقل ، ولكل منها بأوضاع متعددة . فقد استعمله فى الكل يكون انحواضه لكل ، لاوضعه لكل ولكل واحد ، لأنه الأول : يعنى والفرق بين هذا ، وقول الشافعى أن الشافعى

رجه الله لا يقول باشتراكه بين الكل وكل منها ، بل يقول بالعموم الاستغراق والحقيقة بمجرد اشتراكه بين معانيه (أوليس) الأمر (كذلك) أى بالعموم ولا للاشتراك في كلها ، وكل منها (فباين له) أى فتوهم مابين قول الشافى رحمه الله (فليس مذهب الشافى أخص منه) أى من قول القاضى (كأقيل) قال المحقق التفتازانى (ولأنه) أى المشترك (حقيقة) فى كل من معانيه (يتوقف السامع فى المراد بها) أى تلك الحقيقة (الى القرينة) المعينة لاجاله فى معانيه (ومذهبه) أى الشافى أنه (لايتوقف) السامع فى المراد بها الى القرينة لظهوره فى العموم ، والمذهب المختار لنا وللقاضى فى المشترك هو المجموع من كونه حقيقة وكونه بحيث يتوقف السامع فى المراد به الى القرينة ، فكيف يكون مذهب الشافى أخص من مذهب القاضى (والمذهب : هو المجموع لا بمجرد كونه حقيقة ، ووجود مشترك بينهما) أى بين قول الشافى والقاضى (هو صحة إطلاقه عليهما لا يوجب الأخصية) المذكورة (ككل متباين تحت جنس) كالإنسان والفرس تحت الحيوان (وعن الشافى رحمه الله يعم) المشترك جميع معانيه (احتياطاً) هذه الامام الرزى (وهو أوجه التقلين عنه للاتفاق على أنه) أى المشترك (حقيقة فى أحدهما) أى اتفقوا على أن المشترك بين المعنيين اذا استعمل فى كل منهما منفرداً فهو حقيقة فيه (فظهوره فى الكل) على سبيل الاستغراق الافرادى بحيث لا يخرج عنه فرد من أفراد شيء من مفهومي (فرع كونه حقيقة فيه أيضاً) أى فى الكل ، لأن اللفظ لا يكون ظاهراً فى معنى بحيث يتبادر الى ذهن من غير حاجة إلى قرينة عند إطلاقه إلا اذا كان حقيقة فيه (وهو) أى كونه حقيقة فى الكل إنما يتحقق (بوضعه) أى اللفظ (له) أى للكل (أيضاً) أى كما أنه وضع لكل واحد منهما (فلزم) كون الكل (مفهوماً آخر) له (تعميمه) أى المشترك (استعمال فى أحد مفاهيمه) وهو الكل (لأن فيه) أى فى استعماله فى الكل (الاحتياط) لما فيه من الخروج عن العهدة بتعين لجواز لزوم تعطيل البعض على تقدير عدم ارادة الكل ، ويرد عليه أنا لانتم الاحتياط فيما إذا كان الأصل فى الحكم المفاد بالمشارك الخطر ، فان الاحتياط حينئذ قليل ارتكاب ما هو المخطور قبل وروده وهو بحمله على البعض (جعل) أى الشافى الاحتياط (كالقرينة) لارادة الكل ، وتظهر فائدة الخلاف فى كونه مجلاً أو عاملاً فيما إذا وقف على مواليه ، وليس له موال الامن أعلى أو أسفل ، فعلى الاجال وجود أحد الفريقين فقط قرينة لارادة أحد المعنيين ، فلا يدخل فى الوقت من حدث بعد الوقت من الفريق الآخر ، وعلى العموم يدخل وهو ظاهر كولو وقف على أولاده وله أولاد ، ثم حدث آخر يشاركهم (واسمع كل واحد عند الأكثر) أى جمع المشترك باعتبار مفاهيمه كالمعنى باعتبار

الباصرة والجارية ، والشمس كالمفرد المشترك في جواز إطلاقه على معانيه دفعة ، وعدمه عند أكثر الأصوليين ، فمن أجاز في المفرد ذلك أجزجه باعتبارها ، ومن منع في المفرد منع في الجمع ذلك ، ومن فصل ثمة فصل هنا ، لأن الجمع يتبع مفرده (وأجزه) أى جمعه باعتبار معانيه (أخرون مع منعه) أى منع جواز إطلاقه على معانيه دفعة (في المفرد لأنه) أى الجمع (في قوة المتعدد بالطلق) فكأنه استعمل كل مفرد في معنى * وأجيب بالمنع أولا ، وعلى التسليم ليس في قوة المتعدد مطلقا ، بل المتعدد من نوع واحد بشهادة الاستغراق والثنية ماحقة بالجمع والنحويين فيهما مذهبان ، الجواز وعدمه : وهو المشهور (وشرط تعميمه) أى المشترك في مفاهيمه (مطلقا) مفردا كن أومنى أو مجموعا (إمكان الجمع) بينها فلا يعم صيغة أفصل في الإيجاب والتهديد لعدم إمكانه ، لأن الإيجاب يقتضى الفعل ، والتهديد الترك (والإتفاق على منعه) أى منع استعماله حقيقة (في المجموع) أى مجموع معانيه من حيث هو مجموع ، قال المحقق الفتازنى : الثالث إطلاقه على مجموع المعنيين بأن يراد به في إطلاق واحد المجموع المركب من المعنيين بحيث لا يفيد أن كلا منهما مناط الحكم ، ولا نزاع في امتناع ذلك حقيقة وفي جوازه مجازا إن وجدت علاقة مصححة (فلا يتعلق الحكم الإبه) أى بالمجموع على ذلك التقدير (على خلاف العام) فإن الحكم يتعاق فيه بكل من أفراد (و) الاتفاق أيضا (على منع كونه) أى المشترك مستعملا (فيهما) أى معنييه معا (حقيقة) في أحدهما (ومجازا) في الآخر * (لا) نفي الحفية في عدم استغراقه مفاهيمه (يسبق إلى الفهم إرادة أحدهما) أى معنى المشترك عند إطلاقه : يعنى إذا سمعنا المشترك ينتقل ذهننا فوراً إلى أن مراد المتكلم واحد من معانيه لا الأكثر (حتى تبادر) إلى التهن (طلب المعين) بصيغة الفاعل يعنى أن تادر أحدهما لا عنى التعيين سبب لتبادر طلب المعين بصيغة الفاعل ، فالثاني ينور الأول (وهو) أى تادر الآخر لا على التعيين الموجب لطلب المعين (موجب الحكم بأن شرط استعماله) أى المشترك (لغة) ظرف لشرط ونصب على المصدر : أى استعماله يقتضيه وضع اللغة (كونه) أى كون استعماله وقها (في أحدهما) أى معنييه ، ووجه إيجابه أخكم انذكور أنه لو لا أن الواضع اللغوى اقتضى أن يذكر المشترك ، ويراد به أحد معانيه فقط لم يتبادر إلى الفهم إنما يتبع ما يقتضيه الوضع ، ولذلك قالوا تادر المعنى إلى القوة عند إطلاق اللفظ دليل كونه حقيقة فيه (فانتق ظهوره) أى المشترك (في الشكل) لأنه لو كان ظاهرا نيه لتادروا إلى الفهم لا أحدهما لا على التعيين (ومنع سبق) ذلك أى إرادة أحدهما لا على التعيين (كإبرة تضمحل) تلك المكبرة (بالعرض) على عرف هذا الاستعمال . فيقال لهم ما تقومون على الفور إذا أطلق

المشترك ، ويجوز أن يراد العرض على الوجدان ، فان كل أحد إذا راجع وجدانه وجد ذلك (والزام كونه) أي المشترك (مشاركاً لمعنوي) لالفظيا ، لأن مفهوم أحدهما لا على التعيين مشترك بين المعنيين يصدق على كل واحد منهما وتبادره إلى الفهم دليل كونه موضوعاً بآرائه (منوع فانه) أي المشترك اللفظي (ما) أي لفظ (تعدت أوضاعه للمعني) وهذا المعنى صادق على لفظ المعين مثلاً ، وصدق لتعريف يستلزم تحقق المعرف ، وليس تبادر ذلك المعنى المشترك بسبب وضع اللفظه ، بل بسبب وضعه لكل واحد من المعنيين المتدرجين تحته على وجه اقتضى إرادة البعض من المفاهيم : كما أشار إليه بقوله (وشرط كون استعماله) أي المشترك اللفظي (في الاثبات) أي فيما اذا ثبت له حكم ، احتراز عما اذا نفى عنه ، فانه عند ذلك يتم على ما تقدم (في بعضها) أي المفاهيم خبر الكون ، وقوله في الاثبات ظرف للاستعمال (كالمنعوى للأفراد) أي كما شرط كون استعمال المشترك المعنوي الموضوع لفرد ما من أفرادها على ما هو المختار في اسم الجنس في بعض تلك الأفراد (فازم فيهما) أي المعنوي واللفظي (تبادر الأحاد) غير أن الأحاد في المعنوي أحد الأفراد ، وفي اللفظي أحد المفاهيم (والتوقف إلى المعين) أي توقف فهم مراد المتكلم إلى ما يعين ذلك الأحاد المبهم من القرينة (فاشتركا) أي المعنوي واللفظي (في لازم) هو التبادر والتوقف المذكوران (مع تبين الحقيقتين) لما عرفت من اعتبار تعدد الوضع في اللفظي ، واتحاده في المعنوي وغير ذلك * (وأيضا اتفاق المعنيين لوجوده) أي المشترك اللفظي (على تعليه) أي تعليل النع لوجوده (بأنه) أي الاشتراك اللفظي (محلّ بالقهم) اتفاق (لمجيبين على أن الاجل مما يقصد) في التخاطب (اتفاق الكل) خبر اتفاق المعنيين وما عطف عليه (على نفي ظهوره) أي المشترك (في الكل) إذ أجمع الفريقان على أن المشترك إذا أطلق مفاده الاجال غير أن أحدهما حكم بأنه اخلال ، والآخر بأنه ليس باخلال ، بل هو مما يقصد (وأيضا لوعم) المشترك في معنييه (كان مجازاً) في أحدهما (لأنه حينئذ) أي حين يراد به أحدهما (عام مخصوص) والعام الخصوص مجاز ، لأن حقيقته العموم من غير تخصيص (لا يقال ذاك) أي لزوم كونه مجازاً عند إرادة أحدهما منه (لوم يكن موضوعاً له) أي لأحدهما أيضاً ، لكنه موضوع له غير أنه حقيقة محتاجة إلى القرينة : (لأنه حينئذ) أي حين يكون موضوعاً له أيضاً (مشترك بين الكل والبعض فيلزم التوقف في المراد منهما) أي من الكل والبعض (إلى القرينة) المعينة لواحد منهما بعينه (فلا يكون ظاهراً في الكل) كما عن الشافعي رحمه الله (فلوعم) المشترك (فلفظه) أي فهم الكل دون أحدهما فقط ليس لمجرد تعبير لكونه موضوعاً للعموم (كما قل عن الشافعي) رحمه الله

(أنه) أى عموم (احتياط العلم) أى ليحصل العلم (بفعل المراد) لتسكلم بالمشارك * (قلنا لايتوصل إليه) إلى أنه عام في الكل للاحتياط (الا بالعلم بشرع ماعلم أنه لم يشرع) يعنى أنه قد علم قبل حل المشترك على العموم أن ذلك الحكم العام لم يكن مشروعا ، والنص المشتمل على المشترك ليس بنص على العموم ، بل يحتمل أن يراد به بعض من ذلك العموم ، بل هو المتبادر لما مر ، فالتيقن بمجرد ذلك النص مشروعيته للبعض لا الكل ، فالحل على العموم حكم بمشروعية حكم علم مشروعيته قبل الحل المذكور بمجرد الاحتمال (وهو) أى شرع ماعلم أنه لم يشرع (حرام) لأنه اثبات حكم شرعى من غير دليل غير جائز إجاعا وارتركب المحرم بنافى الاحتياط * فان قلت قد وجدنا في كثير من المسائل الفقهية إيجاب أمر على وجه مع ككون نصه محتملا لغير إيجابه على ذلك الوجه ، معطلا بالاحتياط وقصد خروج المكلف عن العهدة ييقن فيلزم فيها شرع ماعلم إلى آخره * قلت ذلك فيما علم وجوب أصل الفعل بقينا غير أنه وقع الشك في كفيته وإيقاعه على بعض الكيفيات موجب للخروج عن العهدة ييقن ، وفيما نحن فيه المتيقن إيجاب أصل الفعل في أفراد مفهوم واحد من مفاهيم المشترك وبينهما بون بعيد فتأمل (والتوقف) في العمل بالمشارك (إلى ظهور المراد الاجالى) وهو المعين الذى قصد من جملة مفاهيمه ولم يعلم بمجرد إطلاقه لما سبق من الدليل يقتضى تبادر مفهوم أحد المعاني لاعلى التعيين (واجب) فالحل على العموم من غير توقف إلى ظهور قونية دالة على تعيين المراد ترك الواجب فلا يجوز * (وأما بطلانه) أى بطلان عموم (معانيه) مجازا ، فلعدم العلاقة بين الكل وبين أحد معانيه الذى هو المعنى الحقيقي له * ولما كان ههنا مظنة سؤال ، وهو أنه لانسلم عدم العلاقة ، فان المعنى الحقيقى جزء من المجازى : وهو من العلاقات المعتبرة قال (والجزء) أى واستعمال اسم الجزء (في الكل مشروط بالتركب الحقيقى) بأن يكون الكل مركبا منه ومن غيره في الخارج بحيث يصير شخصا واحدا ولاغيره بالتركيب الاعتبارى بمجرد اعتبار العقل (وكونه) أى وبكون التركيب بحيث (اذا اتقى الجزء اتقى الاسم) أى اسم الكل (عن الكل عرفا كلقبة) أى كصلاصق اسم الرقة (على الكل) وهو الانسان (بخلاف الفقير) فانه لايتقى لانسان باتقاء الظفر أو الاصبع ، بل اليد وإنما قل عرفا ، لأنه لاشك في اتقاء المجموع المركب من الظفر مثلا بشخصه في نفس الأمر (و) بخلاف إطلاق (نحو الأرض لمجموع السموات والأرض) فانه لايصح لعدم التركيب الحقيقى (على أنه) أى تعميم المشترك في معانيه (ليس منه) أى من استعمال لفظ الجزء في الكل (لأنه) أى الشأن (لم يوضع لمجموعها) أى المفاهيم : أى لم يقع بلزاه المجموع وضع ، ولا بد

في استعمال لفظ الجزء في الكل "أن يكون للكل" اسم وضع بآرائه (ليكون كل مفهوم جزء ما) أى كل (وضع له اسم خصوصاً على قول المجاز) فإن القائل به معترف بعدم وضعه للكل ، وعدم وضع لفظ آخر لازع فيه (وأما محضته) أى محضة عمومته (في النفي) كما هو المختار (فإن المنفي) أى المفهوم الذى أريد بالمشترك فنفي في سياق النفي (ما يسمى باللفظ) أى لفظ المشترك ، فإنه يتناول كل واحد من مسمياته ، وعن الفاضل الأبهري أنه لاخلاف في محضة هذا ومجازيته كما يؤول العلم بما يقضى به عند ارادة تسكيره وتثنيته وجمعه ، وهذا التحقيق بخلاف ما نقله عن البعض أنه حقيقة . قال (المصححون) عموم المشترك في معانيه (حقيقة) وما (وضع) المشترك (للكل) من المفاهيم (فإذا قصد الكل) أى جميعها به معا (كان) مستعملاً (فيما وضع له) قلنا اسم الحقيقة (إنما يثبت باللفظ) بالاستعمال لا بالوضع (أى لا بمجرد الوضع) (فإذا شرط في الاستعمال) أى استعمال المشترك (عدم الجمع) بين مفاهيمه في الإرادة منه دفعة لغة (استمع) استعماله في الجمع (لغة) والعلم بالشرط المذكور إنما حصل بالتبع والاستقراء للغة حيث لم يجدوا استعماله في الكل "أصلاً عملاً به وبما يشير اليه (فلو استعمل) في الجمع (كان خطأ فضلاً عن كونه حقيقة) فيه (فيمتنع وجوده) أى وجود استعماله في الجمع (في لسان الشرع واللغة) أما اللغة فقد عرفت ، وأما الشرع فلا أنه لا يكون الاستعمال الشرعى على خلاف الاستعمال القوى فيما شرط في مطلق الاستعمال ، وهو ظاهر (ودليل الاشتراط) بالشرط المذكور (ما قلنا) من تبادل الأحدث لاعلى العين عند إطلاقه (فلو) أى المجوزون في دفع الامتناع (وقع) استعماله كذلك في كلام الله تعالى ، قال تعالى (إن الله وملائكته يصلون ، ألم تر أن الله يسجد له الآية ، وهى) أى الصلاة (من الله الرحمة ومن غيره السماء : فلو) أى لفظ يصلون (مشترك) وقد استعمل في كلا معنييه في هذه الآية (والسجود في العقلاء بوضع الجبهة) على الأرض (ومن غيرهم الخضوع) والاعتقاد (قلنا إذا لزم كونه) أى اللفظ (حقيقة في معنيين) مختلفين بالحقيقة بأن يستعمل في كل منهما بلا قرينة المجاز (وأمكن جعله) أى جعل ذلك اللفظ موضوعاً (لمشترك) أى لمعنى مشترك (بيهما) : أى المعنيين بأن يكون تامة معنى يعموا ويصلح لأن يجعل الموضوع له باعتبار تبادره من اللفظ عند الإطلاق (لزم) كونه كذلك لا مشتركاً لتفانياً لما قررر عندهم من أن التواطؤ خير من الاشتراك اللفظي . وهنا كذلك (فالسجود) أى معناه (المشترك) من سجود العقلاء وغيرهم هو (الخضوع الساجد) بالاختيارى والقوى من قول ، وفعل ، واليه أشار بقوله (قولاً وضوحاً) ومنه اعتقاد تخالوفاً لاسم الله وتصرفه فيه (فهو) أى الخضوع المطلق (متواطئاً)

أى ككلىّ بين سجود العقلاء (فيسجد له) أى قوله تعالى - يسجد له - معناه (يخضع له من في السموات والأرض وهو) أى الخضوع (لجنسيته تختلف صورته) كما أن سائر الماهيات الجنسية قابلة لحلول صور نوعية مختلفة (ففى العقلاء) يتحقق (بالوضع) أى بوضع الجبهة على الأرض اظهاراً لكمال التذلل والاعتقاد (وفى غيرهم بغيره) أى بغير وضع الجبهة مما يدل على الخضوع كقبول التصرف من غير إياه (فاندفع الاعتراض بأنه ان أريد) بالسجود الخضوع والاعتقاد (القهرىّ شمل الكل) أى الموجودات الممكنة (فلا وجه لتخصيص كثير من الناس) بالذكر (أو) أريد الخضوع (الاختيارىّ لم يتأت فى غيرهم) أى غير العقلاء : لأننا نختار شقائنا وهو المعنى الأعمّ من القهرى والاختيارى * فان قلت اذا أريد الأعمّ أيضاً لامعنى لوجه التخصيص المذكور لأنه يعمّ الكل * قلت وجهه الإشارة إلى أن العقلاء تميزوا بنوع من ذلك الجنس غير أنه خاصة غير شاملة لكلهم ، وفيه إيهام أن بعضهم خارجون عن دائرة الخضوع المطلق بالكلية (وكذا الصلاة موضوعة للاعتناء) بالمصلى عليه (بإظهار الشرف) ورفع قدره (ويتحقق) الاعتناء المذكور (منه تعالى بالرحمة) عليه (ومن غيره بدعائه له) وإنما اختير هذا (قديماً للاشتراك المعنوى طى) الاشتراك (اللفظى ، أو يجعل) معطوف على الشرطية المذكورة بعد قلنا : أى يجعل المذكور من السجود والصلاة (محلاً فيه) أى المعنى المذكور من الخضوع والاعتناء لعلاقة اللزوم (فيعمّ) المعنى المجازى المعنى الحقيقى فيهما : أعنى وضع الجبهة والاعتناء * (وأما أهل التفسير فمضى) أى فاتفقوا على (إضمار خبر الأول) فى آية الصلاة ، تقديره ان الله يصلى وملائكته يصلون ، فحذف يصلى لدلالة يصلون عليه كما فى قول القائل :

نحن بما عندنا وأنت بم * عندك راض والرأى مختلف

وإذا تكرّر اللفظ على كل واحد على معنى آخر فلا حجة فيه (وبعينه) أى وعلى منع تعميم المشترك (فتقرّع بطلان الوصية لموايله وهم) أى انولى موجودون (له من الطرفين) على ما تقدم لأنه لما لم يعمها وليس أحدهما أولى من الآخر بقى الوصى له مجهولاً فبطلت .

مسئلة

(المقتضى) بصيغة المفعول هو (ما استدعاه صدق الكلام : كرفع الخطأ والنسيان) أى كما اقتضى ، لاصدق رفع الخطأ فى قوله عليه الصلاة والسلام « رفع عن أمتى الخطأ والنسيان » :

الحديث (أو) ما استدعاه (حكم لزمه شرعاً) أى لزم الكلام : كاعتق عبدك عنى بلفظ ، والمراد به المفهوم الكلى ومنع عمومه : أى عموم المقضى ، فالحكم اللازم للكلام ولاية الاعتناق للمخاطب عنده من قبل المتكلم ، ولا يتصور ذلك الا باعتبار بيع بينهما سابق على الوكالة اللازمة للكلام المذكور ، فانشاء البيع المذكور ما استدعاه الحكم المذكور ، ويجوز أن يكون قوله أو حكم معطوفاً على الموصول ، والمعنى والمقضى حكم لزم الكلام لتوقف صحة حكمه المنطوق عليه ، لكن قوله (فان توقفاً) يؤيد الأول : أى توقف الصدق والحكم المذكوران على ماهو المتبادر (على خاص بعينه أو عام لزم) ذلك الخاص أو العام ، والمراد به المفهوم الكلى * (ومنع عمومه) أى عموم المقضى أو العام (هنا) أى فيما توقفه على عام (لعدم كونه) أى العام هنا (لفظاً) إذ العموم من أوصاف اللفظ كما ذكره جماعة : منهم صدر الشريعة (ليس بشئ) خبر المبتدأ : أعنى منع (لأن المقتدر كاللفوظ) فى إفادة المعنى (وقد تعين) للمقتدر بصفة العموم بالدليل المعين له فيكون عامًا (وأيضاً هو) أى عموم المقتدر (ضررى) لفرض التوقف (أى توقف الكلام صدقاً أو صحة شرعية) (عليه) أى على عموميه (والا) أى وإن لم يتوقف عليه (فغير المفروض) أى فالمقتدر الذى لا يتوقف على عموميه غير المقتدر المفروض (ولو كان) التوقف (على أحد أفراده) أى العام (لا يقتدر ما يعمها) أى أفرادها كلها (بل إن اختلفت أحكامها) أى أحكام أفراد تلك العام فيترب على تقدير بعضها حكم يخالف الحكم المترتب على البعض الآخر (ولا معين) فى المقام يعين البعض الذى يحصل به المقصود (فجمل) فالمقتدر حيثئذ مجمل (أولاً) تختلف أحكامها (فالدائر) أى فيقتدر الفرد المنتشر الذى يدور مع كل فرد لصدقه عليه ، ونسب الى الشافعية أنهم يقدرون فى هذا المقام ما يعمها * (لنا) فى أنه لا يقتدر ما يعمها أن تقديره (إضمار الكل) أى تقديره فى الكلام (بلا مقتضى) فلا يجوز ، لأن التقدير إما يكون بحسب الضرورة . (قالوا) أى المعمون إضمار الكل كتعميم رفع حكم الخطأ والنسيان ، بحيث يشمل الدينوى ، وهو الصحة والفساد ، والأخرى وهو الثواب والعقاب (أقرب إلى الحقيقة) كرفع ذات الخطأ والنسيان من سائر المجازات إليها لأن فى رفع أحكامها مطلقاً رفعها ، والمجاز الأقرب أولى من غيره * (قلنا) نعم (إذا لم ينه) أى المجاز الأقرب (الدليل) ولكن هنا قناه ، وهو إضمار الكل بلا مقتضى (وكون الموجب للإضمار) حاصل (فى البعض) أى فى بعض أفراد العام (بنى الكل) أى إضمار الكل (لما قلنا) من كونه بلا مقتضى ، فان مقتضى التبعض لا يكون مقتضى الكل ، (ففى الحديث أريد حكمهما) أى حكم الخطأ والنسيان (ومطلقه) أى الحكم المطلق (بمعنى حكمى

الدارين) الدنيا والآخرة (ولا تلازم) بين الحكمين (إذ يتنى الاثم) وهو حكم الآخرة (ويلزم الضمان) وهو حكم الدنيا كما في إتلاف محترم مملوك للغير خطأ (فالولا الاجماع على أن الآخري مراد توقف) عن العمل به لاجاله فيها (وإذ أجمع) على أن الآخري مراد (اتنى الآخر) وهو الدينوى (ففسدت الصلاة بنسيان الكلام وخطئه) أى بنسيان وخطأ أوقع المصلى في التكلم ، فالإضافة لأدنى ملابسة ، والكلام مفسد مطلقا عند أصحابنا ، ولغيرهم تفاصيل تعرف في فروعهم (و) فسد (الصوم بالثاني) أى بالمفسد الثاني ، وهو الأكل أو الشرب خطأ لوصول الماء إلى الجوف خطأ في المضمضة (للاول) أى لالمفسد الاول ، وهو الأكل والشرب نسيانا (بالنص) وهو قوله عليه الصلاة والسلام « من نسى وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه ، فإنما أطعمه الله وسقاه » * (ولو صحّ قياسه) أى الخطأ (عليه) أى النسيان في غير إفساد الصوم بجامع عدم القصد إلى الجناية كما هو القول الأصح للشافعى رحمه الله إذا لم يبالغ في المضمضة ، والاستنشاق ، وقول أجد رحمه الله إذا لم يسرف فيهما خلافا لأصحابنا ومالك ، بل وأكثر الفقهاء على ما قال الماوردى (فدليل آخر) أى فوجبه دليل آخر ، لأحديث « رفع الخطأ » . وإعما قل لو، لأن محته محل نظر لكونه قياسا مع الفارق المؤثر لسدرة الأكل أو الشرب مع التذكر ، ولكثرة الوجود دخل في العذر * (وأما الصلاة) أى قياسها (على الصوم) في عدم الفساد بفعل المفسد نسيانا (فبعيد ، لأن عذره) أى المكلف (ولا مذكر) حال عن الضمير : أى كونه معذورا في حال لا مذكر له فيها كما في الصوم (لا يستازمه) أى لا يستازم كونه معذورا حال كونه (معه) أى مع المذكر كما في الصلاة لانتفاء التقصير منه في الأول دون الثاني (ولنا) أى لعدم الاستئازم المذكور (وجب الجزاء بقتل المحرم الصيد ناسيا) لوجود المذكر له ، وهو هيئة الاحرام (وفي الثاني) من قسمي مقتضى في نحو : أعتق عبدك عنى بأثف (نزم التركيب) من حكمين (شرعا) الا إذا كان عليه كفارة (حكم) هو (صحة العتق) عن الأمر (و) حكم هو (سقوط الكفارة) عنه إن بوى عتقه فيها فيقتضى سبق وجود الملك للأمر في العبد ليصح الاعتاق عنه ، والملك يقتضى سببا ، وهو هنا البيع بدليل قوله : عنى بأثف ، فالبيع لازم متقدم كما أشار إليه بقوله (ويقتضى) هذا اللازم (سبق تقدير : اشتريت عبدك بأثف في المتقدم) أى في قول الأمر : أعتق عبدك إلى آخره (و) سبق تقدير (بعته في المتأخر) أى في قول المأمور أعتقه عنك على هذا * (أما) المتقدم (بعينه) أى بالنظر إلى نفسه مع قطع النظر عن لازمه (فتوكيل) أى فهو توكيل (البائع) بالاعتاق (فقط) أى لا يتعدى عن هذا المقدار

باعتبار منطوقه وإن كان مستلزما لركنى البيع ، وهما : اشترت في المقتضى ، وبتت في المتأخر وهذا (لايجزى) في انعقاد البيع لأنه لا بد من التلفظ بشراء العبد ، وهذا الذى ذكرناه مقتضى القياس الا اننا تركناه لما أشار إليه بقوله (لولا أنه) أى انعقاده (ضمنى) وكمن من شيء يثبت ضمنا ولا يثبت قصدا فلا يصير في ثبوته بدون التلفظ بهما ، إذ كل منهما ركن يهل السقوط في الجملة كما في بيع العاطى : ألا ترى أنه لم يشترط في الضمنى ما اشترط في القصدى من كون البيع مقدور التسليم حتى يصح هذا في الأبق فيعتق عن الأمر ولم يثبت له خيار الرؤية والعيب ، غير أنه يشترط فيه أهلية الاعتاق ، فلو لم يكن أهلا له لا يثبت البيع به ، فلا يعتق ، ولا يستشكل كون المقتضى لاعوم له بوقوع الثلاث بطلنى تنسك إذا طلقت نفسها ثلاثا ، وقد نواها الزوج لأنه ليس من محل النزاع كما أفاد بقوله (وليس من المقتضى) على صيغة الفاعل (طلق) أو على صيغة المفعول ، والمعنى وليس من المقتضى ما اقتضاه طلق (لأن الجنس) وهو الطلاق (المذكور لفة) والمقتضى يازمه عدم التكر (اذهب) أى طلق معناه (أو جسدى طلاقا) كما عرف في علم المعاني من أن الفعل المعتدى قد يحذف مفعوله ، ويراد به هذا (فصحت نية العموم) لأن المصدر عما يصلح للعموم وقد نواه * (وقضى) هذا (بطالق) فان اسم الفاعل يتضمن المصدر ، فينبى أن يصح فيه نية الثلاث ، لكن الخفية لم يصححوه حتى لو نوى الثلاث لم يقع الا واحدة * (وأجيب بأن المذكور) فى أنت طالق (طلاق هو وصفها) أى المطلقة ، لا الموصوفة بطلاق (وتعدده) أى تعدد وصفها به (بتعدد فعله) أى فعل المطلق (تطليقه) ولا يتكرر الأثر الا بتكرّر المؤثر * فان قلت فعلى هذا لا يتصف بالطلاق الثلاث فى طالق ، وإن نواها لعدم تعدد التطليق المستلزم لعدم تعدد الوصف * قلت المراد وصفها بحيث يستلزم الاخبار عن كونها موصوفة بالتعدد من الطلاق فان له تأثيرا فى الفرق كما ستعرف (وثبوته) أى التطليق (مقتضى حكم شرعى هو الوقوع) أى وقوع الطلاق فى أنت طالق ، فانه يقتضى سبق تطليق (تصديقه له) أى لمن قال : أنت طالق ، فان إيقاعه هذا الحكم الشرعى انما وقع على وجه استلزام الاخبار عن وقوع الطلاق ، ووقوعه ، ووقوف على التطليق توقف الأثر على المؤثر ، فصدقه فى هذا الاخبار يتوقف على سبق التطليق ، بخلاف طلق فانه انشاء محض لا يستلزم إخبارا مقتضيا لسبق تطليق ، وإذا عرفت أن ثبوت التطليق فى أنت طالق على سبيل الاقتضاء (فلا قبل العموم) وفيه أنه لو سلم أن المقتضى لاعوم له ، لكن عدم قبوله للعموم بانضمام ما يقتضيه من النية غير مسلم * (ويدفع) هذا الفرق (بأنه) أى أنت طالق (إنشاء شرعا) وان كان إخبارا لفة (يقع به) الطلاق

(ولا مقتر أصلاً) في أنت طالق، أي لا يقتر فيه تطلق سابق مصدراً قاله (لأنه) أي التقدير (فرع الخبرية المحضة) إذ الكلام الذي هو خبر من وجه وإنشاء من وجه يجوز أن يعتبر فيه حيثية الانشائية، ولا يلتفت إلى ما تقتضيه حيثيته الأخرى (ولا تصح فيه) أي في أنت طالق (الجهتان) الانشائية والخبرية معا كما قيل (لتنافي لازمي الخبر والانشاء) يعني احتمال الصدق والكذب وعدم احتمالهما (والثابت له) أي لأنك طالق (لازم الانشاء) لعدم احتمال الصدق والكذب فقط، دون لازم الخبر فهو إنشاء محض (وقد يلتزم) كونه إنشاء * ويجب عن عدم صحة نية الثلاث بأنه قل من الأخبار إلى الانشاء إلى وقوع واحدة فقط، فإرادة التعدد خلاف ما عين له، وإليه أشار بقوله (غير أن المتحقق) عند النقل عن الأخبار إلى الانشاء (يعينه) أي تعيين أنت طالق (برمته) أي بحملته وبمجموع أجزائه لا يكون (إنشاء لوقوع) طلاق (واحدة فتعديها) أي الواحدة إلى ما فوقها يكون (بلا لفظ) مفيد لذلك، وهو غير جائز اتفاقاً (بخلاف طلق) لعدم تعيينه إنشاء لوقوع واحدة (لأنه) أي طلق (طلب لايقاع الطلاق) مطلقاً (فتصح) نية الثلاث فيه (وفي) وقوع (الثلاث) إذا نواها (بطلان) أي بأنك طالق (طلاقة رواية) عن أبي حنيفة رحمه الله (بالنوع) أي بمنع وقوعها كما هو الظاهر لكونه كأنك طالق (وعلى) تقدير (التسليم) لوقوعها به كما (هو) الرواية المشهورة هو: أي وقوعها به مبنى (على إرادة التطلق بطلاقة) حال كونه (مصدراً محذوف) فإنه قد يراد به التطلق كالسلام والبالغ بمعنى التسليم والتبليغ، فيصح حينئذ إرادة الثلاث لكونه معمولاً لفعل محذوف تقديره طالق، لافي طلقك طلاق: يعني ثلاثاً (وإنما يتم) القول بوقوعها بطلاقة (بالغاء طالق معه) أي مع طلاق في حق الإيقاع: أي (كما) ألقى طالق (مع الصد) في أنت طالق ثلاث، من الواقع هو العدد (والا) أي لم يبلغ (وقع به) أي بطلان (واحدة لزمتان بالمصدر) عند نية الثلاث (وهو) أي وقوع ثنتين بالمصدر (متف عندهم) أي الحنفية في آخره لما عرفت منه أن معنى التوحيد صراحي فيه، وهو بالفردية، والجنسية. والتي يحزل عنهما * وأيضاً يلزم في غير المدخولة البيئونة بالواحدة، وعدم وقوع شيء بالمصدر المنوي به بالثلاث (وفي أنت الطلاق) يصح نية الثلاث (بتأويل وقع عليك) الطلاق لعدم صحة ظاهره، وصيانة لكلامه ناقلاً عن "بعلان * (وما قيل فما يمنع مثله في أنت طالق) بأن يقال: أنت ذات وقع عليك التطلق فيصح فيه نية الثلاث أيضاً * (يجب بعدم إمكان التصرف فيه) أي في أنت طالق (إذ قد) من لا خبر (للانشائية) أي إليها شرعاً (فكان عين اللفظ) أي لفظ أنت طالق موضوعاً (لعين

المعنى المعلوم قبله إليه ، وهو) أى المعنى المتقول إليه الطلقة . (الواحدة) عند علم ذكر
 العدد (والثتان ، والثلاث مع العدد ، وليس من المتعدي المفعول) به الطوى ذكره لعل
 متعدّد بعد نفي أو شرط كما (فى نحو لا آكل وإن أكلت) فبعدى حق (إذ لا يحكم بكذب
 مجرد أكلت) ولا أكل كما يحكم بكذب رفع الخطأ ، لأن نفسه غير مرفوع ، لأن أكلت من
 غير أن يذكّر له متعلق خاص لا يلزم كذبه (فلم يتوقّف صدقه) أى أكلت (عليه) أى المفعول
 به (ولا) يحكم (بعدم صحة شرعية) لأكلت بدون المفعول به (فتخصه) أى المفعول به
 (باسم المحذوف ، وهو) أى هذا المحذوف (وإن قبل العموم لا قبل عموم التخصيص ،
 إذ ليس) هذا المحذوف أمراً (لفظيا ولا فى حكمه) أى اللفظى لتناسبه وعدم الالتفات
 إليه ، إذ ليس الاخبار بالجمود الفعل على ما عرف فى تنزيل المتعدي منزلة اللازم (فلو نوى
 ما كولا دون) ما كول (آخر لم تصح) نيته قضاء بالاتفاق ولا (ديانة خلافا للشافعية) *
 وفى رواية عن أبى يوسف اختارها الخصاص (والاتفاق عليه) أى على عدم قبول التخصيص
 (فى باقى المتعلقات من الزمان والمكان) حتى لو نوى لاياً كل فى زمان أو مكان دون آخر لم
 تصح نيته اتفاقا (والالتزام بالخلاف) فى قبول التخصيص (فيها) أى فى باقى المتعلقات أيضا
 بجامع المفعولية كما فى أصول ابن الحاجب (غير صحيح) قال السبكي انه لو قال والله لا آكل ونوى
 زمانا أو مكانا صحّت نيته : يعنى نيته ، ودعوى الامام الرازى الاجماع على خلافه ممنوعة وقد نصّ
 الشافعى رحمه الله على أنه لو قال : ان كلمت زيدا فأنت طالق ثم قال : أردت التكلم شهرا يصح
 فيحتاج الى الفرق * (والفرق) بين المفعول به وظرف الزمان والمكان (بأن المفعول به
 فى حكمه) أى المذكور (اذ لا يعقل) معنى الفعل المتعدي (لا يعقلية) أى لا يعقل
 المفعول به ، فيجوز أن يراد به البعض ، بخلاف الظرفين إذ ليس فى حكم المذكور لأن
 الفعل قد يعقل مع النهول عنهما وان لم يفك عنهما فى الواقع ، فلا يدخلان تحت الارادة ،
 والتخصيص فرع الدخول تحتها (ممنوع) خبر المتندأ : أعنى الفرق ، ومرجع المنع قوله
 إذ لا يعقل الى آخره (وقطع بتعلق معنى) الفعل (المتعدي من غير اختاره) أى المفعول بالبال ،
 ان أراد من غير اختار خصوص المفعول به فسلم ، وان أراد من غير اختار مفعول ما فغير
 مسلم ، بل الوجدان يحكم بأن الضرب لا يعقل بدون تعقل مضروب ما ، ولذا صرحوا بأن
 نسبة المفعول به جزء من المتعدي لنسبة الفاعل (فانما هو) أى المفعول (لازم لوجوده)
 أى وجود المتعدي (لا) لتعلق معناه فليس بلازم (مدلول اللفظ) فى التعقل ليتجزى بالارادة
 فلم يكن كالمذكور (حتى أن يقال لا آكل) معناه (لا أوجد أكل) وأكلام لأنه نكرة

في سياق النبي (فيقبله) أى التخصيص اذ لا مانع منه غير أن لا يقبل منه قضاء لأنه خلاف الظاهر (والنظر يقتضى أنه ان لاحظ الأكل الجزئى المتعلق بالمأكول الخاص) الذى لم يرد به (اخرجاً) أى خرجاً له من الأكل العام لا المأكول نفسه (صح) الاخراج والتخصيص ، لأن المخرج جزئى من جزئيات الأكل العام (أو) لاحظ (المأكول) الخاص من المأكول المطلق من حيث هو (فلا) يصح لأنه من المتعلقات التى يسقل الفعل بدونها (غير أنا فعل بالعادة فى مثله) أى مثل هذا الكلام (عدم ملاحظة الحركة الخاصة) التى هى بعض أفراد الفعل المطلق الذى هو الأكل (واخراجها) أى الحركة الخاصة من الأكل المطلق (بل) المراد اخراج (المأكول) الخاص من المأكول المطلق (وعلى مثله) أى ماهو معلوم عادة (يبنى القمه فوجب البناء عليه) أى على أنه لاحظ المأكول الخاص اخرجاً له من المأكول المطلق : وهو غير علم فلا يقبل التخصيص بخلاف الحلف : أى (بخلاف ما اذا حلف لا يخرج) حال كونه (خرجاً للسفر مثلاً) من الخروج بالنية (حيث يصح) اخراجها منها تخصيصاً (لأن المخرج متوقع الى خروج (سفرد) خروج (غيره) أى غير السفر متوقع الى (قريب وبعيد) بدليل اختلاف أحكامها (والعادة ملاحظته) أى النوع منه (فنية بعضه) أى نية خروج نوع منه (نية نوع) فصحت (كأت بالنى به الثلاث) حيث يصح بنيتها ، لأنها أحد نوعى البينة .

مسألة

المذكور فى عبارة كثير الفعل المثبت هل هو علم أولاً ؟ نبه المصنف على أنه ليس المراد ما يقابل القول ، بل الفعل المصطلح فقال (اذا قل فعله صلى الله عليه وسلم بصيغة لا عموم لها كصلى فى الكعبة) كما فى صحيح البخارى (لا ييم) فعله لم يعبر عنه بتلك الصيغة (باعتبار) من الاعتبارات (لأنه) أى قل فعله بتلك الصيغة (اخبر عن دخول) فعل (جزئى فى الوجود) ولا يتصور لعموم فى الجزئى تحقيق (فلا يدل) قول المخبر صلى (على) تحقق (الفرض والنفل) كلاهما منه صلى الله عليه وسلم (لشخصيته) أى الفعل المذكور (وأما نحو صلى العشاء بعد غيبوبة الشفق ، قائماً ييم) فعله لم يعبر عنه بصلى ، لكن لا باعتبار نفسه بل باعتبار وقوعه بعد كل واحد من معنى الشفق الذى ييم (الحرة والياض) لاشتراكه فيها (عند من يعم المشترك ولا يستلزم) تعميمه (تكرار لصلاة بعد كل) من الحرة والياض (كما فى تعميم المشترك حيث يتعلق) أى حكم المشترك (بكل) من معانيه (على الاقتراد لمخصوص

(للإفادة) متعلق بقوله يوم الجمعة والياض (وهو) أى خصوص المائدة (كون الياض دائماً بعد الجمعة) يعنى إنما يعمها مع شخصية الصلاة للخصوصية المتحققة في الخبر عنه ، فانه لولا لزوم عديدة الياض للحمرة لم يحسن ارادة العموم المذكور لجواز وقوع تلك الصلاة بعد غيبوبة الشفق الأحمر من غير أن يقع بعد غيبوبة الشفق الأبيض ، بأن لا يعقب الأبيض الأحمر ، بخلاف ما اذا لم يفارق أحدهما الآخر ، فان الظاهر عدم اقتراقهما في استعقاب الصلاة المذكورة ، فيه ما فيه (فصح أن يراد صلى بعدهما صلاة واحدة فلا يتم) لفظ صلى للمذكور (في الصلاة بطريق التكرار) لعدم دليل التكرار (فلا يلزم جواز صلاتها) أى صلاة العشاء والتأنيث باعتبار العتمة (بعد الجمعة فقط ، وما يتوهم من نحو كان يصلى العصر والشمس بيضاء) مرتفعة حية (وكان يجمع بين الصلاتين في السفر من التكرار) بيان لما (فن إسناد المضارع) لامن الفعل من حيث هو ، وقيل من كان ومشى عليه ابن الحاجب (وقيل من المجموع منه) أى من إسناد المضارع (ومن قرآن كان ، لكن نحو بنو فلان يكرمون الصيف ويأكلون الحنطة يفيد أنه) أى الاكرام والأكل (عادتهم) والتكرار يستفاد من العادة (ولا يخفى أن الافادة) أى افادة اسناد المضارع (التكرار استعمالية لاوضعية) وأكثرية أيضا لا كلية ، وقيل إن كان واسناد المضارع اذا اجتماعا كان متعاضدين على افادة التكرار غالبا (ومنه) أى ومن أجل ما ذكر من عدم عموم فعله المذكور (أن لا يتم) عدم عموم حكم فعله (الأمة ولو) اقترن (بقريته) تفيد العموم (كقفل الفعل خاصا بعد اجمال في علم بحيث يفهم أنه) أى ذلك الفعل المنقول (بيان) لاجال ذلك العام (فان العموم للجمل لالقل الفعل) أى لا للفعل المنقول خاصا ، وفيه رد لما في الشرح العضدي كما قال الراوى : قطع يد السارق من الكوع بعد اقطعوا أيديهما بيان لاجال في محل القطع ، وهذا اذا أطلق اليد حقيقة على مجموع مامن المنكب الى الأصابع وعلى مامن الكوع اليها ، وأما اذا خص بالأول فهو ارادة دليل المعنى المجازى فعموم يد السارق يستفاد من اقطعوا أيديهما ، لامن قول الراوى المذكور ، وكقوله صلى فقام وركع وسجد بعد قوله أقيموا الصلاة (وكذا نحو صلاوا كما رأيتوني أصلى) أى وكما أن القرينة للمذكورة لاتستلزم عموم الفعل المنقول كذلك قوله صلى الى آخره لا يستدعى عموم قول الراوى صلى كذا بعد قوله المذكور (وتوجيه المخالف) القائل بعمومه للأمة للتمسك (بعموم نحو سها فسجد) عن عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم فسها في صلاته فسجد سجدتي السهو (و) قول عائشة رضى الله عنها (فعلته أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم فاغتسلنا) بعد قولها اذا جاوز الختان وجب الغسل ، فان كلا منهما يوم الأمة (مدفوع بأنه)

أى العموم لم (من خارج) عن مفهوم اللفظ المحكى كقوله صلى الله عليه وسلم لكل سهو سجدتان بعد السلام رواه أحمد وأبو داود ، وإذا التقي الختانان وجب الفسل رواه مسلم وغيره أيضا عموم السجود لعموم علته : وهو السهو حيث رتب عليه بقاء التعقب : وهو دليل العلية (وأما حكاية قوله) صلى الله عليه وسلم (لا يدري عمومه بلفظ عام) متعلق بحكاية يعنى أن فى الحكاية ما يبدل على العموم ، والمحكى لا يدري هل فيه ما يبدل على العموم أولا (كقضى بالشفعة الجار ، ونهى عن بيع الفرر) فإن الجار محلى بلام الاستفراق ، وكذا إضافة البيع استفراق ، ولا يدري حال ما أخبر عنه باعتبار العموم وعدمه (وهى) أى هذه للمسئلة (مسئلة أخرى) ذكرت للناسبة (فيجب الحل) أى حل المحكى عنه (على العموم) فالشفعة لكل جار ، والنهى عن كل بيع فيه غرر كبيع الآبق والمهدوم (خلافا لكثير) من أهل العلم ، وإنما يجب الحل على العموم (لأنه) أى الصحابى (عدل عارف باللغة والمعنى) فيعرفان عبارته فيفيد العموم ، فلو أنه حقق العموم فى المسئلة لمنعته العدالة عن التعبير بما يفيد العموم الذى ينبى عمل الأمة عليه (فالظاهر) من حالة (المطابقة) أى مطابقة ما يستفاد من كلامه ما هو الثابت فى نفس الأمر (وقولهم) أى الكثير (يحمل غررا وجارا خاصين كجار شريك فاجتهد) الحاكى (فى العموم) فى مأخذه فاتهى اجتهداه اليه (غفكاه) أى العموم بحسب ما أدّى اليه اجتهداه (أو أخطأ فيما سمعه) بأن توهم أن مسموعه بصفة العموم ، ولم يكن فى الواقع كذلك (احتمال) خلاف الظاهر (لا يقدح) فى الاحتجاج به على العموم ، لأن الظاهر كاف فى الظن * والظاهر من علمه وعدالته المطابقة (وجعلهما) أى قضى بالشفعة ، ونهى عن بيع الفرر (من حكاية فعل) لامن حكاية قول على ما ذكر بلفظ (ظاهر فى العموم) فعلى الأول المحكى قول والحاكى عام نصا ، وعلى هذا فعل والحاكى علم ظاهر (منتف) أى منتف مصداق الجعل المذكور (لأن القضاء والنهى) اللذين قول الحاكى قضى ونهى اخبار عنهما ليس بفعل لا يكون معه عموم ، بل هو (قول يكون معه عموم وخصوص) يعنى يصلح للعموم والخصوص كسائر الأقوال ويحمل على العموم لتطابقه الحكاية الصادرة عن العدل العارف باللغة * فإن قلت سلمنا أن القضاء قول لكونه عبارة عن حكمت عليك ونحوه ، وكذا النهى كقوله : لا تبع كذا لكن لا يحتمل مثل هذا القول العموم كالفعل لشخصيته * قلت مثل هذا لا يصلح لأن يخبر عنه بما يفيد العموم ، بل لابد أن يكون منشأ الاخبار قولاً دالا على العموم وأقضاء ونهى مكرراً يحصل به العمل بالعموم ولله أعلم .

مسألة

(قيل) والقائل ابن الحاجب (نفي المساواة في لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة يدل على العموم) لجميع وجوه المساواة نحو قوله تعالى - لا يستوى - الآية هل يقتضى العموم : أى يدل على عدم جميع وجوه المساواة فلا يقتل مسلم بكافر ولا ذمى ، المختار أنه يقتضى العموم وكذلك غير المساواة من الأفعال (وقال أبو حنيفة لا يقتضيه) فمن ثم جوز قتل المسلم بالذمى (وليس) كذلك (بل لا يختلف) على صيغة المجهول (فى دلالة) أى نفي المساواة (عليه) أى على العموم (وكذا) يدل على العموم (نفي كل فعل) عام فى وجوهه (كلا آكل) فإنه عام فى وجوه الأكل (ولا) يختلف أيضا (فى عدم صحة إرادته) أى العموم فى نفي المساواة (لقولهم) أى مخالفى الحنفية (فى جواب قول الحنفية) ان عموم نفي المساواة قول (لا يصدق اذ لا بد) بين كل أمرين (من مساواة) من وجه أقلهما فى سلب ماعدهما عنهما (المراد) مقول قول المخالفين : أى المراد من عموم المساواة (مساواة يصح فيها وما سواه) أى سوى ما يصح فيها (مخصوص) من عموم فيها (بالعقل) أى بدليل العقل ، فلم اتفاق الكل على دلالة العموم وعلى عدم إرادته للمصارف المذكورة ، وإذا كان دلالة العموم وعدم إرادته متفقا عليه والتزاع فيها هو المراد (فلا استدلال) على عموم نفي المساواة (بأنه) أى النفي المذكور (نفي) داخل (على نكرة : يعنى المصدر) الذى تضمنه النفي كما ذكره ابن الحاجب (فى غير محل النزاع ، إنما هو) أى التزاع (فى أن المراد من عموميه بعد تخصيص العقل ما لا يتمنه) أى من تخصيصه (هل يخص أمر الآخرة فلا يعارض) المراد (آيات القصص العامة) كقوله تعالى - وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس - الآية (فيقتل المسلم بالذمى أو ييم الدارين) الدنيا والآخرة (فيعارض) المراد آيات القصص فيخص (فلا يقتل المسلم بالذمى . قال الشارح . قال المصنف رحمه الله : وحاصله أنه هل ثم قرينة تصرف نفي المساواة إلى خصوص أمر الآخرة أولا فيم الدارين (قال به) أى بالعموم (الشافعية ، والحنفية) خصوه (بالآول) أى بأمر الآخرة (لقرينة تعقيه) أى النفي المذكور (بذكر الفوز) . قال الله تعالى - لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة - (أصحاب الجنة هم الفائزون ثم فى الآثار ما يؤيده) أى قول الحنفية : منها (حديث) عبد الرحمن (بن اليلمانى) بالبلاء الموحدة واللام المتوحدتين بينهما ياء تحتانية من مشاهير التابعين ، روى عن ابن عمر ، وعنه ابنه قال أبو حاتم ذكره ابن حبان فى الثقات . وقال الدرر قطنى : ضعيف لا تقوم به الحجة قل (قتل

صلى الله عليه وسلم مسلماً مجاهداً ، الحديث) يعنى قوله وقال : أنا أحق من وفى بذمته ، رواه أبو داود فى مراسيله وعبد الرزاق وأخرجه الدارقطنى عن ابن اليمساعى عن ابن عمر مرفوعاً وأعله (ونحوه) ما روى المشايخ عن على رضى الله عنه (إنما بذلوا الجزية لئلا تكون دماؤهم كدمائنا الخ) وأما ولم يجهده المترجمون بهذا اللفظ ، وإنما روى الشافعى والدارقطنى بسند فيه أبو الجنوب وهو مضطرب ، عن على رضى الله عنه : من كانت له ذمتنا فذمتنا كذمتنا ودينه كديننا (فظهر أن الخلاف فى تطبيق كل من المذهبين على دليل تفصيلي) فهى مسألة قهية لا أصلية كما عرفت من عدم الاختلاف فى دلالة قوله تعالى - لا يستوى - الى آخره على العموم الى آخره .

مسئلة

(خطاب الله تعالى للرسول) بتوجيه الخطاب اليه (بخصوصه) كقوله تعالى (يا أيها الرسول ، لئن أشركت : قد نسب فيه خلاف) ومن ناصبه ابن الحاجب (بالخفية) وأحد قالوا (يتناول الأمة) والمصنف رحمه الله لم يلتفت الى ما ذكره الأسنوى من أن ظاهر كلام الشافعية يوافقهم فقال (والشافعية لا) يتناولهم (مستدلين) أى الشافعية (بالقطع من) أن (اللغة بأن مال الواحد لا يتناول غيره) أى غير ذلك الواحد (وبأنه لو عجمهم) أى الأمة كما قال الخفية (كان إخراجهم) أى الأمة فيها اذادلّ الدليل على أنهم لم يرادوا (تخصيصاً ، ولا قائل به) أى التخصيص (وليس) هذا الاستدلال (فى محل النزاع فان مراد الخفية) بعموم إياهم (أن أمر مثله) أى النبى صلى الله عليه وسلم (عن له منصب الاقتداء والمتبوعة يفهم منه) أى من أمره (أهل اللغة شمول أناعه عرفاً) لاوضعا (كما إذا قيل لأمرار كركب للناجزة) بالجمع رزاقى المحجمة الحاربة ، وبالهاء ولراء المهملتين التثنية (غير أن النبى صلى الله عليه وسلم له منصب الاقتداء به) والمتبوعة يفهم منه : أى من أمره (فى كل شئ) مما يخاطب به (إلا) ما يخص به (بدليل) يفيد اختصاصه (لأنه يمت ليؤتى به ، فكل حكم خوطب هو) صلى الله عليه وسلم (به عم) الأمة (عرفة) فى خطاباته (وإن كان فعله) أى ذلك الحكم (لا يتوقف على أعوان كاللناجزة) أى كتوقف مقاتلة الأمور بها للأمير (وأذن) أى وإذا كان عاماً عرفاً (ياتزمون) أى الخفية (أن إخراجهم) أى الأمة من خطابه بخصوصه (تخصيص) فانه (أى التخصيص) كما يرد على العام لعة يرد على العام عرفاً ، واستدلناهم) أى الخفية للعموم المذكور (بنحو يا أيها النبى إذا طلقتم النساء) - فطالقوهن لعدوهن - مما أفرد عليه

للمصلاة والسلام بالخطاب وأمر بصيغة العموم الدالة على إرادة العموم في صدر الكلام (و بأنه لو لم يفهم لكان خالصة لك) يعذّقه - يا أيها النبي انا أحللتنا لك أزواجك - الى قوله - وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان أراد النبي أن يستنكحها - (غير مفيد) لأن الاختصاص والخصوص على تقدير عدم العموم ثابت بالخطاب الخاص (و) قوله تعالى (زوّجنا كما لكلا يكون على المؤمنين حرج) - في أزواج أدعيائهم - فأخبر أنه إنما أباح تزويجه إياها ليكون شاملا للأمة ، ولو كان خطابه خاصا لما حصل المقصود (ليان التناول العرفي) خبر المبتدأ : أعني واستدلالم (لا) لبيان التناول (الفوضى ، فأجوبهم) أى الشافعية عن هذه الاستدلالات (التي حاصلها أن الفهم) أى فهم الأمة من هذه النصوص (بغير الوضع للفوضى طائفة) أى ساقطة لأن الحنفية معترفون بعدم العموم لغة ، ثم تعقب الحنفية في استدلالهم بيا أيها النبي انا أحللتنا لك الآية فقال (غير أن نفي الفائدة مطلقا) على ذلك التقدير (مما يمنع لجواز كونها) أى الفائدة (منع الإلحاق) أى إلحاق الأمة به قياسا (ولا يحتاج اليه) أى نفي الفائدة مطلقا (في الوجه) أى وجه الاستدلال بالآية (ويكفي) في الاستدلال لم بها (أن خالصة لك ظاهر في فهم العموم) للأمة من قوله - يا أيها النبي انا أحللتنا لك - (لواه) أى لفظ خالصة لك وظهوره علامة كونه عاما عرفا ، ثم ان الشافعية قد ذكروا في نفي إرادة العموم أنه ينأى كون افراده صلى الله عليه وسلم بالذكر للتشريف فأجاب عنه بقوله (وكون افراده بالذكر للتشريف لا ينأى المطلوب) وهو العموم عرفا (فن التشريف أن خصه) صلى الله عليه وسلم (به) أى الخطاب بحسب الذكر (والمراد أتباعه معه) والا لكان مقتضى هذه الإرادة أن يقال : يا أيها الذين آمنوا ونحو ذلك (وعرف) من هذا التقدير (أن وضعها) أى هذه المسئلة معنونة بعنوان (الخطاب لواحد من الأمة هل يمّ ليس بحيد) لأن الحنفية لا يقولون خطاب من ليس له منصب الاقتداء يمّ الأمة عرفا ، بل هذا موضوع مايلي هذه : أعنى قوله .

مسئلة

(خطاب الواحد لايمّ غيره لغة ، ونقل عن الخنايلة عمومها ، ومراهم خطاب الشارع لواحد بحكم يعلم عنده) أى عند ذلك الخطاب (تعلقه) أى ذلك الحكم (بالكل الا بديل) يقتضى التخصيص (كقوله حكى على الواحد حكى على الجماعة) وقد مرّ في البحث الثاني من مباحث العام : ونسلكم في سنده (وفهم الصحابة ذلك) أى ان حكمه صلى الله عليه وسلم على الواحد حكمه على الجماعة (حتى حكموا على غير ما عزّ بمحكم به) صلى الله عليه وسلم

من الرجم (عليه) أى على ماعز حتى قال عمر رضى الله عنه خشيت أن يطول بالناس زمان حتى يقول قاتل لانبجدرجم فى كتاب الله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله ، ألا وإن الرجم حق على من زنا وقد أحسن إذا قلت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف : رواه البخارى ، وقال أيضا كافى البخارى ، وحكوا على ذلك إجماع الصحابة ومن بعدهم ليعتد بالجماعة (ولعموم الرسالة بقوله) صلى الله عليه وسلم (بعثت الى الأحمر والأسود) رواه أحمد وابن حبان وأبو داود لكن بتقديم الأحمر على الأسود : أى الى العرب والجم ، وقيل الى الانس والجن ، وقوله تعالى (وما أرسلناك الا كافة للناس) وإذا كان مراد الخطاب هذا (فكلام الخلافين فيها) أى فى هذه المسئلة (كالتى قبلها) من حيث عدم التوارد على محل واحد .

مسئلة

(الخطاب الذى يعم العبد لغة) كياؤها الناس : ياأيها الذين آمنوا (هل يتناولهم شرعا فيعمهم حكمه) أى حكم الخطاب المذكور إليهم (الأكثرنم) أى قال أكثر الأصوليين يعم يتناولهم شرعا ويم حكمه إليهم (وقيل لا) يتناولهم شرعا ولا يعمهم حكمه . (و) قال (الرازى الحنفى) يتناولهم شرعا (فى حقوق الله تعالى فقط) . قال الكرماتى لا كلام فى أن مثل هذا إذا لم يتضمن حكما يحتاج فى قيمه إلى صرف زمان يتناولهم ، بل فيها إذا تضمن ما يمتنع من الاشتغال بقيام مهمات السادات * (وحاصله) أى هذا الخلاف (أن الخلاف فى إرادتهم) أى العبد (باللفظ العام وعدمها) أى عدم إرادتهم به (واستدلال النافى) لتناولهم (بما ثبت شرعا من ككون منفعه) أى العبد (مملوكة لسيده فلو تناولهم) الخطاب المذكور (ناقض) الخطاب المذكور (دليل لعدم الإرادة) يعنى مما يدل على مملوكة منافعهم المستزمنة عدم مطالبته سبحانه إليهم بصرفها فى خدمته سبحانه لغناه عنهما ، وحاجة العباد إليه * (وأما قولهم) أى النافين (خرج) العبد (من) خطاب (نحو الجهاد ، والجمعة ، والحج) والتبرعات وبعض الأقاير مما دل عليه من النص والاجماع (فلو كان داخلا) فى تلك العمومات قبل الإخراج (أى مرادا) من حيث الإرادة وإنما قيد به ، لان السخول من حيث التناول بحسب المفهوم اللغوى لاتزاع فيه (كان) ذلك الإخراج بعد السخول مرادا (تخصيصا ، والأصل عدمه) أى عدم التخصيص (فتجوز بالتخصيص عن النسخ) جواب أما : أى قولهم المذكور باعتبار تعبيرهم بالتخصيص تجوزا أريد به المعنى المجازى للتخصيص وهو النسخ ، لأن إرادة العموم مستزمنة

لتشريفه ، ثم إرادة ما يخالف العموم ، نسخ له (والجواب) عن قولهم القى حاصله النسخ (بأن خروجه) أى العبد من تلك العمومات (بالدليل) المقيد له (يازم أن معناه) أى كون معناه أنه (لم يرد) العبد من ذلك العموم (للدليل) يدل على عدم إرادته (فضلا عن إرادته ، ثم نسخه) يعنى إذا لم يكن أراده أصلا لم يلزم بالطريق الأولى أن لا يكون نية مجموع الأمرين من الإرادة والنسخ الموقوف على الإرادة ، والضمير فى نسخه راجع إلى الحكم المتعلق بالعبد على تقدير الإرادة (عنه) أى عن العبد المتعلق بالنسخ * (وحاصله) أى حاصل الجواب (أن اللازم) فى قس الأمر (التخصيص الاصطلاحي بدليله لا للنسخ) وهو أن الخارج عن حكم العام فى قس الأمر لم يكن مرادا من اللفظ الدال على العموم (وقد يقرر) توجيه المسئلة هكذا (دل) الدليل (على عدم إرادته) أى العبد (فى بعضها) أى فى الأحكام (وعليها فى بعضها) أى وعلى إرادته فى بعض الأحكام (ثابت) للتناول شرعا (يعتبر بالتناول) لغة (لأن الأصل مطابقتها) أى التناول (الإرادة ، والثانى) يقول (عرض الاشتراك فى الاستعمال) لا يراد فى بعض الاستعمالات ، ولا يراد فى بعض الآخر (فتوقف دخولهم) أى العبد (الى الدليل) لأن الأصل عدم الدخول (أرقام) الدليل معطوف على عرص (على عدمها) أى الإرادة (وهو) أى الدليل القائم على عدم الإرادة (مالكية السيد لها) أى لمنافعه (والراى يمنع) أى عدم إرادتهم (فى حقوق) تعالى (والدليل) على إرادتهم فيها (الأ كثرية) لدخولهم فى الخطابات الواردة فى حقوق الله تعالى على وفق اللغة ، وأ كثرية إرادتهم فى الاستعمال إذا انضم إليها ماقتضيه اللغة يصلح دليلا للإرادة (فوجب التفصيل) بين حق الله وغيره (ر) بهذا التفصيل (انتظم) أى صح (منع عموم مملوكة منافعه) للسيد فى جميع الأوقات ، بل يستثنى منها أوقات الأعمال المطلوبة منه عند الضيق حتى لو أمره فى آخر وقت الصلاة بحيث لو أطلعاه لفاتته وجب عليه صرف ذلك الوقت فى الصلاة ، ولا يجوز للسيد استخدامه (فاندفع الأول) أى التناقض للذ كور فرجح قول الشيخ أبى بكر الرازى .

مسألة

(خطاب الله سبحانه العام : كإعبادى - يا أيها الناس - شمله صلى الله عليه وسلم إرادته) بالرفع فاعل شمل ، وإضافته الى ضمير الخطاب لأدنى ملابسة (كما تناوله) أى الخطاب المذكور لرسول صلى الله عليه وسلم (لغة) ولو قال شمله إرادة كما شمله لغة لكان أظهر (عند الأكثر) سواء صدر بالقول أو التبليغ أولا ، والظرف متعلق بشمله (وقيل لا)

يشمله إرادته (لأن كونه) صلى الله عليه وسلم (مبلغه) أى الخطاب للامة (مانع) من ذلك ، والا لكان مبلغاً ومبلغاً بخطاب واحد ، ولا يظهر امتناع اجتماعهما في شخص واحد من جهتين فتأمل (ولذا) أى ولكونه مانعاً من شمول الإرادة (خرج) رسول الله صلى الله عليه وسلم (من أحكام عامة) أى لم يدخل فيها (كسنية الضحى) فانها مندوبة للامة على القول الأشبه ، وقد ذهب غير واحد من أعيان المتأخرين : منهم النووي إلى أنها واجبة عليه . قال الشارح والأوجه عنده فإن الخصوصية لا تثبت الا بدليل صحيح وهو مقصود ، وقد جاء مما هو أقوى منه ما يعارضه ، وقد قل في شرح المهذب عن العلماء أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يدوم على صلاة الضحى مخافة أن تقرر على الامة فيجوزوا عنها ، وكان يفعلها في بعض الأوقات (وحل أخذ الصدقة) فرضها وتطوعها تشريفاً له فانها أوساخ الناس على مافي الأحاديث الصحاح (و) حرمة (الزيادة على أربع) من الزوجات بالاجماع * وأما الكلام في الزيادة على التسع ، فالأصح الجواز عن عائشة رضي الله عنها «أمات رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أحل له النساء» . قال الترمذي حسن صحيح ، والحاكم صحيح على شرط الشيخين ، ولفظه «حتى أحل له من النساء ما شاء» (والجواب المبلغ جبرائيل عليه السلام للأحكام العامة الى واحد من العباد) حال كون ذلك الواحد (مشمولاً بها) أى بترك الأحكام (ليسمعهم) أى العباد (إياها) أى الأحكام وهو النبي صلى الله عليه وسلم فهو حال تبليغ جبريل الخطاب الذي هو داخل فيه (فلا موجب لخروجه ، وهو مشمول به لغة فالتحقق خروجه منه لزم كونه لتبليغ خاص فيه ، فتفصيل الخليع) والصيرفي (بين أن يكون) الخطاب العام (متعلق قول : كقل بإعبادي ، فيمنع) شموله إياه (والا) أى وإن يكتن متعلق قول (فلا) يمنع (منع) خبر تفصيل الخليع ، وقد عرفت وجه الالتقاء من التناول بحسب اللغة في الكل وعدم المرجح لعدم إرادة سوى دليل التخصيص في البعض على أن الخطابات كلها مقترنة بنحو : قل ، أو بلغ على ما قل بعضهم ، ورد بالنع ، ولو سلم فليس المقدر كالمفوض من كل وجه .

مسألة

(الخطاب الشفاهي كإياها الذين آمنوا : ليس خطاباً لمن بعدهم) أى الذين سيوجدون بعد الموجودين في زمان الخطاب (وإنما يثبت حكمه) أى الخطاب الشفاهي (لهم) أى لمن سيوجد (بمخرج) من الخطاب من نص أو إجماع أو قياس (دل) ذلك (على أن كل

خطاب علق بالموجودين حكماً فانه يلزم من بعدهم . وقالت الخبابة وأبو اليسر من الخفية هو)
 أي الخطاب الشفاهي (خطاب لهم) أي لمن بعدهم أيضاً * (لنا القطع بعدم تناول) أي
 تناول الخطاب الشفاهي لهم (لغة) على ما هو التحقيق . (قالوا : لم تزل علماء الأمصار في
 الأعصار يستدلون به) أي بالخطاب الشفاهي (على الموجودين) في أعصارهم ، وهو إجماع
 لهم على العموم * (أوجب لا يتعين كونه) أي كون الاستدلال به عليهم (لتناولهم) أي
 لتناول الخطاب المذكور إياهم (لجواز كونه) أي استدلالهم به عليهم (لعلمهم) أي العلماء
 (بنبوت حكم ما يتعلق بمن قبلهم عليهم) أي على من بعدهم بنص ، أو إجماع ، أو قياس *
 (وأما استدلالهم) أي الخبابة بأنه (لو لم يتعلق) الخطاب المذكور (بهم) أي بمن سيوجد
 (لم يكن) النبي صلى الله عليه وسلم (مرسل إليهم) إذ لا معنى للإرسال إليهم إلا أن يقال
 له بلغ أحكامي إليهم ، ولا تبلغ جهنم العمومات (فظاهر الضعف) للتعذر الظاهر للضرورة
 المذكورة ، إذ الإرسال إليهم لا يستلزم الخطاب الشفاهي بالنسبة إلى الكل ، بل يتحقق
 بمحصل الخطاب للبعض ، وللبعض نصب الدلائل على أن حكمهم حكم الذي شافهم * (واعلم
 أنه إذا نصر الخطاب في الأزل للمعدم) كما سيأتي في مسألة تكليف المعدم نصره على مذهب
 إليه الأشاعرة (ومعلوم أن النظم القرآني يحاذي دلالة) أي من حيث الدلالة المعنى (القائم
 به تعالى قوى قولهم) أي الخبابة جواب إذا ، قل عن العلامة أنه ذكر في الكتب المشهورة
 أن الحق أن العموم معلوم بالضرورة من دين محمد صلى الله عليه وسلم . قال المحقق الفتازاني
 وهو قريب * (ويحجب بأن التعلق) أي تعلق الخطاب بالمعدمين (في الأزل يدخله) أي
 التعليق الأزلي (معنى التعليق على ما عرف) من أن معناه أن المعلوم الذي علم الله أنه يوجد
 مطلوب منه في الأزل طلباً غير تنجيزي ، بمعنى أنه إذا وجد بصفة التكليف يأتي بذلك الفعل
 كما تجدد في نفسك طلب صلاح ولد سيوجد ، وإنما للمتبع الطلب التنجيزي من المعدم في صورة
 الأمر والهوى على مائتين في محله (والكلام) أي الكلام النازع فيه إنما هو (في النظم
 الخالي عنه) أي عن معنى التعليق ، وهو توجيه الكلام اللفظي التنجيزي نحو الغير للتفهيم ،
 وهذا لا بد فيه من وجود المخاطب ، فهذا يقوى قول الأكثرين .

مسألة

(المخاطب) بالكسر (داخل في عموم متعلق خطابه عند الأكثر : مثل) قوله تعالى (وهو
 بكل شيء عليم ، وأكرم من أكرمك ولا تهنه) قلته عالم بذاته ، والأمر الناهي إذا أكرم غيره

كأن الغير مأمورا باكرامه ، منها عن إهاتته لوجود مقتضى واتقاء المانع (وقيل كونه) أى التكلم (المخاطب يخرج) من ذلك (والجواب منع الملازمة) بين كونه مخاطبا ، وخروجه عن ذلك الخطاب (وأما) عموم قوله (الله خالق كل شيء فمخصوص بالعقل) لامتناع خلق القديم ، ولا سيما الواجب لذاته : وهذا جواب احتجاج المانعين لدخوله ، قريره لو كان داخلا لزم كونه تعالى خالقا لنفسه بقوله تعالى - خالق كل شيء - * فاصل الجواب أنه لولا المخصص العقلي لكان داخلا ، وقيل ان التخصيص خروج ما يقتضى ظاهر اللفظ دخوله ، والله سبحانه وان كان شيئا ، لكن عند ذكر الأشياء لا يفهم دخوله ، وفيه ما فيه .

مسئلة

(العالم في معرض المدح والنم كان الأبرار) لى نعيم وان الفجار لى جحيم (يم) استعمالا كما هو علم وضما (خلافا للشافى حتى منع بعضهم) أى الشافعية (الاستدلال بالذين يكتزون) التهرب والفضة ولا يتقونها فى سبيل الله الآية (على وجوبها) أى الزكاة (فى الحل) لأن القصد بيان الكاز ، لا بيان التعميم ، وإثبات الحكم فى جميع المتناولات اللغوية * (لنا علم بصيغته) من غير معارض فوجب العمل - (قالوا) أى الشافعية (عهد فيهما) أى المدح والنم (ذكر العالم مع عدم إرادته) أى العموم (مبالغة) فى الحث على الطاعة ، والزجر عن المعصية ، فالقصد من صيغة العموم فيهما التأكيد والاهتمام فى الحث والزجر ، لا لمعوم * (وأجيب بأنها) أى المبالغة (لاتنافيه) أى العموم (إذ كانت المبالغة (للحث) لا مكان الجمع بين المصاحتين ، فلا صارف عن الحقيقة اللغوية (بخلاف) المبالغة (فى نحو: قتل الناس كلهم) فإن معنى المبالغة على تنزيل قل البعض منزلة قتل الكل لكونهم كبنان واحد على أن القرينة الصارفة عن إرادة العموم فيه وانحط لعدم إمكان قتل الكل ، وعدم إرادة العموم فى أمثاله كما لا يخفى .

مسئلة

(مثل خذ من أموالهم صدقة لا يوجب) أى الأخذ (من كل نوع) من أنواع المال (عند الكرخى وغيره) كلامدى وابن الحاجب (خلافا للأكثر له) أى للكرخى (يصدق بأخذ صدقة) واحدة بالنوع (منها) أى من جملة أموالهم (أنه أخذ صدقة من أموالهم)

المأمور به أخذ صدقة ما ، وقد تحقق في ضمن تلك الواحدة (وهم) أى الأكثر
 ممنونه (أى صدق ذلك) لأنه (أى لفظ أموال (جمع مضاف ، فإلغى) خذ (من
 مال) صدقة (فيعم) المأخوذ (بعمومه) أى للمأخوذ منه * (أجب بأن عموم كل
 سبيل) أى لاستغراق كل واحد واحد مفصلا (بخلاف الجمع) فإن عمومه ليس بتفصيلي
 لفرق الضرورى : بين الرجال عندى درهم ، ولكل رجل (عندى درهم حتى يلزم فى الأول
 هم واحد للجميع ، وفى الثانى درهم لكل رجل (وهذا) الجواب (يشير الى أن
 تغراق الجمع المحلى ليس كالفرد ، وهو) أى كون استغراقه ليس كالفرد (خلاف) المذهب
 المنصور ، بل هو) أى الجمع المحلى (كالفرد ، وإن صح إرادة المجموع به) أى المحلى
 لا كل فرد بالقرينة) الصارفة عن كل فرد ألبتة لإرادة المجموع من حيث هو كنهه للدار
 تسع الرجال (وقد ينصر) كونه ليس كالفرد (بالفرق : بين لساكين عندى درهم ، وللسكين
 ندى درهم عند قصد الاستغراق بتبادر إرادة المجموع فى الجمع ، وكل واحد واحد فى
 لفرد (قبل ملاحظة استحالة انقسامه) أى الدرهم الواحد (على الكل) فإنه بعد
 لاحتها يتعين إرادة خلاف الظاهر ، وهو المجموع فيكون للمعنى : لكل واحد عندى
 درهم (و) ينصر أيضا (بتبادر صدق ما تقدم) من أخذ صدقة من أموالهم على أخذ صدقة
 واحدة منها * (فالحق أن عمومها) أى الجوع المحلاة (مجموعي) بمعنى أن الحكم المنسوب
 إليها يثبت للمجموع من حيث هو مجموع لا لكل واحد من آحادها * (وإن قلنا ان أفراد
 الجمع العام الواحدان) أى أفراد مفهوم مفردة ، لأفراد مفهومه : أعنى الجماعات كما سبق (فإنه)
 أى كونه مستغراقا لآحاد المفرد (لا ينافيه) أى كون عمومها مجموعيا بالمعنى المذكور (ولزوم
 الحكم الشرعى أو) لزوم الحكم (مطلقا) شرعيا كان أو غيره (لكل) من الآحاد
 (ضرورة عدم تجزؤ المطالب) فيها إذا لم يكن الحكم المتعلق بالجمع المحلى أمرا قابلا للتجزئة
 ليتصور أن يكون المطالب من الجوع فضلا واحدا ، فإنه حينئذ يتعين أن يكون المطالب من
 كل واحد فضلا آخر ، بقوله ضرورة مفعول لمخذوف هو خبر البتة : أعنى لزوم الحكم (وغيره)
 من القرائن الدالة على أن الحكم ثابت لكل واحد من آحاد الجمع المذكور معطوف على
 عدم تجزؤ (كحجب المحسنين) للعلم بحجب كل محسن * (والحاصل أنه) أى عموم الجمع فى
 الآحاد على وجه الانفراد (مقتضى أمر آخر غير اللغة) والتحقيق المذكور معنى على الوجه
 للغوى * (وصورة هذه المسئلة) يعنى عنوانها (عند الحنفية الجمع المضاف لجمع) أى إلى
 جمع (كمن أموالهم لا يوجب إثبات الحكم له) أى إثباته له مضافا الى كل فرد من آحاد الجـ

حتى يكون المعنى : خذ من كل مال كل واحد منهم صدقة ، ويختبر استغراق أموال كل واحد كاستغراق الجع المحلى على المذهب المنصور (خلافاً لزفر) فإن عنده يوجب الجع بالمعنى المذكور (وجه قوله : أن المضاف إلى الجع مضاف إلى كل فرد ، وهو) أى المضاف هنا (جمع فيلزم) أن يضاف الجع الأوّل (فى حق كل) من آحاد الجع الثانى (فيؤخذ من كل مال لكل) من أفراد الجع المضاف إليه لما عرفت * (ومفزعهم) أى ملجأ الخفية (فى دفعه) أى دفع وجه زفر (الاستعمال المستمر) المقيد ، خلاف ما ذكره (نحو - جعلوا أصابعهم فى آذانهم واستغشوا ثيابهم - ، وركبوا دوابهم) فإن كل واحد منها (يفيد نسبة آحاده) أى الجع المضاف (إلى آحاده) أى الجع المضاف إليه (فى الآية يؤخذ من مال كل ، لامن كل مال كل ، ويدفع) هذا الدفع (بأنه) أى يكون مقابلة الجع بالجع يفيد اقسام الآحاد على الآحاد فيما ذكر (لخصوص المادة) بحسب القرينة : ألا ترى أن قوله تعالى - يحملون أوزارهم على ظهورهم - : إخبار بحمل كل واحد أوزاره (لكنه) أى دفع المانع (إبطال دليل معين لا يدفع المطالب) قوله لا يدفع خبر بعد خبر ، ويحتمل أن يكون ضمير لكنه للشأن (وقد بقى ما قلنا) من أن الحق أن عمومها مجموعى الى آخره (وعليه) أى على أن مقابلة الجع بالجع تفيد اقسام الآحاد على الآحاد (فرع) ذكر فى الجامع الكبير (إذا دخلتها هاتين الدارين ، أو ولدتها والدين فطالقان ، فدخلت كل داراً ، وولدت كل ولداً طلقت) .

مسئلة

(إذا علل الشارع حكماً فى محل بعلّة عمّ) الحكم (فى محالها) أى العلة شرعاً بالقياس) وهو الصحيح عن الشافعى رحمه الله (وقيل) عمّ عنه لغة (بالصيغة . قال القاضى أبو بكر لايمّ) أصلاً ، وإليه قال الفزائى * (لنا) تعليل الشارع حكماً بعلّة (ظاهر فى استقلال الوصف) بالعلية ، فوجب ادّاعه لوجوب الحكم بالظاهر (فتجوز كون المحل جزءاً) من العلة التى علل بها الشارع الحكم فى ذلك المحل (فلا يتعدى) الى محل آخر لانعدام الجزء (كقول القاضى احتمال) لا يقدح فى الظهور . فلا يترك به الظاهر (ثم) الفرض أنه (لاصيغة عموم) لنعم الصيغة (فانفرد التعميم بالعلة . قالوا) أى المعموم بالصيغة (حرمت الخمر لأنها مسكرة حرمت المسكر) فإن المفهوم منهما واحد ، والثانى وهو كل مسكر بالصيغة ، فكذا الأوّل * (قلنا) إنما الأوّل مثل الثانى (فى أصل الحكم) لأمثله فى عمومه بالصيغة ، ولا يستزم كونه مثل الثانى فى أصل العموم (كونه) مثله فى العموم (بالصيغة لا تنفائها)

أى لاتقاء الصيغة الدالة على العموم في الأول .

مسئلة

(الاتفاق على عموم مفهوم الموافقة دلالة النص) عطف بيان لمفهوم الموافقة ، وقدم تفسيرهما (وكذا إشارة النص عند الخفية لأتهما) أى دلالة النص ، وإشارة النص (دلالة اللفظ) وقد مر بيانه (واختلف في عموم مفهوم المخالفة) وقد سبق تفسيره في المبادئ اللغوية (عند قائله) لأن من لم يقل لا يبحث عن عمومه وعدمه ، إذ هو فرع ثبوته (فناه) أى عمومه (الغزالي خلافاً للأكثر) حيث أثبتوه (فيل) الخلاف (لفظي) ذكره ابن الحاجب وغيره (لثبوت قبيض الحكم) أى حكم المنطوق (في كل ماسوى محل النطق اتفاقاً) من القائلين بمفهوم المخالفة ، ومنهم الغزالي (ومراد الغزالي أنه) أى عمومه (لم يثبت بالمنطوق) إذ لا يتصور ثبوت عمومه بالمنطوق مع عدم ثبوت نفسه به (ولا يختلف فيه) أى في عدم ثبوته بالمنطوق وإذا اتفقا في أصل العموم في عدم ثبوته بالمنطوق لم يبق منهم خلاف في الشرح العضدي : والحاصل أنه نزاع لفظي يهود الى تفسير العام بأنه ما يستغرق في الجملة (لكن قول الغزالي في المستصفي (من يقول بالمفهوم قد يظن له) أى للمفهوم (عموماً ويمسك به) أى بعمومه (وفيه) أى في أن له عموماً (نظر لأن العموم) أى العام (لفظ) أو للمضاف محذوف : أى صفة لفظ تشابه دلالاته بالإضافة الى المسميات (والتمسك بالمفهوم تمسك بمسكوت) أى بمعنى غير منطوق يفهم من الفحوى (ظاهر في تحقيقه) أى الخلاف خبر لكن (وبناؤه) أى النظر بل الخلاف (على أنه) أى العموم (من عوارض الألفاظ خاصة أولاً) بل يرضها وغيرها كما ذهب اليه غير الغزالي (وحقق) أى أثبت على وجه التحقيق (تحقق في العموم) في المفهوم (وان النزاع في أنه) أى العموم (ملحوظ للتكلم) فينزل منه منزلة المبر عنه بصيغة العموم (فيقبل حكمه) أى العموم (من التخصيص) وتجزؤ الارادة (أولاً) أى غير ملحوظ له (بل هو لازم عقلي ثبت تبعاً للمزومه) وهو المنطوق (فلا يقبله) أى التخصيص والتجزئة في الارادة ، لأنه إنما يكون فيما هو ملحوظ ومقصود (وهو) أى كونه غير ملحوظ للتكلم لكونه لازماً عقلياً (مراد للغزالي) من نفي العموم خفيه في الحقيقة العموم الذي يترتب عليه الحكم المذكور (فيحسم قوله ويمسك به الى آخره) أى وفيه نظر ، لأن العموم لفظ على مضمون هذا التحقيق ، فالطلب الذي يتمسك به العموم المفهوم في اثباته إنما هو حكم العموم وهو التخصيص كما أشار اليه بقوله (أى في اثبات حكمه ذلك لاستبعاد أن لا يثبت قبيض حكم

المنطوق لكل ماصدق عليه المفهوم) ثم تقب هذا التحقيق بقوله (وعلمت أن لفظ الغزالي) للذكور (ظاهر في خلافه) أى خلاف تحقيق هذا المحقق : يعنى شارح المختصر . قال المحقق التفتازانى * وظاهر كلام المستسقى أن النزاع عائد الى أن العموم من عوارض الألفاظ خاصة أم لا قال من يقول بالمفهوم قد يظن للمفهوم عموما ويتمسك به ، وفيه نظر لأن العموم لفظ متشابه دلالة بالإضافة الى مسمياته ، والتمسك بالمفهوم والفحوى ليس يتمسك بلفظ بل بمسكوت (وجاز أن يقول) الغزالي (بثبوت التقيض) أى هيبض حكم للمنطوق (على العموم وينسبه) أى العموم (الى الأصل) فإن الأصل فى كل ماصدق عليه مايقابل المنطوق الا أن يكون فيه حكم للمنطوق ، اذ الأصل فى الأشياء العدم والاستصحاب ابقاء ما كان على ما كان (لا للمفهوم) أى لا ينسبه الى المفهوم ليسلم عن النزاع (كطريق الخنفة) أى ويختار مثل طريقهم (فيه) أى فى المفهوم (على ماهتم) فى بحث المفهوم .

مسئلة

(قالت الخنفة يقتل المسلم بالذمى فرعا فقها) أى حال كون مقولهم متفرعا على أصل أدبتوه ! بحجته لاثبتا بنص فيه (مع قوله صلى الله عليه وسلم لا يقتل مسلم بكافر ولا) يقتل (ذو عهد) من الكفار (فى) مدة (عهده ، فاختلف فى مبناه) أى مبنى هذا الفرع (فلامدى) والغزالي قال : مبناه ما أفاده بقوله (عموم المعطوف عليه يستلزم عموم المعطوف عند الخنفة خلافا لم) أى الشافعية (ولا بد من تقدير بكافر مع ذوعهد ، والا) أى وان لم يقدر بكافر (لم يقتل) ذو عهد (بمسلم) فانه حينئذ يدل على نفي قتله مطلقا بوجه من الوجوه : وهو باطل اجابا (فلما) أن يكون وجه استلزام عموم المعطوف عليه عموم المعطوف (لغة) أى أمرا يقتضيه عرف اللغة (على ماقل الخنفة المعطوف جملة ناقصة) فى أدء مراد (فيقتدر خبر الأول فيها) أى فى الجملة المذكورة ، وانما عبروا عن هذا القدر بلفظ خبر (تجزأ به) أى بالخبر (عن المتعلقات) بعلاقة التعليق بصدر الكلام (فتحوضرت زيدا يوم الجمعة وعمرأ يلزم قييد ضرب عمرو به) أى يوم الجمعة (ظاهرا) أى رعاية لظاهر الكلام (ووجهه) أى وجهه هذا الزوم لغة (أن المطلق) فى اللغة (لتشريك الثانى) مع الأول (فى المتعلق) قال الشارح بفتح اللام ، والأظهر بكسرها (وهو) أى المتعلق فى الحديث المذكور فى (عدم قتله) أى ذو عهد (بكافران شركه) بالمعطوف مع المعطوف عليه (النحة فى العامل ولم يأخذوا القيد) أى قيد العامل (فيه) أى فى جانب المعطوف (لكن هذا)

أى أخذ القيد فى المظوف وتشريكه مع المظوف عليه فيه أيضا (حق وهو لازمهم) أى النجاة (فان العامل مقيد بالفرض) لأن فرض الكلام فى العامل المقيد (فتركته) أى الثانى للأول (فيه) أى فى العامل المقيد (توجب قييده) أى الثانى (مثله) أى الأول (وإما) يكون ذلك حالا (بمنفصل) أى بأمر منفصل عن اللفظ (شرعى) أى يقتضيه الشرع (هو) أى ذلك المنفصل الشرعى (لزوم عدم قتل الذمى بمسلم لولاه) أى شركة المظوف مع المظوف عليه فى المتعلق المذكور (ثم هو) أى الكافر فى جانب المظوف (مخصوص بالحربى لقته) أى ذى العهد (بالذمى) اجاءا (فأتى لازم) وهو عموم الثانى (فيتنبى المازوم ، وهو عموم الأول) فلا يحمل على عدم قتل المسلم بكافر مطلقا ، بل بكافر حربى (وقيل) قاله الامام الرازى والبيضاوى وغيرهما (تخصيص المظوف بوجه) أى التخصيص بذلك الوجه (فى المظوف عليه عندهم) أى الحنفية (وهذا) القول (لازم للأول أى للقول الأول الذى قاله الآمدى (لأن تخصيصه) أى المظوف (نفي عمومه ، وهو) أى نفي عمومه (انتفاء اللازم (فى) القول (الأول) يعنى عموم المظوف ، لأن قول الآمدى عموم المظوف عليه يستلزم عموم المظوف * حاصله أن عموم المظوف لازم عموم المظوف عليه مازوم ، ولم يخص المظوف عليه بتخصيص المظوف لكان المظوف عليه عامًا ، والمظوف عليه خاصا وزم انتفاء اللازم (ونفى اللازم) وهو عموم المظوف (مازوم لنفى المازوم) وهو عموم المظوف عليه ، وإذا كان انتفاء عموم المظوف مستلزما لانتفاء عموم المظوف عليه ثبت قولنا تخصيص المظوف بوجه تخصيص المظوف عليه * (وقد قال) فى تقرير هذا تخصيص الثانى بوجه (يستلزم تخصيص الأول بما خص به) الثانى (ولا شك أنه) أى تخصيص الثانى بالحربى (مراد) لما عرفت ، فالأول كذلك (فيصير الحديث دليلا للحنفية على قتل المسلم بالذمى) لأنه صار المعنى : لا يقتل مسلم بحربى ، ولا يقتل ذمى بحربى ، ويلزمه أن يقتل المسلم بغير حربى ، ويدخل فى غير الحربى الذمى ، ثم ردّه بقوله (وهذا إنما يتم لو قالوا) أى الحنفية (بمفهوم المخالفة) نحوه مجرزا إرادة الزاها على القاتل به (وقيل قلبه) أى تخصيص الأول يستلزم تخصيص الثانى (غير أنه) أى هذا القول (لا يصلح لمنى الفرع) المذكور لعدم دلائل التخصيص فى الأول (نعم لا تلازم) بين المظوف والمظوف عليه من جهة العموم والمخصوص (فقد يمان) أى المظوف والمظوف عليه (وقد يمان أحدهما للآخر ، وكون العطف للتشريك يصدق إذا شركت بعض أفراد المظوف فى القيد المتعلق بكل أفراد الأول) وتأنيث شركت باعتبار تعدد ذلك البعض (فظهر) عما تبين (أن

(الحديث) وإن لم يدل على قتل المسلم بالدمى لادلالة له على عدم قتله به أن الحديث المذكور (لا يعارض آيات القصص العامة) كقوله تعالى - أن النفس بالنفس - مما يدل على أن كل قاتل يقتص منه سواء كان مقتوله مسلما أو كافرا إلا ما استثناء الاجماع ، بل صار من ضروريات الدين من عدم قتل المسلم بالحربي ، وإليه أشار بقوله (وإن خص منها) أي من عموم تلك العامة (الحربي لتخصيص) لفظ (كافر الأول) في الحديث المذكور (الحربي) لتعليل لعدم المعارضة (والمحققون) من الخفية (على أن المراد بالكافر) المذكور في الحديث (الحربي المستأمن) لا الحربي مطلقا (ليفيد) قوله : لا يقتل مسلم بكافر (إذ غيره) أي غير المستأمن من الحربي (مما عرف) عدم قتل المسلم به (بالضرورة من الدين كالصلاة) أي كما عرف بالضرورة فرضيته * فإن قلت لانسلم عدم الفائدة على تقدير إرادة الحربي مطلقا إذ تحصل الفائدة باعتبار بعض أفرادها ، وهو المستأمن * قلنا كفى بعدم الفائدة باعتبار الأكثر محذورا (فلا يقتل الذمى بالمستأمن) كما لا يقتل المسلم به لما مر من وجوب تقدير بكافر في المعطوف ، وعدم إمكان جملة على العموم ، لأن عدم قتل ذى العهد بالدمى مخالف لآيات القصص ، وبالحربي غير المستأمن غير مفيد لما مر (والنبي في هذه) المسئلة (من مباحث العموم كون العطف على عام لعامله) أي لعامل ذلك العام (متعلق عام) قوله لعامله الى هنا صفة عام (بوجب تقدير لفظه) أي لفظ المتعلق العام (في المعطوف) وقوله يوجب إلى آخره خبر الكون (ثم يخص أحدهما) سواء كان المعطوف أو المعطوف عليه (بخصوص الآخر ، والا) وإن لم يخص أحدهما بخصوص الآخر (اختلف العامل ، وفيه) أي في لزوم اختلافه (ماسمت) يشير الى قوله : نعم لا يلزم الى آخره :

مسئلة

(الجواب) عن السؤال حال كونه (غير المستقل) بأن لا يكون مفيدا بدون السؤال كنم ، ولا (يساوي السؤال في العموم اتفاقا ، وفي الخصوص قيل كذلك) أي يساويه في الخصوص أيضا اتفاقا ، قال المحقق التفتازاني في حاشيته على الشرح العنصدي : ظاهر الكلام أنه لا نزاع في كونه تابعا للسؤال في العموم والخصوص حتى لو قيل هل يجوز الوضوء بماء البحر؟ فقال نعم كان علما ، ولو قيل : هل يجوز الوضوء بماء البحر ؟ فقال نعم كان خاصا به إلا أن صريح كلام الآمدي والشارحين ، وبه تشعر عبارة المتن أن الاتفاق إنما هو في العموم ، ولما في الخصوص بخلاف الشافعي رحمه الله حيث ذهب إلى دلالة الجواب على جواز التوضؤ بماء

البحر لكل أحد ، مصيرا منه الى ترك الاستفصال في حكاية الحال مع قيام الاحتمال ينزل منزلة العموم ، وإليه أشار بقوله (وقد يعم) الجواب في الخصوص (عند الشافعي) رحمه الله (ترك الاستفصال) يعني أن الراوي لما ترك التفصيل ولم يقيّد الجواب ببعض الأحوال مع احتمال كونه مقيدا به ، وحكي الواقعة من غير تفصيل علم أنه فهم العموم من الشارع والا لكان يجب عليه التفصيل ، وقيل إنما ذكر الشافعي رحمه الله ذلك فيما إذا كان الجواب مستقلا * (والظاهر الأول) وهو كون غير المستقل تابعا للسؤال في الخصوص (ولامعنى لزوم العموم) في الجواب (لتركه) أي الاستفصال ان قال به قائل (الا) العموم (في الأحوال والأوقات) * والمراد عموم المكلفين) أي لكن النزاع في أن المراد عموم الجواب للمكلفين ، أو خصوصه بعضهم (واقطع أنه) أي العموم للمكلفين (ان ثبت في نحو) نعم جوابا لقول القائل (أجمل لي كذا ، بقياس) أي فتنبهته بقياس نعم عليه لاشتراكهم في العلة (أو بنحو حكى على الواحد) حكى على الجماعة (لأن نعم) فقط * (وأما) الجواب (المستقل العام) الوارد (على سبب خاص ، فالعموم) عند الأكثر ، والمراد بالمستقل : الوافي بالمقصود مع قطع النظر عن السبب سواء كان سؤالا كما روى أحمد والترمذي ، قيل يارسول الله : أتوضأ من بر بضاعة ، وهي بر يلقى فيها الحيف ، والننن ، ولحم الكلاب ؟ فقال : ان الماء طهور لا ينجسه شيء ، أو حادثة كما لو شاهد من رمى شاة ميتة ، فقال «أبما أهأب دبع فقد طهر» : (خلافا للشافعي) على ما نقله الآمدي وابن الحاجب وغيرهما ، وقال الاسنوي رحمه الله : نصّ الإمام في الأمّ على أن السبب لا يضيغ شيئا إنما بصيغة الألفاظ * (لنا أن التمسك) في إثبات العموم والخصوص إنما يكون (باللفظ وهو) لفظ الأجوبة المتنازع فيها (علم) ولا مانع من حملها على مقتضاها (وخصوص السبب لا يقتضي إخراج غيره) أي غير السبب من دائرة تناول اللفظ (وتمسك الصحابة) عطف على أن التمسك الى آخره (ومن بعدهم) من المجتهدين (في جميع الأعصارها) أي بالأجوبة التامة الواردة على سبب خاص (كآية السرقة وهي) واردة (في) سرقة (رداء صفوان) بن أمية (أو) في سرقة (الجن) على اختلاف الرواية ، وذكر بعض الحفاظ أنها نزلت في ابن أريق سارق للدرع ، وقطع سارق رداء صفوان بعد فتح مكة ، وصفوان أسلم بعد الفتح (وآية الظهار في سلمة بن محضر البياضي) وقعب بأنها نزلت في أوس ابن الصامت وزوجته (وآية اللعان في هلال بن أمية ، أو عويمر) وكلاهما في الصحيحين وغيرهما ، ولا شك في عموم هذه الأحكام مع خصوص أسبابها (قالوا) أي المانعون لعمومها (لو كان) الجواب عامّا للسبب وغيره (لجاز تخصيص السبب بالاجتهاد) من عموم الجواب

كغيره من أفرادهما في العموم * (وأجيب) يمنع الملازمة (بأنه) أى تخصيص السبب بالاجتهاد (خص من جواز التخصيص للقطع بدخوله) أى دخول السبب في إرادة المتكلم (والا) أى وإن لم يكن داخلا فيها (لم يكن) الجواب (جوابا) له * (وأجيب أيضا يمنع بطلان اللازم) أى لانسل عدم جواز تخصيص السبب بالاجتهاد (فان أباحيفة أخرج ولد الأمة) الموطوءة (من عموم) قوله عليه الصلاة والسلام (الولد للفراش) فلم يثبت نسبة منه إلا بدعواه (مع وروده) أى النص المذكور (في) ولد (وليدة زمة) وكانت أمة موطوءة له على ما في الصحيحين وغيرهما عن عائشة قالت « كان عتبة بن أبى وقاص عهد الى أخيه سعد بن أبى وقاص : أن ابن وليدة زمة منى فأقبضه اليك ، فلما كان عام الفتح أخذه سعد ، فقال ابن أخى عهد إلى فيه ، قام عبد بن زمة ، فقال أخى وابن أبى ولد على فراشه فساوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال كل منهما ما قال ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هولاك يا عبد بن زمة الولد للفراش وللماهر الحجر ، ثم قال لسودة بنت زمة : احتجى منه لما رأى من شبهة عتبة فأراها حتى لحق بالله تعالى » (وليس) هذا الجواب (بشيء) فان السبب الخاص ولد زمة ولم يخرج (أبو حنيفة من الولد للفراش ، وإنما أخرج مطلق ولد الأمة الموطوءة ، وإليه أشار بقوله (فالخرج نوع السبب) أى المخرج مفهوم عام يندرج تحته السبب المذكور من عموم هذا النوع ، وإليه أشار بقوله (مخصوصا منه) أى من النوع المذكور (السبب) الخاص وهو ولد زمة (والتحقيق أنه) أى أباحيفة (لم يخرج نوعه أيضا لأنها) أى الأمة (مالم) قصر أم ولد عنده ليست بفراش) أى عند أبى حنيفة ، فالأمة الموطوءة التي لم تثبت نسب ولدها بغير دعوة السيد ليست بفراش عنده ، والاخراج فرع الدخول (فالفراش المنكوحة) وهى الفراش القوى يثبت فيه النسب بمجرد الولادة ولا ينتفى الا باللعان (وأم الولد) وهى فراش ضعيف ان لم تكن حاملا فيجوز تزويجها . وفراش متوسط ان كانت حاملا فيمتنع تزويجها ويثبت ولدها بلا دعوة ، وينتفى بمجرد تقيده في الخللين . قال لشارح : وهذا أوجه من قولهم القوى للمنكوحة ، والمتوسط أم الولد ، والضعيف الأمة الموطوءة (واطلاق الفراش على وليدة زمة في قوله صلى الله عليه وسلم « الولد للفراش بعد قول عبد بن زمة ولد على فراش أبى لا يستلزم كون الأمة مطلقا فراشا لجواز كونها) أى وليدة زمة (كانت أم ولد) ذكر كانت بعد كونها ثلاثتهم كونها أم ولد باعتبار هذا الولد المتنازع فيه (وقد قيل به) أى بكونها كانت أم ولده (ودل عليه بلفظ وليدة) فانها (فعيلة بمعنى فاعلة ، على أنه منع أنه صلى الله عليه وسلم أثبت نسبة لقوله صلى الله عليه وسلم هولاك) أى ميراث من أهلك ، ولذا لم يقل هو أخوك

فعارض به ، وهذا أرجح لشهرتها (وقوله اجتجى منه يأسودة) اذ لو كان أياها شرعا لم يجب احتجبا ، ويؤيده رواية أحد ، وأما أنت فاحتجى منه فانه ليس لك بأخ * (قالوا لو عم) الجواب في السبب وغيره (كان هل الصحابة السبب بلا فائدة) اذ لا فائدة له سوى التخصيص (وهو) أى قلمم بلا فائدة (بعيد * أجيب بأن معرفته) أى السبب (ليمنع تخصيصه) من عموم الجواب بالاجتهاد (أجل فائدة ، ونفس معرفة الأسباب ليحتز عن الأغاليط) فائدة جليسة أيضا ، في القاموس الغلط محركة أن يعنى بالشيء فلا تعرف وجه الصواب فيه ، هذا ، والتعليل بالاحتراز عنها لم يذكر في الشرح العضدى ، وكأنه أراد به أن الراوى قد يحمل اللفظ على غير ما أراد به الشارع ، وهذا غلط منه وبيان السبب يرتفع ذلك الاحتمال * (قالوا قال لا أتقضى جواب فقد عندى لم يم) قوله لا أتقضى كل تقضى ونزل على التقضى عنده (اذ لم يعد كاذبا بتقديه عند غيره * أجيب بأن تخصيصه يعرف فيه) في الشرح العضدى الجواب خرج ذلك عن العموم * دليلا العرف خاص فيه والتخلف لما منع لا يقدح فيه : أى الدليل ولا يعرفه عما لا يتحقق فيه المانع انتهى : يعنى أن دليلا وهو أن المعتبر عموم اللفظ (لا بخصوص) (السبب) علم خص منه مثل الصورة المذكورة لما عرف فيه من ارادة التخصيص في عرف المحاورات * والأظهر أن المعنى تخصيص مثل جواب المذكور : أعنى لا أتقضى بالتقضى عند السائل ، وقال زفر بعموم مثله أيضا ، حتى لو كان خالفا على ذلك حث عنده ولوزاد اليوم لا بحث عند الشافعى أيضا ان تقضى عند غيره ، وعندنا بحث لظهور ارادة الابتداء ، لا الجواب (قالوا لوعم) الجواب السبب المسئول عنه وغيره (لم يكن) الجواب (مطابقا) للسؤال لأنه خاص ، والجواب عام ، وهذا لا يليق بالشارع * (قلنا) بل (مطابق) ببيان حكم (وزاد) عليه حكم بيان حكم نظائره أيضا (قالوا لوعم) أى لو حكم بعموم الجواب المسئول عنه وغيره (كان) الحكم بعمومه (تحكما بأحد مجازات محتملة) أى بسبب حمله على أحد معان مجازية متساوية الاقدام في الاحتمال وهو ترجيح بلا مرجح ، ثم بين تلك المعانى المجازية بقوله (نصوصية على السبب فقط أو مع الكل أو) مع (البعض) فالمفهوم المراد بدل من مجازات بدل البعض ، في الشرح العضدى بيان الملازمة أن ظهوره في العموم فدقات بنصوصية في صورة السبب حيث تناولها بخصوصها بعد أن لم يكن فصار مصروفا عما وضع له غير مواضع له والسبب خاص مع سائر الخصوصيات ومع بعضها مجازات له فكان الجمل على السبب مع سائر الخصوصيات على التعيين تحكما ، وقال المحقق التفتازانى : لأن ظهور اللفظ في العموم عبارة عن تساوى نسبته إلى جميع ما يتناوله من غير تناول للبعض بخصوصه *

(قلنا لا مجاز أصلا لانه) أى المجاز إنما يتحقق (بالاستعمال فى المعنى) الذى لم يوضع اللفظه (لابتكيفية الدلالة) يعنى لا يتحقق المجاز بمجرد كون دلالة على البعض أظهر بقرينة ورودده فيه من غير أن يستعمل فيه (وقد استعمل) اللفظ العام (فى الكل) فرده السببى وغيره (فهو حقيقة) فى العموم (وأيضاً نمنع نصوبيته) أى اللفظ العام بالنسبة الى السبب (بل تناوله للسبب كغيره) من الأفراد (وإيمائيتب بخارج) عن اللفظ ، وهو لزوم انتفاء الجواب (القطع بعدم خروجه) أى الفرد السببى (من الحكم * ولا ينفى أن الخارج حينئذ) أى حين كونه سببا للقطع بعدم خروجه (محقق للنصوصية لأنها) أى النصوبية (أبدا لا تكون من ذات اللفظ الا ان كان) اللفظ (علما ان لم يتجاوز بها) أى بالأعلام ، فان تجاوز بها كغيرها إنما يكون نصوبيتها بخارج والله أعلم .

البحث الرابع

(الاتفاق على اطلاق قطعى للدلالة على الخاص) واقع ، ويحتمل أن يكون البحث الرابع مبتدأ خبره الاتفاق إلى آخره ، لعله لم يقل انفقوا على أن الخاص قطعى للدلالة مع كونه أخص في المراد وأظهر لعدم تصريح الأئمة بذلك ، وإيمائهم من اطلاقهم (وعلى احتماله) أى الخاص (المجاز) أى تجاوز به غير مارضع له (ويلزمه) أى الاتفاق على احتماله المجاز (الاتفاق على عدم القطع) المتعلق بدلالة الخاص (بنى القرينة الصارفة عن) المعنى (الحقيقى) له ، لأن القطع بنفسها يستلزم القطع بعدم احتمال المجاز لامتناع المجاز بدون القرينة الصارفة عن المعنى الحقيقى (و) يلزم الاتفاق الثانى ، بعد اتفاق الأول (أن هذا القطع) المتعلق بدلالة الخاص (لا يأتى لاحتمال مطابقا) كما يعتبر فى العقائد . بر ياتى الاحتمال الشئىء عن ذيل كما هو مصطلح الفقهاء (واختاف فى 'إطلاقه') أى اطلاق لفظ 'قضى' 'لدلالة' (على 'لعمام فالأكثر') من الفقهاء والمتكلمين (على نفيه) أى نفي اطلاقه عليه (وأكثر الحنفية) من جمهور العراقيين وعامة المتأخرين ، قالوا (نيم) يطلق عليه ، بل ذكر عبد القاهر البغدادى من المحدثين أنه مذهب أبى حنيفة رحمه الله ، يأتى وأصحابه ، وقوه نفي الاسلام كذا ذكره الشارح (وأبو منصور) الماتريدى (وجاعة) وعم مشايخ سمرقند (كالأكثر) قالوا لا يطلق عليه (لكثرة ارادة بعضه) أى بعض العام من العام عند اطلاقه (سواء سمي) كون بعضه مرادا (تخصيصا اصطلاحيا أولا كثرة تجارز الحد وتجاوز عن الحد حتى اشتهر) بين العلماء قولهم

(مامن علم إلا وقد خصّ ، وهذا) العام يعني مامن علم إلى آخره أيضا (بما خصّ) بنحو والله بكلّ شيء عليم) إذ لم يخرج من تحت لحاظه شيء مما يخصّ ، وكذا (له مافي السموات وما في الأرض في قلة مما لا يحصى) يعني نحو ما ذكر واقع في مواد قليلة ممتازة من مواد كثيرة لا تعد ولا تحصى (ومثله) أي مثل وجود هذه الكثرة من التخصيصات في العمومات (يورث الاحتمال في) العام (المعين) أي في خصوص كل علم (فيصير) كون المراد جميع الأفراد (ظنيا فبطل منع كثرة تخصيصه) كما فعله صدر الشريعة (لأنه) أي تخصيصه عند الحنفية إنما يكون (بمستقلّ مقارن ، وهو) أي المستقلّ المقارن (قليل) فلا كثرة لتخصيص العام (لأنهم) أي الأكثر (يمنعون اقتصاره) أي التخصيص على المستقلّ المقارن ، بل يتحقق بغيره (ولو سلم) اقتصاره (فالقوثر في ظنيته) أي ظنية العام من حيث الدلالة على العموم (كثرة ارادة البعض فقط ، لاعم اعتبار تسميته تخصيصا في الاصطلاح) اذلا دخل في التسمية في هذا المعنى * (قالوا) أي القطعيون (وضع) العام (لمسمى فالقطع) حاصل (بلزومه) أي المسمى له (عند الاطلاق ، فان قيل ان أريد) بلزومه (لزوم تناوله) أي تناول لفظه من حيث الدلالة اللازمة للوضع (فسلم ولا يفيد) لأن الكلام في ارادة العموم من غير تخصيص ، والتناول بالمعنى المذكور حاصل في صورة التخصيص أيضا (أو) أريد لزوم (ارادته) أي المسمى (فممنوع ، إذ تجوز ارادة البعض قائم فيمنع) تجوزها (القطع) وان كان احتمالا مرجوحا (قيل المراد) بالقطع بلزوم ارادته (ما) أي قطع (كقطعية الخاص) وهو الذي ليس فيه احتمال ناشئ عن الدليل (لا ما ينفي احتماله) أي العام أصلا (لتحققه) في الاحتمال في الجملة (في الخاص مع قطعته اتفاقا ، حقيقة الخلاف) في قطعية العام (أنه) أي العام (كالتخاص) في افادة العلم (أو أحط) رتبة منه فيها (فلا يفيد الاستدلال) على قطعية العام (بأنه لو جاز ارادة بعضه بلا قرينة كان) الخطاب به (تليسا) للاشتباه بين العموم والخصوص (ونكيفا بغير المقدور) لأنه ليس في الوسع الوقوف على الارادة الباطنة (للزوم مثله) أي مثل ما ذكر من التليس والتكليف (في الخاص) لتحقق مطلق الاحتمال وجواز ارادة غير مسماه مجازا (مع أن الملازمة) بين جواز ارادة البعض وحصول التليس والتكليف المذكور (ممنوعة) باعتبار كل من الأمرين (أما الأوّل) أي منعها باعتبار التليس في اطلاق العام (فلأن المدعى) والمراد بنى القرينة في قول من ثبت احتمال الخصوص عند اطلاق العام بلا قرينة (خفاؤها) أي القرينة (لانها) كأنه يقول يجوز أن المتكلم أراد به البعض ونصب قرينة خفيت علينا ، ولا تليس بعد نصبها (وأما الثاني) وهو منعها باعتبار التكليف بغير

المقتور (فأما يلزم) ذلك (لو كلف) بالعمل (بالمراد) العام (لكنه) لم يكلف به بل (بما ظهر من اللفظ) عند المجتهد مراداً كان في نفس الأمر أولاً * (والاستدلال) على ظنية العام (بكثرة الاحتمال في العام، إذ فيه) أى في العام (مافى الخاص) من احتمال المجاز (مع احتمال إرادة البعض مدفوع) كما ذكر صدر الشريعة (بأن كون حقيقة لها معنيان مجازيان) (و) الحال أن (لأخرى) أى حقيقة أخرى معنى (واحدًا لا يحطه) أى صاحب المعنيين كونه كذلك (عنه) أى عن رتبة صاحب معنى واحد (لأن الثابت في كل منهما) أى مما له مجازان وما له مجاز واحد (حال إطلاقه احتمال مجاز واحد قسلاً) أى ذوالمجازين وذو المجاز الواحد في الدلالة على المعنى الحقيقي حيث لا قرينة للمجاز، وفيه ما فيه * (قلنا) نحن معشر الظنيين (حين آل) الاختلاف بيننا وبينكم (إلى أنه) أى العام (كالخاص) فيما ذكر (أو دونه) فأما ترجع (الخاص على العام) بقوة احتمال العام إرادة البعض لتلك الكثرة (أى كثرة إرادة البعض عند إطلاقه) (وندره مافى الخاص) من إرادة المجاز (كندرة إرادة (كتاب زيد يزيد) في جاء زيد (فصار التحقيق أن إطلاق القطعية على) دلالة (الخاص لعدم اعتبار ذلك الاحتمال) لندرته فيه (بخلاف العام) لما عرفت * (قولهم) أى القطعيين (لأعبرة به) أى باحتمال التخصيص في العام (أيضاً إذ لم ينشأ) ذلك الاحتمال (عن دليل * قلنا، بل نشأ عنه) أى عن دليل (وهو) أى الدليل (غلبة وقوعه) أى التخصيص في العام المطلق (فتوجب) غلبة الوقوع في المطلق (الظنية في) العام (المعين) لأن كون هذا المعين على وفق أكثر أفراد المطلق، إذ لم يكن احتمالاً راجعاً لعدم ظهور القرينة، فلا أقلّ من أن يكون احتمالاً مرجوحاً لاحتمال وجود القرينة الخفية على ماسبق وليس فيه ما يلحقه بالعدم كالندرة، (وإن أريد) بالدليل في: لم ينشأ عن دليل (دليل إرادة البعض في) العام (للمعين خرج) هذا المراد (عن محلّ النزاع، وهو) أى محله (خفية إرادة الكل) أو قطعيته (في القطع بإرادة البعض) متعلق بخروج، وما بينهما افتراض، لأنه إذا تحقق دليل إرادة البعض صارت قطعية * (والجواب) أى جواب القطعيين عن ظنيته (منع تجويز إرادة البعض بلا مخصص مقارن) مستقل (لاستزامه) أى هذا التجويز (ماسيد ذكر في اشتراط مقارنة المخصص) من الإقناع في الكذب، أو طلب انجهد المركب (ومثله) أى مثل هذا الجواب يقال (في الخاص) عن ظنية نظرنا إلى احتمال المجاز (وقولهم) أى القطعيين (حينئذ) أى حين منع تجويز إرادة البعض بلا قرينة لما ذكر (يحتمل) العام (المجاز) مؤول (أى) يحتمله (من حيث) هو علم مع قطع النظر عن عدم القرينة (أما) العام (الواقع

في الاستعمال) من حيث هو واقع في الاستعمال (فلا يحتمل غيره) أى غير مسماه (الا بقرينة تظهر) عند السامع (فتوجب) تلك القرينة (غيره) أى غير مسماه (وحيث أن) أى وحين كان الحال في احتمال العام المجاز هذا لتفصيل (فكون الاتفاق على عدم القطع بنفي القرينة) الصارفة عن الحقيقى إلى المجازى في الخاص (ممنوع، بل إذا لم تظهر) القرينة (قطع بنفيها) لما سمعت في العام من أن الواقع في الاستعمال لا يحتمل، بل ذلك في الخاص اولى، وعدم احتمال فيه مستلزم للقطع بنفيها (وثمرته) أى ثمرة الخلاف في أن العام أحط رتبة من الخاص في الدلالة أو مثله تظهر (في المعارضة) بينهما (ووجوب نسخ المتأخر منهما المتقدم) فالقاتل بكون الخاص أقوى يقدمه عند المعارضة ولم يجوز نسخ الخاص به، ومن يسوى بينهما لا يقدم أحدهما على الآخر عند التعارض الا بمرجح، ويجوز نسخ كل منهما بالآخر (والذا) أى لتساويهما (نسخ طهارة بول المأكول) الاستفادة مما عني أن رهطاً من عكل، أو قال عريضة قدموا فاجتووا المدينة، فأمر لهم النبي صلى الله عليه وسلم بلقاح، وأمرهم أن يشربوا من أبوالها وألبانها متفق عليه، لأن النجس يحرم التداوى به (وهو) النص المفيد طهارته (خاص باستزهاؤهم البول) «عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «استزهاؤهم من البول فإن عامة عذاب القبر منه»: رواه الحاكم وقال على شرطهما ولا أعرف له علته، وهو عام وهذا إذا كان متأخراً عن حديث العرينين كما قيل (أو رجح) حديث الاستزاه (بعد المعارضة للاحتياط) في العمل بالمحرّم ان لم يعلم تأخره (وأما وجوب اعتقاد العموم فبعد البحث) والتفحص (عن المخصص) الى القطع، أو غلبة الظن بعدمه (اتفاق) خبر المبتدا: أى يجب بعد ما ذكر أن يعتقد عمومها اجاباً (بعد وجوب العمل بمالم يعتقد) يعنى أن العمل بالعموم بعد ذلك أمر مقرر، وبعد أن يجب العمل بشيء لم يعتقد اعتقاداً (مطابقاً له) أى لعلمه كما أن ذلك الشيء تعلق به عمله بصفة العموم كذلك يجب أن يتعلق به اعتقاده بصفة العموم، وفسر الشارح قوله بقوله: أى لاعتقاده، ولا معنى له إذ لا يمكن أن يعتقد الانسان شيئاً لا يكون مطابقاً لاعتقاده * (وأما) وجوب اعتقاد العموم (قبله) أى البحث عن المخصص (فما تقدم) في مسألة قل الاجماع على منع العمل بالعام قبل البحث عن المخصص (من حل كلام الصيرفى) أى مما حل عليه كلامه: وهو وجوب العمل بالعام قبل البحث من وجوب اعتقاد العموم قبل ظهور المخصص، فان ظهر تغير، والا استمر بعد ما نقل كلام امام الحرمين فيه من أنه ليس من مباحث العقلاء (يفيد) خبر الموصول (أنه كذلك) أى مثل وجوب اعتقاد العموم بهذا البحث عنه، والشارح فسر قوله كذلك بكونه متفقاً عليه أيضاً،

ولا يخفى عليك أن ما هتّم لا يفيد إلا أصل الوجوب ، لا كونه متققا عليه (والنظر يقتضى) أن يقال (إذا توقف وجوب العمل على البحث توقف اعتقاده) أى العموم على البحث ، لأنه كما لا يطالب بالعمل بما ليس بمعلوم ، كذلك لا يطالب بالاعتقاد لما ليس بمعلوم ، اد كل منهما تكليف بما ليس فى الوسع ، وزعم الشارح أن ظاهر كلام مشايخنا يوافق ما حل عليه كلام الصيرفى ، والوجه ما ذكر المصنف فيجب حل كلامهم عليه (وقول محمد) رحمه الله فى الزيادات (فيمن أوصى بخاتم لانسان ثم) أوصى مفصولا (بفصله لآخران الفص بينهما) والحلقة للأول خاصة (من باب الخاص لا العام) لأن الاعتبار لما تخاتى أوهذا الخاتم أو تجوز الفص منه كجزء من الانسان ، فلا شك أن الانسان لا يكون علما بلعتبر أجزائه ، فكذا الخاتم (غير أنه) أى الخاتم (نظير) للعام فى أنه يشمل الفص كشمول العام ما يتناوله فأطلق عليه توسعا (وخالفه) أى محمدا (أبو يوسف) رحمه الله (فجعله) أى الفص (الثانى) كما فى الهداية والايضاح والمنظومة وغالب شروح الزيادات * وظاهر التقويم وأصول فخر الاسلام : أن قول محمد قول الكل فيحمل على أن لأبى يوسف فيه روايتين ، كذا ذكره الشارح ، واتفقا على أنه لا خلاف فى أن الحلقة للأول والفص للثانى إذا كان موصولا ، وجه ما عن أبى يوسف أن الوصى لا يلزمه شئ فى الحياة ، والكلام الثانى يبان المراد من الأول ، فالوصول والمفصول فيه سواء كما فى الوصية بالرقبة لانسان والخدمة أو العلة لآخر ، ووجه الظاهر أن اسم الخاتم يتناولهما معا لأنه مركب منهما ، فالكلام الثانى تخصيص : وهو إنما يصح موصولا ، وإذا كان مفصولا لا يعارض الأول ، وهما سياتى فى إعجاب الحكم فثبتت المساواة بينهما ، وليس الثانى رجوعا عن الأول ، لأن اللفظ لا يبنى عنه فصار كما لو أوصى بمعين لانسان ، ثم أوصى به لآخر .

البحث الخامس

(يرد على العام التخصيص ، فأكثر الحنفية) عندهم التخصيص (يبان أنه) أى العام (أريد بعضه بمستقل) وهو ما كان مبتدأ بنفسه غير متعاقى بصدر الكلام ، احتراز به عن نحو الاستثناء والصفة (مقارن : أى موصول) بالعام : أى مذكور عقبه ، فسر به ثلاثيتهم إرادة المعية من المقارنة * فان قلت هذا غير متصور * قلنا يتصور فى فعله صلى الله عليه وسلم مع قوله ، وإنما اشترط المقارنة (فى) التخصيص (الأول ، فن تراخى) لبيان المذكور عن العام (فناسخ لا) فى التخصيص (الثانى) وما بعده (واتوجه أن الثانى) إذا تراخى فهو (ناسخ

أيضا) فالمقارنة شرطية أيضا (الاقياس) استثناء من قوله: فإن تراخى فناسخ فانه بيان لا يتصور ناسخه وإن تراخى بحسب الظاهر (اذ لا يتصور تراخيه) بحسب الحقيقة وباعتبار وضع الشارع لعموم علته الموجودة في النصوص عليه للقيس الموجبة لمشاركته للقيس عليه في الحكم وإن خفي ذلك قبل الاجتهاد، فعلى ما ذكر يجوز التخصيص بالتخصيص الثاني المتأخر ولا نسخ، وعلى ما ذكر المصنف بحثا لا يجوز لأنه ناسخ (وصرح المحققون بأن وقوع علم جواز ذكر بعض) من التخصيصات (دون بعض على منع تأخير تخصيص التخصيص ضروري) فإن علمه منع تأخره لزوم النسخ، فحينئذ منه إذا كان للعام عدة مخصصات وجب ذكر الكل ولا يجوز ذكر بعضها دون بعض فانه لا بد أن يذكر المتروك ثانيا مفصلا فيلزم النسخ، وهذا يدل على ما ذكره المصنف من أن تراخى التخصيص الثاني أيضا يوجب النسخ كالأخفى (أوجهل) تراخيه كما جهل مقارنته معطوف على قوله تراخى (لحكم التعارض) يجري بين العام وما جهل تراخيه في القدر الذي اختلف فيه الحكم (كترجيح المانع) منها: أي المحرم على المباح (والا) أي وإن لم يتأت الترجيح فالحكم (الوقف) كما في البديع، أو الساقط كما في أصول ابن الحاجب، وحاصلهما واحد (ووجب نسخ الخاص بالعام المتأخر عنه) كقلبه، وبه قال القاضي وإمام الحرمين، وفي البديع جعل هذا قول العراقيين من الحنفية، ثم قال والشافعي والقاضي أبو زيد وجع من مشايخنا الخاص مبین مطلقا: يعني سواء كان الخاص متقدما أو متأخرا، أو مجعولا، أو وردها معا (والشافعية) قال الشارح: أي أكثرهم (وبعض الحنفية) قالوا: التخصيص (قصر العام على بعض مسماه، وقيل) على بعض (مسمياته) كما في أصول ابن الحاجب والبديع بناء (على إرادة أجزاء مسماه) تنزيلا لأجزائه منزلة مسمياته، إذ لا مسميات للفظ الواحد غير أن ما يتناوله العام المستغرق لما يصلح له أجزاء له (وهو) أي كون المراد هذا (بحق مأسلفناه) في الكلام على تعريف العام من (أن دلالة) أي العام (على الأفراد تضمنية أو) على إرادة (الأحاد المشتركة في المشترك) بكسر الراء في الأول وفتحها في الثاني، وهو المعنى السكلي الذي يصدق على الآخر كل واحد من تلك الأحاد، وهي جزئيات له كما شئ عليه الفاضل الأبهري (وإضافة المسميات إليه) أي العام (حينئذ) أي حين يكون المراد هذا (بعموم نسبته) لأن المتبادر من الإضافة المذكورة أن تكون مسميات اللفظ العام، ولا يصح ذلك لأن أفراد السكلي لا يكون مسميات اللفظ الموضوع له فلا بد من صرفها عن تلك النسبة الخاصة إلى نسبة عامة، وهي ملاحظة كونها مسميات في الجملة لا بالنظر إلى لفظ العام، وإليه أشار بقوله (فانها) أي تلك الأحاد (مسميات في نفس الأمر) لأسامها

(لأبه) أى ليس بمسميات بلفظ العام ، وهذا التعريف يصدق على القصر الكائن فى العام المراد به الخصوص ابتداء : وهو ليس بمراد عمومه لاحكاما ولاتناولا ، والخصوص من عمومه مراد تناولا لاحكاما (ويكون) التخصيص (بمستقل كالعقل والسمى المنفصل ، ومتصل) معطوف على مستقل (والعام فيه) أى فى تعريف التخصيص (حقيقة لأنه) أى التخصيص (حكم على المستغرق) بأنه أريد منه البعض ، فريض بنى ما ذكره المحقق التفتازانى أن المراد به ماهو عام على تقدير عدم التخصص * فان قلت انكم اعتبرتم المقارنة فى التخصص ، فلا يمكن إرادة الاستغراق لما يصلح له مع وجود مايدل على خروج البعض * قلت عام بحسب التناول ومقتضى الوضع قبل بيان إرادة البعض يفهم منه إرادة الكل ، وقد عرفت أن المراد من المقارنة أن يكون موصولا به ، وبالجمله استعمل فى العموم من غير أن يحكم عليه من حيث العموم كما فى الاستثناء ، وإليه أشار بقوله حكم على المستغرق فتدبر (فخرج البعض مطلقا) سواء كان متصلا أولا ، من عقل أوسى ، أولفظ ، أوعادة (مخصص) على هذا الاصطلاح (ويقال) التخصيص (لقصر اللفظ مطلقا) أى علما كان أوغيره (على بعض مسماء) فتحقق فى خاص مستعمل فى بعض أجزاء مسماء (ولاينفى ما فى) لفظ (قصر) من القصور فى أداء المقصود (إذ لاينفى النسخ) فيما إذا نسخ بعض مايتناوله العام ، والمراد بعدم فيه إياه عدم إخراجها عن التعريف * وأجاب الأبهى بمنع وروده ، لأن العام اذا ورد عليه النسخ فى البعض لم يكن مقصورا على بعض مسمياته حين أطلق ، بل أريد به الكل أولا ، ثم رفع البعض أو انتهى حكمه ، بخلاف التخصيص ، فانه لم يرد بالعام حين أطلق الا البعض ، اما بحسب الحكم كما فى الاستثناء ، واما بحسب الذات كما فى غيره انتهى . وأنت خير بأن قوله أريد به الكل أولا ، ثم رفع اعتراف بوررد القصر باعتبار الحالة الثانية فانه بعد نسخ لفظ مقصور على بعض أفراد مسماء ، لأنه بعد ذلك لم يبق ذلك البعض مرادا من العام فتأمل * (ومنه) أى التخصيص (شذوذ بالعقل لأنه) أى التخصيص بالعقل (لوصح صحت إرادته) أى إرادة ماقتضى العقل بإخراجه من العام ، واللازم منتف ، أما الملازمة فلا لأن الخارج بالعقل من مسمياته ، وأما الانتفاء فلا أنه لايصح لعاقل إرادة ما يخالف العقل (ولكن) التخصيص بالعقل (متأخرا) عن العام ضرورة تأخير البيان عن المبين (والعقل متقدم) والتخصيص به فى رتبته (ولصح نسخه) أى كون العقل ناسخا ، لأنه بيان والنسخ قسم من البيان * (أجيب بمنع الملازمة) فى الأول (بل اللازم) فى الأول (دلالتة) أى لانلم أنه لوصح التخصيص بالعقل صح أن يراد

مأخرجه العقل ، فإن التخصيص فرع العموم ، والعموم دلالة اللفظ على الاستثراق ، لافرع
 صحة إرادة الاستثراق (وهي) أى الدلالة المذكورة (ثابتة بمد الإخراج) فضلا عما قبله
 فإن الدلالة على ماوضع له اللفظ من لوازم الوضع ، والإخراج لاينفى الوضع * (و) فى الثانى
 اللازم (تأخر يانه) أى يبان العقل (لآذاته) أى لآأأر العقل نفسه ، ويانه متأخر
 عن العام * (و) فى الثالث عدم لزوم صحة النسخ من صحة التخصيص (لججز العقل عن
 درك المدة المقتررة للحكم) فالعقل يصلح مخصصا لعدم مجزؤه عن معرفة عدم صلاحية ماينخرجه
 الحكم المنسوب الى العام ، ولا يصلح باسحا لججزه عما ذكر ، والنسخ لايتحقق بدونه ،
 وبالجهة لا تلازم بين الصلاحيتين ، وما ذكره سند لمنع الملازمة * (وأجيب عن الأول أيضا
 بأن التخصيص للفرد ، وهو كل شىء) مثلا فى قوله تعالى - خالق كل شىء - ، (ويصح
 إرادة الجميع) أى جميع ما يطلق عليه لفظ شىء (به) أى بكل شىء ، ولا محذور اذا قطع
 النظر عن نسبة الخلق اليه (إلا أنه إذا وقع) كل شىء (فى التركيب ، ونسب اليه ما يمنع)
 نسبته (الى الكل) أى الى كل أفرادها (منعها) أى منع العقل إرادته (وهو معنى
 تخصيص العقل ، ودفع) الأول (أيضا) كافى الشرح العضدى (بأن التحقيق معنها) أى إرادة
 الكل (فى التركيب أيضا لغة غير أنه يكذب) أى بصير التركيب كاذبا حيثئذ لعدم مطابقتها
 الواقع (وهو) أى وكذبه (غيرها) أى غير صحة الإرادة لغة * (ولا يخفى أن المراد) من
 تخصيص العقل (حكم العقل بإرادة العض لا متاعه) أى الحكم (فى الكل) فى نفس
 الأمر من يمتنع عليه الكذب (فلم يصح إرادة الكل فى التركيب لغة أيضا لا متاع
 الحكم ، لأن أصل اللغة أيضا من حيث انه عاقل يمتنع أن يقصد ما يحيله العقل ، ولقائل أن
 يقول مقصود المحقق معنها فى التركيب لغة فى الجهة بالنظر الى نفس الكلام من غير ملاحظة
 حال المتكلم وغيره فيما اذا لم يكن استحالة النسبة الى الكل بديهيا كما اذا قيل كل مفهومين
 مجتمعان حتى القيصين ، ويكفيه هذا المقدار ، لأن المستدل يدعى السلب الكلى ، فلايجاب
 الجزئى يصلح سندا لمنع بطلان الثانى . وهو اتفاق صحة إرادة ماقضى العقل باخراجه مطلقا
 فتدبر . (فالوا) أى المانعون من التخصيص بالعقل (تعارضا) أى العام ، والعقل
 (فتساقطا) احترازا عن التجميع بلا مرجع (أو يقيم العام ، لأن أدلة الأحكام العقل
 لا العقل * قلنا فى إبطاله) أى العقل (إبطاله) أى النقل (لأن دلالاته) أى العقل
 (فرع حكمه) أى النقل (بها) أى بدلاته (فإذا حكم) العقل (بأنها) أى دلالاته
 (على وجه كذا) كالتخصص هنا (لزم) حكمه وهو المطلوب * (وأيضا يجب تأويل

المحتمل) اذا عارضه ما لا يحتمل التأويل (وهو) أى المحتمل هنا (النقل) لأنه يحتمل غير ظاهره ، وهو المخصوص ، بخلاف العقل فإنه قاطع قمعين تأويل النقل بالتخصيص ، وذكر السبكي أنه لا نزاع في أن ما يسمى مختصا بالعقل خارج ، وإنما النزاع في أن اللفظ هل يشمل ، فمن قال يشمل ساء تخصيصا ، ومن قال لا كما هو ظاهر كلام الشافعي رحمه الله لا يسميه تخصيصا ودعوى الفزالي الاجماع على أن العقل مختص بمحمول على أن ما يسمى مختصا خارج * (و) منع التخصيص قوم (آخرون مطلقا) أى سواء كان بالعقل أو غيره (لأنه) أى التخصيص (كذب) إشارة إلى ما ذكرنا في نفي المجاز في الكتاب والسنة من أنه كذب ، لأنه يصدق في رؤية حقيقة الحيوان المفترس في قولك : رأيت أسدا ، فيكون إثباتها كذبا ، وكذلك ههنا يصدق في رؤية حقيقة التخصيص نظرا إلى ما أفاده العلم : أى الاستغراق ، ثم أشار إلى ما ذكر في الجواب ثمة من أن الكذب إنما يلزم إذا أريد رؤية حقيقة لفظ الأسد ، لا الرجل الشجاع بقوله * (قلنا يصدق) التخصيص اذا كان العلم (مجازا) ومعنى قوله كذب أنه مستلزم للكذب العلم المفيد للاستغراق * (قيل) القائل المحقق التفتازاني (يزداد) في الدليل بعد قوله كذب (أو بداء) بالبدل المهمة والمدد ، وهو ظهور المصلحة بعد خفائها ليشمل الانشاء (والا) أى وإن لم يرد (خص) الامتناع (الخبر) لأنه الذى يتأتى فيه الكذب (وليس) الأمر كذلك (لكن صرح بأن الخلاف ليس الا في الخبر) والمصرح الآمدى وغيره (واعتصر أبو اسحاق) . قال الشارح : والظاهر أنه الشيرازي الشافعي المشهور ، والاعتراض المنع ، والأصل فيه أن الطريق اذا اعترض فيه بناء أو غيره منع السالبة من ساوكة كذا في القاموس ، ولنا تعدى الى (من أوهم كلامه أنه) أى الخلاف (في الأمر أيضا) واذا لم يكن الخلاف الا في الخبر ، فذكر الكذب كلف في الاستدلال (والقاطع فيها) أى في هذه المسئلة (لله خالق كل شيء ، وهو على كل شيء قدير (١)) لقطع بأن ذاته تعالى ، وقدس مزه عن المخالفة والمقدورية ، وكذلك امتنع كاجتماع القيصين ، فالتخصيص مقطوع به ، وقد مر أن المتكلم يدخل في عموم خطابها إذا كان من أفراد العلم * (ولنا في) منع (التراخي أن إطلاقه) أى العلم (بلا مخرج اداة إرادة الكل) أى مفيد إرادته على الاسناد المجازى ، أو المجاز في الظرف (فمع عدمها) أى عدم إرادة الكل في نفس الأمر (يلزم اخبار الشارع) في الخبر (وافادته) الاشياء لثبوت (ما ليس بنات) صلة الالة ، وصلة الاخبار محذوف يفسره المذكور (وذلك كذب) في الخبر (وطب للجهل المركب من

(المكلفين) في الانشاء : أما الكذب في الاخبار فظاهر ، وأما طلب الجهل المركب في الانشاء فلا أنه يجب عليهم أن يعتقدوا عموم ذلك المكلف به من حيث انه يتعلق به حكم الله ، وهو غير واقع في نفس الأمر ، فالجهل باعتبار عدم علمهم لما هو مطلوب في نفس الأمر ، وهو الخصوص * وأما التركيب فالاعتقاد ماهو خلاف نفس الأمر (وهذا) الدليل بعينه (يجزى في المخصص الثاني) وهلم جرا (كالأول ، ومقتضى هذا) الدليل (وجوب وصل أحد الأمرين) بالعام (من) البيان (الاجالى كقول أبى الحسين ، أو التفصيلي ، ثم يتأخر) البيان التفصيلي (في) المخصص (الأول) أى الاجالى اذا وقع (الى) وقت (الحاجة) اليه لتمكن الامساك (بعده) أى البيان الاجالى (لأنه) أى البيان التفصيلي (حيثئذ) أى حين الاجالى موصولا بالعام (بيان المجهل) وهو جائز التأخر الى وقت الحاجة الى الفعل كما هو المختار (ولا يبعد إرادتهموه) بإشباع ضم الميم لاطلاق الضمير المنسوب المتصل : أى إرادة الحنفية وجوب وصل أحد الأمرين من البيان الاجالى ، والتفصيلي بالعام بأشراطهم مقارنة المخصص الأول للعام (كهذا العام مراد بخصه) تصوير للمخصص الاجالى (وبه) أى يلزم وصل أحد الأمرين (تنتفى الوازم الباطلة) من الكذب وطلب الجهل المركب على تقدير تراخي المخصص مطلقا (والزام الآسدى) وغيره الحنفية بناء على امتناع تأخر المخصص (امتناع تأخير النسخ بجامع الجهل بالمراد) من العام قبل العلم بالمخصص وبدء المنسوخ قبل العلم بالناسخ ، ولا يتمتع تأخر النسخ اتفاقا (ليس) أى إلزامه (لازما ، لأن) الجهل (البسيط غير مضموم على) الإطلاق (ولذا طلب) البسيط (عندنا في المتشابه) قلنا يجب اعتقاد حقيقته إجمالا ، وترك طلب تأويله كاقوّر في موضعه (بخلاف) الجهل (المركب) فانه مضموم مطلقا ، واللازم في تأخير بيان التخصيص طلب الجهل المركب فاندقا (وللتمكن من العمل المطابق) لما في نفس الأمر بالنسوخ في تأخير النسخ (الى سماع الناسخ) بخلاف تأخير المخصص فانه لا يمكن أن يعمل بالعام من غير العلم المراد منه * (وقولهم) أى المجوزون للتراخي كالشافعية لا يلزم من اطلاق العام بلا مخرج إفادة إرادة وما يرتب عليه على ماص (بل) إنما يطلق (لتفهم إرادة العموم) حالة كونه مشتملا (على احتمال الخصوص ان أريد المجموع) من فهم إرادة العموم مع تجويز التخصيص (معنى الصيغة) أى صيغة العام ، القائم مقام فاعل أريد الجملة باعتبار مضمونها أو لفظ المجموع ، ومعنى الصيغة حال عنه (قباطل) لأن الصيغة لم توضع للمجموع قطعا (أر) أريد (هو) أى معنى الصيغة (الأول) أى كالمعموم (والاحتمال) ثابت (خارج) أى بقرينة خارجية ، نحو كثرة تخصيص العمومات

(لزم) ذلك الخارج وجود العام في الخارج (وإن لم يلزم تعقله) أى العام (لا يفيد) . وفي نسخة الشارح لزم أن تعينه : أى هذا الاحتمال قرينة لازمة وإن لم يلزم تعقله ، وقوله لزم الى آخره جزاء الشرط على "فى شقي التردد (ولزمها) فى ذلك الخارج (منوع) لادليل عليه (إلا إن كان) أى تحقق وثبت * والأظهر أن المعنى الا اذا كان ذلك الخارج (ما تقدم من غلبة التخصيص) ومجازة الحد (فى بحث القطعية) أى قطعية دلالة العام فانه حينئذ يحصل له دليل (وعملت) مما هتتم (أنها إنما تفيد) عدم القطع بسببه احتمال التخصيص (فى العام فى الجملة) وقد سبق أن قولهم ان العام يحتمل المجاز معناه أن العام من حيث هو عام مع قطع النظر عن عدم القرينة يحتمله ، وأما إذا علم عدمها فى العام المعين فلا يحتمله التخصيص مجازا ، وإليه أشار بقوله (لا فى خصوص) العام (المستعمل) فانه إذا كان مقرونا بالقرينة الصارفة عن الحقيقة تعين المجاز وإن لم يكن هناك قرينة ، كذا تعين الحقيقة فلا يحتمل التخصيص ولا المجاز * (قالوا) أى المميزون للتراخي (رفع) التراخي (فان وأولات الأجمال) أجلهن أن يضعن حملهن (خص به) عموم قوله تعالى - والذين يتوفون منكم (ويذرون أزواجا) يتربصن بأنفسن أربعة أشهر وعشرا - ، فانه يعم أولات الأجمال وغيره ، فأولات الأجمال مع كونه متأخرا خصصه ، وبين أن المراد به غير أولات الأحمال * (قلنا الأولى) وهى أولات الأجمال (متأخرة) فى النزول عن الثانية (قول ابن مسعود من شاء باهله أن سورة النساء) يريد سورة الطلاق (القصرى) نزلت (بعدالحى فى سورة البقرة) ذكره محمد فى الأصل ، ويؤيده ما فى أبى داود والنسائى وابن ماجه من شاء لاعتنه لأتزل سورة النساء القصرى بعد أربعة أشهر وعشرا ، وفى البخارى ما يفيد هذا (فيكون) ما فى القصرى (نسخا) لما فى القرية لاختصاصا . وفى البخارى عن عثمان رضى الله عنه ما يقرر النسخ المذكور (وكذا والمحصنات من ثنتين) أوتو 'الكتاب' بعد ولا تنكحوا المشركا) كما ذكره جماعة من المفسرين فخرج 'الكتاب' نسخ ، وهذا يدل على كون أهل الكتاب من مشركين ، وتأويله أن قبل أن مهم من ذل ثالث ثلاثة . ونحو هذا ، أو يقال المراد من المشرك الكافر . وفيه ما فيه (وكذا جعل السلب للقال مطلقا) أى سواء قلنا الامام أم لا إذا يكن القاتل من أهل السهم كما هو قول لشافعى وأحمد (أو برأى الامام) كما هو قول أصحابنا ومالك ، وسبب انتقوله ثبانه وسلاحه ، ومركبه بما عليه من الآلة وما معه من مال (بعد) قوله تعالى - واعصوا أوعظتم من شئ (فإن لله خمسة) - الآية ، فيكون اختصاص القاتل بالسلب نسخا (وكل متراخ) مخرج لبعض العام السابق يكون ناسخا لتلك البعض لاختصاص * (ولوا) أيضا ، فل تعالى لنوح - فاسلك فيها من كل زوجين اثنين - (وأهلك

وتراخي اخراج ابنه) كنعان بقوله - يانوح انه ليس من أهلك * (قلنا هو) أى تراخي اخراج ابنه تراخي (بيان الجمل) لاتراخي تخصص العام (لأنه) أى لفظ الأهل (شاع في النسب وغيره كالزوجة ، والأتباع الموافقين) قال تعالى - فلما قضى موسى الأجل وسار بأهله - الآية (وبين تعالى بقوله - ليس من أهلك - ارادته أحد المفهومين : وهو المتبعون ، وأهو) أى هذا البيان المتأخر (لاستثناء مجهول منه) أى من عموم أهلك ، وهو (الإلزام سبق عليه) القول منهم ، فهو بيان مجمل ، وعلى اصطلاح أكثر الشافعية وبعض الحنفية من بيان بعض المراد بالتخصيص الاجالى للعموم (وقوله) أى قول نوح عليه السلام (ان ابني من أهلى لظن إيمانه عند مشاهدة الآية) أى طغيان الماء وغزارة فيضه من السماء والأرض ، وأظن إيمانه مطلقا ، لأنه لم يعلم كفره ، لأنه كان من المناقين على ما قيل ، ويناسبه - فلا تسألن ما ليس لك به علم - وهذا على تقدير فهم إرادة المتبعين من الأهل (أوظن ارادة النسب) بالأهل (وأما - انكم وما تعبدون) من دون الله حصص جهنم - (فعمومه في معبود مخاطبين به) وهم قریش وهو الأصنام كما ذكره السهيلي (فلم يتناول عيسى والملائكة) حتى يقال انهم أخرجوا متراخيا بقوله تعالى - ان الذين سبقت لهم منا الحسنى أولئك عنها مبعدون - فيكون فيه حجة لجواز تراخي التخصص * (واعراض ابن الزبيرى) بكسر الزاء المجمة وفتح الموحدة وسكون المهملة ، وعن أبى عبيدة فتح الزاء ، وأصل الزبيرى الكثير الشعر فى الرأس والأذنين ، وقال القراء : السبيء الخلق ، واسمه عبد الله كان من أعيان قریش فى الجاهلية وغول الشعراء ، وكان يهاجى للمسلمين ثم أسلم عام الفتح وحسن إسلامه ، وله أشعار يعتز فيها ماسبقى مذكورة فى السيرة لابن اسحاق (جدل متعنت (١)) : روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه جاء عبد الله بن الزبيرى الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا محمد تزعم أن الله أنزل عليك - انكم وما تعبدون من دون حصص جهنم أتم لها واردون - قال نعم ، قال فقد عبدت الشمس والقمر والملائكة وعيسى وعزير ، فكل هؤلاء فى الارمع آلهتنا ، فنزلت - إن الذين سبقت لهم منا الحسنى أولئك عنها مبعدون ، ولما ضرب ابن مريم مثلا - الى قوله - خصمون - وهذا حديث حسن ، وما قيل من أنه صلى الله عليه وسلم قال « ما أجهلك بلغته ، ما لم لا يعقل فتىء لا يعرف ولا أصل له » كذا ذكره الحفاظ : كالسبكي وغيره ، وههنا روايات أخر طويناها وما ذكرنا أصح * (فالوافيه) أى

(١) نص المتن الذى شرحه ابن أمير الحاج هكذا « جدل متعنت على حكاية الأصوليين * وأما على بعض الروايات أنه سأله صلى الله عليه وسلم : أهذا لكل ماعبد ؟ فقال نعم فلا . وفى صفحته به . » رواه . ولم يذكره شارحنا ، وأعلها نسخة وقعت له شرح عليها اه مصححه

فِي نَسْخٍ مَازَكَرَ بِمَا ذَكَرَ (إِبْطَالُ الْقَاطِعِ بِالْمَحْتَمَلِ) وَهُوَ مَتَمِّعٌ قَعِينٌ تَخْصِصُ الْعَامَ بِهِ * قَالَتْ كَيْفَ حَكَمَ بِقَطْعِيَةِ الْأَوَّلِ وَاحْتِمَالِ الثَّانِي مَعَ اشْتِرَاكِهِمَا فِي الْعُمُومِ وَاحْتِمَالِ التَّخْصِصِ * قَالَتْ الْأَوَّلُ لِأَصَارِفٍ لَهُ عَنْ ظَاهِرِهِ ، وَالثَّانِي لَهُ صَارِفٌ وَهُوَ الْأَوَّلُ * (قُلْنَا) هَذَا : أَعْنَى كَوْنُهُ مَحْتَمَلًا (مَنْعَى عَلَى ظَنِيَّةٍ دَلَالَةِ الْعَامِ ، وَهُوَ) أَيْ كَوْنُهُ ظَنِّيًّا دَلَالَةً (مَنْعُوعٌ) ، بَلْ هُوَ قَطْعِيٌّ - الدَّلَالَةُ أَيْضًا كَمَا هُوَ إِبْطَالُ الْقَاطِعِ بِالْقَاطِعِ ، وَالاخْتِلَافُ فِي جَوَازِهِ (وَلَوْ سَلِمَ) أَنَّ الْعَامَ ظَنِّيٌّ - الدَّلَالَةُ (فَلَا غَضَصَ فِي الشَّرْعِ بِغَايَةِ كُلِّ وَجْهٍ) (بَلْ) التَّخْصِصُ (بِالِاسْتِقْرَاءِ) لَا يَكُونُ إِلَّا (بِغَايَةِ خُصُوصَةٍ بِالنِّسْبَةِ) إِلَى مَا هُوَ مَخْصُصٌ بِهِ : بِمَعْنَى خُصُوصِيَّةِ التَّخْصِصِ لِكَوْنِهِ جُزْئِيًّا أَضَافِيًّا لِمَا خُصَّصَ بِهِ لِابْتِعَادِهِ عَنْهُ خَاصٌ بِاصْطِلَاحِهِ ، فَيُزَيِّدُ عَلَيْنَا إِبْطَالُ الْقَاطِعِ بِالْمَحْتَمَلِ فِي الْقَدْرِ الَّذِي أُخْرِجَ مِنَ الْأَوَّلِ (كَلَّا قَتَلُوا النِّسَاءَ) أَيْ كَمَا لَوْ قَالَ الشَّارِعُ هَذَا مَعَ قَوْلِهِ : - اقْتُلُوا الْمُتَشْرِكِينَ - فَإِنَّ ذَلِكَ عِلْمٌ فِي نَفْسِهِ خَاصٌّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْآيَةِ ، وَفِي الصَّحِيحِينَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ (وَمَا اسْتَدَلُّوا بِهِ مِنْ وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ ، وَالْمَحْصَنَاتِ) عَلَى تَخْصِصِ الْعَامِ بِالتَّخْصِصِ الْمَتَرَاخِي عَلَى مَا سَبَقَ ذَكَرَهُ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ لَا قَتْلَوا فَإِنَّ كِلَاهُمَا خَاصٌّ بِالنِّسْبَةِ (فَاللَّازِمُ) عَلَى قَدِيرِ التَّسْلِيمِ (إِبْطَالُ ظَنِّيٍّ بِظَنِّيٍّ) لِكَوْنِ كُلِّ مَنِ الْمَقْتَمِ وَالْمُتَأَخَّرِ عَامًا ، لَا إِبْطَالُ قَطْعِيٍّ بِقَطْعِيٍّ كَمَا زَعَمْتُمْ * (وَأَمَّا اشْتِرَاطُ الْاِسْتِقْلَالِ فِي التَّخْصِصِ) (فَلْتَبَيَّنْ دَلَالَتُهُ) أَيْ لِتَفْهِيمِ دَلَالَةِ الْعَامِ مِنَ الْقَطْعِ (إِلَى الظَّنِّ) فَإِنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ مُسْتَقِلًّا كَالِاسْتِثْنَاءِ وَبَدَلَ الْبَعْضِ لَا يَتَغَيَّرُ ، بَلْ يَبْقَى عَلَى قَطْعِيَّتِهِ ، فَلَوْلَا السَّكْلَامُ عَلَى أَنَّ الْمُسْتَقِلَّ يَغْيُرُ إِلَى الظَّنِّ ، وَغَيْرُ الْمُسْتَقِلِّ غَيْرُهُ وَغَيْرُ مَنْعٍ كُلِّ مَنَّهُمَا ، وَقِيلَ الْمَخْرُجُ لِبَعْضٍ مِنْهُ مَعِينٌ قَابِلٌ لِلتَّحْلِيلِ إِذَا كَانَ مَقْتَرِنًا يَغْيُرُهُ إِلَى الظَّنِّ مُسْتَقِلًّا كَانَ أَوَّلًا ، وَأَمَّا الْمَتَرَاخِي فَغَيْرُ الْمُسْتَقِلِّ مِنْهُ لَا يَغْيُرُ ، وَالْمُسْتَقِلُّ نَاسِخٌ ، وَيُزَيِّدُهُ عَدَمُ التَّغْيِيرِ إِلَى الظَّنِّ (لَا يَحْتَاجُهُ) أَيْ لَا يَحْتَاجُ إِلَى الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ (الْقَائِلُ بِظَنِّيَّتِهِ مِنَ الْخَفِيَّةِ) كَأَنَّهُ مَنْصُورٌ وَمِنْ مَعِهِ ، لِأَنَّ ظَنِيَّةَ دَلَالَةِ الْعَامِ مَوْجُودَةٌ بِلا مَغْيَرٍ (وَلَا خِلَافَ فِي عَدَمِ تَغْيِيرِهِ) أَيْ الْعَامِ (بِالْعَقْلِ) أَيْ بِالتَّخْصِصِ الْعَقْلِيِّ مِنَ الْقَطْعِ (إِلَى الظَّنِّ) كَخُرُوجِ الْمَسْبِيِّ وَالْمَجْنُونِ مِنَ خُطَابِ الشَّرْعِ إِلَّا أَنْ يَخْرُجَ الْعَقْلُ (مَجْهُولًا) فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ تَبْطُلُ حُجَّتُهُ فِي الْبَاقِي لَعَدَمِ تَعْيِينِهِ بِنَاءً عَلَى مَجْهُولِيَّةِ الْمَخْرُجِ فَضْلًا عَنْ الْقَطْعِ إِلَى الظَّنِّ (تَفْصِيلٌ) الْمَخْرُجُ لِبَعْضِ أَفْرَادِ الْعَامِ (لِلتَّصُلِّ) بِهِ أَقْسَامٍ يَرْتَقِي عَدَدُهَا (إِلَى خَمْسَةٍ : الْأَوَّلُ الشَّرْطُ) وَهُوَ (مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْوُجُودُ) أَيْ وَجُودُ الشَّيْءِ بِأَنَّ لَا يَوْجُدُ بِدُونِ وَجُودِهِ (وَلَا دَخَلَ لَهُ فِي التَّأْيِيدِ وَالْإِفْضَاءِ ، فَخَرَجَ جُزْءُ السَّبَبِ) لِأَنَّهُ وَإِنْ تَوَقَّفَ عَلَيْهِ السَّبَبُ لَكِنْ لَا دَخَلَ لَهُ فِي الْإِفْضَاءِ إِلَيْهِ ، وَقَدْ عَلِمَ بِذَلِكَ خُرُوجُ سَبَبِ الشَّيْءِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ بِالطَّرِيقِ الْأَوَّلِ (و) خَرَجَ (الْعِلَّةُ) لِأَنَّهَا وَإِنْ تَوَقَّفَ عَلَيْهَا لَوُجُودُ : لَكِنَّهَا مُؤَثِّرَةٌ * (وَقَوْلُ الْغَزَالِيِّ) فِي تَعْرِيفِ

الشرط (ملا يوجد المشروط دونه ، ولا يلزم أن يوجد المشروط عنده) أى الشرط * أورد عليه أنه دورى لتعقل تعقل المشروط على الشرط : لا أنه مشتق منه (دفع دوره بإرادة ماصدق عليه المشروط) بلفظه (أى الشيء) الذى يضاف اليه الشرط ، وقال شرط الشيء كذا : وهو لا يتوقف فى تعقله على تعقل الشرط ، وإنما الموقوف على تعقله مفهوم الشرط (ويرد عليه) أى على طرده (جزء السبب المتحد) لأن السبب لا يوجد بدونه ولا يلزم أن يوجد عنده ، وهو ليس بشرط ، (وقبل ما يتوقف عليه تأثير المؤثر كالوضوء يتوقف عليه تأثير المؤثر فى الصلاة) . قال المحقق التفتازانى : إذا كان الوضوء شرطا فى الصلاة لم يزد أنه يتوقف عليه تأثير الصلاة فى الشيء ، بل تأثير المؤثر فى الصلاة . وقال الأبهري : يحتمل أن يقال انه شرط لتأثير الصلاة فى الحكم وهو الصحة (ويرد عليه) أى على العكس عكسه (الحياة للعلم القديم) فالحياة شرط لتحقيقه لا تأثيره ، لأنه ليس للعلم تأثير ، إذ ليس هو صفة مؤثرة : اللهم إلا أن يقال المراد تعريف شرط المؤثر ، لا الشرط مطلقا (وهو) أى الشرط (عقلى : كالحياة للعلم) إذ العقل يحكم بأن العلم لا يوجد بدون الحياة (وشرعى : كالطهارة) للصلاة ، فإن الشرع هو الحاكم بذلك * (وأما القوى) وهو مثل قولنا : إن دخلت الدار فأنت طالق ، فإن أهل اللغة وضعوا هذا التركيب ليدل على أن ما دخلت عليه إن شرط ، والمعلق به جزء (فإنما هو العلامة) بكونه دليلا على ظهور الحكم عند ظهوره ، وإليه أشار بقوله (وتسمية نحو : إن جاء فأكرمه ، وإن دخلت فطالق به) أى بالشرط (مع أنه سبب جعلى) للثانى (لصيرورته علامة على الثانى) أى الجزء (وإنما يستعمل) هذا الشرط (فيما لا يتوقف السبب بعده على غيره) . وفى الشرح العنصرى ويستعمل فى شرط يشبه بالسبب من حيث أنه يستتبع الوجود : وهو الشرط الذى لم يبق للسبب أمر يتوقف عليه ، فإذا وجد ذلك الشرط فقد وجدت الأسباب والشروط كلها فيوجد المشروط ، فإذا قيل : إن طلعت الشمس فالبيت مضيء : فهم منه أنه لا يتوقف إضاءته إلا على طلوعها (وقد يتحد) أى يكون الشرط أمرا واحدا (وقد يتعد) الشرط (معنى) أى تعددا بحسب المعنى لا بحسب اللفظ (جما) أى حال كونه ذلك المتعدد المعنوى يتوقف المشروط على اجتماع آحاده فى التحقق (وبدلا) بأن يتوقف على واحد من ذلك المتعدد على سبيل البدلية ، فهذه ثلاثة أقسام (وكذا الجزء) يتحد ويتعدد جمعا وبدلا ، فهذه ثلاثة أخرى (ففى) أى جميع الأقسام الحاصلة من ضرب ثلاثة فى ثلاثة (تسعة بلا توقف) أى تتعدد بغير توقف فى تعدده المعنوى (على) تكرار (أداة) أى أداة الشرط لفظا (بل) يكفى تعددها (معنى ، ولذا) أى ولعلم توقف التعدد على المعنوى تكرار الأداء (اختلف) الجواب (لودخلت إحداهما فى قوله : إن دخلتما)

الدار (فطالقان) أى فأتا طالقان ، ثم صور الاختلاف المذكور بقوله (أطلق) الداخلة (للاتحاد عرفا) أى لأن المفهوم فى العرف من التعليق المذكور كون شرط طلاق كل منهما متحدا وهو دخولهما فى الدار من غير أن يشترط فى طلاقهما اجتماع دخولهما مع دخول الأخرى فكأنه قال لكل منهما : إن دخلت الدار فأنت طالق (أولا) تطلق واحدة منهما (حتى يدخلها ، لأن الشرط دخولهما) جميعا كما هو ظاهر اللفظ (أو يطلقان) جميعا وإن لم تدخل الأخرى (لأنه) أى دخولهما الذى هو (الشرط) متعبد (بدلا) فتحقق كل من السخولين كاف فى تحقق الجزاء الذى هو طالقان ، وهذا ثالث الأقوال (ونحو) أنت (طالق ان دخلت الدار) ان دخلت (شرط للمقتم) أى أنت طالق (معنى للقطع بقيدته) أى لأننا نعلم قطعا أن قوله طالق المقتم يتقيد (به) أى بان دخلت : ولا يعنى بالشرط إلا ما يتقيد به الحكم * (وعند النجاة) ان دخلت فى هذا التعليق شرط (لمخوف مدلول على لفظه) بالمقتم (فلم يجوز) المقتم (به) أى بالشرط أشار إلى أنه دعاهم إلى ذلك أمر لفظي ، وهو العمل (على قبيده) أى مع قبيد المقتم بالشرط ، فلا خلاف بين النحويين والأصوليين بحسب المعنى (وإن أطلق) المقتم (لفظا) أولا ، فإن القيد يلحقه ثانيا لتقدم جواب من حيث المعنى هذا بناء على ما ذكره ابن الحاجب ومن وافقه بناء على مذهب البصريين * وأما عند الكوفيين فهو جواب فى اللفظ أيضا لم يجوز ولم يصدر بإلغاء تقدمه * وعند البصريين لا يقتصر مع هذا المقدم جواب آخر للشرط وإن لم يكن جوابا له ، فانه يبنى عنه مثل استجارك الذى هو كالعوض من المقتدر (وإذا تعقب الشرط جلا) متعاطفة ، كلا آكل ، ولا أشرب ان فعلت كذا (قيدا) جميعا (عند الحنفية بخلاف الاستثناء) فانه يختص بالأخيرة (عندهم) إلا بدليل فيما قبلها ، وجه الفرق بناء على أن الجزاء هو الجلة الأولى أن الشرط مقدم عليها معنى . والباقي معطوف على الجزاء بخلاف الاستثناء ، فانه متأخر لفظا ومعنى فهو قيد لما يتصل به ، وتفصيله مذكور فى محله (الثانى) من الأقسام الخمسة من البيان المتسل (الغاية) ولفظها : الى ، وحتى ، نحو (أكرم بنى تميم إلى أن يدخلوا) ولا يخفى عدم صدق تعريف التخصيص (وهو ماسبق قصر اللفظ مطلقا على بعض مسماه (على إخراج الشرط والغاية) لعدم إخراج شيء منهما بعض المسما ، فإن مفادها عدم ثبوت حكم العام له على بعض التقادير على ما يشير إليه (لأنه) أى الاكرام مثلا (لكل بنى تميم على تقدير و) هو تقدير عدم دخولهم (لا قصر) أى لا قصر الاكرام (على بعضهم دائما) بأن يبنى البعض الآخر عنهم دائما (وحقيقته) أى حقيقة إخراج الشرط والغاية (تخصيص عموم التقادير عن أن يثبت معها) أى مع التقادير كلها (الحكم) وكلمة عن متعلقة بالتخصيص باعتبار

تضمنه معنى التجاوز ، فانه اذا خصص العموم تجاوز التقادير عن أن يثبت معها الحكم عموما (وقد يتفق) عموم التقادير (تخصيص الآخر) وهو تخصيص عموم الأفراد : أى تصاريفه مواقة ، ويجوز أن يكون تخصيص الآخر يتفق ، ويقدر مع تخصيص عموم التقادير كقولك : أكرم بنى تميم ان دخلوا ، أو الى أن يدخلوا ، وأردت به المسلمين منهم (وقد لا) يتفق تخصيص العموم الآخر : كأكرم بنى تميم اذا دخلوا (وقد يتضادان) أى الشرط والغاية (تخصيصا) بأن يخرج الشرط بعض التقادير عن الحكم ، وتقتضى الغاية دخول ذلك البعض فيه ، هذا هو الظاهر من هذه العبارة ، وكيف يتصور وقوع مثل هذا فى كلام العاقل : اللهم إلا أن يكون هذا الاقتضاء بحسب اللوازم الخفية فتأمل ، ويحتمل كون ضمير ويتضادان للعمومين ، ووجهه أيضا غير ظاهر (وتجوز أقسام الشرط) التسعة المذكورة : أى أمثالها (فى الغاية) فقد يكون متحدا ومتعددا جعا وبدلا فتأتى الأقسام التسعة : وهى كالاستثناء فى العود الى الجميع أو الى الأخيرة ، والمذاهب المذاهب ، والمختار المختار : كذا فى الشرح العنصرى (الثالث) من الأقسام الخمسة (الصفة) نحو (أكرم الرجال العلماء) قصر العلماء الرجال على بعض أفرادهم فخرج غيرهم ، ويجب فيه الاتصال بالموصوف ، كالغاية بماهى غاية له (وفى عقبه) أى الوصف (متعددا كتميم وقرش الطوال) فعلاوا كذاخلاف فى قيده الأخير أو المجموع (كالاستثناء ، والأوجه الاقتصار) على الأخير كما فى الاستثناء * (ولا ينبغي أن الاخراج بالصفة والشرط والغاية ، والبدل) واللقب (يسمى تخصيصا) كما هو الشافعية ومن وافقهم (أولا) يسمى تخصيصا (لا يتصور من الحنفية لنفى المفهوم) المخالف عندهم (وليس) الاخراج بأحدها (تخصيصا الا به) أى باعتبار المفهوم .

(الرابع بدل البعض) من الكل ، نحو : أكرم بنى تميم (العلماء منهم) : ذكره ابن الحاجب . وقال السبكي : ولم يذكره الأكثرون ، لأن المبدل منه فى نية الطرح ، فلا يتحقق فيه لمحل يخرج منه فلا تخصيص به ، وفيه نظر ، لأن الذى عليه المحققون : كلز مخشئ أن المبدل منه فى غير بدل الغلط ليس فى حكم الملهى ، بل هو للتمهيد والتوطئة ، وليفاد بمجموعها فضل تأكيد وتبيين لا يكون فى الافراد .

(الخامس: الاستثناء المتصل ، والمراد) به هنا (أدوات الاخراج لا الاخراج الخاص وإن كان) الاخراج الخاص قد (يراد به) أى بلفظ الاستثناء (كلستنى) أى كإيراد به المستثنى ، وهو المخرج ، ومنه تفسيره بالمذكور بعد إلا (إذا الكلام فى تفصيل ما هو) أى الاخراج الخاص يتحقق (به) ، لا فى تنس . تنسب بعض الخاص) الذى هو الاخراج الخاص (وهو) أى مابه الاخراج (إلا غير

الصفة (وأخواتها) وهي : غير ، وسوى ، وعدا ، وخلا ، وحاشا ، وليس ، ولا يكون ، والا ، وسيا ، ويد ، وله ، ولما . وفي بعضها خلاف بين أهل العربية ، قيد إلا بغير الصفة ، لأنها صفة تدخل في التخصص الوضعي (وانها) أى إلا وأخواتها (تستعمل في إخراج ما بعدها) حال كونه (كائنا بعض ما قبلها عن حكمه) أى حكم ما قبلها (وهذا الإخراج يسمى استثناء متصلا) ويستعمل (في إخراجها) أى ما بعدها حال كونه (كائنا خلافاً) أى خلاف ماذكر بأن لا يكون بعض ما قبلها (عن حكمه) أى حكم ما قبلها (ويسمى) هذا الإخراج استثناء (منقطعا) ، ولا يستعمل في المنقطع سوى : إلا ، وغيره ، وسوى ، ويد * (وشرطه) أى المنقطع (كونه) أى المستثنى (مما يقارنه) أى المستثنى منه (كثيرا) ليكون من توابعه حتى يستحضره بذكره (كجاءوا) أى القوم (الاحرا ، ومنه) أى المنقطع قول الشاعر :

وبلدة ليس بها أنيس * (الا العافير وإلا الديس

لأنه حصر الأنيس) فيها وهما ليسا فيه ، والحصر فيهما بعد نفى ما عداهما يشعر بأنهما قد خلفتا أهل البلد وصارنا بمنزلة أهلها ، والعافير جمع عفور : وهو الجار الوحشي ، وقيل تبس من تبوس الظباء ، والعيس بالكسر : الأبل البيض يحاط بياضها شقرة ، وقيل الجراد (بخلاف الا الأكل) فلا يقال : جاءوا إلا الأكل (أو) كون المستثنى بحيث (يشمل حكمه) أى المستثنى منه (كصوت الخيل إلا الجير) أو البعير ، لأن التصويت يشمل الحيوانات (بخلاف الصهيل أو) كون المستثنى بحيث (ذكر) قبله (حكم) معناه (بضافه) أى المستثنى (كما نفع الاماضر ، وما زاد إلا ما قص) . قال سيبويه : ما الأولى نافية ، والثانية معسدية ، وفاعل زاد وضع مضمير ، والتقدير : ما زاد فلان شيئا الا قصانا ، وما نفع الا مضرة ، فالمستثنى ، وهو القصان والمضرة حكم مخالف للمستثنى منه ، وهو الزيادة والنفع ، فالاستثناء منقطع انتهى ، وفيه أيضا المقارنة بين المستثنى والمستثنى منه باعتبار أنه يفهم أحد الضدين عند ذكر الآخر . وقال المحقق التفترائي في المثال الثاني : لكن القصان فعل ، أو لكن القصان أمره وشأنه ، وليس المعنى : ما زاد شيئا غير نقصان ليكون متصلا عرفا اه . فبين الكلامين تدافع ، لأن سيبويه فسره بهذا المعنى وحكم بالاقطاع ، ولك أن تقول : يحتمل أن يكون مراد سيبويه : ما زاد شيئا غير نقصان مما قصد ، أو زيادة كما هو المتبادر ، فلا شك في اقطاعه حينئذ : غير أنه يحتمل الاتصال كما أفاده المصنف رحمه الله بقوله (أما ما زاد إلا ما قص فيحتمل الاتصال ، لأنه) أى القصان (زيادة حال بعد التمام) ويقرب منه ما عن

ابن مالك : إذا قلت ما زاد فكأنك قلت ما عارض له عارض ثم استثيت من العارض النقص : هذا ، والمراد من التمام تلك الحالة التي كانت له قبل النقص * ولا يخفى عليك أن مثل هذا الاعتبار في المثال الأول ركيك ، لأنه يراد بما زاد أنه على حاله عرفاً ، ولا يراد بما نضع كونه على حاله **فقول الشارح** : انهما شيان ليس بشيء * (والمراد من الإخراج إفادته) أى المخرج (عدم الدخول) أى دخول المستثنى (في الحكم) (في الحكم) (في الحكم) (فيه) أى في عدم الدخول (اصطلاحاً) فلا ضير في ذكره في التعريف ، وإنما احتيج لبيان المراد (إذ حقيقة) أى حقيقة الإخراج إنما تتحقق (بعد الدخول ، وهو) أى الإخراج حقيقة (من الإرادة) صلة الإخراج : أى إخراج المستثنى من المراد (بحكم المصدر) متعلق بالإرادة (متف) إذ لا يمكن أن يراد تناول الحكم الواقع في صدر الكلام المستثنى ، ثم يخرج منه لزوم التناقض (و) الإخراج (من التناول) أى تناول اللفظ ، والدلالة عليه (لا يمكن) لأن التناول باق بعد الاستثناء أيضاً ، لأنه بعله الوضع ، فلا ينقطع عن الموضوع (ف قيل) لفظ الاستثناء (مشترك بينهما) أى المتصل والمنقطع (لفظي) لاطلاقه على كل منها حقيقة من غير أن يشترك بينهما معنى ، وعدم ترجيح أحدهما على الآخر ليكون حقيقة ومجازاً (وقيل متواطئ) أى موضوع للقدر المشترك بينهما كما سيجيء ، والتواطؤ خير من الاشتراك اللفظي ، والمجاز (والمختار) أنه في المتصل حقيقة ، و (في المنقطع مجاز) وقوله الأمدى عن الأكرين * (قالوا) ومنهم ابن الحاجب (فعلى التواطؤ أمكن حده) أى المنقطع (مع المتصل بحدة واحد باعتبار) المعنى (المشترك بينهما) أى المتصل والمنقطع (مجزاً المخالفة) بالجر عطف بيان للمشارك (الأعم من الإخراج وعدمه) قيل الأعم أفعال التفضيل ، وهو معرف باللام ، وقد أجرى على المخالفة فيجب تأنيته ، ويمتنع فيه من أجيب بأنه صفة لمجرد ، ومن لبيان المخالفة ، لاصلة الأعم . وقال الشارح فيه تأمل (فيقال مادل على المخالفة بالغير الصفة الى آخره) أى وأخواتها ، وقوله بالغير الصفة إخراج سائر أنواع التخصيص (وعلى أنه) أى لفظ الاستثناء (مشترك) لفظي بينهما (أو مجاز في المنقطع لا يمكن) حدة المنقطع مع المتصل بحدة واحد (لأن مفهومه) أى الاستثناء (حيثئذ حقيقتان مختلفتان ، فيحد كل من المتصل والمنفصل (بخصوصه ، فيزاد) على الحد الواحد السابق (في) حد المنقطع قيد (من غير إخراج لإخراج المتصل ولا شك أن هذا) أى امتناع الجمع بين الشئيين في تعريف واحد (إنما هو في تعريف ماهيتين مختلفتين كما لو كان التعريف للاستثناء بمعنى الإخراجين المسميين بالمتصل والمنقطع) فان الإخراج في المتصل إخراج بعض ما تناوله صدر الكلام من حكمه .

وفي المنقطع إخراج مالا يتناوله المصدر من حكمه * ولا شك أنهما حقيقتان بمعنى ماهيتان مختلفتان تمتع اجتماعهما في حد واحد * فان قلت قد يجمع بين الماهيات المختلفة في تعريف واحد كتعريف الحيوان المدرج تحته الحيوان : الانسان ، والفرس وغيرهما بالجسم الناحي الحساس إلى آخره * قلت المراد : تعريف الماهيتين بحيث يتميز كل منهما على جميع ماعداه لا يقال يجوز أن يذكر كل منهما بجميع قيوده بأو الترديدية ، لأنه لا يتعين حينئذ اختصاص شيء من الترديد بشيء منهما بعينه من نفس التعريف * والحق أن الكلام في الحد الاسمي فلا يتصور وحدته الا بأن يوجد مسمى واحد ، وضع الاسم بلزائه ، والمفروض فيما نحن فيه خلافه فافهم (وبأن وضع لفظ مرتين لشئين) حتى كان مشتركا لفظيا بينهما (أو) وضع لفظ (مرة لمشاركتهما) أى بين شئين حتى كان متواطئا (أو) وضع (لأحدهما) ويتجوز به في الآخر لا يتعذر تعريفه على تقدير تقدير (بأن يقال فيما نحن فيه الاستثناء على تقدير وضعه للتصل معناه ، وكذا قوله على تقدير مكررا ، مثل قولهم : رتبته بابا بابا ، وجاءوا واحدا واحدا : فهو حال عن تعريفه : معنى مفصلا على هذا الوجه . قل الرضى وصابطه أن يتأني للتفصيل بعده كما ذكر المجموع بجزئه مكررا * (والكلام) ههنا (إنما هو في الاستثناء بمعنى الأداة) يعني ان لفظ الاستثناء يطلق على الإخراج المذكور وعلى اللفظ الدال عليه ، وكلام الأصوليين في هذا المقام إنما هو في الأخيرة ، فالأداة إما مشترك وإما متواطئ إلى آخره ، ويجوز تعريفها على كل تقدير تقدير (فيقال مادل على عدم إرادة ما بعده) حال كون ما بعده (كاتنا بعض ماقبله ، أو) كاتنا (خلافة) أى خلاف ما ذكر بأن لا يكون بعض ماقبله (بحكمه) متعلق الإرادة : أى لم يقصد بحكمه أن يشمل ما بعده ناشئة دلالتة على المعين (عن وضعين) وضع مرة لأن يدل على عدم إرادة ما بعده كاتنا إلى آخره ، ومرة لمقابله (على الاشتراك ، ويترك لفظ الوضع) المذكور في التعريف المذكور بصيغة التنية (على) تقدير (التواطؤ) والباقي على حاله ، فيقال مادل على عدم إرادة ما بعده كاتنا بعض ماقبله أو خلافة (و) يقال على أنه حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع مادل على عدم إرادة ما بعده (كاتنا بعضه) أى بعض ماقبله (بحكمه بوضعه) أى بسبب وضع مادل على هذا المعنى (له) أى لهذا المعنى (فقط ، وخلافة بالقرينة) أى يدل على عدم إرادة ما بعده كاتنا خلافة ماقبله بأن لا يكون بعضه بحكمه بالقرينة : أى دلالتة على هذا المعنى بالقرينة لا بالوضع * (ثم لا يخفى صدق تعريفنا) وهو قولنا مادل الخ ببعض تصرف (عليها) أى على الأداة (على التقدير) الثلاثة (بلا حاجة إلى خلافة) من التعاريف على

ما تكلفوا في هذا المقام (وقوله) أى الذى يجوز خذه على التواطؤ ، فقال مائل على المخالفة (بالا) غير الصفة (إلى آخره يفيد أن إلا وأخواتها مع مادل غيران) أى متغيران ، لأن الدال بواسطة شيء غير ذلك الشيء (وليس) كذلك لأن الدال إنما هو إلا وأخواتها غير أن الحروف لا تسقط بالدلالة بدون متعلقها (وقوله في المنقطع من غير إخراج ان) أراد به نفي الإخراج (مطلقا) من حيث تناول الصدر ، ومن حيث تناول الحكم (لم يصدق) التعريف (على شيء من أفراد المحدود لأنها) أى أفرادها (مخرجة من الحكم) * فان قلت الإخراج منه في المتصل باعتبار شمول صدر الكلام المستثنى ، فانه بحسب الظاهر يفيد دخوله في الحكم ، وان كان بحسب الحقيقة لاحكم قبل الاستثناء على ما بين في محله دفعا للتناقض ، فاما معنى الإخراج منه في المنقطع * قلت قد مر أن المراد من الإخراج إفادة عدم الدخول في الحكم (والإخراج في الاستثناء بضميه) المتصل والمنقطع (ليس إلا منه) أى من الحكم (وجمله) أى الإخراج (على أنه من الجنس فقط ، وأنه) أى كون الإخراج هذا (الاصطلاح) أى موجب الاصطلاح (باطل للقطع بأن زيدا لم يخرج من القوم ، ولا يصطاح على باطل ، وان أريد التجوز بالجنس عن حكمه) ليكون المجاز لغويا ، (وأضمر) الحكم ليكون من مجاز الخذف (صار المعنى من غير إخراج من حكم الجنس ، وعاد الأول ، وهو أن الواقع إخراج ما بعده إلا مطلقا) أى متصلا كان أو منقطعا (من حكم ما قبلها ، وعدمه) أى الإخراج (من نفس الجنس) أما في المتصل فلأن التناول باق ، وأما في المنقطع فلعدم الدخول الذى الإخراج فرعه * فان قلت قد مر أن المراد من الإخراج إفادة عدم الدخول * قلت إفادة الدخول باعتبار الحكم له وجه إذ يتوهم ذلك ، ولا وجه لإفادة عدم دخوله خلاف الجنس في الجنس ، فانه لا يتوهم بجنس (ووجه المختار) وهو كون أداة الاستثناء حقيقة في المتصل مجازا في المنقطع (بأن علماء الأمصار ردوه) أى المذكور : يعنى أداة الاستثناء (الى المتصل ، وان) كان المتصل (خلاف الظاهر ، فحماؤا له : ألف الاكرا) من البر على (على قيمته) صلة لجلاء ، ولولا أنهم قصدوا حل الأعلى حقيقته ما صرفوا اللفظ عن ظاهره ، فان ذكر الكثرة وإرادة قيمته خلاف الظاهر * فان قلت اختاروا التجوز في الكثرة على التجوز في إلا ، ولم يكسوا ليكون الاستثناء منقطعا * قلت الطريق الجادة في إخراج شيء من حكم صدر الكلام مسلك الاستثناء المتصل بالمنقطع فيما أمكن حل الكلام على الاتصال لا يبعد عنه إلى الاقطاع ، وإليه يشير قوله (ولأنه يتبادر من ، نحو : جاء القوم إلا قبل ذكر زيد ، أو جار أنه يريد أن يخرج بعض القوم عن حكمهم ، فيشرأب) أى فيطلع ، في القاموس اشترأب اليه مدغفه

لينظر، وأرتفع، والاسم الشرأية كالمطأنية (إلى أنه أيهم، ولو كانت) الا (حقيقة في إخراج الأعم منه) مما تناوله المصدر (من حكمه) أى من حكم المصدر (لم يقدر معين) وهو ماتناوله صدر الكلام * (لا يقال جز) تبادل المعين (لعروض شهرة أوجبت الانتقال إليه) أى المعين، فالتبادر لأمر عارض لا لأصل الوضع، ومثله لا يكون علامة الحقيقة (لأنه) أى عروض الشهرة في أحد المعينين الحقيقيين (نادر لا يعتبر به) بمجرد الامكان (قبل فعله) أى تحققه بالفعل (وإلا) لو اعتبر جواز عروض الشهرة موجبا للتبادر (بطل الحل على الحقيقة عند إمكانهما) أى الحقيقة والمجاز، لأن الحقيقة لا تعرف إلا بالتبادر عند الإطلاق، وإذا جوز كون التبادر لعروض عن الشهرة على سبيل الاحتمال انسب باب إثبات الحقيقة (وغير ذلك) من الحل على الاشتراك إذا ثبت تبادل المفاهيم على السواء بتجوز كون تبادر أحدهما لعروض الشهرة. (وقال الغزالي) والقاضى (فى) تعريف الاستثناء (التصل قول ذو صيغ مخصوصة دال على أن المذكور) التصل (به لم يرد بالقول الأول أفاد جنسه) وهو قول (أنه) أى التعريف (لغير المعنى المصدرى) الذى هو الاخراج، بل للأداة (ومخصوصة أى معهودة، وهى إلا وأخواتها، فالأنسب أن يقال يرد على طرده) أى على مانعية التعريف (الشرط) نحو: أكرم الناس ان علموا، لأنه يصدق عليه قول الى آخره، لأن له ميغا هى أدوات الشرط، وسيدكر القيد الآخر (لا) أن يقال يرد على طرده (التخصيص به) أى بالشرط كما قال ابن الحاجب: إذلا يصدق عليه قول، وانما قال الأنسب لأنه يمكن تأويل ما قال (و) يرد عليه (الموصول) حال كونه (وصفا) محصصا، نحو: أكرم الناس الذين علموا (والمستقل) نحو: لا تكرم زيدا بعد أكرم القوم (ودفع الأولان) أى الابدان بالشرط والموصول، والدافع ابن الحاجب (بأنهما) أى الشرط والموصول (لا يخرجان المذكور) وهو العلماء فى المثالين (بل) يخرجان (غيره) أى غير المذكور، وهو من عداهم (وقسم التحقيق فيه) من أن الشرط مخرج بعض التقادير، وكذلك الوصف (والمستقل) لم يوضع لإفادة المخالفة، وانما فهم (المخالفة) بملاحظتهما (أى المستقل، وما خص به * والمراد من الدلالة فى التعريف ما بالوضع (و) أورد (على عكسه) أى على جامعية التعريف (شخص جامعا إلا زيدا، وسائرهما) أى خصوص إلا، وكل من أدوات الاستثناء، لأنه ليس شىء منها ذا صيغ، فلا يصدق الحد على شىء منها (ورد) هذا اليراد (بظهور أن المراد) بالقول المذكور فى التعريف (جنس الاستثناء المتصل) فانه ذو صيغ، وكل فرد منه ذو صيغة * ولا يخفى ما فيه من أن التعريف لا يكون الا للجنس، ومع هذا لا بد من صدق التعريف على

كل فرد * (ولا يخفى ما فيه ، وعدم وروده) أى هذا الإراد (على) تقدير (كونه) أى كون التعريف (تعريفاً للأدوات يفيد العموم) بأن يكون المعرفة جنس الأدوات لامن حيث هو كما هو المتعارف فى التعريفات ، بل من حيث تحققها فى ضمن كل من الأفراد ، فكل خصوصية من خصوصيات الأدوات ليست من أفراد المعرفة ، فلا ينقض بها التعريف جمعا (وعلى) تقدير (كونه) أى التعريف تعريفاً (لما يصدق عليه أداة الاستثناء) بأن يكون المعرفة الفرد المنتشر لجنس أداة الاستثناء (ليكون المثال) المذكور ، وهو قوله : الا زيد الذى هو شخص من ذلك الجنس (من أفراد المعرفة بخلاف الأول) وهو فرض كون التعريف للأدوات يفيد العموم ، فان المثال المذكور ليس من أفراد المعرفة : أى بناء عليه (صادق عليه) خبر مبتدأ محذوف تقديره والتعريف صادق على المثال المذكور بناء على كونه لما يصدق عليه الى آخره (إذ الجنس) أى جنس الفرد المنتشر (قول كلى لا يتحقق خارجا إلا فى ضمن أداة) فهو باعتبار كل تحقق ذو صيغة واحدة ، ولكن باعتبار تحققاته ذو صيغ كثيرة (وهو) أى الجنس (نفسه ذو الصيغ) وإن كان شخصه ذات صيغة واحدة (ويصدق على الكلى الكائن فى ضمن إلا فى المثال) المذكور (ذلك) أى قول ذو صيغ إلى آخره * والحاصل أن الفرد المنتشر وإن لم يصدق عليه باعتبار تحققه فى ضمن هذا الخاص أنه قول ذو صيغ إلى آخره ، لكن يصدق عليه باعتبار تحققاته فى ضمن الخصوصيات أنه قول ذو صيغ (وقيل) فى التعريف (لفظ متصل بجملة لا يستقل) صفة لفظ ، وكذا قوله (دال على أن مدلوله) الضمير راجع إلى لفظ (غير مراد بما اتصل) اللفظ المذكور (به) وهو الجملة (ليس) ذلك اللفظ (بشرط ولا صفة ولا غاية) احتراز بلفظ من التخصصات الحسية أو العقلية ، وبمتصل عن المنفصلة ، وبلا يستقل عن مثل قام القوم ولم يعم زيد ، وعدم إرادة مدلوله عن الأسماء المؤكدة مثل : جاء القوم كهم ، والباقي ظاهر (و) يرد (على طرده قاموا لازيد) لصدق الحد عليه ، وليس باستثناء (ودفع بما ذكرنا) من أنه لم يوضع لافادة عدم الارادة ، وإما لزمت من ملاحظته مع ما قبله لزوما عقليا لا وضعيا بدليل جاء زيد لا عمرو ، لامتناع ارادة عمرو من زيد (و) يرد (على عكسه) الاستثناء (المفرغ للفاعل) نحو : ماجاء إلا زيد ، إذ لا يصدق عليه الحد لعدم اتصاله بالجملة لأنه هو الفاعل ، والفعل وحده مفرد (ودفع بأن ما قبله) أى ما قبل إلا زيد (فى تقديرها) أى الجملة ، فالمراد بالجملة ما يعم الجملة تقديرا (وعلى هذا) مشى (من يقتدر فاعلا علما) ويجعل ما بعد إلا بدلا منه * فنقول التقدير : ماجاء أحد إلا زيد (ولعل المعرفة) التى عرف بالتعريف المذكور (يراه) أى التقدير على الوجه المذكور (ثم يفسد) عكسه أيضا (بأن كل مستثنى متصل مراد بالأول) بحسب

دلالة لفظ المستثنى منه على اردة التكلم بإياه (ويدفع بـ) أى يمنع كون المستثنى مراداً بالأول وإن كان مدلولاً (ولوسلم) كونه مراداً فى الجملة (فغير مراد بالحكم وهذا) التعريف (أيضاً) التعريف فى (الأول) أى تعريف الغزالي : وهو الاستثناء بمعنى الأداة (فلا يكون الأولى) من كل منهما أن يقال فى تعريفه كما قال ابن الحاجب (إخراج بالا أو إحدى أخواتها ، وهو) أى هذا التعريف (على غير معيه) أى طريق كل من التعريفين السابقين أى لا يكون هذا أولى ، والحال أنه على غير معيهما ، فان الأولوية فرع الاتحاد فيها صدق التعريفات الثلاثة عليه : اللهم (إلا معنى الأولى تعريف) الاستثناء بالمعنى (الصدرى) الذى هو التخصيص الخاص (وهو ما يكون بالا وإحدى أخواتها (وترك ما به) التخصيص (وليس هو كذلك) أى أولى هنا (فان الكلام فى ذلك) أى المخصص المتصل المسعى بالاستثناء فى نفس التخصيص إذ الكلام فى بيان المخصصات * (واعلم أنه قد يعرف ما يطلق عليه لفظ الاستثناء من ماهيته المتصل والمنقطع غير أنه) أى لفظ الاستثناء (ليس حقيقة فيهما) أى الماهيتين (مشتركا) بأن يكون موضوعاً بإزاء كل واحد منهما موضع على حدة (أو متواطئاً) بأن يكون موضوعاً بإزاء مفهوم يعمهما (إلا اصطلاحاً) نحوياً استثناء من قوله متواطئاً : أى ليس حقيقة فيهما على التواطؤ فى وضع إلا فى الوضع الاصطلاحى (ونظر الأصولى فى معنى الاستثناء) إنما هو (من جهة اللغة ، ويمكن تعريفهما) أى ماهيتى المتصل والمنفصل (لامن حيث هما مدلولاً لفظ أصلاً ، أو مدلولاً لفظ لغوى) يعنى تعريفهما إنما يتصور على أحد الوجهين : أحدهما أن يقع النظر عن كونهما مدلولى لفظ ، ولغة ولا اصطلاحاً إن لم يكن فى نفس الأمر ههنا اصطلاح كما أنه ليس ههنا لغة ، والثانى أن يقع النظر عن كونهما مدلولى لغة وإن فرض وجود اصطلاح (هو) أى ذلك اللفظ اللغوى (الأدوات ، فالاستثناء : أى ما يفيد إلا وأخواتها) حقيقة أو مجازاً (المعروفة) صفة لأخواتها (إخراج بها) أى بأحدى المذكورات ، ثم فسر الإخراج بقوله (أى منع) أحد المذكورات مدخوله (من الدخول) (لفظ الإخراج فى هذا المحل (فيه) أى فى المنع المذكور (من الحكم أو الصدر معه) أى مع الحكم على ما ذكر من الوجهين .

مسئلة

(الاتفاق أن ما بعد الا مخرج من حكم الصدر : أى لم يرد به) أى بحكم الصدر (فليقر به ليس الاسعة ، فى على عشرة إلا ثلاثة ، واختلف فى تقدير دلالته) أى فى توجيه دلالة الكلام المذكور على سبعة (فالأكثر) على أنه (أريد سبعة) بعشرة مجازاً (وإلا)

مع دخولها (قريته) أى قرينة هذا المراد الذى هو جزء المسمى (والا اتفاق أن التخصيص كذلك) أى التخصيص فيه قرينة على أن المراد بالتخصيص ما بقى بعد التخصيص (وقيل أريد عشرة ثم أخرج) ثلاثة بالاثلاثة ، فدلّ على الاعلى الخراج وثلاثة على العدد المسمى بها (ثم حكم على الباقي ، والمراد أريد عشرة وحكم على سبعة فإرادة العشرة) بلفظ عشرة (باقى بعد الحكم) على سبعة (وإلا) أى وإن لم يكن المراد هذا (رجع إلى إرادة سبعة به) أى بلفظ عشرة (مع الحكم عليها) أى على سبعة (فلم يزد على الأول إلا) ما حصل (بتكلف لافائدة له واختاره) أى هذا القول (بعض المتأخرين) وهو ابن الحاجب ، واستدل (بالقطع باستثناء نصفها فى : اشترت الجارية الا نصفها فكان) جميع الجارية (مرادا) من الجارية (والا) أى وإن لم يرد منها جميعا ، بل نصفها (كان) الاستثناء لنصفها (من نصفها فهو) أى الاستثناء (مستغرق) جميع المستثنى منه ، وهو باطل (أو) كان (المخرج الربع لأن الباقي من النصف بعد اخراج النصف منه) أى من النصف (الربع) ويسلسل : أى ينتهى إلى إخراج الجزء غير المتجزئ منه (أى من المستثنى منه) ، وفى تفسير التسلسل بالانتهاء إلى ما ذكر مسامحة : يعنى ليس المراد التسلسل إلى غير النهاية ، بل إلى حد لا يتصور بعده المخرج والمخرج منه (وعلمت أن الخراج مجاز عن عدم الإرادة) أى عن عدم إرادة المستثنى منه المستثنى منه (عندهم ، والا نصفها بيان إرادة النصف بلفظها) أى الجارية فلا يكون الا نصفها مستغرقا ، وإنما كان يلزم ذلك لو أريد بلفظ الجارية نصفها قبل ذكرها ، ثم أخرج نصفها من ذلك المراد (ولا يسلسل) الإخراجيات (لعدم حقيقة الخراج) فإن مبنى التسلسل على أن الاستثناء يخرج بعض المراد من لفظ المستثنى منه ، والمراد منه يتعين بعده الخراج بالاستثناء ، فتعقب كل استثناء استثناء ، وهذا إذا كان هناك حقيقة الخراج ، وأما إذا كان الخراج عبارة عن عدم إرادة البعض بسبب الاستثناء ، وبعد ما تعين المراد بسببه فقد انتهى عمل الاستثناء قبله ، ولا إخراج بعد ذلك فافهم (و) ابن الحاجب قال (أيضا الضمير) فى نصفها (للجارية) إذ المراد نصف جميعها قطعاً ، ويلزم من كون المراد من الجارية نصفها أن يرجع الضمير إلى نصفها ، لأن المذكور على هذا التقدير لاجتماع (ويدفع) هذا (بأن المرجع) لضمير نصفها (اللفظ) أى لفظ الجارية (لأنه) أى الضمير (لربط لفظ بلفظ باعتبار معناه) حقيقة كان أو مجازيا لا المسمى : أى (لا) باعتبار (المسمى) خاصة (فيرجع) ضمير نصفها (إلى لفظ الجارية مرادا به بعضها) الذى هو النصف * (وأيضا إجماع) أهل (الرية أنه) أى الاستثناء المتصل (إخراج بعض من كل) ولو أريد الباقي من الجارية

لم يكن ثمة كل ولا بعض ولا إخراج ، فأجاب عنه بقوله (وعرفت أنه) أى الإخراج (منع دخوله) أى المستثنى (فى الكل) وهو المستثنى منه (فالإجاء على هذا المعنى) وهو موجود على قول الأكثر ، ثم قال ابن الحاجب * (وأيضا تبطل النصوص) لأنه إذا حل على المعنى المجزئ لم تبق نصوصية فى معناه * (قلنا : النص والظاهر سواء باعتبار ذاتهما) فان كون اللفظ نصا فى معنى بحيث لا يحتمل خلافا لا يتحقق قط بمجرد ذاته ، بل باقتران أمر آخر من لفظ وغيره ، فلا أثر لتأت اللفظ فى منع التجوز به ، ولولا انضمام كلهم أجهون لفظ الملائكة ، ويلزم بجناحية اللفظ الطائر لما نص الأول فى العموم ، والثانى فيما أريد به ، وإليه أشار بقوله (فالنصوصية بمعنى رفع الاحتمال مطلقا الإخراج ، وليس العدد بمجرد) أى مجرد لفظه (منه) أى من النص بمعنى نفي الاحتمال (فالملازمة) بين إرادة السبعة من العشرة و بطلان النصوص (ممنوعة) وقد عرفت سند المنع * (ولما إسقاط ما بعدها) أى وأما الدليل الخامس لابن الحاجب ، وهو أننا نعلم فى الاستثناء أنه يسقط ما بعد إلا عما قبلها (فيبقى الباقي) من المستثنى منه ، فيسند إليه الحكم (وهو) أى إسقاط ما بعدها عما قبلها (فرع إرادة الكل) مما قبلها (قول الأكثر يقتضى أن الاسقاط) للذكور (ذكر ما لم يرد) بالحكم ، وهو الثلاثة بعدها كما أن الإخراج عبارة عن عدم النحول ابتدأوهما مقاربان معنى ، وقد مر أنه شاع فى عدم النحول ، فشروع تلك الإرادة قرينة لهذه (ونسبتة) أى نسبة ما لم يرد به (لمسمى) أى للموضوع له لفظ العشرة من حيث انه يفهم من ذكر الثلاث أن الثلاثة هى من أجزاء العشرة ، ولم يتناوله حكم ما بعده من أجزائها مع أن لفظ العشرة مستعملة فى السبعة لافى العشرة (ليعرف الباقي) المراد من المسمى لأن المسمى قد استعمل فيه اللفظ (أر) الاسقاط (بالنسبة الى مدلوله) أى اللفظ ، فانه لما كانت الثلاثة مع السبعة مشاركة فى المدلولية من اللفظ بموجب الوضع ولم ينلها الحكم كما نال السبعة قبلها أسقط ما قبلها (وإذا لم يبطل الأول) أى قول الأكثر (وهو أقل تكلفا) من الثانى (تعيين) الأول للاعتبار (وإذا الثانى خارج عن قانون الاستعمال ، وهو) أى قانون الاستعمال (إيقاع اللفظ فى التركيب ليحكم على وضعه) أى المعنى الموضوع له اللفظ (أو مراده) أى وعلى المعنى المراد به مجازا (أو بهما) أى وليحكم بالمعنى الموضوع له اللفظ أو المراد ، لأن اللفظ إما مأخوذ فى جانب المحكوم عليه ، أو فى جانب المحكوم به (ولا موجب) للخروج عن قانون الاستعمال (فوجب فيه) أى نفي القول الثانى لخروجه عن القانون * (وعن القاضى أبى بكر عشرة الثلاثية) موضوعة (للمدلول سبعة كسبعة) أى كما وضع لفظ سبعة له ، واختاره إمام الحرمين (ورد بأنه خارج

عن اللغة ، إذ لا تركيب من) ألفاظ (ثلاثة في غير المحكي ، والأول غير مضاف ولا معرب ولا حرف) فلم أنه يوجد مركب من ثلاثة ألفاظ إذا كان محكياً كبرق نحوه ، وشاب قرناها ، وإذا كان غير المحكي إذا كان الأول منه غير جامع السكوت الثلاثة كأني عبد الله . قال المحقق التفتازاني : إنما الكلام في التسمية بثلاثة ألفاظ فصاعداً إذا جعلت اسماً واحداً على طريق حضرموت وبعبك من غير أن يلاحظ فيها الاعراب والبناء الأصليان ، بل يكون بمنزلة زيد وعمرو ، ويجرى الاعراب المستحق على حرفه الأخير ، وهذا ليس من لغة العرب بلا نزاع صرح به صاحب الكشف انتهى * وحاصل كلام المصنف رحمه الله : نفي مركب من ثلاثة ألفاظ يكون أولها جامع السكوت الثلاثة * وقولنا عشرة إلا ثلاثة يصدق على أولها أنه ليس بمضاف ، ولا حرف ، ولا معرب لأنه على طريقة القاضي محل الاعراب الحرف الأخير لا الأول (و) رد أيضاً (بازدوم عود الضمير) في نحو إلا نصفها (على جزء الاسم) الذي هو الجارية في : اشتريت الجارية الانصفاً (وهو) جزء الاسم (كرأي زيد لعدم دلالة) أي جزء الاسم على المعنى ، فيمتنع عود الضمير إليه * (والحق أنه) أي قول القاضي (أحد المذهبين) المذكورين (للقطع بأن مفرداته) أي مفردات على عشرة إلا ثلاثة باقية (في معانيها) الفردانية (وقوله بأزاء سبعة) إنما هو (باعتبار الحاصل) من التركيب سواء قلنا أن العشرة استعملت مجازاً في السبعة بقرينة الإثلاثة ، أو استعملت في العشرة ثم أخرج الثلاثة ، فانه على التقديرين لابد من ملاحظة معنى إلا ومعنى ثلاثة ، وبعد إخراج ثلاثة من عشرة يصير كأنه استعمل أولاً في السبعة * ولا يخفى أن معنى استعمال عشرة في سبعة ذكر عشرة وإرادة سبعة ، ولا تتم هذه الإرادة على وجه يفهما المخاطب إلا بعد تعقل معنى إلا وثلاثة ، فالتركيب المذكور بعد أحد التصرفين محصوره محمول السبعة من حيث المال (ولذا شبه) فقال كسبعة على ما قل عنه (فاتق مابناه بعضهم) وهو صدر الشريعة (عليه) أي على قول القاضي (من أن تخصيصه) أي الاستثناء بناء على مذهب اليه (كمفهوم اللقب) أي كتخصيص مفهوم اللقب على مذهب إليه بعض الناس : يعني أن تخصيص الاستثناء أمر متفق عليه ، وتخصيص مفهوم اللقب فاه الكل إلا بعض الخابطة وشذوذاً وهو إضافة قبيض حكم ما عبر عنه بإسمه علماً أو جنساً إلى ماسواه على ما سبق ، وذلك لأنه إذا كان عشرة إلا ثلاثة بمنزلة سبعة ، فنفي الحكم عما عدا سبعة كنفى الزكاة عما عدا الغنم في قولنا : في الغنم زكاة ، وليس في هذا شيء من الإخراج ، ولذا قال (المقتضى أن لا إخراج أصلاً) صفة لمفهوم اللقب * (وجهه) أي وجه ما قلنا من أن قوله بأزاء سبعة باعتبار الحاصل (أن

الحكم ليس إلا على السبعة فلما باعتبارها) أى باعتبار كون السبعة (مدلولاً مجازياً للتركيب) فإن المعنى الحقيقي له العشرة المخرجة منها الثلاثة كما هو مذهب الجمهور (أو) باعتبار كون السبعة (ما) أى شيئاً (يصدق) (١) على السبعة ، وعلى التقديرين حاصل التركيب حاصل السبعة فلا يخرج القاضى عن المنهين (هذا) أى خذ هذا ، وأول الشأن هذا * (وبعض الحنفية قالوا إخراج الاستثناء عند الشافعي بطريق المعارضة) لأنه أثبت للمستثنى حكم مخالف لصدر الكلام كما فى العام إذا خص منه بعضه من حيث أنه يثبت لتلك البعض حكم مخالف لحكمه ، فتحقق المعارضة بين الحكمين (وعندنا بيان محض) لكون الحكم المذكور فى الصدر ورداً على البعض ، وهو ما عدا المستثنى (ثم أبطلوه) أى الحنفية المذكورين ما قاله الشافعي رحمه الله (بأنه لو كان) إخراجاً بطريق المعارضة (وهو) أى والحال أن الإقرار المذكور (لا يوجب) حكمه (إلا فى سبعة ثبت ما ليس من محتملات اللفظ ، فإن العشرة لا يقع عليها) أى السبعة فقط (حقيقة) وهو ظاهر (ولا مجازاً) ولا نسبة بينها وبين العشرة سوى العددية ، وهى عامة لا تصلح للتجوز ، وشرط التجوز بالكلية والجزئية كون الجزء محتصاً بالكل كاختصاص الرقة بالإنسان (بخلاف العام) المخصوص (إذ لا يستلزمه) أى ثبوت ما ليس من محتملات اللفظ ، لأنه لا يقال فى العام لا يطلق على بعض أفرادها لاختصاصه ولا مجازاً لوجود العلاقة المصححة للتجوز (ولو سلم) جواز التجوز بالعشرة عن السبعة كما يشعر قولهم عشرة كاملة رضا لتوهم المجاز (فالمجاز مرجوح) لكونه خلاف الأصل (فلا يحمل عليه) مع إمكان الحقيقة بأن يراد العشرة ، ثم يخرج منها البعض (كذا قلّه) أى هذا الإبطال (متأخر) يعنى صدر الشريعة (من الحنفية ، وأنه) أى وأبطلوه بأنه : أى قول الشافعي رحمه الله مبنى (على) قول (القاتل) بأن قوله (عشرة) فى الإقرار المذكور مستعمل (فى سبعة) والحكم عليها فقط من غير أن يحكم على الثلاثة بنفى ولا إثبات (فتكون الثلاثة مسكوتة) وهذا يناهى ما سبق من أن إخراج الاستثناء عند الشافعي رحمه الله بطريق المعارضة (وكان هذا منه) أى من المبطل (إلزام) لشافعي (والشافعي) رحمه الله (لا يجعلها) أى الثلاثة (مسكوتة) بل يجعل لها ضد حكم الصدر لما عرفت (وغيره) أى غير هذا المتأخر (منهم) أى الحنفية كصاحب التحقيق ، وصاحب المنار وشارحيه ، والبدیع (قلّه) أى الإبطال (بالآية هكذا : لو كان) عمل الاستثناء بناء (على المعارضة ثبت فى قوله تعالى) - فابث فيهم (١) سقط من المتن هنا شيء كما نرى عليه فى شرح ابن أمير الحاج وهو « يصدق عليه

معناه المتبادر فيكون التركيب حقيقة فيها هذا الخ » اهـ مصححه

(ألف سنة إلا خمسين عاماً - حكم الألف بجملتها) قوله ألف فقل ثبت (ثم عارضه) أى الاستثناء حكم الألف (فى الخمسين) (فيلزم كذب الخبر فى أحدهما، وهذا) التوجيه (هو الأليق بمعنى المعارضة) وهو للتفاته المستلزم كذب أحد المتأين (وإلا فالحكم على سبعة) فى على عشرة إلا ثلاثة (و) على (تسمائة وخمسين) فى الآية (بالاثبات لا يعارضه) أى الحكم المذكور (فيه) أى الحكم (عن ثلاثة وخمسين) لعدم تولد الاثبات والنفي على محل واحد (و بنوه) أى الحنفية كون الاثبات والخمسين شيا على الثلاثة والخمسة (على أن الاستثناء من النفي اثبات وقلبه) أى وعلى أن الاستثناء من الاثبات نفي (منقولاً عن أهل اللغة، وعلى أن التوحيد) وهو الاقرار بوجود البارى ووحدته (فى كنهه) أى التوحيد وهى : لا إله إلا الله إيماناً يحصل (بالنفي) للألوهية عما سوى الله (والاثبات) أى اثباته الله وحده (والا) أى وإن لم يكن فى هذه الكلمة مجموع النفي والاثبات (كانت) كلمة التوحيد (مجرد نفي الألوهية عن غيره) أى عن غير الله تعالى، فلا يحصل به التوحيد على ما عرفت (فالتزمته) أى أنها لا تفيد إلا نفي الألوهية عن غيره تعالى (الطائفة القائلون منهم) أى الحنفية (مابعد الاسكوت) عن محكوم عليه بحكم (وإن التوحيد) المركب من النفي والاثبات يحصل (من النفي القولى) المدلول عليه بلا إله إلا الله (والاثبات العلمى، لأنهم) أى الكفار (لم ينكروا ألوهيته تعالى) كما يدل عليه قوله تعالى - ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض - الآية ونظائره (بل أشركوا، فبالنفي عن غيره ينتفى) الشرك (ويحصل التوحيد فلا تكون) كلمة التوحيد (من الدهرى إياه) أى توحيده، لانكاره وجود البارى تعالى سواء كان قائلاً بصانع هو الله والأفلاك، أو الأنجم، أو الفصول الأربعة أو غير ذلك أولاً (والجمهور ومنهم طائفة من الحنفية) كفخر الاسلام ومن وافقه ذهبوا إلى الحكم (فما بعد إلا بالنقيض) يعنى أنه لا يدل على أن مابعداً لم يثبت له ماثب لما قبلها، ويلزم منه أن يثبت له قبيض ماثب لذلك : وإلا يلزم ارتفاع النقيضين، ويحتمل أن يكون المعنى والجمهور الى آخره حكم فيما بعد إلا بالنقيض بموجب اللغة (وهو) ما ذهب إليه الجمهور (الأوجه، لقل الاستثناء من النفي اثبات الى آخره) أى اثبات وقلبه عن أهل اللغة (ولا يستلزم) هذا (كون الاخراج بطريق المعارضة لعدم اتحاد محل النفي والاثبات كما ذكرنا آنفاً) من أن الحكم على سعة وعلى تسعمائة وخمسين بالاثبات ولا يعارضه نفيه عن ثلاثة وعن خمسين (وقل أنه) أى الاستثناء (تكلم بالباقي بعد الثنيا) بالضم والقصر اسم من الاستثناء من أهل اللغة أيضاً (لا ينافيه) أى كونه من الاثبات نفيًا وقوله (نجز اجتماعهما) أى القليلين (فيصدق أنه تكلم بالباقي بعد الثنيا باعتبار الحاصل من

مجموع التركيب ، ونفي واثبات باعتبار الأجزاء) يعنى إذا فصلنا أجزاء الكلام وجدنا قيا واثباتا ، وإذا نظرنا إلى محصله وما له وجدنا تكهما بالباقي * فان قلت المفهوم من أنه تكلم بالباقي الى آخره الاقتصار على حكم المصدر وتعيين محله ، وهو الباقي بعد اخراج ما بعد إلا من غير تعرض لحكم ما بعدها فكيف لا ينافيه * قلت الظاهر من العبارة ما ذكرت لكن التوفيق بين الثقلين يقتضى صرفه عن الظاهر ، وحله على عدم دخول الثلاثة مثلا فى الحكم المثبت على عشرة فالقائل له على عشرة كأنه لم يتكلم إلا بسبعة ، وذلك قوله الثلاثة ، وليس المراد أنه لم يتكلم إلا بها حقيقة حتى يلزم انتفاء الحكم فيما بعد الا كما سيشير إليه (ونحو لاصلاة الا بطهور يفيد ثبوتها) أى محبة الصلاة (مع الظهور فى الجملة) جواب عما قيل فى اثبات كون ما بعد الا فى حكم المكسوت عنه ، وأنه لو لم يكن كذلك يلزم محبة الصلاة بالطهور وليس كذلك لاشتراطها بشروط آخر * وحاصل الجواب أن اللازم من اعتبار الحكم فيما بعد الا هنا الإيجاب الجزئى لا الإيجاب الكلى ، ولا شك أن الصلاة الجامعة لبقية الشروط تصح بطهور فصحت الموجبة فى الجملة * (وغايته) أى غاية ما يلزم من كلام من قال ان الاستثناء تكلم بالباقي بعد اثبات أن الاستثناء باعتبار صدر الكلام (تكلم بعلم مخصوص) بما عدا المستثنى اذا كان المستثنى منه علما ، وهذا لا ينافى التكلم بما خرج عنه من أفراده ثانياً محكوما عليه بحكم مخالف للأول ، هذا والشارح حله على الاستثناء المذكور فى لاصلاة الى آخره وتكلف فى تحصيل عمومه بكونه نكرة فى سياق النفي ، وأن هذا يقتضى للمصوم متف فى الاثبات ، ولم يتعرض لبيان الخصوص ، ثم أعاد أن المعنى لاجواز للصلاة فى حال من الأحوال الا فى حال من الاقتران بالظهور . فان لها فى هذه الحال جوازا فى الجملة على ما عرفت (غير أن قول الطائفة الثانية) الحكم (الثانى) وهو الذى بعد الاشارة ، فقول الثانى (اشارة) خبر أن (وهو) أى الحكم الاشارى (منطوق) فى الكلام (غير مقصود بالسوق على ماصرة) فى التقسيم الأول (وقول الهداية) وهو (فيما أنت الاخر) يعنى لأن الاستثناء من النفي ثبت على وجه التأكيد كما فى كلمة الشهادة ظاهري العبارة) فى شرح الهداية : هذا هو الحق المفهوم من تركيب الاستثناء لغة ، ثم قال : وأما كونه اثباتا مؤكدا فلوروده بعد النفي بخلاف الاثبات المجرد انتهى ، كأنه يريد أن الاثبات بعد النفي يستلزم تكرار أصل النسبة أو يبنى عن زيادة تحقيق فى المحل ، وأما كونه ظاهرا فى العبارة . فلأن المعنى الذى لم يكن سوق الكلام له لا يؤكد والله أعلم * (والأوجه أنه منطوق اشارة تارة وعبارة تارة) (أخرى بأن يقصد) بالسوق كما هو حال سائر المنظومات وانما قلنا انه منطوق (لما ذكرنا) مما يدل على منطوقته (ولأن النفي عما بعد الا يفهم

إذا حلف الرجل على يمين فله أن يستتي ولو إلى سنة وفيه نزل - ولذا ذكر ربك إذا نسيت - قال الحاكم على شرط الشيخين (وجعل) ماعن ابن عباس من جواز الفصل (على ما ألفوا كلن) الاستثناء (منوياً حال التكلم) فيكون متصلاً بقصد متأخراً لفظاً (ويدين) النأوى له فيما بينه وبين الله تعالى في صحة دعوى نية الاستثناء : قال الامام الغزالي قل عن ابن عباس جواز تأخير الاستثناء ، ولعله لا يصح النقل عنه إذ لا يليق ذلك بمنصبه وإن صح فلهه أراد به إذا نوى الاستثناء أولاً ، ثم أظهر نيته بعده فيدين فيما بينه وبين الله تعالى فيما يراه * وأما جواز التأخير بدون هذا التأويل فيرده اتفاق أهل اللغة على خلافه لأنه جزء من الكلام يحصل به الاتمام ، فإذا انفصل لم يكن إتماماً كالشرط وخبر المبتدأ (وهو) أى جواز فصل الاستثناء إذا كان منوياً حال التكلم بالمستتي منه (قول أجد ، وعن طلوس والحسن تقييده) أى جواز الفصل (بالمجلس) وأنت خير بأن المجلس قد يطول وكونه إتماماً لم قبله باتفاق أهل اللغة ينفيه ، نعم لا يبعد عن اعتبارات الفقهاء ، وقولهم ان المجلس جامع للمترقات * (لناولأخر) أى لو جاز تأخير الاستثناء (لم يمين تعالى لبرأيوب صاوات الله عليه وسلامه أخذ الضغث) وهي الحزمة الصغيرة من الخنثيش ونحوه وضرب زوجته به في حلفه أن يضربها مائة سوط ضربة لما ذهبت حاجته فأبطأت على ماروى ، بل كان يقول له استثن من غير هذه الحيلة ، وقد يقال ان ذكر مخلص مخصوص عن الحنث لا ينافي جواز ماعدها : اللهم الا أن يقال ترك ما هو الأعلى الى الأدنى لا يليق به تعالى ، وذلك بأنه حيلة الاستثناء ، والاستثناء ليس بحيلة ، وفيه ما فيه (ولم يقل النبي صلى الله عليه وسلم) من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها (فليكفر) عن يمينه وليفعل الذي هو خير ، رواه مسلم (مقتصراً) على الأمر بالتفكير مع أنه كان يجب لأتمه ما هو الأيسر كما سيصرح به (إذ لم يتعين) التكفير (مختصاً) من عهدة اليمين خصوصاً (مع اختياره الأيسر لهم دائماً) على ما يدل عليه صحاح الأخبار ، مع أن الاستثناء أولى لعدم الحنث فيه (بلا تفصيل بين) استثناء (منوى) وغير منوى (ومدة) أى وبين مدة قصيرة ومدة طويلة (وغيرها) أى المنوى والمدة مما هو من وظيفة الشارع بيانه ككونه يدين فيما بينه وبين الله ولا يصدق قضاء (وأيضاً لم يحزم بطلاق ، وعناق ، وكذب ، وصدق ، ولا عقد) أى ولم يحزم بانقضاء عقد بيع ونكاح وغيرها لا مكان لحوق الاستثناء ودعوى الحاقه (ودفع أبو حنيفة رحمه الله عتب المنصور) أبى جعفر اللوانتي ثاني خلفاء العباسية في مخالفة جدّه ابن عباس في جواز الانقضاء (بازوم عدم لزوم عقد البعّة) فقال هذا يرجع عليك أفترضى لمن يبايعك بالإيمان أن يخرج من عندك فيستتي ، فاستحسنه ، ذكره في الكشف وغيره ، وقيل ان

لقد أغراه محمد بن اسحاق صاحب المغازي وأنه لما أجابه الامام بذلك قال : فمما قلت وغضب على ابن اسحاق وأخرجه من عنده * (قلوا) أى المجيزون للانفصال (ألحق صلى الله عليه وسلم ان شاء الله تعالى بقوله لأغزون قريشا بعد سنة * قلنا بتقدير استئناف لأغزون) ثانيا جمعا بين هذا وبين أدلتنا (وجه) أى الفصل (على السكوت المعارض مع قل هذه المدة تمتع) كما حمله على هذا المحمل ابن الحاجب بناء على الاحتجاج به بلفظ قال صلى الله عليه وسلم « لأغزون قريشا » ثم سكت ثم قال « ان شاء الله » حديث غريب اختلف في وصله وارساله ، وهذا وإنما يتم الاستدلال به إذا لم يفهم كما في رواية الأبي دأرد ثم لم يفهم (قلوا) أيضا (سأله اليهود عن مدة أهل الكهف ، قال غدا أجيبكم فتأخر الوحي بضعة عشر يوما ، ثم أنزل - ولا تقولن لشيء - الآية فقالها) أى كلمة ان شاء الله ولم يكن هناك ما يرتبط به هذا الاستثناء الا قوله : غدا أجيبكم ونولا محبة الانفصال لما قالها * (قلنا) يجوز أن يلحق بمسأقف نحو : أجيبكم (كالأول جمعا) بين الأدلة (ويجوز فيه) أى في هذا (أمثل ان شاء الله تعالى) أى أعلق كلما أقول إني فاعل بمشيئة الله تعالى (وكون ابن عباس عريا) فصيحاً ، وقد قال به فيمتنع (معارض بعلى وغيره من الصحابة) الفصحاء حيث لم يقولوا به : والآن نقل عنهم كما عنه (أومراده) أى ابن عباس بجواز الانفصال في الاستثناء جواز انفصال الاستثناء (المأمور به) يعنى التعليق بمشيئة الله تعالى المدلول للآية بأن يقول أولاً أفضل ، ثم يقول بعد حين ان شاء الله ليكون اثباتاً بالنسبة ، لا أن يكون هذا القول رافعا للامم ومسقطاً للكفارة إذا قال والله لأفعلن كذا ولم يفعله ، ثم قال بعد حين ان شاء الله تعالى ، والمحقق التفتازانى له في هذا الجواب تفصيل : ذكره في حاشيته على المختصر (وقيل لم يقله) أى جواز الفصل (ابن عباس) ويؤيده ما روى عنه من أنه مخصوص برسول الله صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى - واذكر ربك اذا نسيت - أى اذا نسيت الاستثناء ان ذكرت ، وليس لغيره الاستثناء الا موصولا بيمينه (وحكاية) ماجرى بين أبي حنيفة رحمه الله و (النصور تبعدهما) أى كون المراد الاستثناء للمأمور به وعدم القول وهو ظاهر * (واعلم أن التزام الجواب عن فصله صلى الله عليه وسلم بما ذكر (بناء) أى مبنى (على أن المعنى) أى معنى ان شاء الله تعالى (الا أن يشاء الله خلافة) قال العلامة البيضاوى : الاستثناء من النهى : أى ولا تقولن لشيء تعزم عليه انى فاعله فيما يستقبل الا أن يشاء الله : أى متلبساً بمشيئته ، فالعنى قلنا ان شاء الله انتهى * فالعنى لا تهل ذلك في حال من الأحوال الا في حال كونك قلنا ان شاء الله ، ولا شك أن منطوق ان شاء الله ليس الا أن يشاء خلافة فلا يكون بمعناه الا بطريق الزوم ، فانه اذا علق فعله بالمشيئة المتعلقة بذلك

الفعل يلزم أن لا يتحقق عند تعلق المشيئة بخلافه فكأنه قال : أنهله إلا أن يشاء خلافه وهذا الاعتبار يكون مما نحن فيه ، وإذا كان المعنى على هذا (فهو) استثناء (من الأحوال) وقد عرفت تفسيره (أو) بناء على أنه (لأفوق) بين الشرط والاستثناء في وجوب الاتصال وعدمه (والا) أى لم يكن أحد الوجهين (فليس) ان شاء الله (من مفهوم محل النزاع) أى من جزئياته ، فان المتنازع فيه فصل الاستثناء كما اذا قلنا ان معنى الآية الا وقت أن يشاء الله أن يقوله بمعنى أن يأذن لك فيه على ما ذكره العلامة ، فان المعنى حينئذ لا قل انى فاعل ذلك الا وقت إذنه باقول المذكور ، ولا يدل هذا على لزوم الاستثناء ، غير أنه لا يلائم هذا ما روى عنه صلى الله عليه وسلم من أنه لما نزل قال : ان شاء الله فتأمل .

مسئلة

الاستثناء (المستغرق بالمل) لانه لا يبق بعده شيء يصير متكلما ، وتركيب الاستثناء وضع للتكلم بالباقي بعد الثنيا * وحكى ابن الحاجب وغيره فيه الاتفاق . قال الشارح : وهو محمول على ما اذا كان الصدر أومساويه (وفصله) أى المستغرق (الخفية إلى ما) أى مستغرق ملبس (بلفظ الصدر) بأن يكون لفظ المستثنى عين لفظ المستثنى منه (أومساويه) فى المفهوم ، وقد اتحدا فيما يصدقان عليه : كميدي أحوار الإعيدي ، أو مما يليكى (فيمتنع و) الى (ما بغيرهما : كميدي أحوار الإهؤلاء ، أو الاسالما ، وغائما ، وراشدا ، وهم) أى المشار إليهم بهؤلاء فى الشق الأول لمسمين فى الشق الثانى (الكل ، وكذا نسائى) طوائق (إلا فلانة ، وفلانة ، وفلانة ، فلا) يتمتع : فلا يعتق واحد منهم ، ولا تطلق واحدة منهم * (والأكثر على جواز) استثناء (الأكثر) فيبقى الأقل من المستثنى منه (و) على جواز استثناء (النصف) فيبقى النصف (ومنعهما) أى الأكثر والنصف (الحنابلة ، والقاضى ، وقيل ان كان) المستثنى منه (عددا صريحا) يتمتع فيه استثناء الأكثر والنصف كعشرة الاستة ، أو إلا خمسة ، وان كان غير صريح فلا يتمتعان فيه : كأكرم بنى تميم الا الجهال ، وهم النصف أو الأكثر ، فلم منه أن مبنى الامتناع ظاهر العنوان والعرف ، ومن هنا يعلم وجه قول الحنفية فى تجويز الاستغراق بعين لفظ الصدر ومساويه فافهم * (لنا فى غير العدد - ان عبادى ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك - وهم) أى متبعوه (أكثر) ممن لم يتبعه (لقوله تعالى - وما أكثر الناس - الآية) * والمراد بعبادى الانس فلا يرد أن العباد باعتبار الملائكة أكثرهم غير متبعين . ولا يقال المراد بأكثر الناس الموجودون فى زمانه صلى الله عليه وسلم

فلا يستلزم كون المتبعين أكثر لجواز أن يكون الموجودون في غير زمانه أكثرهم مؤمنون *
لأننا قول : ليس اللام في الناس للعهد ، بل للجنس بدليل ما صح عنه صلى الله عليه وسلم
من أن حصاة الجنة من كل ألف واحد ، والباقي حصاة النار (وكلكم جائع إلا من أطعمته)
كأنى صحيح مسلم وغيره ، فإن من أطعمه الله أكثر ممن لم يطعمه * (ومن العدد اجماع)
قهواء (الأمصار على لزوم درهم في عشرة دراهم الا تسعة) فهذا دليل على جواز استثناء
الأكثر ، لأنه لو لم يجوز كان يلزم الكل بموجب الاقرار بالعشرة من غير استثناء صحيح *
(قالوا) على (عشرة الا تسعة ، ونصف ، وثلاث ، وثمان درهم مستقيم عادة) إذ جعل
الدرهم أربعة وعشرين جزءا ، ونصفه اثنا عشر ، وثلاثة ثمانية ، وثمانه ثلاثة ، والمجموع
ثلاثة وعشرون فإبقى في جانب المستثنى منه الاثلاث ثمن درهم ، وفي بعض النسخ مستهجن *
(أجيب استقبحه لا يخرج من الصحة كعشرة لإداها ، ودأها الى عشرين) دأها ، وهو سدس
الدرهم فانه مستقيم وليس استقبحه لأجل أن المستثنى أكثر ، لأنه ثلث الكل ، بل لأجل
التطويل وإليه أشار بقوله * (والحاصل صرف القبح إلى كيفية استعمال اللفظ ، لا إلى معناه) .

مسئلة

(الخفية) قالوا (شرط إخراج) أى المستثنى من المستثنى منه (كونه) أى المستثنى
بعضا (من الموجب) أى مما أوجبه الصدر وتناوله (قصدا لاضمانا) وتبعنا (فلذا) الشرط
(أبطل أبو يوسف استثناء الاقرار من الخصومة في التوكيل بها) أى بالخصومة بأن يقول :
وكلت بالخصومة الا الاقرار (لأن ثبوته) أى ثبوت الاقرار للتوكيل (بتضمن الوكالة) بالخصومة
(اقامته) أى الموكل الوكيل (مقام نفسه) لا لأن الاقرار يدخل في الخصومة قصدا وبالذات
(إذ الخصومة لا تنظمه) أى لا يتناول الاقرار بموجب مفهومه لأنه مساره وموافقته ، والخصومة
منازعة وانكار (وانما أجزئه) أى استثناء الاقرار منها (لمحمد) لوجهين : الأول
(باعتبارها) أى الخصومة (مجازا في الجواب) مطلقا لأن حقيقة الخصومة مهجورة شرعا
لقوله تعالى - ولا تنازعوا - : فيصار الى المجاز ، والعلاقة كون الخصومة سببا الى الجواب
(فكان) الاقرار (من فرداه) أى الجواب مطلق * قلوا والاستثناء على هذا بيان تغيير
فيصح موصولا لامفصولا والتوكيل بالخصومة يملك الاقرار عند الأئمة الثلاثة * الوجه الثاني
أن استثناء الاقرار عمل بحقيقة التهمة . فيكون استثناءه قريبا موجب التوكيل بالخصومة . فهو
بالحقيقة بيان قهري لاستثناء موصولا ومفصولا : كذا ذكره الشارح * وفي الوجه

الثاني مالا يخفى (وعلى هذا) الذى ذكر لمحمد (صح استثناء الانكار أيضا عنده) أى عند محمد من التوكيد بالخصوصة لشمول المعنى المجازى إياه ، وعدم لزوم الاستقراق (وطل عند أبى يوسف لأنه) أى استثناء الانكار (مستغرق) لأنه لم يبق بعده لزوم شيء بعد استثنائه من الخصوصة لما عرفت .

مسئلة

(اذا تعقب الاستثناء جلا) متعاطفة (بالواو ونحوها) وهى الفاء ، وثم ، وحتى ، ومنهم من قيد بالواو كعلم الحرمين والآمدى وابن الحاجب ، ومنهم من أطلق العاطف ، كالقاضى أبى بكر ، ومنهم من أطلق كونه عقب الجمل من غير ذكر للعطف كالامام الرازى (فالشافية قالوا يتعلق) الاستثناء بالذكور (بالكل) أى بكل واحد من تلك الجمل (ظاهرا) لانصا إذ لا دليل للقطع ، فى الشرح العسدى لاختلاف فى إمكان رده إلى الجميع والى الأخير خاصة ، أما الخلاف فى الظهور ، قال الشافعى ظاهره فى رجوعه إلى الجميع خاصة ، والخفية إلى الأخيرة ، والقاضى الغزالى وغيرهما بالوقف بمعنى لا يدري أنه حقيقة فى أيهما . وقال المرتضى : انه مشترك بينهما ، فيتوقف إلى ظهور القرينة ، وهذا : يعنى مذهب الوقف والاشتراك موافقان الخفية فى الحكم وان خالفا فى المأخذ : يعنى أنه يفيد الإخراج عن مضمون الجلة الأخيرة دون غيرها ، لكن عندهما لعدم الدليل فى الغير ، وعندهم لدليل العدم ، وهذا مقتضى اختلاف المأخذ . وقال أبو الحسين : ان تبين استقلال الثانية عن الأولى بالاضراب عن الأولى فلا أخيرة ، وإلا فجميع ، وظهور الاضرابات بأن يختلفا نوعا أو اما مع أنه ليس فيهما الاسم الثانى ضمير الاسم الأول أو يختلفا حكما مع أن الجلتين فى الأقسام الثلاثة غير مشتركيتين فى غرض . وقال المحقق التفتازانى بأن يختلفا نوعا من جهة الخبرة والانسانية ، وكونهما أمرا ونهيا ونحو ذلك ، أو اما بأن يكون الاسم الذى يصلح مستترا منه فى احدهما غير الذى فى الأخرى أو حكما بأن يكون مضمون هذه مخالفا لمضمون الأخرى (وقول أبى الحسين) وعبد الجبار * وفى المحصول أنه حق (ان ظهر الاضراب عن الأول) وقد عرفت تفسيره (فلا خير) أى فالاستثناء متعلق بالأخير فقط (وإلا) أى وان لم يظهر الاضراب عن الأول (فلسكل) أى فيتعلق بكل منهما ، وعدم الظهور (ككون الثانى ضمير الأول) كان الظاهر فى مثله رجوع الاستثناء إليهما جميعا (ولو اختلفا) أى الكلامان (فما يذكرك) أى فى النوع ، والحكم ، والاسم (أو اشتراكا) أى الكلامان (فى الغرض) المسوق له الكلام (ومنه) أى من هذا القليل (قوله تعالى ولا تقبلوا لهم

شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون) فلنهما اختلفا نوعا انشاء ، وخبرا . واشتركا في القرض ، وهو الامانة والانتقام . وقول أبي الحسين مبتدأ خبره (لا يزيد عليه) أى على قول الشافعى (الابتصاف القرينة) لموافقته إياه في كونه ظاهرا في الرجوع إلى الكل محتاجا في الصرف إلى الأخير إلى القرينة غير أنه فصل القرينة الدالة على تعيين الأخير بظهور الاضراب وقسم ما به يظهر (إلى اختلافهما) أى الكلامين (نوعا بالانشائية ، والخبرية ، والأمر ، والنهي ، ويقتضى) قول أبي الحسين (فى أكرم بنى تميم ، وبنو تميم مكرمون لا زيدا أن إكرامه) أى زيد (مطلوب غير واقع) لوجود الاختلاف نوعا (أو) عدم رجوع الاستثناء إلى الجلة الطلية أو اختلافهما (اسما بوجود الاسم الصالح لتعلقه) أى الاستثناء (فى) الجلة (الثانية غير) الاسم (الأول) فى الجلة الأولى (أو) اختلافهما (حكما) وقد مر تفسيره ، وإنما لم يزد قول أبي الحسين على قول الشافعى رحمه الله (إذ حاصله) أى قول أبي الحسين (تعلقه) أى الاستثناء (بالكل الاقصر) على الأخيرة (غير أنه) أى أبا الحسين (جعل ذلك) الاختلاف بينهما (قاصرا) للاستثناء على الأخيرة (فلن لم يوافق) أبو الحسين على صيغة المجهول (عليه) أى على جعل ذلك قاصرا بأن لم يجعله الشافعى رحمه الله قاصرا (فالتلافى فى شئ آخر) وهو خصوص هذا القاصر بعد الاتفاق على أنه أن لم يكن قاصرا على الأخيرة ، فهو راجع إلى الكل (والخفية ، والغزالي ، والباقلاني ، والمرضى) على أن الاستثناء يتعلق (بالأخيرة) لإبدليل فيها قبلها ، قيل (كافى الشرح العضدى) فالخفية لظهور الاقتصار على الأخيرة كما سيأتى (والآخرون لعدم ظهور الشمول) للكل (لما للاشتراك) اشتراكا لفظيا (بين إخوانه) أى الاستثناء (عما يليه) وهو الأخير (فقط) بين إخوانه من (الكل) فانه ثبت عوده إلى ما يليه فقط كما فى قوله تعالى - فأمر بأهلك بقطع من الليل ولا يلتفت منكم أحد إلا أمرأتك - ، وقد يتعين عوده إلى ما عدا الأخيرة ، نحو قوله تعالى - فمن شرب منه فليس منى ومن لم يطعمه فانه منى إلا من اغترف غرفة بيده - وعوده إلى الكل كما فى قوله تعالى - والذين لا يدعون مع الله إلها آخر - إلى قوله - إلا من تاب - ، والأصل فى الإطلاق الحقيقة (أولعلم العلم بأنه) أى الاستثناء (كذلك) أى مشترك كما ذكر ، أو راجع إلى ما يليه ، أو المعنى راجع إلى الكل (أو) إلى (ما يليه) لا غير لغة كما هو قول الباقلاني والغزالي ، (فلزم ما يليه) أى فلزم رجوعه إلى ما يليه على قول الكل * ولا يخفى أنه لا يزم على تقدير الاشتراك ، لا على تقدير عدم العلم بتعين ما يليه ، بل اللازم التوقف إلى أن تتحقق القرينة المعينة * فان قلت القرب قرينة مرسحة * قلنا سبق الأولى فى قابلية الرجوع إليه ليعارضه

كما ذهب إليه كثير من المفسرين : اللهم الآن يقال القرب أقوى * (وما قيل) وقاله ابن الحاجب (المختار أنه مع قرينة الاقطاع) أى اقطاع الأخيرة عما قبلها (للاخيرة و) مع قرينة (الاتصال) بما قبلها تكون (للكل ، وإلا) أى وإن لم يكن إحدى القرينتين (فالوقف) فيما عدا الأخير لازم ، فقوله ما قيل مبتدأ وما بعده مقول القول ، والخبر قوله (مذهب الوقف) بحذف للضاف : أى أهل الوقف ، أو الإضافة يائية ، ثم أثبت كونه مذهب الوقف بقوله (للافتاق) الكائن بين هذا القائل والذاهبين الى الوقف (على أن إخراجها) أى الاستثناء (من) الجلة (الأخيرة) عند عدم القرينة لما عرفت (والعمل بالقرينة) عند وجودها ، فلما لم يأت واحد * (واعلم أن المدهى في كتب الحنفية أنه من الأخيرة ، وما يزيد) على هذا القدر (من) قيد (ظهور العدم) أى عدم الإخراج عما قبل الأخيرة المشار إليه بظهور الاقتصاد على ما مر لم يصحوا به بل (أخذ من استدلالهم) أى الحنفية (بأن شرطه) أى الاستثناء من شيء (الاتصال) بذلك (وهو) أى الاتصال (منتف في غير لأخيرة) لتخلل الأخيرة بين الاستثناء وما قبلها (ومقتضاه) أى هذا الاستدلال (عدم صحة مطلقا) فيما عدا الأخيرة (وهو) أى عدمها فيما عداها (باطل ، إذ لا يمتنع) الاستثناء بالاتفاق (في الكل) بأن يكون من كل واحدة من تلك الجبل (بالدليل) على ما ذكر * (ولما دفعه) أى دفع هذا الاستدلال (بأن الجميع كالجلة) الواحدة (فهو) قول الشافعية : العطف يصير المتعدد أى الجبل المعطوف بعضها على بعض (الى آخره) أى كالمفرد ، ولا شك أنه لا يعود فيه الى جزئه ، فكذا في الجبل لا يعود الى بعضها (وسنبطل) هذا القول * (د) من استدلالهم (بقولهم) عملهم (أى الاستثناء (ضرورى لعدم استقلاله) بنفسه ، اذ لا بد له من المستثنى منه ، والضرورة تدفع بالعود الى واحدة منها (والأخيرة متفية اتفاقا ، وما) يثبت (بالضرورة) يقدر (بقدرها) أى بقدر الضرورة فتعين الأخيرة * (ومنع) هذا (بأنه) أى عمله (وضى) لاضرورى * (قلنا لوسم) أنه وضى (فلما يليه فقط) أى فإن أردتم أنه موضوع لما يليه فقط فهو المطلوب (أو الكل) أى أو أنه موضوع لكل (فمنوع) أى باطل للاتفاق على أنه يستعمل فيما يليه فقط ، والأصل فيه الحقيقة (فاللازم) بموجب الدليل (لزومه) أى لزوم كون الاستثناء (من الأخيرة والتوقف فيما قبلها) أى فى كونه استثناء مما قبل الأخيرة (الى الدليل) أى الى وجود الدال على عوده اليه * (وأىضا بدفع الدليل المعين لا يندفع المطلوب) لجواز ثبوته بغيره (فليكن المطلوب ما ذكرنا) من أنه يثبت فى الأخيرة بالإدليل فيما قبلها من غير ادعاء ظهور فى عدم تعلقه بما قبلها ، إذ الفرض لم يتعلق إلا بعدم رجوعه الى الكل بالإدليل فى

خصوص موارد ، كذا قل عن المصنف * (ومن أدلتهم) أي الحنفية (حكم الأولى متيقن ورفضه) أي حكمها (عن البعض) أي عن بعض الأولى (بالاستثناء مشكوك للشك في تعلقه) أي الاستثناء (به) أي البعض ، أما (لوجه الاشتراك) أي لما يفيد كون الاستثناء مشتركاً بين أن يكون للأخيرة قطع ، وبين أن يكون للكل : وهو أنه (استعمل فيهما) لما علم بالاستقرار (والأصل) في الاستعمال (الحقيقة ، وهو) أي هذا الوجه (إنما يفيد لزوم التوقف فيها) أي فيما قبل الأخيرة ، بل في الكل ، لولا يقين الأخيرة لما ذكر (لا ظهور العلم) فيما قبل الأخيرة (أو دافعه) أي لوجه دافع الاشتراك القائل (المجاز خير) من الاشتراك فليكن فيما قبل الأخيرة مجازاً (فيقيده) أي ظهور العلم فيما قبل الأخيرة إلى ظهور الدليل على تعلقه فيما قبلها (وابطاله) أي هذا الدليل من قبل الشافعية (بقولهم : لا يقين) في حكم الأولى (مع تجويزه) أي تجويز كون الاستثناء (للكل يدفع بما تقدم في اشتراط اتصال المفصص) من أن إطلاق العام بلا مخرج أفادة إرادة الكل ، فلو لم يكن المراد في نفس الأمر يلزم أخبار الشارع وإفادته ثبوت ما ليس بثابت ، وذلك كذب وطلب للجهل المركب من المكلفين (أو) يدفع (بلادة الظهور به) أي باليقين * (وما قيل) في معارضتهم (الأخيرة أيضاً كذلك) أي حكمها متيقن ورفضه عن البعض بالاستثناء مشكوك (لجواز رجوعه) أي الاستثناء (إلى الأولى بالدليل * قلنا الرفع) أي رفع الحكم عن البعض (ظاهر في الأخيرة ، ولنا) أي ولظهوره فيها (لزم) أي الاستثناء ، أو الرفع (فيها) أي الأخيرة (اتفاقاً) كما مر (فلو تم) ما قيل في المعارضة (توقف) الاستثناء (في الكل ، وهو) أي التوقف في الكل (باطل * وحاصله) أي حاصل ما قلنا من ظهور الرفع في الأخيرة ، لاحصاء قول الشافعية كما توهمه الشارح فإنه مع بعده لأمعنى له (ترجيح المجاز) أي ترجيح كون الاستثناء إذا رجع إلى الكل مجازاً على كونه حقيقة كما زعم الخصم (ففيما يليه) أي فلا استثناء فيما يليه (حقيقة وفي الكل مجاز * وأما في غيرهما) أي في غير ما يليه والكل (فيتمتع للفصل) بينه وبين المستثنى منه (حقيقة) وهو ظاهر (وحكما) لأن الفاصل ، وهو ما يليه لاحظ له من حكم الاستثناء فهو فصل حقيقة وحكما ، بخلاف ما إذا كان الاستثناء من الكل ، فن ما يليه وإن كان فصلاً بينه وبين ما قبله من حيث الحقيقة لكنه ليس بفصل من حيث الحكم لشمول الاستثناء له (وفي المجاز) عند رجوعه إلى الكل (يتوقف) رجوعه إليه (على القرينة) فإن لم تكن تعين الحقيقة (والعلاقة) بين المعنى المجازي . وهو الصرف إلى الكل ، والحقيق وهو العود إلى ما يليه (تشبيهه) أي الكل (به) أي بما يليه (لجمع

العطف) أى لأن العطف جمع بين المتعاطفات ، فجعلها في رتبة واحدة من حيث المعنى فاشتراكها في تلك الرتبة وجه الشبه (بخلاف الاتصال الصورى) بينها بحسب التكلم لعدم الفصل فانه لا يصلح علاقة للجواز (لأنه) أى الاتصال الصورى (يتحقق) في الجمل المتعاقبة (بلا عطف) * وهناك يتعين الاستثناء للأخيرة اتفاقا من غير تجويز لما قبلها ولو مجازا (و) يتحقق أيضا (مع الاضراب) المعين كونه للأخيرة على ماسبق فلا يصلح علاقة * (وما قيل في وجهه) أى وجه التوقف في غير الأخيرة (الأشكال) بفتح الهمزة جمع شكل (يوجب الاشكال) بكسر الهمزة الاشتباه ، في الشرح العضى : الاتصال يجعلها كلواحدة ، والاتصال يجعلها كالأجانب ، والاشكال بموجب الشك انتهى ، فكل شبه منهما شكل ، ولهذا تقارض الاشتباه بموجب التوقف (فمعناه) أن الاشتباه (يخرج من) الجلة (الأولى) نظرا إلى الاتصال (ولا يخرج) منها نظرا إلى الانفصال ، أو المعنى أنه يخرج من الأولى في بعض الاستعمالات ولا يخرج منها في الآخر (فتوقف فيه) أى في إخراجها في غير الأخيرة (وإلا) أى وإن لم يكن معناه هذا ، بل يعتبر الاشكال بالنسبة إلى الأخيرة أيضا (اقتضى) ما قبل (أن يتوقف في الأخيرة أيضا) وهو باطل لما عرفت * (الشافعية) قالوا : أولا (العطف يصير المتعدد كالفرد) وقد مر * (أجيب) بأن ذلك (في) عطف (المفردات) بعضها على بعض ، لأن العطف في الأسماء المختلفة كالجمع في الأسماء المتفقة ، فيصير المجموع كصيغ الجمع الواحدة ، وهذا هو الإبطال الموعود * (وما يقال هي) أى الجمل (مثلها) أى المفردات (إذ الاستثناء فيها) أى الجمل (من المتعلقات) أى متعلقات المسند اليه ، أو المسند (أو) من (المسند اليه) فاذ قطع النظر عن سائر أجزاء الجمل المتعاطفة ماعدا ما استثنى منه صارت مثل المفردات ، في الشرح العضى : لافرق بين الذين قتلوا ، وسرقوا ، وزنوا إلا من تاب ، وبين اضراب الذين هم قتل ، وسراق وزناة إلا من تاب ، ولا شك أنه لا يعود من الفرد إلى جزء ، فكذا في الجمل المعطوفة ، ثم أجاب عنه المحقق الفتازنى أن ذلك في المفردات ، أو ما في حكمها التي لها محل من الاعراب أو التي وقعت صلة للوصول أو نحو ذلك انتهى ، واليه أشار بقوله * (أجيب بأنه) أى كونها مثلها (إذا تحدثت جهة النسبة فيها) أى الجمل بأن تكون نسبة تلك الجمل متشاركة في جهة واحدة ككونها خبرا ، أو صفة ، أو صلة إلى غير ذلك (وهو) أى اتحاد جهة النسبة فيها (الدليل) على تعلقه بالكل (ككونها) أى الجمل (صلة) للوصول كما مر اتفاقا (لقطع بأن نحو : ضرب بنو تميم ، وبكر شجعان ليس في حكمه) أى المفرد * (قالوا) ثانيا (لوقال) والله (لا أشك ولا تريب إن شاء الله تعالى فعلق) إن شاء الله (بهما) أى بالجلتين

اتفاقا * (أجيب بأنه) أى إن شاء الله (شرط) لاستثناء ، وهو يتعلق بغير المتعّد بخلاف الاستثناء (فإن ألحق) الاستثناء (به) أى بالشرط (قياس في اللغة) وهو غير صحيح (ولو سلم محته) أى صحة الإلحاق (فالفرق) بين الشرط والاستثناء (أن الشرط مقدر قديمه) أى تعيين تقديمه معنى لتقدمه رتبة بحسب التحقق (ولو سلم عدم لزومه) أى تقديم الشرط (فلقرينة الاتصال) أى فتعلق الشرط بكل منهما لوجود القرينة الدالة على اتصاله بكل منهما (وهو) تلك القرينة والتأنيث باعتبار الخبر (الحلف) الواقع (على الكل) على ما هو العادة في مثله * (قالوا) ثالثا (قد يتعلق الفرض به) أى الاستثناء (كذلك) أى بأن يكون متعلقا بالكل (وتكراره) أى الاستثناء للكل (يستنهجن) ولولا أنه يعود إلى الكل بدون التكرار لما استنهجن تعيينه طريقا (فلزم ظهوره) أى الاستثناء (فيها) أى في الجمل كلها * (قلنا الملازمة) بين تكراره والاستنهجان (ممنوعة لمنع الاستنهجان الامع اتحاد الحكم المخرج منه) والحكم المخرج منه في محل النزاع متعّد (ولو سلم) أن التكرار يستنهجن مطلقا (لم يتعين) التكرار (طريقا) لافادة المراد (فليصّب قرينة الكل) ؛ أو يصرّح به (أى بالاستثناء من الكل) (بعده) أى بعد الكل ، أو الاستثناء كأن يقول الأكذا في الجميع * (قالوا) رابعا هو (صالح) للجميع (فالقصر على الأخيرة تحكم) * قلنا إرادتها) أى الأخيرة (اتفاق) ، والتردد فيها قبلها) والاتفاق مرجع فلا تحكم * (والصلاحية لا توجب ظهوره) أى الاستثناء (فيه) أى في الكل (كالجمل المنكرفي الاستفراق) فانه صالح للجميع ، وليس بظاهر فيه * (قالوا) خامسا (لو قال على خمسة وخمسة الاستثناء ؛ فبالكل) أى فيتعلق بالجميع اتفاقا * (قلنا بعد كونه) أى كرمما استنوا منه في المثال (مفردا) وكلامنا فيما إذا كان جلا (أوجه) أى أوجب كرم الاستثناء من الجميع (تعيينه للصحة) إذ لو رجع إلى الأخيرة لم يستقم ؛ فهو قرينة للاستثناء بـسكر * وأيضا مدعى كم العود إلى الكل واحدة لآلى الجميع . وفي الشرح الغضدى "نزع فيما يصلح للجميع وللأخيرة ، وهذا لا يصلح لكل واحدة .

(تنبيه : بنى على الخلاف في المذكور (وجوب ردّ شهادة المحدث في قذف عند الحنفية) إذا تاب من ذلك بأن أكذب نفسه عند من قذفه وأصلح عمله (لقصر) الاستثناء المدلول عليه بقوله تعالى (الا الذين تابوا على مايليه) هو (وأولئك هم الفاسقون) فيتنبى عنه انشق لاغير ، ويبقى عدم قبول شهادته مؤبدا (خلاقا للشافى رحمه الله) ومالك وأحمد رحمهم الله (ردّاله) أى للاستثناء (اليه) أى مع مايليه (مع لا تقبلوا) فيتنبى عنه الفسق وقبل

شهادته (ولو لا منع الدليل) الدالّ على اختصاصه بالآخر (من تعلّقه) أي الاستثناء (بالأوّل) أي فأجلدوم (تعلّق به) أيضاً عندهم ، لأنّه على تقدير عدم دليل القصر كان الظاهر رجوعه إلى الكلّ * (ثم قيل الاستثناء منقطع) قاله القاضي أبو زيد ، ونظر الإسلام ، وشمس الأئمة السرخسي (لأنّ الفاسقين لم يتناول الثانيين) لأنّ التائب لا يبق فاسقاً بعد التوبة ، والجل على المجاز باعتبار ما كان بعيد ، وأنت خير بأنّ الفاسقين ليس المستثنى منه ، بل أولئك قطعاً فإمعني (والأوجه أنه متصل) مخرج (من أولئك) لامن الفاسقين ، ثم فسر المشار إليه بقوله (أعني الذين يرمون) لأنّه يصدق عليه مفهوم الذين يرمون بعد التوبة فيخرج منه باعتبار حكم النسق لتوبتهم .

مسئلة

(إذا خصّ العامّ كان مجازاً في الباقي عند الجمهور) من الأشاعة ومشاهير المعتزلة (وبعض الحنفية) كصاحب البديع ، وصدر الشريعة (الا أنه لا تخصيص لأكثرهم) أي الحنفية (الا بمسئّل على ماسبق) فهو بعد إخراج بعضه بغير مسئّل حقيقة على قولهم كما صرح به صدر الشريعة (وبعضهم) أي الحنفية (كالسرخسي والحنابلة) وأكثر الشافعية ، بل جواهر الفقهاء على ما ذكر إمام الحرمين (حقيقة) في الباقي (وبعضهم) أي الحنفية (وإمام الحرمين حقيقة في الباقي مجاز في الاختصار) عليه (والشافعية) قالوا (عن الرازي من الحنفية ، وهو) الشيخ الإمام أبو بكر أحمد (الخصاص ان كان الباقي كثرة يصير ضبطها حقيقة وإلا أي وان لم يكن الباقي كذلك (فجواز) . وقال الفزالي كل عدد لو اجتمعوا في صعيد يسر على الناظر عددهم بمجرد النظر كالألف فهو غير محصور ، وان سهل كالعشرة والعشرين فمحصور ، ومن الطرفين أوساط يلحق أحدهما بالظن ، وما وقع فيه الشك استفت فيه القلب كذا ذكره الشارح (والحنفية) قالوا (عنه) أي الخصاص (ان كان جمعا فقط) أي من غير تهيد بالقيّد السابق حقيقة وإلا فجواز (وأبو الحسين ان خصّ بالايستقلّ) من شرط ، أو صفة ، أو استثناء ، أو غاية (حقيقة) وان خصّ بمسئّل من سمع أو عقل فجواز (القاضي ان خصّ بشرط أو استثناء) حقيقة والا فجواز (وقيل ان خصّ بلفظي) متصل أو منفصل حقيقة والا فجواز (عبد الجبار ان خصّ بشرط أو صفة) حقيقة والا فجواز ، فهذه ثمانية مذاهب * (لنا) على المختار ، وهو الأوّل (الفرض أنه) أي العام (حقيقة في الاستغراق على الخصوص) أي من غير اشتراك بكنه وبين البعض (فالو كان الباقي فقط) أي من غير انضمام ماعدا الباقي اليه (حقيقة) أيضا

(كان مشتركا) لفظيا (وهو) أى كونه مشتركين الكل والبعض (غير المفروض ، ودفع) هذا الاستدلال كما فى الشرح العنصرى (بأنه) أى العام (فى صورة التخصيص للاستتراق ، لأن أكرم بنى تميم الطوال على قدير من بنى تميم : أى بعضهم) فان من التبعية والقييد فى معنى من (فانزم إرادة كلهم) من قولهم بنى تميم (والا) أى وإن لم يكن مرادا (كان المعنى) أكرم (بعض بعضهم) لأن لازم من التبعية محبة وضع بعض مكانها ، والفرض أن المراد بنى تميم البعض (ثم عرض الحكم) معطوف على زعم : أى عرض لعمومه مصحح الحكم وهو الوصف المختص (نخرج) البعض (الآخر) وهو الذى لم يوصف به (وهذا) التوجيه هو (لازم فى المستثنى على ما قيل) من أن المراد بالمستثنى منه الاستتراق والعموم ، ثم يخرج منه المستثنى ، ثم يحكم على الباقي (ويمكن اعتباره) أى اعتبار كون المراد جميع ما يتناوله ، ثم اخراج غير المراد بالحكم ثم الحكم (فى الكل) أى فى جميع العمومات المختصة بأى تخصيص كان (غير أن وضع المفرد واستعماله ليس الالتركيب) لأن المقصود إفادة المعانى التركيبية (ويبعد أن يركبه) أى المتكلم المفرد مع غيره (مريدا المجموع ليحكم على البعض ، لأنه) أى قصد المجموع (حينئذ) أى حين يريد الحكم على البعض (بلافاضة لصحة أن يراد منه) أى من اللفظ الموضوع (لغة المحكوم عليه فقط) وهو البعض بقرينة التخصص (ولو كان عددا) فاتتنى البفع * (وقول السرخسى صيغة العموم) موضوعة (للكل ومع ذلك حقيقة فيما وراء الخصوص لأنها) أى صيغته (إنما تناوله) أى ما وراء الخصوص (من حيث انه كل لا بعض) بمعنى أن حقيقتها كل الأفراد ، وعند التخصيص يصير ما وراء الخصوص كل الأفراد فيصدق أن تناولها إياه من حيث انه كل لا من حيث انه كل لأن حيث انه بعض (كالاستثناء يصير الكلام) يعنى المستثنى منه (عبارة عما وراء المستثنى بطريق أنه) أى ما وراء المستثنى (كل ، لا بعض) يقول السرخسى مبتدأ خبره (ان : رُئِدَ) أن تناوله لما وراء الخصوص (بوضع آخر خاص لازم الاشتراك) اللفظى ، والمفروض خلافه (أو وضع المجاز فتيقظ مطلوبه) وهو أنه أى حقيقته فيه (فان قيل لم لم تحمه) أى كلام السرخسى (على أنه لا يشترط الاستتراق) فى العام : وهو حقيقة ما لم يستعمل فى غير أفرادها ، والمخصوص من أفرادها فهو حقيقة فيه * (قلنا الكلام فى العام اذا خص) وكان الاختصاص مرادا به وهو أمر زائد على ما وضع له (وإنما يقبله) أى التخصيص (الصيغ المتقدمة : كالجمع المحلى ونحوه) من الموصولات وأسماء الشرط والاستفهام الى غير ذلك (عما اتفق على استغراقه والخلاف فى اشتراطه) أى الاستتراق إنما هو (فى مسمى لفظ عام) يعنى هل يشترط فيما

وضع لفظ العام اصطلاحاً الاستغراق أم لا (ومن لم يشترطه) أى الاستغراق فيه (وإن جعل من صيغته) أى العام (الجمع المنكر لا يصحح اعتباره) أى اعتبار ما ليس بمستغرق (هنا) أى فيما قبل التخصيص (إذ لا يقبل) غير المستغرق (الإخراج منه) إذ إخراج بعض أفراد المفهوم فرع العلم بإدراجته تحت من حيث الإرادة ، ولا علم بذلك فيما لاستغراق فيه (ولذا لا يستثنى منه) كما مر في بحثه * (وما قيل إرادته) أى الباقي (ليس بالوضع الثانى والاستعمال) فيه (بل) الباقي مراد (بالأول) أى بالوضع الأول ، فى الشرح العضى وأيضاً فلم يرد الباقي بوضع واستعمال ثان ، بل بالوضع واستعمال الأول ، وإنما طرأ عليه عدم ازادة المخرج بخلاف المجاز (منع) أى إرادة الباقي بالوضع الأول وكونه حقيقة بذلك الاعتبار (بل الحقيقة) إنما تتحقق (إرادته) أى بالباقي (الأول) أى بموجب الوضع الأول (من حيث هو) أى الباقي (داخل في تمام) المعنى (الوضعى المراد) باللفظ (لا) بإرادته (بمجرد كونه تمام المراد بالحكم) والأظهر لامن حيث كونه تمام المراد ، فكأنه قصد أن مجرد الباقي لا يكفي فى الحقيقة ، بل لابد من المجموع ، أما إذا أريد مجرد كونه تمام المراد حقيقة (فهو) أى فهذا المراد إنما يحصل (بالثانى) أى بالوضع الثانى * (الحنابلة تناولوه) أى تناول العام للباقي بعد التخصيص (كما كان) قبله (وكونه) أى تناوله بعد التخصيص (مع قرينة الاقتصار) عليه (لا يغيره) أى لا يغير كيفية تناوله (فهو حقيقة * قلنا الحقيقة بالاستعمال فى المعنى) الموضوع له بأن يكون مجموع المسمى مراداً (لا) بمجرد (التناول) له من حيث الدلالة على ما يقتضيه الوضع (لأنه) أى التناول (لتبعيته للوضع ثابت للمخرج) بفتح الزاء (بعد التخصيص) فلا فرق فى هذا التناول بين الباقي والمخرج (و) كذلك ثابت (لكل وضعى) سواء كان عين الموضوع له أجزؤه (حال التجوز بلفظه) واستعماله فى المعنى المجازى ، لأن العالم بالوضع ينتقل الى ما وضع له لا محالة وإن كان المراد غيره بموجب القرينة الصارفة * (الرازي اذا بقى) من العام مقدار (غير منحصر) فى عدد (فهو) أى ذلك الباقي (معنى العموم) فيه مسامحة لأنه كون اللفظ دالا على أمر غير منحصر فى عدد فنكون فيه حقيقة (قله الشافعية عنه والحنفية بنقل مذهبه أجدر) من الشافعية لأنه منهم (وهو) أى مذهبه على النقلين (بناء على عدم اشتراط الاستغراق) فى العموم ، فى الشرح العضى الرازي قال معنى العموم حقيقة كون اللفظ دالا على أمر غير منحصر فى عدد ، فإذا كان الباقي غير منحصر كان علماً * الجواب منع كون معناه ذلك ، بل معناه تناوله للجميع وكان للجميع وقد سار لغيره فكان مجازاً ، ولا يخفى أن هذا منشؤه اشتباه كون النزاع فى لفظ العام أوفى الصيغ

انتهى ، وقوله هذا اما اشارة الى ما قاله الرازى ، واما الى نقل هذا عنه لاثبات كون الصيغة حقيقة فى الباقي * والثانى متعين إذ هو لم يفرع على بقاء غير المنحصر كونها حقيقة فيه ، بل وجود معنى العموم فيها وهو لا يستلزم كونها حقيقة ، ونسبة الاشتباه الى ناقل المذهب أولى ، واليه أشار بقوله (وغلط) نقلهم عنه على الوجه المذكور ، كما أشار اليه بقوله والخفية الى آخره ، وزعم الشارح أن المعنى غلط الرازى ، وقوله (بأن مقتضاه كون الخلاف) بين الرازى وغيره (فى لفظ العموم لافى الصيغة) يرد عليه ، إذ معناه أن مذهب الرازى اذا كان مبنيًا على تفسير العموم بما ذكر لزم مخالفته فيما وضع له لفظ العموم ، وليس كذلك إذ قد تقدّر أن خلافه فى الصيغة للموصوفة بالعموم هل اذا خصص والباقي غير منحصر يكون حقيقة أم لا ، عنده نعم ، وعند غيره ما عرفت وهل يغلط الرازى بأنه يلزم عليك أن تخالفهم فى لفظ العموم لافى الصيغة ، لا يقال معنى تغايطه أن دخوله فى هذا النوع بين القوم ، فهذا الوجه يدل على أنك زعمت أن خلافهم فى لفظ العام ، لأننا قول لا يناسب هذا فى حق الأئمة والله أعلم * (أبو الحسين لو كان الاخراج بما لا يستقل يوجب تجوزا) فى اللفظ (لزم كون) لفظ (المسلم للمعهد مجازا) اذا خرج من مفهومه غير المعهود بما هو كالجزء له ، وهو اللام وقد صار به لمعنى غير ما وضع له اذا لم يكن فيه العهد * (والجواب) عنه كافى أصول ابن الحاجب (بأن المجموع) من مسلم واللام هو (الدال) فالجنس مدخول اللام ، والتقييد بالمعهد المخرج لغيره اللام ، فلا يلزم المجاز ولا كون العام مستعملا فى غير ما وضع له وهو الجنس (مندفع) خبر ، والجواب (بأنه) أى يكون المجموع دالا على الوجه المذكور (بعد العلم بأنهما) أى اللام ومسلما (ككتمان) متلبسان (بوضعين) لمتنبيهما (ركبتا) لافادة التقييد (بمجرد اعتبار يمكن مثله فى العلم للتقيد بما يستقل) إذ لا تأثير لعدم الاستقلال لاحدى الكلمتين من حيث الحرفية فى هذا الاعتبار (وإلا) أى وان لم يعتبر مثله فى التقيد بما يستقل (فتحكم محض) أى فتخصيص الاعتبار المذكور بأحدهما دون الآخر تحكم لعدم الفرق بينهما ، فالخلاص أن يقال للعرف العهد وضمان ، وضع للجنس قبل دخول اللام عليه فى حال النكارة ، وآخر للمعهد كوضع المبهمات ، فان ما وضعت له خصوصيات ، وآلة الملاحظة عند الوضع مفهوم عام كما هو رأى المتأخرين ، وليس العام المخصوص بما لا يستقل كذلك ، بل هو كالخصوص بما يستقل مستعمل فى غير ما وضع له ، وهو الباقي بعد التخصيص * (القاضى وعبد الجبار مثله) أى أبى الحسين (فيا لم يخرجاه) ما لم يستقل ، وهو الصفة والغاية عند القاضى ، والاستثناء والغاية عند عبد الجبار من حيث الدليل ، وهو لزوم كون نحو المسلم مجازا فى المعهد ، ومن حيث الجواب ، وهو منع لزومه لما ذكر (المخصص باللفظ مثله) أى أبى الحسين دليلا وجوابا على ما عرفت

(وهو) أى دليل هذا (أضعف) لشمول اللفظي المتصل والمتنصل ، ودليله لا يناسب الالتصاق *
 (الامام الجمع كتعداد الآحاد) . قال أهل العربية : معنى الرجال فلان ، وفلان ، وفلان إلى
 أن يستوعب ، وإنما وضع الرجال اختصارا (وفيه) أى فى تعدادها (إذا بطل إرادة البعض
 ، يصير الباقي مجازا) فكذا الجمع * (أجيب أن الحاصل) من التعداد فى الجمع أمر
 واحد (وهو مجموع ما يصلح له العام لوضعه (للاستغراق ، فى بعضه) أى فاستعماله فى
 بعض ذلك الحاصل (قط) من غير أن يراد به البعض الآخر (مجاز) بخلاف الآحاد
 المتعددة فإنه لم يرد بلفظ منها بعض ما وضع له ، وإذا بطلت بعض الحقائق لم يلزم بطلان حقيقة
 أخرى ، على أنه قد منع كون الجمع كتكرار الآحاد من كل وجه ، وليس مراد أهل العربية
 ذلك ، بل بيان أهل الحكمة فى وضعه * (وما قيل) من أنه (يمكن) أن يكون (اللفظ)
 لواحد حقيقة ومجازا (بحيثين) أى باعتبارهما ، فليكن العام المخصوص كذلك ، فيكون
 مجازا من حيث أنه ليس موضوعه الأصل حقيقة من حيث أنه باق على أصل وضعه ولم ينقل
 قلا كليا كما اختاره السبكي (فتانك) الحثيثان إنما هما (باعتبار وضعى الحقيقى والمجازى)
 حتى أن الحثيثين إنما هو كون اللفظ بحيث إذا استعمل فى هذا كان حقيقة لوضعه له عينا ،
 وهو الوضع الحقيقى ، وإن استعمل فى ذلك كان مجازا لوضعه له بالنوع ، لأنه فى استعمال واحد
 كون اللفظ حقيقة ومجازا كما ادّعاها الامام : كذا ذكره الشارح * والوجه أن يعتبر بالنسبة
 لى معنى واحد كالشمس اذا وضعت بلزاء الصورة أيضا فانها حينئذ ذات حثيثتين بالنسبة إليه
 كونها موضوعة له بالوضع النوعى المجازى لكونه لازم ما وضعت له أولا ، وهو الجرم (ولا يلزم)
 ن اجتماع هاتين الحثيثتين (اجتماعهما) أى الحقيقة والمجاز فى استعمال واحد (على أنه
 نل اتفاق فيه) أى الاتفاق على نفي كون اللفظ حقيقة ومجازا فى استعمال واحد ، وإنما
 ختلفوا فى صحة إرادة المعنى الحقيقى والمجازى معا فى استعمال واحد ، ثم يكون حقيقة ومجازا :
 هذا) ما ذكر (ولم يستدل) الامام (على شقه الآخر ، وهو أنه مجاز فى الاختصار) على الباقي
 لظنه ظهوره (أى ظهور كونه مجازا فيه (وهو غلط لأنه لا يكون) العام (مجازا باعتبار
 اقتصاره إلا لو استعمل فى معنى الاختصار ، وانتفاؤه) أى استعماله فيه (ظاهر ، بل الاختصار
 لا يلزم استعماله فى الباقي بلا زيادة ، فهو) أى الاختصار (لازم لوجوده) أى وجود الاستعمال
 الباقي (لا مراد بإفادته) أى الاختصار (به) أى بالعام المخصوص (ولو أراد بالاختصار
 استعماله) أى العام (فى الباقي بلا زيادة ، فهو شقه الأول ، وعلمت مجازيته فيه) أى فى الباقي .

مسألة

قال (الجمهور العالم المخصوص بمجمل) أى بجهم غير معين ، من الاجال اللغوى (ليس حجة ، كلاهما بعضهم) مع اقتلوا المشركين (وبعين حجة) وقال (نفر الاسلام حجة فيما) أى فى الوجهين (ظنية الدلالة بعد أن كان قطعيا) أى الدلالة قبل التخصيص بأحدهما (وقيل يسقط المجمل) الذى خص به العالم عن درجة الاعتبار (والعالم) ينفي (كما كان) قبل لحوقه به ، وعليه أبو المعين من الخفية وابن برهان من الشافعية * (وفى المبين) قال (أبو عبدالله البصرى ان كان العالم منبثا عنه) أى عن الباقي بعد التخصيص (بسرعة) فهو حجة (كالشركين فى أهل الذمة) أى فيما إذا خصوا بأهل الذمة بلفظ متصل . أو منفصل ، أو بغيره فانه ينفي عن الحربى : أى ينتقل الذهن اليه إذا أطلق المشركون (وإلا) أى وإن لم ينفي عنه (فليس حجة كالسارق لا ينفي عن سارق نصاب و) عن سارق (من حوز لعدم الانتقال) أى انتقال الذهن (اليهما) أى النصاب والحز من إطلاق السارق قبل بيان الشارع ، فإذا أبطل العمل فى صورة انتفائهما لم يعمل به فى صورة وجودهما . قال (عبد الجبار ، ان لم يكن) العالم (مجالا) قبل التخصيص (فهو حجة) ، نحو المشركين (بخلاف) المجمل قبله ، نحو أقيموا (الصلاة فانه بعد تخصيص الحائض) أى بعد إخراج صلاة الحائض (منه) أى من الصلاة بالنص الآخر (يقدر) الى البيان كما كان مقفرا قبله ، ولذلك بينه صلى الله عليه وسلم فقال « صلوا كما أيمونى أصلى » . قال (الشيخ من يجزى التخصيص بمصل) أى غير مستقل كالشرط والصفة (حجة ان خص به) أى بالمتصل ليس بحجة ان خص بمفصل كالدليل العقلى (وقيل حجة فى أقل الجمع) وهو اثنان أو ثلاثة على الخلاف ، لافيا زاد عليه . وقال (أبو ثور ليس بحجة مطلقا) سواء حص بمصل أو بمفصل أنبا عن الباقي أولا ، احتاج الى البيان أولا (وقيل عنه) أى عن أبى ثور ليس حجة (إلا فى أخص المخصوص) أى الواحد (إذا علم) أى إذا كان المخصوص معلوما (كالكرخى والجرجاني وعيسى بن أبان أى يصير) العالم المخصوص (مجالا فيما سواه) أى أخص المخصوص ، فيتوقف الاحتجاج والعمل به (إلى البيان) قال الشارح : ان أخص المخصوص وهو الواقع غير معين ، فلا يمكن العمل به قبل البيان أيضا انتهى ، وهو لا ينافى كلام المصنف ، لأن المفهوم منه ثبوت الحكم فى أخص المخصوص بغير توقف إلى البيان ولو على سبيل الإبهام ، فليكن العمل به على سبيل التعيين محتاجا إلى البيان * (لنا) على الأول (استدلال الصحابة به) أى بالعالم المخصوص

يحين مع التكرار والشروع ، وعدم التكرار من أحد منهم فكان إجماعاً (ولو قال : أكرم
 بنى تيم ، ولا تكرم فلانا وفلانا فترك) إكرام أحد عن عداهما (قطع بعصيانه) فدلّ على
 ظهوره في العموم (ولأن تناول الباقي بعده) أى التخصيص (باقى ، وحجته) أى العام (فيه)
 أى الباقي (كان باعتباره) أى التناول (وبهذا) الدليل الأخير : كذا ذكره الشارح *
 والصواب أن المعنى وبهذا المجموع كما سيظهر (استدلل المطلق) بحجته * (ويدفع) استدلال
 المطلق به (باستدلالهم) أى الصحابة (والعصيان) بترك ما علق بالعام المخصوص كلاهما
 (فى المين ، والحجة فيه) أى الباقي (قبله) أى التخصيص إنما كان (لعدم الاجال)
 فلا يكون حجة فى المخصوص بمجمل لتحقق الاجال حينئذ (وقاؤه) أى التناول إنما هو
 أيضاً (فى المين لا المجمل) . قال (نفي الاسلام : والعام عنده كالمخاص) فى قطعية الدلالة كما
 تقدم قال والحالة هذه (للمخصص شبه الاستثناء لبيانه) أى المخصص (عدم إرادة المخرج)
 عما تناوله العام كما أن الاستثناء كذلك (و) شبه (الناسخ) بصيغته (لاستقلاله) بنفسه فى الافادة
 (فيبطل) المخصص (إذا كان مجهولاً) . قال الشارح : أى متناولاً لما هو مجهول عند
 السامع (للثانى) أى لشبهه الناسخ (وبنى العام على قطعيته لبطان الناسخ المجهول) وعدم
 تعدى جهالة الى المعلوم لكونه مستقلاً ، بخلاف الاستثناء فانه بمنزلة وصف قائم بصدر الكلام
 فهما بمنزلة كلام واحد فيؤثر جهالة المستثنى فى المستثنى منه ، فيتوقف على البيان للاجبال *
 (ويبطل الأول) أى العام (للأول) أى لشبهه بالاستثناء لتعدى جهالة إليه كما فى استثناء
 المجهول (وفى) المخصص (المعلوم شبه الناسخ) من حيث كونه مستقلاً (يبطله) أى العام (لصحة
 تعليله) أى المخصص المعلوم شبه الناسخ من هذه الحثية كما هو الأصل فى النصوص المستقلة
 وإن كان الناسخ لا يميل (وجهل قدر المتعدى اليه) بالتعليل (فيجعل المخرج) بهذا السبب (وشبه
 الاستثناء) من حيث إثبات الحكم فيها وراء المخصوص وعدم دخول المخصوص تحت حكم العام
 (يبقى قطعيته) فلا يبطل العام فى الوجهين ، ويترك الى الظنية للشبهين (وهو) أى هذا
 الدليل (ضعيف ، لأن إعمال الشبهين عند الامكان ، وهو) امكان اعمالها (منتف فى المجهول)
 لأن العمل بالمخصوص بالمجهول موقوف على البيان ، فيه أن توقف العمل به على البيان لا يستلزم
 عدم حجته ، ألا ترى أن أقيموا الصلاة كان قبل البيان حجة غير أن احتياجه باعتار الكيفية ،
 واحتياج هذا من حيث الكمية فتأمل (بل المتبر الأول) أى الشبه بالاستثناء (لأنه)
 أى الشبه به (معنوى) فان الاستثناء يخرج من العام كالمستقل غير أنه لم يسم تخصيصاً اصطلاحاً
 (وشبهه الناسخ طرد) وهو مشاركتها فى أمر لفظى على سبيل الاتفاق من غير مناسبة

معنوية يعتد بها ، وإليه أشار بقوله (لأنه في مجرد اللفظ) أى كون كل منهما لا يحتاج في صحة التكلم به إلى غيره (وعلى هذا) يعنى كون المعتبر فيه شبه الاستثناء (تبطل حجته) فى المجهول (كالجمهور) أى كإقال الجمهور (وصيرورته ظنياً فى المعلوم لما تحقق من عدم ارادة معناه) أى العلم بالتخصيص بالمعلوم (مع احتمال قياس آخر مخرج) منه بعضاً آخر (وهذا) الاحتمال لتضمنه (أى المخصص (حكماً) شرعياً ، والأصل فى النصوص التعليل للتضمن للأحكام الشرعية (لالشبه الناسخ باستقلال صيغته) لكونه طردياً كما ذكر (وكون السمي حجة) فى إثبات حكم (فرع معاوية محل حكمه ، والقطع) حاصل (بنفها) أى معاوية محل حكمه (فى نحو : لاقتلوا بعضهم ، فإن دفع) هذا (بثبوتها) أى الحجة مع انتفاء معاوية محل حكم المخصص (فى نحو : حرّم الربا) من قوله - وأحلّ الله البيع - (للعلم محلّ البيع • قلنا ان علموه) أى المخاطبين الربا (نوعاً معروفاً من البيع) كما يعرفه اليوم (فلا إجمال لمعانيته (والا) أى وإن لم يعلموه إلى آخره (فكحرّم بعض البيع) أى فهو مجمل يتوقف العمل به على البيان مع اعتبار حقيقة المراد به (وإخراج سارق أقلّ من) مقدار قيمة (المجرّم) المشار إليه فى حديث أئمن لم تقطع اليد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا فى عن المجرّم ، وثمنه يومئذ دينار كما أشار إليه بقوله (مدعى كل معاوية كمية ثلاثة أو عشرة) عطف بيان لكمية (فليس) تخصيص عموم الآية به (منه) أى من التخصيص بالمجمل فلا يسقط الاحتجاج بآية السرقة على قطع السارق (أو) سلمنا أنه منه لكنهم (توقفوا أولاً) فى العمل بآية السرقة (حتى بان) مقدار قيمة المجرّم (على الاختلاف) فعمالوا بها عند مالك والشافعى وأحمد رجهم الله فى أظهر رواياته يقطع إذا سرق ثلاثة دراهم أو ربع دينار ، وعندنا بعشرة دراهم (وقوله) أى قول غير الإسلام فى التخصيص بالمعلوم يبطل العموم لصحة تعليله (وبالتعليل لا يدري قدر امتدّى فيه ان أراد) به لا يدري ذلك (بالفعل) أى وقت التعليل (ليس بضائر) الأولى فليس : أى لا يضرت شي من الأحوال (الا اذا لزم فى حجته) أى الكلام المخصوص (فى الباقي تعين عدده) أى الباقي (لكن اللازم) فى حجته فيه (تعين النوع والتعليل يفيد) أى يعين النوع (لأنها) أى العلة لإخراج البعض حينئذ (وصف ظاهر منضبط ، فما تحققت فيه) من المدرج تحت العلم (ثبت خروجه ، ومالا يتحقق فيه (فتحت العلم) باق (أو) أراد أنه (قبله) أى قبل التعليل (أى بمجرد علم المخصص) أى العلم به من غير أن يتعين الوصف للمعلل به بعد (يجب التوقف) فى الباقي (للحكم بأنه) أى المخرج (معلل ظاهراً) إذ الأصل فى الأحكام التعليل (ولا يدري الى آخره) أى

قدر المتعدى اليه نوعا ، وفي نسخ المتن هنا أولادى وهو سهو من الناسخ : إذ لامعنى له الابتكاف ريك لا يحتاج اليه (فتول الكرخى وغيره من الواقية) كالجرجانى وعيسى ابن أبان على ماسبق ذكره مع تفسير لمراهم ، وقول الكرخى خبر محذوف : أى فهذا قول الكرخى ، والجملة جزاء الشرط على الشق الأخير من التردد (لأن معناه) أى معنى قول الكرخى (يتوقف) العمل بالعام المذكور (لذلك) أى لأنه لا يدرى قدر المتعدى اليه (الى أن يستنبط) الوصف المناط لاخراج البعض (فيعلم المخرج بالقياس حينئذ لما ذكرنا فى المجهول) . قوله لما ذكرنا الى آخره تعليل لما فهم ضمنا من سقوط الحجة قبل العلم بمقدار المتعدى اليه ، وللوصول اشارة الى قوله : وكون السمع حجة فرع معاومته بنفسها الخ (وزيادة العمل) الاضافة بيانية (بالعام) صلة العمل (قبل البحث عن المخصص) ظرف للعمل ، ثم فسر المختص بقوله أعنى (أعنى القياس الذى حكم به) أى الذى تضمنه المخصص (للحكم بمعاولية التخصيص) لما ذكر من الأصل فى الأحكام التعليل ، قوله للحكم بتعليل قوله حكم به ، وقوله وزيادة العمل معطوف على ما ذكرنا : أى وزيادة أمر آخر : وهو عدم جواز العمل بالعام قبل البحث عن المخصص على ماسبق أنه أجمع عليه لعدم الاعتداد بقول الصيرفى ، وقوله أعنى تفسير للمخصص فما نحن فيه (وهو) أى قول غفر الاسلام (حينئذ) أى حين فسر بما ذكر (أحسن) لكنه لم يرد ، والام يصير لكونه حجة غنية (وقول الاسقاط) للعام المخصوص (مطلقا) أى فى أخص المخصوص وغيره (أن صح) أن أحدا ذهب اليه (وهو) أى القول به (بعيد) وإن قلّه الأمدى وغيره (ساقط لقطعيته) أى العام (فى أخص المخصوص) معاوما كان المختص أو مجهولا للقطع بتناوله بعد التخصيص لا يتطرق اليه احتمال الخروج (والا) أى وإن لم يكن كذلك وجاز اخراجه (كان) التخصيص (نسخا) لا تخصيصا .

مسئلة

(القائلون بالمفهوم) المخالف (خصوا به) أى بالمفهوم (العام) فى الشرح العنذى من قال بالمفهوم جوز تخصيص العام بالمفهوم كما جوز به المنطوق (كفى الفهم زكاة) فان الفهم عام مستغرق لما يصلح له اذا ضم (مع فى الفهم الساعة زكاة) فان هذا بمفهومه يدل على أنه ليس فى المعاوفة الزكاة ، وبهذا المفهوم يخص عموم الأول ، وفى الشرح المذكور ، فان قيل لانسلم المعارضة ، فان المنطوق أقوى ، والأضعف يمحى مع الأقوى فلا يعارضه • قلنا الجمع بين الدليلين أولى من ابطال أحدهما وإن كان أضعف كغيره من التخصيصات : فانا نعمل بهما جمعا بين الأدلة

ولا يشترط التساوى : أى بين العام والمفهوم ، لأن كلامهما ظنى الدلالة عند القائلين به ، وإليه أشار بقوله (لجمع الظنية إياهما) أى العام والمفهوم ، لأن كلامهما ظنى الدلالة (ومساواتهما) أى المخصوص والمخصوص به (ظنا) تمييز عن نسبة المساواة الى الضمير : أى مساواة ظنيهما قوة (ليس شرطاً) فى التخصيص حتى لا يصلح الأضعف ، لأن تخصيص الأقوى من خبر الواحد (للافتقار عليه) أى التخصيص (بخبر الواحد للكتاب بعد تخصيصه) أى اتفقوا على أنه يجوز تخصيص الكتاب بخبر الواحد بعد أن خصص بقطعي ، مع أن الكتاب ان خصص أقوى من خبر الواحد ، وإنما ارتكبوا ذلك (للمجمع) بين الأدلة المتعارضة ، وإنما قال بعد تخصيصه ليصح دعوى الاتفاق ، فإنه لا يجوز عندنا تخصيص الكتاب بخبر الواحد ابتداء كإسائى (والتحقيق أن مع ظنية الدلالة فيهما) أى العام والمفهوم المخالف (يقوى ظن تخصيص) فى العام (لغلبته) أى المخصوص (فى العام) فلا يكون العام أقوى من المفهوم ظنا .

مسألة

(العادة) وهى الأمر المتكرر ولو من غير علاقة عقلية والمراد هنا (العرف العملي) لقوم (مخصص) للعام الواقع فى مخاطبتهم (عند الحنفية ، خلافاً للشافعية كحرم الطعام ، وعادتهم) أى المخاطبين (أكل البر أنصرف) الطعام (إليه) أى البر (وهو) قول الحنفية (الوجه ، أما) تخصيص العام (بالعرف القولى) وهو أن يتعارف عند قوم فى إطلاق لفظ لإرادة بعض أفرادهم مثلاً بحيث لا يتبادر عند سماعه الا ذلك (فاتفاق) أى تخصيص العام به عند ذلك متفق عليه (كالدابة على الحمار ، والبرهم على القدر الغالب) لنا الاتفاق على فهم لحم (الضأن بخصوصه فى : اشترا لجا وقصر الأمر) بشرائه اللحم (عليه) أى الضأن (إذا كانت العادة أكله فوجب) كون العرف العملي مخصصاً (كالتقوى لاتحاد الموجب) وهو تبادره بخصوصه من من إطلاق اللفظ (والإفاء الفارق) بينهما (بالإطلاق والعموم) محل الاتفاق ، فان لجا فى اشترا لجا مطلق ، وليس بعام وهو ظاهر ، والعموم فى المبتاع فيه فى حرمت الطعام لظهور أنه لا أثر لهذا الفارق (وكون دلالة المطلق على التقييد دلالة الجزء على الكل و) دلالة (العام) على الفرد قلبه (فان لجا جزء من لحم الضأن ، والطعام الدالة على كل طعام لاستغراقه الأفراد كل والبر جزء منه) (كذلك) أى فارق ملنى ، إذ لا أثر له بعد اشتراكهما فى تبادل المخصوص (فتنبه : مثل جمع من الحنفية) منهم نغفر الاسلام (لذلك) أى للتخصيص بالعادة (بالنذر بالصلاة والحج ينصرف الى الشرعى) منهما (وقد يخال) أى يظن كل منهما (غير مطابق)

له ، وإنما هما مثالان للتخصيص بالعرف القولي (والحق صدقهما) أى التخصيص بكل من
 العرفين (عليهما) أى المثالين ، ولا يقال وضع الحنفية لهذه المسئلة يشير الى ما ينحل (إذ وضعهم)
 لما هكذا (ترك الحقيقة) بخمسة أشياء (عاما) كان اللفظ (أو غيره بدلالة العادة) هذا أحد
 الخمسة (وبدلالة اللفظ في نفسه) هذا ثانيهما ، وفسروه كما قال (أى انباء المادة) أى مادة اللفظ
 (عن كمال فيخص) اللفظ (بما فيه) من الكمال (كخلفه لايأكل لما : ولانية معممة) أى
 والحال ليس هناك نية تقتضى عموم اللحم لما يصلح له (لا يدخل السمك) في حلفه الا في
 رواية شاذة عن أبى يوسف لقوله تعالى - لتأكلوا منه لما طريا - أى من البحر سمكا ، وإنما
 لم يدخل (لانباؤه) أى اللحم (عن الشدة بالسم) لدلالة مادته على الشدة والقوة ، فانه
 سمى لما لقوة فيه لتولده من الدم الذى هو أقوى الاخلاط في الحيوان ، وليس للسمك دم
 لميشه في الماء وحله بلا ذكاة ، فان السموى لا يعيش فيه ولا يحل بدونها (وقد يدخل) هذا
 (في العرفى) في التحقيق عامة العلماء تمسكوا في هذه المسئلة بالعرف (نعم لو انفرد) إنباء
 اللفظ بالاخراج من العلم أو المطلق (أخرج) يعنى امكان حصول الخروج بالانباء لا ينفى دخوله
 في العرفى ، غاية أنه اذا انفرد أخرج (ولو عارضه) أى الانباء عرف (قدم العرف) على
 الانباء لرجحان اعتباره عليه (وقوله كل مملوك لى حر لا يعق مكاتبه) ويعق مدمره وأم
 ولده لنقصان الملك في المكاتب لعدم مملوكيته يدا لارقبه ، ولهذا لا يحل وطه المكاتبه ولم يتناول
 الملك عند الاطلاق الا الكامل عرفا ، (أو) إنباء المادة (عن قصص) في المسمى (فلا يتناول)
 اللفظ المسمى (ذا كمال كخلفه لايأكل كل ما كمة لا يحنث بالغيب ، لأن التركيب دال على التبعية
 والقصور في المقصود الأصلي) من المأكولات : وهو التغذى ، لأن الفا كمة اسم من التفكه ،
 وهو التتم ، وهو إنما يكون بأمر زائد على المحتاج اليه أصالة بما يكون به القوام فانه لا يسمى
 منعما ، والغيب بما يتعلق به القوام حتى يكتفى به في بعض المواضع ، ومثله الرطب والزمان ،
 وهذا عند أبى حنيفة رحمه الله ، وقال : يحنث لوجود معنى التفكه فيه ، بل هى أعز القواكه والتتم
 بها يفوق التتم بغيرها من القواكه ، وقال المشايخ هذا اختلاف زمان في زمانه ما كانت تعد
 من القواكه ، وفي زماننا تعد منها (وبمعنى من التكلم) هذا ثالث الخمسة : أى وبدلالة معنى
 من صفات التكلم (كان خرجت فطالق عقيب تهيئها لخرجة لجت فيها) أى حرصت على تلك
 الخرجة (لا يحنث به) أى بخروجها (بعد ساعة ، ونسمى يمين القور) هو مأخوذ من فوران
 القدر ، سميت باعتبار صدورهما من فوران الغضب ، أولأن القور استعير للسرعة ، ثم سمي به
 الحلة الى لابلث فيها ، يقال أخرج من فوره : أى من ساعته ، وأول من استخرجها أبو حنيفة

وكانوا قبل ذلك يقولون بتأييده كلاً أقصّل كذا ، ولا أقصّل اليوم كذا : وهي مؤيدة لفظاً مؤقتة معنى لتقييده بالخال لكونها جواباً للكلام يتعلق بالخال كذا قالوا (وحقيقته) أى حقيقة المخصص فى هذا القسم (دلالة حاطماً) أى المتكلم ، والمخاطب ككونها ملحة على الخروج فى تلك الحالة ، وكونه ملحاً على المنع حينئذ (وبدلالة محل الكلام) لكون المحل غير قابل للحقيقة ، فان العاقل لا يقصد ما لا يقبله المحل صيانه لكلامه من اللغو والكذب ، فتعين ارادة المعنى المجازى ، وهذا رابع الخمسة (كأنما الأعمال بالنيات ، ورفع الخطأ) فان نفس العمل يوجد بدون النية ونفس الخطأ لم يرفع فتعذر إرادة الحقيقة (وقد يدرج هذا فى) المخصص (العقل) فان العقل يحيل إرادة الحقيقة لما ذكر * قيل لانسلم هذا فى الأعمال ، إذ لا يلزم تقدير المتعلق العام للحصول لجواز تقديره متعلق خاص بقرينة المقام ، نحو : ما الأعمال معتبرة لشيء من الأشياء إلا بالنيات . قال النووى رحمه الله : بل التقدير ما الأعمال محسوبة بشيء من الأشياء كالشروع فيها والتلبس بها إلا بالنيات (وبالسياق) أى وبدلالة سوق الكلام على أن المراد غير المعنى الحقيقى بأن يكون هناك قرينة لفظية سابقة عليه أو متأخرة عنه ، والسباق بالباه الموحدة مختص بالمتقدمة ، وهذا خامس الخمسة (كطلق امرأتى ان كنت رجلاً ، فانه لا يفيد التوكيد به) أى بتطبيقها الذى هو حقيقة طلق امرأتى لقرينة السياق على ما بدلت عليه قوله ان كنت رجلاً عرفاً (ويأتى التخصيص بفعل الصحابى) فى المسئلة الثالثة وفى مباحث السنة .

مسئلة

(إفراد فرد من العام بحكمه) أى العام : يعنى اذا عاق على علم حكم ثم علق على فرد من أفراد ذلك العام ذلك الحكم (لا يخصه) أى الفرد المذكور ذلك العام (وهو) أى كون إفراد فرد منه بحكمه مخصصاً (قاب المتعارف فى التخصيص . ويهر) أى انه عرف فيه (قصره) أى الحكم (على غير متعلق دليله) فان متعلق دليل التخصيص هو الفرد الذى يخرج من العام ويقتصر الحكم على غيره ، وهو الباق بعد إخراجها من الأفراد ، وذلك دليل التخصيص يدل على أنه خارج من حكم العام ، فهو متعلقته * (بل) حاصل (هذا) الافراد (قصره) أى الحكم (عليه) أى على متعلق دليل التخصيص ، وهو الفرد الذى أفرد بحكمه ، فلو جعل ما أفرد بالحكم مخصصاً ، وهذا الافراد دليلاً للتخصيص * ولا شك أن المقصور عليه حينئذ هو عين ما أفرد لزم المقصور عليه متعلق دليل التخصيص ، وهو قلب المتعارف (مثاله أياً أهاب) ديف قد طور (مع قوله فى شاة عيمونة دياغها طهورها) فلا يخص حكم الطهورية

بالبلغ جلد شاة ميمونة من بين الأهب ، وتكلم الشارح في الحديث الثاني وذكر ما يفيد معناه (ومنه) أى من أفراد فرد من العام بحكمه (أو شبهه) ما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم (جعلت لى الأرض مسجدا وطهورا مع) ما في رواية لمسلم رواه . « وجعلت لنا الأرض كلها مسجدا (وتربها) لنا طهورا إذا لم نجد الماء » . قال الشارح انما قال أو شبهه لجواز أن يقال التراب جزء من الأرض لاجزئى لها ، وانما بينهما شبه من حيث أن كلا منهما بعض من المسمى * (لنا لاتعارض) بين إثبات الحكم للكل وإثباته للبعض (فوجب اعتبارهما فلا يخص الطهورية التراب من أجزاء الأرض * قالوا المفهوم محض) للعام كما مر ، ومفهوم ما أفرد بالحكم نفي الحكم عن سائر أفراده إذ لفائدة ذكره إلا ذلك فيختص حكم الطهورية بشاة ميمونة في عموم أيما أهاب * (قلنا) دلالة المفهوم (ممنوع عند الخفية ، ولو سلم فهذا) أى مفهوم افراد فرد من العام بحكمه (مفهوم لقب مردود) عند الجمهور كما تقدم ، وفائدة ذكر ذلك الفرد نفي احتمال تخصيصه من العام ، وهذا اذا لم يكن له مفهوم مخالفة إلا اللقب * ولما إذا كان له غيره فلا يتم الجواب على التسليم كذا ذكره الشارح ، وقد يجاب عنه بأن النزاع فى أن مجرد افراد فرد من العام بحكمه هل يخص أولا ، واعتبار المفهوم أمرا زائدا على الافراد بالحكم فتأمل .

مسئلة

(رجوع الضمير) الواقع بعد العام (الى البعض) من أفراد (ليس تخصيصا ، مثل المطلقات) يتر بصن (مع وبهولتهن) أحق برذهن ، فان المطلقات يتم البائئات والرجعيات والضمير للرجعيات فقط لعدم إمكان الرد فى البائئات (فلا يخص التربص الرجعيات) بل يتعلق بهن وبالبائئات عند أكثر الشافعية واختاره الأمدى وابن الحاجب والبيضاوى * (وأبو الحسين وإمام الحرمين) فلا (تخصيص) له ، قيل وعليه أكثر الخفية وبعض الشافعية وبعض المعتزلة ، وعزى الى الشافعى رحمه الله (وهو الأوجه ، وقيل بالوقف) عزى الى امام الحرمين وغيره * (لنا) على المختار : وهو أنه تخصيص له (حقيقته) أى الضمير (رابط لمعنى متأخر بمقتضى أهم من المذكور أو مقتر بدليل) يدل على قدره (على أنه) أى الرابط متعلق برابط (هو) أى المتقدم (فلا يتصور الاختلاف) بينهما * (وما قيل) فى وجه أنه لا يخص (التجوز فيه) أى الضمير (غير ملازم للتجوز فى الأول) أى العام : يعنى لا يلزم من كون الضمير مجازا فى البعض كون العام مجازا فيه (فبعد إذ رجوعه) أى الضمير (الى لفظ الأول باعتبار

معناه فلا يتصور كونه) أى الضمير (مجازاً) فى البعض ومرجعه الذى هو العام على حقيقته وهو العموم (فاذا خص) الضمير (الرجعيات) من المطلقات (مع كونه) أى الضمير (عبارة عن المطلقات فوق) أى الرجعيات (المراد به) أى العام (وهو) المطلقات وهو أى كونه المراد بالمطلقات الرجعيات لا غير هو (التخصيص) للمطلقات (وبه) أى بهذا الجواب (ظهر أن قولهم) أى القائلين بعدم التخصيص (فى جواب قول الواقف) لزم تخصيص الظاهر والضمير ، دفعا للخالفة ، وتخصيص أحدهما دون الآخر تحكم إذ (لا ترجح لاعتبار الخصوص فى أحدهما بينه) فوجب التوقف ومقول قولهم (ان دلالة الضمير أضعف) من دلالة الظاهر لتوقف الضمير عليه (فالتغير فيه) أى الضمير (أسهل) من التغير فى الظاهر فترجح اعتبار الخصوص فى الضمير (لا يفيد) خبراً ، وذلك لما ظهر من بيان حقيقة الضمير المستدعى لاتحادهما (وامتنع الخلاف) وفى نسخة الاختلاف بين الضمير ومرجعه (فى الآية) (فبطل ترجيحه) أى ترجيح قول القائلين بعدم التخصيص (بأنه) أى تخصيص الضمير (لا يستلزم تخصيص الأول ، بخلاف قلبه) فانه يستلزم تخصيص الأول تخصيص الضمير إذ يستلزم تخصيص كل منهما تخصيص الآخر لما عرفت من وجوب الاتحاد بينهما (واللازم فى الآية اما عوده) أى الضمير (على مقدر هو المتضمن) على صيغة المفعول : وهو الرجعيات (مدلولاً) تضميناً (للمتضمن) على صيغة الفاعل : وهو المطلقات (واما عليه) أى المتضمن على صيغة الفاعل : وهو المطلقات مراداً بهن الرجعيات (مجازاً) عن اطلاق الكل وإرادة البعض (ووجوب تبص غير الرجعيات بدليل آخر) كالاجماع والقياس .

مسئلة

لما كانت المقالة فى المبادئ اللغوية ، وكان كل ما ذكر من المسائل متعلقة بالألفاظ الموضوعية باعتبار ذاتها ، أردلاتها ، أو مقايستها الى لفظ آخر أو مدلولها أو استعمالها على التفصيل الذى سبق ، ولم تكن هذه المسئلة من هذا القبيل ، أشار اليه بقوله (ولست لغوية) والتقدير : هذه مسئلة (مبدئية) بل استطرادية ، فان ذكرها فى هذه المقالة على سبيل الاستطراد ، لأنها لو كانت مما تتعلق باللغة كانت مثل غيرها مذكورة أصالة ، لا على سبيل التبعية والاستطراد ، ويجوز أن يراد بعبثها ما أشير اليه فى عنوان المقالة . قال (الأئمة الأربعة) والأشعري وأبو هاشم وأبو الحسين (يجوز التخصيص بالقياس) قطعياً كان أو ظاهرياً (الا أن الحنفية) قيدوا جواز التخصيص به

(بشرط تخصيص) العام (بغيره) أى غير القياس من سمى أوعلى (وتقييده) أى التخصيص بغيره (بالقلية) أى بأن يكون قبل التخصيص بالقياس كما وقع في عبارة كثير (لا يتصور) وذلك لأن تخصيص القياس بإخراجه بعض أفراد العام عن حكمه إلحاقه بأصل منصوص في حكم مخالف لحكم العام لا اشتراكهما في العلة ، فالخصص حقيقة ذلك النص ، والقياس إنما هو مظهر لذلك التخصيص ، ولا شك أن ذلك النص مقارن للعام ، واذن لا يتصور تخصيص آخر قبله ، وهو ظاهر (وقدّمت إشارة إليه) في البحث الخامس من العام حيث قال عند اشتراط الحفية مقارنة المخصص الأول للزوم النسخ على تقدير تراخيه * والوجه أن الثاني ناسخ أيضا لا القياس إذ لا يتصور تراخيه (فالراد بالقلية) في التخصيص بالغير (ظهور الغير سابقا) على ظهوره . وقال (ابن مريج إن كان) القياس (جليا) جاز تخصيصه ، وإن كان خفيا لا يجوز ، وفي تفسير الجليّ مذاهب ، والراجح أنه قياس المعنى وهو المشهور ، والخفيّ قياس الشبه ، والذي مشى عليه ابن الحاجب أنه الذي قطع فيه بنى تأثير الفارق بين الأصل والفرع ، والخفيّ ماثلن فيه ذلك (وقيل إن كان أصله) أى القياس : يعنى المقيس عليه (مخرجا من ذلك العموم) أى العموم الذي يراد تخصيصه بالقياس المذكور (بنص) خصص والا فلا ، والجار متعلق بمخرجا ، فلن المخرج بالقياس حيثذ مخرج بذلك النص ، فإن حكمه معلل بعلة القياس المذكور : وهى مستنبطة من ذلك النص فيأزم ثبوت الحكم في الفرع أيضا منه (والجائى يقدم العام مطلقا) جليا كان القياس أو خفيا مخرجا أصله من ذلك العموم أولا ، وقوله القاضى عن الأشعرى واختاره الرزى ، فلا يخصصون العام بالقياس مطلقا (وتوقف إمام الحرمين والقاضى ، وقيل إن كان أصله مخصصا) أى مخرجا من العموم (أو) ثبت (العلة بنص أو إجماع) خصص (وإلا) أى وإن لم يتحقق شيء منها (اعتبرت قرائن الترجيح) فإن ظهر ما يرجح القياس خصّ العام والا عمل بعمومه (واختاره بعضهم) وهو ابن الحاجب ، وإن تساوى فالوقف ، وهو رأى المزالى . وقال الرزى أنه حق كذا قيل . قال السبكي مذهب ابن الحاجب آيل الى اتباع أرجح الظنين ، وإن تساوى فالوقف . وقال الشارح ليس كذلك ، إذ لا وقف في هذا المختار لابن الحاجب * (لنا) على الأول (الاشتراك) للعام والقياس (في الظنية ، أما اللاتية) مالك والشافعي وأحد رحمهم الله (مطلقا) أى طئيّ مطابقا فعندهم ، يخصّ سواء خصّ العام أولا إلى آخره ، وقد سبق أنه قول طائفة من الحنابلة (وأما الطائفة من الحنفية) القائلون بأن العام قطئى (فبالخصص) صار ظنيا عندهم أيضا لعدم إرادة معناه واحتمال إخراج بعض آخر منه (والغاوت في الظنية غير مانع) من تخصيص

الأضعف للأقوى (كما تقدم) في التخصيص بالمفهوم (ووجهه) أى وجه عدم اعتبار التفاوت أو التخصيص بالقياس وإن كان أضعف (أعمالهما) أى الدليلين العام والقياس (ما أمكن) فإنه أولى من إبطال أحدهما ، فرعاية هذا المعنى أهم من الاحتراز عن كون الأضعف مخصصا للأقوى (أو) أن يقال (ترجح المخصص) على صيغة الفاعل ، وإن كان المخصص على صيغة المفعول أقوى منه (هو الواقع) بالاتفاق (كما تقدم) في بحث التخصيص بالمفهوم بالاتفاق عليه بخبر الواحد للكتاب بعد تخصيصه بقطعي (فبطل توجيه الأخير) أى مختار ابن الحاجب (بكون العلة كذلك) أى ثابتة بنص أو إجماع (توجب كون القياس كالنص والاجماع) وإنما بطل (لأن) العلة (المستنبطة دليل ، ووجوب الأعمال عام) لكل دليل فوجب أعمال المستنبطة كالمنصوصة * (وما قيل) في وجه عدم أعمالها إذا عارضت عامًا (المستنبطة أما راجحة ، أو مساوية ، أو مرجوحة) بالنسبة إلى العام (فالتخصيص على تقدير) وهو تقدير كون المستنبطة راجحة (وعدمه) أى التخصيص (على تقديرين) وهما تقدير المساواة والمرجوحة (فيترجح) علم التخصيص ، لأن وقوع واحد من اثنين أقرب من وقوع واحد معين * وقوله ما قيل مبتدأ خبره (يوجب بطلان المخصص مطلقا) إذ يقال كل مخصص إما راجح على العام المخرج منه ، أو مساو ، أو مرجوح فالتخصيص على تقدير إلى آخره (بل الرجحان) المخصص على العموم (دائمى بأعمالهما) أى أعمال الدليلين القياس ، والعام حيث أمكن (ولما تقدم) من أن الواقع ترجيح المخصص وإن كان المخصص في الفلق * (ولتخصيص الكتاب بخبر الواحد) وهذا ليس بتكرار لأن ما تقدم على وجه العموم ، وهذا على وجه الخصوص . قال (الجبائي يلزم) على تقدير تخصيص العام بالقياس ، تدعيم الأضعف وهو القياس على الأقوى ، وهو العام (على ما يأتي) تقريره في مسئلة تعارض القياس والخبر (في الخبر ، ويأتي جوابه ، و) يجب (بأن ذلك) أى يوم مذكور من تدعيم الأضعف (عند إبطال أحدهما) من العام والقياس (وهذا) أى تخصيص العام بالقياس (أعمالهما ، وبأنه) أى الجبائي (يخصص الكتاب بالسنة والمفهوم) المختب والسنة أيضا مع قصورها في القوة عن الكتاب وقصور المفهوم عن السنة * (قولوا) للجبائي (آخر ماذا القياس) عن السنة (وأقره) النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك . أخرج أحمد وأبو داود والترمذي عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم لما بعثه إلى اليمن : قال كيف ترضى إذا عرض لك أمر ؟ هل أفضى بما في كتاب الله ، قال فإن لم يكن في كتاب الله ؟ قال فبسنة رسول الله ، قال فإن لم يكن في سنة رسول الله ؟ هل أجتهد رأيي فلا آلو : قال فضرب في صدره وقال الحمد لله الذي وفق رسول

رسول الله لما برضى رسول الله ، وهذا التقدير على تقديم الطبر على القياس يدل على وجوب تقديمه على القياس إذا خالفه أو وافقه * (أجيب آخر السنة أيضا عن الكتاب وتخصيصه) أى الكتاب (بها) أى بالسنة (اتفاق) فما هو جوابكم فهو جوابنا * (وأبضا ليس فيه) أى فى حديث معاذ (ما يمنع الجمع) بين القياس والعلم (عند التعارض ، والتخصيص منه) أى من الجمع بينهما ، غاية ما فيه عدم إبطال السنة بالقياس ، ونحن قائلون به على أن حديثه . قال الترمذى فيه غريب ، وأسناده ليس عندى يمتصل . وقال البخارى لا يصح لكن شهرته وتلقى العلماء له بالقبول ليقعده عن درجة الحجية ، ومن ثم أطلق جماعة من الفقهاء كالباقلانى والطبرى وإمام الحرمين عليه الصحة ، وأخرج له شواهد من الصحيح والحسن (وله) أى الجبائى (أيضا دليل اعتبار القياس الاجماع ، ولا إجماع عند مخالفته) أى القياس (العموم) واختلف العلماء فى وجوب العمل به فامتنع العمل به ، إذ لا يثبت حكم بلا دليل * (والجواب إذ اثبتت حجتيه) أى القياس (به) أى الاجماع (ثبت حكمها) أى جميع أحكام ترتب على حجتيه (ومنه) ومن حكمها (الجمع) بين مقتضى القياس والعلم المعارض له (ما أمكن) وقد أمكن كما ذكرنا (و) الحجة (للفصل الثانى) على المفصل الأول وهو المدلول عليه بقوله ، وقيل ان كان أصله مخرجا ان العلة (للمؤثرة) أى ماثبت تأثيرها بنص أو إجماع فيه مساعمة * والمراد القياس المشتمل على المؤثرة (والمخصص) بصيغة المفعول أى القياس الذى خص أصله من العلم (ترجعان إلى النص) وهو قوله صلى الله عليه وسلم (حكمى على الواحد) حكمى على الجماعة ، فإذا ثبت العلية ، أو الحكم فى حق واحد ثبت فى حق الجماعة بهذا النص ، ولزم تخصيص العلم به ، وكان بالحقيقة بالنص لا بالقياس بمحض الكلام أن المفصل الثانى يقول للأول : وانك خصصت العلم بقياس آخر أصله من حكمه بنص نظرا الى أنه يرجع الى كون النص مخصصا ولم يخص بقبول ثبت تأثير علة بالنص أو الاجماع وهو تحكم ، لأن تخصيص هذا راجع الى النص ، وفسر هذا النص فى الشرح العضىدى بحكمى على الواحد الى آخره ، ويثبت بما ذكر ، وتوضيحه أن الشارع اذا أثبت حكما لشيء له نظائر من حيث الاشتغال على مناط الحكم فقد أثبتته لنظائره * وأيضا ففخنى هذا النص ثبوت حكم الأصل فى الصورتين لما تحققت فيه علة من أفراد العلم ، ويحتمل أن يراد بالنص المذكور ماثبت به أصل القياس فيهما ، ويكون قوله حكمى إلى آخره بيانا لكون تخصيص القياس فيهما بموجب النص (واذا ترجع ظن التخصيص) لما كان فى هذا التفصيل ثلاث صور : كون أصل القياس مخرجا من ذلك العموم ، وثبوت العلة بنص أو إجماع ، وأن لا يتحقق

شيء منهما ، وذكر حكم الأولى والثانية ، وهو اعتبار التخصيص فيهما لرجوع القياس الى النص لما ذكر بين حكم الثالثة بأنه إذا ترجح ظن اعتبار التخصيص يرجح على ظن العموم (فبالاجماع على اتباع الراجح) أى فيجب تخصيص العام به لرجحان ظنه والاجماع على اتباع الراجح (وهذا) الكلام بناء (على اعتبار رجحان ظن القياس) واشترطه (في تخصيصه) أى في تخصيص القياس للعام (وعلمت انتفاءه) أى انتفاء اعتباره حيث قلنا التفاوت في الظنية غير مانع عن التخصيص به (أو لزومه بلا تلك القيود) فسر الشارح يلزم التخصيص بالقياس من غير اعتبار ثبوت العلة بنص ، أو اجماع ، أو مرجح خاص لأنه دليل ، وكل دليل يجب إعماله ما لم يكن انتهى ، ولا يظهر حينئذ وجه أو الترجيدية * والأوجه أن يقال : أو بمعنى بل ، كقوله تعالى - أوزيرون - ، وضمير لزومه لرجحان الظن ، فإن غلبة التخصيص في العام مع وجوب أعمال الدليلين يستلزم رجحان ظن القياس والتخصيص والله أعلم .

قال (الواقف : في كل منهما) أى العام والقياس (جهة قطع) في العام باعتبار الثبوت ، وفي القياس باعتبار الحجية (وظن) في العام باعتبار الدلالة ، وفي القياس باعتبار الحكم في الفروع (فيتوقف * قلنا لو لم يكن مرجح وهو اعمالهما) بحسب الامكان فانه عند ذلك لا يجوز إبطال أحدهما فضلا عن إبطالهما معا ، وفي التوقف إبطالهما * (وأما تخصيص القرآن بنجر الواحد ، وتقييده) أى القرآن (به) أى بنجر الواحد (و) تخصيص (الكتاب بالكتاب والاجماع ، ففي مواضعها) تأتى مفصلة * (وأما) تخصيص العام (بالتقرير) أى تقرير النبي صلى الله عليه وسلم لما يستلزم خروج بعض العام من حكمه (كعلمه) صلى الله عليه وسلم (بفعل مخالف للعام ولم ينكره) أى ذلك الفعل معطوف على أنه بتأويل وعدم إنكاره ، ويحتمل أن يكون حالا من الفاعل أو المفعول (يكون) أيهما (لخاصة محض) من ذلك العام متعلق بعدم الإنكار أى عدم إنكاره على ذلك لفاعل بسبب كونه محصيا منه (فواجب عند الشافعية) ومن يشترط مقارنة المحص من الخفية (مطبقا) أى سواء كان فعل ذلك الفاعل عقب ذكر العام في مجلس ذكره أولا (لأنه) أى التخصيص (سهلا من لنسخ وأكثر ، وبشرط كون العلم) بفعل ذلك الفاعل (عقيب ذكر العام في مجلسه) أى مجلس ذكره (وإلا) أى وان لم يكن في مجلسه بل بعده (فنسخ) نسخ العموم (عند شارطي المقارنة) في المحص (من الخفية) ثم على كونه محصيا (فان علل ذلك) أى تخصيص الفاعل من العام بمعنى (تعدى) ذلك التخصيص (الى غير الفاعل) اذا تحقق ذلك المعنى في ذلك الغير ،

لكن بشرط أن لا يستوعب ذلك المعنى جميع أفراد العام ولا يكون نسخاً ، وإن لم يعمل بالمختار عدم تعدى حكمه إلى غيره لتعذر دليل التعدية . قال السبكي ولقاتل أن يقول : إذا ثبت حكمي على الواحد الحديث لم يحتج إلى العلم بالجامع ، بل يكفي عدم العلم بالفارق ، والأصل بعد ثبوت هذا الحديث أن الخلف في الشرع شرع ، والمختار عندنا التعميم وإن لم يظهر المعنى مالم يظهر ما يقتضي التخصيص انتهى ، وفيه نظر لأن عموم العام يمنع ثبوت حكم ذلك الفاعل في غيره فتأمل * (ويأتى تمامه) في مسألة قبل فصل التعارض بثلاث مسائل (ويتصور كون فعل الصحابي) المخالف للعموم (عند الحنفية مخصصاً إذا عرف علمه) أى الصحابي (بالعام) (إذا قالوا) أى الحنفية ، وواقعهم الخبايلة (بحجته) أى فعل الصحابي (جلا على علمه) أى الصحابي (بالمقارن) أى المخصص للمقارن للعموم (وهو) أى حل علمه في هذه الصورة على العلم بالمخصص (أسهل من حلهم) أى الحنفية تركه أى الصحابي (مرويه على علمه) متعلق بحلهم (بالناسخ) لأن التخصيص أخف من النسخ ، فتعين حيث أمكن .

مسألة

(الأكثر) على (أن منتهى التخصيص) أى الذى يجب أن يبقى بعد التخصيص من أفراد العام (جمع يزيد على نصفه) أى على نصف أفراد العام سواء كان جمعا كالرجال أو غيره كمن وما (ولا يستقيم) اعتبار النصف (الافى نحو علماء البلد مما ينحصر) وينضبط عدده ليعلم النصف منه ، وأورد عليه أن امتناع تعيين النصف فيما لم يعلم عدده مسلم ، لكن لاجابة اليه لأنه يمكن أن يعلم أن الباقي أكثر من النصف إذا علم قدر ما خرج بالتخصيص كما إذا كان أهل البلد غير محصورين وأخرج منهم عدد قليل يقطع بكونه دون النصف ، وقد يجاب بأن المراد ما ينحصر أو ما يقوم مقام الانحصار في إفادته كون الباقي أكثر من النصف (وقيل) منتهاه (ثلاثة ، وقيل اثنان ، وقيل واحد) قال الشارح : وقوله ابن السمعاني عن سائر الشافعية (وهو مختار الحنفية ، وما قيل) كما ذكره صاحب المار و صدر الشريعة (الواحد فيما) أى العام الذى (هو جنس الثلاثة فيما هو جمع ، فرادهم) أى الحنفية بالجمع الجع (المنكر صرح به) حيث قالوا كعبد ونساء (و) صرح (بلزادة نحو الرجل والعبيد والنساء والطائفة بالجنس) وصرحوا أيضا بأن كلا من الرجل وما بعده مفرد دلالة وإن كان بعضها جمعا صيغة كالعبيد (وهو) أى الجنس (معظم) العام (الاستقرائى ، وفيه) أى وفي العام الاستقرائى (الكلام) والمعنى أن منتهى تخصيص صيغ العموم الاستقرائى الواحد (وأما) الجع (المنكر فن الخاص

خصوص جنس على ما أسلفناه) في أول التقسيم الثاني من التقسيم الثالث من هذا الفصل (حقيقة في كل مرتبة) من مراتب الجمع ومداخله التخصيص لا يكون حقيقة في الباقي (ثلاثة أو أكثر) عطف بيان لكل مرتبة (لأنها) أى كل مرتبة من مراتبه (ما صدقته كرجل في كل فرد زيد أو غيره) أى نسبة الجمع المنكر الى تلك المراتب كنسبة رجل الى زيد وعمرو وغيره (ولو سلم) كونه علما كما هو قول من لم يشترط الاستغراق في العموم (فعمومه) أى عموم الجمع المنكر (لا يقبل حكم) هذه (المسئلة إذ لا يقبل التخصيص) وهذه المسئلة فرع قبول التخصيص (كمعوم المعنى) من غير تبعية اللفظ (والمفهوم) المخالف فانهما عمومان لا يقبلان التخصيص (على ما قيل) أشار الى أن التحقيق أنهما يقبلانه كالألفاظ على ما ين في عمله (وكونه) أى الشأن (قد يدخل عليهم) أى يورد على الحنفية (أن الاستغراق) أى الجمع المستغرق باللام (ليس مساويا) عنه (معنى الجمعية) الى الجنسية (باللام) متعلق بالسلب، وهذا يناق ماسبق آتفا (بل المهود النهى) هو الذى يسلب عنه معنى الجمعية يعنى اذا كان جماعيا على باللام : أى الجنسية (شئ آخر) غايته أنه لا يتم ما سبق في الجمع الاستغراق باللام على ذلك التقدير، وهذا وقوله وكونه الى هذا وجد في نسخة الشارح وليس في غيره من النسخ المصححة (واختار بعض من يجوز التخصيص بالتصل) وهو ابن الحاجب (أنه) أى منتهى التخصيص (بالاستثناء والبديل واحد، وبالصفة والشرط اثنان، وبالنفصل في المحصور القليل الى اثنين، كقتلت كل زنديق وهم ثلاثة أو أربعة) وقد قيل اثنان وعلم ذلك بكلام أوحس (وفى غير المحصور، والعديد الكثير الأول) أى جمع يزيد على نصفه فانه يقرب من مدلوله (وعلمت أن لا ضابط له الا أن يراد) بعدم الحصر (كثرة كثيرة عرفا * قلوا) أى الأكثر (لو قال قتل كل من في المدينة، وقد قتل ثلاثة عد لاغيا فبطل) مذهب الثلاثة ثم (مذهب) (الاثنين والواحد) بطريق أولى * (والجواب أنه) أى أنه لاغيا (يدل على ذكر دليل التخصيص معه فان ذكر) دليل التخصيص مع العام (منعاه) أى عدّه لاغيا اذا لم يذكر دليل التخصيص معه (الا أن يراد انحطاط رتبة) الكلام عن درجة البلاغة (وليس فيه الكلام وتعين الاثنين في القليل كقتلت كل زنديق) عند قتله (لاثنين وهم أربعة حتى امتنع) كونه منتهى التخصيص (مادونهما) أى الاثنين فيه (وفى الصفة والشرط بلا دليل) وكيف لا (ومن البين صحة أكرم الناس العلماء أن كانوا علماء، وليس في الوجود الاعلّ لازم اكرامه وهو) أى حل الكلام على ذلك الواحد المستلزم لا كرامه لزوما مع عدم إرادة ما عداه (معنى التخصيص) بهما (وهين الجمع) أى الثلاثة (والاثنين ما قيل في الجمع) من ازاء قتله ثلاثة

أوائشان (وليس بشئ) لأن الكلام في أقل مرتبة يخص اليها العالم لافي أقل مرتبة يطلق عليه الجمع المنكر، واليه أشار بقوله (إذ لا تلازم) بين هذين الأقليين * (ولنا) ماهو مختار الخفية (الذين قال لهم الناس، والمراد نعيم) بن مسعود باتفاق المفسرين وغيرهم * (فان أوجب بأن الناس للمهود فلا عموم، فدفوع بأن كون الناس المعهود لواحد مثله) أى مثل الناس العام، فاذا جاز أن يراد بالناس المعهود واحد من معناه والكثير جاز في الناس غير المعهود إرادة واحد من معناه الكثير، (وأيضاً لامانع لغوى) أى من حيث اللغة (من الإرادة) أى إرادة واحد بالعام (بالقرينة وإنما بعد لاغيا) بإرادة واحده (إذا لم ينصبها) أى القرينة (ونحن اشترطنا المقارنة) أى مقارنة القرينة (في التخصيص) فلا محذور (وأما انحصار فعلت) في أوائل هذا التقسيم (أنه ينظم المطلق وما بعده) من العدد، والأمر، والتهنى .

(أما المطلق فإدال على بعض أفراد) . قال الشارح إنما قال بعض ولم يقل فرد ليشمل الواحد والأكثر فدخل في المطلق الجمع المنكر، وأنت خير بأن كلامنا ما صدقات الجمع المنكر فرد بالنسبة اليه وإن اشتمل على أفراد لمفردة (شائع) صفة بعض احتراز عن العام وعن المعارف كلها إلا المعهود الذهني (لا قيد معه) أى مع ذلك البعض فخرج نحو - ربة مؤمنة - فانه مقيد وانه يصدق عليه أنه دال على بعض شائع (مستقلاً لفظاً) فلا يخرج المعهود الذهني، فان اللام فيه قيد غير مستقل لفظاً لعدم استقلالها في الدلالة : وهو من المطلق، وقوله مستقلاً حال من الضمير الرجوع الى اسم لا المستكن في الظرف، ولفظاً تمييز عن نسبة مستقلاً الى ذى الحال (فوضعه) أى المطلق (له) أى للدال على بعض أفراد الى آخره، كذا قال الشارح، والصواب لبعض أفراد الى آخره كما لا يخفى، تمهيد لدفع من قال انه موضوع للحقيقة من حيث هي (لأن الدلالة) أى فهم البعض الشائع من اللفظ بغير قرينة (عند الاطلاق دليله) أى الوضع، فان التبادر أمانة الحقيقة (ولأن الأحكام) المتعلقة بالمطلق إنما هي (على الأفراد والوضع للاستعمال) المقصود منه اثبات الأحكام للاستعمل فيه، فالاستعمل فيه يبنى أن يكون المثبت له الحكم : وهو الفرد لا الحقيقة من حيث هي (فكانت) الأحكام المثبتة للأفراد (دليله) أى دليل وضع المطلق للبعض الشائع لا للماهية، نعم قد يستعمل اللفظ في الماهية المطلقة كما في القضايا الطبيعية، وذلك قليل، وارتكاب التجوز في القليل أهون، واليه أشار بقوله * (والقضايا الطبيعية لانسبة لها بمقابلها) من غاية قلتها وكمال كثرة مقابلها، ألا ترى أنها لاستعمل في العلوم (فاعتبارها) أى الطبيعية دون المتعارفة (دليل الوضع) مفعول ثان للاعتبار تضمنه معنى الجعل (عكس المقول) الذى هو اعتبار المتعارفة دون الطبيعية (و) عكس (الأصول) من رعاية جانب

الأحكام والاستعمالات وغير ذلك (فالماهية فيها) أى فإرادة الماهية فى القضايا الطبيعية (إرادة) من المتكلم باقامة قرينة (لادلالة) من اللفظ بموجب الوضع (قرينتها) أى قرينة تلك الارادة (خصوص المسند) من حيث انه وصف ثابت للطبيعة لا للفرد كقولك : الانسان نوع (ونحوه) مما يدل على أن المراد نفس الطبيعة لا الفرد (فلا دليل على وضع اللفظ للماهية من حيث هى الا علم الجنس ان قلنا بالفرق بينه وبين اسم الجنس النكرة وهو) أى الفرق بينهما (الأوجه إذ اختلاف أحكام اللفظين) اسم الجنس وعلم الجنس : كأسد وأسامة (يؤذن بفرق فى المعنى) بينهما ، فان أسامة يتمتع من دخول لام التعريف والاضافة والصرف ويوصف بالمعرفة الى غير ذلك بخلاف أسد ، فكذا قالوا علم الجنس موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن المشار اليها من حيث معلوميتها للخطاب ، واسم الجنس للفرد الشائع (والا) أى وإن لم يفرق بينهما فى المعنى كما ذهب اليه ابن مالك ، وهو غير الأوجه (فلا) وضع للحقيقة أصلا (فقد ساوى المطلق (النكرة مالم يدخلها عموم ، والمعرف لفظا فقط) كإني (اشترى اللحم) لأن كلاما من هذه المذكورات يدل على شائع فى جنسه ولا قيد معه مستقلا ، لفظا ولذا جاز توصيف المعرفة لفظا بالنكرة وتوصيفه بالمعرفة باعتبار لفظه ، وكذا جاز كون الجملة الخبرية حالا منه نظرا الى اللفظ ، وصفه له نظرا الى المعنى ، والمراد بمساواته لما أن كل ماصدق عليه أحدهما يصدق عليه الآخر (قيل المطلق والنكرة عموم من وجه) لصدقهما فى نحو : تخویر رقبة ، وافتراد النكرة عنه اذا كانت عامة كإذا وقعت فى سياق النفي ، وافتراد المطلق عنها فى نحو : اشترى اللحم (ودخل الجمع المنكر) فى المطلق لصدق تعريفه عليه * (ومن خالف الدليل) الدال على كون اسم الجنس للفرد الشائع : كالامام الرازى ، والبيضاوى . والسكى (فجعل النكرة للماهية) فإزمت الفرق بينها وبين علم الجنس (أخذ فى) سمي (علم الجنس حضورها انتهى فكان جزء مسماه) أى علم الجنس (ومقتضاه) أى هذا الأخذ (أن الحكم على أسامة يقع على ماصدق عليه) أسامة (من أسد) بيان للوصول ، والمراد به الماهية بناء على مذهبه (وحضور ذهنى) ان جعل الحضور جزءا من الموضوع له كما هو المتبادر من كلامهم ، ولذا قال فكان جزء أسمائه أولى (أو) على ماصدق عليه من أسد (مقيدا به) أى بالحضور انتهى ان جعل قيدا خارجا عن الموضوع له ، فكان التقيد داخل فيه (وهو) أى كون الحكم على أحد الوجهين (منتف) فان المثبت له الحكم فى نفس الأمر : إنما هو ذات الأسد لاعم وصف الحضور ، واعتبار العقل على طبق ما فى نفس الأمر ، والوجودان يؤيده (ولو سلم)

عدم الانتفاء (قد استقل ما تقدم) من تبادر البعض الشائع من الإطلاق (بنفيه) أي بنى وضع المطلق للماهية من حيث هي (فالحق الأول) وهو أن لاوضع للحقيقة الا علم للجنس إن قلنا إلى آخره (وكذا) خالف الدليل (من جعلها) أي النكرة (قسم للمطلق فهي) أي النكرة (للفرد) الشائع (وهو) أي المطلق (للماهية) من حيث هي كما ذكر في التحقيق عن بعضهم فانه (مع كونه) أي وضع المطلق لها (بلا موجب بنفيه اتفاقهم على أن رقة) في غير رقة (من مثله) أي المطلق (ولا ريب) في (أه) أي لفظ رقة (نكرة * والمقيد ما) أي لفظ دل على بعض شائع (مع) أي مع قيد ملفوظ مستقل كرقبة مؤمنة، والرقبة للمؤمنة (فالمعارف بلا قيد) معها مستقل لفظا (ثالث) أي لا مطلق ولا مقيد (وقد يترك) فيهما القيد في تعريضهما، يقال مادل على بعض شائع، مادل لاعلى شائع (قد تدخل) فيه المعارف بلا قيد (في المقيد، وليس) دخولها فيه (بمشهور) : كذا ذكره الفتازاني .

مسئلة

(إذا اختلف حكم مطلق ومقيد) كأطعم فقيرا، واكس فقيرا علريا (لم يحمل) المطلق على المقيد (الضرورة) كأن يتمتع العمل بالمطلق مع العمل بالمقيد بدون الجمل المذكور (كأعتق رقبة، ولا تملك إلا رقبة مؤمنة) فان النهى عن تملك ماعدا المؤمنة مع الأمر بعق الرقة يوجب قييد المعقبة بالمؤمنة ضرور أن العتق فرع التملك * واعترض عليه الشارح بأن النهى عن التملك لا يقتضى امتناع تحقق عتق غير المؤمنة لجواز تحقق ماسكها قبل النهى، وانما يمنع حدوث ملك الكافرة بعد النهى، ولجواز أن يملك بالارث فان النهى عنه الفعل الاختيارى ولا اختيار في الارث انتهى .

وأنت خير بأنه يمكن أن يفرض الخطاب في حق شخص لم يملك رقبة أصلا أو غير المؤمنة والأمر عالم به، فأمره بعق الرقة ونهيه عن تملك الكافرة دليل على أنه يطلب منه إعتاق المؤمنة، ويفرض أيضا أنه يريد الامتثال منه على الفور، وليس هناك احتمال حدوث الملك بالارث فلا إنسكال في التمثيل (أو اتحادا) حكم المطلق وحكم مقيد حال كونهما (منفيين) كلافتق رقبة كثيرة (فن باب آخر) أي من باب أفراد فرد من العالم بحكم العام، وتقدم أنه ليس بتخصيص للعام على المختار، لامن باب والمطلق على المقيد (أو) حال كونهما (مثبتين) متحدى السبب وردا معا حل المطلق عليه) أي المقيد حال كون المقيد (يانا) للمطلق (ضرورة

أن السبب الواحد لا يوجب المتأخرين في وقت واحد) فانه لو حل المطلق على إطلاقه كان لازمه الخروج عن العهدة بدون القيد * ومقتضى القيد أن القيد مطلوب أيضا فيلزم اقتضاه السبب الواحد مطلوبة القيد ، وعدم مطلوبيته في وقت واحد (كصوم) كفارة (اليمين على التقدير) أى تقدير ورود المطلق ، وهو قراءة الجمهور ، وقراءة ابن مسعود : فصيام ثلاثة أيام متتابعات فيها معا ، ومن ثم قال أصحابنا بوجوب التتابع فيه (أو جهل) ورودهما معا * (فالأوجه عندى كذلك) أى حل المطلق على القيد (حلا) لهما (على المعية قديما للبيان على النسخ عند التردد) بينهما ، إذ لم يحمل على المعية : إما لكون المطلق مقدما فينسخ القيد لإطلاقه ، أو بالعكس : فينسخ المطلق قييد القيد ، وانما يحمل على المعية (للاغلبية) إذ البيان أكثر وقوعا من النسخ فهو أغلب (مع أن قولهم) أى الخفية (في التعارض) من أن الدليلين المتعارضين إذا لم يعلم تاريخهما يجمع بينهما (يؤنس) أى يؤيد ما عندى ويجعله مأثورا (وإلا) أى وان لم يعلم ، بل علم تأخر أحدهما عن الآخر فان كان المطلق فسأى وان كان القيد (فالقيد المتأخر ناسخ عند الخفية : أى أريد الاطلاق) أى أراده أولا وجعله مشروعا (ثم رفع) أى الاطلاق (بالقيد ، فلذا) أى فلكون القيد المتأخر ناسخا عندهم (لم يقيد خبر الواحد عندهم المتواتر ، وهو) أى تقييد الخبر الواحد المتواتر هو (المسمى بالزيادة على النص) عندهم : لأنه ظنى ، والمتواتر قطعى ، ولا يجوز نسخ القطعى بالظنى (وهو) أى كون القيد المتأخر ناسخا له (الأوجه ، والشافعية) قالوا : ورود القيد بعد المطلق (تخصيص) للمطلق (أى بين القيد أنه) هو (المراد بالمطلق ، وهو) أى البيان المذكور (معنى حل المطلق على القيد ، رقولهم) أى الشافعية (انه) حل المطلق على القيد (جمع بين الدليلين) المطلق والقيد (مغالطة قولهم) أى الشافعية في بيان وجه الجمع (لأن العمل بالقيد عمل به) أى بالمطلق من غير عكس * (فقالوا) نصيب من العمل بالطلاق مطلقا (بل بالمطلق الكائن في ضمن القيد من حيث هو كذلك) أى في ضمن القيد (وهو) أى المطلق من حيث هو في ضمن القيد (المقيد فقط ، وليس العمل بالخلق كذلك) أى العمل به في ضمن القيد فقط (ب) العمل به (أن يجرى كل ماصدق عليه) المطلق (من المقيدات) بيان لما ، يعنى أن يحمل على إطلاقه بحيث أمكن التكلف أن يأتي بما شاء من أفراده سواء كان ذلك المقيد للنصوص أو غيره ، فيكون كل فرد من أفراد المطلق مجزئا عما هو الواجب عليه فيجزئ تحريك كل من المؤمنة والكافرة عن الكفارة * (ومشأنا المغلطة أن المطلق باصطلاح) وهو اصطلاح المنطقيين (الهاهية لا بشرط شيء) يعنى نفس الطبيعة من

غير أن يعتبر معها غيرها سواء كان ذلك الغير وجود أمر خارج عنها أو عدمه * ولا شك أن ماهية المطلق بهذا المعنى متحققة في القيد ، فالعمل بالمقيد عمل به في الجملة (لكن) ليس المراد بالعمل (هنا) العمل به بهذا المعنى ، بل المراد هنا العمل به (بشرط الاطلاق) يعني به تعميم جواز العمل به على وجه يتم جميع أفرادها ، فانه هو المتنازع فيه . وقال الشافعية أيضا (ولأن فيه) أى في حله على القيد (احتياطا لأنه قد يكون) أى يحتمل أن يكون المكلف (مكلفا بالمقيد) فى لأمر بالمطلق ، بأن يكون هو المراد منه (واعتبار المطلق) أى اعتبار الشارع اياه (لا يتيقن معه) أى مع احتمال التكليف به (فعمله) أى بالعمل بالمطلق فى ضمن غير : يعنى أن المكلف اذا أتى بالمطلق فى ضمن غير المقيد لا يحزم بأن الشارع يمتره بناء على وجود ذلك الاحتمال * (قلنا قضينا عهده) أى عهدة الاحتياط وعهدة التكليف بالمقيد (بإيجاب المقيد ، وإنما الكلام فى أنه) أى إيجاب المقيد هل هو (حل) هو (يان) أى موجب هذا الإيجاب حل المطلق على المقيد يجعل المقيد يانا للمطلق كما فى قولهم (أو نسخ) كما هو قول أصحابنا (فالمقيد) للشافعية (فى محل النزاع إثبات أنه يان ، ولم) أى الشافعية (فيه) أى فى إثبات (أنه) يان أنه : أى اليان (أسهل من النسخ) لأن الدفع أسهل من الرفع (فوجب الحل عليه) أى اليان أسهل من النسخ * (قلنا) اعتبار الأسهل (إذ لا مانع) من الحل عليه (وحيث كان الاطلاق مما يراود) شرعا (قطعاً وثبت) الاطلاق (غير مقرون بما ينفيه وجب اعتباره) أى الاطلاق (كذلك) أى على صرافته (على نحو ما قدمناه فى تخصيص المتأخر ، وما قيل) كما ذكره ابن الحاجب من أنه (لو لم يكن المقيد المتأخر يانا لكان كل تخصيص نسخا) للعالم بجامع أن كلامهما مخرج لبعضه من الحكم (ممنوع الملازمة ، بل اللازم كون كل) لفظ مستقل مخرج لبعض ما يتناوله العالم (متأخر) عن العام (باسنا) لحكمه فى ذلك البعض (لاتخصيصا ، وبه قول ، على أن فى عبارته) أى القائل المذكور (مناقشة) تظهر (بقليل تأمل) إذ لا يتصور أن يكون الشيء الواحد نسخا وتخصيصا معا : غير أن القصود ظاهر : يعنى كل ما هو تخصيص فى نفس الأمر يلزم أن يكون نسخا على ذلك التقدير لاتخصيصا * (ثم أجيب) عن هذا (فى أصولهم) أى الشافعية كما فى شرح العضدى (بأن فى التقيد حكما شرعيا لم يكن ثابتا قبل) : أى قبل التقيد كوجوب الايمان فى الرقة : أى لابد فى النسخ من كون المتأخر حكما شرعيا ، وهذا يحقق فى التقيد دون التخصيص ، واليه أشار بقوله (بخلاف التخصيص ، فانه دفع لبعض حكم الأول) فقط لاثبات لحكم آخر (وينبو) أى بعد هذا الجواب (عن الفريقين) الشافعية ، والخفية لاستلزامه عدم ثبوت الحكم

الشئى فى شىء من القيدات قبل ورود العقيد ، ولم يقل به أحد منهما ، أما الشافعية فانهم يحملون العقيد بياناً فى جميع صور النزاع والاتفاق ويلزمه ثبوت الحكم قبل وان كان ظوهره بعد ، وأما الحنفية فقد واقفوا الخصم فى صورة الاتفاق ، واليه أشار بقوله (فان المطلق مراد بحكم العقيد إذا وجب الجمل) للمطلق على العقيد (اتفاقاً) لأن البيان يقصد به حكم المين ، وقد يقال مراد المجيب بالعقيد محل النزاع ، فحلل الوفاق خارج المبحث فلا ينبوع الحنفية ، والجواب رد على الشافعية فلا يضر النبوة عنهم قتائل (والزاهم) أى الشافعية للحنفية (كون المطلق المتأخر نسخاً) للعقيد على تقدير كون المتأخر نسخاً للمطلق ، لأن العقيد اللاحق كإباني الاطلاق السابق ويرفعه كذلك العكس ، وانهم لا يقولون به (لأعلم فيه تصريحاً من الحنفية ، وعرف) من قواعدهم (إيجابهم وصل بيان المراد بالمطلق) صلة المراد ، وصلة الوصل محذوفة ، ويصح العكس ، وهذا اذا لم يكن الاطلاق مراداً (كقولهم فى تخصيص العام) يجب وصل المخصص به اذا لم يرد العموم به (بذلك الوجه) المتقدم بيانه فليرجع اليه (ويحجى فيه) أى فى تأخير العقيد (ما قدمناه من وجوب إرادتهم مثل ولأبى الحسين من) وصل البيان (الاجالى كهذا الاطلاق مقيد وبصير) المطلق حينئذ (بجمل أو التفصيلي ، ولنا أن نلزمه) عندهم أى كون المطلق المتأخر نسخاً للعقيد (على قياس نسخ العام المتأخر الخاص المتقدم) على العقيد (عندهم) أى الحنفية (ومعنى النسخ فيه) أى فى نسخ المطلق المتأخر للعقيد (نسخ القصر على العقيد ، أو محتلفي السبب كاطلاق الرقة فى كفارة الظهار) حيث قال تعالى - فتحرير رقبة - (وتقيدها فى) كفارة (القتل) حيث قال تعالى - فتحرير رقبة مؤمنة - (فمن الشافعى يحمل) المطلق على العقيد فيجب كونها مؤمنة فى الظهار كإبى القتل (فأكثر أصحابه) أى الشافعى يقولون (ببنى) الشافعى حل ما ورد فيه المطلق بما ورد فيه العقيد قياساً (بجامع) بينهما وهو الصحيح عندهم واختاره ابن الحاجب وهو فى هذا حرمة سبهما : وهو الظهار والقتل (والحفية يمنونه) أى وجود جامع يصلح معنى لقياس صحيح (لاتفاء شرط القياس عدم معارضة مقتضى نص) عطف بيان لشرط القياس ، وذلك لأن المطلق نص يدل على أجزاء العقيد وغيره ، والقياس يقتضى عدم أجزاء العبر (وبعضهم) أى الشافعية نقل عن شافعى أنه يعمل المطلق على العقيد (مطلقاً) من غير اشتراط جامع بينهما (لوحدة كدوم لله تعالى فلا يختلف) بالاطلاق والعقيد (بل يفسر بعضه بعضاً ، وهو) أى هذا القول (ضعف) من الأول (إذا نظرنا) لاستنباط الأحكام وفهم المراد (فى مقتضيات العبارات) من حيث انريسة - وهى لا تختلف بالاطلاق والعقيد قطعاً لافى وحدة الكلام الأزلى القائم ، فان لم تكن الوحدة بحسب ذات الصفة . وهو لاتنافى الاختلاف بحسب

التطبيقات كما عرف في محله ، وكيف والايترقع اختلاف الأحكام مطلقا (ولو كان الاختلاف بالاطلاق والتقييد في سبب الحكم الواحد كأدوا عن كل حرّ وعبد) عن عبد الله بن ثعلبة قال : خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس قبل الفطر يوم أويومين قال : أدوا صاعا من برّ أوقع بين اثنين أوصاعا من تمر ، أو شعير عن كل حرّ وعبد صغير أو كبير ، وليس فيه تقييد لسبب وجوب صدقة الفطر : وهو المخرج عنه بقيد الإسلام (مع رواية من المسلمين) على ما في الصحيحين عن ابن عمر بلفظ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر في رمضان على الناس صاعا من تمر ، أوصاعا من شعير عن كل حرّ وعبد ذكر أو أنثى من المسلمين (فلا حل) للطلق على المقيّد في هذا عند الحنفية (خلافا للشافعي) رحمه الله (لما تقدّم) من أن الحل عند الحنفية لأحد أمرين : أما الضرورة أو اتحاد السبب مع اتحاد الحكم ، وعند الشافعية بالجامع أو وحدة الكلام وتفسير بعضه البعض (والاحتياط المتقدم لهم) أي الشافعية في العمل بالمقيّد (ينقلب عليهم) في جعلهم المطلق في هذا على المقيّد (إذ هو) أي الاحتياط (في جعل كل) من المطلق والمقيّد من السبب لأنه ان جعل المقيّد (سببا) دون المطلق على إطلاقه يثوت العمل بحكم الله على احتمال اعتبار الشارع سببه المطلق لوجوب الصدقة في غير صورة المقيّد أيضا ، وقد يكون لشيء واحد أسباب متعدّدة ، ثم بقي شيء للشافعية : وهو ما اذا أطلق الحكم في موضع وقيد في موضعين بقيدتين متضادتين ، قالوا من قال بالجل مطلقا قال ببقاء المطلق على إطلاقه ، إذ ليس التقيّد بأحدهما بأولى من الآخر ، ومن قال بالجل قياسا على ما كان الحل عليه أولى ، فإن لم يكن قياس رجع الى الأصل الاطلاق .

مبحث الأمر

(وأما الأمر فلفظه) أي أمر (حقيقة في القول المخصوص) أي صيغة افعل ونفائرها (اتفاقا) ثم قيل (عجاز في الفعل) أي الفعل الذي يعزم عليه كقوله تعالى - وشاورهم في الأمر - (وقيل مشترك لفظي فيهما) أي موضوع لكل واحد من القول المخصوص ، والفعل بوضع على حدة (وقيل) مشترك (معنوي) بينهما (وقيل) موضوع (للفعل الأعم من اللساني) وغيره (ورد) بهذا (ب لزوم كون الخبر والنهي أمرا) حيثئذ ، لأن كلامهما فعل اللسان (وقيل) موضوع (لأحدهما الآخر) بين القول الخاص والفعل (ودفع لزوم كون اللفظ الخاص ليس أمرا لأنه) أي التخصيص الخاص (ليس إياه) أي الأحد النازل ، بل هو واحد معين (وإنما يتم) هذا الدفع

بناء (على أن الأعم مجاز في فردة مالم يؤول) في الأعم بأن قال ليس المستعمل فيه اللفظ الا
 الماهية من حيث هي والمخصوصية تفهم من القرينة ، ولا يخفى ما فيه من التكلف (وبدفع)
 كون الأعم مجازا الا بالتأويل (بأنه تكليف لازم للوضع) أى لوضع اسم الجنس (للماهية)
 من حيث هي (فيؤيد) لزوم هذا التكليف (فيه) أى نفي الوضع للماهية (وقد تبيناه)
 أى الوضع لما قريبا ، وإذا كان كذلك (فمعنى) وضع لفظ الأمر (لأحدهما) وضعه (لفرد
 منهما على البديل) وهو معنى الوضع المفرد الشائع (ودفع) كون الأعم مجازا في فردة أيضا
 (على تقديره) أى تقدير الوضع للماهية (بأنه) أى ككون الأعم مجازا في أفراده (غلط)
 ناشئ (من ظن كون الاستعمال فيما وضع له) اللفظ في تعريف الحقيقة استعماله (في المسمى
 دون أفراده) * ولا يخفى ندرته أى ندرة هذا الاستعمال ، ويلزم منه ندرة الحقائق ، وكون كل
 الألفاظ مجازات بدون التأويل الا النادر * (لنا) على المختار : وهو لفظ الأمر حقيقة في القول
 المخصوص مجاز في الفعل أنه (يسبق القول المخصوص) الى الفهم عند اطلاق لفظ الأمر على
 أنه مراد دون الفعل (فلو كان كذلك) أى لفظ الأمر مشتركا لفظيا أو معنويا بينهما (لم يسبق
 معين) منهما الى الفهم المتبادر ، بل يتبادر كل منهما على طريق الاحتمال * (واستدل)
 أيضا على المختار (لو كان) لفظ الأمر (حقيقة فيهما لزم الاشتراك) أيضا (فيخلّ بالفهم)
 للتردد بينهما (فعرض بأن المجاز) أيضا (مخلّ) بالفهم لتجوز مخاطب كونه مرادا باللفظ (وليس
 بشيء ، لأن الحكم به) أى بالمجاز (بالقرينة) الظاهرة (وإلا) أى وإن لم تظهر (فبالحقيقة)
 أى فيحكم العقل بالحقيقة فانها المراد (فلا اختلال * والأوجه أنه) أى الاستدلال (لا يطل
 التواطؤ) أى الاشتراك المعنوي ، لأنه غير مخلّ بالفهم كسائر أسماء الأجناس الممتزجة بين
 الأفراد (فلا يلزم المطلوب) وهو أن لفظ الأمر مجاز في الفعل (نعم) * (استدل
 التواطؤ (في الاشتراك) بارادة الأعم من اللفظي والمعنوي (قسم) أى انضبه انذكور
 (المجاز على التواطؤ ، وهو) أى تقديم المجاز عليه (متنف) لخصته الأصل بلا موجب ،
 بخلاف تقديم التواطؤ عليه (قد صرح به) أى بالاتقاء الاشتراك (اللفظي) دليله
 أن لفظ الأمر (يطلق لهما) أى القول والفعل (والأصل) في الاطلاق (الحقيقة) * قلنا
 (إن لزوم) الاشتراك (اللفظي) من هذا الدليل : أى لا يستلزم أصالة الحقيقة خصوص الاشتراك
 اللفظي لتحققهما في الاشتراك (المعنوي) أى الاشتراك المعنوي ، دليله أنه (يطلق لهما)
 والاطلاق إما على الحقيقة ، وهي إما بالاشتراك اللفظي أو المعنوي ، وإما على المجاز (وهو) أى
 المعنوي (خير من اللفظي والمجاز * أوجب لو صح) هذا على إطلاقه (ارتقا) أى

الاشتراك اللفظي والمجاز (لجريان مثله) أى مثل هذا الاستدلال (فى كل معنيين للفظ) واللازم متنف (والحل أن ذلك) أى كون المعنوى خيرا (عند التردد) بينه وبينهما (لامع دليل أحدهما كما ذكرنا) من تبادل القول المخصوص * (واستدل) على المختار أيضا (لو كان) لفظ الأمر (حقيقة فى الفعل اشتق باعتباره) أى الفعل، فيقال: أمر وأمر (مثلا كما كل وآكل) أى كما اشتق أكل وآكل من الأكل لما كان موضوعا للفعل * (ويجيب ان اشتق فلا إشكال) يعنى عدم الاشتقاق ليس بمجزوم به، فعلى تقدير وجود الاشتقاق بطلان اللازم غير مسلم (والا) وإن لم يشتق، وهو الظاهر (فكالقارورة) أى فلما منع من الاشتقاق كما امتنع أن تطلق القارورة على غير الزجاج مما يصلح مقرا للمائعات مع أن القياس يقتضى صحة إطلاقها نظرا إلى المناسبة الاشتقاقية، وإنما قلنا ذلك (لدلينا) على أنه حقيقة فى الفعل * واعترض الشارح عليه بأن المانع من إطلاق القارورة على غير الظرف الزجاج انتفاء الزجاج الذى الظاهر اشتراطه فى إطلاقها على الغير، والمانع من إطلاق أمر وأمر على مدلول أكل وآكل، ولا دليل غير مخدوش يفيد تقدير المانع فى هذا، ومن ادعاه فعليه البيان انتهى * ولا يخفى عليك أنه كلام على السند الأخص بمنع الملازمة بين صحة الاشتقاق وتحقيقه، إذ يكفى فيه أن يقال لم لا يجوز أن يكون عدم التحقق لمانع كما أن القياس يقتضى صحة إطلاق القارورة المشتقة من القرار لما يقرّ فيه المانع على الزجاجى وغيره ولم يتحقق لمانع وإن كان مجرد عدم الاستعمال، ويحتمل أن يكون المانع قصد الاختصاص الى غير ذلك، وانتفاء الزجاج لادخله فى المقصود، إذ ليس هو معتبرا فى مبدأ الاشتقاق. (و) استدل أيضا للمختار (بلزوم اتحاد الجمع) أى جمع أمر بمعنى القول المخصوص، والفعل لو كان حقيقة فيهما (وهو) أى اتحاد الجمع (متنف، لأنه) أى الجمع (فى الفعل أمور، و) فى (القول أو أمر) قيل عليه ان كون أوامر جمع أمر ممنوع، لان فلا لا يجمع على فواعل، بل هى جمع أمرة كضوارب جمع ضاربة، وهذا بحث لا يضر، لأن الاختلاف ثابت على حاله، لأن كونه حقيقة فيهما يستدعى وجود جمع واحد مستعمل فيهما وليس كذلك * (ويجيب بجواز اختلاف جمع لفظ واحد باعتبار معنيه) والشارح ههنا ما يقتضى منه العجب حيث فسر معنيه بالحقيقى والمجازى ومثل بالأيدى والأيدى باعتبار الجارحة والنعمة، والمقصود فى الجواب تجويز الاختلاف باعتبار المعين الحقيقين، فان الاختلاف باعتبار الحقيقى والمجازى هو مطلب المستدل، وهذا الجواب ردّ عليه من قبل القائل بالاشتراك اللفظى (و) استدل أيضا للمختار (بلزوم انصاف من قام به فعل بكونه) أى من قام به ذلك الفعل (مطاعا) اذا لم يخالف (أو مخالفا) اذا خولف كما فى قول القائل

بأن الأمر بقوله افعل بوصفهما ، واللازم منتف * (ويحاجب بأنه) أى اللزوم المذكور إنما يثبت (لو كان) الاتصاف بالكون مطاعاً أو مخالفاً (لازماً علماً) للأمر باعتبار كل ما يطلق عليه حقيقة (لكنه) ليس كذلك إنما هو (لازم أحد المفهومين) وهو القول المخصوص لا غير (و) استدلل للختار أيضاً (بصحة نفيه) أى الأمر عن (الفصل) فيقال ان الفعل ليس بأمر وأفراد الحقيقة لا يصح نفي الحقيقة عنها (وهو) أى هذا الدليل (مصادرة) على المطلوب ، إذ صحة نفي ما يطلق عليه لفظ الأمر حقيقة عن الفعل فرع تسليم أن الفعل ليس أحد معنيه ، وهذا عين المتنازع فيه ومنشأ الغلط صحة نفي الأمر بمعنى القول المخصوص عن الفصل (وحدّ) الأمر (النفسى) هو نوع تعلق من أنواع تعلق الكلام النفسى بأنه (اقتضاء فعل غير كلف على جهة الاستعلاء) وهذا الحدّ لابن الحاجب ، فالأقتضاء جنس يشمل الأمر والنهى والالتماس والدعاء ، وغير كلف يخرج النهى ، وعلى جهة الاستعلاء بمعنى طلب العلو وعدّ نفسه عالياً على المطلوب منه يخرج الالتماس لأنه على سبيل التساوى ، والدعاء لأنه على سبيل التسفل (وسيتحقق فى) مباحث (الحكم أنه) أى الأمر النفسى (معنى الإيجاب فيفسد طرده بالنسبة النفسى) وهو ليس بالإيجاب (فيجب زيادة حتماً) فى التعريف لاختواجه ، وكون الأمر النفسى الإيجاب بناء على كون الأمر حقيقة فى الوجوب دون غيره * (وأورد اكفف) ونحوه كاتته وذروا ترك (على عكسه) فانها أوامر ، ولا يصدق عليها الحدّ لعدم اقتضاء الفعل غير الكف فيها (ولا تترك) ولانتته الى آخره (على طرده) فانها نواهي ويصدق عليها الحدّ * (وأجيب بأن المحدود النفسى ، فيلتزم أن معنى لا تترك منه) أى من الأمر النفسى (واكفف وذروا البيع نهى) فاطرد وانعكس (واذا كان معنى أطلب فعل كذا الحال) خبر كان : أى الاستقبال (دخل) فى الأمر النفسى لصدقه وإن كان خبراً صيغة لأنه اقتضاء فعل غير كلف (وإنما يمتنع) دخوله (فى الصيغى) لأن المعبر فيه القول المخصوص صيغة انهل ونحوه (فلا يحتاج) الى (أن) المراد من الكفف فى التعريف (الكفف عن مأخذ الاشتقاق) لأن الاحتياج الى أفعال (٧) اكفف فرع كونه داخلاً عن المعرف (والأليق بالأصول تعريف الصيغى ، لأن بحثه) أى علم الأصول (عن) الأدلة (السمعية) وهى الألفاظ من حيث يوصل العلم بأحوالها من عموم وخصوص وغيرها الى قدرة اثبات الأحكام (وهو) أى الأمر الصيغى (اصطلاحاً) لأهل العربية (صيغته المعالومة) سواء كانت على سبيل الاستعلاء أولاً (ولغة هى) أى صيغته المعالومة مستعملة (فى الطلب الجازم أو اسمها) أى اسم تلك الصيغة كصيغة نزال (مع الاستعلاء) وهذا الذى ذكره إنما هو فى لفظ الأمر : أعنى أمر

(بجلاف فعل الأمر) نحو: اضرب فانه لا يشترط فيه ما ذكر (فيصدق) هو أى الأمر بالمضى القوي (مع العلو وعدمه ، وعليه) أى على عدم اشتراط العلو ، وهو كون الطالب أعلى مرتبة من الطالب منه (الأكثر) أى أكثر الأصوليين (وأهدرها) أى الاستعلاء والعلو (الأشعري) وبه قال أكثر الشافعية * (واعتبر المعتزلة العلو) أى اشترطوه إلا أبا الحسن منهم ، وواجههم أبو اسحاق الشيرازي ، وابن الصبغ ، والسمعاني من الشافعية (ولا أمر عندهم) أى المعتزلة (إلا الصيغة) لانكارهم الكلام التقضي (ورجح في الأشعري الطوق بضمهم) أي العلاء (الأدنى بأمر الأعلى) اذ لو كان العلو شرطاً لما تحقق الأمر من الأدنى فلازم (و) رجع أيضاً فيه (الاستعلاء بقوله تعالى عن فرعون) مخاطباً لقومه (فإذا تأمرون) فانه أطلق على قولهم التقضي له فعلا غير كف ، ولم يكن لهم استعلاء عليه ، بل كانوا يعبدونه (ومنهم من جله) أى ماذا تأمرون متمسكا به (لنفي العلو) وهو ظاهر * (والحق اعتبار الاستعلاء) كما ذهب اليه الآمدي وابن الحاجب وصحح في المحصول (ونفي) اشتراط (العلو) لقتهم الأدنى بأمر الأعلى) . وقد مر آتفا (والآية) ماذا تأمرون (وقوله) أى عمرو ابن العاص معاوية :

(أمرتك أمرا جازما فعصيتي) * وكان من التوفيق قتل ابن هاشم لما خرج هذا من العراق على معاوية مرة بعد مرة ، وقد أمسك فيها ، وأشار عليه عمرو بقتله فإفانه وأطلقه لحله ، أوحضين بن المنذر يخاطب يزيد بن المهلب أمير خراسان والعراق إلا أن تمناه على هذا : * فأصبحت مسلوب الامارة نادما * (محجز عن تشيرين وأشرت للقطع بأن الصيغة في التضرع ، والتساوي لاتسمى أمرا) * وفي الكشف : تأمرون من المؤامرة ، وهي المشاورة ، أو من الأمر الذي هو ضد النهي : جعل العبد آمرا بين ورهبه مأمورا لما استولى عليه من فوط الدهش والخيرة . وقال (القاضي وإمام الحرمين) والفزالي (القول المقتضي) بنفسه (طاعة المأمور بفعل للمأمور به) فالقول جنس ، والمقتضي احتراز عما عدا الأمر من أقسام الكلام ، وبفسه قطع وهم جل الأمر على العبرة ، وانها لا تقتضي بنفسها ، بل بمعناها ، والطاعة احتراز عن السعاء ، والرغبة من غير جزم في طلب الطاعة : كذا ذكره الشارح ، وفيه ما فيه * (ويستلزم) هذا الحد (المؤمر من ثلاثة أوجه) ذكر الطاعة ، والمأمور ، والمأمور به : لأن الطاعة موافقة الأمر ، والمأمور مشتق من الأمر فيتوقف معرفة كل منهما على معرفة الأمر (ودقه) أى المؤمر على مافي الشرح المضدي (بأننا اذا علمنا الأمر من حيث هو كلام علمنا المخاطب به ، وهو المأمور وما يتضمنه ، وهو المأمور به

وضفه (أى الأمر به) (وهو الطاعة ولا يتوقف) العلم بشيء من هذه الأشياء (على معرفة حقيقة الأمر المطلوبة بالتعريف ، فإن أراد) بقوله : إذا علمنا الأمر من حيث هو كلام المعنى (الحاصل من الجنس) أى القول ، وهو المعنى المقيد (لم يازمه غير الأولين) وهما المخاطب به وما يتضمنه الكلام ، وفيه أن لزوم اللفظ المخاطب في القول اللفظي لكونه موضوعا للإفادة ، وأما لزومه في النفس فغير ظاهر : اللهم إلا أن يقال لما كان بين اللفظي والنفسى شدة ارتباط بما ينتقل ذهن فيه الى ما هو لازمه على أنه كلام على السند الأخص (ثم لم يند) القول (حقيقة) لفظ (المأمور) أى المعنى الذى وضع بآرائه ، وقصد به في التعريف (من مجرد فهم المخاطب) المدلول عليه بالقول (ولا) حقيقة (المأمور به من حيث هو كذلك) أى المأمور به : أى لا يفهم ذات المأمور ملحوظا بوصف المأمورية من فهم المخاطب ، ولا ذات المأمور به بوصف كونه مأمورا به (من معرفة أن للكلام معنى تضمنه) كل ذلك ظاهر (وأما فعله) أى وأما افادته لفعل مضمونه (وكونه) أى كون فعله (طاعة فأبعد) من كل من الأولين (أو) أراد الحاصل من الجنس (بقيوده) أى بقيود الجنس المذكور في التعريف (فعين الحقيقة) أى فهذا المراد حقيقة الأمر (ويعود الدور) ويمكن أن يجاب عنه بأن حاصل الدفع منع كون معرفة كل منها موقوفا على معرفة حقيقة الأمر لجواز أن يتصور كل منها على وجه يميزه من غيره من غير أن يوجد في ذلك التصور حقيقة الأمر التى صارت مطلوبة من التعريف : لكنه يرد عليه أن سنده لا يصلح للسندية (ويبطل طرده بأمرتك بفعل كذا) فانه خبر ، وليس بأمر مع صدق الحد عليه ، وهذا بناء على أن المعروف الصيغى لالنفسى كما هو الظاهر من اللفظ الموافق لفرض الأصولى ، فزيادة فيه بنفسه في التعريف لدفع الوهم المذكور على ما ذكره الشارح غير حسن * (وقيل هو الخبر عن استحقاق الثواب ، وفيه) أى في هذا الحد (جعل المبين) للحدود ، وهو الخبر (جنس له) وهو باطل لما بينهما من التنافى : اللهم إلا أن يراد به ما يستلزم الاخبار عنه ضمنا فتأمل . (د) قال (المعتزلة) أى جمهورهم (قول القائل لمن دونه افعل) أى ما وضع طلب الفعل من الفاعل (د) إبطال طرده أى هذا التعريف (بالتهديد وغيره) مما لم يرد به الطلب من هذه الصيغة ، نحو - اعملوا ما شئتم ، وإذا حللتم فاصطادوا - : للإباحة لصدق الحد عليه مع أنه ليس بأمر (مدفوع بظهور أن المراد) قول القائل (افعل) حال كونه (مراداه ما يقبأ منه) عند الإطلاق ، وهو الطلب (د) إبطال طرده (بالحاكى) لأمر غيره لمن دونه (والمبلغ) للأمر من دونه مدفوع أيضا (بأنه) أى قول كل منهما (ليس قول القائل) أى الذى هو الحاكى والمبلغ

فالإمام للعهد (عرفاً ، يقال للتمثيل) بشر أو غيره لغيره (ليس) . مآخيل به (قوله ، وليس القرآن قوله) أى النبي (صلى الله عليه وسلم) وإن كان مبلغه فلا يبطل الطرد (نعم العلو غير معتبر) على الصحيح عندنا (و) قالت (طائفة) منهم : الأمر هو (الصيغة) المعالومة (مجردة عن الصارف عن الأمر ، وهو) أى هذا الحد تعريف الشيء (بنفسه ، ولو أسقطه) أى لفظ مجردة عن الصارف عن الأمر (صح) التعريف (لفهم الصارف عن المبادر) لأنه يفهم اشتراط التجرد عن الصارف عما هو المتبادر من الصيغة المعالومة ، وهو الطلب ، وما يشار إليه ذهن لا حاجة الى التصريح به ، والشارح جعل ضمير أسقط للفظ عن الأمر ، وذكر بعد قول المصنف عن التبادر قوله الذى هو الطلب من اطلاق الصارف ، وهو الأظهر (و) قالت (طائفة) من معتزلة البصرة (الصيغة بلادة وجود اللفظ ودلالته على الأمر والامتنال) فى الشرح العنقدى قال قوم : صيغة الفعل بلادات ثلاث : إرادة وجود اللفظ ، وإرادة دلالتها على الأمر ، وإرادة الامتنال ، واحتز بالأولى عن النائم : إذ يصدر عنه صيغة الفعل من غير إرادة وجود اللفظ ، وبالثانية عن التهديد ، والتخيير ، والاكرام ، والاهانة ونحوها ، وبالثالثة عن الصيغة تصدر عن المبلغ والحاكمى فانه لا يريد الامتنال ، وإلى بعضه أشار بقوله (ويحتز بالأخير) أى الامتنال (عنها) أى الصيغة صادرة (من نائم ، ومبلغ ، وما سوى الوجوب) من التهديد إلى آخره ، وفيه اعتراض على مافى الشرح المذكور حيث لم يتعرض بأن الأخير مفعول من حيث الاحتراز عن غيره مما قبله (و) ان (ما قبله) أى الأخير (تنصيص على الذاتى) وتصريح بأجزاء حقيقة * (وأورد) على الحد المذكور أنه (ان أريد بالأمر المحدود اللفظ) أى الأمر المعينى (أقسده) أى الحد (إرادة دلالتها) أى الصيغة (على الأمر) لأن اللفظ غير مدلول عليه (أو) أريد بالأمر المحدود * (المعنى) النفسى (أقسده) أى الحد (جنسه) فاعل أقسد لأن المعنى ليس بصيغة * (وأجيب بأنه) أى المراد بالمحدود (اللفظ) وبما فى الحد المعنى الذى هو الطلب (واستعمل المشترك) الذى هو نفس الأمر (فى معنييه) الصيغة المعالومة ، والطلب (بالقرينة) العقلية * فان قلت المذكور فى صدر التعريف لفظ الصيغة ، وفى أثناء التعريف لفظ الأمر وليس هذا من باب استعمال المشترك فى معنييه * قلت معلوم أن صاحب التعريف قال : الأمر الصيغة الى آخره ، غاية الأمر أنه لم يذكره المصنف ههنا اعتماداً على ماسبق * (وقال قوم) آخرون من المعتزلة الأمر (إرادة الفعل) * (وأورد) أنه (غير جامع لثبوت الأمر ولا إرادة) كما (فى أمر عبده بحضرة من توعده) أى السيد بالاهلاك ان ظهر أنه لا يخالفه مثلاً (على ضربه) أى ضرب الأمر عبده ،

(فاعتذر) المتوعد عن ضربه (بمخالفته) أى بمخالفة العبد إياه في أمره في حضرته ولم يرد منه الفعل ، بل علمه ليثبت عذره فيتخلص العبد من وعيده (وألزم تعريفه) أى الأمر (بالطلب النفسى مثله) أى مثل الإرادة المذكور : أى كما يرد على تعريف الأمر بمرادة الفعل أنه غير جامع إلى آخره كذلك يرد على تعريفه بأنه طلب النفسى الفعل لثبوت الأمر ولا طلب كما في المثال المذكور بعينه ، إذ العاقل لا يطلب هلاك نفسه كما يريد (ودفعه) على ما في الشرح العضدى (بتجوز طلبه) أى طلب العاقل الهلاك لفرض (إذا علم عدم وقوعه) أى الهلاك (انما يصح في اللفظي : أما النفسى فكالإرادة) أى فالطلب النفسى كالإرادة النفسية (لا يطلبه أى سبب هلا كه قبله كما لا يريد ، وما قيل) على ما ذكره الآمدى ، واستحسنه ابن الحاجب (لو كان) الأمر (إرادة لوقت للمأمورات) أى التى أمرها (بمجردة) أى الأمر (لأنها) أى الإرادة (صفة تخصص المقدور بوقت وجوده) أى للمقدور (فوجودها) أى الإرادة (فرع) وجود مقدور (مخصص) * والثاني باطل لأن إيمان الكفار بالمعلوم علمه عند الله لاشك أنه مأمور به ، فيلزم أن يكون مراداً ، وهو يستلزم وجوده مع أنه محال (لا يلزمهم) أى المعتزلة خبر ما قيل (لأنها) أى الإرادة (عندهم) أى المعتزلة بالنسبة إلى العباد (ميل يتبع اعتقاد النفع أو دفع الضرر) في الفعل (وبالنسبة إليه سبحانه وتعالى العلم بما في الفعل من المصلحة) وهذا تحقيق مذهبهم في اللفظة .

مسئلة

(صفة الأمر خاص) أى حقيقة على الخصوص (في الوجوب) فقط (عند الجمهور) وصححه ابن الحاجب والبيضاوى ، وقال الامام لازى هو الحق ، الآمدى وامام الحرمين أنه مذهب الشافى رحمه الله ، وقيل هو الذى أملاه الأشعرى على أصحابه فقال (أبو عاثم) فى جماعة من الفقهاء منهم الشافى رحمه الله على قول ، وعامة المعتزلة قالوا حقيقة (فى الندب) فقط (وتوقف الأشعرى والقاضى فى أنه) موضوع (لأيهما) أى الوجوب والندب (وقيل) توقفا فيه (بمعنى لا يدرك مفهومه) أصلاً ، قال الحق التفتازانى وهو الموافق لكلام الآمدى (وقيل مشترك) لفظى (بينهما) أى الوجوب والندب ، وهو منقول عن الشافى (وقيل) مشترك لفظى بين الوجوب والندب (والإباحة ، وقيل) موضوع (للمشترك بين الأولين) أى الوجوب ، والندب وهو الطلب : أى ترجيح الفعل على الترك : وهو منقول عن أبى منصور المتريدى وعزى إلى مشايخ سمرقند (وقيل) موضوع (لما) أى للمقدر المشترك (بين الثلاثة من الأذن) وهو رفع الحرج

عن الفعل بيان للوصول ، قيل وهو مذهب المرتضى من الشيعة ، وقال (الشيعة مشترك) لفظي (بين الثلاثة) أي الوجوب والتدب والاباحة (والتهديد) وقيل غير ذلك * (لنا) على المختار وهو أنه حقيقة في الوجوب أنه (تكرر استدلال السلف بها) أي بصيغة الأمر مجردة عن القرائن (على الوجوب) استدلالا (شائعا بلا تكبير فأوجب العلم العادي باقتضائهم) على أنها (كالقول) أي كاجتماع القول : يعني أن عدم تكبيرهم مع شروع الاستدلال المذكور يدل على إجماعهم على ذلك كما يدل تصريحهم بذلك قولاً * (واعترض بأنه) أي استدلالهم على الوجوب إنما (كان بأواصر محققة بقرائن الوجوب) يعني أن إرادة الوجوب بذلك الأواصر لم يكن بطريق الحقيقة ، بل بالمجاز بقرائن تدل على خصوص الوجوب (بدليل استدلالهم بتكثير منها) أي من صيغ الأمر (على التدب * قلنا تلك) الصيغ أريد بها التدب (بقرائن) صارفة عن الحقيقة وهو الوجوب معينة للتدب ، علم ذلك (باستقراء الواقع منهما) أي من الصيغ المنسوب اليها الوجوب ، والصيغ المنسوب اليها التدب في الكتاب والسنة والعرف : يعني علمنا بالتدب أن فهم الوجوب لا يحتاج إلى القرينة لتبادره إلى الذهن بخلاف التدب فإنه يحتاج * (قالوا) في الرد على المختار ما يفيد هذا الدليل (ظن في الأصول لأنه) أي الإجماع المذكور (سكتوا) اختلف في حجته ، ومثله يكون ظنيا (ولما قلنا من الاحتمال) أي احتمال كون فهم الوجوب بقرائن والظن لا يكفي ، لأن المطلوب فيها العلم * (قلنا لو سلم) أنه ظني (كفي) في الأصول (والاعتذر العمل بأكثر الظواهر) لأنها لا تفيد إلا الظن ، والقطع لا سيبل إليه كما لا يخفى على المتتبع لمسائل الأصول (لكننا نمنعه) أي كون المفاد بالدليل المذكور الظن (لذلك العلم) أي لحصول العلم العادي باقتضائهم على أنها للوجوب بسبب تكرار الاستدلال وعدم التكثير وحصول العلم بسبب الدليل يدل على كون مفاده العلم لا الظن (ولقطعنا بتبادر الوجوب من) الأواصر (المجردة) عن القرائن الصارفة عنه (فأوجب) القطع بتبادره (القطع به) أي الوجوب (من اللغة ، وأيضا) قوله تعالى لا بليس - مامنك أن لا تسجد - (إذ أمرتك ، يعني) قلت لك في ضمن خطابي الملائكة (اسجدوا لآدم المجرد) عن القرائن صفة للفظ اسجدوا ، دل على أن مدلول الأمر المجرد عن القرينة الصارفة للوجوب ، وإلما لزمه اللوم المستعقب للطرد لا مكان حله على التدب الذي لا حرج في تركه ، والقول بأن الوجوب لعله فهم من قرينة حالية أو مقالية لم يحكمها القرآن أو من خصوصية تلك اللغة التي وقع الأمر بها احتمال غير قادح في الظهور ، وقوله تعالى (وإذا قيل لهم اركعوا لا يركعون) يدل على ذلك لأنه تعالى (ذمهم على مخالفة اركعوا) المجرد ، ولولا أن حقيقته الوجوب لما ترتب عليها الذم (وأما) الاستدلال على الوجوب كما ذكره

ابن الحاجب وغيره بما اشتهر على ألسنة العلماء وهو (تارك الأمر عاص) مأخوذ من قوله تعالى حكاية عن خطاب موسى لهارون عليهما الصلاة والسلام - أخصيت أمري - بتركه مقتضاه (وهو) أي العاصي مطلقا (متوعد) لقوله تعالى - ومن يعص الله ورسوله فإن له نازجهم - (فمنع كونه) أي العاصي (تارك) الأمر (المجرد) عن القرائن المجردة للوجوب (بل) العاصي (تارك ما) هو مقرون من الأوامر (بقريئة الوجوب) وإضافة أمري عهدية أشير بها إلى أمر كذا (فلذا استدلت) لعصيان تارك الأمر المجرد (بأخصيت أمري : أي أخفني) تفسير لقوله أرى إشارة إلى قوله تعالى - وقال موسى لأخيه هارون اخفني في قومي - (منعنا تجرده) أي تجرد هذا الأمر عن القريئة المفيدة للوجوب ، فإن في السياق ما يفيد ذلك (فأما) الاستدلال بقوله تعالى (فليحذر الذين يخافون عن أمره) أي يعرضون عنه بترك مقتضاه - أن تصيهم فنة - أي محنة الدنيا - أو يصيهم عذاب أليم - لأنه ترتب على ترك مقتضى أمره أحد العذابين (فصحيح ، لأن عمومهم) أي عموم أمره (بإضافة الجنس المقتضى كون لفظ أمر لما يفيد الوجوب خاصة يوجب له الجردة) يعني أن لفظ أمره علم لكون إضافته جنسية فهو بمنزلة قوله الأمر باللام الاستقرائية ، فلزم ترتب الوعيد على مخالفة كل فرد من أفراد ما وضع له لفظ أمر من الصيغ المعالمة كاسجد ، واركع إلى غير ذلك ، وهذا العموم يقتضي كون لفظ أمر موضوعا لما يفيد الوجوب فقط ، واللام ترتب لوعيد على مخالفة كل فرد ، إذ من الجائز على تقدير عدم لزوم موضوعية كل صيغة منها للوجوب وقع مخالفته لمتنضي صيغة مجردة عن القريئة المعينة للوجوب ، فالعموم المذكور موجب لكون الصيغة المجردة عن القرائن للوجوب : حينئذ يصح العموم لكون جميع أفرادها حينئذ موضوعا للوجوب والله أعلم . (والاستدلال) للوجوب أيضا (بأن الاشتراك خلاف الأصل) لاخلاله بالفهم (فيكون) الأمر (لأحد الأربعة) الوجوب ، والنسب ، والإباحة ، والتهديد حقيقة . وفي الدق مجاز ، ولم يذكر غير الأربعة للاتفاق على كونه مجازا فيما سواها (والإباحة والتهديد بعيد لقطع عنهم ترجيح الوجوب) يعني أنا قطع بأنه يفهم من صيغة الأمر أن الأمر طالب لوجوب الفعل بمعنى أنه راجع عندهم وعن تركه أعم من أن يكون مجوزا للترك أولا ، وهذا الفهم لا يحتاج إلى قريئة لتبادره إلى الذهن (واتقاء الدب) أي كونه حقة أيضا ثبت (تفوق ين) قولنا (اسقني وندبتك) إلى أن تسقني ، ولو كان له لم يكن بينهما فرق (ضعيف لمنهم) أي التاديين (الفرق) بينهما (ولو سلم) الفرق (فيكون ندبتك نصا) في النسب (وستني) ليس بنص فيه ، بل (يحتمل الوجوب) والنسب * (وأيا لا يتنهض) أي لا يقوم لدليل المذكور حجة بقاء

(على) احتمال الاشتراك (المعنى إذني) الاشتراك (اللفظي لا يوجب تخصيص الحقيقة بأحدها) أي الأريضة المذكورة وإذا لم يوجب تخصيصها بأحدها يبطل فيه الدليل أيضا لأنها فرع ذلك الإيجاب (ولو أراد) المستدل بالاشتراك (مطلق الاشتراك) أي ما يطلق عليه لفظ الاشتراك يشمل اللفظي والمعنوي (منعنا كون) الاشتراك (المعنى بخلاف الأصل، ولو قال) المستدل (للمعنى بالنسبة إلى معنى أخص منه خلاف الأصل: إذ الأفهام باللفظ) والأصل فيه الخصوص لافتادته المقصود من غير مزاحم، فيكون الأمر موضوعا للوجوب المشترك بين أفرادها مثلا أدخل في الأفهام من كونه لما يعم الوجوب والندب إلى غير ذلك لقلة المزاحم (الوجه) جواب لو: يعني كان كلاما موجها، ثم مثل للمعنى الأعم بالنسبة إلى الأخص بقوله (كالمعنى الذي هو المشترك بين الوجوب والندب) وهو الطلب (بالنسبة إلى المعنى الذي هو وجوب فانه) أي المشترك بينهما (جنس بالنسبة إلى الوجوب، إذ هو) أي الوجوب (نوع) من الطلب (قدار) معنى الأمر (بين خصوص الجنس وخصوص النوع) وخصوص النوع أولى لما فيه من قليل الاشتراك * واحتج (النائب) بمافي الصحيحين عنه عليه الصلاة والسلام (إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم) فان رد الأمر إلى مشيئتنا علامة أن المراد بالأمر ما يهيد الندب * (قلنا) افتادته رد الأمر إلى مشيئتنا ممنوع، بل هو رد إلى استطاعتنا (هو دليل الوجوب) لأن الساقط عنا حينئذ ما لا استطاعة لنا فيه * وفي للندوب المستطاع أيضا ساقط لأخرج فيه، واستدل (القاتل بالطلب) وهو الذي يقول: حقيقة الطلب الأعم من الوجوب والندب فانه (ثبت رجحان) جانب (الوجود) أي وجود الفعل على تركه في قصد الأمر، وهو المعنى المشترك بين الوجوب والندب (ولا يخص) له بأحدهما بعينه ليتعين كونه مطلوباً له دون الآخر (فوجب كونه) أي الوجوب (المطلوب مطلقاً) حال إما عن الضمير أو عن الخبر، وما لحما واحد، وإذا ثبت كون الوجوب المطلق مراداً وجب كونه حقيقة فيه (دفعاً للاشتراك) على تقدير كونه موضوعاً لكل منهما (والجواز) على تقدير وضعه لأحدهما فقط * ولا يخفى عليك أن أول الكلام يدل على أن وجوب كونه المطلوب مطلقاً ثبوت رجحان الوجود مع عدم التخصص، وآخره يدل على أنه وجوب لدفع لزوم الاشتراك اللفظي والجواز فيهما تدافع، وقد أشرنا إلى جوابه * وتوضيحه أن قوله دفعاً إلى آخره تعليل لنفي احتمال فهم ضمناً، وذلك لأن ثبوت رجحان الوجود كما يجوز أن يكون بسبب وضع الأمر لمطلق الطلب كذلك يجوز أن يكون بسبب استعماله في كل من نوعي الطلب على سبيل الاشتراك، أو الحقيقة والجواز، ورجحان الوجوب لازم على الوجهين فكأنه قال وجب كون حقيقته للطلب المطلق لا غير دفعاً إلى آخره *

(قلنا) بل هو لأحدهما ، وهو الوجوب (بمخصص وهي) المخصص ، والتأنيب باعتبار الخبر وهو (أدلتنا على الوجوب مع أنه) أى جعله للطلب (اثبات اللغة بلازم الماهية) وهو الرجحان المذكور : وهو غير جائز لجواز كون اللازم أعم ، فيكون ماهية المسمى أخص من الطلب المشترك بين الوجوب والندب (الاشتراك بين الأربعة) الاشتراك بين (الاثنتين) والاشتراك بين الثلاثة ، واستدل عليه بأنه (ثبت الاطلاق) على الأربعة ، وعلى الاثنتين ، وعلى الثلاثة (والأصل الحقيقة • قلنا للجواز خبر) من الاشتراك (وتعيين) المعنى (الحقيق) وهو الوجوب ثابت (بما تقدم) من أدلته • قال (الواقف كونها) أى الصيغة (للووجب أو غيره بالدليل) لاستعمالها فيه وفي غيره (وهو) الدليل على التعيين (متنفذ ، إذ الآحاد) أى أخبار الآحاد على كونها للعين (لاقتيد العلم) وهو المطلوب في هذه المسئلة (ولو تواتر) الاخبار (لم يختلف) فيه : أى في التعيين ، لكن الاختلاف فيه ثابت فلا تواتر ، والعقل الصرف يعزل عن إثبات هذا الطلب • (قلنا) لانلم انه لم يتواتر ، اذ (تواتر استدالات عدد التواتر من العلماء وأهل اللسان تواتر أنها) أى الصيغة (له) أى للوجوب فقوله تواتر أولاً مبتدأ وقوله تواتر ثانياً خبره ، والجل على المساحة (ولو سلم) أنه لم يتواتر (كفى الظن) الاستفادة من تنوع موارد استعمال هذه الصيغة (القاتل بالاذن كالقاتل بالطلب) فى أنه يقول مثل قوله تعالى ثبت الاذن بالضرورة القوية ، ولم يوجد مخصص له بأحد الثلاثة من الوجوب ، والندب ، والاباحة ، فوجب جعله للشتراك بينهما وهو الاذن بالفعل ، ويجاب بمثل جوابه .

مسئلة

ليست مبدئية لغوية ، بل شرعية (مستطردة : أكثر المتفقين على الوجوب) لصيغة الامر على ما ذكره ابن الحاجب وغيره ، ومنهم الشافعى والماتريدى على قول متفقون على (أنها) أى صيغة الأمر (بعد الحظر) أى المنع (فى لسان الشرع للإباحة) علم هذا (باستقراء استعمالاته) أى الشرع لما (فوجب الجمل) أى جعلها (عليه) أى على المعنى الاباحى (عند التجرد) عن الموجب لغيره (لوجوب الجمل على الغالب) لأن الظاهر كون هذا الخاص ملحقاً بالغالب (مالم يعلم) بدليل (انه) أى هذا الأمر الخاص (ليس منه) أى هذا (نحو : فلذا اسلخ الأشهر الحرم فقتلوا) المشركين فإنه للوجوب وإن كان بعد الحظر للعلم بوجوب قتل المشرك الامناع (وظهر) من استناد الاباحة الى الاستقراء المذكور (ضعف قولهم) أى القائلين بالوجوب بعد الحظر : كلقاضى أبى الطيب الطبرى ، وأبى اسحاق الشيرازى ، والامام الرازى والبيضاوى وغير الاسلام

وعلمة المتأخرين من الخفية (لو كان) الأمر للإباحة بعد الخطر (امتنع التصريح بالوجوب) بعد الخطر ، ولا يمتنع إذ لا يلزم من إيجاب الشيء بعد التحريم محال ، ووجه الضعف أنما أدعينا المتأفة بين الإيجاب اللاحق والتحريم السابق ، بل الاستقراء دعاء إلى ذلك (ولا غلص) من كونه للإباحة (الابتنع محبة الاستقراء ان تم) منع محبة : وهو محل نظر * (وما قبل أمر الحائض والنفساء) بالصلاة والصوم بعد تحريمهما عليهما في الحيض والنفساء (بخلافه) أى يفيد الوجوب بعد الخطر لا الإباحة (غلط لأنه) أى أمرهما بهما (مطلق) عن الترتيب على سبق الخطر (والكلام) المتنازع فيه من أن الأمر بعد الخطر للإباحة : إنما هو (في) الأمر (المتصل باللهي أخيراً) كما روى عنه صلى الله عليه وسلم (قد كنت نهيتكم) عن زيارة القبور فقد أذن لمحمد في زيارة قبر أمه فزورها فلما تذكر الآخرة : رواه الترمذي ، وقال حسن صحيح (و) في الأمر (المعاق بزوال سببه) أى سبب الخطر نحو قوله تعالى (وإذا حلتم) فاصطادوا ، فالصيد كان حلالاً على الإطلاق ثم حرّم بسبب الاحرام ، ثم علق الحل بالأذن فيه بإحلال المستأنز زوال السبب المذكور (ويُدفع) هذا التغليب (ببروده) أى الأمر للحائض في الصلاة (كذلك) أى معقاب سبب زوال الخطر (ففي الحديث) المتفق عليه (فاذا أدبرت عنك الحيضة فاغسلي عنك السم وصلي) إلا أن الحيضة لم تذكر بها صريحاً بعد أدبرت اكتفاء بضميرها المستتر فيه لتقدم ذكرها في قوله : فاذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة ، وهذا المقدار كاف في دفع التغليب ، لأن المغط غلط باعتبار أمرهما بالصلاة والصوم جميعاً * (والحق أن الاستقراء دلّ على أنه) أى الأمر (بعد الخطر لما اعترض) أى طراً الخطر (عليه ، فإن) اعترض (على الإباحة) بأن كان ذلك المحظور مباحاً ، قبل الخطر ثم اتصل به الأمر (كاصطادوا) فإن الصيد كان مباحاً قبل الاحرام فصار محظوراً به ، فأمر به بعد التحلل (فلها) جواب ابن : أى فالأمر حينئذ للإباحة (أو) اعترض (على الوجوب : كغسلي عنك السم وصلي فله) أى فالأمر للوجوب ، لأن الصلاة كانت واجبة ثم حرمت بالحيض (فلنختار ذلك) أى التفصيل المذكور ، وفي الشرح العضدي وهو غير بعيد ، وما اختاره المصنف أقرب إلى التحقيق (بقولهم) أى القائلين بأنه للوجوب بعد الخطر (الإباحة فيها) أى في هذه الأشياء من الاصطیاد ونحوه (للدليل وهو) (أن العلم بأنها) أى المذكورات (شرعت لنا) أى لمصلحة اتفانعا بها (فلا نصير) واجبة (علينا) بالأمر فإنه يقلب علينا حينئذ لنقل الواجب واحتمال القواب الموجب للعقوبة ، وهذا لا يليق بشأن ما شرع للائتناف بالنسبة إلى هذه الأمة (لا يدفع استقراء أنها) أى صيغة الأمر (لها) أى لإدانتها (فإنه) أى هذا الاستقراء (موجب للحمل على الإباحة فيما لا قرينة معه) تدل على

الحل على الوجوب (و) موجب للحمل بناء (على ما اخترنا على ما عترض عليه) من الاباحة والوجوب ، هذا من تمام المسئلة على ما في نسخة اعتمدنا عليها ، وفي نسخة الشارح زيادة : وهي (ثم إما يلزم من قدم المجاز المشهور لأباحية الا أن تمام الوجه عليه فيها) انتهى ، وفسر من قدم بأبي يوسف ومحمد ومن وافقهما ، وفسر الوجه بوجه هذه المسئلة ، وفسر ضمير عليه بأبي حنيفة ولم يبين المراد بهذا الكلام ولا يخفى عليك أن حمل الأمر بعد الخطر على الاباحة لا يلزم أن يكون بطريق التجوز لجواز كونه في لسان الشرع في خصوص هذا المحل حقيقة على أنه لو سلم ليس من باب تقديم المجاز المشهور ، بل من باب الحل على المجاز بالقرينة وكأنه والله أعلم غير اللزوم في هذا المحل وكان قد كتب عليه الشرح قبل التغيير ولم يغيره ورأيت أن الصواب تركه .

مسئلة

(لا شك في تبادر كون الصيغة) أى صيغة الأمر (في الاباحة والتدب مجازا بتقدير أنها خاص في الوجوب) في التوضيح : اعلم أن الأمر اذا كان حقيقة في الوجوب فانه إذ أريد به الاباحة أو التدب يكون بطريق المجاز لا محالة ، لأنه أريد به غير ما وضع له فقد ذكر نفي الاسلام في هذه المسئلة اختلافا ، فعند الكرخي والجصاص مجاز فيها ، وعند البعض حقيقة ، واليه أشار بقوله (وحكى نفي الاسلام على التقدير) للذكور وهو تقدير كونها خاصا في الوجوب (خلافا في أنها مجاز) فيها (أوحقيقة فيها) ولعل ذكر التبادر في كلام المصنف يكون إشارة الى احتمال كونها حقيقة فيها بالتأويل الآتي ، وحيث كان القول بكونها حقيقة فيها محتاجا الى التأويل (فقل أراد) نفي الاسلام ، والذي حكى عنه بمحل الخلاف (لفظ أمر) يعني أمر (وبعد) أى نسب الى العدد كونه مراده (بنظمه الاباحة) أى بسبب أنه نظم الاباحة مع التدب في سلك واحد ، ولاناسبة بين لفظ الأمر والاباحة ، واليه أشار بقوله (والمعروف) بين الأصوليين (كون الخلاف في التدب فقط) وصورة الخلاف (هل يصدق أنه) أى المتدوب (مأوربه حقيقة) أم لا (وسيدكر) في فصل المحكوم به (رقل) أراد بالأمر (الصيغة) كالفعل ، لالفظ الأمر (والمراد) أى مراد القائل حقيقة فيها (أنها) أى الصيغة (حقيقة خاصة للوجوب عند التجرد) عن القرينة الصارفة لها عنه (وللتدب والاباحة معها) أى القرينة المقيدة أنها لهما كما أن المستتي منه حقيقة في الكل بدون الاستثناء ، وفي الباقي مع الاستثناء (ودفع) هذا القول في التلويح (باستزاه رفع المجاز) بالكلية ، وكون اللفظ حقيقة في المعنى

المجازي عند القرينة المفيدة أنه المراد (وبأنه يجب في الحقيقة استعماله) أى اللفظ (فى) المعنى (الوضي بلاقرينة) ولا يستعمل صيغة الأمر فيها بلاقرينة (وقيل بل القسمة) للفظ باعتبار استعماله فى المعنى (ثلاثية) وهى أنه ان استعمل فى معنى خارج عما وضع له فجاز والافان استعماله فى عين ماوضع له حقيقة، والاحقيقة قاصرة، والى هذا أشار بقوله (بأثبات الحقيقة القاصرة: وهى ما) أى اللفظ المستعمل (فى الجزء) أى جزء ماوضع له لوجوب استعمال المجاز فى غير المعنى الوضى والجزئى ليس غيرا ولا عينا. قال صدر الشريعة: الجزء عند نفي الاسلام ليس عينا ولا غيرا على ما عرف من تفسير الغير فى علم الكلام، فإذا قرر هذا (فالكرخى والرازى وكثير) على أنها فى التدب والإباحة (مجاز إذ ليسا) أى التدب والإباحة (جزئى الوجوب لمنافاته) أى الوجوب (فصلهما) أى فصل التدب والإباحة، وما ينافى فصل الماهية لا يكون جزءا منها (وإنما بينهما) أى بين الوجوب وبين الإباحة والتدب قدر (مشترك هو الاذن) فى الفعل، ثم امتاز الوجوب بفصل هو امتناع الترك، والتدب بجوازه مرجوحا، والإباحة بجوازه مساويا * (والقائل) بأن صيغة الأمر فيها (حقيقة) يقول (الأمر فى الإباحة إنما يدل على المشترك الاذن) فى الفعل عطف بيان للمشارك (وهو) أى المشترك (الجزء) من الوجوب (حقيقة قاصرة) أى فيها حقيقة قاصرة (وثبوت إرادة مابه المباشنة) للوجوب من جواز الترك مرجوحا وتسويا (وهو) أى مابه المباشنة (فصلهما) أى التدب والإباحة إنما تدل عليه (بالقرينة لابلغ الأمر) أى صيغته، وفى التلويح للقطع بأن الصيغة اطلب الفعل، ولادلالة طاعلى جواز الترك أصلا، وإثبات جواز الترك بحكم الأصل، اذ لا دليل على حرمة الترك (ومبناه) أى هذا الكلام (على أن الإباحة رفع الحرج عن الطرفين) الفعل والترك (وكذا التدب) رفع الحرج عن الطرفين (مع ترجيح الفعل، والوجوب) رفع الحرج (عن أحدهما) أى أحد الطرفين: وهو الفعل، لأنها لو فسرت بمعان أخر على ما فصلت فى التلويح لا يتأتى بما ذكر (ومن ظن جزئيتها) أى الإباحة والتدب للوجوب (فبنى الحقيقة) أى كونه حقيقة قاصرة (عليه) أى على كونها جزءا (غلط لترك) الظان المذكور فى جعلها جزءا من الوجوب (فصلهما) الثنائى للوجوب اذ لو لم يترك لما حكم بالجزئية * وقد عرفت أن ما حكاه نفي الاسلام من القول بكون صيغة الأمر حقيقة فى الإباحة والتدب لما كان محتاجا الى التأويل تصدى لتوجيه صدر الشريعة وثالث القسمة كما سمعت وجعل صيغة الأمر فى الإباحة والتدب حقيقة قاصرة لكون ملول الصيغة هناك إنما هو جنس حقيقتها: وهو الاذن المذكور على ما مرّ يانه عن التلويح. وقال هذا بحث دقيق مامسه الاخطرى، رقرره

المحقق التفتازاني وبالغ في مساعدته حتى قال : فان قلت قد صرحوا باستعمال الأمر في التندب والاباحة وارادهما منه ، ولا ضرورة في حل كلامهم على أن المراد أنه يستعمل في جنسهما عدولا عن الظاهر : وما ذكر من أن الأمر لا يدل على جواز الترك أصلا ، ان أراد بحسب الحقيقة تفسير مفيد ، وان أراد بحسب المجاز فحال ، لم لا يجوز أن يستعمل اللفظ الموضوع لطلب الفعل جزما في طلبه مع إجازة الترك والاذن فيه مرجوحا أو مساويا بجامع اشتراكهما في جواز الفعل جزما في طلبه مع إجازة الترك * قلت هو كما صرحوا باستعمال الأسد في الانسان الشجاع من حيث انه من أفراد الشجاع لامن حيث انه مدلول به على ذاتيات الانسان ، فاستعماله صيغة الأمر في التندب والاباحة من حيث انهما من أفراد جواز الفعل والاذن وتثبت خصوصية كونه مع جواز الترك بالقرينة كما أن الأسد يستعمل في الشجاع ، ويعلم كونه انسانا بالقرينة انتهى ، وتقبح المصنف صدر الشريعة بقوله * (ولا ينبغي أن الدلالة على المعنى وعدمها) أى عدم الدلالة على المعنى (لادخل لها في كون اللفظ مجازا ، وعدمه) أى عدم كونه مجازا بأن تكون حقيقة قاصرة أو غير قاصرة (بل) مدار كونه مجازا أو حقيقة (استعمال اللفظ فيه) أى في المعنى (واراذه) أى المعنى (به) أى باللفظ ، فان كان المعنى المستعمل فيه ماضيا له أو جزءه كان حقيقة على الاصطلاح المذكور ، وان كان غيرهما كان مجازا ، وكما بين الدلالة والاستعمال : ألا ترى أن اللفظ المستعمل فيما وضع له يدل على الجزء اللازم وليس بمستعمل في شيء . انهما حينئذ * (ولا شك أنه) أى الأمر (استعمال في الاباحة والتندب بالفرض) على ما هو المقروض ، فان المنازع فيه إنما هو الأمر المستعمل فيهما مع تسليم كونه موضوعا للوجوب هل حقيقة فيهما أو مجاز ؟ وصدر الشريعة بصدد توجيه كونه حقيقة فيهما : فقوله ان الأمر يدل على جزء من الاباحة ، وهو جواز الفعل لا يفنيه ، لأن ذلك الجزء مدلول له وليس بمستعمل فيه حتى يكون حقيقة قاصرة في الجزء ، ولا يلزم منه كونه حقيقة في الاباحة والتزاع فيها (فيكون) الأمر (مجازا) فيهما (وان لم يدل الأمر حينئذ) أى حين استعمال فيهما (إلا على جزئه) أى جزء كل من الاباحة والتندب (إطلاق الفعل) عطف بيان لفعله ، ثم أشار إلى ما أجاب به المحقق التفتازاني عنه بقوله (وكون استعماله) أى الأمر (فيهما) أى التندب والاباحة (من حيث هما) التندب والاباحة (من أفراد الجامع) بينهما وبين الوجوب (وهو) أى الجامع (الاذن) في الفعل (كاستعمال الأسد في الرجل الشجاع من حيث هو) أى الرجل الشجاع (من أفراد) أى من أفراد الشجاع المطلق كما تقرر من أن المستعار له في استعماله إنما هو شخص من أفراد الشجاع المطلق ، وخصوصية كونه رجلا يفهم

من القرائن كما سيبيء ، وفسر الشارح ضمير أفراده بالأسد ولا معنى له (ويصل أنه) أى المستعمل فيه (إنسان بالقرينة لا يصرف عنه) خبر المبتدأ : أعنى قوله ، وكون استعماله الى آخره ، والضمير المرفوع للكون المذكور ، والمجرور للاستعمال في الإباحة والندب (الى كون الاستعمال في جزء مفهومه) أى مفهوم الأمر وهو جواز الفعل : إذ فرق بين أن يكون المستعمل فيه فردا من أفراد مفهوم وبين أن يكون عين ذلك المفهوم (ولا) يصرف أيضا (كون دلالة على مجرد الجزء) بحيث لا يتعدى الى ما هو فرد له عن استعماله في الإباحة والندب الى استعماله في حزه مفهومه (بل هو) أى الجزء المذكور (لمجرد تسويغ الاستعمال في تمامه) أى تمام المعنى المجازي المستعمل فيه لأنه العلاقة بينه وبين الموضوع له ، ولا ينافي دلالة اللفظ بجمونه القرينة على غير ذلك الجزء أيضا ، وهذه إشارة إلى مافى التلويح من منع كون الأمر بحيث لا يدل إلا على الطلب (وهو) أى الاستعمال في تمام المعنى المجازي (مناهج المجازية دون الدلالة لثبوتها) أى الدلالة (على) المعنى (الوضى) أى تمام ما رضع له اللفظ (مع مجازيته) أى مجازية اللفظ وكونه مستعملا في غير ما رضع له ، كيف لا يدل عليه وهو الوساطة في الانتقال إلى المعنى المجازي (كما قدما ، والقرينة) إنما هي (للدلالة على أن اللفظ لم يرد به المعنى الوضى) للدلالة على الوضى أو جزئه * (والمراد بحيوان فى قولنا : يكتب حيوان انسان استعمالا لاسم الأعم فى الأخص بقرينة يكتب) إشارة الى مافى التلويح من قوله : فان قلت فعلى هذا لافرق بين قولنا هذا الأمر للندب ، وقولنا هو للإباحة : إذ المراد أنه يستعمل فى جواز الفعل مع قرينة دالة على أولوية الفعل ، والمراد بكونه للإباحة أنه خال عن ذلك كما اذا قلنا : يرى حيوان ، ويلير حيوان ، فانه مدلول اللفظ إلا أن الأول مستعمل فى الانسان ، والثانى فى الطير انتهى . (وتقدم) فى أوائل الكلام فى الأمر (أنه) استعمال الأعم فى الأخص (حقيقة) لأن الخصوصية ليست مما استعمل فيه اللفظ : بل هى مدلول عليها بالقرينة * ولا يخفى أنه اذا كان الأمر مستعملا على هذا المتوال فى الإباحة والندب كان بهذا الاعتبار حقيقة قاصرة فيها : فغاية ما يتوجه عليه أنه خلاف ما هو الواقع بحسب الظاهر المتبادر وهو أن استعماله فيها إنما هو باعتبار خصوصيتهما لا باعتبار كونهما فردين لجواز الفعل ، والخصوصية توجد من القرينة ، وصدر الشريعة إنما قصد نوع تأويل لكلام ذلك القائل إلا أن يجعله مذهبا لنفسه ، كيف وقد صرح بخلافه وارتكاب خلاف الظاهر لا يكون الكلام فاسدا محضا ليس بسدع فى الأمر : فالأولى أن يحمل تقليط المصنف فيما سبق على من ظن جرئية الإباحة والندب من الوجوب من غير ذلك القائل ، وبينى كون الأمر حقيقة قاصرة عليه

وقوله لا يضيئ الى هنا على إرادة تحقيق على كلام المحقق التفتتاني .

مسئلة

(الصيغة أى المادّة) لم يقل ابتداء المادّة : لأن المذكور فى كلام القوم لفظ الصيغة ، فأراد تفسيرها (باعتبار الهيئة الخاصة) موضوعة (لطلق الطلب ، لا بقيد مرّة) أى ليست لطلب الفعل مع قيد هو إيقاعه مرّة واحدة (ولا تكرار) وليست له مع كونه يوقع مكررا (ولا يحتمله) أى التكرار أيضا بأن يراد بها لعدم دلالتها عليه ، وفيه ان أريد عدم دلالتها بموجب أهل الوضع فسلم لكن النقص لا يتبعه ، ولا حاجة إلى ذكره بصد بيان ما وضعت له ، وان أريد عدمها بمعاونة القرينة ، فغير مسلم (وهو المختار عند الحنفية) والآمدى وابن الحاجب وإمام الحرمين والبيضاوى ، وقال السبكي وأراه رأى أكثر أصحابنا ، (و) قال (كثير) منهم انها (للمرّة) وعزاه أبو اسحق الاسفراينى الى أكثر الشافعية ، وقال انه مقتضى كلام الشافعى رحمه الله ، واه الصحيح الأشبه بمذاهب العلماء (وقيل للتكرار أبدا) أى مدّة العمر مع الامكان كما ذكره أبو اسحاق الشيرازى وغيره ليخرج أزمّة ضروريات الانسان ، وعلى هذا جماعة من الفقهاء والمتكلمين : منهم أبو اسحق الاسفراينى (وقيل) الأمر (المعلق) على شرط أوصفة للتكرار لا المطلق ، وهو معزوف الى بعض الحنفية والشافعية (وقيل) الأمر المطلق للمرّة (ويحتمله) أى التكرار ، وهو معزوف الى الشافعى رحمه الله (وقيل بالوقف) إما على أن معناه (لاندري) أو وضع للمرّة أول التكرار أو لطلق (أو) على أن معناه (لا يدري مراده) أى مراد المتكلم به (للاشتراك) بينهما ، وهو قول القاضى أبى بكر وجاعة ، واختاره امام الحرمين * (لنا) على المختار وهو الأوّل (اطباق العربية على أن هيئة الأمر لادلالة لها إلا على الطلب فى خصوص زمان وخصوص المطلوب) من قيام وقعود وغيرها ، إنما هو (من المادّة ولادلالة لها) إلا (على غير مجزء الفعل) أى المصدر (فليزم) من مجموع الهيئة والمادّة (أن تمام مدلول الصيغة طلب الفعل فقط والبراءة) أى الخروج عن عهدة الأمر تحصيل (بمرّة) أى جعل المأمور به مرّة واحدة (لوجوده) أى لتحقق ما هو المطلوب بإدخاله فى الوجود مرّة (فاندفع دليل المرّة) وهو أن الامتنال يحصل بمرّة فيكون لها ، وذلك لأن حصوله بها لا يستدعى اعتبارها جزءا من مدلول الأمر ، لأن هذا حاصل على تقدير الاطلاق ، لأنه لا يوجد المأمور به بدون المرّة ، والزيادة عليها غير مطلوبة به * (واستدل) للمختار أيضا (بمدلولها) أى الصيغة (طلب حقيقة الفعل فقط والمرّة والتكرار)

خارجان) عن حقيقته ، فيجب أن يحصل الامتثال به في أيهما وجد ولا تنقيد بأحدهما * (ودفع)
كما في الشرح العضدي (بأنه) (استدلال بالتزام) أي بالأمر المتنازع فيه بين القوم فان منهم
من يقول هي الحقيقة المقيدة بالوحدة ، ومنهم من يقول المقيدة بالتكرار (وبأتهما من صفاته)
أي واستدل أيضا بأن المرة والتكرار من صفات الفعل : كالتفة والكثرة (ولا دلالة للموصوف
على خصوص صفته بالصفات المقابلة (على الصفة) المعينة منها (ودفع) هذا أيضا على ما في
الشرح المذكور (بأنه إنما يقتضى) ماذ كر (انتفاء دلالة المادة : أي المصدر على ذلك)
أي المرة والتكرار (والكلام في الصيغة) هل هي تدل على شيء منها أم لا ، واحتمال
الصيغة لهما لا يمنع ظهور أحدهما ، والمذمى الدلالة ظاهرا لانصا * (قالوا) أي المكررون
(تكرر) للطلاب (في النهى فعم) في الأزمان (فوجب) التكرار أيضا (في الأمر
لأنهما) أي الأمر والنهى (طلب * قلنا) هذا (قياس في اللغة لأنه في دلالة اللفظ) وقد
هتّم بطلانه * (ر) أجيب أيضا (بالفرق) بينهما (بأن النهى تركه) أي الفعل (وتحقق) أي
الترك (به) أي الترك (في كل الأوقات) * لا يقال كما أن الفعل يتحقق في بعض الأوقات كذلك
الترك يتحقق في بعضها * لأن المصلحة غالبا في انتفائه رأسا ، وذلك لا يحصل في تركه في بعض
الأوقات (والأمر لا ينافيه) أي الفعل (ويتحقق) الفعل (مرة ، وبأني) في هذا أيضا (أنه
محل التزام) لان كونه لمجرد اثباته الحاصل بمرة عين التزام ، إذ المخالف يقول بل لاثباته دائما
(وأما) الفرق بينهما كما في المختصر وغيره (بأن التكرار مانع من) فعل (غير المأمور به) لأنه
يستغرق وقته ، ومن شأن البشر أنه يشغله شأن عن شأن آخر عادة (فيتعطل) ماسواه من المأمور
به والمصالح (بخلاف النهى) فان دوام الترك لا يشغله عن شيء من الأفعال (فدفع بأن
الكلام في مدلوله) أي لفظ الأمر ، وفي أنه هل يدل على التكرار أم لا (وليس) مدلوله (لزوم
الارادة للتكرار) أي إرادة المتكلم التكرار ليس ب لازم لكون التكرار مدلولاً للفظ فيجوز
أن يكون اللفظ دالا على التكرار ، لكن المتكلم لا يتعلق به إرادته (فيجب انتفاؤها) أي
إرادة التكرار على تقدير كونه مدلولاً (للمانع) منها : وهو ماذ كر من لزوم التعطيل ، فالدليل
المذكور يدل على عدم الإرادة ، لا الدلالة * (قالوا) أي المكررون أيضا الأمر (نهى عن
أضداده) وهي كل ما لا يجتمع مع المأمور به ، ومنه تركه (وهو) أي النهى (دائمى) أي
يمنع من النهى عنه دائما (فيتكرر) الأمر (في المأمور) به اذا لم يتكرر ، ويكتفى بإيقاعه
مرة واحدة في وقت واحد لا يمنع من أضداده في سائر الأوقات * (قلنا تكرر) النهى (المضمون
فروع تكرر) الأمر (المضمن فائبات تكرر) أي تكرر الأمر المضمن (به) أي

بتكرار النهى المضمون (دور) لتوقف كل من التكررين على الآخر (وليس) هذا الجواب
(بشيء) لأننا نقول (بل إذا كان) تكرار النهى المضمون (فرعه) أى فرع تكرار الأمر
للمتضمن (وتحققا ثبوته) أى ثبوت تكرار الفرع (استدلنا به) أى بتكرره (على أن
الأصل كذلك) أى متكررا أيضا (من قبيل) البرهان (الائى) وهو الاستدلال بالأثر على
المؤثر (بل) يلزم (للفرعية) أى لفرعية تكرار النهى لتكرار الأمر (إذا كان) الأمر (دائما
كان) نهيا عن أصداده (دائما أو) كان الأمر (فى) وقت (معين فيه) فى ذلك الوقت
المعين (نهى الضد) لافى سائر الأوقات (أو) كان الأمر (مطلقا فى وقت الفعل) نهى
الضد (المعلق) أى القائل بأن الأمر المعلق على شرط أو صفة يدل على التكرار . قال
(تكرار) الأمور (فى نحو: وإن كنتم جنبا) فاطهروا: فتكرر وجوب التطهير بتكرار
الجنابة * (قلنا الشرط هنا علة فيتكرر) المأمور به (بتكررها اتفاقا) ضرورة تكرار
المعول بتكرره علة (لا) يثبت عند ذلك التكرار (بالصفة، وأما غيره) أى مالا يكون
علة (كأذا دخل الشهر فأعتق: بخلاف) أى فيه خلاف فى كونه للتكرار (والحق النفي)
أى نفي التكرار فيه * (فإن قلت: فكيف ناه) أى تكرار الحكم بتكرار الوصف الذى
هو علة (الحنفية فى السارق والسارقة) فاقطعوا أيديهما (فلم يقطعوا فى) المرة (الثالثة)
يد السارق اليسرى إذا كان قد قطع فى الأولى يده اليمنى . وفى الثانية رجله اليسرى مع أن
السرقه علة القطع (وجلدوا فى الزانى بكرا أبدا) أى كلما زنى ليكون الزنا علة للجلد *
(فالجواب) أن يقال (أما مانع تخصيص العلة فلم يعلق) القطع عندهم (بعلة) من السرقه ونحوها
(لأن عدم قطع يده فى الثانية إجماعا تقضى) لكونها علة لتخلف الحكم عنها (فوجب
عدم الاعتبار) أى عدم اعتبار علية السرقه للقطع (ففى موجه) أى النص (القطع مرة
مع السرقه) بخلاف الجلد فى الزنا فإنه علق بعلة هى الزنا فيكرر بتكرره * (والوجه العام)
أى على القول بجواز تخصيص العلة وبعدم جوازه (أنه) أى نص القطع (مؤول اذ حقيقته
قطع اليدين بسرقة واحدة) فإن منطوقه قطع أيدي كل من السارق والسارقة إطلاقا للجمع
على ما فوق الواحد ، وهو غير معمول به إجماعا (بل صرف) النص (عنه) أى عن قطع
اليدين (الى واحدة هى اليمنى بالسنة) فإنه أتى التنبى صلى الله عليه وسلم بسارق فقطع يمينه ،
فانه يدل على تعيين اليمين للقطع وإلا فقد كان عادته طلب الأيسر للأمة (وقراءة ابن مسعود)
فاقطعوا أيماهما ، والقراءة الشاذة حجة على الصحيح (والاجماع) ولا عبرة فى نقل عن

ينزود من الاكتفاء بقطع الاصابع لأن بها البطش (فظهر) بهذه الأدلة (أن المراد) من
 لنص (انقسام الآحاد على الآحاد : أى كل سارق فاقطعوا يده اليمنى بموجب حل المطلق)
 هو أيديهما (عليه) أى القيد : وهو اليمنى لما ذكرنا (فلو فرضت) السرقه (علة) للقطع
 (فتعذر) القطع (لقوات محل الحكم) وهو اليمنى (فى الثانية) متعلق بتعذر ، وذلك
 بمطعها فى الأولى (بخلاف الجلد) لعدم قوت محله وهو البدن بالجلد السابق (وقطع الرجل
 فى الثانية بالسنة ابتداء) فقد روى الشافى رحمه الله والطبرانى عن النبى صلى الله عليه وسلم
 نه قال « إذا سرق السارق فاقطعوا يده ، ثم ان سرق فاقطعوا رجله الى غير ذلك » وبالإجماع
 يقال (الواقف) لو ثبت كونه للمرة أول التكرار (فاما بالآحاد) وهى انما قيد الظن ، والمسئلة
 علمية ، أو بالتواتر وهو يمنع الخلاف ، والقفل الصرف لامتدحله فيه ، فلزم الوقف (وهتم
 شله) فى مسئلة : صيغة الأمر خاص فى الوجوب للواقف فى إيماله أو لغيره . وجوابه (وسؤال)
 لأقرع بن حابس النبى صلى الله عليه وسلم عن الحج بقوله (ألعاننا هذا أم للأبد) يعنى
 وجوب الحج المدلول عليه بقوله تعالى - والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا -
 فى حقنا مخصوص بهذا العام ، يعنى أنه اذا أتينا به فى هذه السنة لا يجب علينا فى سائر السنين ،
 ثم يجب علينا كل سنة ؟ . وفى التلويح عن أبى هريرة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه
 وسلم قال « يأياها الناس : قد فرض عليكم الحج فحجوا » فقال الأقرع بن حابس : أكل علم
 برسول الله ؟ فسكت حتى قالها ثلاثا : فقال لو قلت نعم لوجب ولما استطعتم » (أورده نغرا لاسلام)
 دليلا (لاحتمال التكرار) فقال : لو لم يحتمل اللفظ لما أشكل عليه (وهو) أى السؤال
 المذكور كونه دليلا (للوقف بالمعنى الثانى) وهو أنه لا يدرى مراد المتكلم به أهو المرة أو
 لتكرار (أظهر) من كونه دليلا لاحتمال التكرار : لأنه إذا كان يحتمل التكرار يلزم أن
 يكون ظاهرا فى المرة ، فيلزم كون السؤال فى غير محله لأنه موجه للعمل بالظاهر وترك السؤال
 بخلاف ما اذا كان مراد المتكلم خفيا ، فانه حينئذ يكون السؤال فى محل الحاجة (وإبراده)
 دليلا (لاجباب التكرار وجه بعلمه) أى السائل (بدفع الحرج) بنفى الحرج فى الدين
 وفى جملة على التكرار حرج عظيم فأشكل عليه فسأل (وانما يصحح) هذا التوجيه
 (السؤال) على تقدير كون الأمر للتكرار فانه اذا علم من الخارج أن الأمر للتكرار ، أو يقال
 لم يكن للسؤال وجه : فيتعذر بهذا (لا) أنه يصحح (كونه دليلا لوجوب التكرار أو
 احتماله) أى أو كونه دليلا لاحتمال التكرار لجواز أن يكون مقساريا السؤال عدم درايته لمراد
 المتكلم كما ذكرنا فلا يتعين كون السؤال لعله بدفع الحرج مع علمه بكون الأمر للتكرار (ثم

(الجواب) للجمهور عن الاستدلال بالسؤال المذكور (أن العلم بتكرير) الحكم (المتعلق بسبب متكرر ثابت بغير كونه) أى سؤال السائل المذكور (لاشكال أنه) أى سبب المحج (الوقت فيتكرر) وجوب المحج بتكرره (أو) ان سببه (اليتفلا) يتكرر لعدم تكرره . قال الشارح : فى أكثر الكتب ان السائل هو مراقبة ، قال فى حجة الوداع : ألعاننا هذا أم للأبد ؟ (وبنى بعض الحنفية) كفخر الاسلام ، وصدر الشريعة (على التكرار وعدمه ، واحتماله) حكم (طلى نفسك أو طلقها يملك) للمأمور أن يطلق (أكثر من الواحدة) جلة ومترقفة (بلا نية على الأول) أى على أن الأمر للتكرار ، فان لفظ طلق اذا كان موضوعا لطلب التطلق مكررا كان التوكيل بأكثر من الواحدة فيملكه من غير التفات إلى نية الموكل ، لأن الشرع يحكم بالتأهر (وبها) أى ويملك أكثر من الواحدة بالنية (على الثالث) أى احتماله التكرار مطابقا لنيته من اثنين وثلاث ، فان لم تكن له نية أونوى واحدة فواحدة لاغير (وعلى الثانى) أى عدم احتماله التكرار (وهو) أى الثانى (قولهم) أى الحنفية يملك (واحدة) سواء نواها أو اثنتين أو لم ينوشيا (والثلاث بالنية لا الثنتين) وان نواها • (ولا يخفى أن المترفع) فى المذكورات يزعمهم (تعدّد الأفراد) للطلاق وعدم تعددها (وليس التكرار) تعددها للفعل (ولا ملزومه) أى التكرار (للتعدّد) أى لتحقيق التعدد بحسب الأفراد (والفعل واحد فى) إيقاع (التطبيق) دفعة واحدة (فنتين) تارة (وثلاثا) أخرى فان فيه تعدد الطلاق مع عدم تكرر فعل التطلق (فهو) أى تعدد الأفراد (لازم للتكرار أعم) منه لتحقيقه بدون التكرار أيضا (فلا يلزم من ثبوت التعدد ثبوته) أى التكرار ، لأن وجود الأعم لا يستلزم وجود الأخص (ولا من انتفاء التكرار انتفاؤه) أى التعدد ، لأن انتفاء الأخص لا يستلزم انتفاء الأعم (فهى) أى الصور المذكورة باعتبار التعدد وعدمه ، ونظائرها غير مبنية على المذكور لتحقيقها بدون الخلاف فى كون الأمر للتكرار أولا ، بل هى مسألة (مبتدأة) هكذا :

(صيغة الأمر لا تحتل التعدد المحض)

بأن لا يكون هناك جهة واحدة (لأفراد مفهومها) متعلق بالتعدّد (فلا تصح ارادته) أى التعدد المحض من صيغته (كالطلاق) أى كما لا تصح ارادة الطلاق (من استنى خلافا للشافعى) رجه الله فانه ذهب الى أنها تحتمله ، وإنما قلنا لا تحتمله (لأنها مختصرة من طلب الفعل بالمصدر النكرة) حتى كأنه قال : طلق أو وقع طلاقا (وهو) أى المصدر النكرة (فرد) من

حيث انه لا تركيب فيه من جهة معناه ، وسيأتى الكلام فيه (فتجب مراعاة فردية معناه)
 (فلا تختمل ضد معناه) وهو التعدد المحض ، والعدد فيه تركيب من الأفراد (وصحة إرادة
 الثنتين فى الأمة ، والثلاث فى الحرّة للوحدة الجنسية) لأن الثنتين كل جنس طلاق الأمة
 وتماهه كما أن الثلاث كذلك فى الحرّة فانه لوحدته كل منهما فرد واحد من أجناس التصرفات
 الشرعية فيقع بالنية (بخلاف الثنتين فى الحرّة) فانه (لاجهة لوحدته) فيهما لاحقية ولا
 حكما (فأتى) كونه محتمل اللفظ فلا ينال بالنية * والحاصل أن الفرد الحقيقى موجه والفرد
 الاعتبارى محتمل ، والعدد المحض لا موجه ولا محتمل ، وموجب اللفظ يثبت باللفظ من غير
 افتقار إلى النية ، ومحتمله لا يثبت إلا بالنية ، وما لا محتمله لا يثبت وإن نوى ، لأن النية لتعيين
 محتمل اللفظ ، لا لاثبات ما لا محتمله (وبعد أنه لا يلزم اتحاد مدلول الصيغة وتعدد) أى تعدد
 مدلولها ، بل قد يكون واحدا ، وقد يكون متعددا (فقد يبعد فى الاحتمال) أى احتمال
 التعدد (لتبوت الفرق لغة بين أسماء الأجناس المعانى ، وبعض) أسماء الأجناس (الأعيان ،
 إذ لا يتال لرجلين رجل ، ويقال للقيام الكثير قيام كالأعيان المتماثلة الأجزاء كالماء والعسل ،
 فإذا صدق الطلاق على طلقتين كيف لا محتمله) أى الطلاق هذا العدد (لكسهم) أى الخفية
 (استمر وأعلى ماسمعت) من عدم الاحتمال (فى الكل) أى كل أسماء الأجناس المعانى
 والأعيان حتى قالوا تفرعها على ذلك (فلوحلف لا يشرب ماء انصرف) حلفه (إلى أقل ما يصدق
 عليه) ماء وهو قطرة عند الاطلاق (ولو نوى مياه الدنيا صحت فيشرب ماشاء) منها ، ولا
 يحث لصدق أنه لم يشربها (أو) قدرا من الأقدار المتخلطة بين الحدين كما لو نوى (كوزا
 لا يصح) ذلك منه لخلو النوى عن صفة الفردية حقيقة وحكما .

مسئلة

(الفور) وهو امتثال الأمور به عقبه (ضرورى للقائل بالتكرار) لأنه يلزم استغراق الأوقات
 بالفعل المأمور به على مامر * (وأما غيره) أى غير القائل بالتكرار (فلما) أى فيقول
 المأمور به لا يحل من أنه إما (مقيد بوقت يفوت الأداء) أى أدائه (بفوته) أى يفوت ذلك الوقت
 ويأتى تفصيله فى المحكوم عليه (أولا) أى أو غير مقيد بوقت كذا ، وإن كان واقعا فى وقت
 لا محالة (كالأمر بالكفارات والقضاء) للصوم والصلاة (فالتانى) أى غير المقيد بما ذكر
 (لمجرد الطلب فيجوز التأخير) على وجه لا يفوت المأمور به كما يجوز البداهة ، وهو الصحيح
 عند الخفية ، وعزى الى الشافعى وأصحابه ، واختاره الرزى ، والآمدى ، وابن الحاجب ،

والبيضاوي . وقال ابن برهان لم ينقل عن الشافعي وأبي حنيفة رجعهما الله نص ، وإنما فروعهما
تدل على ذلك (وقبل يوجب الفور) والامتنال به (أول أوقات الامتنال) للفعل المأمور به ،
وعزى إلى المالكية والحنابلة وبعض الحنفية والشافعية . وقال (القاضي) الأمر يوجب
(إما إياه) أي الفور (أو العزم) على الاتيان به في ثاني حال (وتوقف إمام الحرمين في أنه
نقصة للفور أم لا ، فيجوز التراخي) تفريع على الشق الثاني (ولا يحتمل وجوبه) أي
التراخي (فيمثل) المأمور (بكل) من الفور والتراخي لعدم رجحان أحدهما عنده (مع
التوقف في أنه بالتراخي) لا بالفور لعدم احتمال وجوب التراخي (وقيل بالوقف في الامتنال)
أي لا يدرى أنه ان بادر يأثم ، أو ان أخر (لاحتمال وجوب التراخي * لنا) على المختار ، وهو أنه
بجرد الطلب أنه (لا تزيد دلالة على مجرد الطلب) بفور أو تراخ لا بحسب المادة ولا بحسب
الصيغة (بالوجه السابق) وهو أن هيئة الأمر لدلالة لها الأعلى مجرد الفعل ، فلزم
أن تمام مدلول الصيغة طلب الفعل فقط (وكونه) أي الأمر دالا (على أحدهما) أي الفور
أو التراخي (خارج) عن مدلوله (بضم القرينة كاستقنى) فانه يدل على الفور لان طلب السبق عادة
إنما يذكر عند الحاجة اليه عاجلا (واصل بعد يوم) يدل على التراخي بقوله بعد يوم * (قلوا)
أي القائلون بالنور (كل مخبر) بكلام خبري : كزيد قائم (ومنشئ كبعت وطلاتي يقصد
الحاضر) عند الاطلاق عن القرائن حتى يكون موجدا بليغ والاطلاق بما ذكر (فكذا
الأمر) والجامع بينه وبين الخبر كون كل منهما من أقسام الكلام ، وبينه وبين سائر الانشاءات
التي يقصد بها الحاضر كون كل منهما انشاء * (قلنا) ما ذكرت (قياس في اللغة) إذ قست
الأمر في إفادته الفور على الخبر والانشاء للجامع المذكور : وهو مع اتحاد الحكم غير جائز سيما
(مع اختلاف حكمه فانه) أي الحكم (في الأصل) وهو الخبر والانشاء (تعين) الزمان
(الحاضر) للظرفية (ويمتنع في الأمر غير الاستقبال في) إيقاع (المطلوب) لأن الخاصل
لا يطلب (والحاضر الطلب) القائم بالأمر (وليس الكلام فيه) أي في الطلب ، بل في
المطلوب (فان كان) الزمان المطلوب فيه ليجاد المأمور به (أول زمان يليه) أي يلي زمان
الطلب متصلا به (فالفور) أي فوجب الفور (أو) المطلوب فيه (ما بعده) أي ما بعد
أول زمان يلي الطلب (فوجب التراخي ، أو) إن كان المطلوب فيه (مطلقا) غير متعين من
قبل الأمر (فما يعينه) المأمور من الوقت (لأعلى أنه) أي التراخي (مدلول الصيغة * قلوا)
ثالثا (الهي يفيد الفور ، فكذا الأمر) والجامع بينهما كونهما طلبا * (قلنا) قياس في اللغة
وأيا الفور (في انتهى ضروري) لأن المطلوب الترك مستمرا على مامر (بخلاف الأمر ،

والتحقيق أنه تحقق للطلب به (أى بالتهى (وهو الامتثال بالفور) متعلق بتحقيق المطلوب فالفور ثبت لضرورة الامتثال (لأنه) أى التهى (يفيد) أى الفور (وقولنا ضرورى فيه أى فى امتثاله * قالوا) ثالثا (الأمر نهى عن الأضداد : وهو) أى التهى (للفور فيلزم فعل . المأمور به على الفور ليتحقق امتثال التهى عنها) أى أضداد المأمور به (وتقدم نحوه) من قوله : الأمر نهي عن أضداده وهو دائمي فتكرر فى المأمور به (وما هو التحقيق فيه) من أنه اذا كان الأمر فيه دائما كان نهيا عن أضداده دائما أوفى وقت معين فيه نهى الضد لافى سائر الأوقات ، أو مطلقا فى وقت الضد : أى ضد ، ويقال ههنا إن كان الأمر فوريا كان التهى كذلك الى آخره * (قالوا) رابعا (ذم) الله تعالى ابليس (على علم الفور) بقوله (مامنعك ألا تسجد إذ أمرتك) حيث قال - وإذ قلنا لللائكة اسجدوا لآدم - فدل على أنه على الفور والاما استحق النعم لأنه لم يضيق عليه * (قلنا) هذا الأمر (مقيد) وفى نسخة « ذلك مقيد بوقت » أى وقت فسخ الروح فيه بعد تسويته (فوته) صفة وقت : أى ابليس الامتثال متجاوزا (عنه بدليل : فاذا سويته) وفسخ فيه من روى فقواله ساجدين ، إذ التقدير فقواله ساجدين وقت تسويته إياه وفسخي فيه الروح ، إذ العامل فى اذا فقوا * (قالوا) خامسا (لوجاز التأخير) للمأمور به (لوجب) انتهاؤه (الى) وقت (معين) أولى آخر أزمته الامكان ، والأول (أى وجوب التأخير الى وقت معين) منتف (لأن الكلام فى غير الوقت شرعا ، ولادليل عليه من الخارج ، وكبر السن ، والمرض الشديد لا يعين ، إذ كم من شاب يموت جفا ، وشيخ ومريض يعيش مدة .) (والثانى) أى وجوب التأخير الى آخر أزمته الامكان تكليف (مالا يطاق) لكونه غير معين عند المكلف ، فالتكليف بإيقاع الفعل فى وقت مجهول تكليف بما لا يطاق * (أوجب بالقض) الاجالى (بجواز التصريح بخلافه) بأن يقول الشارع افعل ولك التأخير فانه جائز اجاعا وماذ كر من الدليل جار فيه (و) بالقض التفصيلي (بأنه إنما يلزم) تكليف مالا يطاق (بإيجاب التأخير اليه) أى الى آخر أزمته الامكان (أما جوازه) أى التأخير (الى وقت يعينه المكلف فلا) يلزم منه تكليف مالا يطاق (لتمكنه من الامتثال) فى أى وقت شاء إيقاع الفعل فيه * (قالوا) سادسا (وجبت المسارعة) الى المأمور به لقوله تعالى (وسارعوا) الى معفرة من ربكم : أى الى سبها ، لأن قضها ليست فى قدرة العبد ، ومن سبها فعل المأمور به ، وإنما تحقق المسارعة بالهور وقوله تعالى (فاستقوا) الخيرات ، والكلام فى المسابقة مثله فى المسارعة * (الجواب جاز) كونه فيها (تأكيذا لايجابا) أى الفور بأن يكون أصله مفادا (بالصيغة) كما قالوا (و) جاز كونه فيما (تأسيسا) بناء على أن الصيغة غير متعرضة لايجابا ، ويكون الإيجاب مفادا

بهما كما قلنا (فلا يفيد) شئ منهما (أنه) أى الفور (موجباً) أى الصيغة كما هو
 مطلبهم لعدم انتهاض الاستدلال مع احتمال خلاف المقصود (فكيف والتأسيس مقم) على
 التأكيد (فاقلب) دليلهم لأن حل الآيتين على التأسيس الذى هو الأصل يستلزم عدم إضافة
 الصيغة الفور ، واليه أشار بقوله (إذ أفاد) دليلهم (حيثذ فيه) أى نفي كون الصيغة دالة
 على الفور * قال (القاضى ثبت حكم خصال الكفارة) وهو أنه لو أتى بأحدها أجز ولو أدخل
 بها عصى (فى الفعل والعزم) متعلق بثبت ، ومعنى ثبوت حكمها فيها أنه كما يجب هناك
 الايتان بأحدهما يجب هنا الايتان بأحدهما (وهو) أى حكمها فيها (العصيان بتركهما)
 أى الفعل والعزم (وعدمه) أى عدم العصيان بآتيانه (بأحدهما فكان) الفعل على الفور
 أو العزم عليه فى ثانى الحال فوراً (مقتضاه) أى الأمر * وأورد عليه عدم تأني من أتى بالعزم
 ولم يأت بالفعل أصلاً ، وهو خلاف الاجماع * وأجيب بأن مراده التخيير بينهما ما لم يتضيق الوقت
 فانه اذا ضاف تعين الوقت * (والجواب الجزم بأن الطاعة) التى هى الامتثال إنما هى (بالفعل
 بخصوصه) فهو مقتضى الأمر (فوجب العزم ليس مقتضاه) أى الأمر (على التخيير)
 بينه وبين العمل (بل هو) أى العزم (على) فعل (ماثبت وجوبه من أحكام الايمان)
 ثبت مع ثبوت الايمان ، لا اختصاص له بصيغة الأمر * قال (الامام الطلب محقق والشك فى جواز
 التأخير فوجب الفور) ليخرج عن العهدة يقين * (واعترض) على هذا بأنه (لا يلائم
 ما هتم له) أى للامام (من التوقف فى كونه) أى الأمر (للفور ، وأيضاً وجوب المبادرة
 ينافى قوله) أى الامام (أطلع بأنه) أى المكلف (مهما أتى به) أى المأمور به فهو (موقع
 بحكم الصيغة المطلوب) كذا ذكره المحقق التقزائى ، فأجاب عنه المصنف بقوله (وأنت اذا
 وصلت قوله) أى الامام (للطلوب) مع ما قبله (ينافى قوله) وهو (وإنما التوقف فى أنه
 لو أخر) المكلف عن أول زمان الامكان (هل يأنم بالتأخير مع أنه متمثل لأصل المطلوب)
 قطعاً وإن احتمل عدم الامتثال باعتبار وصفه ، وهو كونه على الفور نظراً الى احتمال كونه موجب
 للأمر (لم تحق عن الجزم بالمطابقة) بين كلامه جواب إذا ، ومجموع الشرط والجزاء خبر أنت
 ثم بين وجه التوفيق بقوله (فان وجوب الفور بعد ما قال) من الشك فى جواز التأخير (ليس الا
 احتياطاً ، لاحتمال الفور لا أنه مقتضى الصيغة فان الشك فى جواز التأخير) إنما حصل (بالشك
 فى الفور) أى كون الأمر حيثذ مفيداً للفور (ثم كونه متملاً بحكم الصيغة ينافى الاثم) لأن
 الصيغة دلت على ايقاع الفعل قطعاً وقد أتى به ، ودلالاتها على الفور غير معلوم ولا مظنون ، ولا يؤخذ
 العبد بترك مثله فلم يكن حكم الصيغة الا ايقاع الفعل فلا وجه لاحتمال الاثم (إلا أن يراد)

بالأم المذكور في كلامه (إثم ترك الاحتياط) . قال الشارح وبعد تسليم أن الفور احتياط فتكون تركه مؤثماً محل نظر انتهى ، وفي قوله وبعد تسليم إشارة إلى منع كون الاحتياط في الفور ، ولا وجه لمنعه الإعتبار وجوب التأخير وقد علمت أنه لا يقيد به (نعم لو قل) الامام (القضاء بالصيغة لا بسبب جديد أمكن) هذا في نسخة الشارح وليس في النسخة التي اعتادى عليها «نعم لو قل إلى آخره» وذكر في توجيهه ما حاصله أرجاع ضمير أمكن إلى عدم المناقاة بين الاستثال والتأثم بالتأخير لجواز جعله ممثلاً بحكم الصيغة من حيث القضاء ، وأثماً بترك الاستثال بحكم الصيغة من حيث الأداء ، ثم رد هذا التوجيه أولاً وثانياً ، والذي يظهر أنه كانت هذه الزيادة ثم غيرت ولم يطلع الشارح على التغيير وهو الصواب * (وأجب) عن استدلال الامام بأنه (لا شك) في جواز التأخير (مع) وجود (دليلنا) المفيد له الراجع للشك .

(تنبيه : قيل مسألة الأمر للوجوب شرعية لأن مجموعها الوجوب ، وهو حكم شرعي ، وقيل لغوية وهو ظاهر) كلام (الآمدى وأتباعه) والصحيح عن أبي اسحاق الشيرازي (إذ كرروا قولهم في الأجوبة قياس في اللغة ، وأثبت اللغة بلوازم الماهية ، وهو) أي كونها لغوية (الوجه ، إذ لا خلل) في ذلك وإن كان مجموعها الوجوب (فإن الإيجاب لغة الاثبات والالزام ، وإيجابه سبحانه ليس إلا الزامه ، واثباته على المخاطبين يطلبه الحتم ، فهو) أي الوجوب الشرعي (من أفراد) الوجوب (اللفظي) ولما كان هنا مظنة سؤال ، وهو أنه ينبغي أن تكون شرعية لأنه مأخوذ في مفهوم الوجوب (واستحقاق العقاب بالترك ليس جزء المفهوم) للوجوب (بل) لازم (مقارن بخارج) أي دليل خارج من مفهوم الوجوب (عقلي أو عادي) لأمر كل من له ولاية الالزام ، وهو (أي الخارج المذكور) (حسن عقاب مخالفه) أي كالتدبير يخالف أمر من له ولاية الالزام (وتعريف الوجوب) له بأنه (طلب) للفعل (يتنهض تركه سبباً للعقاب) كما هو المذكور في كلام القوم (تجوز لإيجابه تعالى : أو) لإيجاب (من له ولاية الالزام) بقرينة يتنهض إلى آخره فيصدق لإيجابه تعالى فرداً من مطلقه (أي الوجوب اللفظي) تقديره فيصدق على إيجابه : فيكون منصوباً بزرع الخافض ، ويجوز أن يكون يصدق بمعنى يشمل ، وقوله فرداً حال عن إيجابه (وظهر أن الاستحقاق) للعقاب بالترك (ليس لازم الترك) مطلقاً (بل) هو لازم (لنصف منه) أي من الوجوب (لتحقق الأمر من لا ولاية له مفيداً للإيجاب) (فيستحق هو) أي الوجوب فيه (ولا استحقاق) للعقاب (بتركه) لأنه (بلا ولاية) للأمر عليه .

مسألة

(الآمر) لشخص (بالأمر) لغيره (بالتثنية ليس أمرا به) أى بذلك الشيء (لذلك للمأمور) بالواسطة (وإلا) أى وإن لم يكن المأمور بالواسطة مأمورا للأمر الأول بذلك الشيء (كان مر عبدك يبيع ثوبى ثعبيا) على صاحب العبد بالتصرف فى عبده بغير إذنه (وناقض) أمر السيد بالأمر لعبده (قولك للعبد لاتبعه) لورود الأمر والتبعية على فعل واحد ونقل الشارح عن السبكي منع لزوم التعدى بأن التعدى أمر عبد الغير بغير أمر سيده ، وهنا أمره بأمر سيده : فإن أمره للعبد متوقف على أمر سيده انتهى ، وليس بشئ لأن النزاع فى أن مجرد قوله : مر عبدك إلى آخره هل هو أمر للعبد يبيع الثوب أم لا ؟ فإن السيد إذا أمر عبده بموجب مر عبدك هل يتحقق عند ذلك أمر العبد من قبل القائل مر عبدك يجعل السيد سقيرا أو وكيلا فافهم * وأما الكلام فى المناقضة فما أفاده بقوله : (ولا يخفى منع بطلان التالى ، إذ لا يراد بالمناقضة هنا إلا منعه) أى المأمور من البيع (بعد طله) أى المبيع (منه) أى المأمور بالبيع (وهو) أى منعه منه بعد طلبه منه (نسخ) لطلبه على ما هو المختار : هذا ، وقيل الأمر بالتثنية أمر به * (قلوا) أى القائلون بأنه أمر به (فهو ذلك) أى ما ذكر من أنه أمر به (من أمر الله تعالى رسوله بأن يأمرنا) فانه يفهم منه أن الله تعالى أمرنا بما يأمر به الرسول (و) من أمر (الملك وزيره) بأن يأمر فلانا بكذا فانه يفهم منه أن الأمر هو الملك * (أجيب بأنه) أى فهم ذلك فهما (من قرينة أنه) أى للمأمور أولا (رسول) ومبلغ عن الله والملك (لامن لفظ الأمر المتعلق به) أى بالمأمور الأول ، وعمل النزاع انما هو هذا ما لو قال : قل لفلان افعل كذا فالأول أمر ، والثانى مبلغ بلا نزاع : كذا قل عن ابن السبكي وابن الحاجب ، واختار المحقق التفتازانى التسوية بينهما .

مسألة

(إذا تعاقب أمران) غير متعاطفين (بمتأثلين) أى بفعلين من نوع واحد ، نحو : صل ركعتين صل ركعتين (فى قابل للتكرار) ظرفان للتأثلين : أى يكون تماثلهما فى فعل قابل للتكرار ، احترازاً من نحو ما أشار إليه بقوله (بخلاف : صم اليوم) صم اليوم فانه لا يعود التكرار فى صوم اليوم المعين (ولا صارف عنه) أى عن التكرار (من تعريف) للمأمور به بعد ذكره منكرها (كصل الركعتين) بعد صل ركعتين (أو) من (عادة كاستغنى ماء) استغنى

حام (فانه) أى حكم مذكر ، وهو كون الثانى مؤكداً للأول فى مثلها (أما فى الأولى قلنا ذكر ، وأما فى الثانية فلأن دفع الحاجة بمرّة واحدة غالباً ، وستظهر فائدة ما فى القيود) (قيل بالوقف) فى كونه تأسيساً أو تأكيداً ، وهو لأبى بكر الصيرفى وأبى الحسين البصرى (وقيل تأكيد) وهو لبعض الشافعية والجبائى (وقيل تأسيس) وهو للأكثرين (لأنه) أى التأسيس (أفود ، ووضع الكلام للإفادة ولأنه الأصل : والأول) وهو أنه أفود ووضع الكلام للإفادة (ينى عن هذا) أى لأنه الأصل (والكل) أى كل منهما (لا يقاوم الأكرية) للتكرير فى التأكيد بالنسبة إلى التأسيس معارض بما فى التأكيد بالنسبة إلى التأسيس والجل على المنى الأغلب (ومعارض بالبراءة الأصلية) أى التأسيس معارض بما فى التأكيد من الموافقة للأصل : وهى براءة ذمة المكلف من تعلق التكليف بها مرّة ثانية (بعد منع الإصالة) أى أن الأصل فى الكلام الإفادة (فى التكرار) إنما ذلك فى غير التكرار بشهادة الكثرة (فيترجح) التأكيد (وإذا منع كون التأسيس أكثرى محل النزاع) وهو تعاقب أمرين بمثائلين فى قابل للتكرار لأصرف عنه (سقط ما قيل) أى ما قاله الواقف (تعارض الترجيح) فى التأسيس والتأكيد (فالوقف) ثبوت أرجحية التأكيد عليه لما عرفت (وفى العطف كوصل ركعتين) بعد صلّ ركعتين (يعمل بهما) أى الأمرين ، لأن التأكيد بالعطف لم يعمد أو يقل ، وقيل يكون الثانى عين الأول ، والأول هو الوجه (إلا أن ترجيح التأكيد) فى العطف بمرجح (فيه) أى يعمل بالتأكيد (أو) بوجد (التعادل) بين المرجحات من الجانبين (فبمقتضى خارج) أى فالعمل بمقتضى خارج عن المعادلين أن وجد ، والألا لوقف ، قيل بترجيح التأسيس لما فيه من الاحتياط * وأجيب بأن الاحتياط قد يكون فى الجمل على التأكيد لاحتمال الحرمة فى المرّة الثانية : هذا فى الأمرين بمثائلين ، فإن كانا مختلفين عمل بهما اتفاقاً ، ثم هذا كله فى المتعاقبين فإن تراخى أحدهما عن الآخر عمل بهما سواء تماثلا أو اختلفا بسطط أو بغير عطف .

مسئلة

(اختلف القائلون بالنفى) أى بالأمر النفى ، وهو الذى حدّ فى سبق بإقتضاء فعل غير كرف على جهة الاستعلاء ، وستظهر فائدة تقييد الاختلاف بهم (فاختيار الامام والغزالي وابن الحاجب أن الأمر بالشيء فوراً ليس نهياً عن ضده) أى ضدّ ذلك الشيء (ولا يقتضيه) أى لا يقتضى الأمر بالشيء النهى عن ضده (عقلاً ، والمنسوب إلى العامة) أى علّة العلماء

وجاهيرهم (من الشافعية والحنفية والمحدثين أنه) أي الأمر بالشيء (نهي عنه) أي عن ضد ذلك الشيء (إن كان) الضد (واحدًا) فالأمر بالإيمان نهي عن الكفر (وإلا) أي وإن لم يكن واحدًا (فمن الكل) أي فهو نهي عن كلها ، فالأمر بالقيام نهي عن القعود ، والاضطجاع ، والسجود وغيرها * (وقيل) نهي (عن واحد غير معين) من أصداده (وهو بعيد) جدًا (وإن النهي) عن الشيء (أمر بال ضد المتحد) في الضدية ، فالنهي عن الكفر أمر بالإيمان (والا) بأن كان له أصداد (ف قيل) قل بعض الحنفية والمحدثين هو أمر (بالكل) أي بأصداها كلها (وفيه بعد ، والعامّة) من الحنفية والشافعية والمحدثين هو أمر (بواحد غير معين) من أصداده (والقاضي) قال (أولًا كذلك) أي الأمر بالشيء نهي عن ضده ، والنهي عن الشيء أمر بضده (وآخرًا يتضمنان) أي يتضمن الأمر بالشيء النهي عن ضده ، ويتضمن النهي عن الشيء الأمر بضده * (ومنهم من أقصر على الأمر) أي قال الأمر بالشيء نهي عن ضده ، وسكت عن النهي وهو معزوف للأشعرى وتبعه (وعمم) الأمر في أنه مهي عن الضد (في) الأمر (الإيجابي و) الأمر (الندبي ، فهما نهيان تحريم وكره في الضد) نشر على ترتيب الف * (ومنهم من خصّ أمر الوجوب) بكونه نهيًا عن الضد دون أمر الندب (وافق المعتزلة لفهم) الكلام (الفسى على نفي العينية فيهما) أي على أن الأمر بالشيء ليس نهيًا عن ضده ولا بالعكس لعدم إمكان ذلك لفظًا فيهما * (واختلفوا هل يوجب كل من الصيغتين) أي صيغة الأمر والنهي (حكمًا في الضد : فأبو هاشم وأتباعه) قالوا (لا) يوجب شيئًا منهما حكمًا فيه (بل) الضد (مسكوت) عنه (وأبو الحسين وعبد الجبار) قالوا الأمر (يوجب حرمة) أي الضد * (وعبرة) طائفة (أخرى) الأمر (يدلّ عليها) أي حرمة ضده * (و) عبرة طائفة (أخرى) الأمر (يقضيها) أي حرمة ضده : فمن قال يوجب أشار إلى ثبوتها ضرورة تحقق حكم الأمر كالنكاح أوجب الحلّ في حق الزوج بصيغته ، والحرمة في حق الغير بحكمه دون صيغته ، ومن قال يدلّ أشار إلى أنها ثبت بطريق الدلالة كالنهي عن التأييف يدلّ على حرمة الضرب ، ومن قال يقتضي أشار إلى ثبوتها بالضرورة المنسوبة إلى غير لفظ الأمر : كذا ذكره الشارح . (ونظر الاسلام والقاضي أبو زيد وشمس الأئمة) السرخسي رحمهم الله ، وصدر الاسلام (وأتباعهم) من المتأخرين قالوا : الأمر (يقضي كراهة الضد ولو كان) الأمر (إيجابًا ، والنهي) يقتضي (كونه) أي الضد (سنة مؤكدة ولو) كان للنهي (تحريمًا ، وحرر أن المسئلة في أمر الفور لا التراخي) ذكره شمس الأئمة وصدر الاسلام وصاحب القواطع وغيرهم : كذا ذكره الشارح * (وفي الضد) الوجودي (المستلزم للترك

لا الترك (ثم قالوا) (وليس النزاع في لفظهما) أى الأمر والنهى بأن يقال : لفظ النهى أمر ، وبالعكس للقطع بأن الأمر موضوع لصيغة افعل ونحوه ، والنهى للافعل ونحوه. (ولا المفهومين) وليس النزاع فى أن مفهوم أحدهما ، وهو الصيغة المخصوصة ليس مفهوم الآخر ، وهو الصيغة الأخرى (التعاب) بين المفهومين (بل) النزاع (فى أن طلب الفعل الذى هو الأمر عين طلب ترك ضده الذى هو النهى ، وقول غير الاسلام ومن معه) والأمر بالشئ يقتضى كراهة ضده إلى آخره كما مر آفا (لا يستلزم) كون المراد بالأمر أو النهى (الفعلى) حتى يلزم أن تكون صيغة الأمر صيغة النهى عنه وبالعكس لأنه إذا كان صيغة الأمر مستلزما للكراهة مع قطع النظر عن ملاحظة الضرورة كانت الكراهة مدلولاً للتزاماً بصيغة (بل هو) أى أحد قوليه ومن معه (كالتضمن فى قول القاضى آخر) فى أن ما لهما واحد : وهو أنه يستلزم الأمر بالشئ النهى عن ضده ضرورة ، وكذلك النهى عن الشئ يستلزم كون ضده الشئ مأموراً به ضرورة ولذا اقتصروا على كونه سنة مؤكدة : إذ لا ضرورة فى إثبات الوجوب له ، لأن حرمة تستلزم تركه ، وتركه لا يستلزم فعل ضده الوجودى لجواز أن لا يفعل شيئاً من الضدين ، لكنه علم من عادته صلى الله عليه وسلم أنه كان يعمل بضد ما نهى عنه ألبتة فيكون سنة مؤكدة (ومراد) أى غير الاسلام من الأمر الذى يقتضى كراهة الضد (غير أمر الفور لتنصيبه) أى غير الاسلام (على تحريم لفظ الفوت) إذا كان الأمر للوجوب حيث قال : التحريم إذا لم يكن مقصوداً بالأمر لم يعتبر إلا من حيث يفوت الأمر ، فإن لم يفوته كان مكروهاً : كالأمر بالقيام ليس بنهى عن القعود قصداً ، حتى لو قعد ثم قام لم تفسد صلاته بنفس القعود ولكنه يكره انتهى ، وسيأتى له زيادة تفصيل ، وجه التعليل أن الاشتغال بالضد فى الأمر الفورى مفوت له ، فبذلك أمر فورى حرام لا مكروه (وعلى هذا) الذى تحرر مراد غير الاسلام (يبنى قيد الضد) فيما إذا قيل الأمر بالشئ نهى عن ضده (بالفوت ، ثم إطلاق الأمر عن كونه) أى الأمر (فوراً) فيقال : الأمر بالشئ نهى عن ضده المفوت له ، والنهى عن الشئ أمر بضده المفوت عنه له ، ولذا اقل صدر الشريعة : ان الضدان فوت المقصود بالأمر يحرم ، وان فوت عنه المقصود بالنهى يجب ، وان لم يفوت فى الأمر يقتضى الكراهة ، وفى النهى كونه سنة مؤكدة (وفائدة الخلاف) فى كون الأمر بالنهى نهياً عن ضده (استحقاق العقاب بترك المأمور به فقط) إذا قيل بأنه ليس بنهى عن ضده (أو به) أى بترك المأمور به (وبطل الضد حيث عصى أمراً ونهياً) إذا قيل بأنه نهى عن ضده ، وعلى هذا القياس فى جانب النهى * (للتأني) كون الأمر نهياً عن ضده وبالعكس (لو كانا) أى النهى عن الضد والأمر بالضد (إياهما) أى عين الأمر

بالشيء والنهي عن الشيء (أو) لم يكونا عينهما بل كانا (لازميهما لزم تعقل الضد في الأمر والنهي) تعقل (الكف) في الأمر والأمر في النهي (لاستحالة الأمر في الاستحالة للأمر والنهي على ذلك التقدير (من لم يتعقلهما) أي الضد والكف في الأمر والضد والأمر في النهي (واقطع بتحققهما) أي الأمر والنهي (وعلم خطورهما) أي الضد والكف في الأمر والضد والأمر في النهي حاصل * (واعترض) على هذا الاستدلال (بأن مالا يخطر) بالبال إنما هو (الأضداد الجزئية) كلها وتعقل أي الضد وليست مراداً للقائل بكونها نهياً عن الضد (المراد) بالضم في كلامه (الضد العام) وهو مالا يجمع المأمور به والمنع عنه في الأضداد الجزئية كلها (وتعقل) أي الضد العام (لازم) للأمر والنهي (إذ طلب الفعل موقوف على العلم بعدمه) أي الفعل (لاستفاء طلب الحاصل) أي المعلوم حصوله ، وفيه أن هذا يقتضي عدم العلم بحصوله ، لا العلم بعدمه (وهو) أي العلم بعدمه (ملزوم العلم بالخاص) أي بالضد الخاص (وهو) أي الضد الخاص (ملزوم للعام) أي بالضد العام فلا بد من تعقل الضد العام في الأمر بالشيء ، وكذلك لا بد منه في النهي عن الشيء لاستفاء طلب الترك ممن لم يعلم بوجود الفعل والعلم بوجوده ملزوم للعلم بالضد الخاص : وهو ملزوم للعام ، ولما كان تقرير الاعتراض في جانب النهي نظير تقريره في جانب الأمر بتغيير يسيراً كتنفي بما في جانب الأمر وترك الآخر للقائسة ، وفيه أن لزوم الضد الخاص في الأول غير بعيد ، لأن العالم بعدم الفعل عادة لم يشغل المأمور بضده بخلاف العالم بوجوده : فإنه ليس كذلك * (ولا يخفى ما في هذا الاعتراض من عدم التوارد أولاً) لأن شرط التوارد الذي هو مدار الاعتراض كون مورد الإيجاب والسلب للمتخاصمين بحيث يكون قول كل منهما على طرف النقيض قول الآخر ، والمستدل في خطور الضد الخاص على الإطلاق ، فقوله المعتض أولاً أن مالا يخطر بالبال : إنما هو الأضداد الجزئية مواهقة معه فيها ، فلا تتحقق المناظرة بينهما باعتباره : نعم يجاب عنه بأن مراد المعتض من ذلك بيان غلط المستدل من حيث أنه اشتبه عليه مراد القائل بأن الأمر بالشيء نهى عن الضد ، فزعم أن مراده الأضداد الجزئية وليس كذلك ، بل الضد العام ، ولا يصح في خطور الضد العام لماذا ذكر ، فينبذ تنعقد المناظرة بينهما ويتحقق التوارد ، بقصود المصنف أنه إذا نظرنا إلى أول كلام المعتض لم نجد التوارد ، وإذا نظرنا إلى آخر كلامه وجدنا التناقض فلاخبر في أول كلامه مع قطع النظر عن آخره ولا في آخره إذا انضم مع أوله لوجود التناقض ، وإليه أشار بقوله (وتناقضه في نفسه ثانياً) ثم بين التناقض بقوله (اذ فرضهم) أي القائلين بأن الأمر بالشيء نهى عن ضده ، فإن الاعتراض المذكور من قبلهم لا يخطر أن مافي كلام النافين

هو الأضداد (الجزئية فلا تخطر) أى قولهم لا تخطر (تسليم) لعدم خطورها بالبال أصلاً (وقوله)
 أى المعارض العلم بعدم الفعل (مازوم العلم بالخاص) أى بالصفة الخاص وهو أى الصفة الخاص
 مازوم للعلم : أى للصفة الخاص (يناقض مالا يخطر الى آخره) أى الأضداد الجزئية . لأن
 الإيجاب الجزئى قبيض السلب الكلى عند اتحاد النسبة ، ثم أشار الى ماى الشرح العضدى
 ونحيره في جواب هذا الاعتراض بقوله * (وأجيب بمنع التوقف) اللازم بالفعل (على العلم
 بعدم التلبس) بذلك الفعل في حال الأمر به (لأن المطلوب مستحيل فلا حاجة له) أى للطالب
 (الى الالتفات الى ما فى الحال) أى حال الطلب من وجود الفعل وعدمه (ولو سلم) توقف الأمر
 بالفعل على العلم بعدم التلبس به (فالكف) عن الفعل المطلوب (مشاهد) مخصوص فقد تحقق
 ما توقف عليه الأمر بالفعل من العلم بعدم التلبس به (ولا يستلزم) شهود الكف عن الفعل
 المأمور به (العلم بفعل ضد خاص لحصوله) أى لحصول شهود الكف (بالسكون) عن الحركة
 اللازمة لمباشرة الفعل المأمور به (ولو سلم) لزوم تعقل الصفة فى الجملة (فجرد تعقله الصفة ليس
 مازوماً) يتعلق (الطلب بتركه) الذى هو معنى النهى عن الصفة (لجواز الاكتفاء) فى الأمر بالشئ
 (بمنع ترك الفعل) المأمور به فترك المأمور به ضده ، وقد تعقل حيث منع عنه ، لكنه فرق
 بين المنع عن الترك وبين طلب الكف عن الترك * توضيحه أن الأمر بفعل غير مجوز تركه
 قد يخطر باله تركه من حيث انه لا يجوز له ملحقاً بالتبع لا قصداً ، وبهذا الاعتبار يقال منع
 تركه ، ولا يقال : طلب الكف عن تركه ، لأنه لا يحتاج الى توجه قصدى ، وإليه أشار بقوله (لما
 لما قيل لاتزاع فى أن الأمر بشئ نهى عن تركه) اللام فى لما قيل متعلق بجواز الاكتفاء
 كأن قائل يقول من أين لك الحكم بجواز الاكتفاء بما ذكر من غير تعلق الطلب بتركه ،
 فيقول لولا جواز ذلك لم يتفق الكل على أن الأمر بشئ إلى آخره ، لأن عدم جواز الاكتفاء
 يستلزم تعلق الطلب بالترك قصداً ، وهو ضد المأمور به ، فيثبت أن الأمر بالشئ نهى عن ضده
 وهو عين المنازع فيه ، فلزم تأويل قولهم لاتزاع إلى آخره بأن المراد منه المنع عن ترك الفعل
 وهو كافى فى الأمر بالشئ (وأما لانه) أى منع تركه (بطلب آخر) غير طلب الفعل المأمور
 به (لخطور الترك عادة) فإن من يطلب الفعل من غير تجويز تركه يخطر الترك بباله غالباً من
 حيث كونه مطلوب الترك (وطلب ترك تركه) أى ترك المأمور به انما يكون امتثاله (الكائن
 بفعله) أى بأن يفعل المأمور به حال كونه طلب ترك الترك (وزان) قوله (لا ترك) فان قوله افضل
 هذا ولا تترك بمعنى افعله وارك تركه ، وحاصل طلب الفعل وطلب ترك تركه واحد *
 فان قلت لما الثانية عدل اما الأولى ، فواجهه تعليل جواز الاكتفاء به مع أنه أثبت هنا

طلبان * قلت الثانية في معنى الأولى باعتبار اشتراكهما في عدم ملزومية الطلب الأول للطلب الثاني كما هو مطلوب لتخصم قنائل (وكذا الضد لقوت) أي مثل ترك الفعل للضد لقوت الفعل مطلوب بطلب آخر لخطور تركه عادة وطلب تركه بفعل المأمور به (فالأوجه أن الأمر بالشيء مستلزم النهي عن تركه غير مقصود) استلزاما للمعنى الأعم فإن اللازم (بالمعنى الأعم) هو أن يكون تصور المأمور واللازم معا كافيا فيه للحزم باللازم ، بخلاف اللازم بالمعنى الأخص ، فإن العلم بالمأمور هناك يستلزم العلم باللازم (وكذا) الأمر بالشيء نهى (عن الضد لقوت لخطوره كذلك) أي إذا لوحظ معنى الأمر بالشيء ولوحظ معنى النهي عن ضده المقوت له حكم العقل باللازم بينهما (فأنما التعذيب به) أي بالضد المقوت (لتقويته) أي تقويت المأمور به ، لامن حيث ترك الامتنال لحكم آخر غير المأمور به (فأنما ضد) أي خطور ضد (بخصوصه) إذا كان للمأمور به أضداد (فليس لازما عادة) للأمر بالشيء (للقطع بعدم خطور الأكل من تصور الصلاة) عند الأمر بها (في العادة) . قال (القاضي : لو لم يكن) الأمر بالشيء (إياه) أي نهيا عن ضده (فضده أو مثله أو خلافه) أي لكان إمامته أو ضده أو خلافه ، واللازم بأقسامه باطل كما في الشرح العضدي ، أما الملازمة فلائن كل متباينين إما أن يتساويا في صفات النفس أولا ، والمعنى بصفات النفس : ما لا يحتاج الوصف به إلى تعقل أمر زائد كالإنسانية للإنسان ، والحقيقة ، والوجود ، والشبه له ، بخلاف الحدوث والنحو ، فإن تساويا فتلان : كسوادين أو ياضين ، وإلا فلما أن يتنافيا بأقسامهما أي يمتنع اجتماعهما في محل واحد بالنظر إلى ذاتهما أولا ، فإن تنافيا بأقسامهما : كالسواد والياض فضدان ، وإلا فغلان : كالسواد والحلاوة انتهى ، وأما بطلان اللازم فما أشار إليه بقوله (والأولان) أي كونهما ضدّين ، وكونهما مثلين (باطلان) أي منفيان (والا) أي وإن لم يكونا كذلك بأن يكونا ضدّين أو مثلين (امتنع اجتماعهما) لاستحالة اجتماع الضدّين والمثلين (واجتماع الأمر بالشيء مع النهي عن ضده لا يخل القشكك) أي لاشك فيه لأنه ضروري كما في تحرك ، ولا تسكن (وكذا الثالث) أي كونهما خلافين باطل أيضا (والا) بأن يكونا خلافين (جاز كل) أي اجتماع كل من الأمر بالشيء والنهي عن ضده (مع ضدّ الآخر كالحلاوة والياض) إذ يجوز أن تجتمع الحلاوة مع ضدّ الياض وهو السواد وبالعكس (فيجتمع الأمر بالشيء مع ضدّ النهي عن ضده وهو) أي ضدّ النهي عن ضده (الأمر بضده وهو) أي الأمر بالشيء مع الأمر بضدّ ذلك الشيء (تسكيف بالجمال لأنه) أي الأمر بالشيء حيثئذ (طلبه) أي طلب ذلك الشيء (في وقت طلب فيه عدمه) أي عدم ذلك الشيء فقد طلب منه الجع بين الضدّين

فتعينت العينية * (أجيب عن كون لازم كل خلافين ذلك) أي جواز اجتماع كل مع ضد الآخر (لجواز تلازمهما) أي الخلافين على ما هو التحقيق من عدم اشتراط جواز الاشكالك في المتبايرين كالجواهر مع العرض والعلّة مع المألول (فلا يجمع) أحد الخلافين على تقدير تلازمهما (الضد) للآخر ، لأن أحدهما المتلازمين اذا اجتمع مع ضد آخر لزم اجتماعه مع الضدين جميعا ، وهو ظاهر (واذن) أي واذا كان الأمر على ما حققناه في الخلافين (فألهي) التي ادعى كون الأمر إياه (إذا كان طلب ترك ضد المأمور به اختراهما) أي اخترانا كونه والأمر بالشيء (خلافين) من شقوق التردد (ولا يجب اجتماعه) أي اجتماع النهي اللازم للأمر (مع ضد طلب المأمور به) على ما زعمه القاضي (كالصلاة مع إباحة الأكل) أي كالأمر بالصلاة والنهي عن الأكل فانهما خلافان ، ولا يلزم من كونهما خلافين اجتماع الصلاة المأمور بها مع إباحة الأكل التي هي ضد النهي عن الأكل (وبعد تحرير) محل (النزاع) وبيان المراد من النهي عنه بحيث لا يشبه (لا يتجبه التردد) في المراد بالنهي عن الضد على ما في الشرح العضدي (ينه) أي بين ما ذكر (وبين فصل ضد ضده الذي) فعل ضده ، الذي صفة فعل ضد ضده (يتحقق به ترك ضده) أي ضد المأمور به (وهو) أي وفعل ضد ضده (عينه) أي عين فعل المأمور به * (خاصله) أي حاصل المجموع أعني الأمر بالشيء نهى عن ضده و(طلب الفعل طلب عينه) أي عين الفعل ، فإن ضد ضده المفوت هو عينه (وأنه) أي الحاصل المذكور (لعب) إذ لا يقال بين الشيء ونفسه مثل هذا الكلام الا بطريق اللعب والهو (ثم اصلاحه) أي اصلاح التردد على وجه لا يكون لعبا (بأن يراد بأن طلب الفعل له ايمان ، أمر بالفعل ، ونهى عن ضده وهو) أي النزاع (حينئذ لغوى) راجع الى تسمية الأمر بالشيء نهيا عن ضده هل هي ثابتة في اللغة أم لا ؟ (ولم) أي القائلين الأمر بالشيء غير النهي عن ضده ، وهم القاضي وموافقه (أيضا فعل السكون عين ترك الحركة وطلبه) أي فعل السكون (استعلاء وهو الأمر طلب تركها) أي الحركة (وهو) أي طلب تركها (النهى ، وهذا) الدليل (كالأول يعم النهي) إذ يقال أيضا بالقلب * (والجواب برجوع النزاع لفظيا) كما ذكره ابن الحاجب وغيره في الشرح العضدي رجع النزاع لفظيا في تسمية فعل المأمور به تركا لضده وفي تسمية طلبه نهيا ، وكان طريق ثبوته النقل لعله ولم يثبت (منوع بل هو) أي النزاع (في وحدة الطلب القائم بالنس) بأن يكون طلب الفعل عين طلب ترك ضده (وتعمده) بأن يكونا متبايرين بالذات (بناء على أن النهي) المأمور به (أعني الحاصل بالمصدر) فانه المطلوب إيقاعه من المكاتب لا لمصدر المبني

للفاعل ولا المبني للفعول إذ هما نسبتان عقليتان لازمتان للحاصل بالمصدر فإنه اذا صدر عن الفاعل وتعلق بالفعل ثبت بالضرورة للفاعل وهى اعتبارى : وهو كونه بحيث صدر عنه ذلك الحدث ، وآخر للفعول وهو كونه بحيث وقع عليه ولاشئ منهما بموجود فى الخارج ، وانما الموجود فيه نفس ذلك الحدث المسمى بالحاصل بالمصدر ، وان أردت زيادة تحقيق له فعليك برسالة الفقهاء فى تحقيقه (وترك أصداده) أى المأمور به (واحد فى الوجود) أى يوجدان (بوجود واحد أولا) فعلى الأول يلزم اتحاد الطلب المتعلق بالفعل مع الطلب المتعلق بترك أصداده ، وعلى الثانى يلزم تغير الطالبين بالذات لتغير متعلقيهما بالذات (بل الجواب مانضمناه دليل النافين من القطع بطلب الفعل مع عدم خطور الضد) وهذا فى غير نحو الحركة والسكون (وأيضاً فانما يتم) الاستدلال بما ذكر من قوله : أى فعل السكون عين ترك الحركة الى آخره (فيما أحدهما) أى المأمور به والنهى عنه (ترك الآخر) وفى نسخة عدم للآخر (كالحركة والسكون ، لا) فى (الأضداد الوجودية) يعنى اذا كان للأمر به ضد واحد مساو لقيضه وهو فى المعنى ليس بوجودى لكونه مساويا لعدم المأمور به ، حينئذ طلب تركه طلب للأمر به فى الحقيقة ، وأما اذا كان له أضداد ليس أحدها على الوجه المذكور وهى حينئذ وجودية ، فطلب ترك أحدها لا يكون طلبا للأمر به لتحقيق تركه فى ضمن ضد آخر له (فليس) ما أحدهما ترك الآخر (محلّ النزاع عند الأكثر) لاقاقهم على أن الأمر بالشئ فيه نهى عن ضده (ولاتمامه) أى محل النزاع (عندنا) لأنه أعمّ من ذلك ، هكذا فى نسخة الشارح وليس فى النسخة التى اعتمدنا عليها عند الأكثر الى آخره وهو الصواب ، لأن نفي كون ما ذكر تمام محل النزاع يدل على أنه من جملة محله ، ولاوجه للنزاع فيه كما لا يخفى الا أن يتكلف ، ويقال فرق بين طلب الشئ وطلب ترك قبيضه من حيث التعبير وإن اتحدا ما سلا .

وأنت خير بأنه لا يترتب على هذا النزاع عمرة (وللعلم) القائل (فى النهى) انه أمر بالصد كما أن الأمر بالشئ نهى عن الضد (دليلا القاضى) وهما لو لم يكن نفسه لكان مثله أوضده أو خلافه الى آخره ، والسكون ترك الحركة الى آخره * (والجواب) عنهما (ما قدم) آقا من جواز تلازم الخلافين والقطع بطلب الفعل مع عدم خطور الضد (وأيضاً يلزم فى نهى الشارع كون كل من المعاصى المضادة) للنهى عنه (مأورا به مخبرا) فيكون النهى عن الزنا أمرا بالواط (ولو التزموه لعة) فقالوا سلمنا أنه يلزم ذلك من حيث الدلالة اللغوية (غير أنها) أى المعاصى (ممنوعة بشرعى) أى بدليل شرعى فوفو قرينة دالة على أنها ليست مراد

الشارع (كالمخرج من العام) من حيث ان العام (يتناول) لغة (ويمتنع فيه) أى فى المخرج (حكمه) أى العام بدليل شرعى (أمكنهم) جواب لو ، ولا يخفى سباحة هذا الالتزام (وعلى اعتباره) أى الالتزام المذكور (فالمطلوب ضد لم يمنعه الدليل ، وأما الزام فى المباح) على المعمم بأن يقال مامن مباح الا وهو ضد الحرام منهى عنه ، ولهذا ذهب السكبي الى أنه مامن مباح الا هو ترك حرام فيلزم كون ذلك المباح مأمورا به ، وليس هناك منع شرعى حتى يكون كالمخرج من العام (فغير لازم) إذ كون للمباح تركا للحرام لا يستلزم كونه ضدا له اذ الضدان هما المتباينان بأقسامهما ، على أنه ان قام دليل على إباحته كان قرينة لعدم إرادته على ما ذكر آقا .

(المضمن) أى القائل بأن الأمر بالشيء يتضمن النهى عن ضده وقض هذا الدليل قال (أمر الإيجاب طلب فعل يذم بتركه فاستلزم النهى عنه) أى عن تركه (وعما يحصل) الترك (به وهو) أى ما يحصل به الترك (الضد) للمأمور به فاستلزم الأمر المذكور النهى عن ضده (وقض) هذا الدليل بأنه (لو تم لزم تصور الكف عن الكف) عن المأمور به (لكل أمر إيجابى) لأن المستدل ادعى استلزام الأمر النهى عن تركه ، لأن تركه هو الكف عنه ، والنهى عن الشيء هو طلب الكف عن ذلك الشيء ، فالتنهى عن الكف المأمور به هو طلب الكف عن الكف عنه ، وتصور الكف عن الكف لازم لطلب الكف عن الكف ، واللازم باطل للقطع بطلب الفعل مع عدم خطور الكف عن الكف (ولو سلم) عدم لزوم تصور الكف عن الكف (منع كون النعم بالترك جزء الوجوب) أى جزء الأمر الإيجابى أولا

مفهومه لزوما عقليا واستلزام الأمر الإيجابى النهى عن تركه فرع كون النعم بالترك جزءا أولا

لزاما (وإن وقع) النعم بالترك (جزء التعريف) الرسمى له (بل هو) أى الوجوب يعنى الأمر الإيجابى (الطلب الجزم) الذى لم يجوز طالبه ترك المطلوب به (ثم يلزم تركه) أى ترك مطلوبه (ذلك) أى النعم فاعل يلزم قتم مفعوله (اذا صدر) الأمر (بمن له حق الازام) أى ولاية الازام والازوم بحسب التحقق فى الخارج لا يستلزم الزوم بحسب التعقل ، وهذا هو المطلوب (ولو سلم) كون النعم بالترك جزء الوجوب (فجاز كون النعم عند الترك لأنه لم يفعل) مأمور به

لأنه فعل الضد المستلزم للترك ، وكون الضد منهيا عنه لا يتحقق الا بكون النعم لأجله (ولا يخفى أنه لا يتوجه النعم على العدم) أى على عدم الفعل (من حيث هو عدم بل من حيث هو فعل المكلف) يعنى لو توجه إنما يتوجه من حيث انه فعل للمكلف لكن هذه الحيثية غير موجودة فيه ، فلا يتوجه عليه واليه أشار بقوله (وليس العدم فعلة بل) فعلة انما هو (الترك الملقى بالعدم) الأصل (على الأصل) وحاصله كف النفس عما يقطع العدم الأصلى من فعل

ضده فتأمل (وما قيل لوسلم) أن الأمر بالشئ متضمن للنهى عن ضده (فلا مباح) إذ ترك
 للأمور به وضده يُم المباحات ، والمفروض أن الأمر يستلزم النهى عنها ، والنهى عنه لا يكون
 مباحا (فغير لازم) إذ المراد من الضد النهى عنه المقوت للأمر ، وإليه أشار بقوله (والا) أى ولو كان
 مستلزما فنفي المباح بأن يكون مراد المضمن من الضد كلما يتحقق فيه ترك الأمور به ولم يقيد
 بما يفوته (امتنع) للمضمن المعمم (التصريح بلا تعقل الضد المقوت) للأمور به بعد الأمر
 لأن لازم الأمر عنده على ذلك التقدير لا بفعل مطلق الضد ، فينبى لازم الكلام وفهمه تدافع ،
 ومن المعلوم عدم امتناع تصريحه بذلك (والحل) أى حلّ الشبهة (أن ليس كل ضد) بمعنى
 ما يحصل به الترك (مقوتا) للأمور به (ولا كل مقدر) من المباحات (ضدا كذلك)
 أى مقوتا (تخطوه فى الصلاة ، وابتلاع ريقه ، وفتح عينه وكثير) من نظائرها فإما أمور
 مغايرة بالذات للصلاة ، وبهذا الاعتبار يطلق عليها الضد ولكنها لا تقوت الصلاة (وأىضا
 لا يستلزم) هذا الدليل (محل النزاع ، وهو) أى محل النزاع (الضد) الجزئى للأمر وهو
 فعل خاص وجودى مقوت للأمور به (غير الترك) أى ترك الأمور به مطلقا ، فانه لازع فى
 كونه نهيا عنه ، غير أنه لا يلزم به إثم عدم امتثال الأمر ، وإنما قلنا ما أفاده الدليل خارج عن
 محل النزاع (لأن متعلق النهى اللازم) للامر ضرورة (أحد الأمرين : من الترك والضد)
 يعنى الهى الذى يحكم العقل بلزومه للأمر متعلقه أحد الأمرين لاعلى التبيين ، فلما منع أن
 يقول لم لا يجوز أن يكون تحققة فى ضمن الترك ؟ وإليه أشار بقوله (فنختار الأول) فيكون
 النهى اللازم إنما هو النهى عن ترك الأمور به لانهى عن الضد ، وهو ليس من محل النزاع
 لما عرفت * فان قلت قد ادعى المصنف استلزام الأمر للنهى عن ترك الأمور به وعمما يحصل
 به الترك وهو الضد معا ، فما وجه تسليم استلزامه لهما جميعا * قلت بالاتفاق ليس الهى اللازم
 للأمر متعددا ، والايانزم اثبات أفراد كثيرة للهى بعد الأضداد الجزئية واعتبار ترك الأمور
 به متعلقا بالهى مفعن عن الكل ، لأنه يتحقق فى ضمن كل ضد فتعين لكونه متعلقا للهى
 (وزاد المعممون فى النهى) القائلون بأن النهى عن الشئ يتضمن الأمر بضده كما أن الأمر
 يتضمن الهى عنه (أنه) أى النهى (طلب ترك فعل وتركه) أى الفعل (بضل أحد أضداده)
 أى الفعل (فوجب) أحد أضداده : وهو الأمر ، لأن ما لا يحصل الواجب الإبه فهو واجب
 (ودفع) هذا (بلزوم كون كل من المعاصى الى آخره) أى المضادة مأمور به غيرها (وبأن
 لا مباح) أى وبلزوم أن لا يوجد مباح أصلا للممر من أن كل مباح ترك المحرم وضده * فان
 قلت غاية ما يلزم وجود أحد المباحات المضادة لا كلها * قلت وجوب أحد الأشياء لاعلى التبيين

بحيث يحصل ما هو الواجب بأداء كل واحد منها ينافي الإباحة كما في خصال الكفارة (وجمع وجوب مالا يتم الواجب أو المحرم) أى الاجتناب من المحرم (الإبه ، وفيها) أى فيلزم كون كل من المعاصي إلى آخره ، وأن لامباح (ما تقدم) من أنهم لو اتزمو الأول لغة أمكنهم غير أنه غير مراد بدليل شرعى وأن الثانى غير لازم (وأما المنع) لوجوب مالا يتم الواجب أو المحرم الإبه (فالو لم يجب) أى فدفعه أن يقال لو لم يجب مالا يتم الواجب أو المحرم الإبه (لجاز تركه) أى ترك مالا يتم الإبه (ويستلزم جواز) تركه جواز (ترك المشروط) فى الواجب (أو جواز فعله) أى المشروط فى المحرم (بلا شرطه الذى لا يتم الإبه وسياقى تمامه) فى مسئلة مالا يتم الواجب الإبه ، فلا يمنع ذلك (بل يمنع أنه) أى المطلوب بالمهى (لا يتم الإبه) أى بفعل أحد اضداده (بل يحصل) المطلوب به (بالكف) عن الفعل المنهى عنه (المجرد) عن فعل الضد * (والمخصص فى العينة والذوم) أى المقتصر على أن الأمر بالشئ نهى عن ضده أو يستلزمه ، وليس الهى عن الشئ أمرا بضده ولا يستلزمه (فلما لأن النهى طلب نفي) أى فلما لأن مذهبه أى النهى نفي الفعل : وهو عدم محض كما هو مذهب أبى هاشم ، لا طلب الكف عن الفعل الذى هو ضده فلا يكون أمرا بالضد ولا يستلزمه ، إذ لا مطلوب حيث سد سوى النفي المحض (مع منع أن مالا يتم الواجب إلى آخره) أى إلا به فهو واجب ، وقد عرفت دفعه ، وأن محل المنع أنه لا يتم الإبه * (وإما لظن ورود الإلزام القطيع) وهو كون الزنا واجبا لكونه تركا للواط على تقدير كون الهى عن الشئ أمرا بضده أو يستلزمه (أولظن أن أمر الإيجاب استلزام النهى) إلى آخره (باستلزام ذم الترك) أى بسبب استلزام أمر الإيجاب الذم على تركه (والنهى لا) يستلزم الأمر لأنه طلب الكف عن الفعل ، والذم إنما يترتب على الفعل ، فالو استلزام الأمر بشئ لكان ذلك الشئ هو الكف ، والكف لا يصلح متعلقا للأمر : إذ الأمر طلب فعل غير الكف ، وإليه أشار بقوله (لأنه طلب كف عن فعل مع منع أن مالا يتم إلى آخره) وقد عرفت دفعه ، ومحل المنع هنا كون ضد المهى عنه بحيث لا يتم الانتهاء عنه الإبه يحصل الانتهاء بمجرد الكف عن النهى عنه (وإما لظن ورود إبطال المباح كالكعبى) على تقدير كون النهى عن الشئ أمرا بضده ، لأن كل مباح ترك المنهى عنه : فيلزم كونه مأمورا به ، لأن ترك الشئ ضده ، وقوله كالكعبى : أى كمنهيب الكعبى على ما مر من قوله : كل مباح ترك لحرام * (ومخصص أمر الإيجاب) بكونه نهيا عن ضده ، أو مستلزما له دون أمر التنب ذهاب إليه (لظن ورود الأخيرين) على تقدير كون أمر التنب نهيا عن الضد ، وهو أن استلزام الذم للترك المستلزم للنهى إنما هو فى أمر الوجوب ولزم إبطال المباح : إذ ما من وقت إلا

وتندب فيه فعل ، فان استغرق الأوقات والمندوبات مندوب ، بخلاف الواجب فإنه لا يستغرقها ، فيكون الفعل في غير وقت لازم أداء الواجب مباهاً ولا يلزم في المباح * (وعلمت أن (مجمع) قول (نظر الاسلام) وهو أن الأمر يقتضى كراهة الضد ولو إيجاباً والنهى كونه سنة مؤكدة ولو تحريماً (إلى) قول (العامة) من أن الأمر بالشئ نهى من ضده ان كان واحداً والافن الكل - وأن الأمر بالضد المتحد ، وفي بعض النسخ المتعدد بواحد غير معين ، وكأنه أراد يرجوعه اليهم عدم المخالفة بينهم : وإنما علم ذلك بتقييد الضد في المتنازع فيه بالمفوت ، وجعل كلامه على المفوت ، فعلى هذا ذكر الكراهة في جانب الأمر والسنة في جانب النهى لا يوجب الاختلاف بين قوله وقولهم (ولا يخفى أن ما مثل به) نظر الاسلام (لكراهة الضد من أمر قيام الصلاة) بيان للوصول ميباله بقوله (لا يفوت) استثال الأمر المذكور (بالقعود فيها) أى في الصلاة : إذ ليس القعود ضداً لمفوتاً لقيام لجواز أن يعود إليه لعدم تعيين الزمان (ويكره) عطف على قوله لا يفوت (اتفاق) خبر أن : يعنى إنما اجتمع كراهته مع الأمر بالقيام اتفاقاً (لأن مقتضى الأمر) لأن مقتضى الأمر الهى عن الضد المفوت ، والقعود بالنسبة إلى القيام ليس كذلك لما عرفت (بل مبنى الكراهة) أمر (خارج) عن مقتضى الأمر (وهو التأخير) عن وقته المسنون له (وإلا) لو كان القعود مفوتاً له (فسدت) وكان ذلك القعود حراماً (وكذا قول أبى يوسف بالصحة) أى بصحة السجدة المأمور بها في الصلاة (فيمس سجد) أى في حق من سجد (على مكان نجس في الصلاة وأعاد) السجدة (على) مكان (طاهر) ليس من مقتضى الأمر (لأنه) أى سجوده على نجس (تأخير السجدة المعتبرة) وهى المستجمعة شرائط الصحة (عن وقتها لا تقويت) لها (وهو) أى تأخيرها عن وقتها المسنون لها (مكروه وفسدت) الصلاة (عندهما) أبى حنيفة ومحمد رجعما الله (للتقويت) لأمر الطهارة (بناء على أن الطهارة في الصلاة) وصف (مفروض السوام) أى في جميع أجزاء الوقت الذى هو في الصلاة ، وقد فات في جزء منها * فان قلت أبو يوسف رجه الله لا يعتبر ذلك الجزء من أجزاء الصلاة : بل هو خارج فاصل بين الأجزاء * قلت بل هو من الأجزاء بدليل ترتب الأحكام اللازمة على المصلى بالتحريم لها في ذلك الجزء من الوقت وذكر الشارح أن حكاية الخلاف بينهم هكذا مذكورة في غير واحد من الكتب ، وذكر القدورى أن الجاسة ان كانت في موضع سجوده فروى محمد عن أبى حنيفة أن صلاته لا تجزئ إلا أن يعيد السجود على موضع طاهر ، وهو قول أبى يوسف ومحمد ، وروى عن أبى يوسف عن أبى حنيفة رجه الله أنها تجزئ بغير إعادة ، وجه الأولى أن السجود كالقيام في

عدم الاعتداد به مع التجاسة ، ووجه الأخرى أن الواجب عنده أن يسجد على طرف أفعه ، وهو أقل من قدر الدرهم ، وهذا القدر لا يمنع جواز الصلاة * وأما عندهما فالسجود على الجبهة واجب ، وهو أكثر من قدر الدرهم فيمنع جواز الصلاة ، ثم ذكر أنه إذا افتتح على موضع طاهر ثم قل قدمه إلى موضع نجس ثم أعاده صحت صلاته إلا أن يتناول حتى يصير في حكم الفعل النسي إذا زيد في الصلاة أفسدها انتهى ، وفي آخر كلامه نظر يظهر بملاحظة فرض دوام الطهارة فتأمل * (وأما قوله) أى نخر الاسلام (انتهى) يوجب في أحد الأضداد السنية كنهى المحرم عن الخيط سن له الأزار والرداء فلا يخفى بعده عن وجه الاستلزام) . قال الشارح قلت في هذا سهو ، فإن لفظ نخر الاسلام ، وأما النهى عن الشيء فهل له حكم في ضده ؟ قال بعضهم يوجب أن يكون ضده في معنى سنة واجبة ، وعلى القول المختار يحتملان قيص ذلك انتهى ، ثم فسر ذلك بقوله : أى كون الضد في معنى سنة مؤكدة إذا كان النهى للتحريم ووجه بأن النهى الثابت في ضمن الأمر لما اقتضى الكراهة التي هي أدنى من الحرمة بدرجة وجب أن يقتضى الأمر الثابت في ضمن النهى سنية الضد التي هي أدنى من الواجب بدرجة ، ثم قل وهذا التلازم غير لازم كما أشار إليه المصنف ، ثم قال في التحقيق وغيره ولم يرد بالنسبة ماهو المصطلح بين الفقهاء ، وإنما أراد به ماهو قريب من الوجوب وقال يحتمل لأنه لم ينقل هذا القول نصاً عن السلف لكنه مقتضى القياس ، ثم ذكر من الحديث ما يدل على النهى عن لبس القميص والعمائم والبرانس والخفاف ، وذكر أن هذا النهى ذو ضد متحد ، لأنه لا واسطة بين لبس الخيط ولبس غيره ، فيلزم وجوب لبس الأزار ، والرداء لاسنيته ، على أن لبسهما ليس بما نحن فيه لما يدل على الحديث من الأمر بلبسهما وأطلب في غير طائل ، وإذا تأملت في كلامه وجدته إلى السهو أقرب ، لأن استبعاد المصنف بسبب أن أحد الأضداد إذا كان مما لا بد منه في الامتثال بالهوى يلزم كونه واجباً ، والا فلا يدل على سنته أيضاً ، وقوله ليس مما نحن فيه غير موجبة لجواز تعدد دليل السنية ، فسبحان من جراً الضعيف على القوى لعدم معرفته مقامه (وأما النهى) بالتفسير المقابل للأمر (فالنهي طلب كف عن فعل) نفرج الأمر لأنه طلب فعل غير كف (على جهة الاستعلاء) نفرج به الالتباس والدعاء (وإيراد كف قسك) عن كذا على طرده لصدقه عليه (ان كان) مورده مادة للقص (لفظه) أى لفظ كف قسك كذا (والكلام في النفس) أى فنقول لا نحذور لعدم صدقه عليه ، لأنه ليس بطلب كف ، بل لبس بطلب (أو) كان مورده (معناه التزناه) أى صدق التعريف عليه حال كونه (نهياً) نفسياً من جملة أفراد المعرف (وكذا معنى أطلب الكف) نهى

نفسى : أى معناه التضمنى ، وهو الطلب . لا المطابقى ، لأنه اخبار ، والنهى مضمون انشائى (لوحة معنى اللفظين) أى كف نفسك ، وأطلب الكف ، ومعنى كل واحد من المذكورين لدلالاتها على قيام طلب الكف باقائل (وهو) أى ذلك المعنى هو (النهى النفسى واللفظى ، وهو غرض الأصول) لأنه يبحث عن الدلالة اللفظية السمعية (بمعنى تعريفه) أى اللفظى (أن لذلك الطلب) المذكور (صيغة تخصه) أى لاتستعمل فى غير حقيقة ، اذ لو لم يكن هذا الاختصاص لم يقصودوا تعريفه (وفى ذلك) أى فى أن له صيغة تخصه من الخلاف (مافى الأمر) والصحيح فى كليهما نم * (وحاصله) تعريف النهى اللفظى ذكر (مايعينها) أى يميز تلك الصيغة من غيرها من الصيغ (فسميت) المذكورات لذلك (حدودا ، والأصح) منها صيغة (لاتفعل) كذا ونظائرها (أو اسمها) أى اسم لاتفعل من أسماء الأفعال (كك) فانه بمعنى لاتفعل (حتما) حال من لاتفعل بمعنى وجوبا ، وحقيقة كونه لطلب الكف من غير تجوز الفعل ، وكذا (استعلاء) وقد مرّ تفسيره ، والخلاف فى اشتراطه كالأمر وأنه المختار (وهى) أى هذه الصيغة خاص (للتحريم) لاللكراهة (أو الكراهة) دون التحريم ، أو مشترك لفظى بين التحريم والكراهة ، أو معنوى ، أو وضع للقدر المشترك بينهما ، وهو طلب الكف استعلاء ، أو متوقف فيهما بمعنى لاندري لأيهما وضعت (كالأمر) أى كصيغة الأمر اكتفى به عن التفصيل المذكور لما مرّ فى الأمر . قال الشارح : ثم يزيد الا من ينافى المذاهب المذكورة ثمة (والمختار) أنها حقيقة (للتحريم) لفهم المنع الحتم) أى بغير تجوز الفعل (من) الصيغة (المجردة) عن القرائن ، وهو أمارة الحقيقة (ومجاز فى غيره) أى التحريم لعدم التبادر والحاجة الى القرينة ، ثم هذا الحد النفسى غير منعكس لصدقه على الكراهة النفسية ، فلذا قال (فمحافظة عكس) حدّ النهى (النفسى بزيادة) قيد (حتم) بعد قوله طاب كف . والمراد بالعكس ههنا المانعية (والا) أى وإن لم يزد (دخلت الكراهة النفسية فالنهى) النفسى (ففس التحريم واذا قيل مقتضاه) أى اذا قيل التحريم مقتضى النهى (يراد) بالنهى النهى (اللفظى ، وتقييد الخفية التحريم بقطعى الثبوت و) تهيدهم (كراهته) أى كراهة التحريم (بظنية) أى بظنى الثبوت (ليس خلافا) فى أن النهى النفسى نفس التحريم (ولا تعدد) فى حقيقة النهى (فى نفس الأمر) فان الثابت فى نفس الأمر انما هو طلب الترك حتما لا غيره ، وهذا الطلب قد يستفاد بطريق قطعى فهو قطعى وقد يستفاد بطريق ظنى فظنى (وكون قدم الوجوب) للنهى عنه قبل النهى عنه (قرينة الاباحة) أى كون النهى للإباحة (حكى الاستاذ) أبو اسحاق الاسفراينى

(فيه) أى نفي كونه قرينة لها (اجتماعا، وتوقف الامام) أى امام الحرمين في ذلك (لا يتجه الا بالظن في قوله) أى في قول الاستاذ الاجماع (وقل الخلاف) أى وقيل الموقف الذى لم يقبل حكاية الاجماع الخلاف في كونه قرينة . قال الشارح : وظاهر كلام الامام أنه لم يقلد الاتحامين فلا يقدح (إذ بتقدير صحت) أى الاجماع على ذلك (يلزم استقراؤهم) أى أهل الاجماع (ذلك) أى تتبعهم مواقع تحقق النهى بعد الوجوب استقراء مفيدا لنفي كون تقدم الوجوب قرينة لتكون النهى للإباحة بوجدهم كون للإباحة تارة وللتنجيز ، أو الكراهة أخرى (وموجبها) أى موجب صيغة النهى (الفور والتكرار : أى الاستمرار خلافا لشذوذ) ذهبوا الى أن موجبها مطلق الكف من غير دلالة على السوام والمرة . قال الشارح : ونص في الحصول على أنه المختار وفي الحاصل أنه الحق ، لأنها قد تستعمل لكل منهما ، والمجاز والاشتراك اللفظي خلاف الأصل ، فيكون القدر المشترك ، وأجيبوا بأن العلماء لم يزالوا يستدلون بالنهى على وجوب الترك مع اختلاف الأوقات من غير تخصيص بوقت دون وقت ، ولولا أنه للسوام لما صح ذلك .

مسئلة

قال (الأكثر اذا تعلق) النهى (بالفعل) بأن طلب الكف عنه (كن) النهى (لعينه) أى لذات الفعل أو جزؤه بأن يكون منشأ النهى قبيحا ذاتيا (مطلقا) أى حسيّا كن ذلك الفعل كلزنا والشرب ، أو شرعا كالصلاة والصوم (ويقضى) النهى (الفساد شرعا وهو) أى الفساد شرعا (الطلاق) وهو (عدم سببته لحكمه) بأن لا يترتب عليه ثمرته المقصودة منه (وقيل) يقتضى الفساد (لغة) أى اقتضاء بحسب اللغة ، بمعنى أن من يعرف اللغة إذا سمع النهى اللفظي يفهم أن متعلقه باطل لا يترتب عليه حكمه (وقيل) يقتضى الفساد (في العبادات فقط) فينبذ لا يكون الاقتضاء لغة بل شرعا ، وعليه أبو الحسن البصرى والغزالي والرازي (والخفية كذلك) أى ذهبوا إلى أن النهى المتعلق بأفعال المكلفين دون اعتقاداتهم على ما في التلويح يكون لعين الفعل (في الحسى) وهو (مالا يتوقف معرفته على الشرع كلزنا والشرب) أى شرب الخمر فإنه لا يتوقف معرفة حقيقتها على الشرع : إذ يعرفهما من يعلم الشرع ومن لا يعلم ، في التلويح فسر الشرعى بما يتوقف تحققه على الشرع ، والحسب بخلافه * واعترض بأن مثل الصلاة والبيع يتحقق من غير توقف على الشرع * وأجيب بأن المستغنى عن الشرع نفس الفعل ، وأما مع وصف كونه عبادة أو عقدا يتوقف على شرائط

ويترتب عليه أحكام فلا يتحقق بدون الشرع ، وورد بأن المتوقف حينئذ وصف كونه عبادة ففي الحبس أيضا وصف كون الزنا مثلا معصية لا يتحقق إلا بالشرع ، ففسره المصنف بما يكون له مع تحققه الحبس تحقق شرعي بأركان وشروط اعتبرها الشرع بحيث لو اتبني بعضها لم يحل الشارع ذلك الفعل ولم يحكم بتحقيقه كالمصلاة بلا طهارة ، والبيع الوارد على مائس بمحل انتهى ، ويمكن أن يحمل عليه ما ذكره المصنف بأن يراد بمعرفته معرفة تحققه على وجه يترتب عليه الحكم فمعرفة تحقق الصلاة على وجه يترتب عليها أنها مجزئة يتوقف على معرفة شرائعها الشرعية ، بخلاف الزنا فإن العلم بتحقيقه الحبس المترتب عليه الحكم لا يتوقف على الشرع (إلا بدليل أنه) أي المنهى عنه (لوصف ملازم أو) منفك عنه (مجاور) له فيكون المنهى حينئذ لقبه ، وهو ذلك المجاور (كنهى قربان الحائض) فإن الهى عن وطئها إنما هو لمعنى الأذى ، وهو مجاور للوطء غير متصل به ، وليس بلازم له : إذ قد ينفك عنه كما في حالة الطهر (أما الفعل (الشرعي) وهو ما يتوقف معرفته على الشرع (فلفظه) أي فاللهى عنه لغيره من جهة كونه (وصفا لازما للتحريم أو كراهته) أي كراهة التحريم (بحسب الطريق) للموصلة له إلينا من قطع أوطن (للازم المنهى) تعليل للزوم ذلك الوصف التحريم الذى هو مثار المنهى للمنهى (كصوم) يوم (العید) فإن الصوم الشرعي لا يعرف إلا من قبل الشرع وقد نهى لمعنى اتصال بالوقت الذى هو محل الأداء وصفا لازما له وهو كونه يوم ضيافة الله تعالى لعباده ، وفى الصوم إعراض عنها فكان حراما للإجماع عليه لأنه مكروه تحريما لثبوته بخبر الآحاد (أو) لغيره من جهة كونه وصفا (مجاورا) له (يمكن الانفكاك) عنه (فالكراهة) أي فاللهى عن الفعل لمجاور كذا نفس الكراهة كما قال نفس التحريم (ولو) كان طريق ثبوت المنهى (قطعيا كالبيع وقت النداء) أي أذان الجمعة بعد زوال الشمس ، فإن الهى عنه لوصف مجاور يمكن الانفكاك مشار اليه بقوله (ترك السبي) أي للاخلال بالسبي الواجب ، أما الانفكاك فلائن البيع يوجد بدون الاخلال بالسبي بأن يتبايعا فى الطريق ذاهبين إليها ، والاخلال بالسبي يوجد بدون البيع بأن يكتفى فى الطريق من غير بيع ، ولما لم يكن البيع المنهى عنه للمجاور الممكن الانفكاك منافيا لحكم الخطاب الأول : أعنى وجوب السبي وكان محلا به فى الجملة فتنتزل عن مرتبة الحرمة والبطلان الى الكراهة فهم ضما اذا كان المنهى عنه منافيا لحكم الخطاب الأول كان باطلا * وصرح بما علم ضما فقال (فان نأى) المنهى عنه الشرعي باعتبار حكمه حكم (الأول فباطل) أي فذلك المنهى عنه باطل ان فعل لا يترتب عليه ثمرة (كنكاح المحارم) فانه (ليس حكمه) أي حكم هذا النكاح (إلا الحل المتنافي

للقضاء) أى لقتضى الخطاب الأول ، وهو التحريم المؤبد فبكاهن باطل * ولما كان ههنا مظنة سؤال ، وهو أنه إذا كان باطلا كيف يسقط به الحد ويثبت به النسب * أجاب بقوله (وعدم الحد وثبوت النسب حكم الشبهة) أى صورة العقد عليهن ، وعدم الحد قول أبى حنيفة وسفيان الثوري وزفر ، وثبوت النسب ، ووجوب العدة قول المشايخ قريبا على هذا القول ، ومنهم من منع ثبوته لاجوبها ، لأن أقل ما ينتهي عليه كلاهما وجود الخل من وجه ، وهو ينتف في المحرم فلا إشكال حينئذ * وأما على قول أبى يوسف ومحمد والأئمة الثلاثة فلا إشكال أيضا إذا علم بالتحريم لا يجابهم الحد عليه ، وعدم وجوب الفرة ، وعدم ثبوت النسب (ويجب مثله) أى مثل هذا البطلان (في العبادات) سواء كان المنهى عنه لو صف ملازم أولا لعدم سيئتها لحكمها الذى شرعت له ، وهذا بحث المصنف ، واختاره ورتب عليه خلافا لم في بعض الفروع (كسوم العيد) فإن المنهى عنه لم ينفى ملازم ، وهو الاعراض عن ضيافة الله تعالى ، فكان باطلا لما ذكر ، والاجماع انعقد على حرمة ، وإليه أشار بقوله (لعدم الحل والثواب) وما اتفق فيه صفة الحل اجبا ولم يترتب عليه الثواب ، والذى لم يشرع إلا له فهو حقيق بأن يحكم بطلانه ، ثم فرغ على عدم حل الشروع فيه عدم لزوم القضاء بالافساد ، فقال (فوجب عدم القضاء بالافساد ، لأن وجوبه) أى القضاء بالافساد (يتبعه) أى يتبع حل الشروع فيه * فان قيل فلى هذا ينبغي أن لا يصح نذره : إذ لا يصح نذر في معصية لله تعالى كما في صحيح مسلم * فالجواب ما أشار اليه بقوله (وحصة نذره لأنه) أى نذره (غير متعلقة) بفتح اللام ، وهو مباشرة الصوم في يوم العيد : كذا في التلويح * والحاصل أن للصوم جهة طاعة وجهه معصية ، وانعقاد النذر باعتبار الجهة الأولى حتى قالوا : لو صرح بذكر المنهى عنه ، بأن يقول : لله على صوم يوم النحر لم يصح نذره في رواية الحسن عن أبى حنيفة كما لو قالت : لله على أن أصوم أيام حيضى ، بخلاف ما لو قالت غدا ، وكان الغد يوم نحر أوجيضى * وأما ضرب أبيه أو شتمه فلا جهة فيه لغیر المعصية ، فلا يصح النذر به أصلا * وتحقيق ذلك أن النذر إيجاب بالقول وبالفعل أمكن التمييز بين المنهى عنه والمشروع ، والمشروع إيجاب بالحل ، وفي الفعل لا يمكن التمييز بين الجهتين انتهى ، وإنما ارتكبوا ذلك (ليظهر) أثره (في القضاء تحصيلاً للصحة) وهو أن ينقذ النذر واضطر إلى القضاء لتعذر الأداء (فيجب) على هذا (أن لا يراً) الناذر (بصومه) لكنهم يقولون بخروجه عن نذره بعيامه مع العصيان ، لأنه نذر ما هو ناقص وأداءه كما التزمه ، ولما كان القضاء مبنيًا على أن موجب النذر وجوب أدائه قال . (فإن لزم فيها) أى صحة هذا النذر (وجوب الأداء) للنذور (أولا) بأن يكون الخطاب

المتعلق بموجب النذر ابتداء طلب فعل عين المنذور ، فإذا لم يؤدَّ حينئذ يجب خلفه من القضاء كما هو المتعارف في القضاء ، ولا يكون المنظور أولاً ظهور الأثر في القضاء بحيث لا يبرأ بصومه (وجب فيها) أى حصة النذر ، لأنه نذر بمعية وهو منهي عنه ، وما ذكر من وجوب بطلان مثل صوم يوم العيد ، ووجوب عدم القضاء بالافساد لما عرفته ، وعدم حصة النذر بمجرد ظهور الأثر في القضاء وعدم وجوب الأداء أولاً ، وعدم البراءة بصومه إنما هو مقتضى رأى المصنف رحمه الله بموجب الدليل (خلافاً لم) أى للحنفية في ذلك كله ، فانهم يقولون بأضداد ذلك على ما هو المذكور في المطولات من كتبهم . وفي الشرح تفصيل لها (وما خالف) ما ذكرنا من وجوب بطلان العادات التي تعلق بها نهى التحريم (فدليل) يقتضى مخالفة ذلك (كالصلاة) النافلة (في الأوقات المكروهة على ظنهم) أى الحنفية فانهم حكموا بسعختها مع النهي المحرم أداً للموجب لكراهة التحريم ، ففي صحيح مسلم والسنن الأربع «ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وآله ينهاها أن نصلى فيها وأن نقبر فيها موتانا : حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع ، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تزول ، وحين تضعف الشمس للغروب حتى تقرب» وفي قوله على ظنهم إشارة إلى أنه خلاف ما يرضيه ، ثم أشار إلى رفع منشأ ظنهم بقوله (وكون مسماها) أى الصلاة (لا يتحقق إلا بالأركان) والنهي عن مسمى الصلاة فرع تحققه ، وإلا فإن كان مما لا يتحقق على تقدير الاتيان بصورته يلزم عدم الفائدة للنهي ، فثبت أنه إذا أتى بصورة الصلاة في الأوقات المكروهة يتحقق هناك حقيقة الصلاة بأركانها والشروع في النقل يلزم ، فعند الافساد يجب القضاء ، فأشار إلى دفع هذا بقوله (لا يقتضى) أى الكون المذكور (وجوب القضاء) عند الافساد (لأنه) أى وجوب القضاء عنده (بوجوب الاتمام قبل الافساد ، والثابت) بالنهي المذكور (قيضه) أى قبيض وجوب الاتمام وهو حرمته ، بل حرمه الشروع فيه * ولا بد في إتمام هذا البحث من التزام أحد الأمرين : منع اقتضاء النهي عن الصلاة في الأوقات المذكورة بتحقيق أركانها عند الاتيان بصورتها على وجه تحقق حقيقتها . أو منع كون الشروع في النقل ملزماً على الإطلاق : بل إذا لم يكن منهيًا عنه (ويلزم) كون مسماها لا يتحقق إلا بالأركان (أن قصد) الصلاة (بعد ركعة) لأنه قبل الركعة لا يتحقق أركان الصلاة من القيام والركوع والسجود ، وبعدها يتحقق الركعة فيتحقق ما يطلق عليه لفظ الصلاة بتحقيق ارتكاب المنهي للموجب للافساد (وهو) أى الفساد بعد ركعة (منتف عندهم) وحيداً (فالوجه أن لا يصح الشروع لاتقاء فائدته) أى الشروع (من الأداء والقضاء) لما قلنا (ولا مخلص) مما أوردنا عليهم من بطلان الصلاة وعدم وجوب القضاء

(إلا يجعلها) أى كراهة الصلاة النافذة في الأوقات المكروهة (تنزيهية ، وهو) أى جعلها تنزيهية (منتف إلا عند شذوذ) من الناس لا يعتد بهم فلا يخلص والله أعلم * (أما البيع فحكمه الملك ، ويثبت) الملك (مع الحرمة فيثبت) البيع مع النهي (مستقباله) أى للملك حال كونه (مطلوب التفاسخ رفعا للعصية إلا بدليل البطلان) استثناء من ثبوت البيع مع النهي ، وذلك لعدم قابلية المحل (وهو) أى كون ثبوت الملك مطلوب التفاسخ (فساد المعاملة عندهم) أى الخفية فيه مسامحة ، فإن فسادها سبب لطلب التفاسخ لاعتنه ، وإعما قيد بالمعاملة ، فإن العبادة فسادها وبطلانها سواء ، وإعما الفرق بين الفساد والبطلان في المعاملات (بخلاف بيع المضامين) جمع مضمون ، من ضمن الشيء بمعنى تضمنه ، وهو ما تضمنه صلب الفعل من الولد ، فيقول : بنت الولد الذى يحصل من هذا الفعل فإنه (باطل) لقيام الدليل على ثبوت البطلان فيه مع النهي عنه ، وقد صح أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع المضامين ، ثم بين سبب البطلان بقوله (لعدم المحل) أى محلته الشرعية للبيع ، لأن الماء قبل أن يخلق منه الحيوان ليس بمال ، والمحل شرط لصحة البيع فكان باطلا بالضرورة * (أما الأول) أى ثبوت حكم البيع ، وهو الملك مع الحرمة (فلعدم النافذ) له كما هو الأصل (وجود المقتضى) له (وهو الوضع الشرعى) لأن الشرع وضع الإيجاب والقول لاثبات الملك غير أنه نهى عنه إذا كان بصفة كذا ، وهذا القدر لا يوجب تخلف مقتضى ذلك الوضع (للقطع بأن القاتل لا تفعله) أى لا تفعل ما جعلته سببا لكذا (على هذا الوجه ، فإن فعلت) ذلك على هذا الوجه (ثبت حكمه وعاقبتك) لعدم امتثال النهي (لم يناقض) نفسه في الحكم بأن التصرف الواقع على هذا الوجه منهى عنه ومنتهض سببا لكذا ، وقد يقال ان ما ذكرتم إيمانهم إذا جعله الشارع سببا للحكم مطلقا سواء وقع على الوجه المنهى الذى يرتضيه : اللهم إلا أن يتحقق في خصوصيات المراد ما يدل على جعله سببا على الإطلاق فتأمل (وقولهم) أى الشافعية الهى عن البيع (ظاهر في عدم ثبوته) أى الملك في البيع الواقع على الوجه المنهى عنه (شرعا) أى ثبوتا شرعيا ، أو في الشرع (ممنوع) فإن أثر النهي ليس الا في التحريم ، وقد ذكر أنه لا يضاد ثبوت حكمه * ولا يخفى أن المنع إعما يصح إذا كان مقصودهم بهذا اثبات الطلب : أعنى بطلان البيع ، وأما إذا قصدوا به قوينة منع وجود المقتضى وهو الوضع الشرعى ، وعدم تسليم جعله سببا على الإطلاق بقرينة النهي : فلا يتجه المنع (فيثبت الملك شرعا في بيع الربا) أى في بيع مشتمل على اشتراط زيادة بلا عوض حقيقة أو شبهة (والسرا) أى وفي البيع المشروط بشرط مخالف لما يقتضيه العقد حال كونه (مطلوب

الفسخ) رفعا للمعصية (ويلزمه) أى بيع الربا والشرط (الصحة) وهو أن يرجع الى المسقة ولا يبقى مطلوب الفسخ (باسقاط الزيادة فى) بيع الربا واسقاط (الشرط) الفساد فى البيع المشروط به (لأنه) أى كل واحد منهما (المفسد) للبيع (وأما الثانى) أى لزوم التفاسخ (فرفع المعصية ويصرح بثبوت الاعتبارين) استغناء الحكم وطلب الفسخ (طلاق الحائض) المدخول بها وقت الحيض (ثبت حكمه) وهو وقوع الطلاق (وأمر) الزوج المطلق فى الحيض (بالرجعة رضا) للمعصية (بالقدر الممكن) فى الصحيحين عن ابن عمر « أنه طلق امرأته وهى حائض فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فتغيظ منه صلى الله عليه وسلم ثم قال ليراجعها ثم يمكها حتى تطهر ، ثم تجبض فتطهره فان بدله أن يطلقها فليطلقها قبل أن يمسه فذلك العدة كما أمر الله تعالى » وإنما قال بالقدر الممكن لأن رفع الطلاق الواقع حال الحيض بالكلية غير ممكن لأنه نقص به عدد الطلاق اجزاء ، لكنه لما كان منشأ النهى اطالة العدة بالرجوع يرتفع ذلك جعلت الرجعة رضا له باعتبار ارتفاع محذوره (بخلاف ما لا يمكن) رفعه (كحل مذبوح ملك الغير) صفة مذبوح لعدم إفادة اضافة ملك الى الغير التعريف ، وذلك لأنه لاقدرة العبد على رفع المعصية اللازمة من ذبحه بمولوك الغير بغير اذنه بأعدته ، ملك الغير وبه الروح « وعنه عليه الصلاة والسلام أنه زار قوما من الأنصار فى دراهم فذبحوا له شاة فصنعوا له منها طعاما فأخذ من اللحم شيئا فلاكه فغضبه ساعة لا يسيغه : فقال ما شأن هذا اللحم ؟ قالوا شاة لفلان ذبحناها حتى يجيئ ففرضه من ثمنها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أطعموها الأسرى » فقوله أطعموها دل على أنهم ملكوها بالاهلاك ولزمهم الضمان غير أنه ملك حيث لمكان المعصية فى طريق ثبوته ، ومثل ذلك لا يلىق بغير الأسرى (قالوا) أى القاهبون الى أنه يدل على البطلان مطلقا (لم تزل العلماء) فى الأعصار (يستدلون به) أى باللهي (على الفساد : أى البطلان) من غير انكار عابهم ، فهو اجماع منهم على أنه يدل على البطلان * (قلنا) ماذا كنتم من الاستدلال إنما هو (فى العادات) على الاطلاق لأن المقصود منها الثواب ولا ثواب مع النهى (و) يستدل على البطلان باللهي (مع) وجود (مقتضى) البطلان (فى غيرها) أى العبادات من المعاملات : يعنى لا يثبت فى المعاملات البطلان بمجرد النهى لعدم انحصار فائدتها فى الثواب ، فلا يلزم عدم الثواب البطلان لوجود فائدة أخرى غير الثواب غير منافية للنهى (والا) أى لم يوجد مقتضى فى غير المعاملات (فعلى مجرد التحريم) أى فالاجماع على أنه يدل على مجرد التحريم ، أو فاما يستدلون به على مجرد تحريم المهى عنه (ولو صرح بعضهم بالبطلان) أى بأنه يدل على البطلان (فكقولكم) أى الشافعية يرد عليه ما يرد عليكم فلا يصلح لأن

يحتجوا به علينا (وبه) أى بهذا الدليل (استدل لغة) أى لأنه يدل على البطلان لغة (ومنع بأن فهمه) أى البطلان منه إنما يكون (شرعا) لأن بطلانه عبارة عن سلب أحكامه وليس في لفظ النهى ما يدل على هذا لغة قطعا * (قالوا) أى الذاهبون الى أنه يدل على البطلان لغة (لأمر يقتضى الصحة فضده) وهو النهى يقتضى (ضدها) أى ضد الصحة : وهو الفساد والبطلان * (أجيب بمنع اقتضائه) أى الأمر الصحة (لغة ولو سلم) اقتضاء الأمر الصحة (فيجوز اتحاد أحكام المقابلات) لجواز اشتراكها في لازم واحد * ولا يخفى بعده هنا : إذ كون الأمر مقتضيا للصحة إنما هو باعتبار كون المأمور به مطلوباً للأمر ، والظاهر كون المطلوب غير مسلوب الحكم ، وهذا الاعتبار لا يتصور فيها هو مطلوب الكف ، بل الظاهر كونه مسلوب الحكم فتأمل (ولو سلم) أى أحكام المقابلة متقابلة (فاللازم عدم اقتضاء الصحة لاقتضاء عدمها) أى الصحة ، والأول أعم ، والأعم لا يستلزم الأخص (ودليل تفصيلهم) أى الخفية (فيا) يكون النهى عنه لقبح (لعينه وغيره) أى وفيما يكون النهى عنه لقبح غيره (أما في الحسى) وقد مر (فالأصل) أى فالقبح فيه لعينه ، لأن الأصل في القبح أن يكون قبحه لعينه مالم يصرف عنه صارف ، وليس فيه ، ولأن الأصل أن يثبت القبح باقتضاء النهى في المنهى عنه في غيره فلا يترك الأصل من غير ضرورة ولا ضرورة : وهذا أظهر (وأما في الشرعى) وقد مر تفسيره أيضا فالقبح فيه لغيره ، وإليه أشار بقوله (فلو) كان المنهى عنه (لعينه) أى لقبحه الثاني (امتنع المسمى شرعا) لامتناع وجود القبح شرعا ، والنهى دل على وجوده إذ لا ينهى عن المعدوم (فحرم نفس الصوم) في الأيام المنهية (والبيع) وقت النداء (لكنهما ثابتان) شرعا (فكان) الشرعى (مشروعا بأصله ، لا وصفه بالضرورة ، وقيل لو كان) القبح في المنهى عنه الشرعى لعينه (امتنع النهى لامتناع المنهى) عنه حيثئذ لكن النهى واقع ، فكذا المنهى عنه (ودفع بأن امتناعه) أى المنهى عنه شرعا (لا يمنع تصوّره) أى إمكان وجود المنهى عنه (حسا وهو) أى تصوّره حسا (مصحح النهى وهو) أى هذا الدفع (بناء على أن الاسم الشرعى) موضوع (للصورة) سواء تحقق مع صورة الحقيقية الشرعية ما اعتبره الشارع من الأركان والشروط أولا (وهم) أى الخفية (يمنعونه) أى ينفون كونه للصورة مطلقا (بل) هو عندهم لها (بقيد الاعتبار) يعنى مسمى الأسماء الشرعية ليس مجرد صورها ، بل بقيد اعتبار الشارع إياها بأن يكون مستجمعا للأركان والشروط (قالوا) أى القائلون للصورة مطلقا (النهى عن صلاة الحائض) النهى عن (صوم العيد ولزوم كون مثل الطهارة) من شروط الصلاة (جزء مفهوم المشروط) التى هو الصلاة لما ذكر من أن الاسم

الشرعى موضوع الصورة بقيد الاعتبار واندرج المشرط فى الاعتبار والاندراج فى المسمى يستلزم كون المدرج جزءا منه (و) لزوم (بطلان صلاة فاسدة) للتأني بين كونها صلاة وكونها فاسدة، لأن الاعتبار المذكور يخرج لما قصد من مسمى لفظ الصلاة (يوجب) خبر المبتدأ : أى يوجب ما ذكر أن الاسم بإزاء الهيئة مطلقا * (الجواب) أنه (إنما يوجب) التهى عن الصلاة والصوم، وقولهم صلاة فاسدة (محمة التركيب) أى تركيب لاتصلى الحائض ولا تصم يوم العيد الى غير ذلك (ولا يستلزم) محمة التركيب (الحقيقة) أى كون الاسم حقيقة فى الصورة فقط (فالاسم مجاز شرعى فى الجزء الذى هو الصورة للقطع بصدق لم يصم للسك) عن الأكل والشرب والجماع (حجة) مع وجود الصورة والمنفى بعدم المجاز والردم اتحاد مسماها : أى الأسماء الشرعية لغة وشرعا فى بعضها : أى فى بعض تلك الأسماء : وهو فى إذا كان المعنى اللغوى عين صورة المسمى الشرعى وهو أى الاتحاد المذكور متفق لما مر (والوضع لما وجد شرطه لا يستلزم اعتبار الشرط جزءا) منه فأتى لزوم جزئية الشرط من المشرط (ولا يخفى أنه آل كلامهم) أى الخفية على هذا الجواب (الى أن مصحح التهى جزء المفهوم) أى استعمال لفظ الصلاة والصوم فى جزء مفهومهما (وهو) أى جزء المفهوم (بمجرد الهيئة فسلموا قول الخصم) لموافقته له على أن المصحح التهى الوجود الحسى للتهى وإن اختلفوا فى أن الاسم حقيقة شرعية للصورة فقط أو بقيد الاعتبار (غير أن ضعف الدليل) المعين (لا يبطل المدلول) لجواز ثبوته بغيره (وكيفهم) أى الخفية (ما ذكرناه لهم) من أنه لو كان لعينه لامتنع المسمى لامتناع مشروعيته مع كونه قبيحا لعينه .

(تنبيه : لما قالت الخفية بحسن بعض الأفعال وقبحها لنفسها وغيرها كان تعاق التهى الشرعى باعتبار القبح مسوقا به) أى القبح (ضرورة حكمة الناهى) لأن الحكيم لا ينهى عن الشيء الا لقبحه، والقبح إنما يعرف بهذا الوجه (لا) أنه يكون (مدلول الصيغة، فاقسم متعلقه) أى التهى (الى حسى قبحه نفسه الابدليل) يدل على أنه لغيره (ولاجهة محسنة) لذلك الحسى القبيح نفسه (فلا قبل حرمة النسخ) لأن نسخ حرمة مستلزم شرعيتها ، والمفروض أنه ليس لها جهة حسن أصلا ، وما ليس فيه جهة حسن لا يصلح للشرعية (ولا يكون سبب نعمة) وكل مشروع لابد أن يكون سبب نعمة (كالمعنى) أى اللبخل لخلوه عن الفائدة (والكفر) لما فيه من الكفران المنافى لشكر المنعم الواجب عقلا وقبحا مالا فائدة فيه وكفران المنعم مركز فى العقل بحيث لا يتصور جريان النسخ فيه (بمخالفة التكذب المتعين طريقا لعصمة نبي) فإن فيه جهة محسنة (أو) قبحه (لجهة لم يرجع عليها غيرها) من الجهات

(فكذلك) أى لا تقبل حرمة النسخ ولا يكون سبب نعمة (ويقال فيه قبح لعينه شرعا كالأنا للتضييع) فإنه فعل حتى منهى عنه لجهة فيه لم يرجع عليها غيرها : وهى تضييع النسل ، لأن الشرع قصر انتفاء النسل بالوطء على محل مملوك (فلم يبحه) الله تعالى (فى ملة) من الملل * فإن قيل ثبوت حرمة المصاهرة نعمة ، لأنها تلحق الأجنبيات بالأهمل والأجانب بالأباء ، وقد ثبتت مسببة عن الزنا عند الحنفية فتعلق به خطاب الوضع من حيث جعله سببا لها فلزم مشروعيته من هذا الوجه * وأجيب بأنها لم تثبت مسببة عن الزنا من حيث ذاته ، بل من حيث أنه سبب للهاء الذى هو سبب المعصية الحاصلة بالولد الذى هو مستحق للكرهه ، ومنها حرمة المحارم الى آخر ما ذكرنا فى محله ، وفيه ما فيه ، وأشار اليه بقوله (وثبوت حرمة المصاهرة عنده) أى الزنا (بأمر آخر) لا بالزنا (كثبوت ملك الغاصب عند زوال الاسم وقرر الضمان فيها يجب بملك) شبهة ، جواب هذا الاشكال بجواب إشكال آخر : وهو أن الغصب تعد على الغير ذلة جهة قبح لم يرجع عليها غيرها وقد جعلوه مشروعاً بعد التهي حيث جعلوه سببا للملك المغموب اذا تصرف فيه الغاصب تصرفاً به تغير بحيث زال اسمه ، وكان ذلك المغموب مما يصح تملكه احترازاً عن نحو المدبر والمالك نعمة ، وذلك أنه لم يثبت بين الغصب ، بل بأمر آخر وهو أن لا يلزم اجتماع البدلين فى ملك المغموب منه ان قلنا يبقى ملكه فى عين المغموب عند تقرر الضمان وصيرورة قيمته ديناً فى ذمة الغاصب ، فى المبسوط ولكن هذا غلط ، لأن الملك عندنا يثبت من وقت الغصب ، ولهذا يقع بيع الغاصب ويسلم الكسب له انتهى ، وقد يقال ثبوته من وقت الغصب بطريق الاستناد وهو لا ينافى ثبوته عند زوال الاسم ، واليه أشار المصنف رحمه الله الى رد ما ذكر من أن سبب الملك غير الغصب أمر آخر بقوله (والمختار) أن (الغصب عند القوات سبب الضمان) تصودا جبراً للفائت رعاية للعدل : يعنى لا حول سبب الملك أمر آخر غير الغصب ، بل إنما هو الغصب لكن عند القوات ، فالقوات شرط ، والسبب هو الغصب ، وطريق سببته أنه قصد أولاً سببته للضمان جبراً (فاستدعى) كون سبب الضمان (هتّم الملك) أى ملك المغموب للغاصب ، لأنه مع بقاءه فى ملك المغموب منه لا يمكن اثبات الضمان فى ذمة الغاصب لما ذكر (فكان) الغصب (سبباً له) أى للملك (غير مقصود) سببته بالذات (بل بواسطة سببته) أى الغصب (لمستدعيه) أى الملك وهو الضمان (وهذا قولهم) أى حاصل قول الحنفية (فى الفقه هو) أى الغصب (بعرضية) أى فى معرض (أن يصير سبباً) للملك المغموب ، لأنه مستبعد لادفئاء الى الملك غير أنه متوقف على تحقق القوات الذى هو شرط الضمان * (لا يقال لا أثر للطة البعيدة) أى الحكم (نيزدق نبي سببته) أى الغصب (للملك) لأنه سبب بعيد له (فالخلق الأول)

أى يكون السبب للملك أمرا آخر وهو الضمان لانفس الغصب ، لأننا نقول ليس الحق الأول (لأن) نفي سببته (الصادق) فيها (المطلق) للتحقق في ضمن انتفاء سببية مقصودة ، وإليه أشار بقوله (وسببته) أى الغصب للملك مقيدة (بقيده كونه) أى الملك (غير مقصود منه) أى الغصب ، بل ثبوته لضرورة القضاء بالقيمة ، وكون الحق هو الأول إنما يتأتى بالسلب الكلى لسببته مطلقا ، كيف (ولولاه) أى سببته : أى الغصب للملك الغاصب للغصب (لم يصح) أى لم ينفذ (بيع الغاصب) للغصب قبل الضمان لاتفاء ماعدا وجوب السبب من شروط النفوذ * فان قيل يشكل بعدم نفوذ عقده * قيل لا ، لأن المستند ثابت من وجه دون وجه فيكون ناقصا ، والناقص يكفي لنفوذ البيع لالعتق كالمكاتب يبيع ولا يعتق (ولم يسلم له الكسب السابق) أى ما كسب العبد المغصوب قبل الضمان ، واستشكل أيضا بعدم ملك الغاصب زوائده المنفصلة كالولد ، فأشار إليه بقوله (وعدم ملك زوائده المنفصلة لأنه) أى ملك المغصوب ملك (ضرورى) لما ذكر أنه ثبت شرطا لوجود الضمان ، وما ثبت ضرورة يقتصر على قدر الضرورة (والمنفصل) من الزيادة (ليس تبعا) للغصب (بخلاف الزيادة المتصلة) كالسمن والجال (والكسب) فان كلامها تبع محض : أما المتصلة فظاهر ، وأما الكسب فلا لأنه بدل المنفعة والحكم يثبت في التبعية بثبوته في الأصل سواء ثبت في المتبوع مقصودا بسببه أو شرطا لغيره ، و(بخلاف المدبر) إنما كرر قوله بخلاف مع أن كسب المدبر مثل ما قبله في مخالفة حكمه للانفصال لأنه يستشكل به ، إذ لا يثبت الملك في المدبر للغاصب وإن أدى الضمان لكن تحقق فيه معنى قهوى أشار إليه بقوله (فانه) أى الغاصب إنما (يملك كسبه) أى المدبر (إن كان) له كسب (بناء على أنه) أى المدبر (خرج عن) ملك (المولى تحقيقا) بشرط (الضمان بقدر الامكان) تقليل ملك الكسب والخروج من المولى على سبيل التنازع : إذ الضمان ينافى اجتماع البدلين وعدم حصول ملك الغاصب ، واستشكل أيضا على الأصل المذكور بملك الكافر مال المسلم اذا أحززه بدار الحرب ، فان الاستيلاء فعل حسى منهى عنه لقائه فلا يكون مشروعا بعد النهى وقد خالفه الحنفية حيث جعلوه بعد النهى سببا للملك ، وأشار الى الجواب عنه بقوله (وأما الكافر) المالك مال المسلم (بالاحراز) بدار الحرب (فلما لعدم النهى) أى فاعتبار الشرع بسببه احرازه واستيلاؤه للملك لما لأنه لم يتوجه له خطاب ونهى (بناء على عدم خطابهم بالفروع) على ما ذهب إليه بعض الحنفية ، واذا اختير هذا التأويل (فليس) كون إحرازهم سببا للملك (من الباب) المبحوث عنه في هذا المقام (وأما) لأنه يملك ذلك بالاستيلاء (عند ثبوت الاباحة) أى

إباحة ذلك المال له (بإتياه ملك المسلم) أى بسبب إتيائه ملكه الموجب رجوع المال إلى الإباحة الأصلية (نزول ملك المسلم بزوال العصمة) متعلق بالإتياء فإن مالكية المسلم له ما زوم للعصمة المزمومة للأحواز بدار الإسلام ، وزوال اللازم يستلزم زوال المزموم ، وزوال العصمة (بالأحواز بدارهم) أى بسبب إحراز الكافر مال المسلم بدار الحرب ، وإتما كان إحرازهم له بها منزلاً للعصمة (لاقطاع الولاية) أى ولاية التبليغ والالزام : فكان استيلائهم على هذا المال وعلى الصيد سواء ، وإذا كان انتهى سقط انتهى فلم يكن الاستيلاء محظوراً فصلح أن يكون سبباً للملك ، ثم يتخلص من هذا أن ما هو محظور وهو ابتداء الاستيلاء بدار الإسلام ليس بسبب الملك وهو سبب الملك ، وهو حال البقاء والأحواز بدار الكفر ليس بمحظور فلا يرد النقض ، وإليه أشار بقوله (والاستيلاء عند قبائره كابتدائه) فصار بعد الأحراز بدار الحرب كأنه استولى على مال غير معصوم ابتداء بدار الحرب فصلح سبباً للملك * فان قيل سفر المعصية بقطع الطريق والا باق فلحسب منهي عنه لذاته فكان مقتضى هذا أن لا يحصل سبباً للرخصة التي هي نعمة وقد جعلتموه سبباً ، فالجواب منع كونه منهياً عنه لذاته كما قال (والترخص بسفر المعصية للعلم بأنه) أى انتهى (فيه) أى سفر المعصية (لغيره) أى لغير ذات السفر (مجاوراً) للسفر (من القصد للمعصية) وهذا القصد ليس بلزوم لذاته (إذ قد لا تفعل) المعصية ، بل يتبدل مقصد الطاعة (ويدرك الآبق الأذن) بالسفر من مولاة ، فيخرج عن العصيان ، فلا يؤثر هذا المجاور في كونه سبباً للرخصة من حيث هو سير مديد ، لأنه من هذه الحيثية مباح (وكذا وطء الحائض عرف) كونه منهياً عنه (للاذى) لقوله تعالى - قل هو أذى - وهو مجاور في المحل قابل للأفكاك (فاستعقب الاحصان ، وتحليل المطلقة) ثلاثاً وصار كما إذا حرّم باليمين ثم عطف على قوله إلى حسب قوله (وإني شرعى فالتطاع بأنه) أى القبح فيه (لغيره) أى غير المنهي عنه ، والا لم يشرع قطعياً (ولا يتنقض) المنهي عنه الشرعى (سبباً للنعمة) إذا رتب الشارع عليه (حكماً يوجب كونه) أى المنهي عنه (لعيته) أى المنهي عنه (أيضاً كنكاح المحارم) فانه فعل (شرعى) عقل قبحه : لأنه طريق القطيعة) للرحم المأمور بصلتها لما فيه من الإمتنان بالاستفراش وغيره (لحين أخرج عن المحل) لنكاحه (صار) نكاحه إياهن (عشا ، قبح لعيته فعل) فقوله إذا رتب إلى آخره بمنزلة الاستثناء من كون النهي في الشرعى لغيره ، وقوله أيضاً إلحاق هذه الصورة بالحسب المذكور (ثم الإخراج) عن سبب النكاح (النس) وأما على وجه (إلا لازماً) أى على وجه اللزوم (لما مهداه من نكاحه) أى أى النكاح (حكماً إلا الحل فتأني) حكمه (مقتضى النهي) وهو

التحريم المؤبد فكأن النهى عنه باطلا (وكذا الصلاة بلا طهارة باطلة لمثلها) أى لا انتفاء أهلية العبد لها بلا طهارة شرعا فصار فعلها بدون الطهارة عبثا صحيح لعينه (وكان يجب مثله) أى بطلان الصلاة (فى الأوقات المكروهة لكن الظن المتقدم) أوجب خلافه إشارة إلى ما سبق من قوله وما خالف فلدليل كالصلاة فى الأوقات المكروهة على ظنهم : أى الحنفية ، فانهم حكموا بصحتها مع النهى المحرم ، أولموجب لكراهة التحريم للحديث المذكور فيها سبق ، وذلك لأن مقتضى النهى التحريم المتأني للجواز (وروى عن أبى حنيفة بطلانها كما احترازناه وهو قول زفر) والسرابة قوى هذه الرواية ، فليكن التعويل عليها (فان لم يرتب) الشارع على النهى عنه حكما يوجب كون النهى عن المهي عنه لعينه (ظهر أنه لم يعتبر فيه جهة توجب قبحا فى عينه كالبيع) الفاسد فى وقت النداء للجمعة (على ما تقدم فينقد سببا) لحكمه كالمالك (فظهر أن الاختلاف) فى المهيات الشرعيات من حيث الانتهاض سببا وعدمه (ليس مرتبا على أن النهى عن الشرعى يدل على الصحة) للنهى عنه كما هو معزى إلى الحنفية والا لما اختلفت فى انتهاضها مسائل على أن النهى إخراجها عن المحلية لما ذكر لم تنتهض الا وانتهضت (وقولهم) أى الحنفية النهى فى المتروعات (يدل على مشروعيتها) أى الفعل المنهى عنه (بأصله لا بوصفه إنما يفيد صحة الأصل) أى أصل الفعل (ولا يختلف فيه) أى فى كون الأصل صحيحا (لأنه) أى الأصل (غير المنهى عنه) الذى هو مجموع الأصل والوصف (فلا يستعقب) كون المنهى عنه يدل على مشروعية الفعل بأصله (صحته) أى الأصل (بوصف يلزمه) أى الأصل ، لا يقال دل على صحة الأصل ، والوصف الملازم لا يفارق الأصل فى الوجود فلا يفارقه فى الصحة أيضا لجواز أن يكون الشيء بالنظر إلى نفسه صحيحا ، وبالنظر إلى وصفه فاسدا وان كان ذلك الوصف لازما لذاته ، والله أعلم .

الجزء الأول

وبليه الجزء الثانى ، وأوله : الفصل الخامس فى المنزلة باعتبار استعماله

فهرس

الجزء الأول

من تيسير التحرير

للعلامة الفاضل : محمد أمين المعروف بأمير بادشاه

صحيفة

٢ خطبة الشارح

٤ خطبة المصنف

٨ المقدمة وفيها أمور : الأول في تعريف علم الأصول

١٨ الثاني موضوعه الدليل السمي الكلي

٢٤ الثالث المقدمات المنطقية مباحث النظر

٢٥ تعريف العلم عند الأصوليين

٢٦ تعريف الظن والشك والوهم والتقليد

٢٨ تعريف العلم بغير ماسبق

٣٣ تعريف الدليل عند الأصوليين

٣٤ تعريف الدليل عند المنطقيين

٤٦ استمداد علم الأصول

٤٩ المقالة الأولى في المبادئ اللغوية

٥٩ تقسيم اللفظ الى مستعمل وغيره

٦٦ الفصل الأول

في اقسام المفرد باعتبار ذاته من حيث انه مشتق او لا

٦٨ مسألة لا يشتق لذات والمعنى قائم بغيره

٧٢ » الوصف حال الاتصاف حقيقة

٧٣ المجاز يصح في الحال فيه مطلقا

٧٩ الفصل الثاني

في تقسيم المفرد باعتبار الدلالة وظهورها وخفاؤها وفيه تسميات :

التقسيم الأول باعتبار الدلالة نفسها

٨٣ الدلالة الضرورية تنقسم إلى أربعة أقسام

٨٦ تقسيم الدلالة اللفظية إلى أربعة أقسام

٩٨ مفهوم المخالفة وتقسيمه

١٠٠ مفهوم الشرط والغاية والعدد

١٠٢ الخلاف في إضافة إنما المحصر

١٠٥ دليل القائلين بمفهوم المخالفة

١١٣ الرد على القائلين بالمفهوم

١٣١ مسألة من المفاهيم مفهوم اللقب

١٣٢ النفي في المحصر بآما لغير الآخر

١٣٦ التقسيم الثاني للفظ باعتبار مراتب دلالاته في الظهور

١٤٤ تنبيه تقسيم التأويل

١٥٦ التقسيم الثالث للفظ باعتبار خفاء دلالاته

١٦٥ جرت عادة الشافعية باتباع المجمل في مسائل

١٦٦ الأولى التحريم المضاف إلى الأعيان

الثانية لإيجال في : وامسحوا برؤوسكم

١٦٩ المسئلة الثالثة لإيجال في رفع عن أمتي الخطأ

» الرابعة لإيجال فيما ينفي من الأفعال الشرعية

١٧٠ » الخامسة لإيجال في اليد والقطع

١٧٢ » السادسة لإيجال فيما له مسميان : لغوى وشرعى

١٧٣ » السابعة إذا حل الشارع لفظا شرعيا على آخر

١٧٥ » الثامنة إذا تساوى إطلاق لفظ لمعني ولعنيين

١٧٥ الفصل الثالث

اللفظ بالمقايضة إلى آخر إما مرادف الخ

١٧٦ مسألة المترادف واقع خلافا لقوم

» يجوز إيقاع كل من المترادفين بدل الآخر

١٧٧ » ليس الحذف والمحدود من المترادف

١٨٠ الفصل الرابع ، وفيه تقاسيم

التقسيم الأول للفظ باعتبار معناه

١٨٣ » الثاني مدلوله إما لفظ كالجملية والخبر الخ

١٨٥ » الثالث قسم نحر الاسلام للفظ بحسب اللغة والصيغة الى قسمين

١٨٦ » الأول باعتبار اتحاد الوضع وقعده

١٩٠ تعريف العام

التقسيم الثاني للفظ باعتبار الموضوع له وفيه أبحاث

١٩٤ البحث الأول هل يوصف بالعموم المعاني كاللفظ

١٩٧ » الثاني : هل الصيغ من أسماء الشرط الخ

٢٠٥ » الثالث ليس الجمع المنكر علما

٢٠٩ تنبيه لم تزد الشافعية في صيغ العموم على اثباتها

٢٢٩ مسألة ليس العام مجالا خلافا لعامة الأشاعرة

٢٣٠ » هل الاجماع على منع العمل بالعام قبل البحث عن المخصص

٢٣١ » صيغة جمع المذكر هل تشمل النساء وضعا

٢٣٥ » هل المشترك عام استغراق في مفاهيمه

٢٤١ » المقتضى ما استدعاه صدق الكلام

٢٤٧ » هل الفعل المثبت عام أم لا

٢٥٠ مسألة قيل نفي المساواة في : لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة يدل على العموم

٢٥١ » خطاب الله تعالى للرسول بخصوصه قد نصب فيه خلاف

٢٥٢ » خطاب الواحد لا يعم غيره لغة

- ٢٥٣ مسألة الخطاب الذى يم العيد لغة هل يتناولهم شرعا
- ٢٥٤ » خطاب الله العام يشمل على الله عليه وسلم إرادته
- ٢٥٥ » الخطاب الشفاهى ليس خطابا لمن بعدهم
- ٢٥٦ » المخاطب داخل فى عموم خطابه عند الأكثر
- ٢٥٧ » العام فى معرض المدح والتميم
- ٢٥٨ » مثل خذ من أموالهم صدقة لا يوجب من كل نوع
- ٢٥٩ مسألة اذا علل الشارع حكما بملة عم فى محالها بالقياس
- ٢٦٠ » الاتفاق على عموم مفهوم المواقة دلالة النص
- ٢٦١ » قالت الحنفية يقتل المسلم بالذى فرعا قهريا
- ٢٦٢ » الجواب غير المستقل يساوى السؤال فى العموم اتفاقا
- ٢٦٧ البحث الرابع الاتفاق على اطلاق قطعى الدلالة على الخاص واقع
- ٢٧١ » الخامس يرد على العام التخصيص
- ٢٨٩ مسألة الاتفاق أن ما بعد الإخراج من حكم الصدر
- ٢٩٦ تنبيه جواز ما لا يدخل تحت الكيل قلة بجنسه متفاضلا عند الحنفية
- ٢٩٧ مسألة يشترط فى الاستثناء الاتصال الالئ
- ٣٠٠ » الاستثناء المستغرق باطل
- ٣٠١ » الحنفية قالوا شرط إخراج أى المستثنى منه كونه بعضا من الموجب
- ٣٠٢ » حكم الاستثناء اذا تعق جلا
- ٣٠٧ تنبيه بنى على الخلاف وجوب رد شهادة المحدود فى قذف عند الحنفية
- ٣٠٨ مسألة اذا خص العام كان مجازا فى الباقي عند الجمهور
- ٣١٣ » قال الجمهور العام المخصوص بمجمل ليس حجة
- ٣١٦ » القائلون بالمفهوم خصوا به العام
- ٣١٧ » العادة العرف العملى تخصص عند الحنفية
- ٣١٩ » أفراد فرد من العام يحكمه لا يخصه
- ٣٢٠ » رجوع الضمير الى العض ليس تخصيصا

- ٣٣١ مسألة يجوز التخصيص بالقياس
- ٣٣٦ » الأكثر على أن منتهى التخصيص جمع يزيد على
- ٣٣٥ » إذا اختلف حكم مطلق ومقيد لم يحمل الاضرورة
- ٣٣٤ » مبحث الأمر لفظه حقيقة في القول المنصوص
- ٣٤١ » صيغة الأمر خاص في الوجوب عند الجمهور
- ٣٤٥ » صيغة الأمر بعد الحظر للإباحة
- ٣٤٧ » لاشك في نادر كون الصيغة في الإباحة والندب مجازا
- ٣٥١ » الصيغة باعتبار الهيئة لمطلق الطلب
- ٣٥٥ » صيغة الأمر لا تحتمل التعدد المحض
- ٣٥٦ مسألة الفور ضروري للقائل بالتكرار
- ٣٦٠ تنبيه قبل مسألة الأمر للوجوب شرعية
- ٣٦١ مسألة الأمر بالأمر بالشيء ليس آمراه
- » إذا تعاقب أمران بمقتايلين في قابل للتكرار
- ٣٦٢ » اختلف القائلون في الأمر النفسى
- ٣٦٣ الأمر يقتضى كراهة الضد
- ٣٦٤ الهى طلب كف عن فعل
- ٣٦٦ مسألة : الأكثر إذا تعلق الهى بالفعل كان لهينه مطلقا
- ٣٨٣ تنبيه : لما قالت الحنفية بحسن بعض الأفعال وقبحها لنفسها وغيرها الخ
- ٣٨٤ المختار أن الغضب عند القوات سبب للمضمان
- » تمت »

اصلاح سهو مطبعى

صفحة	سطر	خطأ	صواب
١٩	١٨	السمى	السمى وأعراضه
٢٠	٢٣	المشيرة	المثيرة

